مجموعة مؤلفين

أطوار التاريخ الانتقالي

مآل الثورات العربية



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

هذا الكتاب

بدهي القول إن عملية تغيير كبرى جارية اليوم في الوطن العربي، وأن العرب يعيشون لحظة تحول حاسمة. ونظرًا إلى أهمية المرحلة الانتقالية في مسار الثورات عالج هذا الكتاب، بفصوله الإثني عشر، مآل الثورات العربية، والسياسات التنموية والتحديات معًا، وبحث لهذه الغاية في محورين: الإسلام السياسي، وإعادة كتابة الدساتير العربية، مع التركيز على قواعد الانتقال الديمقراطي، وعلى أوجه قصور التنظير لعملية الانتقال الديمقراطي كالمركزية الأوروبية المفرطة، وندرة التجارب الديمقراطية في العالم العربي التي، لو توافرت، لأثرت إمكان إيجاد أنموذج نوعي في هذا الحقل المعرفي.

يعالج الكتاب، فضلًا عن ذلك كله، سمات المرحلة الانتقالية من خلال ثلاثة عوامل: إرث مؤسسات الدولة القديمة، وطبيعة التغيير الثوري، ودرجة تجانس النخب السياسية الجديدة. ثم يدحض فكرة "الاستثناء العربي" ويبرهن أن التحول الديمقراطي في العالم العربي ممكن وقابل للتحقق. وفي هذا السياق يدرس حالات معينة كاليمن، ويقارن تجربة البوسنة وكوسوفو بالحالة السورية، ثم يرصد تجارب كثيرة في أوروبا الشرقية وآسيا وأميركا اللاتينية مثل تجارب اليابان وبولندا ورومانيا وتشيلي والبرازيل، ويعقد مقارنة مع تجربتي مصر وليبيا.

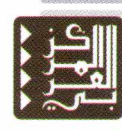
مجموعة مؤلفين

إدريس لكريني
إميل بدارين
أنطوان نصري مسرّة
حسن الحاج علي أحمد
رشيد سعدي
رفعت رستم الضّيقة
عادل الشرجبي
عبد الوهاب الأفندي
كمال عبد اللطيف
محمد سعدي
محمد م. غيغا الأرناؤوط
مروة فكري
يحيى بولحية

السعر: 20 دولارًا

ISBN 978-614-445-064-2

9 786144 450642



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

أطوار التاريخ الانتقالي
مآل الثورات العربية

أطوار التاريخ الانتقالي
مآل الثورات العربية

أطوار التاريخ الانتقالي

مآل الثورات العربية

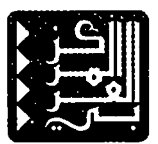
إدريس لكريني | رشيد سعدي | محمد سعدي

إميل بدارين | رفعت رستم الضّيقة | محمد م. غيغا الأرناؤوط

أنطوان نصري مسرّة | عادل الشرجبي | مروة فكري

حسن الحاج علي أحمد | عبد الوهاب الأفندي | يحيى بولحية

كمال عبد اللطيف





الفهرسة في أثناء النشر - إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

أطوار التاريخ الانتقالي: مآل الثورات العربية/ إدريس لكريني... [وآخ.].

575 ص.: ايض.، خرائط، جداول؛ 24 سم.

يشتمل على إرجاعات ببليوغرافية وفهرس عام.

ISBN 978-614-445-064-2

1. الثورات - البلدان العربية - تاريخ - القرن 21 - مؤتمرات وندوات. 2. الديمقراطية - البلدان العربية. 3. البلدان العربية - أحوال سياسية - الثورات. 4. البلدان العربية - السياسة والحكومة - القرن 21. أ. لكريني، إدريس. ب. المؤتمر السنوي للعلوم الاجتماعية والإنسانية (3: 2014: تونس).

320.9174927

العنوان بالإنكليزية

Phases of Historical Transition:
The Outcome of the Arab Revolutions

by Multiple Authors

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن
اتجاهات يتبناها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الناشر




شارع رقم: 826 منطقة 66
المنطقة الدبلوماسية الدفنة، ص. ب: 10277 الدوحة قطر
هاتف: 00974 44199777 فاكس: 00974 44831651

جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174
ص. ب: 4965 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107 لبنان
هاتف: 8 1991837 00961 فاكس: 1991839 00961
البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

© حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى
بيروت، تشرين الثاني/ نوفمبر 2015

المحتويات

قائمة الجداول والأشكال والخرائط

الجداول

الأشكال

الخرائط

المساهمون

إدريس لكريني

أستاذ السياسة والعلاقات الدولية ومدير مجموعة الدراسات الدولية حول إدارة الأزمات في جامعة القاضي عياض، مراكش، المغرب. حاصل على الدكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة محمد الخامس في الرباط. نُشرت له كتبٌ عدّة، وأكثر من ستّين دراسةً وبحثًا.

إميل بدارين

حاصل على الدكتوراه في سياسات الشرق الأوسط، وثلاثة شهادات ماجستير في مجالات العلاقات الدولية والعلوم السياسية والتخطيط الحضري، وبكالوريوس في الهندسة المعمارية. تتركّز اهتماماته البحثية على قضايا الشرق الأوسط، والقضية الفلسطينية، والكولونيالية الاستيطانية والدراسات النقدية.

أنطوان نصري مسرّة

عضو المجلس الدستوري في لبنان، وعضو مؤسّس في المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، وأستاذ في الجامعة اللبنانية (من عام 1976 إلى 2010) وفي جامعة القدّيس يوسف. له عدّة كتابات في القانون الدستوري.

حسن الحاج علي أحمد

عميد كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة الخرطوم. عمل أستاذًا في جامعة هانكوك، كوريا الجنوبية. حاصل على الدكتوراه في العلوم

السياسية من جامعة شمال تكساس، والماجستير من جامعة ميزوري، الولايات المتحدة. له عدد من الدراسات المنشورة باللغتين العربية والإنكليزية.

رشيد سعدي

أستاذ تعليم عالٍ مساعد في المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين في وجدة، المغرب. حاصل على الدكتوراه في علم الأديان المقارن، وعلى شهادة التبريز في اللغة الفرنسية وآدابها. له عدّة ترجمات ودراسات وكتب في مجال الإصلاح الديني وحوار الأديان، وقضايا الإسلام والتحديث السياسي.

رفعت رستم الضِّيقة

محاضر الدراسات العربية في جامعة ميشغان- ديربورن. يدرِّس علم الاجتماع في جامعة وين ستيت في ديترويت. درَّس في عدة جامعات أميركية، منها جامعة كولومبيا في نيويورك. صدر له كتاب **الدولة الوطنية العربية بين غواية الحدث المؤسِّس واستحالة التأسيس**.

عادل الشرجبي

أستاذ علم الاجتماع في جامعة صنعاء. عضو مجلس أمناء المرصد اليمني لحقوق الإنسان، وعضو مؤسّس في الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية. عمل باحثًا ورئيسًا لعددٍ من فرق البحث، وخبيرًا استشاريًا في عددٍ من المشروعات البحثية. وساهم في إعداد تقريرَي التنمية البشرية اليمني الأوّل عام 1998 والثاني عام 2001. وأشرف على إعداد تقارير استراتيجية (عن المركز العام للدراسات والبحوث) خلال الفترة بين عامي 2000 و2003، وتقرير أوضاع المرأة (2004) الصادر عن اللجنة الوطنية للمرأة. يشرف حاليًا على إعداد التقرير السنوي للديمقراطية وحقوق الإنسان في اليمن (المرصد اليمني لحقوق الإنسان). له عدد من الكتب والدراسات المنشورة في مجلات علمية.

عبد الوهاب الأفندي

أستاذ مشارك في العلوم السياسية في مركز دراسات الديمقراطية في جامعة وستمنستر في لندن. يشرف على برنامج «الديمقراطية والإسلام»

في المركز، وهو زميل باحث في برنامج المتغيرات الدولية لمراكز البحوث البريطانية، وزميل الجمعية الملكية لرعاية الآداب. له العديد من المؤلّفات المتعلّقة بالسودان/ دارفور، وبدراسات إسلامية في الدولة والمنظور الغربي للإسلام. وكان عضو فريق مؤلّفي تقرير التنمية الإنسانية العربية (2004)، وتقريرَي «توطين الإسلام في بريطانيا» (2009 و2012).

كمال عبد اللطيف

أستاذ الفلسفة السياسية والفكر العربي المعاصر، شعبة الفلسفة، كلية الآداب، جامعة محمد الخامس - أكدال، الرباط، المغرب. عضو مؤسّس للجمعية الفلسفية العربية في عام 1983. خبير في بعض الجامعات ومؤسسات البحث العلمي العربية والدولية. له مجموعة من المؤلفات في الفكر السياسي العربي. يُعْنَى بتطوّر المفاهيم وانتقالها داخل حقول المعرفة وشبكاتها المختلفة.

محمد سعدي

حاصل على الدكتوراه في الديناميات الجديدة للعلاقات الدولية، يدرّس العلوم السياسية وحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني بجامعة محمد الأول، وجدة، المغرب. يشتغل في مجال التكوين ودعم القدرات في مجال حقوق الإنسان. نشر العديد من الكتب والدراسات في حقوق الإنسان، وحوار الثقافات، والحركات الإسلامية.

محمد م. غيغا الأرناؤوط

أستاذ التاريخ في قسم العلوم الإنسانية بجامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمّان. عمل في قسم الدراسات الشرقية في جامعة بريشتينا وجامعة اليرموك في الأردن. مهتمّ بتاريخ بلاد الشام تحت الحكم العثماني، والإسلام ما بعد العثماني في البلقان، والاستشراق والعلاقات العربية البلقانية. له عدّة كتب ومقالات في المجالات المذكورة في الصحافة البلقانية والعربية.

مروة فكري

مدرّسة العلوم السياسية في كلّية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة. تعمل حاليًا زميلًا في برنامج «أوروبا في الشرق الأوسط، الشرق الأوسط في أوروبا»، التابع لمنتدى الدراسات الإقليمية في برلين، ألمانيا. حصلت على شهادة الدكتوراه من جامعة نورث إيسترن في الولايات المتحدة. تتركّز اهتماماتها على موضوعات متعلّقة بالسياسات المعاصرة في الشرق الأوسط، والإسلاميين والتحوّل الديمقراطي في العالم العربي، ووسائل الإعلام العربية، ونظرية العلاقات الدولية والعلاقات الدولية في الشرق الأوسط.

يحيى بولحية

يعمل في الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين في وجدة، المغرب. مختص بالتاريخ المعاصر وفي الدراسات المقارنة. حاصل على الدكتوراه من جامعة محمد الأوّل في وجدة، المغرب، في موضوع البعثات التعليمية المغربية (1845-1912) والبعثات التعليمية اليابانية (1853-1945)، دراسة مقارنة. له عدد من المقالات التاريخية والفكرية.

مقدمة

يقدم «المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات» في هذا الكتاب مجموعة منتقاة من البحوث المُحكّمة التي قدمت إلى مؤتمره السنوي الثالث للعلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة في تونس، في الفترة بين 20 و22 آذار/ مارس 2014. وتمحورت أعمال المؤتمر حول موضوعين لكل منهما مسار وجلسات خاصة به، وهما: «أطوار التاريخ الانتقالية: مآل الثورات العربيّة» و«السياسات التنموية وتحدّيات الثورة في الأقطار العربيّة». وشارك في أعماله ونقاشاته أكثر من ستين باحثًا من دول عربية مختلفة. ويشتمل هذا الكتاب على اثني عشر بحثًا في محور «التاريخ الانتقالي».

يأتي اختيار المركز موضوع أطوار التاريخ الانتقالية ومآل الثورات العربيّة، نظرًا إلى أهمية المرحلة الانتقالية في مسار الثورات، وتحولات عملية التغيير الاجتماعي الكبرى الجارية في الوطن العربي، واتجاهاتها المختلفة على مستوى التطور والمضامين، وكلحظة تحوّل بين حالة الاضطراب التي تطال بُنى الدولة والمجتمع بفعل الحدث الثوري واستعادة الاستقرار داخل هذه البنيات كافة للانتقال نحو الديمقراطية، بالاستفادة من تجارب التاريخ، لمقاربة الوضع القائم للثورات العربية في محاولة لتجاوز العقبات القائمة وعبور هذه المرحلة بأقل خسائر ممكنة، مع مراعاة التباينات القائمة بين التجارب المختلفة في سياقاتها والظروف التاريخية التي واكبتها.

تقدم الفصول الأولى من الكتاب مقاربات عامة ونظرية في موضوع

أطوار التاريخ الانتقالي والانتقال الديمقراطية، بينما تتعلق الفصول الأخيرة بدراسة حالات عربية وعالمية. يركز **الفصل الأول** «ما بعد الثورات العربية: زمن المراجعات الكبرى»، على البعد الثقافي، ويقدم كمال عبد اللطيف مسألة التحقيب في التاريخ، خصوصًا ما اصطُلح على تسميته بالمرحلة الانتقالية، ويستند إلى معاينة بعض ملامح الطور الانتقالي في كل من مصر وتونس، ومن زاوية تعتمد على البعد الثقافي، انطلاقًا مما يسميه الباحث أزمنة المراجعات الكبرى، التي يمكن أن تفسح المجال لتأسيس قواعد جديدة في الفكر السياسي العربي، بما يهدف إلى «إعادة تأسيس مرجعية الحداثة السياسية في الفكر العربي»، و«بناء نقط ارتكاز فكرية، تحاصر مأزق العودات والتراجعات التي ما فتئت تشكل مظهرًا ملازمًا لثقافتنا».

في تناوله انفجارات عام 2011، وما أنتجته من مواقف رومانسية من الحدث وتداعياته من جهة، وما تبلور من مواقف أخرى ترى أن ما حدث تحكمت فيه خيارات خارجية من جهة أخرى، يقف الكاتب على موضوع الإسلام السياسي في الحكم، انطلاقًا من نتائج الانتخابات التي حصلت بعد انفجارات عام 2011، في كل من تونس ومصر والمغرب، وفوز تيارات الإسلام السياسي فيها. وهو يكشف عن أمرين: يشير الأول إلى «عدم قدرة الفاعل السياسي على إدراك نوعية التحول الراسم ملامح أفق في الانتقال الديمقراطي المتدرج»، بينما يشير الثاني إلى عدم قدرته «على إدارة مرحلة تقع بين طورين مختلفين من أطوار التاريخ». ويخصص اهتمامًا للخطابات السياسية وصناعة مآزق الطور الانتقالي، باعتبار أن الشعارات وبرامج الإصلاح التي سادت في الميادين والساحات العمومية، اختفت في الطور الانتقالي، لنصبح أمام سلطات تعمل على ترسيخ نفوذها وقيمها، من دون التفات إلى البرنامج المرحلي ومهماته المطلوبة، ولا إلى تعددية المجتمع وتعدد خياراته السياسية.

يتناول الكاتب مآزق الطور الانتقالي العربي وتحدياته فيتوقف أمام جوانب من معركة إعادة كتابة الدساتير العربية، مشيرًا إلى مسائل من قبيل الهوية

والدين والدولة المدنية وموضوع الحريات الفردية، وقضايا الإرهاب والتكفير. ويعالج المأزق السياسي الانتقالي في قلب الجدل الدستوري من خلال متابعة قضايا الاستقطاب السياسي، وما شمله من قضايا كبرى من قبيل الدين والدولة، إذ يرى أنه على الرغم من أن الدساتير الجديدة قد استوعبت بعض بنودها جوانب من المرجعية الدولية لحقوق الإنسان والحريات، فإن ما يظل ناقصًا في أغلبيتها هو «الوعي التاريخي بدولة الحق والقانون، والمقصود بذلك الأفق الفلسفي الحداثي المحايث للديمقراطية وقيمها». ولذلك فإن إجراءات تفعيل مبدأ المراجعات الكبرى، في واقع الاستقطاب السياسي القائم بين تيارات الإسلام السياسي والتيارات السياسية الحداثية، يتيح التقدم في معالجة الإشكالات الفكرية في إطار «بناء حداثة مطابقة لأسئلة تاريخنا، وتحديات طورنا الانتقالي».

في **الفصل الثاني**، يقدم حسن الحاج علي أحمد مدخلًا مؤسسيًّا لتفسير مراحل انتقال الثورات العربية، ويحدد العوامل التي تتحكم في «التوازن الهش للفترات الانتقالية للثورات بين مؤسسات الدولة القديمة - وتشمل النظم والقيم والقواعد الرسمية وغير الرسمية، وتتضمن آليات تنظيمية - والنخب المستفيدة منها من جهة، والمؤسسات الجديدة التي تسعى بعض القوى التي أحدثت التغيير الثوري لتكوينها». وينطلق من فرضية اعتبار المراحل الانتقالية بعد الثورات مراحل مفصلية يتوقف عليها مسار الثورات المستقبلي، بحكم أن العوامل الهيكلية التي كانت تؤثر في المحافظة على بقاء الأنظمة السياسية القديمة في كل من تونس ومصر وليبيا قد ضعفت بدرجة كبيرة، الأمر الذي مكّن فاعلين سياسيين من السعي لإحلال مؤسسات سياسية جديدة مكان القديمة.

يعالج الكاتب سمات المراحل الانتقالية ودينامياتها من خلال ثلاثة عوامل رئيسة، هي: إرث مؤسسات الدولة القديمة، وطبيعة التغيير الثوري، ودرجة تجانس النخب. ويميز بين الدولة القوية والدولة القاسية التي تكره وتعاقب، بينما الأولى لها القدرة على تحقيق أهدافها، وبين الثورات الكبرى التي تُحدث

تغييرات شاملة في البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وفي الأيديولوجية السائدة، أو ما سمّته سكوكبول «الثورات الاجتماعية»، والثورات في البلدان العربية، التي لا ترتقي إلى الثورة الاجتماعية الشاملة، بحكم كونها حدثت من غير ترتيب وقصد. وبالنسبة إلى درجة تجانس النخب، وهي النخب التي قادت الثورات، يشير الكاتب إلى بروز الصراع بصورة جلية وطريقة مركبة في مصر بين التيارات الإسلامية والقوى الليبرالية، عمّق منه تحرّك النخب المرتبطة بما سمّي «الدولة العميقة»، وهي نخب عسكرية ومدنية. ووفقًا للتحليل التتبعي، فإن مخاض التفاعل بين العوامل الثلاثة، إرث الدولة القديمة وطبيعة التغيير الثوري ودرجة تجانس النخب في الفترات الانتقالية، سيؤدي في الغالب إلى إعادة إنتاج المؤسسات القديمة أو قيام نظام هجين في مصر، وإلى تكيّف المؤسسات في تونس مع البيئة السياسية الجديدة، وإلى قيام مؤسسات جديدة في ليبيا، أو الدخول في حالة من عدم الاستقرار.

بعد المقاربتين، الثقافية والمؤسسية، في فعل أطوار الانتقال، يرشدنا أنطوان نصري مسرّة في **الفصل الثالث** إلى «قواعد الانتقال الديمقراطي في المجتمعات العربية» وهي دراسة لمؤشرات الديمقراطية وقياسها. يرى الكاتب أن عالمية المبادئ الديمقراطية تتطلب تكيّفًا في التطبيق، استنادًا إلى المعطيات المؤسسية والثقافية في البلدان المعنية. ويحدد مؤشرات الديمقراطية وقياسها بأربعة عناصر، هي: انتخابات حرة ونزيهة، وحكومة تعمل بشفافية ومسؤولة أمام مجلس النواب، وحقوق سياسية واجتماعية واقتصادية، ومجتمع مدني فاعل. ويتفرع من هذه العناصر الأربعة الأساسية نحو مئة مؤشر فرعي.

يرى مسرّة أنه يقتضي إدراج الثقافة الديمقراطية عربيًا وتثقيلها في المؤشرات والقياس والتحليل، تبعًا للأمور الآتية: ثقافة القاعدة الحقوقية، وهي العلاقات في البُنى التحتية في المجتمعات العربية، في العائلة والمدرسة ورفاق العمر والحي، التي تقوم غالبًا على قوة ونفوذ وسلطة وموقع، لا على قواعد حقوقية؛ ثقافة المجال العام، وهذه تشكو من التباس وتناقض، حتى في الفكر

القانوني، نتيجة انتشار أيديولوجيات عربية كلية وتفسيرات متضاربة؛ مؤشرات المدافعين عن المواطنين، إذ من الضروري أن تتضمن المؤشرات فاعلية الهيئات المختلفة والجمعيات والأفراد الذين يدافعون عن الآليات الديمقراطية وحقوق المواطنين؛ مدنية المجتمع المدني بالتركيز على أمرين: **الأمر الأول**، حرية تأسيس الجمعيات في الدول العربية، إذ يخضع التأسيس، باستثناء لبنان، لترخيص وليس لعلم وخبر؛ **والأمر الثاني**، هو مدنية المجتمع المدني، أي استقلاليته عن السلطة ونشره قيمًا مدنيةً في الممارسة والسلوك.

يطرح الكاتب ضرورة التمييز بين العالمية والخصوصية، بأن لا تقتصر على التباين بين الغرب والمجتمعات العربية، وأن تشمل تمييز كل مجتمع من دون استثناء من خلال إضافة واستكشاف معايير فرعية تفصيلية لا تناقض المؤشرات العالمية العامة، بل تجعل هذه المؤشرات أكثر استنتاجية. وفي جميع الأحوال، يتطلب انتشار الديمقراطية تكيّفًا مستمرًا لمؤشرات ومعايير فرعية، لأن العاملين في السياسة يطوّرون، هم أيضًا، أساليب العمل السياسي، وأحيانًا يطوّرون أساليب التلاعب بالآليات الديمقراطية ذاتها لضرب الديمقراطية بلباس قانوني شكلًا.

إن الانتقال من الإطار المعرفي إلى الفاعلية، أي من الدراسات الديمقراطية إلى الإصلاح الديمقراطي، تتطلب بالنسبة إلى الكاتب عدة مسائل: مؤشر التنظيمات المهنية والنقابية كعنصر توازن تجاه التسلّط الحزبي؛ وفاعلية القوانين؛ وحريات دينية وعلمنة ديمقراطية عربية؛ وتخصيب تربوي؛ وشمول الدراسات العربية حول الديمقراطية والإصلاح الديمقراطي الممارسات الإصلاحية النموذجية ميدانيًا من منطلق التمكين الديمقراطي.

في الفصل الرابع، «تحديات التنظير للانتقال نحو المجهول»، يعاين عبد الوهاب الأفندي أوجه القصور التي يعانيها التنظير في مجال الانتقال الديمقراطي، وأبرزها مركزيته الأوروبية المفرطة، وندرة استخدام التجارب العربية لإثراء الأنموذج بإضافات نوعية إلى المعرفة. ويعتبر أن نظريات الانتقال واجهت في السنوات الأخيرة انتقادات حادة بسبب استنادها إلى جملة

من الافتراضات الخاطئة، مثل الافتراض الذي يقول إن جميع الأنظمة التي تتداعى فيها الأنظمة الاستبدادية تتجه بالضرورة نحو الديمقراطية، وإن هذا المسار يمر بحقب محددة المعالم تمر عبر الانفتاح إلى الاختراق ثم ترسيخ الديمقراطية.

يشير الأفندي إلى عدة مخاوف يتصدرها الخوف من الشعب، المعبّر عنه في الذعر الذي أصاب بعضهم بسبب الاعتقاد بأن الربيع العربي، عوضًا من تدشينه حقبة ما بعد الإسلامية، هو في صدد التحول إلى «صحوة إسلامية زاحفة». وتحوّل الاستقطاب إلى مصدر خوف، إذ يرى كل طرف في حرية الآخر خطرًا على هويته ووجوده، وهذا بدوره يولّد الخوف من الديمقراطية (أي الخوف من الشعب) مصدر هذا الخطر. ويرى الكاتب أن هناك ما يشبه الإجماع بين منظّري الديمقراطية على ضرورة تجاوز الاستقطاب السياسي الحاد والطمأنة المتبادلة بين أطراف العملية السياسية لتأمين الانتقال الآمن إلى الديمقراطية واستدامتها. فالخوف من هيمنة مجموعة منافسة قد يدفع البعض إلى الاصطفاف خلف الحاكم المستبد بدلًا من الدفع باتجاه الديمقراطية، أو قد يؤدي إلى تفجر حرب أهلية في حال سقوط هذا الحاكم. ويشير إلى دراسات حديثة ترى أن أساس مشكلة العالم العربي مع الديمقراطية هي أنه لا يستوفي شرط روستوف الأساس في توفر الوحدة الوطنية. وبحسب ذلك، فإن العالم العربي «ليس فقط أكثر منطقة غير ديمقراطيّة في العالم، بل هو كذلك أحفلها بالإقصاء العرقي والتمييز».

يميز الكاتب الديمقراطية على غيرها من النظم بأنها نظام لا يوجد فيه خاسر. فالجميع فيه رابحون لأنهم متساوونَ في الحقوق، ومزودون بضمانة تحمي الحد الأدنى من حقوقهم. والجميع فيه مشاركون في السلطة، ولهم الحق في الترويج لمصالحهم وقيمهم والسعي لتطبيقها. ويرى أن العقبة الأساس في وجه التوافق الضروري للانتقال الديمقراطي في المنطقة تتجسد في الشعور بانعدام الأمان بسبب الاستقطاب على أساس الهويات الدينية والعرقية والطائفية والسياسية، لا بسبب خلافات «دينية» بالمعنى الدقيق. ولذلك، يردّ كثيرون صعوبة الانتقال الديمقراطي إلى البنية الثقافية والاجتماعية للمجتمعات

العربية، خصوصًا في ظل استمرار العقليات والمؤسسات القبلية والأبوية التي تناقض المرونة المطلوبة في المجتمعات الحديثة. وما يعقد هذا الانتقال هو أن معظم الأنظمة العربية توضع في خانة «النظم السلطانية» التي تعتمد على هوى الحاكم ومزاجه، وتفتقد إلى بنية مؤسسية ذات شأن تُعين على إنجاح الانتقال. وتتفاوت الأنظمة العربية في «سلطانيتها»، وبالتالي في تراثها المؤسسي، إذ إن بعضها (سورية وليبيا) أكثر سلطانية من الأخر (مصر وتونس). وكلما ضعفت المؤسسات ثقل العبء على قادة الانتقال.

النتيجة، بحسب الكاتب، أن التجربة العربية حالة متفردة من حيث نوع النظام ومآلات الانتقال الذي يمكن وصفه بأنه «انتقال مفتوح» يصعب التنبؤ بخواتيمه، خصوصًا بعد أن تبلورت المخاوف الناشئة من صعود الإسلاميين في هيئة تحالف جديد من قوى داخلية وخارجية، وقد حقق هذا التحالف أكبر قدر من التماسك والنجاح في مصر، إذ مكّن دولة الثقب الأسود من إعادة سيطرتها عبر أدواتها المحورية (الاستخبارات، الجيش، الشرطة، القضاء، والإعلام الرسمي)، لكن هذه المرة في تحالف مع قوى سياسية ليبرالية وعلمانية وبعض الأقليات. وفي الحالة السورية أيضًا، وحّد الخوف من الديمقراطية طائفة من الفاعلين الدوليين (روسيا والصين) والإقليميين (إيران وحلفائها في العراق ولبنان) مع فئات داخلية التفّت حول مركّبات دولة الثقب الأسود، خوفًا من المجهول.

يأخذنا رفعت رستم الضّيقة، في **الفصل الخامس**، إلى بعد آخر هو «الدولة الوطنية العربية: حالة انتقالية مستمرة»، ويرى أن الدولة الوطنية العربية «تواجه اليوم أزمة إعادة إنتاج ذاتها كوحدة سياسية - أيديولوجية - اقتصادية متكاملة قبل انتفاضات الربيع العربي وبعدها». وبالتالي، «لا يُمكن الكلام عن مرحلة انتقالية نحو ثورة ديمقراطية اجتماعية انطلاقًا من الدولة الوطنية كمرجعية عليا لهذه الثورة»، وهو ما يترتب عنه «أن أي تغيير ديمقراطي حقيقي لن يكون ممكنًا داخل حدود الدولة الوطنية القائمة، بل لا بد لها أن تتجاوز هذه الحدود، وتعيد تأسيس الحقل السياسي العربي ككل».

يثبت الكاتب في مقدمته شرطين أساسيين متلازمين، هما: نقطة التخلي عن الدولة الوطنية العربية كمرجعية قائمة بحد ذاتها، ونقطة التخلي عن الفهم التطوري النيوليبرالي لعملية التحول السياسي «الانتقالي» المتدرج، من أجل إحداث الاختراق الاستراتيجي المطلوب لكسر الحصار الاستراتيجي المعمّم اليوم على الحقل الاستراتيجي العربي. ويُفهم من مقولة الحصار الاستراتيجي المستمر أن شرعية الدولة تقوم عادةً على الحدث التاريخي المؤسِّس لها في الماضي، كما في حالات الثورة الفرنسية والثورة الأميركية أو غيرها من الأحداث التاريخية المؤسِّسة، بينما كانت شرعية الدولة الوطنية العربية منذ البداية قائمة على إمكانية التحرر من حدثها المؤسِّس، من خلال استبداله بحدثٍ مؤسِّس موعود في المستقبل. في هذه الإشكالية التاريخية الأيديولوجية تكمن الأزمة الشرعية الدائمة لهذه الدولة. لا يمكننا اليوم مقاربة مستقبل الدولة الوطنية العربية بعد انتفاضات الربيع العربي إذا لم نشخص هذا المأزق التكويني لولادة هذه الدولة، وعجزها المتكرر والمستمر عن الخروج من هذا المأزق.

لذا، يشدّد الكاتب على وحدة الحقل السياسي العربي اليوم واقعيًا، ويرى أن الدولة الوطنية العربية كوحدة عضوية متكاملة هي العقبة التاريخية أمام تحول وحدة الحقل السياسي العربي من وحدة سلبية إلى إيجابية. أما مظاهر هذه الوحدة السلبية القائمة فيمكن اكتشافها ببساطة، فهناك أولًا صعوبة في التمييز بين الحدود الداخلية والخارجية لتلك الدول، وكل أزمة داخلية هي في الوقت نفسه أزمة خارجية وبالعكس؛ وهناك ثانيًا صعوبة في التمييز بين استمرارية النظام الحاكم واستمرارية الدولة ذاتها، فأي تفكك أو انهيار للسلطة القائمة، سواء أكانت أسبابه داخلية أم خارجية، يحمل في طياته خطر تفكك وانهيار الدولة الوطنية ذاتها. وفي حين يعتبر الكاتب أن الدولة الوطنية العربية تواجه أزمة إعادة إنتاج ذاتها، بعد أن استهلكت واستنزفت كل إمكاناتها الأيديولوجية والمادية، يرى أن انتفاضات الربيع العربي لم ترتقِ إلى مستوى الثورات، وما زالت حبيسة الإطار الأيديولوجي/الأسطوري للدولة الوطنية كإطار تاريخي موحد ومرجعية شرعية عليا. من هنا استحالة التحول التدريجي الداخلي لهذا الإطار باتجاه بناء نظام اجتماعي ديمقراطي سياسي بديل من

النظام السابق المنهار. ولذلك، تتحول كل مرحلة انتقالية، عاجلًا أم آجلًا، إلى ثورة مضادة تعيد إنتاج النظام السابق بعناصر وأشكال جديدة.

في المقابل، يرى الباحثان محمد سعْدي ورشيد سعدي في الفصل السادس، «محنة الانتقال الديمقراطي العربي: وعود الثورة، قلق المسارات ومعابر الأمل»، أن ثورات الربيع العربي قد فندت مقولة الاستثناء الديمقراطي العربي المزمن، وأن التحول الديمقراطي ممكن وقابل للتحقق، لكنّ تعثر عملية إعادة بناء النظام في فترة ما بعد الثورات يثير العديد من الأسئلة المقلقة والإشكاليات حول مآلات التحول الديمقراطي في العالم العربي. ويشيران إلى العالمية والخصوصية بشأن الانتقالات العربية التي تجدر رؤيتها في ضوء البنى العامة للتجارب الانتقالية العالمية، وتعدد مساراتها وسياقاتها. بالتالي، لا يمكن فهم تعقد عملية الانتقال في العالم العربي من دون وعي خصوصية الحراك الثوري ومجمل السياقات الثقافية والاجتماعية التي أنتجته. ويفترضان أن تعثر المسار الديمقراطي العربي يرجع في جزء منه إلى أزمة التواصلية وهيمنة ثقافة الانغلاق والإقصاء.

يعرّج الكاتبان على العوامل التي حالت دون إرساء دينامية تواصلية كفيلة بخلق التوافق السياسي داخل المسارات الانتقالية العربية، مشيرين إلى صدمة ما بعد الثورة، والتحول من أجواء تفاؤل وارتفاع سقف التوقعات، إلى انتشار مشاعر عدم الأمان في ظل التدهور الاقتصادي واتساع الانفلات الأمني وعدم استشعار تغيير حقيقي بعد الثورة. كما يشيران أيضًا إلى وهم البحث منذ البدء عن النقيض الشامل للأنظمة السابقة، لأن البدء بتفكيك منظومة الاستبداد لا يعني بالضرورة النجاح التلقائي للديمقراطية؛ وكذلك إلى تأكّل مساحات العمل السياسي المشترك، بسبب الاستقطاب الحاد الذي أنتج تجاذبًا عنيفًا تجاوز الحدود المقبولة للتنافس السياسي، ليتحول إلى حالة تناحر ومكايدة سياسية تقوم على منطق الاستعلاء والغلبة.

على الرغم من أن المطالب الهوياتية لم تكن حاضرة بقوة في أثناء الثورات، حيث إن جيل الشباب الثوري تمرد على التشكيلات الاجتماعية

الطائفية والعائلية والقبلية التي اعتمدت عليها الأنظمة الاستبدادية السابقة، ورفع شعارات تنادي بالمواطنة والحرية والعدالة الاجتماعية، فإن مرحلة ما بعد الحراك الثوري شهدت انفجار الهويات بمختلف مستوياتها، وعادت لتصبح جزءًا أساسيًا من المشهد الانتقالي لما بعد الثورة. كما أن غياب فضاء مشترك للنقاش العام في نقل الصراع السياسي إلى الشارع بدلًا من التنافس داخل الأطر المؤسساتية، وفقًا للقواعد التي تفرضها العملية الديمقراطية، أدى إلى تشتت الشرعيات ودخولها في صراع قاتل: الشرعية الثورية، والشرعية الديمقراطية الانتخابية، والشرعية الدينية، وشرعية الشارع.

يقدم الباحثان استراتيجيات تواصلية تسمح بترشيد التجارب الانتقالية العربية والعبور بها إلى مرحلة الترسيخ الديمقراطي، بالإشارة إلى بلورة توافق سياسي وطني على القواعد الدستورية والقانونية التي تنظم العملية السياسية والإصلاحات المؤسساتية داخل الدولة. وهذا التوافق مرتهن بالمسار الذي يعطيه الفاعلون السياسيون الرئيسيون للتغيير والإصلاح السياسي، حيث أثبتت تعثرات الانتقال الديمقراطي أن النخب السائدة غير قادرة على فهم الأدوار الجديدة، وأننا أمام حالة انتقال من دون نخبة واعية بالشروط الأساسية للعملية الانتقالية. ويؤكد الباحثان المتطلبات الأخلاقية والثقافية للانتقال الديمقراطي، التي أدى غيابها إلى انهيار صدقية المجال السياسي وانعدام الثقة بالمؤسسات، كما يؤكدان المواطنة مدخلًا لترشيد الهويات والحد من نفوذ الانتماءات الأولية، وذلك بالإقرار بالتعددية والهوية المركبة للمجتمعات العربية.

في **الفصل السابع**، «عن فرص بناء أفق سياسي تعددي في دول الثورات العربية»، يؤكد إميل بدارين أن مساهمته هي محاولة للتفكر في الوسائل التي تساعد على توسيع الآفاق السياسية، الآخذة في الانحسار شيئًا فشيئًا، لتكون منسجمة مع الواقع السياسي المتعدِّد كمدخل لتأسيس مبادئ لحياة إنسانية من دون استبداد. ويسعى الكاتب لمقاربة دراسة الجدل الفكري النخبوي الموجود على الساحة السياسية، والاستنارة ببعض الأمثلة من الحوار النظري والعملي الذي تجسده الإدارة السياسية في الحالة التونسية كوسيلةٍ لربط الجانب النظري

بالتطبيقي. لتحقيق ذلك، يتبع بدارين النظريات السياسية التي تفسر التطور الاجتماعي من زاوية البناء السردي والظرفي، وتتخذ التحليل النقدي منهجًا ضمنيًا. ويستند إلى مبدأ «سياسة التحول معًا» المستوحاة من المُنَظِّر السياسي وليم كونولي. محور هذه النظرية تشخيص معمق للعلاقات الاجتماعية في صورة علاقات وشائجية بالغة التعقيد والتشابك والتعدّد. تهدف سياسة التحول معًا إلى ربط البعد النظري للسياسة بالبعد التطبيقي، بهدف تكوين آلية للعمل والتعاون بين الأطياف السياسية والاجتماعية المختلفة من دون محو للخلاف والمواقف المتباينة، فطمس الخلاف يعني استنساخًا للنظام السابق بأدواتٍ وأشخاص مختلفين.

يعود الكاتب إلى سياق أنظمة الحكم العربية في فترات ما بعد الاستعمار المباشر الذي اتسم بتوغل أدوات الدولة لضمان استمرارية النظام الحاكم، باعتباره نقطة الارتكاز لبقية الخدمات الوظيفية للدولة. فنتج من ذلك علاقة مختلة بين الدولة (كمؤسسات حكم) والمجتمع الذي صار في منزلة رعيّة (وليس مجتمع مواطنين)، في نسق الدولة المتوغلة مقابل المجتمع الضعيف. لذا، يفترض أن التخلص من عقود الظلم والبدء بتأسيس قواعد لحياة سياسية - اجتماعية تعكس طموح الأمة العربية هدف أساسي لأغلبية السكان. ويقدم، إزاء العلاقة بين الشرعية والشريعة والديمقراطية في الخطاب السائد، طرحًا مغايرًا لا يختصر مصدر الشرعية في ثنائية الأمة/ المجتمع أو الدين/ الشريعة، لأن كلاهما مرتبط بعلاقات عضوية. وينتهي إلى تقديم تصورٍ لحل جدلية الثنائيات الخطابية من خلال النظر إلى الواقع السياسي كبيئة مركّبة ومتعدِّدة الأبعاد، تستدعي ذهنية سياسية تفاوضية تتجسد في شكل حوار تعدّدي، وذلك من خلال إلقاء الضوء على التجربة التونسية.

ننتقل في فصول الكتاب الأخيرة إلى دراسة الحالات في الواقع العربي كما في التجارب الديمقراطية العالمية. يقدم عادل مجاهد الشرجبي في الفصل الثامن الحالة اليمنية تحت عنوان «التحول الديمقراطي في اليمن: روافع ضعيفة وكوابح قوية». يؤكد الشرجبي اختلاف الثورة اليمنية عن بقية ثورات الربيع

العربي الأخرى، من حيث إنها قامت على تسوية بين أنصار الثورة ورأس النظام القديم، ونظمت العملية الانتقالية على أساس حوار وتوافق وطني. ويرجع ذلك إلى انقسام الجيش إلى جيشين متعادلي القوة: جيش أعلن حمايته للثورة، وجيش ظل على ولائه لرئيس النظام القديم، فضلًا عن طبيعة البنى الاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع اليمني التي يغلب عليها الطابع القبلي التقليدي، والتي تميل دائمًا إلى حل النزاعات والخلافات عن طريق التسويات والحلول الوسطى.

يقدم الكاتب وصفًا للمسار الذي اتخذته الثورة اليمنية والعملية الانتقالية، وصولًا إلى وثيقة الحوار الوطني، باعتبارها خارطة طريق للتحول الديمقراطي وبناء الدولة، متعرّضًا للروافع التي تدعم تنفيذها، والكوابح التي تعوّق تنفيذ عملية التحول الديمقراطي. ويستند إلى الخلفية الاجتماعية والسياسية التي أنبتت ثورة 11 شباط/ فبراير 2011، من تمرد النخب إلى ثورة الشباب، مشيرًا إلى أحداث مهمة كاندلاع أعمال احتجاجية في معظم مدن اليمن (2005)، وتشكل الحراك الجنوبي (2007)، إلا أن هذه الحركات فشلت لأسباب عديدة. كانت الحركات الشبابية اليمنية مفعمة بروح الثورة خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، لكنها كانت تفتقر إلى الأساليب والتكتيكات والبنى التنظيمية التي تمكنها من تحقيق هدفها، فقدمت لها الثورتان التونسية والمصرية نماذج لهذه التكتيكات، ودشن الشباب محاولتهم الأولى للثورة عشية نجاح الثورة التونسية.

يناقش الكاتب المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، وهي آلية لإدارة الأزمة ونقل السلطة عبر التقاسم بين القوى المتنافسة، والتي عملت، في رأيه، على استيعاب مطالب وأهداف القوى المدنية والشبابية، لتتحول المبادرة من مجرد اتفاق على نقل السلطة إلى خريطة طريق للانتقال الديمقراطي. وعلى الرغم من أن المرحلة الانتقالية في اليمن وفقًا للآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية أطول وأكثر تدرجًا من مثيلاتها في دول الربيع العربي الأخرى، فإنها محددة بدقة. تتكون المرحلة الانتقالية من مرحلتين: تبدأ المرحلة الانتقالية الأولى مع التوقيع

على المبادرة الخليجية (في 23 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011)، وتنتهي بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة توافقية بمرشح واحد (نائب الرئيس عبد ربه منصور هادي)، والتي أجريت في 21 شباط/ فبراير 2012؛ وتبدأ المرحلة الانتقالية الثانية مع تنصيب الرئيس الانتقالي التوافقي، وتستمر لمدة عامين.

يستنتج الشرجبي أن روافع التحول الديمقراطي ضعيفة... لكنها تعمل. فالدولة ضعيفة، وقد تعاظم ضعف مؤسساتها بفعل الانتقال إلى المرحلة الانتقالية من دون استكمال مرحلة إسقاط النظام. ومجلس النواب، الذي ينبغي أن يتحمل مهمات كبيرة في مجال التحول، هو مجلس ضعيف، معظم أعضائه من القوى التقليدية المحافظة والموالية للنظام القديم. والجيش منقسم، وعوضًا من أن يقوم بدوره في حماية الدولة، انخرط في النزاع. كذلك المجتمع المدني هو الآخر يعاني الضعف، كمًّا ونوعًا. فمعظم الأحزاب واقعٌ تحت هيمنة النخب التقليدية المحافظة، وباتت الأحزاب آليات لتحقيق مصالح أشخاص وعائلات أكثر مما هي آليات لتحقيق المصالح الوطنية. كما يشير الشرجبي إلى أن الكوابح أمام هذا التحول قوية... لكنها ممكنة التجاوز، ويرى أن بقاء النظام القديم ومحاصصة السلطة بين النظام القديم والجديد يشكلان أول عائقين من عوائق التحول الديمقراطي، فضلًا عن أن هناك أطرافًا غير جادة في تنفيذ مخرجات الحوار الوطني، وأطرافًا تسعى إلى التنفيذ الشكلي لمخرجاته. على الرغم من ذلك، فإن المؤشرات المتوفرة تشير إلى أن عملية التحول الديمقراطي تتحرك قدمًا ولو بشكل بطيء، وأن القوى الاجتماعية الحديثة، رغم ضعفها، تستطيع الدفاع عن مكتسبات الثورة، والضغط على النخب التقليدية باتجاه استكمال الانتقال الديمقراطي.

يسلط محمد م. غيغا الأرناؤوط في **الفصل التاسع** «البوسنة وكوسوفو وسورية: مقاربات ومآلات»، الضوء على أحوال التدخل العسكري الغربي في البوسنة وكوسوفو، وعلى مآل هذا التدخل فالوضع النهائي لم يستقر بعد، لا في البوسنة ولا في كوسوفو، وعلى ما يمكن أن تستفيد منه سورية من هاتين الحالتين للخروج من أزمتها المستعصية الراهنة. يتناول الكاتب التدخل

العسكري في البوسنة بعد حرب استمرت من عام 1992 إلى عام 1995، وشكلت أكبر مأساة شهدتها أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية (مئة ألف قتيل وتهجير نصف السكان)، ومثّلت تحديًا للاتحاد الأوروبي الجديد والرأي العام العالمي بسبب الفظاعات التي ارتكبت فيها، وبسبب الخوف من انتشار «التطهير العرقي» والتهجير والتشطير إلى المناطق المجاورة، وهو ما أدى في النهاية إلى التدخل الدولي عن طريق القصف الجوي أولًا، ثم جرّ الأطراف المتصارعة إلى مؤتمر للسلام في دايتون تتوج بـ«اتفاق دايتون»، الذي سعى إلى هيكلة فترة انتقالية تعزز الثقة بين الأطراف، وتؤدي مع الزمن إلى إعادة اللحمة بين مكونات البوسنة، ما يسمح بترسيخ نظام جديد، وهو ما لم يحدث، إذ تحول الموقّت إلى دائم.

ينتقل الكاتب من ثم إلى التدخل الدولي في كوسوفو، الذي نتج من تداعيات انهيار يوغسلافيا وتفاقم النزاع الصربي الألباني حول كوسوفو (أغلبية ألبانية مسلمة وأقلية صربية أرثوذكسية)، إذ كانت صربيا قد ألغت في عام 1989 الحكم الذاتي الواسع الذي تمتعت به كوسوفو وضمتها إلى صربيا، بينما كان الألبان يطالبون باستقلالها عن صربيا. وقد أثارت ممارسات النظام الصربي في كوسوفو (المجازر والتهجير) خلال عامي 1998 و1999 المخاوف من تفجير الاستقرار في المنطقة (وخصوصًا مكدونيا)، فجرى تدخل عسكري آخر لحلف شمال الأطلسي ضد صربيا لإجبارها على سحب قواتها من كوسوفو.

على الرغم من أن هذين التدخلين العسكريين (مع الفارق بينهما) قد جاءا، بحسب الأرناؤوط، في سياق إقليمي ودولي معين، وهو ما حاولت الولايات المتحدة أن تبرر به لاحقًا غزوها العراق في عام 2003، فإن ما جرى في سورية بين عامي 2011 و2013، جعل المعارضة تستدعي هذين التدخلين، وتطالب بتدخل عسكري من دون قرار من مجلس الأمن على نمط ما حصل في البوسنة أو كوسوفو، من دون أن تدرك الفارق بينهما وتغيّر السياق الدولي وما آل إليه الأمر هناك (البوسنة وكوسوفو). وركّز الأرناؤوط على المآلات، وما الذي

يمكن لـ«سورية الجديدة» أن تستفيد منه في ترتيب أوضاعها من تجربة البوسنة وكوسوفو، في سعيها إلى إعادة اللحمة بين المكوّنات الإثنية والدينية المختلفة. ورأى أنه من الأفضل للسوريين أن يمتلكوا الجرأة والصراحة لطرح ما يرونه لـ«سورية الجديدة» من أن يتولى ذلك الآخرون ويفرضوه على السوريين. فالمسألة السورية للأسف لم تعد بيد السوريين، وهي تحتاج إلى أن يستردوها من الآخرين، ويقرروا بأنفسهم ما يريدون لبلادهم.

يقدم يحيى بولحية في الفصل العاشر بحثًا في التجربة اليابانية، وبالتحديد في «عبقرية الانتقال باليابان في ثورة المِيجي 1868 والدروس المستفادة عربيًّا»، مركّزًا في إشكالية البحث على ضمان استمرارية واستقرار سيرورة التحول الديمقراطي المعقدة، والتي تستغرق فترة زمنية طويلة نسبيًّا، للاستفادة من التجربة اليابانية بالمقارنة بالتجربتين المغربية والمصرية. ورأى الكاتب أن الثورات تتباين في مسيرتها وطريقة إزاحة العقبات من طريقها، وضمن هذا الإطار تمثل ثورة الميجي عام 1868 في اليابان حالة فريدة في التجارب الثورية العالمية، بالنظر إلى السرعة الكبيرة التي مرّت بها فترة الانتقال من نظام سياسي واجتماعي واقتصادي مغلق إلى نظام طموح ومتحفز للتغيير والتنمية.

إن عمليات الانتقال لا تحسم دائمًا الشكل النهائي لنظام الحكم، فقد تؤدي إلى تحلل النظام السلطوي وإقامة شكل ما من الديمقراطية، كما قد تتم العودة إلى بعض أشكال الحكم السلطوي. وضمن هذا المفهوم، يحاول الكاتب تحليل مضمون الانتقال في ثورة الميجي باعتباره تحولًا اجتماعيًّا وسياسيًّا واقتصاديًّا يعمُّ مختلفَ الشرائح الاجتماعية والأوضاع الاقتصادية والسياسية. ويشمل عرضه تجربة الانتقال خلال عهد الميجي، ومن ضمنها المقدمات الأولى لثورة الميجي، والمثير الخارجي الأميركي ومرحلة المخاض الثوري، ومرحلة التأسيس الثوري، والقرارات الثورية، وعبقرية الانتقال الثوري، والثورة المضادة وأسلوب التعامل معها، والنخبة وصناعة التغيير، وثقافة الجماعة والتوافق، والبناء الدستوري. كذلك يعرض لمسيرة التوافق السياسي بالمغرب، مقارنًا حقبة الصراع والتوافق في عهد الحسن الثاني بسياسة

الانتقال في عهد محمد السادس وبالخطاب الحقوقي ومأزق الفعالية الحزبية. وأخيرًا يتطرق إلى الانتقال في مصر، من خلال معالجة مسألتي الثورة والثورة المضادة، والإخوان ومطلب العدالة.

في بحث يسعى إلى وضع تصور لأنماط التحول في الانتقال من السلطوية إلى الديمقراطية، تقدم مروة فكري في الفصل الحادي عشر ««الربيع العربي» من منظور مقارن: دراسة في نمط التحول وأثره في الانتقال من السلطوية إلى الديمقراطية» دراسة تجارب عالمية في تحولها الديمقراطي، من زاوية مساهمتها في المزيد من الفهم، وربما التنبؤ، بمصير الربيع العربي الذي لا يبدو في أبهى حالاته حاليًا. وبصورة عامة، تقسم فكري الاقترابات الخاصة بالتحول إلى ثلاثة أنواع أساسية: اقترابات تهتم بالعوامل الهيكلية في التحول مثل التنمية الاقتصادية - الاجتماعية، أو الثقافة السياسية ودور المجتمع المدني؛ واقترابات تهتم بدرجة أكبر بالعوامل السياسية، خصوصًا تلك المتعلقة بخيارات واستراتيجيات العناصر الأساسيين في عملية التحول؛ وثالثة تهتم بالسياق المؤسسي مثل دراسة أثر المؤسسات في رسم السياسات وأنماط الفعل السياسي. ويعتبر «نمط التحول» من الأبعاد التي نالت الكثير من الاهتمام، نظرًا للدور الذي يلعبه، ليس فقط في تحديد طبيعة النظام الناتج، بل أيضًا في تعزيز الديمقراطية.

يقوم البحث على دراسة حالات في بولندا ورومانيا وتشيلي والبرازيل بالمقارنة بتجربتي مصر وليبيا، وعلى أساس تقصي عوامل رئيسة، وهي: أولًا، طبيعة النظام القديم (من يحكم؟ كيف يحكم؟ بماذا يحكم؟) والتمييز بين النظم السلطوية التي تتميز بدرجة من المأسسة، وبين النظم الشمولية (السلطانية) وما تتسم به من ضعف مؤسسات الدولة؛ وثانيًا، اختيارات العناصر المنخرطة في عملية التحول باعتبارها عوامل حاسمة في تحديد النمط المتبع في عملية التحول، كذلك في ما يتعلق بفرص النجاح والفشل. ويتعلق هذا البعد أساسًا بالنخبة من الطرفين: المعارضة والنظام. وتركز معظم الأدبيات على تقسيم النخبة من الطرفين إلى معسكر معتدل وآخر متشدد، مؤكدة أن نمط التحول بالتفاوض يتم فقط إذا ما وجد معتدلون على الجانبين (المعارضة والنظام)،

ويكون لهم الكفة الراجحة في ميزان القوة داخل معسكريهما. وتبحث ثالثًا، في السياق، والذي تحدده بالأوضاع الاقتصادية والسياسية المتدهورة في الحالات محل الدراسة، والسياق الداخلي المحدد لنمط التحول الذي اتبعته كل دولة من الدول. أما في ما يتعلق بالسياق الخارجي المحيط بعملية التحول، فنجد أن هناك اختلافات من حالة لأخرى من حيث النطاق والأثر، إذ تعتمد طبيعة هذا الدور على توليفة من العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وعلى طبيعة العناصر المنخرطة، وكذلك نمط التدخل أو السياسات المتبناة. ويمكن بشكل عام تصنيف أثر السياق الخارجي في عدة أنواع: أثر العدوى، وجود محفز على التحول، وأخيرًا مساندة أو عرقلة جهد التحول.

أوضحت الورقة أيضًا أن التفاعل بين طبيعة النظام وخيارات العناصر والسياق المحيط هو المحدد الأساسي لنمط التحول الناتج، والذي يؤثر بدوره في فرص نجاح التحول أو فشله. ويتضح أيضًا أن هناك علاقة بين انقسام النخبة وعدم الاستقرار السياسي وتعثر التحول الديمقراطي. ويتخذ عدم الاستقرار السياسي هذا عدة أشكال، كالعنف السياسي والتظاهرات، وكثرة تغير الحكومات، وأخيرًا الانقلابات العسكرية. وهنا، لا يهم أن تكون خطوات التحول سريعة بقدر كونها متصلة وغير منقطعة، بحيث لا تعطي الفرصة للقوى المعارضة للإصلاح أن تستعيد قوتها وتعيد تنظيم نفسها مرة أخرى. ولا يعني توفر الإرادة السياسية ضرورة التوافق التام بين النخبة السياسية المعارضة، لكن المطلوب هو الاتفاق على الحد الأدنى من المطالب الخاصة بعملية التحول، والأهم التوافق على الآليات التي يتم الاحتكام إليها عندما يفشل هذا التوافق.

في الفصل الأخير من الكتاب (الفصل الثاني عشر) «العدالة الانتقالية وأثرها في التحوّل الديمقراطي: مقاربة لنماذج عالمية في ضوء الحراك العربي»، يؤكد إدريس لكريني أهمية العدالة الانتقالية بحكم تنامي الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان والتحول الديمقراطي من جهةٍ أولى، ولجوء عددٍ من الدول في أميركا اللاتينية وأوروبا الشرقية إلى هذه الآلية كسبيلٍ لتجاوز إكراهات الماضي من جهةٍ ثانية، ثم مراكمة الباحثين والخبراء لنظرياتٍ واجتهادات مهمة في هذا

الصدد من جهةٍ ثالثة. كل ما سبق مطروح في سياق الفرضيات الآتية: أولها، من شأن الانفتاح على تجارب التحول الديمقراطي في العالم والاستفادة منها تعزيز ودعم الانتقال في الدول الساعية إلى تحقيق التحول الديمقراطي؛ وثانيها، يعدّ القبول بآلية العدالة الانتقالية في إطار من التوافق بين الدولة ومختلف مكونات المجتمع من أحزاب سياسية ومجتمع مدني ونخب مختلفة مؤشرًا إيجابيًا يدعم التحوّل السّلس والمتدرّج؛ وثالثها، يبقى كلّ تحوّلٍ سياسي في ظل المرحلة التي تعيشها المنطقة العربية هشًّا ومرشحًا للتراجع أو إعادة إنتاج الاستبداد، طالما لم يتم بناء على مصارحة الذات واعتماد آليات بنّاءة تضمن انتقالًا سلسًا يرتكز على تجارب إنسانية رائدة في هذا الشأن؛ ورابعها، يشكل اعتماد العدالة الانتقالية في المنطقة العربية، في ظل الاحتجاجات والحراك والثورات التي تشهدها المنطقة، مدخلًا لتجاوز الارتباكات والاختلالات الراهنة، وللاستفادة من حجم التضحيات المبذولة، وتوجيه الحوادث بما يدعم مشاركة الجميع في بناء أسس دولة الحق والقانون، ويقطع مع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ومظاهر الاستبداد.

قدّم الكاتب تحليلًا عامًّا لمجموعة من التجارب الدولية المرتبطة بالتحول الديمقراطي، التي كانت مقرونة بتجارب العدالة الانتقالية في أوروبا الشرقية وأميركا اللاتينية وآسيا وأفريقيا، أكان الأمر متعلقًا بالتحول من أعلى أو من أسفل أو بالتوافق بينهما. واستحضر الدروس والدلالات والعبر التي تطرحها هذه التجارب، من حيث تمتين أسس التحول السّلس والمتدرّج نحو الديمقراطية ودعم الاستقرار داخل المجتمعات، ومدى إمكان نقلها إلى فضاءات اجتماعية وسياسية أخرى. وحلّل «أزمة الانتقال الديمقراطي في الأقطار العربية ومطلب العدالة الانتقالية»، مشيرًا إلى الإشكالات والتحديات المرتبطة بمرحلة الانتقال في دول الحراك، من حيث البحث في أسبابها وخلفياتها وتداعياتها، مع طرح مجموعة من المداخل الكفيلة بتجاوز المرحلةِ الحرجة التي تمر بها مختلف هذه الأقطار والخروج من المأزق الراهن بأقل تكلفة، والسعي لبلورة مدخل أنموذجي للعدالة الانتقالية ينسجم وخصوصية المنطقة، كسبيلٍ لطي صفحات الماضي وتأمين مرحلة الانتقال في ضوء التجارب الدولية الرائدة.

الفصل الأول

ما بعد الثورات العربية
زمن المراجَعات الكبرى

كمال عبد اللطيف

مقدّمات

1- نواجه في موضوع أطوار التاريخ الانتقالية ومآلات الثورات العربية جبهات بحثية متعدِّدة، إنه يضعنا أمام مسألة التحقيب في التاريخ، ولعله يضعنا أمام حقبة بعينها تَمَّ التواضع على تسميتها بالمرحلة الانتقالية ومرادفاتها، من قبيل الطور الانتقالي، الزمن الانتقالي، زمن ما بعد الثورات...إلخ. وهي حقبة تَرِدُ لتوصيف أزمنة تطول أو تقصر، أزمنة تندرج في سياقات تاريخية متسمة بملامح خاصة.

يمكن أن نرتب الملامح الكبرى للموضوع، ضمن مقاربة المدارس التاريخية لتحولات الراهن في حضوره وجريانه، وخصوصًا في أزمنة التمفصلات التاريخية الحاصلة بعد الثورات والانقلابات السياسية، إذ تساهم التحولات المجتمعية العاصفة في إنجاز وقائع قد تترتب عليها مسارات جديدة في نمط الشرعية السياسية وما يتصل بها من قيم وثقافات.

تشترك معارف تنتمي إلى تخصصات متعدِّدة في الاقتراب من المتغيرات التي تعرفها أحوال الزمن، في المجتمعات التي تعاني اضطرابات وانفلاتات وزلازل تطيح الأنظمة السائدة فيها، وتتجه إلى العمل من أجل إقامة بدائل لها. ويساهم تنوع الأبحاث وتعددها في إنجاز ما يساعد على الإمساك بالملامح المميزة للأطوار التاريخية الفاصلة وتداعياتها.

حاول بعض المؤرخين، الذين اهتموا بمسألة التحقيب التاريخي، توطين الزمن الراهن بين الماضي والمستقبل[1]، إلا أن التوطين في واقع الأمر ليس

(1) Mohammed Kenbib, ed., *Temps présent et fonctions de l'historien*, Colloques et séminaires; 158 (Rabat: Publications de la faculté des lettres et des sciences humaines, 2009), pp. 35-84.

أمرًا سهلًا، إذ يظل من الصعب تعيين أين ينتهي الماضي، وأين يبدأ المستقبل. هنا، نجد أنفسنا أمام تنظيرات المدارس التاريخية في موضوع الزمن الراهن وحدوده، إذ تتنوع المواقف وتخضع في تنوعها للأنساق النظرية المعتمدة في مدارس بناء التاريخ[2].

لا شك في أن الكتابة التاريخية، إن في أبعادها المنهجية الجديدة أو في مستوى التداخل الحاصل اليوم بين حقول العلوم الإنسانية، قد أصبحت تخضع لأشكال من التحول لم تُركِّب نتائجها بعد[3]. كما أن الدراسات التي تعنى بمواكبة التحولات المجتمعية والتاريخية تراكم بدورها تنوعًا في الأبحاث والمقاربات[4]، نفترض أن يكون لها في المستقبل نتائج على بنية الكتابة التاريخية ومناهجها[5].

ننطلق، في هذا العمل، من الإقرار بصعوبة مقاربة الأطوار الانتقالية في التاريخ، بحكم أنها تندرج في إطار تركيب تاريخ الراهن في جريانه، الأمر

---

(2) ترى المدرسة الوضعية في الكتابة التاريخية أن مجال الماضي يقع على بعد خمسين أو ثلاثين سنة من تاريخ كتابة المؤرخ للتاريخ. وبررت ذلك بمسألة وضوح الرؤية، الناتج من تحقق مبدأ المسافة الضرورية بين المؤرخ والحدث. كما بررته بلزوم توفر المصادر الرسمية والعمومية، إذ تقوم الدول بوضع أرشيفاتها رهن إشارة الباحثين. صحيح أنه يمكن أن نشير إلى أن التبريرين الأول والثاني قد لا يصمدان أمام النقد المنهجي، ذلك أن القرب عكس البعد قد يكون أفضل للمراقبة العلمية. كما أن قوانين الدول في مجال التوثيق قد تقلص أو تمدد المسافات الزمنية لفتح أرشيفاتها جزئيًا أو كليًا، بحسب سياقات ونتائج الحوادث المتعاقبة في التاريخ.

أما مدرسة الحوليات، فقد اهتمت بالزمن الراهن في بداياتها، وحاول مؤرخو الحوليات الربط بين الماضي والحاضر. وكان كل من لوسيان فيبر ومارك بلوخ منبهرين بالحاضر، على الرغم من اهتمام الأول بالقرن 16، واشتغال الثاني بالتاريخ الوسيط. وقد اعتنت صفحات مجلة **حوليات التاريخ الاقتصادي والاجتماعي** بالزمن الراهن، واستوعبت مجموعة كبيرة من المقالات، التي كانت تنصب على بناء جملة من حوادثه ووقائعه. ولمزيد من الإحاطة بمنهجية هذه المدرسة، انظر: Fernand Braudel, *Écrits sur l'histoire* (Paris: Flammarion, 1959), p. 104.

(3) نحن نشير هنا إلى المعرفة الرقمية وما تُولِّده من أشكال جديدة من التداخل والتقاطع بين حقول المعرفة.

(4) Kenbib, pp. 35-84.

(5) انظر: عبد الأحد السبتي: «التاريخ القريب والمسافة الضرورية للمؤرخ،» في: **التاريخ والذاكرة: أوراش في تاريخ المغرب** (بيروت: المركز الثقافي العربي، 2012)، ص 209-217.

الذي يتطلب من جهة الانتباه إلى تداعيات ما يجري، كما يَقتضي من جهة أخرى تعليق الأحكام إلى حين التحقق من عمليات الفرز التي ستحصل لاحقًا. وعندما يتعلق الأمر بحدث ماثل للانفجارات الميدانية التي ملأت الساحات العمومية العربية في مطالع سنة 2011، فإن المسألة تزداد صعوبة، بحكم أن هذه الانفجارات، وبالصورة التي تبلورت بها في المجتمعات العربية، تستدعي كثيرًا من الحيطة لحظة معاينة ومتابعة التحولات، التي تلتها في أغلبية البلدان العربية.

ستتجه في ورقتنا نحو زاوية محددة من الموضوع، يتعلق الأمر ببعض ملامح الطور الانتقالي في كل من مصر وتونس، مع إشارات للتمثيل والتوضيح مستمدة من مشاهد سياسية عربية أخرى، نفترض أن تساهم في إضاءة جوانب من المقاربة التي نروم بناءها في عملنا. أما الزاوية التي سنركز الحديث عنها فتتعلق بالبعد الثقافي، ذلك أن هيمنة السياسي على كثير من المقاربات المواكبة للحدث، وتداعياته المتواصلة، لا تساعد في نظرنا على الإحاطة الشاملة بما وقع[6].

2- يقوم عملنا على محاولة تتوخى في المنطلق تشخيص جوانب ما جرى ويجري في المجتمعات العربية بعد انفجارات عام 2011، وهي تروم في الوقت نفسه وضع اليد على ما نعتبره أمرًا مطلوبًا في الطور الانتقالي الحاصل بعد إزاحة أنظمة الاستبداد، إذ يعاين الملاحظ بروز القسمات والملامح العامة لهذا الطور.

ضمن هذا الإطار العام، سنحاول التفكير في مآل الأوضاع العربية اليوم انطلاقًا مما نسميه أزمنة المراجعات الكبرى التي نتصور أنها يمكن أن تفسح المجال لتأسيس قواعد جديدة في الفكر السياسي العربي، قواعد يمكن أن تساهم في بناء أنظمة في السياسة وفي الفكر، تتجاوز الأنظمة التي تمت

---

(6) كمال عبد اللطيف، «مدخل إلى قراءة الأبعاد الثقافية للثورات العربية،» في: محمد مالكي [وآخ.]، **الانفجار العربي الكبير في الأبعاد الثقافية والسياسية**، إعداد كمال عبد اللطيف ووليد عبد الحي (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 15-72.

إطاحتها، وتكون قادرة في الآن نفسه، على بناء أسس ومقومات اللاعودة إلى الأساليب الاستبدادية في الحكم.

نتجنب في هذه الورقة ما أمكن التفكير في المثال أو الأنموذج، على الرغم من وعينا بأن الأطوار الانتقالية الحاصلة اليوم في المجتمعات العربية قد يكون لها ما يماثلها في أزمنة أخرى وفي مجتمعات أخرى. إلا أن هذا لا يعني أنه يمكننا أن نجد حلولًا لإشكالات التحول في مجتمعنا بالاعتماد فحسب على ما حصل فيها، فنحن نعتقد أنه يمكن الاستفادة من تحولات التاريخ، انطلاقًا من معاينة جوانب من سيروراته هنا وهناك، ومن دون إغفال أن الخصوصيات التاريخية المرتبطة بالزمن المحلي والإقليمي والدولي ينبغي أن تكون واردة في ذهن من يتوخى التفكير في تحولات الراهن العربي.

في السياق نفسه، نفترض أن من غير الممكن مقارنة الأطوار الانتقالية التي تمت في وسط أوروبا وشرقها في القرن الماضي بما حصل ويحصل اليوم في بعض البلدان العربية. إن الشروط المواكبة لكل منهما، والمرجعيات المؤطرة للحوادث فيهما، ليست متماثلة. وينتج من ذلك اختلاف في المسارات والمآلات، إذ نجد أنفسنا أمام أطوار انتقالية سريعة وأخرى متعثرة. ولعل صور الاختلاف بين الاثنتين تقوم في اختلاف الأرضية التاريخية والثقافية المؤطرة للحدثين[7].

نستخدم في هذا البحث مفهوم زمن المراجعات، إذ يصبح الطور الانتقالي العربي مرادفًا في نظرنا لزمن المراجعات الكبرى في حاضرنا. ونحن نوظفه لنفكر بواسطته في الحاضر والمستقبل العربيين. ونروم من وراء استخدامه إصابة هدفين محددين، يتعلق أولهما بما نطلق عليه إعادة تأسيس مرجعية الحداثة السياسية في الفكر العربي، لمقاربة التحديات والإشكالات التي ترتبت عن صور التحول الجارية في البلاد العربية، التي عرفت انفجارات قوية

(7) Yves Sintomer, *La Démocratie impossible? Politique et modernité chez Weber et Habermas* (Paris: Albin Michel, 1989); série Armillaire (Paris: Découverte, 1999), et Alain Touraine, *Qu'est - ce que la démocratie?* (Paris: Fayard, 1994).

سنة 2011. ونقوم بتشخيص جوانب من هذه الإشكالات في أبعادها الثقافية، المرتبطة بالتطلعات الديمقراطية الساعية إلى تجاوز أنظمة الاستبداد والفساد، في إطار مزيد من العناية بجدليات التقليد والحداثة في ثقافتنا السياسية[8]. وأما الهدف الثاني فيتمثل في مساعينا الهادفة إلى بناء نقط ارتكاز فكرية، تحاصر مأزق العودات والتراجعات التي ما فتئت تشكل مظهرًا ملازمًا لثقافتنا. وقد عملنا في المحور الثاني من بحثنا، ترجمة مبدأ المراجعات الكبرى في آليات إجرائية، نعتقد أنها يمكن أن تساعدنا على عمليات تركيب ثقافة جديدة منسجمة مع روح التحولات الجارية.

يقتضي عبور الطور الانتقالي في البلدان العربية القيام بمراجعات مهمة في باب مقومات ومقدمات العمل الثقافي والسياسي في مجتمعاتنا، وذلك بهدف بناء توافقات تنسجم مع الأفق الذي دشنه الفعل الثوري لحظة إطاحة أنظمة الاستبداد والفساد، ثم الاتفاق على أهداف مرحليةٍ مُحددة، وصوغ إجراءات تمكّن من تنفيذ ما تم التوافق بشأنه، بهدف القطع مع المراحل السابقة وآثارها.

ضمن هذه المقدمات، سنعمل في محور أول على احتضان الحدث، والانخراط في متابعة تداعياته وتحدياته ومآزقه، وذلك بإعادة بناء أهم مفاصله، اعتمادًا على علامات بعينها تسمح لنا بمعاينة الاختبار التاريخي الذي حصل لتيارات الإسلام السياسي في الحكم. ثم ننتقل بعد ذلك في المحور الثاني من بحثنا إلى تركيب المآزق والتحديات التي تحدد القسمات العامة للطور الانتقالي العربي، وسنتوقف أساسًا أمام جوانب من معركة إعادة كتابة الدساتير العربية، لنقف على جوانب من مفارقاتها وأسئلتها.

ننطلق في هذا العمل، ونحن نحتضن الحدث في جريانه (الطور الانتقالي)، من مسلّمة مركزية نرى فيها أن إسقاط أنظمة الاستبداد لا يشكل أكثر من خطوة

---

(8) كمال عبد اللطيف، **أسئلة الحداثة في الفكر العربي: من إدراك الفارق إلى وعي الذات** (بيروت: الشبكة العربية للدراسات والنشر، 2010)، ص 43-50.

مهمة في طريق شاق وطويل، نقصد بذلك طريق تأسيس البديل التاريخي المأمول، المتمثِّل في بناء مشروع التحديث السياسي والإصلاح الديمقراطي. وتندرج عنايتنا بتداعيات الفعل الثوري ضمن توجه في البحث يروم بلورة الأسئلة والاحتياطات السياسية التاريخية التي تسمح ببناء أفعال قادرة على تحصين وتطوير ديناميات وأفعال، بعضها قائم وبعضها يمكن المبادرة بإطلاقه، لعلنا نتمكن من تجاوز صور التعثر التي تشكل العنوان الأكبر للحاضر العربي.

أولًا: في سمات الطور الانتقالي العربي

1- انفجارات 2011، ثورة أم مؤامرة؟

اتسمت الفترة التي تلت انفجارات عام 2011 السياسية بجملة من السمات في أغلبية البلدان العربية. وقبل تحديد هذه السمات ورصد ما ترتب عنها من تحديات، سنتجه أولًا لمعاينة جوانب من ردات الفعل التي ساهمت بدورٍ كبيرٍ في تبلور الطور الانتقالي العربي.

نسجل في البداية حصول ذهول كبير وسط النخب، نتيجة للانفجارات التي تتابعت في أغلبية البلدان العربية خلال سنة 2011. وقد ترتب عن هذا الذهول تبلور كثير من المواقف الرومانسية من الحدث وتداعياته، إذ تم تغييب الشروط والسياقات السياسية والثقافية المواكبة لما حصل من انفجارات. وفي مقابل ذلك، تبلورت مواقف أخرى ترى أن ما حدث تحكمت فيه خيارات خارجية، تروم في نظر المدافعين عن هذه المواقف تحقيق أهداف تتجاوز ظاهر ما حصل. بل إن البعض منها ذهب بعيدًا فرأى أن ما سيترتب عن حدث الانفجار وما تلاه من مناخات الهدم القائمة والمتواصلة، في بعض البلدان العربية (ليبيا وسورية ومصر)، يتجه لكسر شوكة العرب والعروبة[9]. وبين

---

(9) شخَّص أحد الباحثين التآمر الجاري اليوم ضد العرب، فرأى أن هناك أطرافًا عديدة تخاصم العرب، من بينها الولايات المتحدة الأميركية وبعض حلفائها الغربيين، ثم روسيا الاتحادية والصين وإيران. أما الطرف الثالث، الذي يعادي العرب بحجة خوفه من التكفيريين، فيمثله النظام السوري. كما يمثل الطرف الرابع بقايا القوميين واليساريين العرب، وعلى رأسهم محمد حسنين هيكل. انظر: رضوان السيد، «الحرب على العرب: تعددت المداخل والمخرج واحد!،» المساء، 30/ 12/ 2013.

الذهول الرومانسي ومنطق المؤامرة، الذي ينفض يده من كل ما جرى، ركّبت الحوادث في مساراتها الفعلية، وفي توافق مع ما يشرطها من معطيات محلية وإقليمية ودولية، جملة من الخيارات والمسارات الجديدة.

نحن نرى أن العرب، وهم يلجون أبواب الطور الانتقالي اليوم، ينخرطون في مرحلة تاريخية جديدة، إذ يواجهون أولًا أنفسهم في قلب تحول تاريخي حصل، ولا مفر من الإقرار بأننا دخلنا بعده زمن المواجهات والمنازلات القديمة والجديدة، المواجهات التي تتطلب كثيرًا من الحزم والحسم مع الذات بمختلف عللها، ومع العالم في تحولاته. كما يواجهون جملة من التحديات الكاشفة في أغلبية مؤشراتها عن المعارك المرتقبة في الفكر والواقع[10]. إن انتعاش الإثنيات واللغات والطوائف في سياق ما يجري اليوم، وطوال السنوات الثلاث التي دارت بعد عام 2011، يضعنا أمام العلامات الكبرى للمعارك المقبلة.

نقرأ في الصور الرومانسية والمؤامراتية للحدث نوعًا من الابتعاد عن الحدث في جريانه الفعلي، ذلك أن العناصر التي يبرزها المدافعون عن الطابع المؤامراتي الموجّه إلى ما حصل ويحصل تغفل أن التداعيات التي تتبلور اليوم أمامنا، وإن كان يمكن أن تفهم في علاقتها بجوانب من الصراع الدولي على المنطقة العربية، ومقتضيات التعولم الجارية، ينبغي ألّا تقلّل في نظرنا من شأن الفعل الذاتي، الذي أنجزه المتظاهرون والمحتجون في الساحات العمومية، داخل الحواضر والبوادي العربية، والذي تجمعه في الآن نفسه روابط وصلات عديدة مع كثيرٍ من شروط تاريخنا[11].

ينبغي ألّا نغفل أيضًا أن مطلب التغيير يندرج في الآن نفسه ضمن الطموحات القديمة والجديدة للنخب السياسية وللمثقفين الملتزمين بقضايا

---

(10) عبد اللطيف، «مدخل إلى قراءة الأبعاد،» ص 15-75.

(11) كمال عبد اللطيف، «الثورات العربية: نحو تجاوز ثنائية الداخل والخارج،» أوراق فلسطينية، العدد 3 (صيف 2013)، ص 45-60.

مجتمعهم. وأنه يستحسن في موضوع تَرَبُّص الآخرين بنا أن نفكر في أسباب ضعفنا، لا في قوة من نعتبِر أنهم يتربصون بنا، لعلنا نقترب أكثر من رصد عِلَلِنا، فنعمل على القيام بما يمكّننا من التخلص منها.

إن ما يدفعنا لتأكيد أهمية المرحلة التي تجتازها البلدان المنخرطة في مسلسل التغيير هو إيماننا بأن ما وقع عربيًا سنة 2011، على الرغم من اختلاط وتداخل وغموض كثير من جوانبه، يظل حدثًا صانعًا لأفقٍ في التغيير مرغوب فيه، أفق يزكّيه مشروع النهوض العربي الرامي إلى تحقيق تواصل فعال ومنتج، مع مكاسب الإنسانية في السياسة والمعرفة والتاريخ. فليست الانفجارات في التاريخ بالحدث السهل، وتاريخ الثورات والانفجارات التي عرفتها شعوب أخرى قبلنا يستوعب كثيرًا من الخبرات والدروس المفيدة[12].

نفترض أنه ينبغي عدم الاستكانة في قراءة مثل هذه الحوادث عند حصولها إلى لغة القطع اليقينية، ذلك لأن الانفجارات تكشف التناقضات المسكوت عنها في المجتمع فتبرزها، الأمر الذي يولّد مؤشرات جديدة ينبغي أن تستخدم بدورها في أفعال المواجهة الساعية إلى تخطي تداعياتها السلبية، وتقوية كل ما يساعد على تجاوز الأعطاب التي كانت سببًا في حصولها.

نواجه اليوم، بعد الحدث المذكور، دورة تاريخية جديدة تتطلب منا القيام بما أطلقنا عليه المراجعات الكبرى، فقد تخلخلت أركان الشرعية السياسية التي كانت سائدة، وانفتحت الأبواب أمام مشروع تاريخ جديد.

2- الإسلام السياسي في الحكم: الذهول على المقاصد

نريد أن نقف، ونحن نمهد لتعيين سمات وملامح الطور الانتقالي العربي، أمام نتائج الانتخابات التي حصلت بعد انفجارات عام 2011، في كل من تونس ومصر والمغرب، بحكم أنها أنتجت ظاهرة فوز تيارات الإسلام السياسي في البلدان المذكورة. فلا يمكن إغفال هذا الأمر، والمجتمعات التي

(12) رضا محمد هلال، «خبرات متضاربة: مسارات التحول في مراحل ما بعد الثورات في إيران - أندونيسيا - أوكرانيا،» السياسة الدولية، العدد 188 (نيسان/ أبريل 2012).

أفرزت وصول الإسلاميين إلى سدة قيادة الأغلبية في الحكم ليست مجتمعات ديمقراطية.

ترتب عن وصول حركة النهضة إلى الحكم في تونس، ووصول الإخوان المسلمين إلى الحكم في مصر، ثم حصول حزب العدالة والتنمية على الأغلبية في الانتخابات التشريعية في المغرب، ما دفع تيارات الإسلام السياسي في البلدان المذكورة إلى إعداد خطة جديدة في العمل السياسي العربي. نتبين ملامح ذلك في مواقف الإسلاميين المغاربة بمختلف حساسياتهم السياسية الدعوية الصوفية والأخلاقية من دون إغفال أنماط التدين الشعبي الأخرى، الأمر الذي ترتب عنه نوع من الاصطفاف السياسي الجديد داخل هذه المجتمعات، نتبين إرهاصاته الكبرى في المواقف التي حصلت بعد ولوج البلدان المذكورة أبواب الطور الانتقالي[13].

قامت جماعة العدل والإحسان وحركة التوحيد والإصلاح، وحزب العدالة والتنمية التابع لها، بتهنئة جماعة الإخوان المسلمين المصرية فور الإعلان عن فوز مرسي بالانتخابات الرئاسية، في أول انتصار انتخابي تحققه هذه الجماعة منذ إنشائها عام 1928. وقد سمح التواصل الحاصل بين جماعات الإسلام السياسي بتقوية مؤشرات التآمر والمؤامرة، فأصبح هناك من يتحدث عن مؤامرة رتبت ملامحها في الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا، وحصلت بتواطؤ جهات عديدة، في إطار ما عرف بحاجة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى الديمقراطية وحقوق الإنسان[14].

---

(13) إدريس الكنبوري، «الإسلاميون المغاربة وعام من حكم الإخوان في مصر،» جريدة المساء، 2013/10/23.

(14) يتحدث البعض انطلاقًا مما سبق عن اللقاءات التي أقيمت في الولايات المتحدة الأميركية سنة 2004، وقدمت فيها مجموعة من البرامج والدورات التكوينية الموجّهة للشباب العربي، بتمويل من الإدارة الأميركية، ومن بعض الشركات الخاصة مثل غوغل، بهدف توفير تدريب مكثف للشباب في موضوع كيفيات استخدام الإنترنت، وبناء أشكال من التبادل الشبكي التفاعلي، بقصد التنسيق والتشاور لتعبئة الجماهير واستقطابها، من أجل التجمع في حركات غير عنيفة، للمطالبة بالحرية والديمقراطية. انظر: كمال عبد اللطيف، الثورات العربية، تحديات جديدة ومعارك مرتقبة (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2013)، ص 36-39.

نتبين في مواقف حزب النهضة وحزب العدالة والتنمية في المغرب، من الحوادث التي أدت إلى إطاحة حكم الإخوان المسلمين[15]، ما يؤكد ما كنا في صدد الإشارة إليه. فعندما نقوم، على سبيل المثال، بمراجعة بعض بيانات حركة النهضة التونسية، الصادرة بمناسبة الحوادث التي عرفتها مصر، نجد أنها بيانات شديدة اللهجة، وكاشفة لمواقف حركة النهضة من عملية عزل الرئيس مرسي[16]. بل نكتشف أيضًا تأثيرها على مواقف حزب النهضة من المعارضة التونسية[17]. يمكن أن نربط بين ما حدث في مصر وبين جوانب معينة في المأزق الذي عرفه المشهد السياسي التونسي في موضوع الحوار الوطني وخريطة الطريق التي يقودها التحالف الوطني بقيادة الجناح النقابي، بهدف تليين التصلب في المواقف التي عرفها المشهد السياسي التونسي. ففي مختلف هذه العناصر كثير من المعطيات التي ساهمت في تعطيل عمليات رفع المأزق التونسي[18].

نجح الحوار الذي انطلق في أحوال صعبة، بين أغلبية مكونات المشهد السياسي التونسي، في التهيئة لإيجاد مخرج مُتوافَق بشأنه. فقد انسحبت حكومة النهضة، وتم تأليف حكومة موقّتة، كلفت الإشراف على الانتخابات في سنة 2014. كما تم الاتفاق على أعضاء الهيئة التي تشرف على الانتخابات، وإقرار الدستور التونسي الجديد[19].

---

(15) الكنبوري، «الإسلاميون المغاربة».

(16) أصدر مجلس الشورى لحركة النهضة بيانًا بتاريخ 8 آب/ أغسطس 2013، أعلن فيه دعمه المبدئي وغير المحدود للثورة المصرية في مواجهتها لحكم العسكر.

(17) عبر بيان حركة النهضة في 4 تموز/ يوليو 2013، الغاضب عن إدانته القوية لما حصل، ورأى أن الشرعية يمثلها محمد مرسي من دون سواه ويصف ما حصل بـ«الانقلاب السافر».

(18) حافظت حركة النهضة على الخطاب نفسه في حوادث رابعة العدوية في منتصف شهر آب/ أغسطس الماضي. فقد جاء على لسان رئيس الحركة الشيخ راشد الغنوشي أن الإسلام السياسي في مصر قد أثبت بطولة عظيمة مقابل الإفلاس الذريع والشنيع الذي ثبّته على أنفسهم المدعوون ليبراليين وتقدميين وحداثيين. وصفت حوادث فض اعتصام أنصار مرسي بـ«المجزرة والجريمة النكراء» التي قامت بها «سلطات انقلابية». نقلًا عن: آمال موسى، «حركة النهضة القومية وإخوان مصر،» جريدة المساء، 17/ 10/ 2013.

(19) نجح الحوار الذي انطلق في أوضاع صعبة، بين أغلبية مكوّنات المشهد السياسي التونسي، في التهييء لإيجاد مخرج متوافق بشأنه؛ إذ انسحبت حكومة النهضة وتم تشكيل حكومة موقّتة، كلفت بالإشراف على الانتخابات المقبلة في نهاية 2011، كما تم الاتفاق على أعضاء الهيئة التي ستشرف على الانتخابات، وإقرار الدستور التونسي الجديد.

نشير في هذا السياق إلى أن تونس تشكل منذ اندلاع انفجارات عام 2011 مختبرَ تجاربٍ لمختلف التحولات السياسية العربية، ما حصل منها وما هو في طور التبلور. وهي اليوم تعطي الانطباع بأنها دخلت بعد العمليات الإرهابية، التي تم فيها تصفية بعض الفاعلين السياسيين وبعض رجال الأمن، في مناخ ملغوم ومليء بالمشكلات العويصة والمتشابكة. وقد نتج من المناخ المذكور حصول تموقعات حادة في المشهد السياسي الانتقالي التونسي. أما المبادرة التي أطلقها الطرف النقابي، فقد تساهم في فتح المشهد السياسي الانتقالي في تونس على أفق جديد يتيح تجاوز التصلب الحاصل فيه، نتيجة مناخ الإرهاب واشتداد حدة الأزمة الاقتصادية، وتزايد المسافة بين شعارات الثورة والتدابير السياسية القائمة.

إذا ما قمنا بمقارنة ما يجري اليوم[20] في تونس بما جرى في مصر، فستظهر تونس بمظهر متقدم، بحكم ما يتمتع به المجتمع التونسي ونخبه من خصوصيات، مرتبطة بنظامه السياسي ومرجعيته الثقافية. فقد ظلت تونس في عز أزماتها تتصارع من دون أن تتخلى أطرافها المتنازعة عن الحوار، وذلك على الرغم مما يتبينه الملاحظ من استكانة أطراف الحوار إلى لغة محددة. ومع ذلك، فقد لاحت تباشير جديدة، في سياق المساعي الرامية إلى استكمال البرنامج الذي تم الاتفاق عليه في خريطة الطريق[21]، المقترحة من الطرف النقابي.

عندما يضع الباحث في اعتباره شعارات الميادين المعبرة عن مشروع التغيير، ويقارن بينها ومواقف وأشكال تدبير الإسلاميين للسلطة في الطور الانتقالي، سيفاجأ بالمسافة الكبيرة الحاصلة بين الشعارات والممارسات. وإذا كان الاحتقان سيد المواقف في الساحتين معًا، فإن العبرة تكون في كيفيات المواجهة والتجاوز، أي كيفيات إدراك شروط وسياقات الطور الانتقالي، ومحاولة ترتيب البرامج والإجراءات الملائمة للنهوض بمتطلباتها.

تكشف المآزق التي تعيشها البلدان المذكورة، بعد وصول الإسلاميين

(20) نحن نشير إلى أجواء الحوار التي سادت طوال شهري كانون الأول/ ديسمبر 2013 وكانون الثاني/ يناير 2014 زمن إعداد هذه الورقة.

(21) موسى، «حركة النهضة».

إلى السلطة، أمرين اثنين: يتعلق الأول منهما بعدم قدرة الفاعل السياسي على إدراك نوعية التحول الراسم لملامح أفق في الانتقال الديمقراطي المتدرج. ويشير الثاني إلى عدم قدرته من جهة أخرى، على إدارة مرحلة تقع بين طورين مختلفين من أطوار التاريخ، نقصد بذلك ما قبل الثورات وما سيحصل بعدها.

إذا كنا قد وضّحنا ذهول النخب العربية أمام الحدث الذي عرفته المجتمعات العربية سنة 2011، فإنه ينبغي ألّا نغفل الإشارة إلى الذهول الآخر، الذي غَشِي أبصار الذين تبوأوا بعد ذلك مقاعد الحكم في كل من مصر وتونس والمغرب. تبرز المعالم الكبرى لهذا الذهول في نسيانهم السريع بأنهم وصلوا إلى سدة الأجهزة التنفيذية بعد انفجارات وحوادث تاريخية كبرى. كما تتمثل في عدم انتباههم على أنهم يقودون اليوم مرحلة انتقالية، يفترض أنها تمهد لولوج أبواب النظام الديمقراطي. وقد أدى بهم الذهول إلى إغفال أن الترتيبات التي جعلتهم في موقع القرار تندرج ضمن مطلب بناء برنامج انتقالي محدد، برنامج يناسب مرحلة ما بعد الثورة بمختلف تداعياتها، وخصوصًا منها الجوانب التي تستدعي القيام بتهدئة الحراك الاجتماعي، وَلَمْلَمَة المخلفات التي تركها في المجتمع والدولة والمؤسسات الصانعة لاستقرار وتوازن المجتمع، إلا أن الذهول دفعهم إلى ركوب مسارات أخرى، فأصبح الاضطراب عنوانًا بارزًا في دروب الانتقال المعقدة.

3 - الخطابات السياسية وصناعة مأزق الطور الانتقالي

ترتب عن الذهول على مقاصد الطور الانتقالي أزمة عامة في الخطاب وفي الفعل السياسيين، وصَنَع الخوف من الإسلام السياسيِ داخل المجتمع ووسط النخب ما ضاعف الذهول وحوَّله إلى حالة عامة، وَلَّدت لدى ممثلي الإسلام السياسي إحساسًا خارقًا بالنصر. نتبين بعض ملامح ذلك، على سبيل المثال، في حديث الإخوان في مصر عن فتح مصر مجدّدًا، من أجل إعادة نشر ألوية الإسلام وأنواره[22].

---

(22) «المستشار طارق البشري يرصد «أخطاء الإخوان» في مائة يوم من عمر مجلس الشعب،» الشروق، 11/5/2012. انظر أيضًا: طارق البشري، «علاقة الدين بالدولة: حالة مصر بعد الثورة،» المستقبل العربي، العدد 407 (كانون الثاني/يناير 2013)، ص 44-88.

إن الاستحواذ على السلطة والتفرد بها، واستخدام جرعات زائدة من توظيف الدين في الخطاب السياسي (مواقف حزب النهضة من التيار السلفي)، أثار مخاوف لدى مختلف الفاعلين السياسيين، الأمر الذي حوَّل المشهد الانتقالي من مشهد للتوافق المرحلي إلى مشهد مُركِّبٍ لأفعال من الاستقطاب المغذية لآليات في الفعل السياسي، لا يتناسب مع طبيعة الطور الانتقالي الحالي، بكل ما يحمله من أجواء الاضطراب والمواجهة. إضافة إلى ذلك، نلاحظ تنامي خطابات شعبوية لا تعير أي اعتبار للخطاب السياسي المفترض أن يعبر عن تطور الوعي، في حقبة تاريخية لا تتكرر دائمًا.

نحن نفترض أن مهمة ترتيب برنامج الطور الانتقالي لا يمكن أن يكون إلا جماعيًا، إنه برنامج يخص المجتمع في لحظة سعيه لتخطي آثار ما بعد الانفجارات، وبناء جسور العبور التي تهيئ للانتقال الديمقراطي. كما نفترض أن أزمنة ما بعد الثورات تعد بامتياز أزمنةً للتوافقاتِ المرحلية الموقَّتة.

فكيف نفسر تناسي الفاعل السياسي العربي لمحطة المراحل الانتقالية؟ كيف نفسر الذهول الذي غشيَه وأنساه شعارات الميادين وأزمنة الإقصاء، على الرغم من أنه لا يفتأ يتحدث عن كونه كان واحدًا من الذين صنعوا مأثرة التظاهر الثوري؟

لم يعد لا للشعارات التي رفعت في الميادين والساحات العمومية، ولا لبرامج الإصلاح، أي وجود في الطور الانتقالي، وأصبحنا بدلًا من ذلك نواجه سلطة تروم ترسيخ نفوذها وقيَمها، من دون التفات إلى البرنامج المرحلي ومهماته المطلوبة، بل من دون انتباه إلى تعددية المجتمع وتعدد خياراته السياسية، ولا إلى مكاسب التحديث والمشروع السياسي الديمقراطي الحاصلة في العقود السابقة، فكيف نفهم ما حصل؟

نتجه إلى تقديم جملة من المعطيات التي اتخذت لها صورًا محددة في الطور الانتقالي في كل من مصر وتونس، لعلها تسعفنا بمعاينة بعض مآزق الطور الانتقالي العربي.

نبدأ بالإشارة إلى أن الطور الانتقالي عرف نمطًا من الخطاب لم يكن حاضرًا بالكثافة التي أصبح يحضر بها في المشهد السياسي العربي. يتعلق الأمر بجملة من الملفوظات التي أصبحت متداولة بكثافة في الخطابات السياسية العربية، وأصبح لها في المشهد الإعلامي اليوم حضور ينبئ بتعميم نوع من القدرية والتواكل[23]. وقد ترتب عن فتح المجال لهذه اللغة انتعاش لغات أخرى وشبكات أخرى، وبروز فاعلين آخرين، الأمر الذي كشف طابع التأسلم الذي شمل مختلف مظاهر الحياة والمجتمع، واستولى على المجال الافتراضي وانطلق لتغذيته، بمنطق الحلال والحرام، والخير والشر، وأرض الإسلام وبلاد الكفر[24].

تكشف اللغة التي نتحدث عنها عجز نخب الإسلام السياسي عن الاقتراب من الروح الفلسفية المؤسسة للمشروع الديمقراطي، وعدم إدراكهم في الآن نفسه الروح التي وجهت المتظاهرين في الشوارع زمن الانفجارات المنددة بالفساد والاستبداد، وهي تساهم اليوم في توسيع دوائر الإسلام الشعبي في مجتمعات لا تزال درجات الأمية فيها مرتفعة. إن جميع ما سبق يساهم في تعميم تقاليد محافظة لا علاقة بينها وبين مقاصد الثورة الرامية إلى توطين العقل والقانون والمؤسسات في المجتمع.

عندما نتابع مواقف الإسلاميين من الديمقراطية، في المرحلة التي سمحت لهم فيها الصناديق الانتخابية بالوصول إليها، نتبين مرة أخرى ذهولهم المكشوف عن المقاصد، ذلك أنهم بادروا إلى التغني باسترجاع العهد الذهبي للحكم الإسلامي في قلب المخاضات الانتقالية، وتناسوا أن منطق الديمقراطية يتغنى بتداول السلطة في فترة محددة، قد تطول وقد تقصر، لكنها لا تُعمِّر ولا تُعدُّ عصرًا ذهبيًا، إلا عندما نقارن منجزاتها ببرامجها في مرحلة قيامها بتدبير الأجهزة التنفيذية.

---

(23) نحن نشير هنا إلى اللوازم اللغوية التي أصبحت سائدة على لسان نخب تيار الإسلام السياسي في أجهزة الإعلام، كما نشير إلى الشبكات الاجتماعية التي سُخِّرت للدفاع عن التيارات السلفية.

(24) يتعلق الأمر هنا بانتعاش ظاهرة التكفير، التي أصبحت تظهر في الشبكات الاجتماعية لتساهم في نشر كثير من البلبلة في المجتمع.

لم يترتب عن أفعال الثورة أي تغيير في مواقف الإسلام السياسي الغامضة من الديمقراطية ونظامها في تدبير الشأن السياسي، بروح التعاقد التاريخية والنسبية. فقد عاد ممثلو الإسلام السياسي إلى التغني بالمطلقات، في دوائر النسبي والمرحلي والتداولي (تداول السلطة)، وهي دوائر المصالح المرسلة والمتغيرة داخل المجتمع[25].

إن الذهول الذي ولّده الحدث الثوري، ورسّخه وصول بعض تيارات الإسلام السياسي إلى السلطة، ركّب العلامات الدالة على مآزق الطور الانتقالي العربي. وبحكم أننا نهتم في هذه الورقة بجوانب من الأبعاد الثقافية لهذا الطور، فإننا سنحاول في المحور الثاني بلورة جوانب من الأبعاد الثقافية للإشكالات السياسية الصانعة اليوم للملامح العامة للمشهد السياسي الانتقالي في كل من تونس ومصر.

ثانيًا: مآزق الطور الانتقالي العربي وتحدياته

1 - الدساتير الجديدة: اختبارات التاريخ الانتقالي

قدمنا في المحور الأول من هذه الورقة جوانب ما أطلقنا عليه الاختبار الأول لتجربة الإسلام السياسي في الحكم، بهدف الإحاطة بجملة من الشروط التي واكبت المرحلة التي أعقبت انفجارات 2011 العربية التي أطاحت رؤوس أنظمة التسلط والفساد في تونس ومصر وليبيا. وقد استعملنا في التوصيف مفردة الاختبار، لنتبين من خلالها الكيفيات التي اتسمت بها التمارين الأولى في أسلوب حكم الإسلاميين.

توقفنا في أثناء مقاربتنا لما بعد الثورات العربية أمام صور الصراع السياسي في خطابات الفاعلين، فبدا لنا أن الذهول عن المقاصد المطلوبة في الطور الانتقالي أنتج خطابات سياسية لم تستطع تجاوز التموقعات السياسية المعروفة

---

(25) انظر: محمد السيد سليم، «الأداء السياسي للتيارات الإسلامية في مصر منذ ثورة 25 يناير،» ورقة قُدّمت إلى: **الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي: تجارب واتجاهات** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص 403-460.

في المشهد السياسي العربي قبل الانفجارات. نقصد بذلك خوف التيارات السياسية الليبرالية والتيارات ذات المنحى الاشتراكي من الإسلام السياسي ومختلف تمظهراته في السياسة والثقافة، وخوف الإسلام السياسي من التيارات السياسية الحداثية التي تجتهد لتوطين قيم جديدة في المجتمعات العربية.

يكتشف المتابع لما جرى في تونس ومصر أن وصول الإسلام السياسي إلى السلطة مكَّن بطريقة أو بأخرى باقي التيارات السلفية والجهادية من التعبير عن مواقفها الحدية لخدمة تيار الإسلام السياسي الحاكم، والتصدي لباقي التيارات السياسية الأخرى. فحصل تداخل واختلاط في المشهد السياسي العربي، ترتب عنهما ارتياب متبادل، تحول فيه المشهد السياسي الذي يفترض أن يتجه لإعادة تركيب ما تمزق من عقود وشرعيات داخل المجتمع والدولة، إلى مجتمع تحكمه استقطابات حادة، ضاعفت ذهول المنخرطين عن مقاصدهم المرحلية وهم يتعايشون تحت سقف مرحلة انتقالية، الأمر الذي عَطَّلَ عملية الإسراع ببناء ما تهدَّم خلال أشهر الانفجارات، فازدادت المجتمعات العربية بعدًا عن طموحات الفعل الثوري وشعاراته.

مكَّنتنا العناصر التي اعتمدنا عليها في توصيف المشهد السياسي الانتقالي من إدراك صور التعثر التي سادت في هذا الطور، في كل من تونس ومصر. ذلك أن وصول الإسلاميين إلى الحكم في مجتمعات غير ديمقراطية أدى إلى تشكّل وضع لا يسمح بعبور مُستوعِب لروح المتغيرات التي حصلت.

تفسر أسباب عديدة جوانب ما حصل، يتعلق ظاهر بعضها بالوضع الجديد الذي احتله الإسلام السياسي في تونس ومصر والمغرب. ويرتبط بعضها الآخر بطبيعة المعارك المتواصلة في ليبيا وسورية. أما الأسباب العميقة لمختلف ما يجري، فتعود في نظرنا إلى غياب الإسناد الثقافي للمعركة من أجل الديمقراطية والانتقال الديمقراطي في هذه البلدان، على الرغم مما يمكن أن يقال عن الأنظمة السابقة، وثقافة الإصلاح والتعددية الحزبية، في هذه المجتمعات[26].

(26) انظر: عبد اللطيف، «مدخل إلى قراءة الأبعاد،» ص 15-72.

ترتب عن التفاعلات السياسية التي حصلت في بداية انطلاق المرحلة الانتقالية، على الرغم من وجود توافق بين مختلف الفاعلين عن برنامج مرحلي توافقي، جملة من التحديات بعضها وليد لحظات المخاض العسيرة التي تلت الحدث الثوري، وبعضها الآخر قديم، ولعله يعتبر جزءًا من تركة المشروع الإصلاحي النهضوي في الفكر العربي[27]. نحن نشير هنا إلى المعارك التي أثيرت بمناسبة إعادة كتابة الدساتير، من قبيل الهوية والدين والدولة المدنية وموضوع الحريات الفردية، وقضايا الإرهاب والتكفير، على سبيل المثال لا الحصر.

لا نتبين في الصيغ التي واكبت تبلور الإشكالات التي ذكرنا أي احتراس من مقتضيات الفعل الثوري والطور الانتقالي. ينطبق هذا الحكم على مختلف أطراف الصراع في المشهد السياسي التونسي والمصري، بل إن ما نلاحظه أساسًا هو اختلاط الطور الانتقالي بالطور السابق على حصول الانفجارات. فقد استمر في الطور الانتقالي كثير من مظاهر الأنظمة التي تمت إطاحتها، الإقصاء ومصادرة الحقوق، ثم تبادل الاتهامات. وفي غمرة جو مشحون بالاستقطابات، تم إغفال أن التحول يتطلب أولًا القطع مع المواقف الحدية ومع الثقافة السياسية السائدة، للتمكن من تحويل الراهن العربي إلى طور تاريخي ملائم ومساعد في عملية تجاوز ما راكمته الانفجارات من أزمات ومآزق، وللتمكن أيضًا من الشروع الفعلي في التدريب على الديمقراطية وأساليبها في الحوار وإجراءاتها في العمل، أي إطلاق مشروع بناء ثقافة الديمقراطية.

تفهم إشكالات الطور الانتقالي العربي في نظرنا في السياق التاريخي العام الذي تبلورت في إطاره، وهو سياق نعرف معاركه المبتورة وطموحاته المعطلة. وتفهم كخطوة جديدة في درب التسلح الفعلي بثقافة الاختلاف واحترام الرأي الآخر. وضمن هذا الأفق المفتوح والمتفائل، نفكر في مفارقات الثورات العربية وتحدياتها، لنُركِّب التصورات والإجراءات الأكثر تاريخية ونجاعة لمواجهتها.

---

(27) انظر: كمال عبد اللطيف، «فكر النهضة والثورات العربية،» أوراق فلسطينية، العدد 1 (شتاء 2013)، ص 75-88.

يتطلب تحويل الطور الانتقالي العربي، إلى طريق سالك للعبور نحو ما يسعف بمزيد من توطين الخيار الديمقراطي في مجتمعاتنا، الاستعانة بمبدأ يستوعب في نظرنا خصوصيات الراهن العربي، يتعلق الأمر بإطلاق مشروع فكري، يستهدف أولًا وقبل كل شيء، القيام بمراجعات كبرى في السياسة والثقافة والتعليم، مراجعات كبرى شاقة لا تقبل الحلول السهلة وأنصاف الحلول. ويتجه فيها العمل نحو استيعاب ما يمكن من تحقيق قفزة تاريخية، تتيح لنا رفع أشباه المشكلات ومواجهة إشكالات التقدم العربي.

يقوم مبدأ المراجعات الكبرى على خيار فكري مركزي، يتمثل في تجاوز المواقف القطعية المغلقة في القضايا الخلافية في المشهد السياسي. ولا شك في أن هذا الخيار لا يعد أمرًا سهلًا، إنه يتطلب كثيرًا من الاقتناع بالوعي التاريخي والنسبية في النظر إلى إشكالات التحول في المجتمعات العربية.

نعرف جيدًا أن مطلب إنجاز المراجعات الكبرى في تاريخ المجتمعات، كما حصل في تجارب مجتمعات أخرى قبلنا، تَشْرِطه أحوال وتراكمات وامتحانات عديدة. وفي ضوء ذلك، نرى أن في شروط الراهن العربي بمختلف مآزقه ما يؤهلنا للقيام بذلك. بل نستطيع القول إن انفجارات عام 2011 تُعدُّ مدخلًا ملائمًا لإطلاق هذا المشروع، وحفر المجاري التي تتيح له توسيع المكاسب الحاصلة في مجتمعاتنا وتطويرها، للتمكن من محاصرة مختلف صور عودة التقليد إلى مجتمعاتنا. إننا نرى أن الراهن العربي يناسب إطلاق عمليات سياقات نعتقد بأهمية منجزاتها، في باب استئناف الإصلاحات الضرورية لإنجاح مسلسل تحديث مجتمعاتنا.

يقوم مبدأ المراجعات الكبرى على نوع من الرغبة في زحزحة وتجاوز المواقف والاقتناعات السائدة، والسعي إلى تركيب ثقافة أخرى وأساليب أخرى في المواجهة والعمل، أساليب تنسج علاقات وصل مع الروح التي غذَّت انفجارات الميادين العربية، وحوَّلتها إلى أدوات قادرة على تخليص مجتمعاتنا من كثير من صور التسلط والفساد.

يوظف المبدأ المركزي في ورقتنا، بهدف التفكير في كيفية نسج توافقات

مرحلية تفضي في سياق التفاعلات التاريخية القائمة، إلى مزيدٍ من التمرس بخلق مجال سياسي ملائم لروح الطموحات والتطلعات المعلن عنها في الميادين، خلال الأشهر الأولى من عام 2011. ولا يتم ذلك في تصورنا إلا بتجاوز مكونات المشهد السياسي، أي تجاوز لغة التخندق السياسي المغلقة والمطلقة، والتمرس بروح ودروس الفلسفة السياسية الحديثة ومبادئها العامة في مقاربة الشأن العام، باعتباره مجالًا للصراع والتنافس بلغة النجاعة والتاريخ[28].

لن نتمكن من تحقيق ما نصبو إليه بالطرائق التي نفكر فيها اليوم في السياسة والسياسي داخل أغلبية الساحات العربية. إن لغة التآمر التي يرفع رايتها أغلبية الفاعلين السياسيين تعتبر آلية من آليات المواقف الحدية، وهي تشبه تغني البعض بالمطلقات سماوية كانت أم أرضية. ونفترض أن تجاوز جميع ما سبق لن يتم من دون القيام بمراجعات كبرى، تساعد على تركيب المقترحات الأكثر قربًا من مجتمعنا وتاريخنا، والمقترحات الأكثر قربًا من تَطَلُّعنا إلى تواصلٍ منتج مع ذواتنا ومع العالم. والطريق الموصل إلى ذلك لا يكون إلا بالتوقف أمام التحديات الجديدة والأولويات المشتركة، وبناء الجسور السياسية التي تسمح بتبادل التواصل والتفاعل، والمساهمة في تحقيق انتقال أكثر تاريخية[29].

إننا نؤمن بأن الثورة من أجل الديمقراطية في المجتمعات العربية تُعدُّ أمرًا مشروعًا، كما نؤمن بأن ما حصل في انفجارات عام 2011 يظل مجرد خطوة

(28) انظر: كمال عبد اللطيف: «"الأمير": خطاب الحظ والقوة،» في: **مجتمع المواطنة ودولة المؤسسات في صعوبات التحديث السياسي العربي**، بحوث ودراسات؛ 54 (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2012)، ص 163-182.

ويمكن أن نراجع أيضًا: Adela Cortina, «Éthique de la discussion et fondation ultime de la raison,» dans: *Histoire de la philosophie politique: Tome V. Les philosophies politiques contemporaines*, sous la dir. d'Alain Renaut; avec la collab. de Pierre-Henri Tavoillot et Patrick Savidan (Paris: Calmann-Lévy, 1999), pp. 185-223.

(29) كمال عبد اللطيف، «أزمة التواصل في العالم المعاصر: حرب المفاهيم وتركيب الصور،» في: **أسئلة النهضة العربية: التاريخ - الحداثة - التواصل** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص 213-228.

في طريق طويلة، وذلك بكل ما ستصنعه اليوم أفعال التحولات الجارية في الطور الانتقالي من ترميمات وتوافقات ومصالحات. فالديمقراطية تحتاج إلى مدى زمني أطول للتمكن من توطين دعائمها وآلياتها ومؤسساتها في المجتمع. كما تظل في حاجة إلى إسناد ثقافي، يتيح للمجتمع القطع مع مختلف أشكال التقليد المترسبة والصلبة داخل المجتمع[30].

في ضوء ما سبق، نعتبر أن نجاح مرحلة ما بعد الثورات لا يُعدُّ دائمًا أمرًا مؤكدًا. ولعل الأمر المطلوب اليوم، لتحصين ما حصل والرفع من منسوب مكاسبه السياسية والتاريخية، يتحدد في لزوم الحرص على احتضان شرارات الانتفاض في أزمنة الانتقال، لعلنا نتمكن بواسطتها من عبور القنوات الموصلة إلى دروب ومنازل الديمقراطية. وهذا الأمر مرتبط أشد الارتباط بتجارب الفاعلين السياسيين، ودرجات وعيهم بمسلسل المراجعات والقطائع، التي يحتمل أن تكون الانفجارات الحاصلة قد ساهمت فيه في بداية تبلورها، من دون إغفال مستوى تمثلهم للثقافة الديمقراطية التي عملت أجيال من المثقفين والمصلحين على نشر مبادئها وقيمها في فكرنا المعاصر، فلا ثورة من دون مراجعات أو قطائع[31].

إن الطريق التي يمكن أن تساهم في تحصين وحماية الطور الانتقالي تتمثل في الالتفات اليقظ إلى نوعية التفاعلات، التي يولدها هذا الطور في كل ما ينتجه من صعوبات ومآزق. وإذا كنا نعي جيدًا ملابسات السياق التاريخي العام، المؤطر للانفجارات التي عرفتها المجتمعات العربية، والمتمثل أساسًا في استمرار جدلية التحديث المحاصر والتقليد المهيمن، في فكرنا ومجتمعنا، فقد أدركنا أهمية اليقظة المطلوبة، وأهمية مبدأ المراجعات الكبرى الذي وضعناه عنوانًا لهذا العمل.

---

(30) فواز طرابلسي، **الديمقراطية ثورة** (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 2012)، ص 171-176.

(31) Mounia Bennani-Chraïbi et Olivier Fillieule, «Pour une sociologie des situations révolutionnaires: Retour sur les révoltes arabes,» *Revue française de science politique*, vol. 62, nos. 5-6 (2012), pp. 767-769.

2- المأزق السياسي الانتقالي في قلب الجدل الدستوري

وضعتنا الحوادث الناشئة في الطورِ الانتقالي في كل من تونس ومصر أمام أسئلة نعرف أنها كانت جزءًا من سجلِ معارك خطابات النهضة العربية. كما نعرف أن فكرنا المعاصر تداول جوانب منها في خطاباته الإصلاحية، من دون أن يتمكن من تركيب التصورات ونقط الإسناد الكافية، لبلورة حلول منسجمة مع التطلعات المتشابكة داخل مجتمعاتنا. وقد تبيّنّا، ونحن نتابع قضايا الاستقطاب السياسي التي تلت وصول الإسلاميين إلى الأجهزة التنفيذية في مصر وتونس، أن الجدل شمل جملة من القضايا الكبرى من قبيل الدين والدولة، الدولة المدنية والهوية ومرجعيات الدستور بين دعاة الكونية والمنافحين للخصوصية، ثم الإشكالات المتعلقة بمسألة الحريات والحريات الفردية.

نقف في الجدل السائد في القضايا التي أشرنا إليها على كثير من أوجه الصراع السياسي والثقافي المتواصلين في الفكر العربي. كما نقف على حوادث ومواقف جديدة صانعة لمآزق، في زمن نفترض أنه يتجه إلى رسم ملامح تحول جديدة في بنية الأنظمة العربية. وإذا كنا ندرك أن سقوط رؤوس الأنظمة، وإن كان يحمل دلالة قوية، فإنه لا يؤدي بالضرورة إلى تجاوز الأوضاع القائمة، وذلك بحكم أن مسؤولية التجاوز تتعلق في تصورنا بالفاعلين الذين يدبّرون اليوم الطور الانتقالي، أكان منهم الذين يدبّرون شؤون الحكم، أو الذين يقفون في صف المعارضة، أو الأطراف الأخرى المتمثِّلة في الشباب والفئات المهمَّشة، التي كانت طوال سنة الحدث (2011) في قلب الحدث، وتمّت زحزحتها من مواقعها تحت ضغط التفاعلات التي ساهمت في ترتيب مناخ ومرحلة ما بعد الثورات.

ندرك من مسار التحولات الجارية والإشكالات المواكبة لها نوعية الكوابح التي اعترضت وتعترض تطور المجتمعات العربية. فقد أعدت دساتير جديدة، بعضها استوعبت بنوده جوانب من المرجعية الدولية لحقوق الإنسان، وبعضها الآخر تضمن بعض مكاسب الجيل الرابع في باب الحريات، إلا أن ما يظل ناقصًا في أغلبيتها هو الوعي التاريخي بدولة الحق والقانون، ونقصد بذلك الأفق الفلسفي الحداثي المحايث للديمقراطية وقيمها.

شكلت ديباجات بعض الدساتير الجديدة مناسبة لبلورة بنية تعاقدية، حرصت على ترضيات جماعية بكلفة إنتاج نصوص دستورية مرحلية، نصوص تحوِّل الممكن والقائم إلى المأمول، لتقعده في بنود مقيدة بتوافقات الراهن، التي يغلب على رؤيتها، كما أوضحنا، ذهول واضح عن تطلعات وشعارات الثورة وأناشيدها.

أطلقت انفجارات عام 2011 إمكان العودة إلى مجموعة من الإشكالات، التي لا تزال تتفاعل ضمن ديناميات الواقع العربي، ونحن نفترض أن الصيغ التي تعود من خلالها مآزق الراهن، هي ما يدفعنا إلى التأكيد على المبدأ المفتاح في ورقتنا، نقصد بذلك الانخراط في إنجاز المراجعات الكبرى.

نستعرض جوانب من الإشكالات التي غذّت معارك الطور الانتقالي في كل من مصر وتونس، وهي إشكالات تنفتح على معارك متشابهة ومؤشرة بقوة على الخصاص الفكري (الثقافة السياسية الديمقراطية)، الذي يساهم عند توفره في تعزيز جبهة زحزحة حصون التقليد وتجاوزها.

لا جدال في كون عوائق استكمال خطوات الطور الانتقالي عديدة ومعقدة، إلا أننا نولي عنايتنا هنا للعوائق الثقافية، إذ يسود نقص كبير في هذا المجال في فكرنا المعاصر. ويمكن أن نعلل هذه النقص بالأدوار التسلطية للدولة العربية من جهة، وعدم تمكن النخب السياسية المعارضة من جهة أخرى، من مغالبة التسلط المشار إليه بأشكال من التعبئة السياسية الملائمة لها والقادرة في الآن نفسه، على اختراق الجُذُر السميكة التي أقامتها دولة التسلط في وجهها[32]. لا يعني هذا التصور أننا نمنح الثقافة الديمقراطية وحدها إمكان إنجاز عمليات النجاح في تجاوز عثرات المرحلة الانتقالية، بل إننا نعتبرها عنصرًا مساهمًا في عمليات توطين مختلف أوجه وأطوار الممارسة الديمقراطية[33].

---

(32) انظر: كمال عبد اللطيف: «سلطة المشاركة ودولة المؤسسات،» في: مجتمع المواطنة ودولة المؤسسات، ص 9-44.

(33) تتمثل العوائق الرئيسة التي تحاصر التحول الديمقراطي في المجتمعات العربية، قبل حصول الثورات، في أجهزة الدولة البيروقراطية وفسادها، وفي مقدّمها جهاز الأمن؛ وثانيًا، تفاعلُها مع =

ننظر إلى المآزق التي نعاين في الطور الانتقالي العربي من زاوية تاريخية، ونحاول تعقلها في أبعادها المختلفة، بحكم أنها تطرح أمامنا ما يساعد على القيام بعمليات تجاوزها المأمولة. وسنتوقف، كما بيّنّا هنا، أمام أمثلة محددة منها قصد التمثيل والإبراز، وتأكيد حاجتنا إلى تفعيل التفكير في استخدام مبدأ المراجعات الكبرى، ومختلف الآليات والإجراءات الفكرية المرتبطة به، كما سنوضحها في سياق لاحق داخل هذا العمل.

تضعنا المعارك التي صاحبت عملية إعادة كتابة الدساتير العربية في كل من تونس ومصر، وقبلهما في المغرب، في قلب المأزق السياسي والثقافي لمختلف أوجه الصراع السائد اليوم، في مشهدنا السياسي الانتقالي. وتكشف مختلف الصور التي اتخذتها المعارك الدستورية حدة المعارك السياسية المطروحة وارتباطها بالبعد الثقافي. كما تظهر هشاشة مشهدنا الثقافي، وعسر تمثل النخب لأوليات الأفق الحداثي ومقوماته النظرية والتاريخية.

أصبحت موضوعات سؤال الهوية وإشكالات الدولة المدنية وما يرتبط بها من أسئلة في موضوع فصل الدين عن الدولة، وقضايا الحريات، العنوان الأكبر في سجالات المشهد السياسي العربي، في الزمن الذي تلا فعل انفجارات عام 2011. صحيح أن الموضوعات المشار إليها طرحت في الفكر النهضوي العربي بصيغ عديدة طوال القرن الماضي، إلا أن المواقف والصيغ التي تتبلور بها اليوم، في الطور الانتقالي العربي وبموازاة مع مطلب إعادة كتابة الدساتير العربية، تجعلنا نقف على نوعية التحولات التي عرفها النقاش السياسي والدستوري، وخصوصًا أن وصول الإسلام السياسي إلى الحكم، منح الجدل سياقًا وأفقًا محددين.

إن قوة الجدل الذي صاحب مشروع إصلاح الدساتير، وانفتاحه على

= الريوع النفطية وغير النفطية الفاعلة سياسيًا وثقافيًا على مستوى الإقليم بصيغة تعاضدِ الدول والقوى الاجتماعية الرجعية المعادية للتحوّل الديمقراطي. انظر: عزمي بشارة، «"نحن" و"هم" ومأزق الثقافة الديمقراطية في عصر الثورة،» كلمة الدكتور عزمي بشارة الإفتتاحية في المؤتمر السنوي الثاني في موضوع «الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي» بعنوان «مسائل المواطنة والدولة والأمة» الذي نظمه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فندق ريتز كارلتون، الدوحة، 28/ 9/ 2013.

أهم الإشكالات السياسية في المجتمعات العربية، وكذلك محاولات توسيعه وتعميمه؛ اتخذ ذلك كله في الإعلام المكتوب والمرئي والافتراضي، صورًا لم نعهدها في السابق. فقد استوعب النقاش مختلف المواقف والتيارات، وبلور جهدًا مهمًّا في التصور والبناء، وراكم أثرًا ستكون له نتائج في ثقافتنا السياسية.

ساهم الجدل الدستوري، التي تبلور في الطور الانتقالي، في دفع الفاعل السياسي إلى القيام بتمرين تاريخي سياسي، مُرتبطٍ بضبط قواعد الشرعية السياسية، في مجتمعات نجح فيها الحراك الاجتماعي في إسقاط الشرعية السياسية السائدة.

بيّنّا في السابق كيف ساهم وجود الإسلام السياسي في السلطة في عملية تبلور جيل جديد من الدعاة الذين يخاصمون القانون الوضعي، ويرفضون كونية مدونات حقوق الإنسان، الأمر الذي أجّج ثنائية معروفة في الفكر العربي المعاصر، نقصد بذلك ثنائية الحداثة والتقليد. وقد ترتب عن الجدل الدستوري الحاصل في أوضاع انتقالية بلورة المرجعيات الناظمة للاستقطاب السياسي، الأمر الذي حوّل فضاء الجدل المذكور، إلى إطار تاريخي ملائم لإنجاز التوافقات السياسية المطلوبة.

تكشف العناصر الجديدة في السجالات الدستورية، وما تلاها من توافقات عامة، أننا نواجه مؤشرات تتطلب منا كثيرًا من اليقظة، من قبيل تجاوز أخطاء الماضي، وبناء أرضية جديدة في تاريخ وعينا الدستوري، بكل ما يحمله من وعي بأهمية التعاقد في السياسة، وأهمية القانون والمؤسسات في عمليات تحديث مجتمعاتنا. ولهذا السبب، اعتبرنا أن الطور الانتقالي يرادف زمن المراجعات التاريخية الكبرى، فقد وُضِعنا فيه أمام أسئلة نعرفها، ومنازلات لم نتمكن فيها من تركيب الاقتناعات التاريخية، التي تسمح لنا بتجاوزها، إذ لا نزال نراوح الخطو بين تقليد راسخ وتحديث معاق. وقد وقفنا بينهما، من دون أن نتمكن من تركيب المواقف القادرة على توطين التحديث وخلخلة التقليد، والانخراط المبدع في التاريخ الكوني[34].

---

(34) عبد اللطيف، أسئلة الحداثة، ص 36-41.

لم تنتهِ المعارك والسجالات التي تبلورت على هامش كتابة دساتير ما بعد ثورات عام 2011، على الرغم من التوافق الذي حصل على الدساتير المُعدَّة في أغلبية الساحات العربية. وقد ساهم الفاعلون السياسيين في بناء الصيغ التي تُرضي جميع أطراف الصراع، وبدأت تطل معارك أخرى تتعلق بتأويل بنود الدساتير، كما تتعلق بالقوانين التنظيمية وما يتبعها من إجراءات. وعلى الرغم من جميع نقائص دساتير ما بعد الثورات (دستور 2012 والدستور الأخير في مصر، ودستور المغرب 2011، ودستور تونس 2014)، فإن الأمر المؤكد أن الدينامية السياسية والقانونية التي رافقت الجدل الدستوري في أبعادها المختلفة، قد بنت تراكمًا نوعيًّا في الثقافة السياسية الديمقراطية.

أتصور أن علينا اليوم أن نطور هذا الجدل بمواصلته، واستكماله بتطويره، ذلك أن معارك الإصلاح والتغيير في التاريخ تتطلب النفَس الطويل. وتزداد أهمية هذه المسألة عندما نكون على بيّنة من أن طموح القوى الحداثية الديمقراطية، في مختلف البلدان العربية، يستهدف اليوم في تجاوب مع روح انفجارات عام 2011، بناء دولة القانون والمؤسسات.

لا نريد أن نقترب من القضايا التي أثيرت بمناسبة إعادة كتابة الدساتير العربية، بهدف تحيينها وملاءمتها مع شعارات الميادين في أشهر الانفجار، بل نريد الاكتفاء بالوقوف أمام جوانب من الأبعاد الثقافية كما انكشفت في السجالات الدستورية وما صاحبها من معارك.

لنقف في البداية أمام الجدل الذي صاحب الدفاع عن حرية الضمير في الدستور التونسي. فقد ساعد وجود هذا البند داخل الدستور التونسي على تقوية بنوده في موضوع الحريات بصورة عامة. كما أن إيحاءات مفردة الضمير بحمولتها الأخلاقية الأنوارية، تضعنا في قلب طريق التحديث[35].

لم تتوقف آثار الفصل المستوعب لمبدأ حرية الضمير معارك بعد، على

---

(35) ينص البند السادس في الدستور التونسي على حرية الضمير والمعتقد، وأن الدولة تسعى للتصدي لدعوات التكفير وحماية المقدسات، وهو بند توافقي بين الإسلاميين والمعارضة.

الرغم من التوافق الذي سبق إخراج الدستور. فقد رفض السلفيون في تونس البند الدستوري الذي يتضمنه، وطالبوا باعتماد الشريعة الإسلامية مصدرًا للتشريع. كما ناهض المجلس الإسلامي التونسي مبدأ حرية الضمير وطالب بحذفه من الدستور، إذ رأى أنه مبدأ مُتَضمَّن في فصل حرية المعتقد. أما المدافعون عنه، فقد رأوا أن حرية الضمير تُعدُّ أساس الحريات الفكرية، وهي المبدأ الحاضن لحرية الرأي والتعبير والمعتقد.

يتيح لنا الجدل الذي صاحب البند المتعلق بحرية الضمير ملاحظة أن المنجز الدستوري المتحقق اليوم في بلدان الانفجارات، يقدم صورة إيجابية عن كيفيات التوافق المواكب للدساتير الجديدة، في كل من مصر وتونس والمغرب، من دون أن نغفل الإشكالات الأخرى، أكان منها المتعلق بالقوانين التنظيمية المؤجلة، أو ذلك المرتبط بتناقضات وتوترات البنود الدستورية في ما بينها.

ننتقل إلى النقاش الذي تناول موضوع الهوية في الدستور المغربي لنعاين من خلال صورة أخرى من صور الجدل الدستوري. فقد ترتب عن النقاش المذكور في موضوع الثقافة والتعدد اللغوي أن تَمَّ التنصيص على التعدد اللغوي مقابل واحدية الثقافة، كما تم إبراز الألوان المتعدِّدة والمتغيرة للهوية المغربية[36]، الأمر الذي ساهم في توسيع دلالة الهوية، بصورة تمكننا من تجاوز الحديث في التاريخ بمنطق الهوية الحافظة لذوات مغلقة على ذواتها المعزولة، ذلك أن الهوية لا تشير إلى التطابق، إلا بمقدار تعبيرها عن الانفلات والتجاوز. وعندما نقبل أن تكون الهوية انفلاتًا، فإنه يترتب عن ذلك أن الآخر، وهو العدو المفترض في المجال الثقافي والحضاري، لا يصبح كذلك وبصورة مطلقة. فنحن من جهة، وبحكم التواصل القائم والمنجز بيننا وبينه، والمحدد في أفعال المثاقفة التاريخية، نكون قد ساهمنا بوسائلنا الخاصة، في تحويله إلى جزء من صيرورة ذاتنا في التاريخ.

---

(36) انظر: عبد اللطيف، «أزمة التواصل،» ص 220-223.

قدمنا في الأمثلة السابقة، في موضوع معارك الدساتير الجديدة جملة من المعطيات التي تتناول مبحث الهوية والحريات، كما عكستهما الدساتير الجديدة. إن عنايتنا بالبعد الثقافي هي التي وجَّهت اختيارنا المسائل المذكورة، إضافة إلى أن عودة خطابات الهوية في ظل المتغيرات الجارية تُستخدم في سياق الدعوة إلى التحصن ببعض الأصول التاريخية، وتحويلها إلى مرجعيات أبدية، من دون التفاتٍ، كما بيّنّا، إلى الأدوار التي يمارسها التاريخ في عمليات تلوينها وتطويرها، وكذلك تقليص بعض صورها بتذويبها. وبناءً عليه، فإن هذه العودة تدفعنا إلى التفكير في خلخلة المفاهيم المذكورة، واكتشاف محدوديتها في التعبير عن الصور، التي نملكها عن ذاتنا وعن الآخرين داخل المجتمع.

لا نريد أن نغفل الإشارة، هنا أيضًا، إلى إمكان قراءة البنود نفسها، في ضوء معارك الطور الانتقالي، وخصوصًا تلك التي ترتبط بالاغتيالات التي حصلت في تونس، أو أشكال التكفير والاغتيال التي حصلت في المغرب.

ندرج مظاهر التوتر والتناقض في الدساتير الجديدة، في إطار السمات العامة لفكرنا السياسي. ونعتبر أن أسبابها تعود إلى قِصَر النفس النظري المهيمن على معاركنا في الفكر والسياسة والمجتمع. إننا لا نقوم هنا بتفسير ظواهر تاريخية مركبة بعامل واحد، ولكننا نتصور أن القصور النظري الناتج من مسببات عديدة يُعدُّ واحدًا من العوامل المساعدة على فهم أكثر وضوحًا لجوانب مهمة من إشكالات السياسة والثقافة السياسية، في واقعنا المعاصر فكرًا وممارسة.

3- إجراءات تفعيل مبدأ المراجعات الكبرى

نتصور أن التحولات المهمة في التاريخ والسياسة والثقافة والقانون تتطلب مواصلة الجهد والعمل من دون كلل، وفي هذا الإطار يمكن أن نتبين أن معارك الراهن الثقافية في طورنا الانتقالي تنقسم إلى قسمين: معارك نهتم فيها بمزيد من بلورة تصوراتنا للحداثة والتحديث، ذلك أن مساعينا الهادفة إلى إنجاح ما تمر به المجتمعات العربية بعد انتفاضات ميادينها يتطلب العناية بما يعزز الجدل السياسي الحداثي في ثقافتنا. أما معارك القسم الثاني، فإننا نرى أن العناية بها تساهم في تطوير حداثتنا وتعميق جذورها في تربة مجتمعاتنا.

نريد أن نوضح هنا أن مبدأ المراجعات الكبرى يؤسَّس انطلاقًا من آليات إجرائية في النظر. وقد وضعنا، ونحن نفكر في كيفيات العمل به في الطور الانتقالي، آليتين اثنتين نعتقد بتاريخيتهما وقدرتهما على تحقيق الهدف من المراجعات الكبرى المطلوبة في ثقافتنا ومجتمعنا.

يتيح لنا الاستقطاب السياسي القائم في الطور العربي بين تيارات الإسلام السياسي والتيارات السياسية الحداثية التقدم في معالجة الإشكالات المرتبطة به، الأمر الذي نعتبر أنه يندرج في إطار بناء حداثة مطابقة لأسئلة تاريخنا، وتحديات طورنا الانتقالي. وضمن هذا الأفق، وفي انسجام مع مقتضيات مبدأ المراجعات الكبرى، نشير إلى ضرورة وضع جميع القضايا الخلافية موضع تفكير جماعي، عقلاني وتاريخي، ومن دون مواربة ولا مخاتلة. فلا ينبغي التلاعب بالدين في مجال السياسة، ولم يعد هناك أحد ينكر اليوم أهمية الدين في حياة البشر. وقد اقتنع الجميع بأن معارك الأنوار لم تغيّب الحس الديني والحساسية الدينية من المجتمعات الإنسانية، ومعناه أن وظيفة الدين داخل النسيج المجتمعي لا يُجادل فيها أحد.

إن الأمر موضوع الجدل هو توظيف الدين في حقل الصراع السياسي، أي استدعاء الشواهد الدينية عند رسم الخطط السياسية. هذا الاستدعاء تترتب عنه نتائج تعيدنا إلى عتبة معرفية نظرية متجاوزة، بفعل ثورات معرفية وسياسية ودينية لا مفر من التعلم من دروسها، لنتمكن من الحديث بلغة ومنطق العصر، ونبني الرؤى والمواقف السياسية الملائمة لطموحاتنا في التاريخ.

بناءً على ما سبق، ينبغي استحضار الذاكرة العربية الإسلامية، كما ينبغي استدعاء دروس التاريخ وتجارب الإنسانية. إن موضوع السياسة والدين لا تُعدُّ شأنًا عربيًا، إنه شان إنساني بامتياز، ولا يمكن التفكير فيه خارج معطيات تجارب التاريخ[37].

(37) انظر مقدّمة الترجمة التي كتبها عبد الله العروي لكتاب جان-جاك روسو، دين الفطرة، نقله من الفرنسية إلى العربية عبد الله العروي (بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2012)، ص 3-19.

وضحنا سابقًا أن القضايا المرتبطة بالمعارك الثانية تحتاج إلى تفعيل مبدأ المراجعات الكبرى في الطور الراهن من تاريخنا، ذلك أن المنازلات الفكرية المقبلة في مجتمعنا، والمترتبة عن المنعطف التاريخي الجديد، تقتضي في نظرنا التسلح بالآليات الآتية:

- تجاوز الخطاب المخاتل والمهادن للتيارات السياسية التي تستنجد بلغة الإطلاق عند نظرها في الشأن السياسي والتاريخي، ويترتب عن هذا التجاوز في تصورنا التخلي عن المنزع التوفيقي، الذي ساهمت في تأسيسه الخيارات ذات المنحى السلفي، والمواقف المهادنة لها بمبرر مراعاة متطلبات التدرج التاريخي والمرحلية في عمليات التغيير. وعلى الرغم من أهمية المواقف التي يبنيها المفكرون الذين ينزعون هذا المنزع، فإننا نتصور أن وظيفة الفكر لا تتمثل في قدراته على التبرير والتكريس، قدر ما تتمثل في جرأته وإقدامه في مجال بلورة الحدوس والتصورات القادرة على استباق ومغالبة ضغوط الواقع، إذ تساهم المواقف المعبرة عن روح تطلعات المجتمعات في تعزيز ممكنات التغير والتحول في التاريخ.

نحن نميز هنا بين التوافق والتوفيق، ذلك أن آلية التوفيق غالبًا ما تلتزم الوسطية والتوسط، أما التوافق فإنه يُؤسَّس بالتفاعل المستند إلى تبادل الرأي بهدف الاقتناع بوجهة محددة في النظر، الأمر الذي يستوعب خلخلة الاقتناعات وتحريكها من دون حساب الوسط الرياضي، بل بمراجعة المواقف وتطويرها من طرف مجموع المواقع الراغبة في تحقيق التوافق. ونحن نفترض أن الأطوار الانتقالية في التاريخ، من قبيل ما تعرفه مجتمعاتنا اليوم، تستدعي التوافق المؤسَّس على الحوار المستوعب لمقتضيات الظرفية التاريخية المواكبة له، مقتضيات الخيار الثوري الذي عبرت عنه شعارات الانفجار التي انطلقت سنة 2011.

- تجاوز المعالجات التجزيئية في النظر إلى الحداثة السياسية، فقد ظل الفكر السياسي العربي يُعنى بأسئلة لا يمكن فصلها عن مشروع الحداثة السياسية في شموليتها وفي قواعدها الأساس، إلا أن إغفاله لمطلب استيعاب الحداثة السياسية في كليتها، وبناءً على مقدمات الرؤية الفلسفية المؤسسة لها،

حوَّل القضايا الجزئية إلى قضايا معزولة عن منظومتها الفكرية الجامعة، الأمر الذي أدى إلى جملة من المواقف المعزولة، أو جملة من المعطيات المفتقرة إلى الأصول النظرية المساعدة على إمكان ترسيخها، وإمكان بناء خطاب حداثي متماسك في موضوعاتها.

لا تنفصل إذًا في نظرنا معارك المجال الثقافي والديني والسياسي في مجتمعنا، عن مشروع ترسيخ الحداثة السياسية في فكرنا. وفي هذا السياق، نحن نعتبر أن صعود تيارات الإسلام السياسي، وما تلاها من بدايات تبلور دعاوى تيارات التكفير في ثقافتنا ومجتمعنا(38)، يمكِّننا أكثر من أي وقت مضى من بناء النظر النقدي القادر على كشف فقر ومحدودية وغربة التصورات الموصولة بهذه التيارات، وهو الأمر الذي يتيح لنا بناء الفكر المبدع والمساهم في إنشاء مواقف وتصورات مطابقة لتطلعاتنا في النهضة والتقدم.

على سبيل الختم

واجهنا في هذا العمل، إن كان في لحظات التفكير في عمليات بنائه أو في أثناء الانخراط في تركيب محاوره ومعطياته، مجموعة كبيرة من المشكلات. وقد حاولنا مغالبتها عن طريق برنامج في البحث، انطلقنا فيه من خيار معين، سمح لنا بركوب مغامرة الإنجاز.

ركَّبنا الورقة في محورين اثنين، استوعبنا جملة من قضايا الطور الانتقالي العربي، إذ وقفنا فيها على الخطابات والاستقطابات السياسية الجديدة، كما تناولنا جوانب من المآزق التي حصلت في مختلف القضايا المبحوثة في المحورين، وكنا نعطي الأولوية في المحورين معًا للمقاربة الثقافية.

(38) يمكن أن نشير أيضًا إلى التشابه الحاصل بين المغرب وتونس في موضوع التكفير. فقد تم في شهر كانون الثاني/ يناير تداول شريط فيديو في الوسائط الاجتماعية، يعلن فيه صاحبه تكفير بعض القادة السياسيين في حزب الاتحاد الاشتراكي، كما يكفر كلًّا من المفكرين عبد الله العروي والمرحوم محمد عابد الجابري. وقد أثار هذا الشريط كثيرًا من الجدل، وأظهرت الخطابات السلفية شكلًا آخر من أشكال الانتعاش في ظل الأغلبية الحكومية القائمة في المغرب.

استخدمنا في عملية تركيب الورقة مجموعة من المقدمات، ثم بلورنا في أثناء عمليات التحرير ثلاثة توصيفات مركزية شكلت العناصر اللاحمة لمحوري البحث. كما توقفنا أمام مجموعة من الخلاصات في بحثٍ نعي جيدًا أنه يستوعب مُمكنات في النظر لا حدود لها.

بنينا البحث اعتمادًا على مفردات ثلاث، هي الارتباك، المفارقة والمراجعات الكبرى. فقد كانت مفردة الارتباك تقدم لنا الصفة الأكثر تعبيرًا عن المآزق التي يعرفها الطور الانتقالي العربي، طور ما بعد انفجارات عام 2011. وقد شخّصناها في بعدها التاريخي العام، بحديثنا عن التحديث المعاق والتقليد المعاق، وهي المعادلة التي تشخص واقع الأحوال العربية، في السياسة والفكر طوال القرن الماضي إلى يومنا هذا.

أما المفردة الثانية، التي كشفت أمامنا بصورة مُكبَّرة جوانب من التوتر في الطور الانتقالي في كل من تونس ومصر، فهي مفردة المفارقة بصيغة الجمع، إذ تبدو شبكة الأوضاع في البلدان المذكورة، بصورة تكشف عن أشكال من الخلل الصانع لكثير من المفارقات في الخطاب وفي الفعل السياسيين. فاللحظة بامتياز لحظة مفارقات، وهي لحظة يرفع فيها الاتساق، وتملؤها التناقضات والمسافات، وأشكال من الاختلال الذي يتعاظم، يتراجع، يتفاعل، فينتج مفارقات أخرى. ولا نستطيع إيجاد تفسير ملائم لما يحصل وعوداته المتكررة إلا في معادلة التحديث المعاق والتقليد المهيمن، فهي تساعد على موضعته تاريخيًّا، قصد التفكير في كيفيات تجاوزه.

بين الارتباك الذي يمكن النظر إليه كفعل ملازم للطور الانتقالي العربي، والمفارقات كصورة تحمل انعكاسات الارتباك في المدركات والتصورات، وضعنا أنفسنا قصدًا واختيارًا في قلب الحدث، وأبرزنا أهمية احتضانه، احتضان الانفجارات وشعاراتها، واحتضان الأمل في بناء شرعية سياسية جديدة، تجعلنا نخطو خطوة كبرى في باب ترتيبنا المشروع الديمقراطي العربي، وذلك بكسر السقف الذي يواصل هيمنته على حاضرنا. وقد تبيَّنّا في غمرة تفكيرنا في الموقف المنفعل من هذا الذي يجري أمامنا، أقول فكرنا في الدور الذي يمكن أن يقوم به الإسناد الثقافي المطلوب لمشروع التحديث العربي.

ضمن هذا الأفق، ركّبنا مبدأ المراجعات الكبرى ليشكل المبدأ القادر على مجابهة المنازلات الكبرى التي وُلِد بعضها من الثورات التي اشتعلت، والمنازلات الأخرى التي عادت إلى الواجهة. فأصبحنا في الطور الانتقالي أمام طريق ينفتح على إمكان تجاوز المرتبك، ورفع المفارق، وتركيب ما يسمح ببلورة ما يتيح لنا إنجاز تأصيل ثقافي مبدع، للتحديث العربي والديمقراطية العربية. ولن يتم ذلك في نظرنا إلا بتفعيل مبدأ المراجعات الكبرى.

بناءً على ما سبق، لا نريد أن تذهب انفجارات عام 2011 سدىً، بل نريدها أن تشكل قفزة نوعية في باب التخلص من مجتمعات التحديث المعاق والتقليد المعاق. وفي هذا الإطار، نرى في السلبيات التي نعت بها الطور الانتقالي العربي، كما نرى في المآزق التي حصلت كثيرًا من الأوجه الإيجابية. فقد كشف الجدل الدستوري المواكب لعملية تحيين الدساتير العربية أن مجتمعاتنا لا تشكل أي استثناء تاريخي في موضوع الدين والدولة. وعندما نجد، على سبيل المثال، في بعض فصول دساتيرنا الجديدة بنودًا تشير إلى حرية المعتقد، فإننا نجد قبل ذلك في مجتمعنا فتاوى التكفير، الأمر الذي يساعدنا على إنجاز ما يهيئ مجتمعاتنا لتركيب خطوات في باب مزيد من التملك التاريخي لحداثة يتطلع إليها الجميع.

الفصل الثاني

مراحل انتقال الثورات العربية
مدخل مؤسسي للتفسير

حسن الحاج علي أحمد

ترمي هذه الورقة إلى دراسة المراحل الانتقالية التي تعيشها الثورات العربية. وتكمن المشكلة البحثية للورقة في تحديد العوامل التي تتحكم في التوازن الهش للفترات الانتقالية للثورات بين مؤسسات الدولة القديمة وبعض القوى التي أحدثت التغيير الثوري، وتريد تكوين مؤسسات جديدة. وتنطلق الورقة من فرضية أن ما يميّز أوضاع الانتقال بعد الثورات أنها تُعدُّ مراحل مفصلية يتوقف عليها مسار الثورات المستقبلي، وذلك لأن عوامل هيكلية كانت تؤثر في المحافظة على بقاء الأنظمة السياسية القديمة في كل من تونس ومصر وليبيا قد ضعفت لدرجة كبيرة، الأمر الذي مكّن فاعلين سياسيين من السعي لإحلال مؤسسات سياسية جديدة مكان القديمة. وتستخدم الورقة التحليل المؤسسي التاريخي، وترى أن مخرجات الفترة المفصلية تتوقف على ثلاثة عوامل، هي: الإرث المؤسسي الذي خلّفته الدولة القديمة، وطبيعة التغيير الثوري الذي يؤثر في وجود آليات للتغذية الاسترجاعية أو عدمها، وتحالفات النخب.

بعد قيام الثورات العربية وانهيار أنظمة حاكمة واضطرابات أخرى، انبعث نقاش مستفيض حول واقع ومستقبل دول الثورات العربية. وتركّز النقاش حول ما يمكن أن تفضي إليه المرحلة الانتقالية التي تعيشها جميع تلك الدول. وتشير وقائع بعض الثورات الكبرى - كالثورة الفرنسية والثورة البلشفية والثورة الإيرانية - إلى أن المرحلة المباشرة التي تعقب انهيار النظام القديم بقواها الفاعلة ورموزها الحية قد لا يكتب لها الاستمرار في تشكيل وجهة الثورة على المدى البعيد. فالأوضاع في مصر، وبعد مضي عامين على قيام الثورة التي أطاحت رأس النظام، لم تستقر بعد حتى بعد انتخاب رئيس جديد للبلاد والانقلاب عليه. لذا، فإن دراسة المراحل الانتقالية للثورات تأخذ

الأهمية ذاتها التي تولى لدراسة أسباب قيام الثورات. ولأهمية هذا الموضوع، ترمي هذه الورقة إلى دراسة المراحل الانتقالية التي تعيشها الثورات العربية. وتكمن المشكلة البحثية للورقة في أن تغيير الأنظمة، على الرغم من وقوعه في بلدان الثورات العربية، قد لا يفضي بالضرورة إلى إقامة مؤسسات جديدة. وتُعدُّ المراحل الانتقالية فترات مفصلية يتوقف عليها مصير المؤسسات. وترمي الورقة إلى تحديد العوامل التي تتحكم في التوازن الهش للفترات الانتقالية للثورات بين مؤسسات الدولة القديمة - وتشمل النظم والقيم والقواعد الرسمية وغير الرسمية وتتضمن آليات تنظيمية - والنخب المستفيدة منها من جهة، والمؤسسات الجديدة التي تسعى بعض القوى التي أحدثت التغيير الثوري لتكوينها. وعلى الرغم من تباين البيئات السياسية التي يتفاعل فيها التوازن الهش في دول الثورات العربية، يبقى سؤال رئيس هنا كيف يمكننا أن نحدد الرابط الناظم بين هذه الحالات والذي يساهم في تفسير حالات الانتقال العربية؟ تنقسم هذه الورقة إلى أربعة أقسام رئيسة، يتناول القسم الأول مفهوم الانتقال والقضايا المرتبطة به، ويستعرض القسم الثاني الإطار النظري ومنهجية البحث. أما القسم الثالث، فيحلل أوضاع ما قبل الثورات، وفي القسم الرابع يتطرّق البحث إلى سمات وديناميات المراحل الانتقالية، ثم يتناول البحث النتائج وخاتمة تحوي أهم الآثار والدلالات النظرية والعملية لمخرجات البحث.

مفهوم الانتقال

يحتاج مفهوم الانتقال إلى ضبط وتحديد عندما يقرن بدراسة التغيير والثورات. فعند استعراض أدبيات الانتقال يأتي الربط، إيحاء أو مباشرة، بالتحوّل نحو الديمقراطية[1]. وقد أحصى كاروثرز نحو مئة دولة صنّفت منذ عام

(1) انظر على سبيل المثال: Samuel P. Huntington, «Democracy's Third Wave,» *Journal of Democracy*, vol. 2, no. 2 (Spring 1991), pp. 12-34, and Juan Linz, «Transitions to Democracy,» *The Nairobi Law Monthly*, no. 27 (November 1990), p. 33.

1990 وحتى عام 2002 ضمن دول ذات أنظمة انتقالية[2]، الأمر الذي يشير إلى سيولة المفهوم. كما أن بعض الأنظمة السلطوية التي أحدثت تحولًا وانفتاحًا محدودًا استقرت على هذا الحال لفترة طويلة نسبيًا، مثل روسيا، وبعضًا آخر انتهج مسالك متعدِّدة، الأمر الذي يجعل التوجهات الأحادية المرتبطة بكلمة انتقال مشكوكًا فيها، كما يشير إلى ذلك ليفتسكي وواي[3]. يضاف إلى ذلك أن دولًا مثل مصر وتونس واليمن كانت قد أدخلت إصلاحات سياسية على أنظمتها السلطوية، ابتداءً من سياسة المنابر التي سمح بها السادات في السبعينيات، وانتهاءً بقوننة أشكالٍ من التعددية السياسية المقيدة في مصر وتونس، ووصولًا إلى الانفتاح نسبيًا في مصر، لدرجة أن تقرر المحكمة الدستورية العليا في مصر في عامي 1990 و2000 بطلان الانتخابات التشريعية، ما يشير إلى حجم التحوّل في مصر. هذا الواقع دفع عددًا من الباحثين إلى وصف تلك الأنظمة بـ «السلطوية الجديدة»[4]، و«السلطوية التعددية»[5]. تُعدُّ تلك الأنظمة السلطوية العربية بنعوتها المختلفة مراحل انتقالية، ومن أبرز سمات الانتقال إلى جانب الانفتاح السياسي المحدود التحوّل في السياسات. فعلى سبيل المثال، جرى التحول من سياسة إحلال الواردات إلى اتباع اقتصاد ليبرالي وسوق حرة اتساقًا مع «إجماع واشنطن». ونجم عن ذلك بروز تحالفات جديدة للحكم. فبعد أن كان التحالف الحاكم يشمل النقابات العمالية والمزارعين والقطاع العام والمؤسسة العسكرية، غدت التحالفات الجديدة بعد التحوّل نحو اقتصاد السوق تضم المؤسسة العسكرية والقطاع الزراعي التجاري والصناعة الخاصة وقطاع التصدير وكبار موظفي الدولة.

بسبب الاتساع في استخدام مفهوم الانتقال، فإن هذه الدراسة ترى أن عددًا من دول الثورات العربية يعيش في حالات انتقال منذ ثلاثة عقود. غير

---

(2) Thomas Carothers, «The End of the Transition Paradigm,» *Journal of Democracy*, vol. 13, no. 1 (2002), pp. 6-7.

(3) Steven Levitsky and Lucan A. Way, «Elections without Democracy: The Rise of Competitive Authoritarianism,» *Journal of Democracy*, vol. 13, no. 2 (April 2002), pp. 51-65.

(4) Stephen J. King, *The New Authoritarianism in the Middle East and North Africa*, Indiana Series in Middle East Studies (Bloomington: Indiana University Press, 2009).

(5) Levitsky and Way, «Elections without Democracy».

أن مراحل الانتقال التي تعيشها دول الثورات العربية حاليًا لها ما يميزها عن مراحل الانتقال السابقة. فمراحل الانتقال التي سبقت الثورات العربية اتسمت بتغير تراكمي تدريجي يمكن أن نصفه بأنه تغيّر مقدار، بينما مراحل الانتقال التي أعقبت الثورات جاءت بعد تغيّر نوعي انعكس في إطاحة الأنظمة السياسية بعد انتفاضات شعبية. ويمكن وصف المراحل الانتقالية بعد الثورات بأنها «فترات مفصلية» (Critical Junctures). ويُعدُّ مفهوم الفترة المفصلية من المفاهيم الأساسية في مدخل المؤسسية التاريخية[6]. ويشير المفهوم إلى الفترات التي يضعف فيها تأثير العوامل الهيكلية - الاقتصادية والثقافية والأيديولوجية والتنظيمية - على الفعل السياسي لفترة قصيرة نسبيًا، ما يؤدي إلى توسيع خيارات الفاعلين السياسيين الأقوياء خلال هذه الفترة القصيرة[7]. ووفقًا لذلك، فإن المراحل الانتقالية، التي تعتزم هذه الورقة تناولها، تبدأ بإطاحة الأنظمة السياسية في ثلاث دول عربية، هي: تونس ومصر وليبيا، ينطبق عليها وصف الفترات المفصلية، وستركّز عليها الورقة.

تنطلق الدراسة من فرضية أن ما يميّز أوضاع الانتقال بعد الثورات أنها تُعدُّ مراحل مفصلية يتوقف عليها مسار الثورات المستقبلي، لأن عوامل هيكلية كانت تؤثر في المحافظة على بقاء الأنظمة السياسية القديمة في كل من تونس ومصر وليبيا قد ضعفت لدرجة كبيرة، الأمر الذي مكّن فاعلين سياسيين من السعي لإحلال مؤسسات سياسية جديدة مكان القديمة. وتتوقف مخرجات الفترة المفصلية على ثلاثة عوامل، هي: الإرث المؤسسي الذي خلّفته الدولة القديمة، وطبيعة التغيير الثوري الذي يؤثر في وجود آليات للتغذية الاسترجاعية

---

(6) استخدم مفهوم الفترات المفصلية بشكل مطرد في كتابات المؤسسية التاريخية، ويُعدّ أحد العناصر الأساسية المستخدمة من جانب دارسي التحليل المؤسسي. انظر على سبيل المثال: James Mahoney, «Path Dependence in Historical Sociology,» *Theory and Society*, vol. 29, no. 4 (August 2000), pp. 507-548.

وعلى وجه الخصوص، انظر: Giovanni Capoccia and R. Daniel Kelemen, «The Study of Critical Junctures: Theory, Narrative, and Counterfactuals in Historical Institutionalism,» *World Politics*, vol. 59, no. 3 (April 2007), pp. 341-369, and John Hogan, «Remoulding the Critical Junctures Approach,» *Canadian Journal of Political Science*, vol. 39, no. 3 (September 2006), pp. 657-667.

(7) Capoccia and Kelemen, p. 343.

أو عدمها، وتحالفات النخب. وتفترض الدراسة أن الطريقة التي تفاعلت بها العوامل الثلاثة أدت إلى اختلاف في طبيعة المراحل الانتقالية للدول الثلاث، واختلاف مداها الزمني، وطبيعة النظام الذي يمكن أن تفضي إليه، على الرغم من التشابه في بعض العوامل الاجتماعية والسياسية التي شكلت أساسًا لانطلاق تلك الثورات، مثل هيمنة نظام تسلطي يعطي مركزية لدور الدولة في مقابل المجتمع وهيمنة للمؤسسات العسكرية والأمنية في علاقتها بالدولة، ووجود تحالف بين المؤسسة العسكرية والقطاع العام والنقابات. لذا تفترض هذه الدراسة أن مخرجات المرحلة الانتقالية في مصر ستتسم بإعادة إنتاج المؤسسات القديمة، بينما ستتكيف المؤسسات القديمة مع البيئة الجديدة في تونس. أما في ليبيا، وبسبب انهيار النظام السياسي، فإن الفترة الانتقالية ستتميز بتكوين مؤسسات جديدة، أو دخول البلاد في حالة عدم استقرار.

الإطار النظري ومنهجية البحث

تعتمد الدراسة على مدخل المؤسسية التاريخية الجديدة. ويكمن الاهتمام الأساسي للتحليل التاريخي المؤسسي في معرفة درجة تأثير تباين الأشكال المؤسسية وترتيباتها على مخرج بعينه أو على مخرجات محددة. ويهتم التحليل بالتاريخ لأن المؤسسة، بمجرد تكوينها في أي فترة تاريخية، تستمر في البقاء لفترة طويلة وتؤثر في العملية السياسية وفي المخرجات المرتبطة بها لفتراتٍ لاحقة.

يشير مفهوم المؤسسة إلى النظم الرمزية والسلوكية التي تتضمن قواعد ترتبط بآليات تنظيمية، من شأنها أن تؤثر في الأفراد من خلال تحفيزهم للقيام بأدوار وروتين واتباع سلوك محدد. وتشمل المؤسسات النظم الحزبية والدساتير والمنظمات المالية. ويرمي التحليل إلى إظهار كيف يمكن لواحدة أو أكثر من هذه السمات المؤسسية أن تؤثر في تفاعل سياسي بعينه، وتُفضي إلى نتائج محددة. لا تؤمن المؤسسية التاريخية بأن المؤسسات هي المتغيرات الوحيدة في تحليل المخرجات السياسية، لكنها تعتقد بأنها متغيرات وسيطة يدور عبرها الصراع حول المصالح والأفكار والقوة. ولا تكمن أهمية المؤسسات في كونها

مراكز نشاط سياسي فحسب، بل لأنها توفر أيضًا الحوافز والمحددات للفاعلين السياسيين، وبالتالي تهيكل النشاط السياسي[8].

ترى هذه الدراسة أن مدخل المؤسسية التاريخية ملائم لدراسة حالات الانتقال العربية، وذلك للأسباب الآتية: أولًا، لأنه استخدم في دراسة عدد من الثورات[9]، الأمر الذي يمكّن الدارس من المقارنة بحالات تاريخية مشابهة؛ ثانيًا، إن المدخل يتميز بقدرته على دراسة حالات محدودة لا تتكرر كثيرًا مثل الثورات، ولا يكون استخدامه فعالًا في الدراسات التي يكون مجتمع البحث فيها كبيرًا ويتطلب البحث اختيار عينات واستخدام الاستنتاج الإحصائي[10]؛ ثالثًا، هناك دراسات استخدمت مدخل المؤسسية التاريخية لتفسير التغييرات التي جرت في مناطق أخرى من العالم النامي، مثل أميركا اللاتينية[11]، وهذا يساهم في عقد مقارنة بين المنطقة العربية ومناطق أخرى في العالم النامي.

إن المسارات التي اتبعتها الثورات في الدول الثلاث مصر وليبيا وتونس مختلفة، وهذا من شأنه أن يمكّن الدارس من تفسير التقارب والاختلاف في المخرجات، والبحث عن ناظم رابط يفسر تلك الحالات، كما يمنع من الوقوع في مزالق الاختزال أو التعميم التي لا تراعي الاختلافات المجتمعية. وتعتمد

---

(8) Evan S. Lieberman, «Causal Inference in Historical Institutional Analysis: A Specification of Periodization Strategies,» *Comparative Political Studies*, vol. 34, no. 9 (November 2001), pp. 1011-1035, and Sven Steinmo, «The New Institutionalism,» in: Paul Barry Clarke and Joe Foweraker, eds., *Encyclopedia of Democratic Thought* (London; New York: Routledge, 2001).

(9) انظر على سبيل المثال: بارينجتون مور، **الأصول الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية: اللورد والفلاح في صنع العالم الحديث**، مع تصدير جديد لإدوارد فريدمان وجيمس سكوت، ترجمة أحمد محمود (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008). وانظر كذلك: Theda Skocpol, *States and Social Revolutions: A Comparative Analysis of France, Russia, and China* (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1979), and Jack A. Goldstone, «Comparative Historical Analysis and Knowledge Accumulation in the Study of Revolutions,» in: *Comparative Historical Sociology in the Social Sciences*, Edited by James Mahoney and Dietrich Rueschemeyer (Cambridge: Cambridge University Press, 2003), pp. 41-90.

(10) Goldstone, pp. 42-43.

(11) انظر على سبيل المثال: James Mahoney, «Path-Dependent Explanations of Regime Change: Central America in Comparative Perspective,» *Studies in Comparative International Development*, vol. 36, no. 1 (Spring 2001), pp. 111-141.

الدراسة كذلك على وسائل التاريخ المقارن ووسيلة التحليل داخل الحالة (within case) التي تستخدم التحليل التتابعي والسردي والسببي، من خلال تتبع الآثار التي تحدثها عوامل محددة[12]. وتعتمد وحدة التحليل على البنى الجمعية، مثل الحركات الاجتماعية والأحزاب السياسية والتنظيمات الدينية.

تعتمد المؤسسية التاريخية على العناصر الأساسية الآتية في التحليل: أولًا، تبعية المسار (path dependence)[13]، وتشير إلى أن خيارات الفاعلين تتحقق عندما تتكون المؤسسات أو السياسات، ولهذه الأخيرة تأثير مقيد يمتد أثره إلى المستقبل. ويحدث ذلك نظرًا إلى أن المؤسسات والسياسات لها قابلية للسكون وعدم الميل إلى التغيير. لذا فبمجرد تكوّن مسار محدد - للسياسات أو المؤسسات - فإن تغييرها إلى مسار آخر يتطلب جهدًا كبيرًا، وهذا يعني أهمية تأثير التاريخ[14]. وعندما تحدث إعادة الإنتاج أو التغيير، فإنها تقع لأسباب طارئة ومن جانب فاعلين آخرين لم يشاركوا في تكوين المؤسسة أو السياسة أو العمل على المحافظة عليها[15]. ثانيًا، الفترة المفصلية، وجرت الإشارة إليها. ثالثًا، تسلسل ردود الأفعال من القوى السياسية والمؤسسات، ويعتمد على توفّر إما آليات للتغذية الاسترجاعية التي تقوم بإعادة إنتاج السياسات أو المؤسسات القديمة، أو على تغير المؤسسات بفعل صدمة من خارج النظام.

تستخدم هذه الدراسة أنموذج المؤسسية التاريخية المستند إلى تبعية المسار الذي طرحه ماهوني لتحليل المراحل الانتقالية العربية[16]. يوضح الشكل الآتي الأنموذج:

---

(12) Matthew Lange, *Comparative-Historical Methods* (Los Angeles: Sage Publications, 2013), pp. 40-69.

(13) اعتمد الباحث على هذه الترجمة، وقد صاغها من عنده، وذلك لعدم اطّلاعه على ترجمة عربية شائعة للمصطلح.

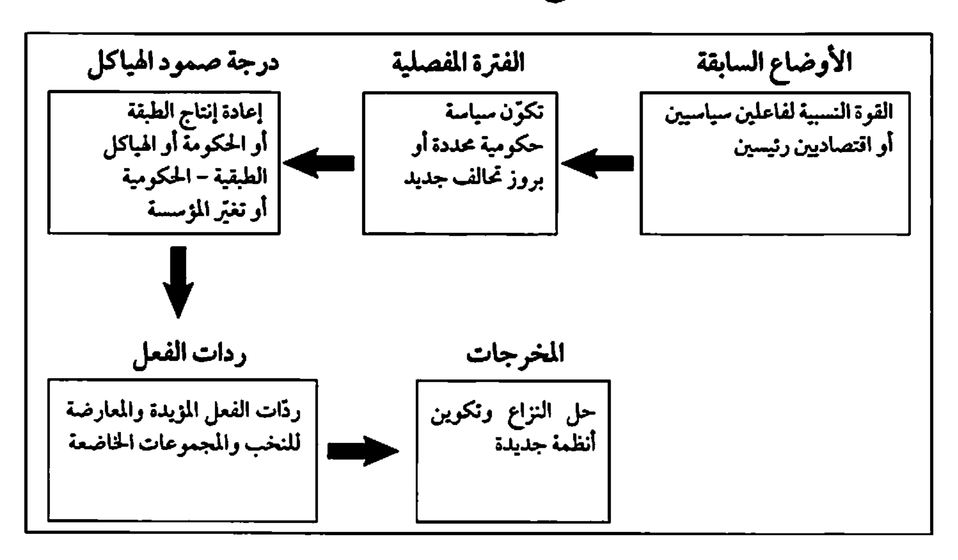
(14) Ian Greener, «State of the Art: The Potential of Path Dependence in Political Studies,» *Politics*, vol. 25, no. 1 (2005).

(15) Kathleen Thelen, «How Institutions Evolve: Insights from Comparative Historical Analysis,» in: *Comparative Historical Sociology*, p. 218.

(16) Mahoney, «Path-Dependent Explanations,» p. 134.

الشكل (2-1)

أنموذج المؤسسية التاريخية



غير أن هذه الدراسة عمدت إلى إدخال تغيير على أنموذج ماهوني المستند إلى تبعية المسار، والذي يميل إلى إعادة إنتاج المؤسسات بسبب اعتماده في تفسير تبعية المسار على قانون الغلة المتزايدة، المأخوذ من الاقتصاد. ويقوم القانون على أن المسار بمجرد تكوّنه يصعب تغييره نظرًا للتكلفة الكبيرة المصاحبة لذلك. وترى هذه الدراسة أن استخدام تغيّر هياكل القوة بدلًا من الغلة المتزايدة في التفسير يقلل من النزعة الحتمية الموجودة في الأنموذج، لذا فإن هذه الورقة ترى أن التغيّر في هياكل القوة في النظام يفسر التحوّل في المؤسسات أو إعادة إنتاجها في حالات الانتقال العربية. فالمؤسسات الاجتماعية تعكس توزيع القوى في المجتمع، وهذا التوزيع هو الذي يجعل الفاعلين الأكثر قوة يفرضون مصالحهم المؤسسية على الفاعلين الأقل قوة[17].

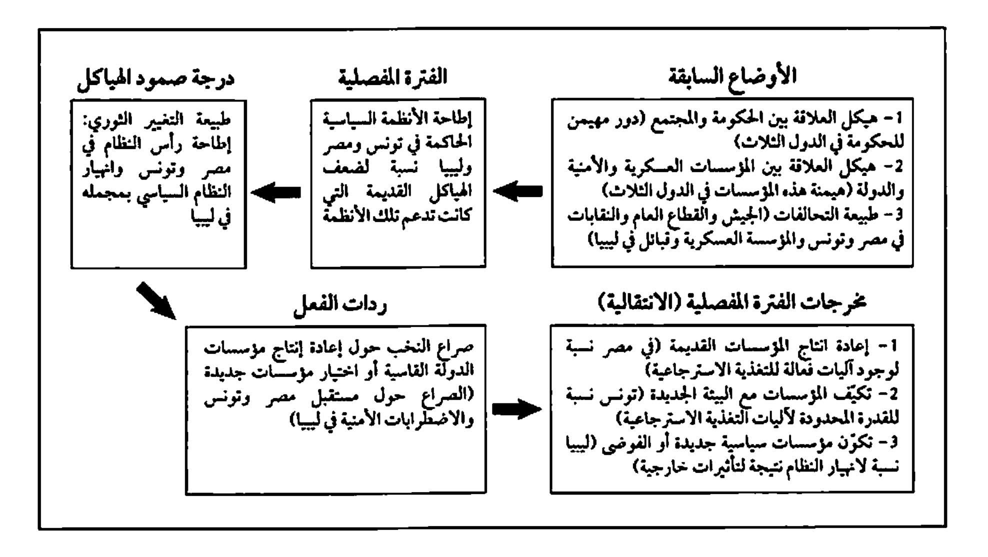
هذا الأنموذج العام يمكن أن نطبقه على المراحل الانتقالية للثورات العربية، استنادًا إلى فرضية البحث، على النحو الآتي:

---

(17) Thelen, p. 216.

الشكل (2-2)

المراحل الانتقالية للثورات العربية



تنتقل الورقة في القسم الآتي إلى تطبيق الأنموذج على حالات انتقال الثورات العربية، وتبدأ بتحليل أوضاع ما قبل الثورات.

أولًا: ما قبل الثورات

تعود هذه الدراسة في تحليل الأوضاع السابقة المؤثرة في المراحل الانتقالية إلى الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية مباشرة، ذلك لأن عددًا من الدول العربية بدأ حراكًا داخليًا وإقليميًا، واتضحت ملامح الدولة القومية. وأصبحت المؤسسة العسكرية إحدى القوى الفاعلة في سورية ومصر والعراق، وبعد ذلك في ليبيا والجزائر واليمن والسودان. وساد اعتقاد، عزّزته نظرية الحداثة، بأن الانتقال من القديم إلى الحديث ومن التقليدي للمعاصر عماده الطبقة الوسطى الحديثة، المتمثّلة في الخدمة المدنية والمؤسسة العسكرية والإداريين والخبراء. وعندما تتمكن هذه الطبقة، فإن التحديث أمر مفروغ منه[18]. نشأ تحالف

(18) لمزيد من المعلومات، انظر: Manfred Halpern, *The Politics of Social Change in the Middle East and North Africa* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1963).

من عناصر من الطبقة الوسطى قوامه المؤسسة العسكرية وقادة القطاع العام والنقابات. وقام التحالف على أيديولوجية تؤمن بمركزية دور الدولة وهيمنتها على المجتمع وتكوين ذراع سياسي واحد لها. وأول ما قامت به الثورة المصرية بعد قيامها في تموز/يوليو 1952 هو الإصلاح الزراعي الذي عمد إلى تحديد الملكية الزراعية ومصادرة أراض من كبار الملاك وإعادة توزيعها للفلاحين. ومع بداية الستينيات، أمّمت الحكومة المصرية عددًا من المؤسسات، وتضخّم نتيجة لذلك القطاع العام. وتكوّن التنظيم السياسي الوحيد، الاتحاد الاشتراكي العربي، في عام 1962. وشهد عهد السادات تغيّرًا في السياسة إذ شرعت الحكومة في تطبيق برامج الإصلاح الهيكلي. وأعلن عن رفع أسعار الخبز وبعض السلع في عام 1977، ما أدى إلى انتفاضة شعبية اضطرت بعدها الحكومة إلى التراجع عن رفع الأسعار.

كان للقوات المسلحة في عهد عبد الناصر، وهي أحد العناصر الأساسية في التحالف الحاكم، مهمة أيديولوجية. فقد أشرفت على إعادة توزيع الأراضي و«مصرنة» القطاعين الصناعي والمالي في الخمسينيات، وعلى تطبيق السياسات الاشتراكية بدءًا من أواخر عام 1961 فصاعدًا. غير أن هذا الدور بدأ في التغير منذ عهد السادات، وبمجيء نظام مبارك وعمله على دمج القوات المسلحة في النظام، تخلت المؤسسة العسكرية عن مهمتها الأيديولوجية السابقة. وأضحى وجودها اللافت في الساحة السياسة أمرًا طبيعيًا ومألوفًا. وعَمَدَ نظام مبارك إلى توفير وظائف لكبار الضباط بعد تقاعدهم مقابل امتناعهم عن الانخراط في العمل السياسي، وقبولهم رواتب متدنية نسبيًا خلال فترة الخدمة[19]. وتضخمت الأذرع الاقتصادية للمؤسسة العسكرية، وغدا إسهامها يصل إلى نحو 30 في المئة من الناتج المحلي في البلاد[20]. وأصبحت المؤسسة العسكرية

---

(19) يزيد صايغ، «فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر» (دراسة، مؤسسة كارنيغي للشرق الأوسط، آب/أغسطس 2012)، ص 4. ولمزيد من المعلومات انظر أيضًا: Zeinab Abul-Magd, «The Egyptian Republic of Retired Generals,» *Foreign Policy*, 8 May 2012. <http://mideast.foreignpolicy.com/posts/2012/05/08/the_egyptian_republic_of_retired_generals>.

(20) تشاتام هاوس، «برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: ملخص ورشة عمل لمشروع حوار مصر: الدولة المصرية الجديدة،» شباط/فبراير 2012، ص 7.

تؤدي دورها السياسي في نظام يتولى فيه الرئيس مبارك سلطة القرار السياسي، وتُعدُّ طرفًا رئيسيًا في النظام الحاكم الذي يضم أطرافًا عديدة متصارعة تشمل الأجهزة الأمنية والاستخبارية والحزب الوطني ومجموعات اقتصادية، ورجال أعمال نافذين ارتبطوا بجمال مبارك، وخصوصًا منذ صعود نجمه بعد عام 2000. في ظل هذا التحالف المتصارع، قامت المؤسسة العسكرية بأداء دور مهم في المحافظة على النظام. وشغل المتقاعدون العسكريون وظائف في جميع مستويات الحكم المحلي، وشكلوا بذلك آلية تنفيذية وأمنية تتبع الرئيس من خلال المحافظين الذين يعينهم[21].

أما في تونس، فقد مرت البلاد منذ استقلالها وحتى قيام الثورة بثلاث مراحل لاقتصادها السياسي. الأولى، من الاستقلال في عام 1956 وحتى عام 1970، إذ انتهجت الحكومة سياسات اشتراكية أو ما سمي بالتعاضدية إبّان حكم الوزير الأول أحمد بن صالح. برز سياسيًا تحالف الطبقة الوسطى والنقابات العمالية وقادة القطاع العام، وأصبحت التنظيمات النقابية المهنية جزءًا من الحزب الوحيد الحاكم، وأضحى للاتحاد العام التونسي للشغل وزراء يمثلونه في الحكومة. وأضيفت كلمة اشتراكي للاسم في عام 1964 ليصبح الحزب الاشتراكي الدستوري، وحدث اندماج بين الحزب والدولة[22]. والثانية، من عام 1970 وحتى نهاية حكم بورقيبة في تشرين الثاني/ نوفمبر 1987، وشهدت انفتاحًا اقتصاديًا صحبه نمو مختل لمصلحة المناطق الساحلية، واتباع سياسة تقوم على تطوير قطاعات ريعية كالفلاحة الموجهة إلى التصدير والسياحة. كما توسع القطاعان العام والمختلط في أواسط الثمانينيات، ما جعلهما يوفران جزءًا مهمًا من فرص التشغيل. وكان لهذا التوسع دوره في تقوية الطبقة الوسطى في تونس[23]. من الناحية السياسية، أعلن بورقيبة في عام

(21) صايغ، ص 8-9.

(22) عبد اللطيف الحناشي، «الأحزاب والمنظمات الوطنية التونسية ودورها في الثورة ومجراها،» ورقة قُدّمت إلى: أمحمد مالكي [وآخ.]، ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 187.

(23) حسين الديماسي، «الأهمية الاجتماعية والسياسية للطبقة الوسطى في تونس،» ورقة قُدّمت إلى: مالكي [وآخ.]، ص 142-143.

1981 السماح بتعددية سياسية محدودة، ووصل عدد الأحزاب المسموح لها بالعمل إلى نحو تسعة قبل قيام الثورة. لكن هذه الفترة شهدت انتهاء التحالف بين النقابات العمالية والحكومة. فقد أعلن الاتحاد العام للشغل الإضراب في 26 كانون الثاني/ يناير 1978، ولجأت الحكومة إلى استعمال العنف لمواجهة الإضراب، ما أسفر عن سقوط عشرات القتلى[24].

أما المرحلة الثالثة، وهي مرحلة الرئيس بن علي، فقد شهدت تطبيق سياسات الإصلاح الهيكلي وتشجيع الاستثمارات الأجنبية في القطاعات الريعية[25]. نجم عن تطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي تأكّل الطبقة الوسطى، وبروز شرائح اجتماعية استحوذت على موارد البلاد باستخدام العنف[26]. وأدى اتباع الحكومة سياسة التحرير وتعميق آليات اقتصاد السوق وانتهاج تنمية اقتصادية غير متوازنة إلى تولّد مشاعر جماعية بالحرمان والظلم الاجتماعيين وسط التونسيين في مناطق الوسط الغربي، ما جعلها الأكثر تهيؤًا للانتفاضات وعدم الاستقرار. وتكررت انتفاضات هذه المناطق في حوادث 26 كانون الثاني/ يناير 1976، وكانون الثاني/ يناير 1984، وكانون الثاني/ يناير 2011[27]. وما ميّز مرحلة بن علي بروز طبقة حاكمة من المحاسيب، تتكون من أبناء وأقارب الأسرة الحاكمة ورجال أعمال وأعضاء في الأجهزة الأمنية ومثقفين وتكنوقراط، وتعمل الحكومات والوزارات في خدمة هذه الطبقة[28]. وأدى انحسار أيديولوجية الحزب التحريرية الوطنية التي حقق بها

---

(24) عدنان المنصر، «الاتحاد العام التونسي للشغل: جدلية السياسي والاجتماعي،» ورقة قُدّمت إلى: مالكي [وآخ.]، ص 285.

(25) وليد حدّوق، «الثورة التونسية: قراءة في الخلفيات الاقتصادية- الاجتماعية،» ورقة قُدّمت إلى: المصدر نفسه، ص 88-89.

(26) الديماسي، ص 149.

(27) عائشة التايب، «الخلفية الاقتصادية والاجتماعية للثورة في تونس: قراءة سوسيولوجية،» ورقة قُدّمت إلى: المصدر نفسه، ص 75-76.

(28) عزمي بشارة، **الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 16، وانظر كذلك: المولدي الأحمر، «الطابع المدني والعمق الشعبي للثورة التونسية،» ورقة قُدّمت إلى: المصدر نفسه، ص 127.

الاستقلال إلى انعزال مجموعة من الفئات العليا التي سُدّ أمامها الطريق بعد جمود الحراك السياسي، ما قادها إلى الالتحاق بالثورة والمطالبة بالتغيير[29].

في ليبيا، اعتمد النظام الملكي على تحالفات قبلية وجهوية مستندًا إلى توجه سياسي محافظ. وبانقلاب القذافي في الأول من أيلول/ سبتمبر 1969، دخلت ليبيا مرحلة جديدة، إذ منع التحزب في عام 1972 وأنشئت اللجان الشعبية والثورية. وفي خطاب زوارة في نيسان/ أبريل 1973، أعلن القذافي عن تعطيل جميع القوانين المعمول بها، وتطهير البلاد من المرضى سياسيًّا، وبدء الثورتين الثقافية والإدارية وتسليح الشعب[30]. وما يميز النظام السياسي الليبي في عهد القذافي وجود ثلاثة نظم تعمل في آن واحد. الأول، النظام الأيديولوجي الذي يمثله الكتاب الأخضر وما جاء فيه من موجهات؛ والثاني، النظام الرسمي الذي تعكسه المؤسسات السياسية والإدارية التي لم يكن لها أثر في الواقع، لأنها لم تكن تمارس سلطات حقيقية؛ والثالث، النظام غير الرسمي الذي أقامه القذافي، وهو عبارة عن تحالف سياسي عسكري قبلي اقتصادي، يعلو على الحياة السياسية الرسمية ويتحكم في تفاعلات العملية السياسية. أما في ما يلي العلاقة بين الدولة والمجتمع، فهناك ثلاثة عوامل قامت بالدور الأكبر في تحديدها، هي الأيديولوجية والقبيلة والنفط، ويتوقع لها أن تؤدي الدور ذاته في المستقبل[31]. وعلى الرغم من مظهر الخطاب الثوري الذي يردده القذافي، فإن استغلاله السياسي للتركيبة القبلية كانت له عدة مؤشرات. فقد أُسِّست في عام 1977 ما أطلق عليه «الأندية القبلية»، التي تهدف إلى مراقبة تحركات الشباب في المناطق القبلية والتصدي للمطالب الجهوية والمحلية. كما كوّن «الحرس الشعبي» من فئات شبابية من القبائل بغية حماية «مكتسبات

---

(29) الأحمر، ص 127، وبشارة، الثورة التونسية المجيدة، ص 27.

(30) مصطفى عمر التير، تعقيب قدّم في الحلقة النقاشية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بعنوان: «ليبيا... آفاق وتحديات التحوّل الديمقراطي (حلقة نقاشية)،» المستقبل العربي، السنة 34، العدد 395 (كانون الثاني/ يناير 2012)، ص 43.

(31) يوسف محمد الصواني، «ورقة العمل،» ورقة قُدّمت إلى الحلقة النقاشية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بعنوان: «ليبيا... آفاق وتحديات التحوّل الديمقراطي (حلقة نقاشية)،» المستقبل العربي، السنة 34، العدد 395 (كانون الثاني/ يناير 2012)، ص 10-11.

الثورة». وكان القذافي يتلقى وثائق عهد ومبايعة من مجموعات قبلية في زياراته المختلفة[32].

اعتمدت الدولة في البلدان الثلاثة علي مؤسسات أمنية باطشة. لكن مؤسسات الدولة واجهت أزمات مختلفة، اضطر معها النظام السياسي في مصر وتونس، وفي ليبيا لاحقًا، إلى الانفتاح السياسي المحدود، وإلى الإصلاح الاقتصادي، وانعكس ذلك في شكل تحالف جديد قوامه المؤسسات الأمنية والعسكرية والقطاعين التجاري والصناعي وقطاع التصدير في مصر وتونس، وتحالف بين المؤسسة العسكرية وتكوينات إثنية ومناطقية في ليبيا. مكّن هذا الإصلاح والانفتاح قوى سياسية معارضة من التحرّك في ظل انتشار الفساد والمحسوبية، وعدم الرغبة والقدرة على استيعاب القوى المعارضة التي تشكل الأحزاب الإسلامية فيها جزءًا مهمًا، بسبب محدودية قنوات المشاركة السياسية وتفاقم القبضة الأمنية. وأدى استخدام وسائط التفاعل الاجتماعي الجديدة، مثل الفيسبوك والتويتر، إلى كسر احتكار الإعلام الرسمي لنقل الحدث والصورة. فعلى سبيل المثال، وصل عدد أعضاء صفحة «كلنا خالد سعيد»، بعد ملاحقات أمنية للقائمين عليها واختفائها لعدة مرات، إلى نحو مليون عضو[33]. وتزايدت المطالب النقابية، وصحبها تنامٍ في الأعمال الاحتجاجية، وزادت الاضرابات والاعتصامات والتظاهرات المطالبة بتحسين الأجور والأوضاع المعيشية مع مطالب سياسية في عدد من الحالات من نحو 222 في عام 2006 إلى نحو 1000 في عام 2009[34]. أفضت هذه الحال إلى تفاقم أزمة المؤسسات السياسية، وقيام الانتفاضات العربية التي أطاحت الحكومات في الدول الثلاث.

---

(32) محمد نجيب بوطالب، الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر: دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 66-67.

(33) محمود الشيخ [وآخ.]، يوميات الثورة المصرية، تحرير أحمد عبد الحميد حسين؛ إشراف مركز الجزيرة للدراسات، قسم البحوث والدراسات، أوراق الجزيرة؛ 24 (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2011)، ص 60.

(34) Marina Ottaway and Amr Hamzawy, *Protest Movements and Political Change in the Arab World* (Washington: Carnegie Endowment for International Peace, 2011), pp. 2-3.

ثانيًا: سمات المراحل الانتقالية وديناميااتها

تعتمد كل مرحلة انتقالية في البلدان الثلاثة على ثلاثة عوامل رئيسة هي: إرث مؤسسات الدولة القديمة، وطبيعة التغيير الثوري، ودرجة تجانس النخب. وستتناول الورقة أدناه هذه العوامل بمزيد من التحليل.

1- إرث مؤسسات الدولة القديمة

إنها المؤسسات التي أطاحتها الثورة، وقد أشار نزيه الأيوبي إلى أن ما يشاع عن قوة الدولة العربية فيه تضخيم لا يعكس الواقع، فهذه الدولة ليست قوية وإنما هي قاسية[35]. فالأخيرة تكره وتعاقب، بينما الأولى لها القدرة على تحقيق أهدافها. وبعض الدول العربية تجاوز حد القسوة ليصبح دولًا باطشة، تستخدم جهازًا بيروقراطيًا متضخمًا، ومؤسسات أمنية كبيرة، وسجونًا قاسية لتضمن استمرارها في السلطة. وهذه الدول القاسية في حقيقة أمرها دول ضعيفة لها قدرة محدودة على التزام سيادة القانون وجمع الضرائب والتكيّف مع المستجدات. تعامل الدولة القاسية مع مواطنيها ومع القوى الاجتماعية والسياسية أفرز حالة من الاعتماد المتبادل، اتسمت بالعنف والعنف المضاد، وانتقلت آثارها إلى الفترة الانتقالية. وقد كانت العلاقة بين الدولة القاسية وقوى المجتمع، في فترة ما قبل الثورة، تقوم على غلبة الدولة عبر استخدامها وسائل العنف والإكراه. وغلب على الممارسة النظر إلى السياسة وكأنها لعبة صفرية (zero-sum game)، لكن العلاقة بين الدولة وقوى المجتمع تبدلت مع وقوع الثورات، عندما ضعفت هياكل النظام القديم الأيديولوجية والسياسية، وقاد ذلك في نهاية المطاف إلى تصدع الدعامة الأيديولوجية التقليدية للحزبين الحاكمين في كل من مصر وتونس، في أوساط اجتماعية ذات نمط حياة شديد الارتباط بالحياة الريفية، اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا[36].

---

(35) نزيه ن. الأيوبي، تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط، ترجمة أمجد حسين؛ مراجعة فالح عبد الجبار (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2010).

(36) الأحمر، ص 132.

استمر إرث الدولة القديمة، أو ما أطلق عليه الدولة العميقة، بعد قيام الثورة في مصر. وتتشكل الدولة العميقة من شبكة من مصالح الشركات والأعمال، وأسر نافذة، وبيروقراطية راسخة، وتأتي في القلب المؤسسة العسكرية والقضاء والأجهزة الأمنية التي تشمل الأمن والشرطة وقوات الاحتياطي المركزي. ولعل أبرز مظاهر هذا الاستمرار تتبدى في الدور البارز الذي تقوم به المؤسسة العسكرية. فبعد أن تولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة السلطة بعد تنحي مبارك، عمد إلى حماية مصالح المؤسسة العسكرية وتعزيزها. وسعى لتحويل «السلطات التي تولاها في شباط/ فبراير 2011 إلى مبادئ «فوق دستورية»، من شأنها إضفاء الطابع المؤسسي الثابت على امتيازاته وحصانته ضمن ترتيبات دستورية، ووضعها بشكل دائم فوق الدولة المصرية»[37]. وما يعطي العسكريين ميزة على الفاعلين الآخرين أن الرئاسة كانت من نصيبهم منذ استلامهم السلطة في تموز/ يوليو 1952. وقد عادت قوات الأمن تمارس عملياتها القديمة بعد الانقلاب الذي أطاح محمد مرسي، لكنها هذه المرة بتشجيع ودعم من المعسكر المناوئ للإخوان المسلمين[38].

أكد عددٌ من مواد الدستور المصري لعام 2012، وخصوصًا مواد الفصل الخامس المتعلقة بالأمن القومي والدفاع، تأمين مصالح المؤسسة العسكرية، وأن تدير شؤونها بمعزل عن سيطرة المدنيين. فقد أشارت المادة 194 إلى أن يكون للقوات المسلحة مجلس أعلى على النحو الذى ينظمه القانون. كما اشترطت المادة 195 في من يتولى منصب وزير الدفاع أن يكون ضابطًا في الخدمة، وذكرت المادة 197 أن ثمة مجلسًا وطنيًا للدفاع يتألف من سبعة عسكريين وسبعة مدنيين ورئيس الاستخبارات العامة الذي يأتي في الغالب من خلفية عسكرية، للنظر في ميزانية المؤسسة العسكرية، ويجب الوقوف على رأيه في مشروعات القوانين المتعلقة بالقوات المسلحة. كما أشارت المادة 198 إلى محاكمة المدنيين في محاكم عسكرية إذا ارتكبوا جريمة تضر بالقوات المسلحة. أما في تونس، ومن

---

(37) صايغ، ص 27.

(38) Michael Birnbaum, «In Egypt, Security State is Resurrected after Provoking Fear in 2011 Revolution,» *Washington Post*, 29/7/2013. <http://articles.washingtonpost.com/2013-07-29/world/40887376_1_security-forces-muslim-brotherhood-president-mohamed-morsi>.

التجربة السياسية العملية، فلم يكن للقوات المسلحة دور سياسي فاعل. لم يعرف عنها تدبير انقلابات عسكرية، بل ظلت تشكّل الذراع العسكرية للسلطة السياسية في عهد بورقيبة، ولم تشارك في صناعة القرار السياسي[39]. وفي عهد بن علي، همّشت المؤسسة العسكرية بسبب الاهتمام المتزايد الذي حظيت به قوات الأمن الداخلي[40]. وفي مشروع الدستور التونسي الجديد، لم تحظ المؤسسة العسكرية بالخصوصية التي تمتعت بها نظيرتها المصرية في الدستور المصري. فقد ورد في الفصل 77 من مشروع الدستور التونسي أن من مهمات رئيس الجمهورية التعيين والإعفاء في الوظائف العليا العسكرية والدبلوماسية والمتعلقة بالأمن القومي، ويشترط عدم اعتراض اللجنة النيابية المعنية.

ظل التحدي الأكبر الذي يواجه حكومات الفترات الانتقالية والمجتمع المدني في تلك الدول هو إصلاح مؤسسات الدولة القديمة، وخصوصًا المؤسسات الأمنية وجهاز الشرطة، وأضيف إليها القضاء في مصر[41] لأنها الآليات التي اعتمدت عليها الدولة الباطشة في الهيمنة وقمع المعارضين. وتشير أوضاع تلك المؤسسات إلى أن مساعي إصلاح الأجهزة الأمنية تكاد تنعدم في كل من مصر وتونس، إلى جانب ضعف المؤسسات الجديدة في ليبيا. ففي مصر، لم يطل التغيير إلا الاسم فحسب، إذ أصبح الاسم الجديد جهاز الأمن الوطني بدلًا من جهاز أمن الدولة، ولم تتغير عقيدة الجهاز أو عقيدة الشرطة[42].

---

(39) نور الدين جبنون، «دور الجيش في الثورة التونسية،» ورقة قُدّمت إلى: مالكي [وآخ.]، ص 330.

(40) المصدر نفسه، ص 339.

(41) بخصوص التحديات التي تجابه إصلاح القضاء في مصر، انظر: محمود قنديل، «السلطة القضائية في مصر... طلبًا للإصلاح ودعمًا للاستقلال،» مبادرة الإصلاح العربي، أوراق بحثية، تموز/ يوليو 2012.

(42) مروة أحمد سالم، «إصلاح جهاز الشرطة في ضوء مبادرات الإصلاح الأمني ومتغيرات الواقع السياسي المصري،» ورقة قُدّمت إلى: ورشة عمل إصلاح جهاز الشرطة في مصر: القضايا والتحديات التي نظمتها مبادرة الإصلاح العربي ووحدة الدراسات الأمنية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 11 تموز/ يوليو 2012، ص 4. وانظر كذلك: عمر عاشور، «إصلاح القطاع الأمني في مصر: المعضلات والتحديات،» مشروع مركز بروكنجز الدوحة - جامعة ستانفورد للتحولات العربية، موجز السياسة رقم 3، 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012.

وتضعف الثقافة السائدة في الأجهزة الأمنية أي محاولة للإصلاح[43]. فجهاز الأمن كانت مهمته الأساسية حماية النظام وليس حماية البلاد، كما أن الشرطة كانت مؤسسة قمعية، ما أدى إلى سوء العلاقة بينها وبين الجمهور. وما يعوق الإصلاح انتشار الفساد في الجهازين[44]. ولا تزال الأجهزة الأمنية بعد الثورة، كما تشير منظمات حقوق الإنسان، تمارس التعذيب وتخرق القانون[45]. وفي تصنيف منظمة فريدوم هاوس المنشور في موقعها الإلكتروني في تشرين الأول/ أكتوبر 2013، وصفت مصر بأنها حرة جزئيًا، أما الإعلام فقد وصف بأنه غير حر. وورد في تقرير «بوصلة الديمقراطية في مصر»، الذي أصدرته المنظمة عن شهر أيلول/ سبتمبر 2013[46]، أن مصر لم تحقق تقدمًا في المؤشرات الثمانية المرتبطة بتحقيق التحوّل الديمقراطي، إذ توقف مسار التحوّل في خمسة مؤشرات وتراجع في ثلاثة هي: المشاركة السياسية والحرية الدينية وحرية الإعلام والتعبير. أما تونس وليبيا فقد صنفتهما المنظمة في تشرين الأول/ أكتوبر 2013 بأنهما حرتان جزئيًا وأن إعلامهما حر جزئيًا.

طالت الإصلاحات المهمة في تونس الجوانب السياسية والإعلامية، فقد صدر قانون العفو العام وبموجبه أفرج عن نحو 500 سجين، وعاد المبعدون

(43) Mara Revkin, «The Egyptian State Unravels: Meet the Gangs, and Vigilantes who Thrive under Morsi,» *Foreign Affairs*, 27 June 2013. Available at: <http://www.foreignaffairs.com/articles/139541/mara-revkin/the-egyptian-state-unravels>.

(44) Mark Perry, «Looking for Hashish in Cairo? Talk to the Police: The Hidden Power of Egypt's Drug-Running Cops,» *Foreign Policy*, 23 August 2013. Available at: <http://www.foreignpolicy.com/articles/2013/08/23/the_hidden_power_of_egypt_s_drug_running_cops%20>.

(45) انظر على سبيل المثال: المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، مواطنون بلا حقوق... بعد عامين من ثورة 25 يناير: تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، 22 يناير 2013 (القاهرة: المنظمة، 2013)، وتقرير منظمة هيومان رايتس ووتش عن خروقات حقوق الإنسان في مصر بعد الثورة: Dan Williams, «Meet the Hatchet Men of Cairo,» 21 August 2013. Available at: <http://www.hrw.org/news/2013/08/21/meet-hatchet-men-cairo>.

وانظر كذلك تقرير منظمة العفو الدولية عن التجاوزات في حقوق الإنسان في مصر بعد الثورة: «Egypt's Disastrous Bloodshed Requires Urgent Impartial Investigation,» Amnesty International, 16 August 2013. Available at: <http://www.amnesty.ca/news/news-releases/egypt%E2%80%99s-disastrous-bloodshed-requires-urgent-impartial-investigation>.

(46) Freedom House, «Egypt Democracy Compass,» Coverage Period: September 2013. <http://freedomhouse.org/sites/default/files/Egypt%20Democracy%20Compass%20-%20September%202013.pdf>.

من الخارج. وصدر قانون جديد للأحزاب أسقط العقبات والقيود التي وضعها نظام بن علي على إنشاء الأحزاب السياسية. وإعلاميًّا، أسقطت عقوبات السجن التي كانت موضوعة على التعبير عن الرأي السياسي[47]. وعلى الرغم من هذه الإصلاحات، فإن إصلاح جهاز الشرطة، الذي كان من أهم أدوات القمع التي استخدمها نظام زين العابدين بن علي، كان محدودًا في حكومة ما بعد الثورة التي يقودها حزب النهضة. ويتطلب إصلاح جهاز الشرطة تغييرًا يشمل الجوانب التشريعية والمؤسسية وثقافة الشرطة. ولا يزال جهاز الشرطة يتهم بارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان[48]. وفي ليبيا وبعد انهيار نظام القذافي، تغيّر اسم الشرطة إلى الأمن الوطني، وأنشئ جهاز الأمن الوقائي. وبسبب فشل الأمن الوطني في تحقيق الأمن، قرر المجلس الانتقالي تكوين جهاز أمني يشمل الثوار تحت اسم «اللجنة الأمنية العليا الموقّتة»، وفتح الالتحاق باللجنة من دون وضع معايير دقيقة، ما أدى إلى انتساب عددٍ من العاطلين وأصحاب السوابق وبعض عناصر كتائب القذافي[49].

2- طبيعة التغيير الثوري

اهتمت دراسات التغيير الثوري بتحليل الثورات الكبرى، وهي تلك التي تحدث تغييرات شاملة في البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وفي الأيديولوجية السائدة، أو ما سمّته سكوكبول «الثورات الاجتماعية»[50]. ويتضح من التغيير الذي حدث في دول الثورات العربية، على الرغم من تباينه، أنه

---

(47) Fatima El-Issawi, «The Tunisian Transition: The Evolving Face of the Second Republic,» in: Nicholas Kitchen, ed., *After the Arab Spring: Power Shift in the Middle East?*, IDEAS Reports -Special Reports (London, UK: London School of Economics and Political Science [LSE IDEAS], 2012), p. 18.

(48) Derek Lutterbeck, «Tunisia after Ben Ali: Retooling the Tools of Oppression?» Norwegian Peacebuilding Resource Center's Policy Brief, May 2013, p. 2.

(49) السنوسي بسيكري، «ليبيا: التحديات الأمنية وانعكاساتها على العملية السياسية» (تقرير، مركز الجزيرة للدراسات، 26 أيار/ مايو 2013)، ص 2.

(50) Skocpol, *States and Social Revolutions.*

ولمزيد من المعلومات حول النقاش عن الثورات الاجتماعية والسياسية، انظر: عزمي بشارة، في الثورة والقابلية للثورة (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 37-46.

لا يرتقي إلى الثورة الاجتماعية الشاملة بحسب تعريف سكوكبول، وأن الثورة حدثت من غير ترتيب وقصد[51]. وتشير دراسات أخرى إلى أن الطريقة التي انتهى بها النظام التسلطي سيكون لها أثر قوي على تفاعلات الفترة الانتقالية ومخرجاتها[52]. فالتغيير الذي حدث في مصر أطاح رأس النظام السياسي من دون تغيير كبير في مؤسسات الدولة، بينما تغيّر النظام السياسي في ليبيا من دون تغيير كبير في البنية الاجتماعية، وتقع تونس من حيث طبيعة التغيير وسطًا بين مصر وليبيا. يرى كل من ستيبان ولينز أن الوصف الملائم للنظام السياسي الذي برز بعد الثورات العربية هو «الهجين السلطوي الديمقراطي»، لأنه يثير الانتباه للأوضاع غير العادية لتلك الدول[53]. ومن سمات التغيير الثوري في البلدان الثلاثة أن قادته شبابٌ لا يحملون انتماءات سياسية حزبية، بل غابت الأحزاب في الفترة الأولى من الانتفاضات العربية. وقد أدى ضعف الهياكل الأيديولوجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية الذي نجم عن الفترة المفصلية إلى بروز الشباب فاعلين جدًا في الساحة السياسية. ففي مصر، نجد نحو 183 تنظيمًا شبابيًا، كلٌّ يدّعي أنه ساهم في الثورة بشكلٍ كبيرٍ[54]. وكان للطبيعة الشعبية

(51) فاجأت الثورات العربية دارسي المنطقة، إذ لم يتوقعوا الانتفاضات الشعبية وانهيار الأنظمة بهذه السرعة، انظر في هذا الصدد: جاك أ. قبانجي، «لماذا «فاجأتنا» انتفاضتا تونس ومصر؟ مقاربة سوسيولوجية،» إضافات، العدد 14 (ربيع 2011)؛ محمد قاياتي، «الثورة... المفاجأة،» في: 25 يناير: مباحث وشهادات (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص 77-88 (النسخة الإلكترونية)، ومحمود جبريل، «ورقة العمل،» ورقة قُدّمت إلى: «ليبيا.. إلى أين؟ (حلقة نقاشية)،» المستقبل العربي، السنة 35، العدد 399 (أيار/مايو 2012)، ص 103. غير أن نسيم نيكولاس طالب ومارك بلايث يريان أن ما حدث في مصر وتونس وليبيا يعكس نمط الأنظمة المعقدة التي تجنح إلى منع التقلبات بصورة صناعية، فبينما تكون هذه الأنظمة على درجة كبيرة من الهشاشة، إلا أنها لا تعكس وجود أخطار ملموسة تؤذن بقرب انفجارها. وهي تبدو هادئة ولا يعكس مظهرها أي تقلبات، بينما في الحقيقة تتجمع المخاطر في الباطن. لمزيد من التفصيل، انظر: Nassim Nicholas Taleb and Mark Blyth, «The Black Swan of Cairo: How Suppressing Volatility Makes the World Less Predictable and More Dangerous,» *Foreign Affairs*, vol. 90, no. 3 (May - June 2011), pp. 33-39.

(52) انظر على سبيل المثال: Patrick H. O'Neil, «Revolution from within: Institutional Analysis, Transitions from Authoritarianism, and the Case of Hungary,» *World Politics*, vol. 48, no. 4 (July 1996), pp. 579-603.

(53) Alfred Stepan and Juan J. Linz, «Democratization Theory and the «Arab Spring»,» *Journal of Democracy*, vol. 24, no. 2 (April 2013), p. 20.

(54) جبريل، ص 102.

المعتمدة على القطاعات الدنيا في المجتمع تأثير واضح في كنه ومسار الفترة الانتقالية[55]. كما أن ضعف الوعي الاحتجاجي وتحوّله إلى أيديولوجية جهوية وعشائرية، بسبب غياب أيديولوجية تعبئ المحتجين[56]، أدى إلى ضعف التوجه نحو تغيير شامل وإقامة بديل ثوري جديد يكون نقيضًا للنظام القديم. وبرزت هذه النزعة بدرجةٍ أكبر في تونس وبدرجةٍ أقل في كلٍّ من ليبيا ومصر.

لطبيعة التغيير دور مهم في تشكيل ملامح الفترة الانتقالية. فكلما كان التغيير كبيرًا في البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، قلَّ وجود آليات للتغذية الاسترجاعية، وضعفت محاولات إعادة إنتاج المؤسسات القديمة أو أدت إلى قيام نظام هجين. وتعكس الفترات الانتقالية في الدول الثلاث أن طبيعة التغير في هياكل القوة في النظم السياسية كانت مهمّة في تحديد مخرجات هذه الفترات. فعلى الرغم من أن انحياز المؤسسة العسكرية في كل من مصر وتونس إلى الثورة كان حاسمًا، بعد أن اتضح ضعف الحزبين الحاكمين في البلدين وبروز فاعلين جدد، فإن استمرار هيمنة المؤسسة العسكرية مع بقاء مؤسسات الدولة الأمنية والشرطية من دون تغيير كبير في مصر ساهم في بروز آليات للتغذية الاسترجاعية، الأمر الذي سهّل إعادة إنتاج النظام القديم في ثوب جديد. فقد بقيت المؤسسة الأمنية بتكويناتها المختلفة عصيّة على التغيير، وما تغيّر فيها هو قادتها فحسب. أما المؤسسة العسكرية فقد حافظت بعد الثورة على مصالحها ونفوذها. وقامت المؤسسة العسكرية بأداء دور مهم في المحافظة على النظام.

---

(55) يشير كل من بهجت قرني ورباب المهدي وآصف بيات إلى ضرورة الاهتمام المنهجي بدور القطاعات الدنيا، مثل الشباب والعاطلين من العمل وأصحاب الحرف الهامشية في الثورات العربية. انظر: بهجت قرني ورباب المهدي، «الشرق الأوسط الاحتجاجي،» ورقة قُدّمت إلى: رباب المهدي [وآخ.]، الربيع العربي في مصر: الثورة وما بعدها، إشراف وتحرير بهجت قرني (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص 45-58. وانظر أيضًا: آصف بيات، «الهامشية لعنة أم فرصة؟» في: حبيب عائب وراي بوش، محرران، التهميش والمهمشون في مصر والشرق الأوسط (القاهرة: دار العين للنشر، 2012)، إذ يشير بيات إلى أن المناطق الهامشية ليست بالضرورة أماكن عزلة وتبعية، بل يمكن النظر إليها كعوالم تتيح فرصًا لممارسة السلطة. ويمكن تحويل هذه الأماكن إلى مجالات للحيوية والإبداع، وإلى مكان ممكن للقوة المضادة (ص 32).

(56) مهدي مبروك، «ثورة الكرامة والحرية: قراءة أولية في الخلفيات الاجتماعية والثقافية للثورة التونسية،» ورقة قُدّمت إلى: مالكي [وآخ.]، ص 178.

وقياسًا على دورها المهيمن في الحياة السياسية والاقتصادية في مصر، وصف يزيد صايغ الوضع بأنه «جمهورية الضباط». فقد شغل المتقاعدون العسكريون وظائف في جميع مستويات الحكم المحلي، وشكلوا بذلك آلية تنفيذية وأمنية تتبع الرئيس من خلال المحافظين الذين يعيِّنهم[57]. وأصبح الضباط المتقاعدون رؤساء وأعضاء مجالس إدارات في الشركات والمؤسسات والهيئات العامة، وتشمل الخدمات والتجارة والإسكان والأراضي والزراعة.

في ليبيا، كان تدخل الناتو حاسمًا في تغيير هياكل القوة لمصلحة الميليشيات التي انتفضت ضد نظام القذافي. وعكس الإعلان الدستوري الذي أصدره المجلس الوطني الانتقالي في 3 آب/ أغسطس 2011 الأسس التي ستحكم بها ليبيا في الفترة الانتقالية. وبدأت فترة ما بعد القذافي رسميًا في 23 تشرين الأول/ أكتوبر 2011 بتحرير ليبيا، أي بعد ثلاثة أيام من مقتل القذافي. واجهت الحكومة الثورية الجديدة تحدي انهيار مؤسسات الدولة وما أدى إليه من انفراط الأمن وبروز التوجهات الجهوية والقبلية والمناداة بالفدرالية. وكما أشارت أندرسون، ففي الدول التي يوجد فيها انتماء وارتباط واسع بالدولة فإن تغيير النظام واستبداله لا يشكّل مصدر انزعاج وخطر مثل مصر وتونس. أما في الدول الضعيفة، مثل ليبيا، حيث لا يوجد انتماء وارتباط بالدولة وحيث تنازع الدولة في سعيها لاحتكار استخدام العنف، فإن تغيير النظام يعني انهيار مؤسسات الدولة[58]. ظهرت للسطح تجمعات قبلية كانت مقموعة في نظام القذافي مثل الملتقى الوطني لسكان (برقة) المنطقة الشرقية الذي عقد في مدينة البيضاء. وعلى الرغم من مناداته بالوحدة الوطنية، فإنه مؤشر على تنامي الجهويات. كما عُقد مؤتمر الحركة الأمازيغية أول مرة في تاريخ ليبيا المعاصر في 26 أيلول/ سبتمبر 2011، مطالبًا بحقوق الأمازيغ وبالاعتراف بلغتهم. وطالبت أطراف من الحركة بنوع من الاستقلال أو الارتباط بأمازيغ شمال أفريقيا[59].

---

(57) صايغ، ص 7.

(58) Lisa Anderson, «Democracy, Authoritarianism and Regime Change in the Arab World,» Middle East Centre Public Lecture, London School of Economics and Political Science, 13 July 2011.

(59) الصواني، ص 18-19.

جراء انهيار المؤسسات الرسمية، أخذت الفترة الانتقالية السابقة لقيام الأجهزة المنتخبة زمنًا أطول في ليبيا، مقارنة بالحالتين المصرية والتونسية، بلغت 18 شهرًا[60]. وتشهد ليبيا اضطرابًا أمنيًا وانتشارًا للميليشيات التي يأتي انتشارها نتيجة للطريقة التي أطيح بها القذافي. فقد قامت المجموعات المسلحة بدور مهم في إسقاط القذافي. ولا يوجد إحصاء دقيق لأعداد الميليشيات[61]، لكن بعض التقديرات تصل بهم إلى نحو مئتي ألف في جميع أنحاء ليبيا، يتلقون رواتب من الحكومة[62]، لكن ولاءهم لقادتهم لا للحكومة. وتقوم هذه الميليشيات بمهمات متعدِّدة تشمل التحقيق والسجن والتوسط[63]. وذكر اللواء عبد السلام العبيدي، رئيس الأركان، أن من أبرز المشكلات التي أعاقت قيام الجيش الليبي انتشار ميليشيات عسكرية أنشئت على أسس قبلية وجهوية وطائفية، وأشار إلى أن هناك صعوبة في حلها. كما اتهم رئيس الوزراء علي زيدان «غرفة ثوار ليبيا» - التي أوكل إليها توفير الأمن في العاصمة طرابلس - بالتورط في اختطافه[64]. وتسعى قبائل وميليشيات في شرق ليبيا لإقامة نظام اتحادي. وأعلن في أوائل شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2013 في المنطقة عن إعلان حكومة مكوّنة من عشرين وزيرًا، وقد رفع علم إقليم برقة. وتسيطر ميليشيات على مناطق إنتاج النفط في المنطقة التي يمثل إنتاجها 60 في المئة من إنتاج النفط في البلاد. وأدى ذلك إلى تدني إنتاج ليبيا من النفط إلى 10 في المئة، إذ كان إنتاج البلاد يصل إلى نحو مليون ومئتين وخمسين ألف برميل في اليوم[65].

---

(60) مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، «انتخابات المؤتمر الوطني في ليبيا: مسار التحول الديمقراطي،» المستقبل العربي، العدد 406 (كانون الأول/ ديسمبر 2012)، ص 123.

(61) لمزيد من المعلومات حول المليشيات الليبية، انظر: «Armed Groups in Libya: Typology and Roles,» *Small Arms Survey*, no. 18 (June 2012).

(62) Carlotta Gall, «Show of Power by Libya Militia in Kidnapping,» *New York Times*, 10/10/2013.

(63) Kevin Sullivan, «Libya's Militiamen are Both Cops and Criminals,» *Washington Post*, 7/9/2013, pp. 1A and 10A.

(64) خالد محمود، «المؤتمر الوطني الليبي ينزع عن رئيسه أبو سهمين لقب القائد الأعلى للجيش وصلاحياته. أعضاء حكومة زيدان يرسمون صورة قاتمة للوضع الأمني والعسكري،» الشرق الأوسط، 5/ 11/ 2013.

(65) «إعلان حكومة ظل من جانب واحد في برقة شرق ليبيا»، الحياة، 5/ 11/ 2013.

3- درجة تجانس النخب

إنها النخب التي قادت الثورة وخصوصًا في ما هو أبعد من المصالح والتوجهات والقيم. وقد برز عدم التجانس في السنوات الأولى للثورات التاريخية، مثل الثورة البلشفية في روسيا والثورة في إيران، واستقرت الثورة في البلدين على توجه محدد بعد صراع داخلي بين النخب. وبرز هذا الصراع بصورة جلية وطريقة مركّبة في مصر بين التيارات الإسلامية والقوى الليبرالية. وعمّق الصراع وزاد فيه تحرّك النخب المرتبطة بما سمّي «الدولة العميقة»، وهي نخب عسكرية ومدنية، وما تولّد منها من واقع سياسي إلى بروز الفاعلين المرتبطين بالأحزاب الإسلامية المختلفة، وخصوصًا بعد الفوز الانتخابي الذي أحرزه الإخوان المسلمون وحزب النور في مصر، وحركة النهضة في تونس. وعلى الرغم من أن جماعة الإخوان المسلمين هي أقدم حركات الإسلام السياسي المعاصر، فإن نظرتها إلى العمل السياسي كانت متأثرة برؤية الجماعة لدورها في المجتمع، كحركة دعوية شاملة لا يمكن أن تختزل في حزب سياسي. وكانت الجماعة ترفض أن يكون لها ذراع سياسي. وتبدى هذا الموقف بصورة جلية في رفض الجماعة أن يكون حزب الوسط بديلًا منها. وحدث تحوّل مهم في موقف الجماعة من القضايا العامة في عام 1994. فقد أصدرت الجماعة وثيقتين مهمتين تتعلقان بموقفها من السياسة ودور المرأة، عكست فيهما تأييدًا للتداول السلمي للسلطة وللحريات والتعددية، وأهمية مشاركة المرأة في العمل العام[66]. في عام 2007، قامت الجماعة بالإعلان عن برنامج لحزب سياسي من دون أن يصاحب ذلك الإفصاح عن قيام حزب. وبعد الثورة المصرية، أعلن في 6 حزيران/ يونيو 2011 عن تأسيس حزب الحرية والعدالة ليكون في منزلة ذراع سياسية للجماعة. وحصل الحزب على 216 مقعدًا في انتخابات 2012 بنسبة 43.4 في المئة.

---

(66) بشير موسى نافع، **الإسلاميون** (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات؛ بيروت: الدار العربية للعلوم، 2010)، ص 252.

أما في الجانب السلفي، فقد حدث تغيير كبير في موقف أغلبيتهم من المشاركة السياسية. ودار نقاش مستفيض في وسطهم حول شرعية المشاركة السياسية. ويرى الذين يؤيدون المشاركة في العمل السياسي أن الانخراط فيه ضروري لإقامة الدين. ويعتقد نشأت أحمد إبراهيم بأن «إقامة الدين على وجهة تستند إلى إقامة الدولة ونصب الأئمة ولا بد»[67]. ويعتقد بأن التأخر في الولوج إلى العمل السياسي خلال القرن المنصرم قد ضيّع فرص تمكين الدين. أعلن السلفيون في مصر في 13 آذار/مارس2011، قبل أيام من الاستفتاء على التعديلات الدستورية، إعادة تشكيل مجلس إدارة الدعوة السلفية الذي كان قد حُل بأمر من جهاز أمن الدولة عام 1994، وهو المجلس الذي كان يدير الدعوة في أنحاء مصر. وبعد أن كان السلفيون يرفضون الانشغال بالعمل السياسي في عهد الرئيس مبارك، أعلنوا عن رغبتهم في الانخراط في العمل السياسي بعد الثورة. وأعلنت الجماعة السلفية في 12 حزيران/يونيو 2011 تأسيس حزب النور، كأول حزب سياسي في تاريخ الجماعات السلفية في مصر، كما أُسِّس حزب سلفي آخر هو حزب الأصالة. فبينما يمثل حزب النور مدرسة الإسكندرية، يمثل حزب الأصالة مدرسة القاهرة. كما أنشئ أيضًا حزب الفضيلة السلفي. حصل حزب النور على 109 مقاعد في انتخابات مجلس الشعب، بنسبة 21.8 في المئة من مقاعد المجلس، بينما حصل حزب الأصالة على 3 مقاعد، بنسبة 0.6 في المئة من جملة المقاعد. غير أن هناك جماعات سلفية لا تزال ترفض الانخراط في العمل السياسي، مثل أنصار السُّنة والجمعية الشرعية[68]. وفي تونس، ينقسم التيار السلفي إلى قسمين: الأول انخرط في العمل السياسي ويمثله حزبا الأصالة وجبهة الإصلاح، والثاني مرتبط بالجهادية

---

(67) نشأت أحمد محمد إبراهيم، «السلفيون وآفاق المشاركة السياسية،» ورقة قُدّمت إلى: مؤتمر «السلفيون وآفاق المستقبل،» اسطنبول، 13-14 تشرين الأول/أكتوبر 2011.

(68) لمزيد من المعلومات عن الأحزاب والجماعات السلفية في مصر ومواقفها السياسية، انظر: مصطفى زهران [وآخ.]، السلفيون في مصر ما بعد الثورة (الرياض: مركز الدين والسياسة للدراسات؛ بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، 2012)، وبخاصةٍ دراسة ماهر فرغلي، «الأحزاب السلفية في مصر (ناجحون ومنشقون)،» ص 161-184.

السلفية ويمثله أنصار الشريعة[69]. ودخل أنصار الشريعة في مواجهات مع الحكومة التي تقودها حركة النهضة.

طال التغيير كذلك جماعات أخرى في تيار الإسلام السياسي والجهادي. وأبرز هذه التحولات ما طرأ على الجماعة الإسلامية في مصر من نبذ للعنف قبل الثورة في إطار ما عرف بالمراجعات[70]. وأنشأت الجماعة حزب البناء والتنمية بعد الثورة ليكون ذراعها السياسية. وقد حصل الحزب على 13 مقعدًا في انتخابات 2012. وفي السياق ذاته، اتخذت الجماعة الإسلامية المقاتلة بليبيا - التي قاتلت القذافي - اسمًا جديدًا هو الحركة الإسلامية الليبية من أجل التغيير، وأُسِّست في 15 شباط/ فبراير 2011، ولها ميليشيا هي المجلس العسكري طرابلس[71]. أما ميليشيا «أنصار الشريعة» السلفية في ليبيا، فقد استعرضت آلياتها العسكرية في ميدان التحرير في بنغازي، وطالبت بفرض الشريعة الإسلامية، ورفضت المشاركة في انتخابات المؤتمر الوطني لأنها مخالفة للإسلام. لكن الأحزاب الإسلامية تجابه عددًا من التحديات، أهمها تخوّف الأحزاب الليبرالية واليسارية وبقايا الأنظمة السابقة من تنامي نفوذ تلك الأحزاب، وتحدي الحراك الشعبي المصاحب للتغييرات التي جرت[72].

---

(69) لمزيد من التفصيل عن التيارات السلفية في تونس، انظر: رياض الشعيبي، «السلفية التونسية: مخاضات التحول،» مركز الجزيرة للدراسات، 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012. <http:// studies.aljazeera.net/reports/2012/11/20121115111741423396.htm>.

لمزيد من المعلومات عن التيارات السلفية في تونس ومصر ودول عربية أخرى، انظر أيضًا:

محمد أبو رمان [وآخ.]، **أوراق ونقاشات مؤتمر «التحولات السلفية»: الدلالات، التداعيات والآفاق**، ترجمة جمانة نوافلة؛ تحرير فراس خير الله؛ تقديم آنيا ڤيلر - شوك وموسى شتيوي (عمان: مؤسسة فريدريش إيبرت، 2013)، وانظر أيضًا: محمد أبو رمان، **السلفيون والربيع العربي: سؤال الدين والديمقراطية في السياسة العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013).

(70) انظر: **رائحة البارود: مراجعات الجماعة الإسلامية في مصر**، ط 3 (دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2011).

(71) لمزيد من المعلومات حول التيارات الإسلامية في ليبيا، انظر: عمر عاشور، «تحليل اتجاه الإسلاميين في ليبيا: الصعود والتحول والمستقبل،» مركز بروكنجز، الدوحة، أيار/ مايو 2012.

(72) بلال التليدي، **الإسلاميون والربيع العربي: الصعود، التحديات، تدبير الحكم (تونس، مصر، المغرب، اليمن)**، دراسات فكرية؛ 2 (بيروت؛ الرياض: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2012)، ص 197 و200.

أما التيار الليبرالي فإنه في مصر يعكس تباينًا في التوجهات السياسية وتنوّعًا في التكوينات التنظيمية. واحتل حزب الوفد الجديد رأس قائمة الليبراليين عندما جاء في المرتبة الثالثة بعد حزبي الحرية والعدالة والنور، وحصل على 41 مقعدًا في الانتخابات بنسبة 8.2 في المئة. ويضم التيار تحالف الكتلة المصرية الذي تكوّن من حزبين ليبراليين، هما المصري الديمقراطي الاجتماعي (16 مقعدًا في الانتخابات) والمصريين الأحرار (15 مقعدًا في الانتخابات)، وحزب يساري هو التجمّع الوطني التقدمي الوحدوي (3 مقاعد في الانتخابات).

سعت القوى الرئيسة الثلاث في مصر، أي الجيش والإخوان المسلمون والليبراليون، إلى توفير الحماية لمصالحها، لوضع قيود على صلاحيات المؤسسات الديمقراطية المنوط بها عمل السياسات العامة. وكان الدكتور علي السلمي، نائب رئيس الوزراء للشؤون السياسية والتحول الديمقراطي، قد قدم وثيقة عرفت بوثيقة السلمي، وحَوَت على مبادئ فوق دستورية، أثارت المادتان التاسعة والعاشرة المتعلقتان بدور القوات المسلحة ومكانتها جدلًا كبيرًا بين القوى السياسية. وسعت الوثيقة لحماية امتيازات للقوات المسلحة غير موجودة في الأنظمة الديمقراطية. فقد أشارت المادة التاسعة من الوثيقة إلى تكوين مجلس أعلى للقوات المسلحة يكون هو الجهة الوحيدة التي ستتولى قضايا القوات المسلحة، ويشمل ذلك الميزانية ومشروعات القوانين المتعلقة بالجيش. وتوصّل الإخوان المسلمون إلى تفاهمات مع المجلس حول مصالح المؤسسة العسكرية، انعكست في الدستور الجديد، في مقابل موافقة المجلس على استلام جزئي للسلطة ممثلًا في الوصول إلى الرئاسة[73]. فقد عُدّلت المادتان المذكورتان وضُمّنتا في الدستور الجديد.

أدت انتخابات مجلسي الشعب والشورى إلى هيمنة الإخوان المسلمين وحزب النور السلفي على المجلسين، وهو الأمر الذي لم يرق لبعض الأحزاب الليبرالية واليسارية ومؤسسات النظام القديم، مثل القوات المسلحة وجهاز

(73) Stepan and Linz, pp. 21-22.

الأمن. ودفعت نتيجة الانتخابات بعض القوى السياسية إلى تقديم طعون في المحاكم في شرعية مجلس الشعب. وقد حكمت المحكمة الدستورية ببطلان انتخابات مجلس الشعب، ونجم عن ذلك حل المجلس.

بدا للرئيس محمد مرسي، ومن خلفه جماعة الإخوان المسلمين، أن معركتهم في البقاء في الحكم ستكون بالأساس قانونية الطابع ساحتها القضاء، لذا لجأ الرئيس إلى إصدار الإعلان الدستوري في 21 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012. وأهم ما ورد في الإعلان هما المادتان الثانية والخامسة. فقد رمت المادة الثانية إلى تحصين قرارات رئيس الجمهورية والقوانين التي يصدرها من الطعن أمام القضاء، حتى انتخاب مجلس شعب جديد. ونصت المادة الخامسة على أنه «لا يجوز لأي جهة قضائية حل مجلس الشورى أو الجمعية التأسيسية لوضع مشروع الدستور». وقد انتقدت المعارضة الإعلان الدستوري، وعدّته في منزلة نهج دكتاتوري من الرئيس وجماعة الإخوان المسلمين لتكريس وجودهم في السلطة. وعلى الرغم من تراجع الرئيس مرسي عن الإعلان الدستوري، إلا أن الاستقطاب بين المعارضة والحكومة تصاعد بدرجة كبيرة. وما زاد الاستقطاب حدة محاولة الرئيس مرسي إيجاد توازن بين القيادة المدنية والمؤسسة العسكرية، وذلك عبر سعيه لاسترداد السلطات التنفيذية لمصلحة رئاسة الجمهورية، وإحالة قادة المجلس العسكري على التقاعد[74]. ومن القضايا التي ساهمت في زيادة الاستقطاب، الخلاف حول بعض مواد الدستور ومشروع تنمية قناة السويس. ووصل الاستقطاب إلى ذروته بخروج المعارضة إلى ميدان التحرير في 30 حزيران/ يونيو 2013، وإطاحة الجيش الرئيس مرسي في 3 تموز/ يوليو 2013 بموافقة أحزاب المعارضة، بما فيها حزب النور السلفي والأزهر والكنيسة. وشمل المؤيدون للانقلاب العسكري حزب الكرامة، برئاسة حمدين صباحي المرشح السابق لرئاسة الجمهورية، وكان الحزب جزءًا من التحالف الديمقراطي من أجل مصر، الذي يقوده حزب الحرية والعدالة في انتخابات 2012، وحصل على 6 مقاعد.

---

(74) عاشور، «إصلاح القطاع الأمني،» ص 1.

أما في ليبيا، فقد أخذ الصراع بين النخب شكلًا مختلفًا بسبب انهيار مؤسسات الدولة الأمنية القديمة وبروز هويات جهوية وقبلية. وجراء غياب المجتمعين المدني والسياسي في ليبيا، فإن الأحزاب الليبية لا تزال في حالة التكوين والتشكّل، ولجأت القوى السياسية للتكتل والتحالف، وبرز ذلك في حالة التحالف الوطني الذي فاز بنسبة 50 في المئة من المقاعد المخصصة لنظام القوائم، إذ يتكون التحالف من أكثر من أربعين حزبًا سياسيًا ومنظمات مجتمع مدني ومستقلين. وتعكس نتيجة انتخابات المؤتمر الوطني ضعف الأحزاب السياسية في ليبيا نتيجة منعها من العمل وملاحقة المنتمين إليها. ونتيجة لهذا الضعف، خصصت نسبة 40 في المئة فقط من مقاعد المؤتمر الوطني للأحزاب السياسية، بينما خصص للمستقلين نسبة 60 في المئة. وتشير نتيجة الانتخابات إلى تفتت القوى السياسية وانقسامها الحاد إلى ولاءات محلية. فقد حصل نحو ثلثي المستقلين الذين فازوا على أقل من 20 في المئة من أصوات الناخبين، وفاز نحو نصفهم بأقل من 10 في المئة من الأصوات[75]. ويُعدُّ فوز التحالف الوطني ذي التوجه الليبرالي بأكبر عدد من مقاعد المؤتمر الوطني العام، وحصول حزب العدالة والبناء الذي أسسه الإخوان المسلمون على نحو 20 في المئة مخالفًا لفوز الإسلاميين في مصر وتونس[76].

تنقسم القوى السياسية الليبية، خصوصًا تلك الممثلة في المؤتمر الوطني، إلى مجموعتين رئيستين هما القوى التي ساندت الثورة وقاتلت من أجل إسقاط نظام القذافي، وتلك التي ساندت النظام، ولم تشارك عسكريًا في العمل على إطاحته. وخلافًا للحالة المصرية وربما التونسية، فالانقسام في ليبيا ليس بين إسلاميين وغيرهم. تشمل المجموعة الأولى المساندة للثورة جماعة الإخوان المسلمين والسلفيين والمدن والمناطق التي قاتلت ضد النظام مثل مصراته والزاوية وجبال نفوسة وغيرها. واتخذت موقفًا متشددًا ضد كل من شارك في أجهزة النظام السابق، ودعمت هذه المجموعة بقوة إصدار قانون العزل

---

(75) Wolfram Lacher, *Fault Lines of the Revolution: Political Actors, Camps and Conflicts in the New Libya*, Translation by Meredith Dale, SWP Research Paper (Berlin: German Institute for International and Security Affairs, 2013), pp. 9-10.

(76) خشيم، ص 130.

السياسي. وتضم المجموعة الثانية القبائل والمدن التي دعمت نظام القذافي مثل سرت وبني وليد وترهونة[77]. وكان المؤتمر الوطني قد وافق على قانون العزل السياسي في 5 أيار/ مايو 2013 بضغط من الميليشيات المسلحة. ونص القانون على منع أي شخص عيّن في منصب في عهد القذافي - حددها القانون في 14 مادة - من تولي مناصب في الدولة - حددها القانون كذلك في 11 مادة - كما يشمل العزل السياسي كذلك الأشخاص الذين ارتكبوا سلوكًا - حدّده في القانون في 8 مواد - مثل نهب أموال أو التعاون مع أجهزة الأمن. وكان لتطبيق هذا القانون تأثير مباشر في الخريطة السياسية في المؤتمر الوطني، فقد اضطُر محمد يوسف المقريف إلى الاستقالة من رئاسة المؤتمر الوطني لأنه عمل سفيرًا في عهد القذافي، كما سيفقد حزبه الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا مقعدين من مقاعده الثلاثة في المؤتمر الوطني. وسيطال القانون نحو 40 عضوًا في المؤتمر الوطني، من بينهم محمود جبريل زعيم تحالف القوى الوطنية[78]، وذلك بسبب مشاركتهم في مواقع مختلفة في نظام القذافي.

في تونس، على الرغم من أن المجتمع المدني قام بدور مهم في إطاحة النظام مثلما فعل المجتمع المدني في مصر، فإن ما ميّز تونس هو تطور المجتمع السياسي، وتلك خطوة مهمة في عملية بناء المؤسسات الديمقراطية. وقد تخلّف المجتمع السياسي في مصر عن نظيره في تونس، إذ بدأ التفاعل بين مكوّنات الطيف السياسي المصري وخصوصًا الإسلاميين والليبراليين بعد الثورة لا قبلها. ويشير مفهوم المجتمع السياسي إلى قدرة الفاعلين السياسيين على التوافق والتفاعل والمساومة. وقد بدأت القوى الإسلامية والليبرالية التونسية لقاءاتها من أجل التنسيق السياسي قبل ثماني سنوات من سقوط نظام بن علي. وقد أفرزت هذه اللقاءات نداء تونس الذي صدر في 25 أيار/ مايو 2003 ووقّعه عددٌ من ممثلي الأحزاب السياسية ومكوّنات المجتمع المدني من جمعيات وشخصيات مستقلة. وتضمّن النداء وضع دستور جديد للبلاد بما

---

(77) Lacher, pp. 12-13.

(78) كامل عبد الله، «تغيير موازين القوى: التداعيات السياسية لقانون العزل السياسي في ليبيا،» السياسة الدولية، 12/ 5/ 2013، على الرابط التالي: <http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/3102.aspx>.

يكفل قيام نظام سياسي ديمقراطي يكرّس سيادة الشعب كمصدر وحيد للسلطة، والمطالبة ببناء دولة قانون ومؤسسات حقيقية تحمي الحقوق والحريات، واحترام هوية الشعب ومقدساته بالتمسك بعروبة تونس وإسلامها، وضمان حرية المعتقد للجميع وتحييد أماكن العبادة عن الصراعات السياسية[79]. لذا، فقد انعكس هذا التنسيق بشكل واضح في حدوث تحالف بين القوى الإسلامية والليبرالية مع وقوف تنظيمات العمل واليسار والسلفيين في المعارضة[80].

تخوّفت القوى السياسية في تونس من إعادة إنتاج نظام بن علي، لذا لجأت إلى تكوين الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة فى 22 كانون الثاني/ يناير 2011. وبرز التخوّف عندما تولى رئيس الوزراء محمد الغنوشي الرئاسة، وبسبب مخالفة ذلك للدستور تخلى عنها، ثم خلفه فؤاد المبزع رئيس البرلمان ليكون رئيسًا موقّتًا حتى إجراء الانتخابات. وقد استقال الغنوشي من رئاسة الحكومة بضغط من الشارع، وتولى المنصب بعده الباجي قائد السبسي الذي تولى مناصب عديدة في عهدي بورقيبة وبن علي، كان آخرها رئاسة مجلس النواب من 1990 إلى 1991. ويتجلى تأثير المؤسسات الأمنية القوي في الحياة السياسية في تونس، في أن كلًا من الرئيس الموقّت فؤاد المبزع ورئيس حكومته الباجي قائد السبسي كانا مديرين لجهاز الأمن الوطني في فترات سابقة. وعمدت النخبة التي تولت السلطة بعد إعلان هروب بن علي إلى أن تكون التغييرات التي حدثت في منزلة إصلاح للنظام السابق. غير أن ضغط القوى السياسية حال دون تحقيق ذلك. لكن النخبة التونسية انتهجت طريقًا وسطًا في التعامل مع السياسيين الذين تعاونوا مع نظام بن علي. فبعد صدور قرار حل التجمّع الدستوري الديمقراطي، اتّبع التونسيون أسلوب الفرز، لا التطهير الشامل[81]. وسمح للذين لم يرتكبوا جرائم بالمشاركة السياسية في العهد الجديد، أما كبار المسؤولين السابقين فيسمح لهم بالمشاركة بعد خمس سنوات.

---

(79) نداء تونس، نداء 25 أيار/ مايو 2003.

(80) Stepan and Linz, p. 24.

(81) إبراهيم شرقية، «دروس تونس للشرق الأوسط،» 17 أيلول/ سبتمبر 2013، مركز بروكنجز الدوحة، على الرابط التالي: <http://www.brookings.edu/ar/research/articles/2013/09/17-tunisia-model-transition-sharqieh>.

أسفرت نتيجة انتخابات المجلس الوطني التأسيسي عن فوز حركة النهضة بـ 89 مقعدًا من أصل 217، بينما نال حزب المؤتمر من أجل الجمهورية 29 مقعدًا، يليه حزب العريضة الشعبية للحرية والعدالة والتنمية، ثم حزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات الذي نال 20 مقعدًا، يليه الحزب الديمقراطي التقدمي الذي حصل على 16 مقعدًا. وحصلت أحزاب أخرى عديدة على عددٍ بسيطٍ من المقاعد. تشكّل تحالف حاكم قسّم المناصب الرئيسة في السلطات الثلاث في ما بين أطرافه، إذ نال التحالف من أجل الجمهوربة رئاسة الجمهورية، وتولت حركة النهضة رئاسة الوزارة، ونال حزب التكتل من أجل العمل والحريات رئاسة المجلس الوطني التأسيسي.

أما المعارضة، فقد تشكلت من ثلاثة أحزاب أبرزها «الاتحاد من أجل تونس»، الذي ضمّ إلى جانب «حركة نداء تونس» التي يتزعمها رئيس الوزراء السابق الباجي قائد السبسي، والحزب «الجمهوري» و«المسار الديمقراطي الاجتماعي». ويغلب على تكوين الحزبين الأخيرين مجموعات يسارية. فعلى سبيل المثال، يمثل حزب المسار تجمعًا يضم «حركة التجديد» - الحزب الشيوعي سابقًا - و«العمل التونسي»، إضافة إلى رموز من «القطب الحداثي» ذي التوجه اليساري[82]. وفي هذا السياق ظهرت مقدرة النخب التونسية على المساومة في مقترح تجاوز الأزمة التي أعقبت اغتيال شكري بلعيد. وتنص خريطة الطريق الموقعة في 5 تشرين الأول/أكتوبر 2013، على استقالة الحكومة خلال ثلاثة أسابيع، وأن يكمل المجلس التأسيسي كتابة الدستور خلال أربعة أسابيع، على أن تتولى حكومة تكنوقراط الحكم حتى الانتخابات. لكن الأزمة راوحت في مكانها بسبب عدم الاتفاق على رئيس وزراء من التكنوقراط.

(82) «تونس: أزمة الترويكا واصطفاف المعارضة،» مركز الجزيرة للدراسات، تقدير موقف، 11 شباط/فبراير 2013، على الرابط التالي: <http://studies.aljazeera.net/positionestimate/2013/02/201321010739424512.htm>.

النتائج

على الرغم من التغييرات المهمة التي طرأت على الأنظمة السياسية في الدول الثلاث، فإن أوضاعها لم تستقر بعد، ولا تزال مراحلها انتقالية مفتوحة على الرغم من إجراء انتخابات عامة. ووفقًا للتحليل التتبعي، فإن مخاض التفاعل بين العوامل الثلاثة، إرث الدولة القديمة وطبيعة التغيير الثوري ودرجة تجانس النخب في الفترات الانتقالية، سيؤدي في الغالب إلى إعادة إنتاج المؤسسات القديمة، وخصوصًا التعامل مع السياسة وكأنها لعبة صفرية، أو قيام نظام هجين في مصر، وإلى تكيّف المؤسسات في تونس مع البيئة السياسية الجديدة، وفي ليبيا ستفضي إلى قيام مؤسسات جديدة، أو الدخول في حالة من عدم الاستقرار. فكلما كان إرث مؤسسات الدولة القديمة موجودًا - خصوصًا طبيعة العلاقات العسكرية المدنية - وكانت طبيعة التغيير الثوري محدودة مع وجود استقطاب وعدم تجانس بين النخب، أدى ذلك إلى إعادة إنتاج النظام القديم جزئيًا أو كليًا - حالة مصر - وذلك بسبب وجود آليات تغذية استرجاعية قوية. أما إذا كان إرث المؤسسات ضعيفًا - وخصوصًا الدور الضعيف للجيش في السياسة - مع تغيير ثوري محدود، ووجود قابلية للتوافق بين النخب، فإن المؤسسات تتكيّف مع البيئة السياسية الجديدة - حالة تونس - وفي حالة انعدام إرث المؤسسات القديمة ووجود تغيير ثوري كبير مع عدم تجانس النخب، فإن الدولة تجابه أحد خيارين: قيام مؤسسات جديدة أو الدخول في حالة من الاضطراب وعدم الاستقرار - حالة ليبيا - إذا استمرت غلبة المجتمع في ليبيا في ظل ضعف الدولة بعد انهيار النظام السياسي السابق.

كان الاستقطاب سمة غالبة في الفترات الانتقالية في الدول الثلاث. فعلى الرغم من أن مظاهره تختلف من دولة إلى أخرى، فإن طبيعته وجوهره واحد. فبينما كانت مظاهر الاستقطاب في مصر بين الإخوان المسلمين من جهة والجيش والليبراليين من جهة ثانية، فإنه في ليبيا تمحور بشكل رئيس بين الذين ساندوا الثورة في مقابل الذين إما ساندوا النظام السابق أو لم يشاركوا في دعم التغيير الثوري. أما في تونس، فقد تمظهر الاستقطاب في محورين.

المحور الأول هو التحالف الحكومي الذي يقوده حزب النهضة ذو التوجه الإسلامي مع حزبين ليبراليين؛ والمحور الثاني تحالف المعارضة الذي يقوده حزب نداء تونس - المتهم بارتباط عدد من أعضائه بالنظام السابق - مع أحزاب ذات توجهات يسارية. ويتبدى الاستقطاب في الدول الثلاث في بُعدين، الأول قيمي ويشير إلى كنه التغيير ومداه، وتنقسم القوى السياسية فيه إلى فئتين، فئة تريد تغييرًا شاملًا، وفئة تريد تغييرًا محسوبًا يضع قيدًا على حركات الإسلام السياسي أو إعادة إنتاج النظام السابق في ثوب جديد؛ والبُعد الثاني تنظيمي، إذ تندرج أحزاب الإخوان المسلمين أو القريبة منها في الدول الثلاث في معسكر الداعمين للتغيير الشامل، بينما تتحالف أحزاب يسارية مع أحزاب ليبرالية، خصوصًا في مصر وتونس، لتقييد صعود الأحزاب الإسلامية، وتعمل القوى المرتبطة بالنظام السابق على إعادة إنتاج جزئي للمؤسسات القديمة.

خاتمة

بدا من خلال التحليل والنتائج أن المؤسسات تقوم بدور مهم في تحديد مخرجات الفترات الانتقالية في الدول الثلاث، وأن خيارات النخب الاستراتيجية تؤثر فيها البيئة المؤسسية، فما هي دلالات هذه النتائج النظرية والعملية؟

1- الدلالات والآثار النظرية

- من أهم الدلالات النظرية لهذا النتائج قدرة التحليل المؤسسي على تفسير أوضاع السياسة العربية. فقد استخدم المدخل لتفسير بقاء الأنظمة الاستبدادية في المنطقة من قبل[83]. وهذا البحث استخدم المدخل ذاته لفهم مآلات الفترات الانتقالية في الثورات العربية. وإذا تمكن المدخل من تفسير

(83) انظر في هذا الصدد: Marsha Pripstein Posusney, «Enduring Authoritarianism: Middle East Lessons for Comparative Theory,» *Comparative Politics*, vol. 36, no. 2 (January 2004), pp. 127-138, and Eva Bellin, «The Robustness of Authoritarianism in the Middle East: Exceptionalism in Comparative Perspective,» *Comparative Politics*, vol. 36, no. 2 (January 2004), pp. 139-157.

حالتي بقاء الأنظمة التسلطية وانهيارها، فإنه يشير إلى قدرة التحليل المؤسسي على فهم التطورات السياسية، على الرغم من تبدلاتها الشديدة. كما أنه يعكس أهمية الدور الذي تقوم به المؤسسات بعد الإهمال البحثي الذي عانته في فترة الثورة السلوكية في الستينيات وبداية السبعينيات. وتؤكد نتائج هذا البحث ما ذهبت إليه سكوكبول وآخرون في ضرورة إعادة الاعتبار لمؤسسات الدولة في التحليل السياسي[84].

- يعضّد هذا البحث ما وصلت إليه دراسات سابقة من أن حسابات النخب وخياراتهم الاستراتيجية والتفاعل بين هذه الخيارات لها تأثير حاسم في مخرجات الفترة الانتقالية[85]. وتشير الحالات الثلاث إلى أن التغيير الثوري المحدود الذي حدث في تلك البلدان، أدّت فيه خيارات النخب دورًا مهمًّا في تشكيل ملامح الفترات الانتقالية.

- تثري الحالة المصرية النقاش الأكاديمي الدائر في الأدبيات حول ما أطلق عليه «الانقلاب الديمقراطي»[86]، وهو الذي يحدث بعد الانقلاب على نظام تسلطي ويمهد لتحوّل ديمقراطي. و«انقلاب المجتمع المدني»[87]، وهو الذي يحدث متزامنًا مع نزول قطاعات من المجتمع المدني إلى الشارع ضد نظام منتخب. وتشمل حالة الانتقال المصرية هذين النوعين من الانقلابات، وهي من الحالات النادرة في هذا الصدد. ويتركز النقاش الأكاديمي حول: هل وجود مجتمع مدني فاعل شرط ضروري لعملية التحوّل الديمقراطي كما توحي بذلك بعض الأدبيات، أم أنه سلاح ذو حدين كما تشير الحالة المصرية؟

(84) Peter B. Evans, Dietrich Rueschemeyer and Theda Skocpol, eds., *Bringing the State Back in* (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1985).

(85) Sujian Guo, «Democratic Transition: A Critical Overview,» *Issues & Studies*, vol. 45, no. 4 (July – August 1999), pp. 133-148.

(86) Ozan O. Varol, «The Democratic Coup d'État,» *Harvard International Law Journal*, vol. 53, no. 2 (Summer 2012), pp. 292-356.

(87) Omar G. Encarnación: «Venezuela's «Civil Society Coup»,» *World Policy Journal*, vol. 19, no. 2 (Summer 2002), pp. 38-48, and «Even Good Coups are Bad: Lessons for Egypt from the Philippines, Venezuela, and Beyond,» *Foreign Affairs* (9 July 2013). <http://www.foreignaffairs.com/articles/139570/omar-encarnacion/even-good-coups-are-bad>.

- تؤيد مخرجات هذا البحث ما ذهب إليه بعض الدراسات من أن الديمقراطية الجزئية لا يمكن التنبؤ بتحوّلها نحو الديمقراطية، وتحتاج إلى مزيدٍ من البحث[88]. وتمثل الحالة المصرية هذا الوضع بسبب تبدل أوضاعها وعدم استقرار حالتها.

2- الدلالات والآثار العملية

لا تشير الدلالات والآثار العملية هنا إلى عدم وجود أبعاد نظرية، لكن تفيد بوجود دروس مهمة يمكن الاستفادة منها بصورة عملية، مع وجود أبعاد نظرية. وتأتي هذه الدلالات العملية على النحو الآتي:

- طريقة التغيير: عند مقارنة فترات الانتقال العربية نحو الديمقراطية بنظيراتها في مناطق أخرى من العالم مثل أميركا اللاتينية، نجد أن الاختلاف المهم هو في طبيعة الانتقال. فالدول العربية الثلاث أحدثت التغيير عبر انتفاضات شعبية بينما لجأت دول أميركا اللاتينية مثل تشيلي والبرازيل إلى الدخول في مفاوضات ومساومات اقتضت بقاء المؤسسات القديمة والشخصيات الرئيسة مثل بينوشيه لفترة من الوقت. وطريقة التغيير العربية القائمة على التظاهرات والحشود الجماهيرية تُعدُّ في منزلة ضمان للمطالبين بالانتقال إلى حكم ديمقراطي، وخصوصًا أن العديد من حالات الانتقال يكتنف مستقبلها الغموض بشأن الانتقال إلى حكم ديمقراطي مستقر. فضغط الشارع عبر التعبئة الجماهيرية يحرر المساندين للتغيير والتحول من الدخول في مساومات مع أقطاب النظام السابق وتقديم تنازلات بغية تأمين التحوّل[89]. وتقترب الحالات العربية من حالات الانتقال والتحوّل في أوروبا الشرقية، مثل رومانيا التي انتفضت شعبيًا وأطاحت تشاوشيسكو. لذا، فإن للشارع آلياته الخاصة التي مكّنت قوى مختلفة لم تكن مؤطرة في القوالب السياسية التنظيمية

(88) David L. Epstein [et al.], «Democratic Transitions,» Harvard University, Center for International Development, CID Working Paper no. 101 (January 2004).

(89) Valerie Bunce, «Rethinking Recent Democratization: Lessons from the Postcommunist Experience,» *World Politics*, vol. 55, no. 2 (January 2003), p. 173.

القديمة من أن يكون لها دور في إحداث التغيير، وأن تعاود الكرّة كلّما تتطلب الأمر ذلك[90].

- **تأثير المجتمع السياسي:** عكست هذه الدراسة أن وجود مجتمع سياسي، تتمتع مكوناته بالقدرة على التواصل والتفاعل والمساومة وتقديم تنازلات، يُعدّ في منزلة ركيزة أساسية لتحقيق انتقال سلس وسلمي. وتتحدد فعالية المجتمع السياسي بقدرته على مد الجسور مع الآخرين، بمن فيهم عناصر من النظام السابق. ولا تشكّل الحدود الجغرافية قيدًا على تفاعل هذا المجتمع. ففي عصر الوسائط الجديدة والشبكات الافتراضية يمكن أن يتكوّن هذا المجتمع عندما تتوافر الإرادة السياسية للفاعلين. وتقدم تونس مثالًا مهمًّا في هذا الصدد، وذلك من خلال تطبيقها للعدالة الانتقالية والعزل السياسي والقدرة على المساومة والتنازل.

- **آليات إعادة إنتاج الاستبداد:** على الرغم من التحوّل الكبير الذي جرى في البلدان الثلاثة، فإن تجاوزات حقوق الإنسان لا تزال موجودة مثل العنف الذي صاحب فض اعتصام ميدان رابعة العدوية، ونجم عنه مئات القتلى. وقد أوردت تقارير منظمات حقوق الإنسان تجاوزات وقعت في الدول الثلاث. هذه الحال تشير إلى أن التحدي الأكبر الذي يجابه فترات الانتقال في سعيها للتحوّل إلى حكم ديمقراطي مستقر هو استمرار المؤسسات القديمة من دون إصلاح. ويتطلب الإصلاح القدرة والعزيمة السياسية.

- **العلاقات العسكرية المدنية:** تتباين تجارب الدول الثلاث في طبيعة العلاقات العسكرية المدنية. ففي مصر، تهيمن المؤسسة العسكرية تاريخيًّا من خلال الرؤساء الذين تعاقبوا على حكم مصر من عبد الناصر وحتى مبارك، ومن خلال شبكة الضباط المتقاعدين المبثوثين في مفاصل الدولة المصرية،

---

(90) تشير ساسكيا سازن إلى أن الانتفاضات العربية أظهرت ميزة المناطق الحضرية كالقاهرة وتونس وصنعاء في أن تجعل حالة العجز عن امتلاك القوة أكثر تعقيدًا، بدلًا من أن تكون بسيطة وابتدائية. وفي هذا التعقيد تكمن القدرة على صناعة التاريخ وإعادة صناعة ما هو سياسي. لمزيد من التفصيل، انظر: Saskia Sassen, «The Global Street: Making the Political,» *Globalizations*, vol. 8, no. 5 (October 2011), pp. 573-579.

وقد انعكس هذا الوضع على الفترة الانتقالية، إذ هيمنت المؤسسة العسكرية عليها. وفي ليبيا أدى وجود ميليشيات مختلفة أجنبية ومحلية إلى جانب الجيش في عهد القذافي إلى أن تقاتل الميليشيات بضراوة من أجل الدفاع عن النظام إبّان الثورة. وأدى انهيار هذه الميليشيات وتفكك الجيش إلى أن تسود ميليشيات الثورة الآن في ليبيا. ويتطلب بناء نظام سياسي مستقر بناء جيش جديد فاعل بالتراضي الداخلي والدعم الخارجي. أما في الحالة التونسية، فإن بقاء المؤسسة العسكرية بمعزل عن السياسة جعل بناء علاقة متوازنة بين المدنيين والعسكريين أمرًا متيسرًا في الفترة الانتقالية. وتشير الحالة التونسية إلى أن مهنية الجيش ضرورية لاستقرارٍ نسبيٍّ للفترة الانتقالية.

- **ارتباط قضايا الداخل بالخارج:** عكست تطورات الفترات الانتقالية الترابط الوطيد بين قضايا الداخل والخارج في الدول الثلاث. ولا يأتي تحرّك الفاعلين الخارجيين كردة فعل على حوادث داخلية، بل غدت القوى الخارجية صانعًا ومحرّكًا للحوادث الداخلية. فالدور الذي قام به بعض دول الخليج في أثناء الفترة الانتقالية في مصر يعكس هذا الحال. كما يعكسه بدرجة أقل الدور الجزائري في الأزمة التونسية. وفي ليبيا، كان للناتو دورٌ كبيرٌ في إطاحة القذافي، ولدول غربية وعربية دور في عملية بناء إعادة مؤسسات الدولة التي ضعفت بعد انهيار نظام القذافي.

المراجع

1- العربية

كتب

أبو رمان، محمد. **السلفيون والربيع العربي: سؤال الدين والديمقراطية في السياسة العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.

______ [وآخ.]. **أوراق ونقاشات مؤتمر «التحولات السلفية»: الدلالات، التداعيات والآفاق.** ترجمة جمانة نوافلة؛ تحرير فراس خير الله؛ تقديم آنيا ڤيلر - شوك وموسى شتيوي. عمان: مؤسسة فريدريش إيبرت، 2013.

الأيوبي، نزيه ن. **تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط.** ترجمة أمجد حسين؛ مراجعة فالح عبد الجبار. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2010.

بشارة، عزمي. **الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها.** الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

______. **في الثورة والقابلية للثورة.** الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

بوطالب، محمد نجيب. **الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر: دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية.** بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

التليدي، بلال. **الإسلاميون والربيع العربي: الصعود، التحديات، تدبير الحكم (تونس، مصر، المغرب، اليمن).** بيروت؛ الرياض: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2012. (دراسات فكرية؛ 2)

رائحة البارود: مراجعات الجماعة الإسلامية في مصر. ط 3. دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2011.

زهران، مصطفى [وآخ.]. **السلفيون في مصر ما بعد الثورة.** الرياض: مركز الدين والسياسة للدراسات؛ بيروت: الانتشار العربي، 2012.

الشيخ، محمود [وآخ.]. **يوميات الثورة المصرية.** تحرير أحمد عبد الحميد حسين؛ إشراف مركز الجزيرة للدراسات، قسم البحوث والدراسات. بيروت: الدار العربية للعلوم، 2011. (أوراق الجزيرة؛ 24)

عائب، حبيب وراي بوش (محرران). **التهميش والمهمّشون في مصر والشرق الأوسط**. القاهرة: دار العين للنشر، 2012.

مالكي، أمحمد [وآخ.]. **ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

المنظمة المصرية لحقوق الإنسان. **مواطنون بلا حقوق... بعد عامين من ثورة 25 يناير: تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، 22 يناير 2013**. القاهرة: المنظمة، 2013.

المهدي، رباب [وآخ.]. **الربيع العربي في مصر: الثورة وما بعدها**. إشراف وتحرير بهجت قرني. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.

مور، بارينجتون. **الأصول الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية: اللورد والفلاح في صنع العالم الحديث**. مع تصدير جديد لإدوارد فريدمان وجيمس سكوت. ترجمة أحمد محمود. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008.

نافع، بشير موسى. **الإسلاميون**. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات؛ بيروت: الدار العربية للعلوم، 2010.

25 يناير: مباحث وشهادات. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

دوريات

خشيم، مصطفى عبد الله أبو القاسم. «انتخابات المؤتمر الوطني في ليبيا: مسار التحول الديمقراطي.» **المستقبل العربي**: العدد 406، كانون الأول/ ديسمبر 2012.

قبانجي، جاك أ. «لماذا «فاجأتنا» انتفاضتا تونس ومصر؟ مقاربة سوسيولوجية.» **إضافات**: العدد 14، ربيع 2011.

«ليبيا... آفاق وتحديات التحوّل الديمقراطي (حلقة نقاشية).» **المستقبل العربي**: السنة 34، العدد 395، كانون الثاني/ يناير 2012.

«ليبيا.. إلى أين؟ (حلقة نقاشية)،» **المستقبل العربي**: السنة 35، العدد 399، أيار/ مايو 2012.

ندوات ومؤتمرات

إبراهيم، نشأت أحمد محمد. «السلفيون وآفاق المشاركة السياسية.» ورقة قُدّمت إلى: مؤتمر «السلفيون وآفاق المستقبل،» اسطنبول، 13-14 تشرين الأول/ أكتوبر 2011.

سالم، مروة أحمد. «إصلاح جهاز الشرطة في ضوء مبادرات الإصلاح الأمني ومتغيرات الواقع السياسي المصري.» ورقة قُدّمت إلى: ورشة عمل إصلاح جهاز الشرطة في مصر: القضايا والتحديات التي نظمتها مبادرة الإصلاح العربي ووحدة الدراسات الأمنية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 11 تموز/ يوليو 2012.

دراسات وتقارير

بسيكري، السنوسي. «ليبيا: التحديات الأمنية وانعكاساتها على العملية السياسية.» تقرير، مركز الجزيرة للدراسات، 26 أيار/ مايو 2013.

تشاتام هاوس. «برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: ملخص ورشة عمل لمشروع حوار مصر: الدولة المصرية الجديدة.» شباط/ فبراير 2012.

صايغ، يزيد. «فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر.» دراسة، مؤسسة كارنيغي للشرق الأوسط، آب/ أغسطس 2012.

عاشور، عمر. «إصلاح القطاع الأمني في مصر: المعضلات والتحديات.» مشروع مركز بروكنجز الدوحة - جامعة ستانفورد للتحولات العربية، موجز السياسة رقم 3، 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012.

______. «تحليل اتجاه الإسلاميين في ليبيا: الصعود والتحول والمستقبل.» مركز بروكنجز الدوحة، أيار/ مايو 2012.

قنديل، محمود. «السلطة القضائية في مصر... طلبًا للإصلاح ودعمًا للاستقلال.» مبادرة الإصلاح العربي، أوراق بحثية، تموز/ يوليو 2012.

2- الأجنبية

Books

Barry, Paul Clarke and Joe Foweraker (eds.). *Encyclopedia of Democratic Thought*. London; New York: Routledge, 2001.

Comparative Historical Sociology in the Social Sciences. Edited by James Mahoney and Dietrich Rueschemeyer. Cambridge: Cambridge University Press, 2003.

Evans, Peter B., Dietrich Rueschemeyer and Theda Skocpol (eds.). *Bringing the State Back in*. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1985.

Halpern, Manfred. *The Politics of Social Change in the Middle East and North Africa*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1963.

King, Stephen J. *The New Authoritarianism in the Middle East and North Africa*. Bloomington: Indiana University Press, 2009. (Indiana Series in Middle East Studies)

Kitchen, Nicholas (ed.). *After the Arab Spring: Power Shift in the Middle East?*. London, UK: London School of Economics and Political Science [LSE IDEAS], 2012. (IDEAS Reports - Special Reports)

Lacher, Wolfram. *Fault Lines of the Revolution: Political Actors, Camps and Conflicts in the New Libya*. Translation by Meredith Dale. Berlin: German Institute for International and Security Affairs, 2013. (SWP Research Paper)

Lange, Matthew. *Comparative-Historical Methods*. Los Angeles: Sage Publications, 2013.

Ottaway, Marina and Amr Hamzawy. *Protest Movements and Political Change in the Arab World*. Washington: Carnegie Endowment for International Peace, 2011.

Skocpol, Theda. *States and Social Revolutions: A Comparative Analysis of France, Russia, and China*. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1979.

Van Inwegen, Patrick. *Understanding Revolution*. Boulder, CO: Lynne Rienner, 2011.

Periodicals

Anderson, Lisa. «Demystifying the Arab Spring: Parsing the Differences between Tunisia, Egypt, and Lybia.» *Foreign Affairs*: vol. 90, no. 3, May – June 2011.

Bellin, Eva. «The Robustness of Authoritarianism in the Middle East: Exceptionalism in Comparative Perspective.» *Comparative Politics*: vol. 36, no. 2, January 2004.

Bunce, Valerie. «Rethinking Recent Democratization: Lessons from the Postcommunist Experience.» *World Politics*: vol. 55, no. 2, January 2003.

Capoccia, Giovanni and R. Daniel Kelemen. «The Study of Critical Junctures: Theory, Narrative, and Counterfactuals in Historical Institutionalism.» *World Politics*: vol. 59, no. 3, April 2007.

Carothers, Thomas. «The End of the Transition Paradigm.» *Journal of Democracy*: vol. 13, no. 1, 2002.

Edvardsen, Unni. «A Cultural Approach to Understanding Modes of Transition to Democracy.» *Journal of Theoretical Politics*: vol. 9, no. 2, April 1997.

Encarnación, Omar G. «Even Good Coups are Bad: Lessons for Egypt from the Philippines, Venezuela, and Beyond.» *Foreign Affairs*: 9 July 2013.

_________. «Venezuela's «Civil Society Coup».» *World Policy Journal*: vol. 19, no. 2, Summer 2002.

Greener, Ian. «State of the Art: The Potential of Path Dependence in Political Studies.» *Politics*: vol. 25, no. 1, 2005.

Guo, Sujian. «Democratic Transition: A Critical Overview.» *Issues & Studies*: vol. 45, no. 4, July – August 1999.

Hogan, John. «Remoulding the Critical Junctures Approach.» *Canadian Journal of Political Science*: vol. 39, no. 3, September 2006.

Huntington, Samuel P. «Democracy's Third Wave.» *Journal of Democracy*: vol. 2, no. 2, Spring 1991.

Immergut, Ellen M. «The Theoretical Core of the New Institutionalism.» *Politics and Society*: vol. 26, no. 1, March 1998.

Levitsky, Steven and Lucan A. Way. «Elections without Democracy: The Rise of Competitive Authoritarianism.» *Journal of Democracy*: vol. 13, no. 2, April 2002.

Lieberman, Evan S. «Causal Inference in Historical Institutional Analysis: A Specification of Periodization Strategies.» *Comparative Political Studies*: vol. 34, no. 9, November 2001.

Linz, Juan. «Transitions to Democracy.» *The Nairobi Law Monthly*: no. 27, November 1990.

Mahoney, James. «Path Dependence in Historical Sociology.» *Theory and Society*: vol. 29, no. 4, August 2000.

________. «Path-Dependent Explanations of Regime Change: Central America in Comparative Perspective.» *Studies in Comparative International Development*: vol. 36, no. 1, Spring 2001.

O'Neil, Patrick H. «Revolution from within: Institutional Analysis, Transitions from Authoritarianism, and the Case of Hungary.» *World Politics*: vol. 48, no. 4, July 1996.

Posusney, Marsha Pripstein. «Enduring Authoritarianism: Middle East Lessons for Comparative Theory.» *Comparative Politics*: vol. 36, no. 2, January 2004.

Sassen, Saskia. «The Global Street: Making the Political.» *Globalizations*: vol. 8, no. 5, October 2011.

Stepan, Alfred and Juan J. Linz. «Democratization Theory and the «Arab Spring».» *Journal of Democracy*: vol. 24, no. 2, April 2013.

Taleb, Nassim Nicholas and Mark Blyth. «The Black Swan of Cairo: How Suppressing Volatility Makes the World Less Predictable and More Dangerous.» *Foreign Affairs*: vol. 90, no. 3, May – June 2011.

Tudoroiu, Theodor. «Assessing Middle Eastern Trajectories: Egypt after Mubarak.» *Contemporary Politics*: vol. 17, no. 4, 2011.

Varol, Ozan O. «The Democratic Coup d'État.» *Harvard International Law Journal*: vol. 53, no. 2, Summer 2012.

Studies and Reports

Anderson, Lisa. «Democracy, Authoritarianism and Regime Change in the Arab World.» Middle East Centre Public Lecture, London School of Economics and Political Science, 13 July 2011.

«Armed Groups in Libya: Typology and Roles.» *Small Arms Survey*: no. 18, June 2012.

Epstein, David L. [et al.]. «Democratic Transitions.» Harvard University, Center for International Development, CID Working Paper no. 101, January 2004.

Lutterbeck, Derek. «Tunisia after Ben Ali: Retooling the Tools of Oppression?» Norwegian Peacebuilding Resource Center's Policy Brief, May 2013.

الفصل الثالث

قواعد الانتقال الديمقراطي في المجتمعات العربية
مؤشرات الديمقراطية وقياسها
والتمكين في إطار التحولات العربية

أنطوان نصري مسرّة

«J'ai fait un peu de bien, c'est mon meilleur ouvrage».
«عملت بعض الخير، وهذا أفضل مؤلفاتي».
Voltaire, *Epitre à Horace*, 1772

«Il faut agir en homme de pensée
et penser en homme d'action».
«يجب أن تعمل كرجل فكر وأن تفكر كرجل عمل».
Henri Bergson (1859-1941)

لا تنطبق بالضرورة الدراسات التي تتناول الانتقال الديمقراطي (Transition démocratique) في المجتمعات الغربية على الحالات العربية المستجدة اليوم. تتطلب عالمية المبادئ الديمقراطية تكيّفًا في التطبيق استنادًا إلى المعطيات المؤسسية والثقافية. الحاجة بالتالي إلى إجراء مقاربات عملانية ومن خلال حالات عربية في الانتقال الديمقراطي.

التراث العربي في الإدارة الديمقراطية للتنوع الديني والمذهبي هو مستمد أساسًا من الإسلام، وهو بحاجة إلى قراءة غير أيديولوجية. أكثرية الأنظمة العربية، بعد عهود ما سمي التحرر، نقضت هذا التراث بهدف تحقيق الاندماج ولم تحققه بفعالية واستدامة وهي تواجه اليوم توترات دينية ومذهبية وعرقية.

أولًا: مكوّنات الديمقراطية

تشمل مؤشرات الديمقراطية وقياسها أربعة عناصر:

- انتخابات حرة ونزيهة.
- حكومة تعمل بشفافية ومسؤولة أمام مجلس النواب.
- حقوق سياسية واجتماعية واقتصادية.

- مجتمع مدني فاعل.

يتفرع من هذه العناصر الأربعة الأساسية نحو مئة مؤشر فرعي[1].

تبين مقارنة أعمال مراصد الديمقراطية، عالميًا وعربيًا، نقصًا في تكييف المعايير مع الواقع العربي، خصوصًا في ما يتعلق بالبعد الثقافي.

تحرير إنشاء الجمعيات والنهوض التربوي في ما يتعلق بالقيم هما من الأساسيات في المجتمعات العربية، إضافة إلى العناصر المؤسسية العامة حول دور الجيش والقضاء والأحزاب، خصوصًا النقابات المهنية، كعنصر توازن تجاه هيمنة حزبية.

حالات من الواقع العربي، خصوصًا في لبنان ومصر وتونس والمغرب، تبين أهمية بعض العناصر عربيًا في التحول الديمقراطي.

أبرز الشؤون في الثقافة الديمقراطية عربيًا والتي يقتضي إدراجها وتثقيلها في المؤشرات والقياس والتحليل:

- **ثقافة القاعدة الحقوقية** (Culture de légalité): العلاقات في البنى التحتية (Sous-cultures) في المجتمعات العربية، في العائلة والمدرسة ورفاق العمر والحي...، تقوم غالبًا على قوة ونفوذ وسلطة وموقع، وليس على قواعد حقوقية، بحسب ما يظهره العديد من الدراسات السياسية - الاجتماعية الميدانية، ما ينعكس على البنى العليا في السلطة.

ما هي تاريخية القاعدة الحقوقية عربيًا؟ البرامج حول التربية الديمقراطية والتربية على حقوق الإنسان والثقافة المواطنية والديمقراطية عامة تبقى ناقصة من دون نقل الخبرة التاريخية في مفهوم القانون في تاريخيته العربية. ما نعيشه عربيًا من التباس حول الشريعة والتشريع، حتى في أوساط قانونيين،

(1) أنطوان مسرّة، إشراف، مرصد الديمقراطية في لبنان 1997-1999: *Observatoire de la démocratie au Liban*، وقائع بحث جماعي وتسع ندوات عقدتها مؤسسة جوزف ولور مغيزل بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي (بيروت: مؤسسة جوزف ولور مغيزل، 2000)، ص 760.

تعود جذوره إلى عدم ترسيخ تاريخية القانون في التجربة العربية كثمرة سياق براغماتي وغير عقائدي.

- **ثقافة المجال العام**: إن مفاهيم المجال العام المشترك (Espace public) والنظام العام (Ordre public) والمصلحة العامة (Intérêt général) تشكو من التباس وتناقض، حتى في الفكر القانوني بالذات، وخصوصًا منذ الستينيات، نتيجة انتشار أيديولوجيات عربية كلية وتفسيرات متضاربة.

- **مؤشرات المدافعين عن المواطنين**: في الأنظمة الاستبدادية والدكتاتورية، وفي الأنظمة المهيأة للتحوّل الديمقراطي وفي الديمقراطيات غير الراسخة، من الضروري أن تتضمن المؤشرات فاعلية الهيئات المختلفة والجمعيات والأفراد...، الذين يدافعون عن الآليات الديمقراطية وحقوق المواطنين، مع متابعة ووصف حالات مبادرة ودفاع وحماية، في مواجهة عصرنة الاستبداد من خلال استعمال أداتي للقانون.

ثمة حاجة إلى مؤشرات وقياس عن الأحكام القضائية النموذجية وقرارات المجالس الدستورية وأعمال جمعيات أهلية وجمعيات حماية المستهلك... وفي الأوضاع الصعبة بالذات، إذ إن الإصلاح الديمقراطي هو بطبيعته عمل نضالي لا يقتصر على الرصد والتوثيق والنقد والتوصيات التي تتوجه إلى جهات هي غالبًا وفي الأصل مصدر الانتهاكات[2].

- **مدنية المجتمع المدني**: انجرفت دراسات عديدة في شأن الديمقراطية العربية في وصف المجتمع المدني في الدول العربية، من دون التركيز على موضوعين أساسيين: الأول هو حرية تأسيس الجمعيات في الدول العربية، إذ يخضع التأسيس، باستثناء لبنان، لترخيص وليس إلى علم وخبر. والموضوع

---

(2) كمثال لأعمال أنموذجية في الدفاع عن الحريات والشأن العام والقاعدة الحقوقية عامة، في القضاء والإدارات العامة والجمعيات الأهلية: بعض برامج المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، إشراف أنطوان مسرّة، بيروت، المكتبة الشرقية، وأبرزها: أنطوان نصري مسرّة وبول مرقص، إعداد، **مرصد القضاء في لبنان دفاعًا عن العدالة والحريات وحقوق الإنسان: نماذج أحكام قضائية مختارة مع ملاحق عن الدول العربية**، 2 ج (بيروت: المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، 2005-2008).

الثاني هو مدنية (Civilité) المجتمع المدني، أي استقلاليته عن السلطة ونشره قيمًا مدنيةً في الممارسة والسلوك. أكثر الذين كتبوا عن المجتمع المدني العربي لم يتولوا هم تأسيس وقيادة جمعيات أهلية لمعرفة الحياة الداخلية لأي جمعية عربية فاعلة وغير ظرفية ومعاناتها في القيادة والتمويل والبرمجة والاستمرارية. والسبب هو غالبًا عدم دعم المجتمع العربي لجمعياته[3]، مفضلًا الأوقاف الدينية. الحاجة إلى وضع مؤشرات إضافية وفرعية حول مدنية المجتمع المدني العربي.

يقتضي إعطاء أهمية أكبر في قياس الديمقراطية ومؤشراتها في الدول العربية إلى مسألة إدارة التنوّع الديني، اذ تتمتع المنطقة العربية بتراث عريق طوال أكثر من خمسة قرون. هذا التراث هو عربيًا في تراجع والصهيونية هي نقيض هذا التراث. بسبب عدم تثقيل هذا المؤشر (أي إعطاء ثقل أكبر) ترد إسرائيل في تدرج فريدوم هاوس (Freedom House) في مرتبة 1 و2 العليا بين الدول الديمقراطية. ويرد لبنان في درجات دنيا 4 و5 على 7. لا يعود هذا التصنيف إلى مجرد «تحيّز»، بل إلى تجاهل عنصر جوهري في بناء الديمقراطية في الشرق الأوسط، وهو عنصر الإدارة الديمقراطية للتنوّع الديني، فهذه المقاربة هي المدخل إلى المواطنة.

الحاجة إلى إضافة مؤشرات حول عنصر المجتمع المدني الفاعل والديمقراطي. في مجال التمكين الديمقراطي (Empowerment) تندرج المؤشرات الإضافية، كمًّا ونوعًا، في البنود الآتية:

- فاعلية: مدى فاعلية التشريعات والنظم، أي متابعة تطبيقاتها.

---

(3) إبراهيم البيومي غانم [وآخ.]، نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية والأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت، تحرير إبراهيم البيومي غانم (بيروت: المركز، 2003)، ص 926؛ «Voices on Arab Philanthropy and Civic Engagement,» American University in Cairo and the John D. Gerhart Center for Philanthropy and Civic Engagement, Working Paper, no. 2: Rights-based Approach to Philanthropy for Social Justice in Islamic Societies, August 2006, p. 45, and *From Charity to Change: Trends in Arab Philanthropy*, Edited by Barbara Lethem Ibrahim and Dina H. Sherif (Cairo: American University in Cairo Press, 2008), p. 256. <http://www.aucegypt.edu/research/rc/gerhartcenter>.

- **المبادرات**: رصد مبادرات المواطنية في العمل الديمقراطي، خصوصًا في البنيات التحتية.

- **واقع الهيئات المهنية والنقابية**: هذه الهيئات هي عنصر توازن تجاه انحراف أحزاب وقوى سياسية نحو التسلّط.

- **الدفاع** (Advocacy): مدى الحماية التي يوفرها القضاء في مجال حماية الحقوق والحريات ومن خلال أحكام ريادية.

- **التخصيب الثقافي والتربوي**: مدى امتداد الدراسات والأبحاث في المجال التعليمي والتربوي والثقافي في سبيل تحوّل المعرفة إلى سلوك.

- **النمذجة والتأصيل**: الاستعاضة غالبًا عن الاقتراحات والتوصيات بنماذج عملية، وبطريقة استعمال (Mode d'emploi) أصيلة، أي نابعة من الخبرات العربية.

تراكم البحوث ذات الطابع المعرفي (Cognitif) حول الديمقراطية في الدول العربية، رصدًا ومؤشرات ورأيًا عامًا، مع الفرضية القائلة إن البحوث تؤدي بذاتها إلى تطوير الديمقراطية، وإن إشكالية الديمقراطية عربيًا هي بمجملها معرفية. يحتاج الإصلاح الديمقراطي الفعلي إلى أبحاث من نوع آخر، ولوج في منهجيات وتمكين وقدرات وسلوكيات في الالتزام والدفاع وترسيخ المكتسبات والتثقيف والتعميم.

لا تقتصر ضرورة التمييز بين العالمية والخصوصية على التباين بين الغرب والمجتمعات العربية. يجب أن يشمل التمييز كل مجتمع من دون استثناء، من خلال إضافة واستكشاف معايير فرعية تفصيلية ومحلية لا تناقض المؤشرات العالمية العامة، بل تجعل هذه المؤشرات أكثر استنتاجية، إذ يتطلب انتشار الديمقراطية تكيّفًا مستمرًا لمؤشرات ومعايير فرعية، لأن العاملين في السياسة يطوّرون، هم أيضًا، أساليب العمل السياسي، وأحيانًا يطوّرون أساليب التلاعب بالآليات الديمقراطية ذاتها لضرب الديمقراطية بلباس قانوني شكلًا.

إذا تخطت الدراسات الجوانب المعرفية المحض للولوج إلى الممارسات الفعلية، وخصوصًا الممارسات الريادية والنموذجية الإيجابية، تتحول في هذه الحالة إلى دراسات إصلاحية في الديمقراطية. تظهر محدودية الدراسات المحض معرفية حول الديمقراطية العربية من خلاصات هذه الدراسات التي تتضمن «توصيات» موجهة إلى جهات غير محددة. ويتبين من الدراسات ذاتها أن هذه الجهات غير قادرة على الإصلاح لأسباب مذكورة في الدراسات ذاتها، أو تشكو الدراسات ذاتها من «فقدان الإرادة السياسية العربية»، ما يظهر أن واضعي بعض التقارير ينطلقون أساسًا من مفهوم سلطوي للدولة القوية بذاتها (in se) التي تحقق قيادة الجماهير وتعبئة القدرات...، بدلًا من الانطلاق من المقاربة الديمقراطية البسيطة الآتية: الشعب مصدر السلطات.

في أثر التضخم المعرفي وسهولة انتشار المعرفة بوساطة وسائل التواصل الحديثة، تبرز الحاجة إلى تطوير مفهوم المعرفة لناحية متابعة الأعمال الميدانية والمبادرات والإنجازات الواقعية والنموذجية الإيجابية، أي تنمية العلاقة بالمعرفة التي تكتسب اليوم أولوية قصوى في جميع مستويات التعليم والبحوث وفي سبيل التنمية.

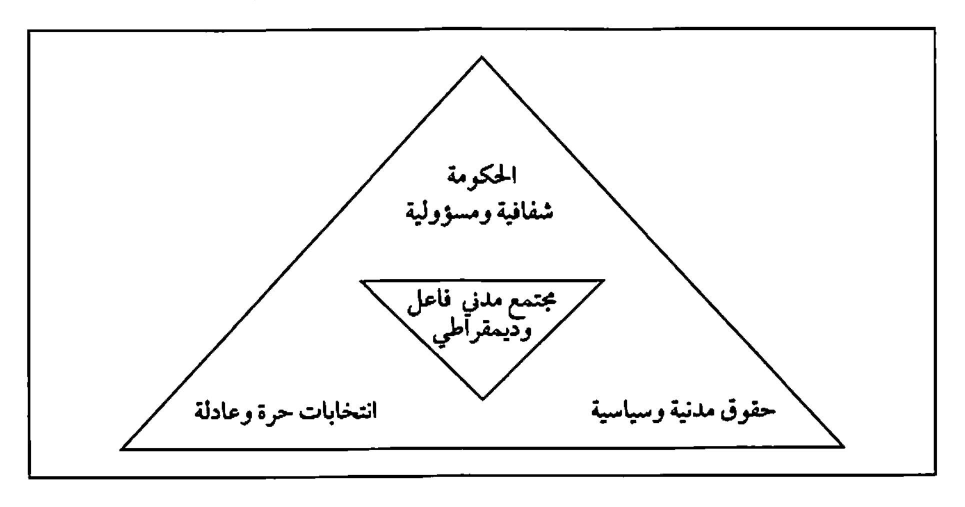
ما تحتاجه المنطقة العربية في مجال قياس الديمقراطية ومؤشراتها والإصلاح هو وضع مؤشرات كمية ونوعية في آن معًا حول الثقافة الديمقراطية، وتخصيب ثقافي - تربوي للبحوث الديمقراطية كافة.

يستخلص من دراسة تشمل عشرين مرصدًا ومركزًا عالميًا وإقليميًا وعربيًا ضرورة اعتماد المؤشرات وقواعد القياس العالمية والعربية، التي توصلت إلى درجة عالية من التقنية والاختبار[4]. يمكن تصنيف عناصر الديمقراطية بشكل هرم، حيث كل عنصر هو ضروري لتلاحم الهرم الديمقراطي:

---

(4) أنطوان نصري مسرّة، قياس الديمقراطية والإصلاح الديمقراطي في الدول العربية (الحالة البحثية: مؤسسات، مؤشرات، حاجات، أولويات، منهجيات، استشراف)، سلسلة وثائق؛ 31 (بيروت: المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، 2010)، ص 54.

الشكل (3-1)
تصنيف عناصر الديمقراطية بشكل هرمي



يمكن تفنيد العناصر الأربعة إلى عناصر فرعية، كمًّا ونوعًا في آن، مع التركيز على بعض المؤشرات التي تعتبر أولوية في الثقافة الديمقراطية.

هل تصلح القواعد التنظيرية لكل المجتمعات العربية؟ هذه القواعد هي ثمرة أبحاث تطبيقية ميدانية عالمية ومقارنة. تكمن الخصوصية في مدى توفر وحجم هذا العنصر أو ذاك، كما نسعى إلى إظهاره في الجدول (3-1) المكوّن من عشرة عوامل ملائمة أو غير ملائمة، خصوصًا بالنسبة إلى الدول العربية الآتية: مصر، العراق، لبنان، ليبيا، تونس. هل الجيش هو جيش وطني (كما في مصر) أو جيش نظام؟ هل تتوفر نخبة فكرية وسياسية (عنصر إيجابي في تونس)؟ هل المحيط الخارجي ملائم أو غير ملائم (الوضع في سورية غير ملائم بشدة بسبب الصراع الإقليمي والدولي)؟ هل يتوفر مجتمع مدني فاعل خصوصًا من خلال حرية تأسيس الجمعيات بموجب نظام العلم والخبر (حالة لبنان ملائمة بدرجة مقبولة)؟ ما هو مدى توفر العناصر الملائمة وغير الملائمة في المملكة العربية السعودية؟ يقتضي عدم إهمال دور الملكية كإطار جامع في تمتعه بتراث من الشرعية، وكذلك دور العشائر كعنصر توازن بالنسبة إلى السلطة المركزية. وبالتالي، في الحالة السعودية، يقتضي التركيز أكثر على البنى الثقافية في المجتمع، ودرجات التحوّل في مدنية المجتمع والبنيان الحقوقي.

الجدول (3-1)
الشروط الملائمة وغير الملائمة للتحول الديمقراطي وسياق الدسترة

	أفريقيا الجنوبية	الكونغو	مصر	إسبانيا	العراق	إيرلندا الشمالية	لبنان	ليبيا	تونس
1. جيش وطني أو جيش نظام	+	0	+	++	0	+	+	0	+
2. تقاليد حقوقية ودستورية	+	0	+	+	–	+	+	–	+
3. ثقافة دستورية أصيلة	+	0	+	+	–	+	+	–	+
4. تقاليد في الحوار والتسوية	+	0	0	+	–	+	+	–	+
5. مجتمع مدني فاعل	+	0	+	+	– –	+	+	– –	+
6. فوز نخبة فكرية وسياسية	+	0	+	++	0	+	+	0	+
7. أوضاع اقتصادية اجتماعية توفر حظوظًا في الفاعلية	+	0	0	++	0	+	+	0	+
8. مشاركة مواطنية وليس مجرد تعبئة	+	– –	– –	+	– –	+	– –	–	+
9. المحيط الخارجي	+	– –	0	++	–	+	– –	0	+
10. حكمية المرحلة الانتقالية وما بعدها	+	– –	+	++	0	+	– –	0	+
	+10	–6	+6	+15	–8	+10	+7	– 6	+10

الرموز: ++ ملائم جدًّا

+ ملائم

– غير ملائم

– – غير ملائم بشدة

0 لا ملائم ولا غير ملائم أو غير واضح

ثانيًا: من الإطار المعرفي إلى الفاعلية

دراسة الديمقراطية في الدول العربية هي الجانب المعرفي عن الإصلاح. أما الإصلاح الديمقراطي الفعلي فقد يحتاج إلى أبحاث من نوع آخر، إلى ولوج في منهجيات وتمكين وقدرات وسلوكيات في الالتزام والدفّاع وترسيخ المكتسبات والتثقيف والتعميم. كما في علوم الطبيعة، هناك مستويات في المعرفة، من البحث إلى التطبيق، كذلك في العلوم الإنسانية عامة التي قد تنحو إلى الاختزال في الجانب المعرفي من دون الامتداد إلى الجوانب التطبيقية التي تعني الانتقال من المعرفة إلى السلوك والتنفيذ.

تواجه الدراسات في الديمقراطية عربيًا وقياسها ومؤشراتها تحديات منهجية أبرزها الآتية:

- **مستويات المعرفة**: هناك أربعة مستويات أو أربع حالات بحثية، خصوصًا في بحوث العلوم الإنسانية عامة وبحوث الديمقراطية بشكلٍ خاص:

• **النقص المعرفي**: الحالة حيث يوجد نقص أو ثغرات في المعرفة، فيقتضي العمل على توفير المعرفة واستجلائها.

• **نشر المعرفة**: الحالة حيث المعرفة متوافرة ولكنها غير منتشرة، فيقتضي نشر وتعميم وعي المعرفة المتوافرة.

• **تمكين المعرفة**: الحالة حيث المعرفة متوافرة، وكذلك تعميمها ووعيها، ولكن يفتقر الناس إلى القدرة على التطبيق أو التكيّف مع هذه المعرفة، أي إلى التمكين (Empowerment/Capacitatio) لأسباب مالية، إدارية، تنظيمية، ثقافية...

• **النمذجة** (Modélisation): الحالة حيث تتوافر تطبيقات عملية نموذجية ومعيارية قد تثير التماثل والاقتداء وتُشكّل طريقة استعمال (Mode d'emploi) مفيدة في التعليم والتدريب والتعميم والتطوير والتمكين.

تتراكم البحوث ذات الطابع المعرفي (Cognitif) حول الديمقراطية في الدول العربية، رصدًا ومؤشرات ورأيًا عامًّا، مع الفرضية أن البحوث تؤدي بذاتها إلى تطوير الديمقراطية، وأن إشكالية الديمقراطية عربيًا هي بمجملها معرفية.

إن إدراك ماهية الديمقراطية هو الذي يؤثر في اختيار منهجية القياس والرصد والتطبيق والتطوير. ليست الديمقراطية «نظامًا» سياسيًّا محددًا، لأن كل نظام من دون استثناء يحتوي على بذور فساده وإفساده، «إذ إن السلطة من دون تسلّط لا طعم لها»، بحسب ملاحظة بول فاليري (Paul Valéry). الديمقراطية هي بالأحرى مجموعة منهجيات وآليات للمشاركة والمبادرة والمساءلة والوعي المواطني اليومي والممارسة، طبعًا من خلال أطر تنظيمية. لكن الأطر التنظيمية وحدها لا تحقق الديمقراطية من دون شعب، أي مواطنين فعلًا، هم مصدر السلطات، وليس جماهير في تعبئة جماعية عمياء. الديمقراطية هي تاليًا ثقافة وممارسة: ثقافة بمعنى المعرفة التي اندمجت في نمط حياة وسلوك، وممارسة بمعنى تجسيد الثقافة في عمل ميداني واقعي تجاه أوضاع وحالات ووقائع وأحوال. وبالتالي، فإن الدراسات في الديمقراطية تبقى ناقصة إذا اقتصرت على أطر معرفية من دون وصف أعمال ومبادرات وسلوك، ومن دون تنمية التمكين (Capacitation/Empowerment) للقيام بأفعال ديمقراطية.

يظهر أحيانًا تباين كبير أو طلاق، لأسباب تعود إلى التربية العربية عامة، بين المعرفة والسلوك. يعبّر عن ذلك لينين الرملي في مسرحيته «بالعربي الفصيح»[5]، ما يتطلّب تخطي مجرد استطلاع الرأي، والتوجّه نحو أبحاث ميدانية سلوكية (Behavior) قائمة على المشاهدة والملاحظة بالمشاركة والمقابلات غير الموجهة والمذكرات والسير الذاتية.

- **المعرفة لا تؤدي بالضرورة إلى سلوك منسجم:** التحقيقات الاجتماعية حول رأي المواطنين وتوجهاتهم حول الديمقراطية هي تعبير عن «رأي»، ولا ترشد بالضرورة إلى السلوك الفعلي.

- **بين الدراسة والإصلاح:** دراسة الديمقراطية ضرورية إذا كانت منطلقًا للإصلاح، ولكنها ليست الإصلاح الذي يتطلب آليات متابعة وتنفيذ وتفعيل.

- **استغلال آليات الديمقراطية لضربها:** بموازاة تطور الدراسات

(5) لينين الرملي، بالعربي الفصيح (القاهرة: المركز المصري العربي، 1992)، ص 176.

والمؤشرات، تُطور الأنظمة الاستبدادية والعاملين في السياسة آليات التلاعب (Manipulation) بالوسائل الديمقراطية لضرب الديمقراطية[6]. يقتضي تاليًا، بموازاة مؤشرات الديمقراطية، وضع مؤشرات الاستبداد الذي يتخذ أحيانًا اليوم لبوسًا ديمقراطيًا.

- **الإرادة السياسية**: إن استخلاص العديد من الدراسات حول عدم توفر الإرادة السياسية يعبّر عن مقاربة سلطوية للتحول الديمقراطي. الدولة الديمقراطية هي عربة بعجلتين: الأولى هي السلطة المركزية ومؤسساتها، والعجلة الثانية هي المجتمع والمواطنون، لا تسير العربة إلاّ بالعجلتين معًا، وطبعًا مع توفر سائق للقيادة.

- **تقنيات الهروب العربية**: إن الحدَّ من الحريات الجامعية وحرية التعبير عامة في بعض الأنظمة العربية يحمل باحثين عربًا على معالجة قضايا كبرى في القومية والعروبة والعلاقات الدولية والمؤسسات...، من دون دراسة شؤون ديمقراطية يومية ومعيشيّة قد تعرّض الكاتب للملاحقة أو لتصنيفه في المعارضة. في العديد من المؤتمرات العربية، يتحوّل لبنان إلى «فشة خلق» لباحثين لا يجرؤون على انتقاد أنظمتهم، فيصبّون غيظهم على النظام اللبناني الذي، على الأقل، على الرغم من جميع شوائبه، يترك مجالًا لحرية انتقاده.

- **حدود الدراسات الكمية**: إذا توصل أحد الاستطلاعات إلى الاستخلاص أن 20 في المئة من المستطلعين يرفضون الآخر وهم متعصبون ويجهلون الدين الآخر، لا يفسّر هذا الرقم من هم هؤلاء الـ20 في المئة وما هو سلوكهم وهل هم من الإرهابيين وهل يمارسون العنف؟ وإذا ورد في استقصاء أن عدد النساء في المجالس النيابية العربية هو 10 في المئة، فمن هن النساء وماذا يفعلن؟ لا تغوص الدراسات الكمية في الجذور الثقافية لمواقف وسلوك الناس. بدأت العلوم الاجتماعية أساسًا بالمشاهدة المباشرة والملاحظة بالمشاركة، ثم تحوّلت تدريجًا إلى مجرد جمع أرقام.

---

(6) A. Messarra, «Le Citoyen et l'Etat en suspens. Du citoyen individualiste, rouspeteur et dupé au constructeur d'Etat,» *Travaux et jours*, 2014, p. 12.

- **فلسفة التغيير**: تعبّر التوصيات والاقتراحات عامة عن ضياع حول فلسفة التغيير في المجتمعات العربية بالذات، والتي يقتضي وضع نظرية عربية بشأنها من خلال تراكم خبرات ميدانية حول سبل التغيير في مجتمعات تقليدية. هناك حالات في المسار الديمقراطي لا تقتضي الانطلاق من قياس مسبق ودراسة الظواهر المتوفرة، بل ربما خلق الظاهرة في سبيل قياسها، وهذا السياق ضروري لقياس التقدم نحو الديمقراطية.

- **الانتهاكات وذهنية التشكي**: تعمّمت مراصد تكتفي برصد انتهاكات حقوق الإنسان. هذا ضروري، ولكن غالبًا لم تنشأ مراصد أخرى لرصد إنجازات عربية إيجابية ومعيارية ونموذجية. يشعر الفرد في أنظمة عربية بالعجز عن التغيير. عندما تُنظم ورشات عمل حول التثقيف الديمقراطي، يقتنع المشارك بصوابية ما يُطرح، ولكنه يدرك في قرارة نفسه: مش طالع بإيدي شي!، لأنه موجود في العراق أو فلسطين أو السودان... كيف السبيل لتنمية الثقة بالقدرة المواطنية (Citizen Power) في الأوضاع الصعبة؟

خلافًا لأهدافها، عممت مراصد انتهاكات ذهنية «النق» والتشكي لدى الناس الذين يعترضون ويتذمرون، لكن مع إدراكهم أنهم بذلك قاموا بواجبهم في المحاسبة والمساءلة! وتستغل أنظمة سلطوية هذا التشكي كي تظهر للمجتمع وفي أوساط عالمية أن حرية التعبير مصونة. ذهنية التشكي والتذمر هي نقيض المواطنية. المواطن هو الذي يدرك أنه مصدر السلطات على الرغم من العوائق. تحولت تاليًا دراسات في الديمقراطية إلى مجرد ميزان حرارة (Thermomètre) لقياس درجة الحرارة، في حين أن العمل الديمقراطي يحتاج أيضًا إلى ميزان تكييف الحرارة (Thermostat). فهل يكون الباحثون في الديمقراطية مجرد ميزان قياس (Thermomètre)، وهذا ضروري، أم أيضًا فاعلي تكيّف وتأثير (Thermostat)[7]؟

---

(7) نذكر من الدراسات التمكينية بعض منشورات المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم: أنطوان نصري مسرّة وربيع قيس، إشراف، **دعم المجتمع الأهلي للعمل البلدي في لبنان: تضامن ومبادرة ومواطنة في المجال المحلي**، وقائع ندوات وورشات عمل عقدتها المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي =

ثالثًا: الأطر المعرفية في دراسات الديمقراطية عربيًّا

تطورت الأبحاث عالميًا في شأن مؤشرات الديمقراطية وقياسها. وتتمتّع هذه الأبحاث بخبرة في التطبيق والمقارنة على الرغم من الاعتراضات حول عالميتها وخصوصيتها. لكن ضرورة التمييز بين العالمية والخصوصية لا تقتصر على التباين بين الغرب والمجتمعات العربية. يجب أن يشمل التمييز كل مجتمع من دون استثناء من خلال إضافة واستكشاف معايير فرعية تفصيلية لا تناقض المؤشرات العالمية العامة، بل تجعل هذه المؤشرات أكثر استنتاجية (الجدول (3-1)). وفي جميع الأحوال، يتطلب انتشار الديمقراطية تكيّفًا مستمرًا لمؤشرات ومعايير فرعية، لأن العاملين في السياسية يطوّرون، هم أيضًا، أساليب العمل السياسي وأحيانًا يطوّرون أساليب التلاعب بالآليات الديمقراطية ذاتها لضرب الديمقراطية بلباس قانوني شكلًا.

نعرض هنا أبرز الأبحاث العالمية والعربية عن مؤشرات الديمقراطية وقياسها.

- وضعت مؤسسة برتلسمان معايير في شأن الديمقراطية والفاعلية في الحكومة المحلية ووضعت منظمة فريدوم هاوس لائحة (Checklist) لرصد تطوّر الديمقراطية في العالم. تعتمد معايير برتلسمان[8] وفريدوم هاوس[9] وتقرير

= الدائم بالتعاون مع بلديات وجمعيات أهلية في حمانا، زحلة، مشغرة، رأس المتن بدعم من مؤسسة وستمنستر للديمقراطية، منشورات المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم؛ 28 (بيروت: المؤسسة، 2009)، ص 256، وأنطوان نصري مسرّة وربيع قيس، إشراف، الشأن العام في الحياة اليومية المحلية في لبنان: مبادرة ومشاركة ومواطنة دعماً للعمل البلدي: وقائع ندوات وورشات عمل عقدتها المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم بالتعاون مع بلديات وجمعيات أهلية في حمانا، زحله، رأس المتن، قرنايل، جبيل، ميروبا، حاصبيا، الفرزل بدعم من مؤسسة المستقبل، منشورات المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم؛ 31 (بيروت: المؤسسة، 2013)، ص 480.

(8) Bertelsmann Foundation [BTI], *Bertelsmann Transformation Index 2003: Politische Gestaltung im internationalen Vergleich* (Gütersloh: [BTI], 2004).

(9) *Freedom of the Press, 2004: A Global Survey of Media Independence*, Edited by Karin Deutsch Karlekar, With Essays by Brian Katulis [et al.] (New York: Freedom House; Lanham, [Md.]; Rowman & Littlefield, 2004); Arch Puddington, «The 2008 Freedom House Survey: A Third Year of Decline,» *Journal of Democracy*, vol. 20, no. 2 (April 2009), pp. 93-107. <http://www.freedomhouse. =

التنمية البشرية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتقرير منظمة الشفافية الدولية، المعدّ على أساس استطلاعات للرأي العام ومعلومات وانطباعات رجال أعمال ومحللين في نحو 180 دولة، وذلك في أكثر الدراسات العالمية مع إضافات وتعديلات فرعية كما سيرد في البنود الآتية. يبيّن جدول فريدوم هاوس القياسات العالمية المقارنة في الديمقراطية لمجموعة الـ 193 دولة في العالم.

بلغ عدد الدول التي صنّفها «تقرير الحرية في العالم» كدول حرة (Free) تسع وثمانين دولة (89). يمثّل هذا العدد 46 في المئة من دول العالم البالغة 193 دولة، تعدادها ثلاثة مليارات و56 مليون نسمة، أي 46 في المئة من سكان العالم. عدد الدول الحرة تراجَعَ عن السنوات السابقة.

بلغ عدد الدول التي وصفت بأنها حرة جزئيًا (Partly Free) 62 دولة، أي 32 في المئة من عدد الدول التي اعتُمدت للتحقيق، وعدد سكانها يبلغ مليارًا و350 مليون نسمة. أما عدد الدول التي وُصفت بحرّة جزئيًا (Partly Free) فتضاعف عن السنوات السابقة، أي أصبح الضعف.

صنفّت 42 دولة بأنها غير حرّة (Not Free)، وتمثّل 22 في المئة من مجموع الدول. يبلغ عدد سكان هذه الدول نحو مليارين و276 مليونًا، أي 34 في المئة من مجموع سكان العالم. نصف هؤلاء السكان يعيشون في دولة واحدة هي الصين. سنة 2007 هبط هذا العدد، أي انخفض عدد الدول غير الحرة، ومالت لتصبح أكثر ديمقراطية.

انتقلت ثلاث دول، كلها من جنوب آسيا، من دول غير حرّة (Not Free) لتصبح حرّة جزئيًا (Partly Free): باكستان وجزر المالديف وبوتان (Bhutan). ثلاث دول أخرى تراجعت أوضاعها وهي: أفغانستان التي حذفت من الدول الحرة جزئيًا لتوضع في صف الدول غير الحرة (Not Free) وموريتانيا أيضًا. أما السنغال فبعد أن كانت في مصاف الدول الحرة أصبحت في مصاف الدول الحرة جزئيًا (Partly Free).

= org>; Reporters without Borders, «Worldwide Press Freedom Index 2005: North Korea, Eritrea and Turkmenistan are the World's «Black Holes» for News,» Paris, 20 October 2005, and Daniel Dittrich, *Media Freedom: A Mesure for Democracy?* (Duisburg: Im Druck, 2006).

بلغ عدد الديمقراطيات التي تقوم بإجراء انتخابات 119 دولة، ويبلغ عدد سكانها ثلاثة مليارات و543 مليونًا، أي 53 في المئة من سكان العالم يعيشون في ديمقراطيات انتخابية، في حين يقطن 47 في المئة من سكان العالم في بلاد تخضع للأنظمة الاستبدادية أو التوتاليتارية. بينهم 42 في المئة يعيشون في الصين تحت نظام سلطوي، في حين 32 في المئة من سكان العالم يقطنون في الهند في ظل نظام انتخابي، أي في ديمقراطية انتخابية.

دولة واحدة هي البوسنة والهرسك (Bosnia and Herzegovina) كانت تحت مراقبة رسميين دوليين عينهم المجتمع الدولي (International Community)، هي في تحوّل نحو الديمقراطية الانتخابية. وكذلك بنغلادش التي اعتمدت نظامًا انتخابيًا ديمقراطيًا بعد أن طوّرت القوانين الانتخابية وأجرت انتخابات وطنية وصفت بالجيّدة والتنافسية. بينما أدت التطورات في أفريقيا الوسطى وجورجيا وموريتانيا وفينزويلا إلى حذفها من لائحة الديمقراطيات الانتخابية. هبوط الديمقراطية في هذه الدول ذو مغزًى عميق بسبب أهمية هذه الدول في محيطها، ولأن موريتانيا وجورجيا كانتا تتوجهان نحو الديمقراطية الانتخابية. وكانت جورجيا أول مَعْلَم في الدول التي تتوجّه نحو الديمقراطية وتمثّل نقطة مشرقة من الدول التي كانت تنتمي سابقًا إلى الاتحاد السوفياتي. لكن حالة الطوارئ المعلنة فيها وحربها مع روسيا في آب/ أغسطس 2008 جعلاها في وضع مضطرب.

- مؤشر قياس الديمقراطية الخاص بوحدة الإيكونوميست للمعلومات (Economist Intelligence Unit-EIU) لتحديد الديمقراطية وقياسها، وضع لازا كيكيك (Laza Kekic)، مدير خدمات الاستشراف في وحدة الإيكونوميست للمعلومات، مؤشرات لتصنيف الديمقراطيات في العالم، أو بالأحرى لترتيب وضع الدول من الأكثر ديمقراطية انحدارًا إلى الأقل ديمقراطية. وتستعمل كلمتا «حرية» (Freedom) و«ديمقراطية» (Democracy) وكأنهما مرادفتان أو ذات معنى واحد، ولكنهما في الواقع ليستا هكذا. يمكن النظر إلى الديمقراطية وكأنها مجموعة من المبادئ والممارسات الممأسسة، التي تحمي الحرية، وربما يقبل

الجميع اليوم بأن من ميزات الديمقراطية الأساسية هو وجود حكومة قائمة على قاعدة الأكثرية وقبول المواطنين، إجراء انتخابات حرة ومنتظمة، حماية الأقليات واحترام عميق لحقوق الإنسان، وكذلك تعني الديمقراطية مساواة الجميع أمام القانون.

يصر البعض على القول إن الديمقراطية هي مفهوم مزدوج (Dichotomous). يمكن أن تكون أي دولة ديمقراطية أو لاديمقراطية. وهناك درجات مختلفة للديمقراطية. أحد مقاييس الديمقراطية وأهمها وهو معروف بـ منظمة فريدوم هاوس - الولايات المتحدة. يُطبّق هذا المؤشر على جميع الدول ويعود إلى أوائل السبعينيات. وهو يقوم على العلاقة بين الديمقراطية والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية. وعالج فريدوم هاوس مفهوم «الديمقراطية الانتخابية» بمعنى المشاركة الأدنى العامة وهي ميزة رئيسة، واختيار مراكز السلطة السياسية من خلال انتخابات منتظمة وحرة وموسمية وعادلة بين الأحزاب المتنافسة، وأن يكون ممكنًا أيضًا عزل أي حكومة من خلال انتخابات.

تشمل معايير منظمة فريدوم هاوس لديمقراطية انتخابية ما يأتي:

- نظام سياسي متعدد الأحزاب وتنافسي.

- اقتراع عام للراشدين (Scrutin Universel).

- انتخابات منتظمة بالاقتراع السري، بحماية الاقتراع أمنيًا وبغياب الغش في الانتخابات.

- تأمين وصول جميع الأحزاب السياسية إلى العملية الانتخابية من خلال الإعلام ومن خلال معركة انتخابية مفتوحة.

أما مؤشر قياس الديمقراطية الخاص بوحدة الإيكونوميست للمعلومات فيقوم على أن مقاييس الديمقراطية التي تعكس الحريات السياسية والمدنية ليست دقيقة (Are Not Thick Enough) أو معبّرة جدًا. الحرية هي مكوّن مهم للديمقراطية ولكن غير كاف. يقوم تاليًا مؤشر الديمقراطية بحسب وحدة الإيكونوميست للمعلومات على خمس فئات:

العملية الانتخابية والتعددية.

الحريات المدنية.

عمل الحكومة.

المشاركة السياسية.

الثقافة السياسية.

تكوِّن هذه العناصر الخمسة مترابطة مفهومًا كاملًا:

- وجود انتخابات تنافسية حرة (Free and Fair Competitive Elections) ومنتظمة ومظاهر كافية من الحرية السياسية هو الشرط الأساسي لسائر المفاهيم لوصف الديمقراطية.

- ترى المفاهيم الحديثة أن الحريات المدنية (Civil Liberties) مكوّن حيوي لما نسميه عادة «الديمقراطية الليبرالية» (Liberal Democracy) ويشمل مبدأ حماية الحقوق الإنسانية الأساسية. هذه الحقوق تحتويها سائر الدساتير في العالم، وكذلك الشرعات والاتفاقات الدولية، كشرعة هلسنكي (Helsinki Final Act). الحقوق الإنسانية الأساسية هي حرية التعبير والكلام والنشر، والحرية الدينية، وحرية التجمع وإنشاء جمعيات، وحق اللجوء إلى القضاء.

- المقياس الآخر هو العمل الحكومي (Functioning of Government): إذا كانت القرارات الحكومية لا يمكن تطبيقها أو لا تُطبّق لا يكون مفهوم الديمقراطية مكتملًا، أو يكون ربما فارغًا.

- الديمقراطية هي أكثر من مجموعة مؤسسات: الثقافة السياسية الديمقراطية (Democratic Political Culture) ضرورية لاكتساب الشرعية وتبسيط العمل واستدامة الديمقراطية وتقويتها. الثقافة السلبية وعدم الاكتراث، أي المواطنية الطائعة والخاضعة، لا تفيد الديمقراطية. الانتخابات الدورية تقسم السكان إلى خاسرين ورابحين. تفرض الثقافة السياسية الديمقراطية الناجحة على الأحزاب الخاسرة ومؤيديهم قبول حكم الناخبين ونقل السلطة سلميًا إلى الفريق الآخر.

- المشاركة ضرورية أيضًا لأن المقاطعة وعدم الاكتراث هما عدوّان للديمقراطية. في الديمقراطية تمثل الحكومة عنصرًا واحدًا فحسب من عدة مؤسسات مختلفة وتجمعات سياسية وجمعيات. المواطنون الذين يعبّرون عن عدم الرضى بعدم المشاركة لا يشاركون في بناء الديمقراطية. الديمقراطية تطلب من المواطنين مشاركة حرة واختيارية في الحياة العامة. تزدهر الديمقراطية عندما يكون للمواطنين دورٌ في النقاش العام، واختيار الممثلين والدخول في الأحزاب. يصنف مؤشر وحدة الإيكونوميست للمعلومات - الولايات المتحدة 165 دولة في العالم وقطاعين.

اعتبرت نصف دول العالم تقريبًا دولًا ديمقراطية، لكن الدول كاملة الديمقراطية يبلغ عددها 28 دولة فقط. 54 دولة فيها ديمقراطية متصدعة أو مُعابة (Flawed Democraties). 55 دولة هي توتاليتارية، والثلاثون الباقية هي أنظمة هجينة أو ديمقراطيات مزعومة. دول الـ(OCDE) هي ديمقراطيات كاملة مع دولتين من أميركا اللاتينية ودولتين من أوروبا الوسطى ودولة في أفريقيا. الدولة الديمقراطية بامتياز والتي تقارب الديمقراطية المثالية هي السويد التي يبلغ معدلها العام 9.88 /10، وكذلك دول شمالي أوروبا المجاورة لها، أي النروج وأيسلندا والبلاد المنخفضة والدنمارك وفنلندا.

رابعًا: من الدراسات الديمقراطية إلى الإصلاح الديمقراطي حاجات وأولويات ومنهجيات للمستقبل

تجاه التضخم في طرائق قياس الديمقراطية (Proliferation of Democracy Measures) يكمن التوجّه حديثًا في البحث عن نوعية المسار الديمقراطي بالذات (Quality of Democracy Itself)، من خلال مؤشرات تم تطبيقها في أكثر من عشرين دولة، بالتعاون مع مركز حقوق الإنسان في جامعة إيسكس في المملكة المتحدة[10]. جاء في التقرير:

(10) David Beetham [et al.], *Assessing the Quality of Democracy. A Practical Guide* (Stockholm: International Institute for Democracy and Electoral Assistance [IDEA], 2008, pp. 6-7.

«الديمقراطية لا تكتمل من خلال الانتخابات فحسب، والممارسات الديمقراطية يمكن أن تكون مجال مقارنة ولكن من دون اقتباس،

«وتبنى الديمقراطية في المجتمع ومن خلاله،

«والديمقراطية لا تُستورد ولا تُصدّر ولكن تُدعم (Supported)

«مع التركيز على الخبرات المميزة... (Assessment Experiences)

يحصل التوفيق بين دراسة الديمقراطية وإصلاحها من خلال رصد الممارسات الديمقراطية العربية الإيجابية والمعيارية والتعريف بها في الصيغة التشريعية والشفافية والمحاسبة والمبادرة والمناصرة (Advocacy). هذا المنحى هو أيضًا دراسات، ميزتها وصف وتحليل ما يجري، لا مجرد اقتراح ما يجب أن يكون»[11]. تظهر تاليًا محدودية العديد من الدراسات العربية حول الديمقراطية.

- مؤشر التنظيمات المهنية والنقابية كعنصر توازن تجاه التسلّط الحزبي:
غالبًا ما تمت دراسة الأحزاب السياسية كعنصر مراقبة وتوازن بالنسبة إلى السلطة المركزية، في حين أن الأحزاب السياسية هي أيضًا كيان سلطوي يحتاج إلى مراقبة وتوازن. الهيئات المهنية والنقابية التي هي أكثر التصاقًا، أو يفترض أن تكون، بالشؤون المشروعة والحياتية اليومية للمواطنين هي التي تحقق التوازن والمراقبة. لا ديمقراطية حزبية من دون توازن في بنى نقابية تتمتع بالاستقلالية عن هذه الأحزاب، من دون أن تكون بالضرورة مناقضة لها.

تدرك الأحزاب ذات المنحى السلطوي خطورة التجمعات المهنية والنقابية على هيمنتها، فتعمل على استتباع النقابات وجعلها مجرد امتداد للأحزاب ورافعة شعاراتها، بدلًا من رفع شعارات اقتصادية اجتماعية هي في

---

(11) أنطوان مسرّة وسلامة نعماني وأرليت سعادة أبي نادر، إشراف، ثقافة ديمقراطية لبنانية للحاضر والغد: مبادرات وتمكين (مشروع توعية عامة حول مفهوم الديمقراطية: نماذج مبادرات في العمل الديمقراطي اليومي) (بيروت: مؤسسة مخزومي بدعم من الاتحاد الأوروبي، 2008)، ص 200.
المقاومة المدنية للحرب في لبنان: نماذج مختارة، سلسلة وثائق (بيروت: المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم ومؤسسة رمزي يوسف عساف، 2013)، ص 120.

صلب الاختصاصات المهنية. إن تنمية العمل النقابي في إطار بناء رأي عام اقتصادي اجتماعي، بموازاة الأحزاب السياسية، هو المدخل لحياة حزبية أكثر فعالية للشأن العام ولإعادة السياسة إلى الناس.

جاء في خطبة لرئيس الجمهورية اللبنانية العماد ميشال سليمان خلال أزمة تأليف حكومة: «ألا يحق للبنانيين، الذين لا ينتمون إلى أطراف وأحزاب سياسية، أن يساهموا من خلال حكومة حيادية في إنهاض البلد وحمايته؟»[12].

تظهر الخبرة العربية مدى الارتباط بين حياة حزبية ديمقراطية وفاعلة وبنى نقابية ومهنية تتمتع بالاستقلالية عن الأحزاب وتمارس وظائفها الاقتصادية الاجتماعية.

الحزب هو المؤسسة السياسية المنظمة ذات الشخصية المعنوية التي تهدف إلى الوصول إلى السلطة وممارسة هذه السلطة وفقًا للعقيدة الحزبية أو البرنامج. يقول روبرت ميشلز (Robert Michels) واصفًا التوجهات الأوليغارشية داخل الأحزاب: «لن تغيّر الثورة الاجتماعية شيئًا في البنية الداخلية للشعب. لن يكون انتصار الاشتراكيين انتصارًا للاشتراكية التي ستتقهقر في اللحظة التي ينجح فيها أنصارها»[13].

في مسرحية **الرفيق سجعان** لجلال خوري، يتناول الكاتب سلوكيات قروي لبناني، ماركسي شيوعي في قرية لبنانية، حيث تتخذ القبلية والحزازات العائلية والمصالح المحلية لباسًا ماركسيًا شيوعيًا في مضمون قيمي بدائي. يمثل «الرفيق سجعان» نمطًا سائدًا في الحياة الحزبية السياسية، إذ يتحول الحزب إلى غطاء لعصبيات محلية تقليدية، وبعض الأحيان لعائلة دون أخرى، تتخندق في حدودها وتغدو في احتكاك عنفي وعدائي مستحكم مع الآخرين[14].

---

(12) خطاب في غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان، 7/ 1/ 2014.

(13) Robert Michels, *Les Partis politiques, essai sur les tendances oligarchiques des démocraties*, traduit par S. Jankelevitch (Paris: E. Flammarion, 1914), pp. 294-296.

(14) جلال خوري، **الرفيق سجعان: بطولية - هزلية** (بيروت: مختارات، 1987).

يظهر البنيان السلطوي لأحزاب مستجدة في مشروع النظام الداخلي لحزب في دولة عربية، إذ يرد في المادة 53:

المادة الثالثة والخمسون:

أ- (هنا اسم الرئيس شخصيًا)، بحكم موقعه ودوره التاريخي، هو عضو فوق العادة في جميع لجان الحزب ومجالسه (Ex-officio).

ب- يعود إلى (هنا اسم الرئيس شخصيًا وتكرارًا) حق النقض لأي قرار يتخذه الحزب.

ج- يعود إلى (هنا اسم الرئيس شخصيًا وتكرارًا) أن يحضر أي اجتماع من اجتماعات الحزب، على أي مستوى كان ويرأس الاجتماع حكمًا عند حضوره.

د- يعود إلى (هنا اسم الرئيس شخصيًا وتكرارًا) تسمية أعضاء في مجلس الشيوخ.

تبدو بعض الأحزاب، وغالبًا المعارضة منها، جزءًا من آلية السلطة وهي تعمل غالبًا على إعادة إنتاج علاقات نفوذ بدلًا من أن تكون اهتماماتها من اهتمامات الناس والمجتمع وقضاياه. لا بأس تاليًا بأحزاب شعبوية تعتمد قضايا حياتية يومية وحقوقًا اقتصادية اجتماعية ترتبط بنوعية حياة الناس من تربية وصحة وسكن وبيئة، وخصوصًا بشأن 4م: مدرسة، مسكن، مستشفى، مستهلك.

يتمظهر غالبًا غياب النقاش العام داخل كل حزب، من خلال إنشائه أقسامًا للشباب والنساء والطلاب والهيئات المهنية... لكن جميع هؤلاء، بسبب ذهنية سياسية زبائنية، يكرِّرون ما يقوله الزعيم. هل أدخلت الفئات الشبابية إلى الحزب للتصفيق ولحمل اللافتات أم ليكون الحزب على اطّلاع بمختلف التوجهات العمرية والمهنية في المجتمع والسعي لتلبيتها؟ ترتبط تاليًا ديمقراطية الأحزاب ومساهمتها في تطوير الديمقراطية بتوازنها مع قوى نقابية ومهنية، وكذلك بثقافة الحقوق الاقتصادية الاجتماعية بدلًا من علاقات النفوذ وتنمية وعي الناس كمواطنين أحرار مدركين لحقوقهم.

- **فاعلية القوانين[15] (Effectivité du droit):** لا تؤدي التشريعات بالضرورة إلى الإصلاح، بل قد تُستغل رمزية التشريع في أنظمة دكتاتورية لإيهام الناس بالتغيير، ثم لا تُطبّق التشريعات بسبب عوائق مالية أو إدارية أو تأويلات داخلية استنسابية. ترتبط فاعلية القوانين بعناصر خارج القانون، أبرزها: وضع القضاء، وتوازن القوى في المجتمع، والقدرات الإدارية، والثقافة السياسية السائدة في المجتمع. موضوع فاعلية التشريعات أصبح أولويًا بعد زمنٍ، إذ تسعى أنظمة عربية إلى الانسجام شكلًا بالمعايير الدولية مع استمرارية تطبيق النصوص كما في السابق، ما لم تتوافر آليات لمتابعة الفعالية. في العديد من الحالات في المجالس النيابية، تؤلف لجنة نيابية بعد صدور قانون في سبيل متابعة فعاليته في المراجعات القضائية والإدارية والممارسات الإدارية وسلوك المواطنين.

- **الحريات الدينية وعلمنة ديمقراطية عربية:** تبدو الحريات الدينية هامشية وأحيانًا غائبة في أكثر الدراسات الرصدية والقياسية للديمقراطية في الدول العربية. ألا يطرح الموضوع أي إشكالية عربية؟ وهل الحالة في انسجام تام مع الشرعات الدولية لحقوق الإنسان، على الرغم من انتشار تيارات تعصب وعنف باسم الدين تطال مؤمنين ومتهمين بالكفر من جميع الأديان والمذاهب؟ تظهر الخبرة التاريخية العالمية في التطوّر الديمقراطي أن الحريات الدينية هي أم الحريات. عندما تتداخل السياسة في الدين من دون ضوابط في الدول العربية، فإنها تلغي جوهر السياسة ذاتها كنهج في المعالجة التفاوضية والسلمية للنزاعات، وللتوفيق بين مصالح في التنافس السياسي[16]. أحد برامج مجلس كنائس الشرق الأوسط هو من البرامج النادرة والريادية، وشمل موضوع «التزام الهيئات الدينية قضايا حقوق الإنسان»، من خلال رصد مبادرات وإنجازات نابعة من القضاء والمجتمع المدني دفاعًا عن حقوق

---

(15) Jacques Commaille, «Effectivité», ap. *Dictionnaire de la culture juridique*, sous la dir. de Denis Alland et Stéphane Rials (Paris: Presses universitaires de France, 2003), pp. 583-585.

(16) Manfred Halpern, *The Politics of Social Change in the Middle East and North Africa* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1963), Quoted in: *Démocratie et démocratisation dans le monde arabe* (Le Caire: CEDEJ, 1992).

الإنسان، خصوصًا الحريات الدينية ولمصلحة جميع المواطنين من دون استثناء[17].

يقتضي إعطاء أهمية أكبر في قياس الديمقراطية ومؤشراتها في الدول العربية لمسألة إدارة التنوّع الديني، إذ تتمتع المنطقة العربية بتراث عريق طوال أكثر من خمسة قرون. هذا التراث هو عربيًا في تراجع والصهيونية هي نقيض هذا التراث.

- **التخصيب التربوي**: ترد التربية في أكثر التقارير العربية في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق تكافؤ الفرص والمساواة، والحدّ من التسرب ومن الأمية وتعميم التربية على الذكور والإناث... لكن من دون التطرّق إلى القيم التي تنقلها وسائل التنشئة العربية (العائلة، المدرسة، رفاق العمر...) إلى الشباب. إن القيم المنقولة إلى الأطفال والشباب العرب في المدارس والجامعات من خلال البرامج والكتب المدرسية وطرائق التعليم تتضمن العنف والبطش وعلاقات سلطة ونفوذ وطمس المؤلفين المدافعين عن الحريات، خصوصًا في كتب الفلسفة والأدب والتاريخ. الحاجة في سبيل الإصلاح الديمقراطي إلى مسارين، مع ضم هذين المسارين إلى قياس الإصلاح الديمقراطي:

• إعادة قراءة الحضارة العربية من منطلق القيم الإنسانية والدفاع عن الحريات.

• توظيف كل إنتاج أدبي، فني، ثقافي، فلسفي... في التربية ونقله بأساليب مبسطة إلى المجال المدرسي والتعليم، وألا تبقى الأبحاث محصورة في

---

(17) رياض جرجور، أنطوان مسرّة وألكسا أبي حبيب، إشراف، **المصادر الدينية لحقوق الإنسان: إشكالية ونماذج في التكامل والانسجام: وقائع أربع ندوات وورشات عمل عقدها برنامج العدالة والسلام وحقوق الإنسان في مجلس كنائس الشرق الأوسط في بيروت (24-25/ 3) والقاهرة (1-2/ 6) وعمان (10-12/ 7) وأيانابا - قبرص (25-29/ 9/ 2000)** (بيروت: مجلس كنائس الشرق الأوسط، 2001)، ص 540، وجزء 2: جرجس إبراهيم صالح، أنطوان نصري مسرّة وألكسا أبي حبيب (إشراف)، بيروت، 2006، ص 80 (بالعربية)، 48 (بالإنكليزية).

أصحابها وشبكة قراء يقرأون بعضهم بعضًا من دون أن تدخل في عمق النسيج الاجتماعي. يحتاج كل قرار سياسي إلى تخصيب تربوي. تدرك الأنظمة السلطوية ذلك فتتوغل في جميع مفاصل المجتمع في حين يبقى الباحثون في الديمقراطية العربية على مستوى نخبوي فوقي.

- **شمول الدراسات العربية حول الديمقراطية والإصلاح الديمقراطي الممارسات الإصلاحية النموذجية ميدانيًا من منطلق التمكين الديمقراطي**: «الحكم على الإصلاحات يجب أن يتم على أساس إمكان أن تكون مؤثرة في فترة زمنية قصيرة نسبيًا». في ما يتعدى الواجهة (...) تكون الإصلاحات جدية عندما يكون لها إمكان الإفضاء إلى تغيير الأنموذج الديمقراطي في مدة قصيرة نسبيًا. «(...) ويمكن أن يحدث الإصلاح الجدي من الأعلى إلى الأسفل، إن اتخذت حكومة ما إجراءات تبدأ بتحطيم احتكارها السلطة. ويمكن أن يحدث التغيير المهم أيضًا من الأسفل إلى الأعلى (...)»[18].

تقول بسمة قضماني في مستهل تقرير «حالة الإصلاح في العالم العربي 2008»: «مقياس الديمقراطية العربي، هو جوهر التقرير السنوي لمبادرة الإصلاح العربي، وهو يهدف إلى تتبع مؤشرات تقيس أمورًا متعلقة بطبيعة وأداء النظم السياسية، وتعكس درجة وعمق التغيرات التي يمكن أن تشكل، في مجملها، تعبيرًا عن التحول الديمقراطي في دول العالم العربي. تغطي القراءة الأولى للمقياس ثماني دول، والنيّة معقودة على زيادتها تدريجًا حتى تغطي دول العالم العربي كافة (...) تقيس المؤشرات الأربعون أربع قيم أو مقوماتٍ رئيسة في التحول الديمقراطي وهي: مؤسسات عامة قوية ومساءلة، واحترام الحقوق والحريات، وسيادة القانون، والمساواة والعدالة الاجتماعية (...). تتم المعلومات المتعلقة بالمؤشرات الأربعين سنويًا، وبالتالي فإن للمقياس، عند تكرار قراءة مؤشراته واحتسابه، قدرة على تتبع أثر التغيرات التي تطرأ على

---

(18) مارينا أوتاوي، «تقويم الإصلاح في الشرق الأوسط: هل هو جدي أم صوري؟»، في: مارينا أوتاوي وخوليا شقير، تحرير، ما يتعدى الواجهة: الإصلاح السياسي في العالم العربي (بيروت: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي ودار النهار، 2009)، ص 27-29.

النظم السياسية (...). لا يتيح المقياس الذي ابتدعناه مقاربة ظواهر معقدة، ولكنه على الرغم من ذلك حاسم الأهمية في تحديد الواقع السياسي للبلدان العربية، إذ إن الدراسات النوعية لا تسمح سوى بإضاءة جزئية لها...». وجاء في تقرير «مبادرة الإصلاح العربي» حول «استطلاع لاتجاهات الرأي العام في المنطقة العربية نحو الإصلاح» (2009)[19]: «إن مفاهيم الإصلاح على الصعيد النظري وأولوياته على الصعيد التطبيقي، وأساليب تنفيذه من وجهة نظر المواطنين في المنطقة العربية، ما زالت غامضة وليست موضع دراسة». في «الخلاصة والتوصيات» كحالة الإصلاح في العالم العربي: «أخيرًا، من الضروري أن تركز عملية الإصلاح على شؤون التعليم لما له من مردود وأثر واسع النطاق على قضايا المساواة والعدالة الاجتماعية، وذلك من خلال محاربة الأمية وتقليص ظاهرة التسرب من المدارس وتحسين مستوى وأحوال التعليم وخصوصًا بالنسبة للبنات»[20].

يقول خليل الشقاقي، مدير المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية: «يجد الباحث صعوبة في الخروج بخلاصة موثوقة من المقاييس الدولية المتوفرة، ليس فحسب لاختلاف منهجيتها واعتمادها الرئيس على الانطباعات، بل أيضًا بسبب التناقض في بعض نتائجها».

ما يسمى «المعطيات الموضوعية» ليست معطيات رقمية وهي ضرورية، بل يجب أن تشمل معطيات سلوكية تبيّن مدى التمكين الفعلي في تجسيد الإصلاح والانتقال من الإرادة إلى الفعل:

«إدخال الإصلاحات القانونية في المجالين الاقتصادي والتجاري بما يتلاءم ومتطلبات السوق العالمية» لا يعني ذلك بالضرورة تطبيق هذه الإصلاحات. «الخطط إصلاحية» و«الدعوة إلى الإصلاح» ليست إصلاحًا،

---

(19) استطلاع لاتجاهات الرأي العام في المنطقة العربية نحو الإصلاح ([الرباط]: مبادرة الإصلاح العربي؛ مركز الدراسات الاستراتيجية - الأردن، 2009)، ص 84.

(20) مبادرة الإصلاح العربي والمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، **حالة الإصلاح في العالم العربي 2008** (الرباط: مبادرة الإصلاح العربي، 2008). <http://www.arab-reform.org>.

بل تمهيدٌ لأعمال إصلاحية. ما هي هذه الأعمال؟ بعض القوى السياسية شعارها «الإصلاح» وتتم التعبئة حول «الإصلاح»... لكن قوى سياسية داعية إلى الإصلاح لا تقوم بأي عمل إصلاحي في البيئة الجغرافية الضيقة حيث هي موجودة، فتمارس مثلًا ضغطًا على مجلس بلدي لتحسين نوعية حياة في البلدة، أو تمارس ضغطًا لفتح مدرسة رسمية في القرية هي مقفلة في حين يتقاضى معلمون رواتبهم في آخر كل شهر، ولا تمارس أي عمل مواطني محلي في سبيل ردم حفرة في شارع عام تحدث بسببها حوادث سير وتشكل خطرًا على السلامة العامة.

إن شعار الإصلاح قد يتحول إلى وسيلة تعبئة سياسية، من دون تجسيده في ممارسات عملية. وغالبًا ما ينتظر الداعون إلى الإصلاح الوصول إلى قمة السلطة، غير أن مقولات الإصلاح تلك تتحول بالتدريج لدى القيّمين على الحكم إلى تذمر من العولمة والضغط الدولي والمؤامرات الخارجية... إلخ تبريرًا للعجز عن فتح مدرسة رسمية مقفلة، أو ردم حفرة في شارع عام، أو مراقبة نوعية غذاء فاسد يباع في السوبرماركت...! «آلية قياس التغيير» لا ترشد بالضرورة إلى فاعلي التغيير وشروطه ومدى رسوخه وامتداده وحمايته واستدامته.

- **الاستفادة من التراكم المعرفي والتطبيقي:** نستخلص من هذه الدراسة التوليفية ثلاثة توجهات:

• **الاستفادة من التراكم المعرفي وإجراء إضافات عربية فرعية مكملة:** توصلت الدراسات الدولية والعربية إلى مستوى عال ومتراكم في قياس الديمقراطية، ولا تكمن المعضلة في العالمية والخصوصية. الحاجة إلى اعتماد المعايير الدولية والعربية في عناوينها الكبرى، ولكن مع إدخال معايير ومؤشرات إضافية مستخرجة من الوقائع العربية الخاصة. لا تنبع هذه الضرورة من الخصوصية، بل إنها تنبع في معظم الأحيان من سلوكيات الممانعة والتلاعب (manipulation) وتجاوز السلطة (abus de pouvoir) من خلال الاستعمال الأداتي للقانون.

ما هي، على سبيل المثال، مؤشرات فاعلية (Effectivité) صدور تشريع ريادي لحماية المستهلك ولكنه غالبًا لا يطبّق؟ وما هي فعالية قانون حول حق الاطّلاع، لكن الإدارة تتحايل على حق الاطّلاع من خلال إسناد قانوني شكلي؟ وما هي فعالية تعديل دستوري لتوسيع قاعدة الترشح لرئاسة جمهورية كوسيلة رمزية لإيهام الناس بالتغيير؟ وما هي التأثيرات في السلوك المواطني لبرامج التربية المدنية والتنمية والسياسات الاجتماعية التي تسقط على الناس من دون أن يعرفوا لماذا وكيف، ثم تؤدي إلى مزيد من اتباع الناس للزعامات؟ كما في الحالات الطبية، يؤدي الاستعمال المتكرر لوصفة طبية إلى مفاعيل سلبية أو إلى تكيّف (Accoutumance) يضعف فاعلية الدواء، فيجب تغيير الدواء والمقادير.

• التمكين الديمقراطي: يمكن الاستفادة من الإنجازات العالمية والعربية كافة حول مؤشرات الديمقراطية وقياسها، لكن مع العمل على تفعيل هذه المؤشرات وقياسها من خلال تطبيقات ميدانية في التمكين الديمقراطي (Empowerment)، سلوكًا وممارسات، ورصد هذه السلوكيات والممارسات كجزءٍ أساسي في الدراسات في الإصلاح الديمقراطي. إلى أي مدى ترصد وتقيس مراصد الديمقراطية العربية أشكال المقاومة المدنية (وليس العسكرية فحسب) في لبنان ومصر وتونس وفلسطين والعراق والسودان؟ هذه الأشكال هي التعبير الأبرز عن الممارسة الديمقراطية والتمكين الديمقراطي في الدول العربية. ليست الدراسات حول الديمقراطية إلا دراسات في الديمقراطية، وإن كانت تتضمن في خاتمتها توصيات ومقترحات مفيدة. قد تشكّل هذه الدراسات إصلاحًا ديمقراطيًا إذا تضمنت أبحاثًا نوعية حول مبادرات وأعمال ريادية ونموذجية في الحياة الديمقراطية اليومية. يتم ذلك من خلال رصد أحكام قضائية نموذجية وريادية في الدفاع عن حقوق الإنسان، وقرارات للمجالس الدستورية العربية[21]، أو تحرك

---

(21) انظر: الجمهورية اللبنانية، المجلس الدستوري: المجلس الدستوري، الكتاب السنوي 2009-2010، المجلد 4 (بيروت: منشورات المجلس الدستوري، 2010)؛ المجلس الدستوري، الكتاب السنوي 2011، المجلد 5 (بيروت: منشورات المجلس الدستوري، 2011)؛ المجلس الدستوري، الكتاب السنوي 2012، المجلد 6 (بيروت: منشورات المجلس الدستوري، 2012)، و المجلس الدستوري، الكتاب السنوي 2013، المجلد 7 (بيروت: منشورات المجلس الدستوري، 2013)، متوفرة على موقع <http://ccliban.org>.

مجتمع أهلي في قرية في لبنان أو مصر لتحسين نوعية الحياة اليومية، فتشكل هذه الحالات - التي يتطلب استكشافها وتوثيقها بحثًا ميدانيًا - نماذج وطريقة استعمال (How to use/Mode d'emploi) خروجًا عن ذهنية النق والتشكي وانتظار «الإرادة السياسية» وتبرير الاستقالة بسبب الأحوال والأوضاع. أن تشغل فكرك فهذا نسبيًا سهل، أما أن تعمل فهذا لبّ المشكلة والإصلاح.

• **لا مؤسسات من دون ثقافة ديمقراطية داعمة:** المؤسسات والتنظيمات، حتى أكثرها تطورًا، هي مجرد هياكل عظمية من دون حياة إذا افتقرت المؤسسات إلى ثقافة مؤسساتية داعمة. يتم غالبًا إنشاء مؤسسات عصرية مع وضع تنظيمات تشريعية ريادية، لكنها تتعطّل أو لا تكون فاعلة بسبب زرعها في أرض لم يتم تخصيبها تربويًا لإنتاج ثمارها.

في موازاة دراسات ريادية حول قياس الديمقراطية في المنطقة العربية ورصد الانتهاكات والتحولات، انتشرت ظاهرة جمهوريات عربية متحولة إلى ملكيات في إطار دساتير وتعديلات دستورية تضفي صفة قانونية شكلية على ممارسة مناقضة لقيم الجمهورية. تسير تاليًا دراسات عديدة ذات طابع تجريدي في الديمقراطية العربية بسرعة وكثافة، بموازاة استبداد بلباس عصري ودستوري شكلًا. يعني ذلك أن المعضلة ليست في المؤسسات بالمعنى التنظيمي، بل في الثقافة السياسية عندما حصل انتقال من ملكيات إلى جمهوريات، من دون عمل تثقيفي وتربوي في المدارس والجامعات، ومن خلال وسائل التنشئة. ما معنى جمهورية في الثقافة العربية؟ أبرز قيم الجمهورية:

- صفة الشعب كمصدر السلطات.

- تداول السلطة.

- خضوع السلطة لمعايير حقوقية ناظمة قد تتوافر في ملكية دستورية وقد لا تتوافر في جمهورية.

أبرز الشؤون في الثقافة الديمقراطية عربيًا هي الآتية:

- **ثقافة القاعدة الحقوقية** (Culture de Légalité/Culture of Legality): يخفي السجال في المجتمعات العربية حول عالمية حقوق الإنسان وخصوصيتها، وحول الشريعة والتشريع، ومرجعية حقوق الإنسان، وحول الدين والدولة، عدم تجذر القاعدة الحقوقية (Règle de droit/Rule of Law) وتأصيلها في الثقافة العربية، وفي البرامج التربوية والتربية الديمقراطية. القاعدة الحقوقية هي ثمرة خبرة تاريخية عالمية وعملانية في سبيل حماية الأفراد والجماعات من التسلط السياسي، وكذلك من الأديان في حال تحولها إلى سلطة بالمعنى السياسي أي احتمالية اللجوء إلى الإكراه. يتوفر تراث عربي أصيل في بروز القاعدة الحقوقية الوضعية، لكن التاريخ العربي لم يُقرأ في هذا السياق الحقوقي. عمد معظم الباحثين إلى هذه القراءة من منطلقات فلسفية أو أخلاقية أو فقهية من دون بلورة التاريخية العربية لمفهوم القانون من خلال وقائع وحوادث، ولا من خلال البحث الفكري المجرد. لا يحمل تاليًا الكلام عن دولة الحق ذات الإدراك في الديمقراطيات الراسخة، فقد اندمجت وامتزجت ثقافة حقوق الإنسان ببرامج تربوية وبالحياة اليومية، بينما هناك بلدان أخرى تعيش في أوضاع وتقاليد مختلفة.

تتوافر تقاليد عربية ديمقراطية، فكرًا وممارسة، كما لدى جميع الشعوب، لكن لم يتم استغلالها في تعليم التاريخ من خلال مختلف وسائل التنشئة، بل على العكس طمستها أنظمة دكتاتورية. يقتضي تاليًا إعادة قراءة التراث العربي في ما يتعلق بالقاعدة الحقوقية، بهدف إنتاج مواد ثقافية وتربوية للأجيال الجديدة. مبادئ الديمقراطية عالمية بينما التربية الديمقراطية غارقة في الخصوصيات وهي مرغمة، كي تكون مؤثرة على السلوك، على الأخذ في حسبانها البنى الثقافية والتقاليد وأوضاع الشعوب، فتكون متأصلة في إنتاجها وتطبيقاتها.

لماذا تلقى دعوات الخصوصية، من جانب جهات هي غالبًا متطرفة وغير ديمقراطية، آذانًا صاغية في المجتمعات العربية؟ يعود السبب الرئيس إلى عدم تأصيل ثقافة القانون في التاريخ العربي والذاكرة التاريخية العربية. يدرك كل واحد منا، من خلال دراسته تاريخ بلدان غربية، النضال الطويل في سبيل

الحماية ضد التوقيف التعسفي (Habeas corpus) في بريطانيا والسياق الفرنسي في مقاومة رسائل الجلب والتوقيف الاعتباطي (lettre de cachet)، ويدرك أن مؤسسات دينية في الغرب لجأت في الماضي إلى محاكم التفتيش (Tribunaux d'inquisition) والإكراه. يستخلص تاليًا من الخبرة التاريخية العالمية والعملية السياق البراغماتي لبروز مفهوم القانون كوسيلة أقل سوءًا لحماية الأفراد والجماعات من السياسة في تحولّها إلى تسلط، ومن الأديان أيضًا في حال تحولها إلى سلطة بالمعنى السياسي، أي احتمالية اللجوء إلى الإكراه تحت ستار الدين. دراسة التاريخ القانوني العربي (Histoire du droit) بالغة الفائدة من منطلق حقوقي وأنثروبولوجي في سبيل تعليم التاريخ العام وبناء ذاكرة حقوقية راسخة في الثقافة الشعبية.

ما هي تاريخية القاعدة الحقوقية عربيًا؟ البرامج حول التربية الديمقراطية والتربية على حقوق الإنسان والثقافة المواطنية والديمقراطية عامة تبقى ناقصة من دون نقل الخبرة التاريخية في مفهوم القانون في تاريخيته العربية. ما نعيشه عربيًا من التباس حول الشريعة والتشريع، حتى في أوساط قانونيين، تعود جذوره إلى عدم ترسيخ تاريخية القانون في التجربة العربية كثمرة سياق أنثروبولوجي براغماتي وغير عقائدي. معنى ذلك أنه لا يجوز إرغام أحد على القيام بعمل أو منعه من القيام بعمل إلا بموجب نص قانوني وضعي، صادر عن مجلس نيابي، مُنتخَب من خلال انتخابات نزيهة وحرة وعادلة، ويصون تطبيقه قضاء مستقل. لم تصل الثقافة الديمقراطية إلى المدارس والجامعات والبنى التحتية العربية بتجدد وأصالة، وهي تحتاج إلى مؤشرات كمية ونوعية[22].

- **ثقافة المجال العام**: إن مفاهيم المجال العام المشترك (Espace public) والنظام العام (Ordre public) والمصلحة العامة (Intérêt général) تشكو من التباس وتناقض، حتى في الفكر القانوني بالذات، خصوصًا منذ الستينيات، نتيجة

---

(22) أنطوان نصري مسرّة، «التربية على القاعدة الحقوقية (الإشكالية والمضمون ومجالات التأصيل والتطبيق في المجتمعات العربية)،» ورقة قُدّمت إلى ندوة «حقوق الإنسان والتنمية من منظور عربي»، شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب، القاهرة، 18 شباط/ فبراير 2009، ص 24. <http://www.pidegypt.org>.

انتشار أيديولوجيات عربية كلية وتفسيرات متضاربة حول الشريعة والتشريع. تُكتسب القيم الديمقراطية من خلال ثقافة الشأن العام والنظام العام والمصلحة العامة عبارة جمهورية، مشتقة أساسًا من اللاتينية (Res Publica) أي الشأن العام.

ما تحتاج إليه المنطقة العربية في مجال قياس الديمقراطية ومؤشراتها والإصلاح هو:

• وضع مؤشرات كمية ونوعية حول الثقافة الديمقراطية، لا مجرد استطلاع الرأي معرفيًا حول الإصلاح، خصوصًا في المدارس والبرامج التعليمية المدرسية والجامعية والسلوكيات اليومية.

• رصد مبادرات وإنجازات في الثقافة المواطنية، في الحي والبلدية والإدارات العامة والمحاكم...، إذ يظهر التغيير في السلوك الذي هو المؤشر لفعالية الأبحاث حول الإصلاح الديمقراطي.

- **مؤشرات المدافعين عن المواطنين:** في الأنظمة الاستبدادية وقيد التحوّل الديمقراطي وفي الديمقراطيات غير الراسخة، من الضروري أن تتضمن المؤشرات فاعلية الهيئات المختلفة والجمعيات والأفراد...، الذين يدافعون عن الآليات الديمقراطية وحقوق المواطنين، مع متابعة ووصف حالات مبادرة ودفاع وحماية، في مواجهة عصرنة الاستبداد من خلال استعمال أداتي للقانون. انتشرت مراصد الديمقراطية وحقوق الإنسان في الدول العربية غالبًا لتوثيق الخروق وسردها والتشهير بها. لكن مع فقدان ثقافة التمكين أدت بعض هذه المراصد إلى تنمية ذهنية «النق» والتشكي والتذمر بوساطة مجرد «النق» والتشهير، وتستخدم أنظمة غير ديمقراطية هذا السلوك لدى الناس لتنفيس الاحتقان وكواجهة لإظهار قبولها للرأي الآخر والمعاكس من دون فاعلية لا من جانب المواطنين ولا من جانب السلطة.

الحاجة إلى مؤشرات وقياس حول الأحكام القضائية النموذجية وقرارات المجالس الدستورية وأعمال جمعيات أهلية وجمعيات حماية المستهلك، وفي الأوضاع الصعبة بالذات، فالإصلاح الديمقراطي بطبيعته عمل نضالي ليس

مقصورًا على الرصد والتوثيق والنقد والتوصيات التي تتوجه إلى جهات هي غالبًا وفي الأصل مصدر الانتهاكات[23].

- مدنية المجتمع المدني: انجرفت دراسات عديدة حول الديمقراطية العربية في وصف المجتمع المدني في الدول العربية، من دون التركيز على موضوعين أساسيين: الأول هو حرية تأسيس الجمعيات في الدول العربية، إذ يخضع التأسيس، باستثناء لبنان، لترخيص وليس إلى علم وخبر. والموضوع الثاني هو مدنية (Civilité) المجتمع المدني أي استقلاليته عن السلطة ونشره قيمًا مدنيةً في الممارسة والسلوك. المستفيد الأول من نقد ممارسات المجتمع المدني العربي هو السلطة المركزية التي تبرر بذلك مزيدًا من الرقابة التي تتخطى ضرورات النظام العام. يمارس غالبًا هذا النقد مؤلفون لا يجرؤون على نقد دكتاتورية أنظمة عربية، فيصبّون الغيظ والمكبوتات على التنظيمات الأهلية التي، لولا وجودها وعلى الرغم من جميع شوائبها، لكانت الحالة أسوأ في المسار الديمقراطي العربي. التنظيمات الأهلية هي ضرورة في مجتمعاتها العربية التي تعاني عدم تخصيب الثقافة الديمقراطية تربويًا في البنى التحتية المختلفة. وقد نمّت برامج في التربية على حقوق الإنسان المطالبة بالمشاركة، لكن من دون تنمية ثقافة المساهمة المواطنية الفاعلة في تنظيمات المجتمع المدني. لا مشاركة من دون مساهمة، بل مشاركة بالمساهمة[24].

شكلت «المؤسسة العربية للديمقراطية» المنشأة سنة 2007 في قطر إطارًا لبحوث ديمقراطية تمكينية، في برنامج احتواء النزاعات (حالة اتفاق الدوحة

---

(23) كمثال لأعمال نموذجية في الدفاع عن الحريات والشأن العام والقاعدة الحقوقية عامة، في القضاء والإدارات العامة والجمعيات الأهلية: بعض برامج المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، إشراف أنطوان مسرّة، بيروت، المكتبة الشرقية، وأبرزها: مسرّة ومرقص، إعداد، مرصد القضاء.

(24) من الأمثلة في التمكين الديمقراطي والنماذج العملية: برامج المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم بالتعاون مع الوقف الوطني للديمقراطية (National Endowment for Democracy) (1995-2008)، <http://www.lfpcp.org>.

وبرنامج بالتعاون مع مؤسسة ويستمنستر للديمقراطية (Westminster Foundation for Democracy)، انظر: مسرّة وقيس، إشراف، دعم المجتمع الأهلي للعمل البلدي في لبنان.

في 21/ 5/ 2008 ومتابعة برنامج ترسيخ الاتفاق في بنى المجتمع[25]، وحالة التفاوض في السودان...) وفي برنامج «منتديات المواطنة» وبرنامج «العدالة الانتقالية»... «... يستحسن أن تستمر المراكز العربية بالأعمال الرصدية[26]، ولكن مع التركيز، كل سنة، ومن خلال عمل تراكمي، على موضوع واحد مع مؤشراته وقياسها ومبادراته وإنجازاته ودفاعاته المواطنية. وتشكل إصدارات «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات» مرجعًا عربيًا أساسيًا يمكن العمل على تفعيل مضامينها ميدانيًا من خلال مبادرات تطبيقية.

أكثر الذين كتبوا عن المجتمع المدني العربي لم يتولوا هم تأسيس جمعيات أهلية وقيادتها، لمعرفة الحياة الداخلية لأي جمعية عربية فاعلة وغير ظرفية ومعاناتها في القيادة والتمويل والبرمجة والاستمرارية. والسبب هو غالبًا عدم دعم المجتمع العربي لجمعياته[27]، مفضلًا الأوقاف الدينية. الحاجة إلى وضع مؤشرات إضافية وفرعية حول مدنية المجتمع المدني العربي. أكثر الباحثين في الديمقراطية العربية والمجتمع المدني العربي متأثرون بالمفهوم التنظيمي للسياسة (Organization)، على حساب مفهوم السياسة (Politics) كعلاقة قوة ومصالح في المجتمع تحتاج إلى ضوابط حقوقية (لا يختزلها التنظيم) ومواطنية في آنٍ معًا.

يُستخلص من الدراسة ضرورة اعتماد المؤشرات وقواعد القياس العالمية والعربية التي توصلت إلى درجة عالية من التقنية والاختبار. وثمة حاجة بشكل خاص في الدول العربية، وفي المجتمعات عامة حيث الأنظمة استبدادية، أو

---

(25) أنطوان نصري مسرّة وربيع قيس، إشراف، اتفاق الدوحة 21/ 5/ 2008: بناء ثقافة المواثيق في لبنان من أجل مواطنية فاعلة: بحث جماعي ووقائع ندوة عقدت في بيروت في 20/ 12/ 2008، تقديم سليم الحص، منشورات المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم؛ 29 (بيروت: المكتبة الشرقية، 2009)، ص 464.

(26) حول توفر المعلومات وفائدتها وتضخمها على الشبكة: Mauro Calise and Rosanna De Rosa, «E-Research: An Introduction to On-line Political Science Sources for Beginners (and Skeptics), *International Political Science Review*, vol. 29, no. 5 (November 2008), pp. 595-618. <ipsr.sagepub.com>.

وموقع الجمعية الدولية لعلم السياسة <http:www.ipsaportal.net>.

(27) غانم [وآخ.]، ص 926؛ «Voices on Arab Philanthropy,» p. 45, and *From Charity to Change*, p. 256.

غير ديمقراطية، أو في طور التحوّل الديمقراطي، أو حيث الديمقراطية مهدّدة (في حالة لبنان)، إلى توجّهين:

- **تثقيل مؤشر الإدارة الديمقراطية للتنوّع الديني**: يقتضي إعطاء أهمية أكبر في قياس الديمقراطية ومؤشراتها في الدول العربية إلى مسألة إدارة التنوّع الديني؛ إذ تتمتع المنطقة العربية بتراث عريق طوال أكثر من خمسة قرون. هذا التراث هو عربيًا في تراجع والصهيونية هي نقيض هذا التراث[28].

- **إضافة مؤشرات حول عنصر المجتمع المدني الفاعل والديمقراطي**: في مجال التمكين الديمقراطي (Empowerment) تندرج المؤشرات الإضافية، كمًّا ونوعًا، في البنود الآتية:

• **فاعلية**: مدى فاعلية التشريعات والنظم، أي متابعة تطبيقاتها.

• **المبادرات**: رصد مبادرات المواطنية في العمل الديمقراطي، وخصوصًا في البنى التحتية.

• **واقع الهيئات المهنية والنقابية**: هذه الهيئات هي عنصر توازن تجاه انحراف أحزاب وقوى سياسية نحو التسلّط.

• **الدفاع (Advocacy)**: مدى الحماية التي يوفرها القضاء في مجال حماية الحقوق والحريات، ومن خلال أحكام ريادية.

• **التخصيب الثقافي والتربوي**: مدى امتداد الدراسات والأبحاث في المجال التعليمي والتربوي والثقافي في سبيل تحوّل المعرفة إلى سلوك. نعاني عربيًا في البنى الثقافية ثلاثة أمور تشكل عائقًا في التقدم الديمقراطي:

* منظومة قيم مبنية على علاقات سلطة ونفوذ في البنى التحتية في المجتمع: العائلة، المدرسة، البيئة المحلية...

---

(28) أنطوان مسرّة، «إدارة التعددية الدينية والثقافية في اجتهادات المحاكم والمجالس الدستورية: لبنان من منظور مقارن،» في: الجمهورية اللبنانية، المجلس الدستوري، المجلس الدستوري، الكتاب السنوي 2011، المجلد 5، ص 99-173.

* عدم تأصيل ثقافة القاعدة الحقوقية (Rule of Law /Culture of Legality) انطلاقًا من التاريخ العربي والخبرات العربية. ينتج من ذلك خلط والتباس وسجالات حول الشريعة والتشريع.

* تطور أساليب التلاعب بالآليات الديمقراطية لضرب الديمقراطية، وخصوصًا من خلال استعمال أداتي للقانون (Loi instrumentale) على حساب الصفة المعيارية (Normative) للقانون. تتحول بذلك الديمقراطية إلى مجرد إجراءات (Homo juridicus) وتضخم إجراءات، من دون مضمون وفعالية وعلى حساب المنظومة الحقوقية العامة.

• **النمذجة والتأصيل**: الاستعاضة غالبًا عن الاقتراحات والتوصيات بنماذج عملية، وبشكل طريقة استعمال (Mode d'emploi/How to use) أصيلة، أي نابعة من الخبرات العربية.

ما العمل في سبيل إدارة التحول الديمقراطي وصوغ الدساتير في المجتمعات العربية في إطار المستجدات وبروز الشارع العربي؟ توفر الندوة التي عقدتها المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم ومؤسسة كونراد أديناور حول موضوع: «صياغة الدساتير في التحولات الديمقراطية: الخبرة العربية والدولية من منظور مقارن» في 13و14 كانون الأول/ ديسمبر 2013 مدخلًا منهجيًّا وخطة عمل. الموضوع مطروح بحدة لأنه مرتبط بالسلم الأهلي في مجتمعات مُهددة بانقسامات داخلية وتدخلات خارجية. وهو مطروح لأنه يمكن تجنب المخاطر في الاستفادة من الخبرة اللبنانية المتعدِّدة الجوانب والخبرات المقارنة.

مشاركة مؤسسة كونراد أديناور في الورشة ذات مغزى لأن كونراد أديناور هو من أهم الشخصيات التي أعادت ترميم ألمانيا بعد الحرب وإعادتها إلى الديمقراطية. ويتخذ الموضوع أهمية قصوى، لأن الأوضاع تتصف بدرجة كبيرة من التعقيد والضبابية وتتأثر بعوامل داخلية وخارجية. تتصف الحالات العربية بمعطيات متشابهة في بعض الشؤون ومتمايزة حيث كل حالة عربية هي حالة قائمة بذاتها.

يجب أن تتضمن الدساتير، وخصوصًا في مقدماتها، مبادئ حقوقية أساسية أجمعت عليها الشرعات الدولية لحقوق الإنسان، واستقر عليها الضمير العالمي. قد تختلف آليات تطبيق المبادئ العالمية بحسب المجتمعات. يتصف التحول في اسبانيا بأنه كان إصلاحيًا وثائقيًا (Transition pactée) ومن دون انسلاخ عن الماضي.

من أبرز مقتضيات التأصيل حماية النسيج التعددي العربي من الصهينة التي هي الترادف بين مساحة جغرافية ودين مُحدّد. قال مسؤول عربي رفيع في بلد مجاور لأحد اللبنانيين: «لدينا طائفية أكثر منكم بكثير، لكننا نعرف قمعها!»

ما السبيل للتوفيق بين الموروث التاريخي والإدارة الديمقراطية للتعددية؟ يصطدم الفكر الشمولي بالواقع المحلي، إذ إن الخبرات العالمية تثبت أن المشروع الأكبر لا ينجح إذا لم ينجح على المستوى المصغر. ما قدمه لبنان في هذا المجال جدير بالاهتمام. وتشكل المادة 128 من الدستور الأردني المعدل والمواد المتعلقة بالأحوال الشخصية تأصيلًا للتراث العربي في إدارة عصرية للتعددية الدينية والثقافية. يتطلب البناء الديمقراطي ثقافة ديمقراطية اندماجية (Inclusive Democracy) وبنية علاقات لا تقوم على القوة والنفوذ، فلا تكون سلطة لأحد بل تفاوض في إطار القانون.

يتطلب التحول الديمقراطي على مستوى المجتمع التوجهات الآتية:

- نشر الثقة بدلًا من التشاؤم حول الوضع القائم. ومن يساهم في تعميم التشاؤم إعلاميون وأكاديميون بعيدون عن هموم الناس، فيدعمون بذلك أرباب الأنظمة السلطوية القديمة.

- صحافة حرة ومستقلة وداعمة للمسار.

- تعزيز المواطنية، وخصوصًا من خلال بناء ذاكرة وطنية مشتركة.

- حوارات وطنية لمعالجة التناقضات التي عملت الدكتاتوريات على إخفائها وقمعها.

- تفعيل دور النقابات التي توفر البوصلة حول قضايا الناس اليومية.

- التمييز بين التعبئة (Mobilisation) التي قد تنتشر بفضل وسائل التواصل الاجتماعي وبين المشاركة المواطنية (Participation) الواعية والملتزمة والهادفة.

- فضح أساليب التلاعب، خصوصًا من خلال خبراء في السياسة الطائفية، لا «الطائفية السياسية» كما هو متداول.

تتصف مرحلة ما بعد الدكتاتوريات بحالة من الفوضى يقتضي العمل على مواجهتها من خلال مقاومة مدنية. هل نعيش اليوم نهاية المثقفين؟ بدلًا من تشجيع الحراك العربي ينساق مثقفون في تحليلات أكاديمية تشاؤمية، وكأن لا دور ولا علاقة لهم بالمجتمع. في المنطقة العربية أكثر من فولتير (Voltaire)، لكن لم يتحول ذلك إلى تيار فولتاري (Voltairianisme).

كيف تُدار مرحلة ما بعد الدسترة؟ يوفر لبنان مثالًا، مع بعض الاستثناءات الإيجابية، لسوء إدارة ما بعد مرحلة وثيقة الوفاق الوطني - الطائف. أما الأنموذج الأمثل لإدارة مرحلة الدسترة وما بعدها فهي اسبانيا[29].

المراجع

1 - العربية

كتب

إبراهيم، سعد الدين [وآخ.]. **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية.** ط 3. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

---

(29) أنطوان مسرّة وربيع قيس، إشراف، صياغة الدساتير في التحوّلات الديمقراطية: الخبرات العربية والدولية من منظور مقارن: وقائع الندوة التي عقدتها المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم ومؤسسة كونراد أديناور في فندق مونرو، بيروت، 13-14/12/2013، منشورات المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم؛ 34 (بيروت: المؤسسة، 2014).

أبو ليلة، علي محمود [وآخ.]. **مرصد الإصلاح العربي: الإشكاليات والمؤشرات.** تقديم اسماعيل سراج الدين؛ إعداد وتحرير السيد ياسين ومحسن يوسف. الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، 2006.

استطلاع لاتجاهات الرأي العام في المنطقة العربية نحو الإصلاح. [الرباط]: مبادرة الإصلاح العربي؛ مركز الدراسات الاستراتيجية - الأردن، 2009.

اسكندر، أمين [وآخ.]. **نحو رؤية وطنية لتعزيز الديمقراطية في مصر: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية.** تحرير عاطف السعداوي؛ تقديم مصطفى كامل السيد. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007. (مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية)

أوتاوي، مارينا وخوليا شقير (تحرير). **ما يتعدى الواجهة: الإصلاح السياسي في العالم العربي.** بيروت: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي ودار النهار، 2009.

جرجور، رياض، أنطوان مسرّة وألكسا أبي حبيب (إشراف). **المصادر الدينية لحقوق الإنسان: إشكالية ونماذج في التكامل والانسجام: وقائع أربع ندوات وورشات عمل عقدها برنامج العدالة والسلام وحقوق الإنسان في مجلس كنائس الشرق الأوسط في بيروت (24-25/ 3) والقاهرة (1-2/ 6) وعمان (10-12/ 7) وأيانابا - قبرص (25-29/ 9/ 2000).** بيروت: مجلس كنائس الشرق الأوسط، 2001.

الجمهورية اللبنانية، المجلس الدستوري. **المجلس الدستوري، الكتاب السنوي 2009-2010، المجلد 4.** بيروت: منشورات المجلس الدستوري، 2010.

______. **المجلس الدستوري، الكتاب السنوي 2011، المجلد 5.** بيروت: منشورات المجلس الدستوري، 2011.

______. المجلس الدستوري، الكتاب السنوي 2012، المجلد 6. بيروت: منشورات المجلس الدستوري، 2012.

______. المجلس الدستوري، الكتاب السنوي 2013، المجلد 7. بيروت: منشورات المجلس الدستوري، 2013.

حقوق الإنسان في العالم العربي: التقرير السنوي 2008. القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2008. (سلسلة قضايا الإصلاح؛ 20)

الخضرا، بشير محمد. النمط النبوي - الخليفي في القيادة السياسية العربية.. والديمقراطية. ط 2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.

الخطيب، أنور [وآخ.]. التقرير السنوي الرابع: الحريات الصحفية في البلدان العربية لعام 2008. إشراف يحيى شقير. عمان: مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، [2008].

الخليج العربي والديمقراطية: نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية. أعد الدراسة وحررها علي خليفة الكواري [وآخ.]. ط 2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

خوري، جلال. الرفيق سجعان: بطولية - هزلية. بيروت: مختارات، 1987.

الديين، أحمد [وآخ.]. الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية. تنسيق وتحرير علي خليفة الكواري. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009. (مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية)

______. النزاهة في الانتخابات البرلمانية، مقوماتها وآلياتها في الأقطار العربية، بحوث ومناقشات الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المنظمة والمركز، 2008.

رشيد، عبد الوهاب حميد. **التحول الديمقراطي في العراق: المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

الرملي، لينين. **بالعربي الفصيح**. القاهرة: المركز المصري العربي، 1992.

ساعف، عبد الله وعبد الرحيم منار السليمي (إعداد). **المغرب 1996-2007: عقد من الإصلاحات**. الرباط: مبادرة الإصلاح العربي، 2008. (تقارير البلدان؛ 1)

الشبكة العربية للإصلاح الديمقراطي (إصلاح)، مركز الأردن الجديد للدراسات والمؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم. **تطوير أبحاث الديمقراطية عربيًا**. بيروت: المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، 2007. (سلسلة وثائق؛ 15)

الشريدة، خالد عبد العزيز [وآخ.]. **الديمقراطية والتربية في الوطن العربي: أعمال المؤتمر العلمي الثالث لقسم أصول التربية في كلية التربية - جامعة الكويت**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

الشطي، إسماعيل [وآخ.]. **مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية**. تحرير علي خليفة الكواري. ط 2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005. (مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية)

شقير، يحيى (إشراف). **التقرير السنوي الرابع: الحريات الصحفية في البلدان العربية لعام 2008**. عمان: مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، 2008.

شميل، إيف. **السياسة في الشرق القديم**. بيروت: دار الثقافة، 1995.

صديقي، العربي. **البحث عن ديمقراطية عربية: الخطاب والخطاب المقابل**. ترجمة محمد الخولي وعمر الأيوبي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.

عبد الله، ثناء فؤاد. **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

______. **مستقبل الديمقراطية في مصر**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

العبدلي، سمير. **ثقافة الديمقراطية في الحياة السياسية لقبائل اليمن: دراسة ميدانية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ 62)

علي، حيدر إبراهيم. **التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية**. ط 2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.

غانم، إبراهيم البيومي [وآخ.]. **نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية والأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت**. تحرير إبراهيم البيومي غانم. بيروت: المركز، 2003.

الفالح، متروك. **المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية: دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تريّف المدن**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

قيرة، إسماعيل [وآخ.]. **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**. مقدمة عامة: برهان غليون. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009. (مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية)

مالكي، إمحمد [وآخ.]. **الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية**. تحرير علي خليفة الكواري. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

______ [وآخ.]. **الديمقراطية والتحركات الراهنة للشارع العربي**. تحرير علي خليفة الكواري. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007. (مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية)

مبادرة الإصلاح العربي والمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية. **حالة الإصلاح في العالم العربي 2008**. الرباط: مبادرة الإصلاح العربي، 2008.

محافظة، علي. **الديمقراطية المقيدة: حالة الأردن: 1989-1999**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية. **حركة حقوق الإنسان في البلدان العربية: الأسئلة والتحديات الراهنة**. بدعم من مؤسسة فورد. المغرب: المركز، 2008.

مسرّة، أنطوان نصري. **قياس الديمقراطية والإصلاح الديمقراطي في الدول العربية (الحالة البحثية: مؤسسات، مؤشرات، حاجات، أولويات، منهجيات، استشراف)**. بيروت: المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، 2010. (سلسلة وثائق؛ 31)

_____ (إشراف). **مرصد الديمقراطية في لبنان 1997-1999: Observatoire de la démocratie au Liban، وقائع بحث جماعي وتسع ندوات عقدتها مؤسسة جوزف ولور مغيزل بالتعاون مع الاتحاد الاوروبي**. بيروت: مؤسسة جوزف ولور مغيزل، 2000.

_____ وبول مرقص (إعداد). **مرصد القضاء في لبنان دفاعًا عن العدالة والحريات وحقوق الإنسان: نماذج أحكام قضائية مختارة مع ملاحق عن الدول العربية**. 2 ج. بيروت: المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، 2005-2008.

_____ وربيع قيس (إشراف). **اتفاق الدوحة 21/5/2008: بناء ثقافة المواثيق في لبنان من أجل مواطنية فاعلة: بحث جماعي ووقائع ندوة عقدت في بيروت في 20/12/2008**. تقديم سليم الحص. بيروت: المكتبة الشرقية، 2009. (منشورات المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم؛ 29)

ـــــــــ وربيع قيس (إشراف). **دعم المجتمع الأهلي للعمل البلدي في لبنان: تضامن ومبادرة ومواطنة في المجال المحلي**. وقائع ندوات وورشات عمل عقدتها المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم بالتعاون مع بلديات وجمعيات أهلية في حمانا، زحلة، مشغرة، رأس المتن بدعم من مؤسسة وستمنستر للديمقراطية. بيروت: المؤسسة، 2009. (منشورات المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم؛ 28)

ـــــــــ وربيع قيس (إشراف). **الشأن العام في الحياة اليومية المحلية في لبنان: مبادرة ومشاركة ومواطنة دعماً للعمل البلدي: وقائع ندوات وورشات عمل عقدتها المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم بالتعاون مع بلديات وجمعيات أهلية في حمانا، زحله، رأس المتن، قرنايل، جبيل، ميروبا، حاصبيا، الفرزل بدعم من مؤسسة المستقبل**. بيروت: المؤسسة، 2013). (منشورات المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم؛ 31)

ـــــــــ (إشراف). **صياغة الدساتير في التحوّلات الديمقراطية: الخبرات العربية والدولية من منظور مقارن: وقائع الندوة التي عقدتها المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم ومؤسسة كونراد أديناور في فندق مونرو، بيروت، 13-14/12/2013**. بيروت: المؤسسة، 2014. (منشورات المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم؛ 34)

ـــــــــ وسلامة نعماني وأرليت سعادة أبي نادر (إشراف). **ثقافة ديمقراطية لبنانية للحاضر والغد: مبادرات وتمكين** (مشروع توعية عامة حول مفهوم الديمقراطية: نماذج مبادرات في العمل الديمقراطي اليومي). بيروت: مؤسسة مخزومي بدعم من الاتحاد الأوروبي، 2008.

منظمة العفو الدولية. **تقرير منظمة العفو الدولية السنوي لعام 2009: حالة حقوق الإنسان في العالم**. أشرف على الترجمة والمراجعة والتحرير والتنضيد والإخراج الفني فريق تحرير اللغة العربية بالأمانة الدولية. لندن: المنظمة، 2009.

الموصلّي، أحمد. **جدليات الشورى والديمقراطية: الديمقراطية وحقوق الإنسان في الفكر الإسلامي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.

نافع، بشير [وآخ.]. **المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية**. تحرير علي خليفة الكواري. ط 2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004. (مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية)

ووتربوري، جون [وآخ.]. **ديمقراطية من دون ديمقراطيين: سياسات الانفتاح في العالم العربي/ الإسلامي: بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المعهد الإيطالي «فوند اسيوني ايني انريكو ماتيي»**. ط 2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

دوريات

أبو جودة، صلاح. «تحديات الديمقراطية الراهنة.» **مجلة المشرق** (بيروت): السنة 83، العدد 2، تموز/ يوليو - كانون الأول/ ديسمبر 2009.

بدين، باميلا شرابيه. «حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا العام 2008: مطالعة تقرير منظمة رصد حقوق الإنسان (هيومن رايتس ووتش 2009).» نقلته عن الفرنسية آن ماري شكور. **مجلة المشرق** (بيروت): السنة 83، العدد 2، تموز/ يوليو - كانون الأول/ ديسمبر 2009.

فرحات، لونا. «حرية الاعتقاد الديني في الإسلام.» **مجلة المشرق** (بيروت): السنة 83، العدد 2، تموز/ يوليو - كانون الأول/ ديسمبر 2009.

ندوات

مسرّة، أنطوان نصري. «التربية على القاعدة الحقوقية (الإشكالية والمضمون ومجالات التأصيل والتطبيق في المجتمعات العربية).» ورقة قُدّمت إلى ندوة «حقوق الإنسان والتنمية من منظور عربي»، شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب، القاهرة، 18 شباط/ فبراير 2009.

ندوة حقوق الإنسان في العالم العربي، ندوة مشتركة بين مركز كارنيغي الشرق الأوسط ومركز القاهرة لحقوق الإنسان، بيروت، 13/ 3/ 2009.

دراسات وتقارير

جاري، جودة. «مشكلة الأنموذج Paradigme في الفكر الفلسفي العربي المعاصر.» أطروحة دكتوراه، الجامعة اللبنانية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم الفلسفة، 2009.

صايغ، يزيد. «إصلاح قطاع الأمن في المنطقة العربية: التحديات التي تواجه وضع أجندة محلية.» دراسة، مبادرة الإصلاح العربي، كانون الأول/ ديسمبر 2007.

علي، حيدر إبراهيم. «الإصلاح السياسي في السودان.» دراسة، مبادرة الإصلاح العربي ومركز الدراسات السودانية، نيسان/ أبريل 2008.

______. «السودان بين الإصلاح والصراع.» مبادرة الإصلاح العربي والمركز اللبناني للدراسات السياسية، إعداد مركز الدراسات السودانية، نيسان/ أبريل 2008.

2- الأجنبية

Books

Beetham, David, Edzia Carvalho and Stuart Weir. *Assessing the Quality of Democracy: An Overview of the International IDEA Framework.* Edited by Todd Landman. Stockholm: International Institute for Democracy and Electoral Assistance [IDEA], 2008.

________ [et al.]. *Assessing the Quality of Democracy: A Practical Guide.* Stockholm: International Institute for Democracy and Electoral Assistance [IDEA], 2008.

Bertelsmann Foundation [BTI]. *Bertelsmann Transformation Index 2003: Politische Gestaltung im internationalen Vergleich.* Gütersloh: [BTI], 2004.

Blondiaux, Loïc. *Le Nouvel esprit de la démocratie: Actualité de la démocratie participative*. Paris: Seuil, 2008. (La République des idées)

Centre international des droits de la personne et du développement démocratique. *Rapport annuel 2007-2008*. Traduit par Denise Veilleux. Montréal: Droits et Démocratie, 2008.

Dahlerup, Drude (ed.). *Women, Quotas and Politics*. London; New York: Routledge, 2006. (Routledge Research in Comparative Politics; 10)

Démocratie et démocratisation dans le monde arabe. Le Caire: CEDEJ, 1992.

Dictionnaire de la culture juridique. Sous la dir. de Denis Alland et Stéphane Rials. Paris: Presses universitaires de France, 2003.

Dittrich, Daniel. *Media Freedom: A Mesure for Democracy?* Duisburg: Im Druck, 2006.

Freedom of the Press, 2004: A Global Survey of Media Independence. Edited by Karin Deutsch Karlekar, With Essays by Brian Katulis [et al.]. New York: Freedom House; Lanham, [Md.]; Rowman & Littlefield, 2004.

From Charity to Change: Trends in Arab Philanthropy. Edited by Barbara Lethem Ibrahim and Dina H. Sherif. Cairo: American University in Cairo Press, 2008.

Halpern, Manfred. *The Politics of Social Change in the Middle East and North Africa*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1963.

Hermet, Guy. *Exporter la démocratie?* 2e ed. Paris: Presses de Sciences Po, 2008. (La Bibliothèque du citoyen)

________. *L'Hiver de la démocratie ou le nouveau régime*. Paris: A. Colin, 2007. (Le Temps des idées)

Keane, John. *The Life and Death of Democracy*. London; New York; Sydney; Toronto: Simon and Schuster, 2009.

Lebanon – Support. *Civil Society Organizations Humanitarian: Directory 2008*. [n. p.]: Handicap International, 2008.

Lenoir, Norbert. *La Démocratie et son histoire*. Paris: Gallimard, 2008.

Manent, Pierre. *La Raison des nations: Réflexions sur la démocratie en Europe*. Paris: Gallimard, 2006. (L'esprit de la cité)

Mashhur, Huriya, Abd al-Aziz Muhammad al-Kamim and Mohammad Ahmad al-Mikhlafi. *Building Democracy in Yemen: Women's Political Participation, Political Party Life and Democratic Elections*. Sweden: Institute for Democracy and Electoral Assistance [IDEA]; Arab NGO Network for Development [ANND], 2005.

Michels, Robert. *Les Partis politiques, essai sur les tendances oligarchiques des démocraties*. Traduit par S. Jankelevitch. Paris: E. Flammarion, 1914.

Mustafa, Hala, Abd al-Ghaffar Shukor and Amre Hashem Rabi'. *Building Democracy in Egypt: Women's Political Participation, Political Party Life and Democratic Elections*. Sweden: Institute for Democracy and Electoral Assistance [IDEA]; Arab NGO Network for Development [ANND], 2005.

Ottaway, Marina and Julia Choucair-Vizoso (eds.). *Beyond the Façade: Political Reform in the Arab World.* Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2008.

Quelle démocratie voulons-nous? Pièces pour un débat. Sous la direction de Alain Caillé; [avec les contributions de] Christophe Aguiton [et al.]. Paris: La Découverte, 2006. (Sur le vif)

Sadiki, Larbi. *Rethinking Arab Democratization: Elections without Democracy.* Oxford; New York: Oxford University Press, 2009. (Oxford Studies in Democratization)

Schemeil, Yves. *La Politique dans l'Orient ancien.* Paris: Presses de Science Po., 1995.

Todd, Emmanuel. *Après la démocratie.* Paris: Gallimard, 2008.

United Nations Development Program [UNDP]. *The Arab Human Development Report 2002: Creating Opportunities for Future Generations.* New York: [UNDP], 2002.

________ and Oslo Governance Center. «General Governance Indicators Littérature.» September 2006.

Vigour, Cécile. *La Comparaison dans les sciences sociales: Pratiques et méthodes.* Paris: La Découverte, 2005. (Guides repères)

Zaki, Moheb (ed.). *Civil Society and Democratization in the Arab World: Annual Report 2007.* Cairo: Ibn Khaldoun Center for Development Studies, [2007].

Periodicals

Calise, Mauro and Rosanna De Rosa. «E-Research: An Introduction to On-line Political Science Sources for Beginners (and Skeptics).» *International Political Science Review*: vol. 29, no. 5, November 2008.

«Effervescence au Proche-Orient: L'Opinion musulmane rejette-t-elle la démocratie?» *Le Monde diplomatque*: Juillet 2005.

Galligan, Yvonne. «Gender and Political Representation: Current Empirical Perspectives.» *International Political Science Review*: vol. 28, no. 5, November 2007.

«International: Démocrates s'abstenir?» *Esprit*: no. 347, Août-Septembre 2008.

«Malaise dans la démocratie: Le Spectre du totalitarisme.» *La Revue du M.A.U.S.S.*: no. 25, Juin 2005.

Puddington, Arch. «The 2008 Freedom House Survey: A Third Year of Decline.» *Journal of Democracy*: vol. 20, no. 2, April 2009.

Tiwana, Mandeep S. and Tanizilya Salimdjanova. «Civil Society behind Bars: Courage in the Face of Repression.» *New Routes*: vol. 13, no. 4, 2008.

Studies and Reports

«The Directory of Middle East Foundations 2009.» Australia, November 2008.

The Legal Center for Arab Minority Rights in Israel [Adalah]. «The Democratic Constitution.» February 2007.

Melhem, Dina. «La Problématique d'une Charte arabe des droits de l'homme.» Thèse en droit public, Université Paul Cézanne, Aix–Marseille III, Juillet 2008.

Reporters without Borders. «Worldwide Press Freedom Index 2005: North Korea, Eritrea and Turkmenistan are the World's «Black Holes» for News.» Paris, 20 October 2005.

«Voices on Arab Philanthropy and Civic Engagement.» American University in Cairo and the John D. Gerhart Center for Philanthropy and Civic Engagement, Working Paper, no. 2: Rights-based Approach to Philanthropy for Social Justice in Islamic Societies, August 2006.

الفصل الرابع

تحديات التنظير للانتقال نحو المجهول
تأملات في مآلات الثورات العربية وفي نظريات الانتقال الديمقراطي

عبد الوهاب الأفندي

يعاني التنظير في مجال الانتقال الديمقراطي أوجه قصور عدة، أبرزها مركزيته الأوروبية المفرطة واستصحابه طائفة من الافتراضات غير المؤسسة. من جهة أخرى، ظل تطبيق هذا الأنموذج على الحالة العربية أحادي الجانب، حيث ندر استخدام التجارب العربية لإثراء الأنموذج عبر إضافات نوعية للمعرفة. وتسعى هذه الورقة لتقديم مساهمات متواضعة في هذين المجالين، انطلاقًا من إعادة صياغة فكرة الديمقراطية نفسها، باعتبار أن أكبر مزاياها المدّعاة هو أنها نظام لا خاسر فيه. لكن، من أجل تحقيق هذه الغاية، لا بد من توفر أسس كافية من الوضوح والثبات في هويات الجماعات المتنافسة ومصالحها وأهدافها لتسهيل التوافق والمساومات والطمأنة المتبادلة. لكن ماذا يحدث في حالة تكون فيها الهويات انسيابية، ونتائج العملية السياسية غير واضحة وخارجة حتى عن تحكم جميع المشاركين؟ هذا هو بالطبع ملخص الحالة العربية اليوم، حيث تتميز بصعوبة التنبؤ بالأوضاع النسبية للقوى المختلفة، خصوصًا القوى الإسلامية ومدى شعبيتها وفحوى برامجها. من هنا، فإن الإشكالية عربيًا ليست في مسألة الدين والسياسة بالتحديد، وإنما في صعوبة التحكم في العملية السياسية والتنبؤ بنتائجها، ما يجعل الخوف والهواجس سيدَي الموقف. وهذا بدوره يعوّق أي توافق حول نظام ديمقراطي، إذ إن قبول تداول السلطة بين أطراف لا يثق بعضها ببعض ليس من العقلانية في شيء. من هنا، لا بد من التغلب على الهواجس عبر التوصل إلى صيغ طمأنة متبادلة، قد تكون بدايتها توصل الحركات الإسلامية الكبرى إلى صياغة برامج على درجة كبيرة من الوضوح والقبول الشعبي.

في مداخلة حديثة، ذكّرنا اثنان من أبرز منظري الانتقال الديمقراطي (ألفريد ستيبان وخوان لينز) بأن جلّ التنظير في هذا المجال مستلهم من التجارب

الغربية في إطارها الأشمل (بما في ذلك أميركا اللاتينية وشرق أوروبا)[1]. بناءً عليه، فإن دراسات غييرمو أودونيل ورفاقه الرائدة في هذا المجال ركزت على تجارب أميركا اللاتينية وجنوب أوروبا، بينما أضافت دراسات ستيبان وأستاذه لينز تجارب أوروبا الشرقية[2]. لكل هذا، فإن النقاش حول الانتقال الديمقراطي وسم بالمركزية الأوروبية واكتسى طابعها، وكان دائمًا يستصحب فرضية «نهاية التاريخ»، باعتبار التجربة الغربية نهاية المطاف بالنسبة للجهد البشري. أما الآخرون، فليس أمامهم خيار سوى اقتفاء آثار هذا السلف الصالح.

بصورة أعم، فإن التنظير الحديث حول الديمقراطية يمت إلى المركزية الأوروبية بنسَب عريق، بداية من تأريخه لفجر الديمقراطية انطلاقًا من أثينا وروما، ونهاية بفيلادلفيا وباريس ولندن. الأمر نفسه ينطبق على المؤلفات الكلاسيكية التي يستند إليها هذا التنظير، فهي تبدأ من أفلاطون وأرسطو، ثم تمر بمكيافيلي وهوبس، قبل أن تتبع «الثقات» من المؤلفين من أمثال روسو ولوك، حتى هابرماس ورولز. وقد تمّت مؤخرًا محاولات شجاعة لإعادة تصحيح السجل التاريخي، من أبرزها تاريخ الديمقراطية الذي أعدّه جون كين زميلنا السابق في جامعة وستمنستر، وأثبت فيه أن جذور الديمقراطية سابقة للتجربة الأثينية. فقد أثبتت كشوفات تاريخية أن الجمعيات التمثيلية كانت معهودة في بلاد ما بين النهرين والمدن الفينيقية قبل ظهورها في أوروبا بقرون[3].

أولًا: تحديات التنظير للانتقال

إلا أن هذه المحاولات الحديثة لم تبلغ بعد حد التأثير في التنظير السياسي حول الديمقراطية أو الانتقال. من جهة أخرى، فإن نظريات الانتقال واجهت

(1) Alfred Stepan and Juan J. Linz, «Democratization Theory and the «Arab Spring»,» *Journal of Democracy*, vol. 24, no. 2 (April 2013), pp. 15-30.

(2) Guillermo O'Donnell and Philippe C. Schmitter, *Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies*, 4 vols. (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1986), and Juan J. Linz and Alfred Stepan, *Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe* (Baltimore: John Hopkins University Press, 1996).

(3) John Keane, *The Life and Death of Democracy* (London: Simon & Schuster, 2009).

في السنوات الأخيرة انتقادات حادة رأت فيها أنموذجًا بيّن الاختلال لقيامه على جملة من الافتراضات الخاطئة. فهو يستصحب أن جميع الدول التي تتداعى فيها الأنظمة الاستبدادية تتجه بالضرورة نحو الديمقراطية، وأن هذا المسار يمر بحقب محددة المعالم تمر عبر الانفتاح إلى الاختراق ثم ترسيخ الديمقراطية. هناك أيضًا افتراض بأن الانتخابات تلعب دورًا حاسمًا في هذا الترسيخ، كما أن العوامل البنيوية من مستوى الدخل ومرحلة التنمية الاقتصادية ونسب التعليم، إلخ...، ليست بذات أهمية في التحول[4]. لكن الواقع يختلف عن ذلك، حيث إن أقل من 20 دولة من بين الدول المئة التي زعم أنها في طور الانتقال إلى الديمقراطية حققت ذلك الانتقال. أما البقية فقد بقيت في منزلة «رمادية» بين المنزلتين. بالقدر نفسه، فإن الانتخابات، حتى حين تكون حرة ونزيهة نسبيًّا، لا تحقق الديمقراطية ولا الاستقرار في أغلب الحالات. كذلك فإن العوامل البنيوية لا يستهان بها، حيث ثبت أن كل البلاد التي تحقق فيها الانتقال الناجح كانت تتمتع باقتصاد متطور وتقاليد ديمقراطية سالفة[5].

دافع بعض مؤيدي الأنموذج، وعلى رأسهم غييرمو أودونيل، عن أطروحاته وافتراضاته، حيث أكدوا أنهم لم يغفلوا عن النقاط التي أثارها المنتقدون. فهم لم يقولوا إن كل تحول من الدكتاتورية يؤدي إلى ديمقراطية، كما لم يؤمنوا بسحر الانتخابات إيمان العجائز. لكنهم من جهة فخورون بأنهم رفضوا عمدًا مقولات الشروط البنيوية للديمقراطية، لأنهم لو استمعوا إلى دعاوى من هذا النوع لكان عليهم أن ينتظروا عقودًا حتى تبدأ بلدان أميركا اللاتينية وغيرها التحول نحو الديمقراطية[6].

من جانبه فإن ستيبان، سعى في تناوله قضية الانتقال في العالم العربي بعد الثورات الأخيرة إلى معالجة نقاط ضعف الأنموذج، بدءًا برفض دعوى صامويل هنتنغتون بأن الديمقراطية نشأت حصرًا في كنف «الحضارة الغربية

(4) Thomas Carothers, «The End of the Transition Paradigm,» *Journal of Democracy*, vol. 13, no. 1 (January 2002), pp. 5-21.

(5) المصدر نفسه، ص 9-16.

(6) Guillermo A. O'Donnell, «In Partial Defense of an Evanescent «Paradigm»,» *Journal of Democracy*, vol. 13, no. 3 (July 2002), pp. 6-12.

المسيحية»، وأنها لن تزدهر إلا هناك. ويرى ستيبان في مناقشاته للانتقال الديمقراطي في العالم العربي ضرورة إعادة الاعتبار إلى العامل الديني، خلافًا لمزاعم هنتغتون[7]. لكن ستيبان لم يفلح تمامًا في تجاوز المنظور الليبرالي، على الرغم من رفضه النظرية السائدة حول حتمية العلمنة وضرورتها، وانتقاده الإصرار الليبرالي على إقصاء الدين من الفضاء العام. لكن وصفته لما يسميه «التسامح المتبادل» بين الدين والديمقراطية تعطي الأسبقية للمفهوم الليبرالي للديمقراطية، ولا تقبل الدين إلا في إطاره. وبحسب هذه الصيغة، فإن «السلطات الدينية لا ينبغي لها أن تتحكم في المسؤولين الدستوريين وهم يؤدون مهامهم في إطار الدستور، كما لا ينبغي للمسؤولين في النظام الديمقراطي أن يتحكموا في الدين ما احترم القائمون على الشأن الديني حقوق المواطنين الآخرين[8].» ومن هنا، فإن «حقوق المواطنين» في إطار المفهوم الليبرالي هي التي ترسم حدود الحريات الدينية للأغلبية والأقلية معًا، ما يعني أن أي بديل للنظام الليبرالي يتم استبعاده ابتداءً.

هذا كله يطرح السؤال المحوري عمّا إذا كانت عملية الانتقال الديمقراطي في العالم العربي ستتبع المسار الذي رسمته التجارب السابقة والنظريات المبنية عليها، أم أنها ستختط مسارًا جديدًا؟ وهذا يطرح بدوره سؤالًا أعمق، أثير منذ الثمانينيات عندما تساءل ليونارد بايندر عن سبب ما وصفه بفشل دراسات الشرق الأوسط في تقديم مساهمة جدية للتنظير في مجال التحديث والتحول الديمقراطي. وهذا ينطبق على دراسات المناطق الأخرى، مع استثناء وحيد، هو دراسات أميركا اللاتينية التي قدمت مساهمة فريدة «في إعادة تدشين النظرية الليبرالية للتطور». وقد يرجع هذا، بحسب بايندر، إلى تأثّر منظري أميركا اللاتينية بالفكر الماركسي، وكون المنطقة «غربية» الثقافة[9].

---

(7) Alfred Stepan: «Religion, Democracy, and the «Twin Tolerations»,» *Journal of Democracy*, vol. 11, no. 4 (October 2000), pp. 37-57; «Tunisia's Transition and the Twin Tolerations,» *Journal of Democracy*, vol. 23, no. 2 (April 2012), pp. 89-103, and Stepan and Linz, «Democratization Theory».

(8) Stepan and Linz, «Democratization Theory,» p. 17.

(9) Leonard Binder, *Islamic Liberalism: A Critique of Development Ideologies* (Chicago, ILL: University of Chicago Press, 1988), pp. 76-77.

في المقابل، يقول بايندر، نجد دراسات الشرق الأوسط هي الأفقر من حيث المساهمة في هذا المجال النظري، ما قد يعلل بالاختلاف الكبير بين المنطقتين. فأميركا اللاتينية تشترك مع أوروبا وأميركا الشمالية في الهوية الدينية والثقافية، ولها تحفظات قليلة عن التحديث وفوائده. أما العالم الإسلامي فهو بالعكس تمامًا: النخبة هنا محلية النشأة، والهوية الدينية مختلفة، كما أن للتحديث صورة سلبية من منظور ثقافي واقتصادي معًا. لكل هذا، فإنه لا تكاد توجد منطقة أخرى في العالم «تظهر مثل هذا القلق العميق تجاه مخاطر الاختراق الثقافي والتغريب»[10].

عمومًا، فإن مثقفي الشرق الأوسط تبنوا في الغالب منظورًا دفاعيًا تجاه الهوية الثقافية، ومالوا إلى رفض التعامل مع منطقتهم باعتبارها جزءًا من كل عالمي. وفي المقابل، فإن الباحثين الغربيين دأبوا على تنزيل نظرية التحديث الليبرالية على المنطقة ككل، وذلك على أساس الافتراض المغلوط بأن «منطق التطور التاريخي العالمي أبلغ تأثيرًا في مسار التطور السياسي من المؤثرات الاجتماعية في كل قطر على حدة». هناك أيضًا محللون غربيون آخرون مالوا إلى التركيز على الطبيعة الاستثنائية للمنطقة بتأثير الثقافة، وبالتحديد الإسلام، مع إهمال عوامل أخرى مثل البنية الطبقية[11].

هنا أيضًا نشهد تبني بايندر منظور المركزية الغربية والافتراضات الليبرالية، فالقرب الثقافي من الغرب والانصياع لمنطق الحداثة الليبرالية هما المعياران اللذان يقاس بهما الواقع والتنظير معًا. من جهة أخرى، فإن بعض المحللين العرب، خصوصًا في أعقاب الربيع العربي، تبنوا نظرة نقدية تجاه نظريات الانتقال الغربية، وخلصوا إلى أنها لا تصلح لتفسير أحداث منطقتنا التي أخذت تؤسس بثوراتها لمرحلة ديمقراطيات 'الموجة الرابعة'، ما سيحمّل الباحثين العرب «مسؤولية تاريخية في التنظير لهذه الموجة، وإبداع أدوات تحليلية وأطر مفاهيمية تغني التراث العالمي في النظرية الاجتماعية». وهذه فرصة نادرة،

---

(10) Binder, *Islamic Liberalism*, p. 83.

(11) المصدر نفسه، ص 78-83.

إذ قد تكون هذه أول مرة «في تاريخ البشرية تنشأ فيها نظرية اجتماعية جديدة خارج المركزية الأوروبية»[12].

تستند هذه الرؤية إلى أننا شهدنا في حراك الربيع العربي بوادر «حركة كونية لم تتكشف معالمها بعد». هذه الحركة «ما بعد الحداثية» كشفت عن ولادة قوى اجتماعية جديدة، ومساحات جديدة للحراك السياسي، تمثلت في الانتقال من العمل السياسي التقليدي باتجاه المجتمع المدني والفضاء الثقافي. كذلك تولدت ديناميات جديدة للعمل السياسي تجسدت في «الانتشار الأفقي للقوة والاستطاعة»، ما يهدد أدوات التسلط التقليدية ومركزية الدولة، ويرفض كذلك منطق النيوليبرالية المهيمن. وكل هذه أمور ليست مستجدة في منطقتنا فحسب، بل لها امتدادات عالمية لا تزال غير واضحة المعالم، وتحتاج إلى بحث متعمق[13].

لا شك في أن هذا من التحديات الجسام، إذا اختار المفكرون العرب التصدي له، وإن كان بعض المحللين يرى أن هذه المعضلة قد حلّت سلفًا بتفجر الثورات العربية التي أعادت رسم خرائط «جغرافيا التحرر المتخيلة» وفجّرت الثنائيات المعهودة التي استند إليها نظام المركزية الأوروبي المعرفي (غرب/ شرق، مركز/ هامش، إسلام/ حداثة، إسلامي/ علماني، الاستعمار/ ما بعد الاستعمار... إلخ)[14]. وبنفس القدر، فإن أيديولوجيات حقبة ما بعد الاستعمار (القومية المناهضة للاستعمار، اشتراكيات العالم الثالث، الإسلام المتشدد) كلها في صدد الاندثار بعد أن أنهكت واستنفدت كنظام معرفي. وقد انهارت معها أنظمة إنتاج المعرفة المرتبطة بها والمغذية لها. وبناءً عليه، فإننا قد تجاوزنا حقبة الاستعمار وما بعد الاستعمار التي دامت قرابة قرنين من الزمان،

---

(12) دارم البصام، «تعقيب،» في: أحمد عبيدات [وآخ.]، الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خطة طريق: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، عبد الإله بلقزيز ويوسف الصواني، وقفية جاسم القطامي للديمقراطية وحقوق الإنسان (بيروت: المركز، 2012)، ص 70-71.

(13) المصدر نفسه، ص 71-74.

(14) Hamid Dabashi, *The Arab Spring: The End of Postcolonialism* (London: Zed Books, 2012).

«وبلغنا ساحة لعب متكافئة تستطيع فيها شعوبنا تحديد معالم تاريخها بصورة مستقلة، وليس في سجال مع محاور ميت اسمه 'الغرب'»[15].

في المقابل، كانت هناك تحذيرات سابقة من التركيز على «خصوصية عربية» مفترضة تقلل من أهمية وملاءمة التجارب الأخرى في الانتقال الديمقراطي لواقعنا. فهناك ملامح مشتركة بين الأوضاع العربية وأوضاع الدول الأخرى، خصوصًا في العالم الثالث. ومقولة الخصوصية تخدم الأنظمة التي تعلمت الكثير من انهيار الدكتاتوريات في الدول الأخرى، فتنبهت مثلًا لضرورة إحكام القبضة على المؤسسات الأمنية والعسكرية وضمان ولائها المطلق لتجنب الانقسامات التي أدت إلى سقوط الأنظمة في الفيليبين والبرتغال وغيرها. تعلمت الأنظمة كذلك خطورة التوسع في الحريات الصحافية والتساهل مع نشاط المنظمات المدنية، وأهم من ذلك السماح بأي انتخابات حرة. في المقابل، فوتت قوى المعارضة على نفسها الدروس والعبر من التجارب الأخرى تحت شعارات الخصوصية والفرادة. وبالتالي، لم تتعلم المعارضة سر نجاح التحولات الأخرى، وعلى رأسها اعتدال الخطاب السياسي والتوافق بين المعارضين والتكتل للضغط على الحكومات[16].

ثانيًا: الخوف من الشعب

هذه الأطروحات، إذا خرجت من مجال التمنيات، تبقى حاليًا مجرد مشاريع مستقبلية ووعود بمساهمات عربية أو «عالمثالثية» في التنظير السياسي في هذا المجال. إضافة إلى ذلك، فإن الحديث عن كون الثورات العربية تدشن مرحلة «ما بعد الأيديولوجيا» أو مرحلة «بعد الإسلامية» لا يكفي لتحديد

(15) Hamid Dabashi, «New Texts Out Now: Hamid Dabashi, The Arab Spring: The End of Postcolonialism,» Jadaliyya, 6 June 2012. <http://www.jadaliyya.com/pages/index/5858/new-texts-out-now_hamid-dabashi-the-arab-spring_th>.

(16) عبد الفتاح ماضي، «عقبات الانتقال إلى الديمقراطية في مصر،» في: امحمد مالكي [وآخ.]، **لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟ دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى**، تنسيق وتحرير علي خليفة الكواري وعبد الفتاح ماضي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص 203-204.

محتوى هذه الحقبة الـ«مابعدية»، ناهيك عن استخدام نتائجها لاستشراف آفاق نظرية جديدة. هذه الإشكالية تتضاعف بسبب الذعر الذي أصاب البعض جراء الاعتقاد بأن الربيع العربي، عوضًا من أن يدشن حقبة ما بعد الإسلامية، هو في صدد التحول إلى «صحوة إسلامية زاحفة»[17]. ولا شك في أن هذا الظهور المفاجئ لهذه «الأشباح» الإسلامية، في غمرة الاحتفال بعصر ما بعد الأيديولوجية، قد أثار الذعر بين بعض المشاركين في هذه الاحتفالات. وكنا قد فصّلنا بإطناب في غير هذا المكان الدور الذي يلعبه هذا الشعور بعدم الأمان في تعويق التحولات الديمقراطية في المنطقة. فما يوصف بأنه «الاستثنائية» العربية/الإسلامية ليست في واقع الأمر عربية ولا إسلامية، بدليل ما شهدناه ونشهده من تشابه بين تصرفات جهات غير عربية (مثل قوات الاحتلال الأميركية في العراق والإسرائيلية في فلسطين) ومسلك الدكتاتوريات العربية الراسخة[18].

من هنا، فقد نجد في أوضاع المنطقة المضطربة وحالة عدم اليقين والشك المتبادل التي تسود فيها المتغير التفسيري الذي يجسّر الهوة بين واقعها الاستثنائي الذي لا يجادل فيه أحد، وبين التفسيرات غير المقنعة لحالة «الاستثنائية» التي يروج لها البعض، باعتبارها انعكاسًا لطبيعة كامنة فيها. ففي ظل هذا الاضطراب والتخوف من نتائج أي عملية سياسية، ومع تجذر الاستقطاب حول هويات تفتقد الأمان ويراها الآخرون بدورهم عامل تهديد، يكون من الصعب توقع احترام الجميع «قواعد اللعبة» التي تصبح عندها أشبه بلعبة «الروليت الروسية». وهذا يتناقض جذريًا مع المطالب الضرورية لنجاح الديمقراطية، ومن أهمها الوصول إلى حالة من عدم الاكتراث النسبي لنتائج

(17) Asef Bayat, ed., *Post-Islamism: The Changing Faces of Political Islam* (Oxford: Oxford University Press, 2013), p. 3.

(18) عبد الوهاب الأفندي، «الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطني العربي،» في: **تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي**، تحرير إبراهيم البدوي وسمير المقدسي؛ ترجمة حسن عبد الله بدر، وقفية جاسم القطامي للديمقراطية وحقوق الإنسان (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص 35-78.

العملية السياسية من قبل اللاعبين الأساسيين. وهذا يتطلب بدوره قدرًا من الثقة في الشركاء السياسيين الذين لا ينبغي اعتبار وصولهم إلى السلطة كارثة، ما يبرر قبول عدم اليقين الكامن في أي عملية انتخابية. ويتأتى هذا عندما تحدد حالة عدم اليقين هذه مؤسسيًا، وتحاط بضمانات قوية تمنعها من التحول إلى حالة عدم يقين شامل. وفي هذه الحالة، تضبط تقلبات العملية السياسية داخل إطار يضمن ألا تبلغ هذه التقلبات مدىً يهدد مصالح وقيم الأطراف الرئيسة.

من هنا، يمكننا أن ننظر من زاوية جديدة إلى مقولة مايكل مان المثيرة للجدل حول الارتباط الوثيق بين التحول الديمقراطي والتطهير العرقي والإبادة الجماعية. وبحسب مان، فإن التطهير العرقي ظاهرة حديثة تتولد من الهويات القومية المسيسة، في حين أن الأخيرة بدورها «تعبير مشوه عن التطلعات الحديثة للديمقراطية والدولة القومية». فإذا كانت الديمقراطية هي حكم الشعب، وإذا تم تعريف الشعب ضمن دائرة عرقية - قومية ضيقة، فإن مطلب أن يحكم الشعب نفسه في دولته قد يقتضي التضحية بمبدأ محوري للديمقراطية، ألا وهو المواطنة القائمة على التنوع[19].

رأى بعض منتقدي مان أن مقولته تنطبق على الديمقراطيات الفاشلة أو تلك التي تقتصر على فهم قاصر ومتعسف لحكم الأغلبية، وليس على الديمقراطية في حد ذاتها. من جانبه، فإن مان يقبل جانبًا من هذه الانتقادات، ويقر بأن مقولته حول كون التطهير العرقي هو «الجانب المظلم للديمقراطية» لا تنطبق على الديمقراطيات المستقرة، وإنما على الديمقراطيات وهي في طور التشكل[20].

إلا أن إضاءة مان حول هذا الارتباط الوثيق بين الانتقال الديمقراطي والتطهير العرقي تكتسب أهمية إضافية من النقطة التي أشرنا إليها أعلاه، حول

(19) Michael Mann, *The Dark Side of Democracy: Explaining Ethnic Cleansing* (Cambridge: Cambridge University Press, 2005), p. 3.

(20) Daniele Conversi, «Demo-skepticism and Genocide,» *Political Studies Review*, vol. 4, no. 3 (September 2006), p. 258.

اشتراط منظري الانتقال الديمقراطي للتوافق على هوية وطنية جامعة لنجاح مثل هذا الانتقال. فإذا كان حكم الشعب لنفسه هو جوهر الديمقراطية، وهو مفهوم يقتضي وعي الشعب بذاته ككيان موحد وانتفاء خضوعه لأي سلطان خارج ذاته، فإن خضوع التراب الوطني لهيمنة خارجية أو تنازع «ملكيته» من قبل جهات متشاكسة لا يسمح بقيام وضع ديمقراطي.

في إضاءة مبكرة على الثورات العربية، يقر عزمي بشارة (دون الإشارة إلى مان) بأن عمليات الانتقال الديمقراطي، وبالأخص في البلقان، قد أدت إلى «كوارث وتطهير إثني»، إلا أنه يرى أن النزعات الثورية الوطنية المرافقة للهبّات الديمقراطية في أوروبا القرن التاسع عشر، كانت «أممية ووطنية في الوقت ذاته، مهما بدا ذلك اليوم متناقضًا». ويستشهد بشارة في ذلك بمشاركة الزعيم الإيطالي جيوسيبي ماتزيني في عدة ثورات أوروبية، على خلفية إيمانه «بأن لكل شعب رسالة خاصة هي مساهمته الخاصة في تحقيق الرسالة الإنسانية العامة»[21]. وقد أصدر بشارة تحذيرًا مبكرًا من جنوح الثورات العربية إلى «تأجيج النزعات الإثنية والهوياتية الأخرى عندما يفتح المجال للتطلع إلى حكومة تمثيلية أو لتعبيرات سياسية محررة أخرى». لكنه أكد في الوقت نفسه أن «الهوية العربية قائمة وتجمع العرب من المحيط إلى الخليج»، مستدلًّا على ذلك بتأثير الثورة التونسية التي «سرت مثل تيار كهربي في جسد عربي ضعيف لكنه موصل للهموم والآمال»، في مقابل انعدام أثر ماثل لثورة إندونيسيا[22]. (لكن إذا صحت هذه المقولة، فهل تؤيد مقولة من يقدحون في هوية السودان العربية باعتبار ثوراته المجيدة في تشرين الأول/ أكتوبر 1964 ونيسان/ أبريل 1985 لم تحرك ساكنًا عربيًّا؟).

لا جدال في أن هناك ملامح لهوية عربية تتشكل وتفرض نفسها على مستويات عدة، إلا أن مسألة تشكيل الهوية هي عملية معقدة، تتأثر بالسياسية

(21) عزمي بشارة، في الثورة والقابلية للثورة (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 72-73.

(22) المصدر نفسه، ص 78-79.

كما تؤثر فيها. وقد ظهرت خلال التاريخ العربي الحديث تيارات متنافسة، سعى بعضها إلى تشكيل هوية عربية جامعة، بينما مال الآخر إلى تبني هويات قطاعية (إثنية أو وطنية أو طائفية). وفي كثير من الأحيان، كانت هذه التيارات تتقاطع وتندمج. ولعل أبرز حالات التقاطع هذه (وأبشعها) هي التيارات التي قادتها أحزاب البعث في كل من سورية والعراق، حيث استخدمت شعارات الوحدة العربية للتستر على أشد الأنظمة طائفية، ما ساهم في تشويه سمعة التيارات العروبية والتنفير منها، خصوصًا مع اقتران هذه الشعارات مع ممارسات قمعية غير مسبوقة في وحشيتها.

نتجت عن التاريخ العاصف لتكوين الدولة الحديثة في المنطقة متغيرات معقدة ومتلاحقة فيما حاولت الجماعات المختلفة التلاؤم مع ظروف انهيار الإمبراطوريات القديمة، ثم نشأة الدولة القومية الحديثة بعد الحقبة الاستعمارية وآثارها المؤلمة، وقيام دول وكيانات سياسية جديدة غير معهودة، وأحيانًا ذات مطالب متضاربة.

وزاد الأمر تعقيدًا نشأة تيارات متشاكسة، سعى بعضها إلى عكس هذه التطورات عبر توحيد الكيانات الجديدة ضمن إطار عربي أو إسلامي أشمل، بينما سعت الأخرى إلى تقسيم هذه الكيانات إلى كيانات أصغر. وفي أحيان كثيرة، كانت هذه المساعي تتقاطع. على سبيل المثال، نجد حركات كردية تسعى إلى فصل الأقاليم التي تسكنها غالبية كردية عن دولها، ثم توحيد هذه الكيانات في دولة جديدة. وقد أسلفنا الحديث عن استخدام شعارات الوحدة العربية أو الإسلامية كغطاء لتوجهات طائفية. وتشهد دول مثل العراق ولبنان تجاذبات في عدة اتجاهات مختلفة نتيجة لهذا. ففي العراق، تعرضت شرعية الدولة الوطنية للمساءلة من قبل دعاة الوحدة العربية، ووحدتها من قبل الأقلية الكردية الرافضة للخطاب العروبي. فوق هذا، انقسم عرب العراق طائفيًا إلى سُنّة وشيعة، ورافق هذا التسييس المفرط للهويات الطائفية إعلان مشاريع «وحدة إسلامية» تستند إلى أسس متعارضة، وارتباطات خارجية متنافسة.

في لبنان أيضًا، بدأ الأمر باستقطاب إسلامي - مسيحي له ارتباطاته الإقليمية والدولية، وكذلك تعقيداته الأيديولوجية (يسار، يمين... إلخ). لكن الأمر تعقد

في وقت لاحق بتعدد وتجاذب الولاءات الطائفية، ووقوع انشقاقات في داخل الطوائف، وظهور محاور استقطاب جديدة (سُنّة/شيعة)، مع تعقد محاور الاصطفاف الخارجي. وهذا يؤكد من جهة تحديات التعامل مع الانقسامات القائمة، ومن جهة أخرى قابلية الهويات القائمة للتشكل في تجليات جديدة، وللاصطفاف السياسي المتقلب.

ما يهمنا في هذا المقام هو تحول الاستقطاب إلى مصدر خوف، بحيث أن كل طرف يرى في حرية الطرف الآخر لتحقيق أهدافه خطرًا على مصالحه الهوية، وربما على وجوده. وهذا بدوره يولد الخوف من الديمقراطية (أي الخوف من الشعب) مصدر هذا الخطر.

ثالثًا: مخاوف الانتقال

هناك ما يشبه الإجماع بين منظّري الديمقراطية على ضرورة تجاوز الاستقطاب السياسي الحاد والطمأنة المتبادلة بين أطراف العملية السياسية، لتأمين الانتقال الآمن إلى الديمقراطية واستدامتها. على سبيل المثال، يرى روبرت دال أن الديمقراطية لا يمكن أن تستقر في ظل انقسام المجتمع إلى كتلتين كبيرتين، «ترى كل منهما في انتصار الأخرى خطرًا كبيرًا على قيمها العليا»[23]. وفي واحدة من أهم المقالات حول شروط التحول الديمقراطي، يقتبس دنكوارت روستوف مقولة أيفور جيننغز: «إن الشعب لا يمكنه أن يقرر حتى يقرر أحدهم من هو الشعب»، ويخلص منها إلى أن الشرط الوحيد الذي لا مناص منه لأي عملية انتقال ديمقراطي ناجحة هو الوحدة الوطنية. وهذا «يعني ببساطة أن الغالبية الكاسحة من المواطنين في أي ديمقراطية منتظرة يجب ألا يكون لديهم أدنى شك أو تحفظ عقلي في ما يتعلق بإلى أي الجماعات السياسية ينتمون»[24].

(23) Robert A. Dahl, *A Preface to Democratic Theory*, Charles R. Walgreen Foundation Lectures (Chicago, ILL: University of Chicago Press, 2006), pp. 97-98.

(24) Dankwart A. Rustow, «Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model,» *Comparative Politics*, vol. 2, no. 3 (April 1970), p. 351.

من جهة أخرى، فإن دونالد هورويتز يرى أن «تحديد من هو الشعب» قد يواجه صعوبات كبيرة في المجتمعات التي تعاني انقسامات عميقة على أسس عرقية. ففي هذه الحالة، فحتى لو قرر البعض «الانتماء» إلى جهة ما وكان واثقًا بقراره هذا، فقد يواجه الرفض والإقصاء. وفي مثل هذه الحالات، فإن الخوف من هيمنة مجموعة منافسة قد يدفع بالبعض إلى الاصطفاف خلف الحاكم المستبد بدلًا من الدفع باتجاه الديمقراطية، أو قد يؤدي إلى تفجر حرب أهلية في حال سقوط هذا الحاكم. ويكون الحل هنا بتوفير ضمانات مؤسسية مناسبة، مثل الحكم الذاتي أو الترتيبات الانتخابية المعقدة التي من شأنها تخفيض حدة الاستقطاب، وضمان عدم هيمنة أي فئة بمفردها، سواء أكانت أغلبية أم أقلية[25].

في أي حال تبقى الديمقراطيات، بحسب منظّر آخر، هي الأقدر من كل البدائل على معالجة الانقسامات العميقة ونتائجها. لكنها قد تحتاج إلى تحقيق غاياتها وضمان الاستقرار إلى مؤسسات وترتيبات، مثل توزيع السلطة إقليميًا واعتماد سياسة التعددية الثقافية وتعزيز سلطات القضاء[26]. وسنعود إلى مسألة فضائل الديمقراطية لاحقًا، لكننا نكتفي هنا بملاحظة أن معظم منظّري الانتقال الديمقراطي تابعوا روستوف في التقليل من شأن «المحددات البنيوية» والشروط المسبقة لتحقيق الديمقراطية، وركزوا بالمقابل على دور النخب، ومزاجها وحساباتها والصفقات التي تعقدها، باعتبارها العامل الحاسم[27]. إلا أن روستوف يضيف مع ذلك شرطًا آخر، وهو أن تكون الكتل المتصارعة محددة المعالم، وتعرف جيدًا ما تريد وتتمسك به. عندها تكون الديمقراطية هي نتاج عجز كلا الطرفين عن حسم الصراع لصالحه. ويجب أن تمثل هذه الأطراف المتصارعة «قوى راسخة الأقدام (في الأغلب طبقات اجتماعية) كما

---

(25) Donald L. Horowitz, «Democracy in Divided Societies,» *Journal of Democracy*, vol. 4, no. 4 (October 1993), pp. 18-38.

(26) Nathan Glazer, «Democracy and Deep Divides,» *Journal of Democracy*, vol. 21, no. 2 (April 2010), p. 19.

(27) Nancy Bermeo, «Review: Rethinking Regime Change,» *Comparative Politics*, vol. 22, no. 3 (April 1990), p. 361; Cf. Lisa Anderson, ed., *Transitions to Democracy* (New York: Columbia University Press, 1999), pp. 7-15.

يجب أن تكون القضايا موضوع الصراع ذات مغزى عميق بالنسبة إليها[28].»
ويؤيد آدم شيفورسكي هذه المقولة حين يذهب إلى أن الديمقراطية تكون في الأغلب نتاجًا عرضيًا للصراع الذي يتعذر حسمه بالقوة[29]. وفي مثل هذه الحالات تعتمد النتيجة النهائية على رؤية كل طرف إلى أقصى المكاسب التي يمكنه الحصول عليها للخروج من حالة الانسداد. وقد يسهل من الأمر في الغالب لو أن مطالب المعارضة أصبحت معتدلة، وتوصل الطرفان (أو الأطراف) إلى صيغة للطمأنة المتبادلة[30].

أما لينز وستيبان فإنهما يضيفان شروطًا أخرى لترسيخ الديمقراطية، أولها وأهمها شرط وجود ورسوخ الدولة. فلا يمكن أن يقوم نظام ديمقراطي من دون وجود دولة تتمتع بالاستقلال والتماسك وتبسط سلطانها على أراضيها. وهذا المطلب يرتبط بشرط روستوف حول الوحدة الوطنية، لأن الدولة التي تواجه انقسامات، وتواجه جماعات تنازعها سلطانها، تعاني انتقاص مكانتها وقدراتها كدولة، وبالتالي صلاحيتها لأن تصبح أساسًا لنظام ديمقراطي[31]. يشترط كذلك لاستقرار الديمقراطية توفر بيروقراطية فاعلة وقادرة على أداء دورها في بسط سلطان الدولة وتنفيذ مهامها الحيوية. لا بد كذلك من سيادة حكم القانون الذي يوفر الضمانات لحماية حقوق المواطنين وضمان حرية التنظيم، مع وجود مجتمع سياسي قوي واضح التشكل، يسنده مجتمع مدني يتمتع بالحيوية والدينامية والاستقلال. ولكل من هذين دوره، فالمجتمع السياسي يتمثل في الأحزاب السياسية ونحوها من المؤسسات التي تنشط مباشرة في العمل السياسي، بينما المجتمع المدني يتوسع في أوجه نشاط لا تكون مسيّسة خلافًا لما ينبغي، مثل متابعة أمور حقوق الإنسان والسهر على حقوق الضعفاء ورعايتهم والدفاع عن

---

(28) Rustow, p. 352.

(29) Adam Przeworski, «Democracy as a Contigent Outcome of Conflicts,» in: Jon Elster and Rune Slagstad, eds., *Constitutionalism and Democracy*, Studies in Rationality and Social Change (Cambridge: Cambridge University Press, 1988), pp. 59-80; Cf. John Waterbury, «Fortuitous Byproducts,» in: Anderson, *Transitions to Democracy*, pp. 200-217.

(30) Bermeo, «Review,» p. 363.

(31) Linz and Alfred, *Problems of Democratic Transition*, chapter 2.

الحريات. أخيرًا، لا بد من وجود «مجتمع اقتصادي ممأسس» وفاعل، متمثلٍ في الأسواق الحرة وهيئات الرقابة الاقتصادية والمصارف ونحوها[32].

يعتمد الوفاء بهذه الشروط إلى حد كبير على طبيعة النظام السابق للتحول الديمقراطي. ويصنف لينز وستيبان الأنظمة غير الديمقراطية في أربع درجات، أولها النظام الشمولي الذي يلغي التعددية وينهمك في تعبئة محمومة، وثانيها النظام ما بعد الشمولي الذي يبقي على الكثير من ملامح الشمولية مع التخفيف من بعض غلوائها. هناك ثالثًا الأنظمة التسلطية التي تسمح بالقليل من التعددية السياسية، لكنها تتيح حريات اقتصادية واسعة. وأخيرًا هناك الأنظمة «السلطانية»، حيث تتمحور الدولة حول شخص الحاكم ودائرته الضيقة ويغيب التمييز بين الخاص والعام في إدارة شؤون الحكم[33]. وغني عن القول إن الأنظمة الشمولية والسلطانية لا تخلف إرثًا يصلح للبناء عليه من أجل بناء بديل ديمقراطي، وذلك لغياب حكم القانون والتعددية السياسية. وفي المقابل، فإن الأنظمة التسلطية تخلف وراءها على الأقل مجتمعات اقتصادية ومدنية متطورة نوعًا ما، وربما بذور مجتمع سياسي يمكن البناء عليها، هذا بالطبع إضافة إلى هيكل الدولة نفسها وبيروقراطيتها الفاعلة[34].

عند تطبيق هذه النظرية على الواقع العربي بعد الثورات، يطرح لينز وستيبان ثلاث نقاط جديدة، أولها أن العلمنة ليست ضرورية للانتقال الديمقراطي، كما أن معظم الأنظمة العربية التي شهدت الثورات تحمل ملامح «سلطانية»، مع أن بعضها (مثل سورية أو ليبيا) قد تكون أكثر سلطانية من غيرها. وبالتالي كان من الصعب إسقاط هذه الأنظمة من دون استخدام العنف. وأخيرًا، فإن المنظّرين يريان ضرورة إحداث تصنيف جديد للأنظمة بناءً على تجارب الثورات العربية، وهو النظام «التسلطي - الديمقراطي الهجين»، ومن أمثلته النظام المصري تحت قيادة الرئيس السابق محمد مرسي[35].

---

(32) Linz and Alfred, *Problems of Democratic Transition*, Kindle edition loc. 406.

(33) المصدر نفسه، الفصل 3.

(34) المصدر نفسه، الفصل 4.

(35) Stepan and Linz, «Democratization Theory,» pp. 15-30.

في دراسة حديثة تتناول العالم العربي من منظور مايكل مان، يذهب المؤلفون إلى أن أساس مشكلة العالم العربي مع الديمقراطية هي أنه لا يستوفي شرط روستوف الأساس في توفر الوحدة الوطنية. وبحسب هذه الدراسة، فإن العالم العربي «لا يعتبر فقط أكثر منطقة غير ديمقراطية في العالم، بل هو كذلك أحفلها بالإقصاء العرقي والتمييز». ولهذا، فإن التحول الديمقراطي في أعقاب ثورات الربيع العربي لن ينتج ديمقراطيات قابلة للحياة في هذه المنطقة ما لم يتم وضع معالجات احترازية لمنع تفجر النزاعات. من هذه المعالجات المحتملة تبني الديمقراطية التوافقية، أو النظم اللامركزية أو وضع ضمانات خاصة للأقليات[36].

إلا أن دراسات أخرى حول عمليات الانتقال أثبتت أن تصميم المؤسسات بغرض تخفيف مخاطر الاستقطاب والانقسام ليس شرطًا ضروريًا ولا كافيًا لإبعاد الإحساس بالخطر في الديمقراطيات. وفي المقابل، فإن العوامل غير المؤسسية تكون هي الحاسمة، ومن أبرزها تضييق الطيف السياسي عبر تقارب مواقف اليمين واليسار مثلًا، وتضاؤل مساحة الاختلاف بين القوى السياسية. وهذا ماحدث في أوروبا في فترة ما بعد الحرب[37].

رابعًا: الديمقراطية وفضائلها المتعددة

قبل أن ندلف إلى مناقشة أعمق لما يمكن أن تطرحه الحالة العربية من قضايا تنعكس على التنظير للتحولات الديمقراطية، لا بد من التوقف برهة للإجابة عن هذا السؤال المحوري: لماذا تعتبر الديمقراطية هذه الغاية المرغوبة والجنة الموعودة بحيث يتم كل هذا التركيز على ميسرات الانتقال إليها؟ ذلك أن الإجابة عن هذا السؤال ضرورية لتفكيك نظريات الانتقال وبيان المسكوت

(36) Nils-Christian Bormann, Manuel Vogt and Lars-Erik Cederman, «The Arab Spring and the Forgotten Demos,» Working Paper no. 52, Center of Comparative and International Studies (CIS) ETH Zurich, Zurich, February 2012.

(37) Gerard Alexander, «Institutions, Path Dependence, and Democratic Consolidation,» *Journal of Theoretical Politics*, vol. 13, no. 3 (July 2001), p. 265.

عنه فيها، فوق أنها تتيح تحديدًا أفضل لمعايير الفشل والنجاح في تحقيق الانتقال. من جهة أخرى، يسمح هذا التعمق بالإجابة عن سؤال آخر: هل يتحتم أن يتخذ الانتقال الديمقراطي مسارًا محددًا، أم أن هناك خيارات أخرى لمسارات التحول ومآلاته معًا؟

يرى أمارتيا سِن أنه ما من حاجة إلى مثل هذا التساؤل لأن الديمقراطية قد أصبحت بالفعل النظام المقبول بصورة طبيعية في كل أنحاء العالم تقريبًا، بحيث أصبحت البيّنة والحجة على من ينكره ويرفضه[38]. ومن منطلق مماثل، يخلص جون كين إلى أن انتشار الديمقراطية «في كل أصقاع الدنيا وبين كل الحضارات والأديان» يؤكد أنها أصبحت واقعًا قيمة كونية[39]. وقد حصلت الديمقراطية على هذه المكانة بسبب «فضائلها المتعددة» كما يقول، ومن بينها:

أولًا، القيمة الذاتية للمشاركة السياسية والحرية في حياة الإنسان؛ وثانيًا، القيمة الأداتية للحوافز السياسية في جعل الحكومات مسؤولة وخاضعة للمحاسبة؛ وثالثًا، الدور البنّاء للديمقراطية في تشكيل القيم وتفهم الحاجات والحقوق والواجبات[40].

استخدمت حجج متنوعة لتبرير ودعم الديمقراطية، ومن منطلقات عدة بين مختلف الثقافات. ويعدد كين طائفة من هذه الحجج، بدايةً من وصف كارل بوبر للديمقراطية بأنها نظام يقوم على البحث الدائم عن الحقيقة، مع القدرة على تصحيح الأخطاء، مرورًا بمقولة محسن كديوار بأنها «النظام الوحيد الذي يستوفي المطالب الشكلية للإسلام وخدمة الله تعالى»[41]. ويرى كين في هذا التنوع في البحث عن سند أخلاقي للديمقراطية دلالة على أنها «توطنت» في

(38) Amartya Sen, «Democracy as a Universal Value,» *Journal of Democracy*, vol. 10, no. 3 (1999), p. 4.

(39) John Keane, «Humble Democracy?» B. N. Ganguli Memorial Lecture, Centre for the Study of Developing Societies, Delhi, 25 February 2005. <http://johnkeane.net/48/topics-of-interest/humble-democracy>.

(40) Sen, p. 10.

(41) Keane, «Humble Democracy?».

ثقافات متعددة، بحيث إنها «كلما سافرت في أركان الأرض الأربعة، تنوعت ترسانتها من الأسلحة الأخلاقية، وتعددت أشكالها وأحجامها». وهذا ما ساهم بدوره في انتشارها واكتسابها المزيد من الشعبية في بيئات متنوعة[42].

لكن هذه التعددية وهذا التنوع قد تكون لهما آثار أخرى، لأن المفهوم قد يفقد معناه إذا كان يعني كل شيء لكل الناس على اختلاف مشاربهم. ويسعى كين للتغلب على هذه الإشكالية بالدعوة إلى مقاومة النزعة «لتثبيت معنى الديمقراطية وتأكيد تفوقها عبر إرجاعها إلى مبادئ أولية». فمثل هذا التعويل على المبادئ الفلسفية الطنانة «يستبطن من الغرور ما قد يقوّض الديمقراطية ويقدح في أصالتها»، وهي أصالة نبعت من ثورية هذه الفكرة (وهي في تعريفها البسيط: «حكم الشعب لنفسه»). فقد كانت فكرة أن ينظم الناس أنفسهم على أساس المساواة في جمعيات ومنابر تقرر في شؤونهم «اختراعًا مذهلًا»، بل كان بحق «أول نظام حكم إنساني على الإطلاق».

الشيء الاستثنائي - الخارج على المعتاد - عن نظام الحكم المسمى ديمقراطية هو أنه يقتضي ألا يرى الناس أن الحياة معطى بسيط... فالديمقراطية - أكثر النظم حساسية على الإطلاق تجاه السلطة - تستصحب كشف الطبيعة الاصطناعية للسلطة[43].

بينما تلقي هذه المقولات إضاءات مهمة على بعض أسباب الافتتان بالديمقراطية، إلا أنها لا تكشف، في رأيي، عن جوهر وسر جاذبيتها. إضافة إلى ذلك، نجد من الصعب استخلاص «الفضائل المتعددة» التي ورد ذكرها (بما فيها فضيلة التواضع التي يراها كين أم الفضائل بالنسبة للديمقراطية) من التعريف المبسط الذي ورد للديمقراطية باعتبارها حكم الشعب لنفسه. وقد يعني هذا أنه، حتى لو صحت نسبة هذه الفضائل إلى الديمقراطية، فإنها تكون طارئة عليها وليست من صميمها. فليس نجاح شعب في حكم نفسه ضمانة

(42) Keane, «Humble Democracy?».

(43) المصدر نفسه.

بأن هذا الشعب لن يستخدم هذه المزية لارتكاب الموبقات، بل قد يكون حكم الشعب لنفسه بوابة لارتكاب موبقات كثيرة، كما يذكرنا مايكل مان في أطروحته حول التلازم بين الديمقراطية والتطهير العرقي.

لكن يمكننا، للوقوف على سر جاذبية الديمقراطية، أن نتوقف عند تعريف آخر لها اقترحه ستيبان، وجاء فيه:

إن الديمقراطية نظام لتنظيم الصراع يسمح بالتنافس المفتوح على القيم والأهداف التي يريد المواطنون الترويج لها. وبالمعنى الصارم للديمقراطية، فإن هذا يعني منح الحق لأي جماعة للترويج لمصالحها في المجتمع المدني وفي المجتمع السياسي، ما لم تلجأ إلى العنف، أو تنتهك حقوق المواطنين الآخرين، وإذا التزمت قواعد اللعبة الديمقراطية. وهذا هو التوصيف المؤسسي بالحد الأدنى لما تستلزمه الديمقراطية وما لا تستلزمه[44].

بقراءة فاحصة لهذا التعريف، والتأمل في السياق الديمقراطي عمومًا، نكتشف أن الديمقراطية تتميز على غيرها من النظم بأنها تدعي أنها نظام لا يوجد فيه خاسر. فالجميع في الديمقراطية كاسبون. فهم متساوون في الحقوق، ومزودون بضمانة تحمي الحد الأدنى من حقوقهم. والجميع مشاركون في السلطة، ولهم الحق في الترويج لمصالحهم وقيمهم والسعي لتطبيقها، ما التزموا قواعد اللعبة. ويلخص كين هذه المزية من زاوية أخرى حين يصف الديمقراطية بأنها «حكم لا أحد». ويمكن أن يكون هذا المعنى إعادة صياغة للمفهوم الأرسطي للديمقراطية باعتبارها التناوب في الحكم، بحيث يصبح المواطن حاكمًا حينًا ومحكومًا أحيانًا أخرى. لكنه قد يشير، من ناحية أخرى، إلى «الطبيعة غير المتجسدة لعملية اتخاذ القرار كما تتشكل بفعل الإجراءات وأساليب الحياة الديمقراطية». إضافة إلى ذلك، فإنه في الديمقراطيات، «لا أحد يحكم بمعنى أن كل من يحكم لا بد أن يخضع لآليات وقيم المشاركة في السلطة». كذلك فإن مؤسسة واحدة لا تحكم في الديمقراطيات، وذلك ليس

(44) Stepan, «Religion,» p. 39.

بسبب مبدأ فصل السلطات المتجذر فيها فحسب، لكن لأنها تشهد الفصل بين المجتمع المدني والحكومة، وبين السلطة المدنية والسلطة العسكرية والشرطة، وبين أجهزة الإعلام والجمهور (والحكومة) أيضًا[45]. وبناءً عليه، فإن السلطة في الديمقراطية موزعة توزيعًا واسعًا، وتكاد تكون غائبة عن الأنظار.

من جهة أخرى، يرى بعض المنظّرين الراديكاليين في هذه الخاصية في الديمقراطية (أي عدم وضوح مراكز السلطة وخفائها) دليلًا على زيف المزاعم الديمقراطية، واستخدام وسائل التموية للتستر على آليات الهيمنة والتسلط[46]. لكن بغضّ النظر عن صحة هذه الاتهامات المعروفة، فإن هذه الخواص التي عددناها للنظام الديمقراطي تتضامن لتعطي المواطنين (أو على الأقل الأغلبية) ذلك الإحساس بالحرية الذي ارتبط بالديمقراطية. فالمواطن لا يشعر بالقهر، بل يرى أن «حكم القانون» هو ضمانة له من عسف الدولة وحماية لحريته، وليس أداة قمع. ومن هذا المنطلق، فإن الحكومات الشعبية تقوم على مبدأ أن السلطة تدار نيابة عن الكل ولمصلحتهم، وليست لصالح من يتولون الحكم. وبناءً عليه، فحتى لو صحت الدعوى بأن هذا الشعور هو نتيجة حيل بارعة من النخبة الحاكمة للتمويه على المحكومين وتغييب آليات القمع الحقيقية عن نظرهم، فإن هذا لا ينفي صحة هذا الإحساس لدى المواطن في الأنظمة الديمقراطية بأنه حر وأنه سيد نفسه، خصوصًا حين يقارن حاله بحال من سعدوا بأنظمة سمّت نفسها «ديمقراطية» ولم تنجح في مثل هذا «التمويه». ولعل أحد أكبر مزايا الديمقراطية أنها لا تسمح بالتعبير عن مثل هذه الشكوك في دعاواها فحسب، بل كذلك بالتحرك والتعبئة على أساسها. فقد نجح أنصار دعاوى زيف الديمقراطية في التعبئة والتأثير في آليات صنع القرار في الديمقراطيات، وليس دائمًا باتجاه الأصلح.

---

(45) John Keane, «Democracy: The Rule of Nobody?» From Lectures Originally Delivered at the Institute for Management and Planning, Teheran, 5th May 2004 and (in Revised Form) at the Wissenschaftszentrum Berlin für Sozialforschung (WZB), 14 July 2004, p. 26. <http://johnkeane.net/wp-content/uploads/2011/01/rule_of_nobody.pdf>.

(46) Michael Kelly, ed., *Critique and Power: Recasting the Foucault/Habermas Debate*, Studies in Contemporary German Social Thought (Cambridge, Ma: MIT Press, 1994), pp. 1-16.

ليس هناك شك في أن الديمقراطيات ليست دائمًا «ديمقراطية» كما تدّعي، حيث إن كثيرًا من الفئات (النساء، الأقليات الدينية والعرقية، الفقراء) تواجه قدرًا من الإقصاء وتضطر إلى النضال من أجل الاعتراف بحقوقها. لكن هذا يعطي دليلًا آخر على قدرة الديمقراطيات على معالجة نواقصها عبر خاصيتها، باعتبارها حكم الجميع و«حكم لا أحد» في الوقت نفسه، إضافة إلى استخدامها الأدنى للقهر. وقد سمحت هذه الخواص للفئات التي واجهت الإقصاء للتحرك والنضال من أجل المساواة في الحقوق. وهذا يعود إلى حد كبير إلى نجاح الديمقراطيات الحديثة في التخلص من صورتها القديمة باعتبارها حكم قطاع معيّن (الفقراء والدهماء) ضد بقية قطاعات الشعب، واكتساب هوية أنها حكم الجميع بلا استثناء، أي الحكم بالتراضي. فلم تعد الديمقراطيات الحديثة تصادر ممتلكات الأغنياء وترسل بهم إلى المقصلة، كما أنها لا تهمل المعدمين (كلية).

يستدعي هذا الأمر أن نتأمل ملاحظة كين أعلاه عن «حساسية الديمقراطية تجاه القوة» من زاوية معكوسة. فالتسويات الديمقراطية تأخذ واقع عدم التساوي في القوة في الاعتبار، رغم شعارات «المساواة». فباعتبارها «آلية لتنظيم الصراع» كما يقول ستيبان، فإنها لا بد أن تأخذ في الاعتبار توازنات القوى. وبناءً عليه، فإنها تعطي الأقوياء والأغنياء واللوبيات النافذة والأقليات عالية الصوت ما لا تعطيه للضعفاء وأصحاب الصوت الخفيض. ذلك أنه كما في الرياضة وأي منافسة أخرى، المساواة في الفرص لا تعني المساواة في النتائج. ومن هنا، فإن الديمقراطيات تشمل تسويات معقدة وملتبسة. لكن هذا يشير إلى مصدر آخر من مصادر قوتها وجاذبيتها، ألا وهو مرونتها المضمنة، وقدرتها على التأقلم بسرعة نسبية مع التغيرات في موازين القوى والرؤى والأفكار والعقائد. ويمكن هنا أن نصف الديمقراطية بأنها بالتحديد «الثورة الدائمة» التي كان يدعو إليها بعض غلاة الماركسيين، لكنها «ثورة» تدريجية تغني عن الثورات المفاجئة والعنيفة التي تصبح ضرورية لترجمة التغييرات الاجتماعية سياسيًّا بسبب عجز النظام السياسي عن استيعابها. من هنا، فإن النظام «الديمقراطي» قد يكون في البداية نظامًا أبويًّا ذا طبيعة أوليغارشية وحتى عنصرية، لكنه يتطور مع الزمن

لاستيعاب الأقليات المقصاة عندما تستجمع هذه الأقليات من أسباب القوة ما يمكّنها من الضغط من أجل المشاركة في السلطة. لكن هذا يحدث في ظل ضمانات متبادلة ترعى مصالح الكل وتعكس توازن القوى.

تلخيصًا إذًا، يمكن أن يقال إن جاذبية الديمقراطية لا تنبع من دعواها بأنها نظام لا يوجد فيه خاسر فحسب، بل كذلك من مرونتها الكامنة التي تمكّن «الخاسرين» فعلًا بسبب الإقصاء أو الإهمال بتعديل أوضاعهم عندما يستشعرون في وقت لاحق بأنهم كذلك، وعندما يستجمعون ما يكفي من القوة (من داخل أرصدة النظام الديمقراطي نفسه، مثل الإعلام الحر والقضاء المستقل والآليات القانونية والتعبوية) ما يكفي لوضع مطالبهم على الأجندة. لكن الديمقراطيات تختلف عن الأنظمة الأخرى التي تقوم على توازن القوى في أن التوازنات والصفقات فيها تتم على أساس مداولات علنية، وبقدر أدنى من القهر، وعلى أسس أخلاقية. فهناك فرق جوهري مثلًا بين أن يدخل سياسي أو مثقف في خدمة نظام دكتاتوري مكرهًا أو طلبًا لمصلحة، وبين أن يشارك حزب صغير في حكم ائتلافي مع حزب أكبر، وهو الفرق بين الإملاء والخضوع من جهة، والتوافق والتراضي من جهة أخرى، على الرغم من أن توازنات القوى تؤدي دورًا حاسمًا في الحالين.

خامسًا: إعادة تقويم نظريات الانتقال

من هذا المنطلق، فإن الانتقال إلى الديمقراطية ينبغي ألا ينظر إليه على أنه تبنٍّ لأنموذج «ديمقراطي» مُعدٍّ سلفًا وموحد المعالم، كما يجادل بعض منظّري الانتقال أو يستبطنون في مقولاتهم. والأقوم أن ينظر إلى الانتقال على أنه تحرك باتجاه نقطة يستشعر عندها الفاعلون الاجتماعيون قدرًا مرضيًّا من الحرية والقدرة والأمان، وكل ذلك بضمانة النظام السياسي. وكما فصّلنا أعلاه، فإن نقطة البداية تكون هي الشعور بغياب القهر، وبقدر كاف من المشاركة في آليات صنع القرار. إضافة إلى ذلك، لا بد أن تشعر المجموعات بقدر كافٍ من الأمان بحيث إنه حتى لو خسرت في لعبة السلطة، فإن هذا لن يعني «نهاية العالم». أي أن «الخاسر» لا يخسر كل شيء، لأن مركّب حكم القانون يعني

أن الديمقراطية «تمنح كل المشاركين، حتى من يخسر الانتخابات، 'أرضية' لا يسمح لقيمة المخرجات أن تهبط تحتها». وهذا مركّب أصيل في عملية اتخاذ القرار في الديمقراطيات تجعل الملامح العريضة للنتائج لا تخرج عن إطار التوقعات أو تحمل مفاجآت كبرى[47].

يبدو، أول وهلة، أن مطلب «غياب المفاجآت» هذا يتعارض (كما يجادل بعض المنظّرين) مع خاصية «عدم اليقين الممأسس»، وهي مركّب أصيل في الديمقراطية بحسب آدم شيفورسكي وآخرين. وبحسب شيفورسكي، فإن هذه الخاصية تتضمن «أن نتائج العملية الديمقراطية لا تكون قابلة للتنبؤ بها سلفًا، كما يجب ألّا تكون تحت سيطرة جهة واحدة»[48]. إلا أن هذا التعارض ظاهري فحسب، لأن العبارة المفتاحية في مقولة شيفورسكي هي «الممأسس» (institutionalised، أي المتحكم فيه)، وهذا يعني أن درجة عدم اليقين يجب أن تكون مقيدة (bounded) كما يصفها منظّرون آخرون[49].

بناءً على هذا، يمكن القول إن القابلية للتنبؤ التي يتيحها حكم القانون (في مقابل مزاجية النظام الاستبدادي) ليست نقيض «عدم اليقين الممأسس»، وإنما هي الوجه الآخر لتلك العملة. ذلك أن عدم اليقين النسبي هو نتاج طبيعي لحرية التنظيم والمنافسة وتغيير الرأي. وهذه الحريات محمية بالقانون، لكنها أيضًا مقيدة به بما يحفظ حقوق الآخرين وحرياتهم، ويحترم القيم الأساسية المتوافق عليها.

على هذه الخلفية يمكن تفسير تحسن شروط الانتقال نحو الديمقراطية في أوروبا والأميركتين بتغيرات معالم الخارطة السياسية. فالقوى اليمينية التي ظلت مهيمنة على الساحة السياسية في تلك المناطق خلال القرن الماضي كانت تفضل اليقين الكامل على الديمقراطية، بسبب توجسها من توجهات

(47) Gerard Alexander, «Institutionalized Uncertainty, the Rule of Law, and the Sources of Democratic Stability,» *Comparative Political Studies*, vol. 35, no. 10 (December 2002), p. 1149.

(48) المصدر نفسه، ص 1149-1150.

(49) Philippe C. Schmitter and Terry Lynn Karl, «What Democracy is... and is not,» *Journal of Democracy*, vol. 2, no. 3 (Summer 1991), p. 82.

المعارضة «الراديكالية». ولهذا كانت تلك القوى تجد الأمان أكثر في الأنظمة التسلطية أو «الديمقراطيات» المقيدة بشدة. ولم تجنح هذه القوى إلى تقديم تنازلات إلا بعد أن وقعت تطورات عدة، من أبرزها تراجع شعبية القوى الراديكالية بحيث لم تعد تشكل خطرًا على النظام، وجنوح هذه القوى نحو الاعتدال، مع استمرار التقارب بين معسكري اليمين واليسار. فقد تخلى اليسار عن مطلب إسقاط النظام الرأسمالي، بينما تقبّل اليمين الكثير من أطروحات كانت تعتبر راديكالية في السابق، مثل أنموذج دول الرفاه وحقوق الأقليات، إلخ. عندها فقط تخلى اليمين المهيمن عن كثير من تحفظاته السابقة في شأن الديمقراطية[50].

يؤيد هذا الأمر النقطة التي أكدنا عليها سابقًا عن حساسية الديمقراطية لموازين القوى (وبمعنى معاكس لرؤية جون كين). وهذا يعني أن من بيدهم مفاصل القوة الاجتماعية في المجتمعات يحتاجون إلى ضمانات متعددة قبل أن يقبلوا التعايش مع الديمقراطية. وهذه نقطة غاية في الأهمية، لأنها تلقي ضوءًا جديدًا على استنتاجات منظّري الانتقال الديمقراطي. وبحسب هذه الرؤية، يمكن تفسير انهيار الديمقراطيات في أوروبا وأميركا اللاتينية ثم استعادتها خلال القرن الماضي بعامل واحد، هو بحث القوى الاقتصادية والسياسية المهيمنة عن ضمانات لمصالحها. وهذا يرتبط بنقطة أخرى أكّدناها في مداخلة أخرى، وهي ربط عدم الاستقرار الذي تشهده منطقتنا بعدم الأمان الذي يشعر به كثير من الفاعلين السياسيين المؤثّرين. ويستوي في هذا الأنظمة والأقليات وقطاعات واسعة من الرأي العام، إضافة إلى الجهات الخارجية، مثل الولايات المتحدة وإسرائيل. فالكل يشعر بأنه مهدد في وجوده أو مصالحه الحيوية أو قيمه الأساسية، وبالتالي لا يوجد هناك مجال للمساومة والصفقات. وهذا يجعل من منطقتنا منطقة «مسكونة» (haunted)، بخلاف وصف ماكس فيبر لعالم الحداثة بأنه عالم خرجت منه الروح (disenchanted). فهناك «أشباح» كثيرة تعشش في نواحي المنطقة وتبعث الرعب في الصدور،

---

(50) Alexander, «Institutionalized Uncertainty,» p. 1167.

ومشاريع متناقضة تثير حماسة جهات معينة ومخاوف أخرى. فعندنا مشاريع للأسلمة والعلمنة والتهويد والتعريب، واستعمار قديم - جديد، واستقطابات عرقية وطائفية وسياسية. وكل هذه لا توفر جو الأمان المطلوب لتنتعش الديمقراطية[51].

يقودنا هذا إلى استنتاج محوري، ألا وهو أن سبب عدم ملاءمة نماذج الانتقال الديمقراطي السائدة في الحالة العربية لا ينبع من خصوصية «ثقافية» أو تراثية تنفرد بها المنطقة. ولا تتعلق المسألة كذلك، خلافًا لمجادلة لينز وستيبان، بالفشل في إدخال العامل الديني في الحسبان. ولا تعتبر المقارنة التي أجراها المؤلفان بين وضع الدين في الديمقراطيات المتطورة بحالة العالم العربي بالموضوع ذاته هنا. فالأمثلة التي ساقاها لا تظهر أن الدين يمثل اهتمامًا محوريًّا أو يخلق انقسامات حادة، إلا حول قضايا محدودة (مثل الإجهاض والمثلية الجنسية)، وهي قضايا تتولى إثارتها جماعات هامشية. وفي الواقع، قد نجد قضايا مثل الهجرة ومكافحة الإرهاب وحيازة الأسلحة والاستقطاب العرقي، مسائل خلافية أكثر سخونة بكثير من الدين في الديمقراطيات الحديثة.

يمكن أن نضيف هنا أن «الدين»، بصفته المجردة، لا يمثل كذلك عامل استقطاب وانقسام في العالم العربي. على سبيل المثال، نجد أن النزاع المحتدم بين جماعة الإخوان المسلمين في مصر وخصومها في الجيش والقوى الليبرالية لا يتمحور حول أي قضية «دينية»، فالحركة لم تتهم بأنها حاولت فرض تشريعات إسلامية أو نحوه، وإنما اتهمت بأنها انفردت بالحكم وأقصت الآخرين. وبناءً عليه، نجد أن حزب النور السلفي، وهو أكثر تشددًا في أمور الدين من الإخوان، انحاز إلى العسكر في الصراع مع الإخوان، وكذلك فعل حزب مصر القوية الذي يقوده القيادي الإخواني السابق عبد المنعم أبو الفتوح. الخلاف إذًا سياسي بامتياز، ويتمحور حول مخاوف متبادلة من انفراد جهة واحدة بالسلطة بصورة قد تقصي الآخرين وتهدد مصالحهم.

---

(51) الأفندي، «الثقافة السياسية».

يمكن أن يقال الشيء نفسه عن الخلاف بين «حزب الله» وخصومه في لبنان، و«حماس» و«فتح» في فلسطين، ورئيس الوزراء العراقي نوري المالكي ومنافسيه في بغداد. فلم يتهم أحد «حزب الله» بأنه يريد فرض ولاية الفقيه في لبنان (إلا في إطار المهاترات السياسية)، ولم تتهم «حماس» بمحاولة فرض قوانين الشريعة في الضفة الغربية (أو حتى في غزة)، وكذلك الحال في العراق. إنما ينظر هنا إلى الهوية الدينية على أنها غلالة تخفي خلافات عرقية أو طائفية أو سياسية. وتدور الاتهامات حول التسلط، والاحتكار، والبغي، وتهديد مصالح الآخرين، واستخدام الشعارات الدينية والسياسية (مثل شعار المقاومة) لخدمة مصالح قطاعية (أو جيوبوليتيكية، مثل مصالح إيران أو بعض دول الخليج أو الغرب).

نخلص من كل هذا إلى أن العقبة الأساس في وجه التوافق الضروري للانتقال الديمقراطي في المنطقة تتجسد في الشعور بانعدام الأمان، بسبب الاستقطاب على أسس الهويات الدينية والعرقية والطائفية والسياسية، لا بسبب خلافات «دينية» بالمعنى الدقيق. وقد تكون هناك حالات دخل فيها العامل الديني محورًا أساسيًا، كما نرى في الصراع بين بعض المتشددين السُنّة والشيعة في بعض نواحي العراق وسورية. لكن حتى هنا نجد العامل السياسي أو الجيوبوليتيكي هو المهيمن، فبشار الأسد ليس «متطرفًا شيعيًا»، كما أنه يحظى بدعم قطاعات «علمانية» ومسيحية في سورية وما حولها، بينما نرى بعض المتشددين الشيعة في العراق يعارضون المالكي.

من المنطلق نفسه، فإن الخطر الذي يستشعره «حزب الله» من وصول حكومة لبنانية غير متعاطفة معه إلى السلطة في لبنان عبر الانتخاب، أو حكومة معادية في سورية عبر الثورة أو أي وسيلة أخرى، هو تهديد لقدراته العسكرية، التي تمثل بدورها مصدر نفوذه السياسي وأساس مشروعيته. ولا يهمه أن تكون الحكومة المعنية سُنّية أو شيعية أو مسيحية حتى، وإنما يهمه ضمان مصالحه. وفي ظل هذا القلق على مصالحه، لا يمكن أن يسمح الحزب بانتقال ديمقراطي أو غير ديمقراطي، أو يترك مصالحه الحيوية لتقلبات الرأي العام.

إذًا، لا يبرر «حزب الله» معارضته للعملية الديمقراطية بدعاوى تهديد قيمه الدينية، والأمر كذلك في سورية والعراق. حتى عندما تعلن أنظمة سورية ومصر أنها تقف ضد خطر الجماعات الإسلامية وما تصفه بأنه التطرف والإرهاب، فإنها تركز على رسم سيناريوات مرعبة لمستقبل يهيمن فيه المتطرفون، ويقومون بإقصاء الآخرين والتغول على الحقوق المدنية. وإذا صدقنا هذه السيناريوات، فإن ما يرتكب من فظائع ضد المعارضين يصبح مبررًا باعتباره أهون الشرين. وفي مثل هذه الحالات، عندما يكون الإحساس بأن أي تسوية متاحة تشكل تهديدًا لمصالح حيوية، لا يكون هناك بديل من المضي في الصراع إلى نهاية الشوط.

يمكن أن نستنتج من كل هذا أن التنظير في مجال الديمقراطية والانتقال الديمقراطي على السواء قد ركز على أعراض حالة الاستقرار من دون أن ينفذ إلى جوهر الشروط القاعدية التي تضمن هذا الاستقرار. على سبيل المثال، نجد طائفة من منظّري الديمقراطية يربطون بين انبثاق الديمقراطية واستدامتها من جهة، وبين مؤشرات اقتصادية أبرزها ارتفاع مستوى الدخل[52]. وقد طوّر بعض أنصار هذا الرأي موقفهم في ما بعد ليؤكد على أن الشروط الاقتصادية ليست حاسمة في انبثاق الديمقراطية، وإنما في الحؤول دون انهيارها[53]. من جهة أخرى، فإن منظّري الانتقال يشترطون، كما أسلفنا، وجود دولة فاعلة ومجتمع مدني مزدهر، ومجتمع سياسي واضح الملامح، واقتصاد متماسك، إلخ. في كل هذا، لا يقتصر الشرط الأساس على مطلب روستوف في تحقق الوحدة الوطنية، وتبلور الجماعات السياسية في معسكرات واضحة المعالم ومحددة المطالب. فهناك شرط إضافي متضمن يستصحب التفاف هذه التشكيلات السياسية حول جملة من المصالح المشتركة التي ترسم أيضًا هويتها (أي أن تكون الطبقة الاجتماعية عمليًا هي أساس الهوية السياسية). ولا يقل أهمية عن

---

(52) David L. Epstein [et al.], «Democratic Transitions,» *American Journal of Political Science*, vol. 50, no. 3 (July 2006), pp. 551-569.

(53) Adam Przeworski [et al.], *Democracy and Development: Political Institutions and Well-being in the World, 1950-1990*, Cambridge Studies in the Theory of Democracy (Cambridge: Cambridge University Press, 2000).

هذا، في عرف المنظرين للانتقال، أن ضمان هذه المصالح المشتركة (خصوصًا مصالح الطبقات الأقوى) يجب أن يكون أساس التوافق الممهد للانتقال. إضافة إلى كل هذا، فإن اشتراط وجود مجتمع مدني نشط وبيرواقراطية فاعلة وأسواق نشطة... إلخ، تتضمن افتراضًا محوريًا مفاده أن الأنظمة السابقة كانت من الثقة بالنفس بحيث كانت تتيح حريات واسعة للسوق والمجتمع وتمسك عن التغول على البيروقراطية، وهذا مزعم عريض.

كي يقبل الفاعلون السياسيون بتوجهاتهم المختلفة الاحتكام إلى عملية سياسية لا يتحكمون في نتائجها بالكامل، لا بد من أن تكون كل النتائج المحتملة غير مرفوضة من قبلهم، ولا تشكل تهديدًا خطرًا لمصالحهم أو تناقضًا مع قيمهم الأساسية. وهنا، لا تكفي الضمانات بأن النتائج لن تكون تهديدًا خطرًا لمصالحهم فحسب، بل لا بد من القناعة بأن الخصوم ليسوا (أو لم يعودوا) ملتزمين ببرامج تجسد هذا التهديد. وبناءً عليه، فإن الديمقراطيات لم تتجذر في أوروبا وأميركا اللاتينية إلا بعد تراجع مخاطر الشيوعية والفاشية، وتبلور الاتجاهات الوسطية في اليمين واليسار والتقارب بينها. وهذا يعني أن الشروط التي يضعها المنظّرون لا يمكن أن تتحقق إلا في مجتمعات تميزت بقدر من انسيابية الولاءات والطمأنة المتبادلة. وهذا يفترض بدوره قدرًا من تحلل الولاءات التقليدية والمرونة تجاه الهوية، مع تعدد وترادف الهويات. يضاف إلى كل هذا تضييق الطيف السياسي وتقارب المواقف بحيث يصبح من السهل التنبؤ بنتائج العملية السياسية، مع استبعاد القضايا الخلافية التي تثير انقسامات حادة من الساحة السياسية (إما بحسمها أو الامتناع عن إثارتها). وهذا قد يضعنا في ما يشبه الحلقة المفرغة: فالعصبيات الشرسة لن تضعف إلا بتوفر مناخ استرخاء وأمن، لكن مثل هذا المناخ لا يمكن أن يتحقق في ظل استقطاب حاد ومخاوف بسبب العصبيات.

سادسًا: الانتقال الديمقراطي العربي

كنا فصّلنا في غير هذا المكان القول في شأن مواقف بعض المحللين (ومنهم مفكرون عرب)، ممن نسبوا صعوبة الانتقال الديمقراطي إلى البنية الثقافية والاجتماعية للمجتمعات العربية، خصوصًا في ظل استمرار العقليات

والمؤسسات القبلية والأبوية التي تناقض المرونة المطلوبة في المجتمعات الحديثة، بحسب وصف إرنست غلنر، المجتمعات العربية من النوع الذي «نجا من استبداد الملوك، ولكن الثمن كان وقوعه تحت سطوة استبداد الأقارب والطقوس»[54]. (هذا بالطبع بافتراض أنها نجت من استبداد الملوك والحكام، وهو ما لم يقع). وقد طرحت ليزا أندرسون هذه النقطة بصورة أعمق وأقل فجاجة حين تحدثت عن اعتماد الاقتصاد السياسي للمنطقة، خارجيًا وداخليًا، على عمليات تبادل «خارج السوق»[55]. وقد أوردنا في غير هذا الموقع آراء مماثلة لمفكرين عرب تصف النظام العربي بأنه «أبوي محدث» (هشام شرابي)، أو «قبلي» (خلدون النقيب)[56].

محصلة هذه الآراء هي أن التحليل البنيوي القائم على قراءة خارطة المصالح الاقتصادية والهياكل الطبقية لا يصلح لتفسير الواقع العربي. وقد يقال إن هذا لا يمنع من تطبيق نتائج الدراسات حول «المجتمعات المقسمة»، والتعامل مع الوضع العربي على هذا الأساس، أي باقتراح ضمانات مؤسسية تقلل من آثار ومخاطر الانقسام (بغضّ النظر عن الإشكالات التي تطرحها مثل هذه الضمانات). لكن كما أسلفنا، فإن المنظور «الثقافي» لا يكفي لتفسير الحالة العربية، بدليل أن الفاعلين غير العرب في المنطقة ينتهجون السلوك نفسه. وبالقدر نفسه، فإن التنظير للمجتمعات المقسمة لا يصلح كذلك أداة لتحليل الحالة العربية أو وصفة لمعالجتها. صحيح أن الانقسامات العرقية والطائفية ونحوها تشكل تحديًا كبيرًا للانتقال الديمقراطي ولعملية ترسيخ الديمقراطية، خصوصًا حين يسود الخوف من هيمنة جماعة أو تهديدها لمصالح غيرها. فقد شهدنا في العراق وسورية وغيرهما كيف أدى الاستقطاب الطائفي الحاد إلى نزاعات لا نهاية لها، أدت بدورها إلى ضغائن جديدة تزيد من حدة الانقسامات

---

(54) Ernest Gellner, *Conditions of Liberty: Civil Society and Its Rivals* (London: Hamish Hamilton, 1994), p. 8.

(55) Lisa Anderson, «Arab Democracy: Dismal Prospects,» *World Policy Journal*, vol. 18, no. 3 (Fall 2001), p. 55.

(56) الأفندي، «الثقافة السياسية».

ومراراتها. لكن النزاعات ذات الطابع العرقي والطائفي، مهما بلغت مراراتها، يمكن حسمها في نهاية المطاف والوصول إلى صيغة تعايش، كما حدث للنزاع العربي - الكردي في العراق مثلًا، والصراعات الطائفية في لبنان. إلا أن الحلول في هذه الحالة تفترض الثبات النسبي في الولاءات والهوية، وتركيز الصراع على المصالح، مع إمكانية التوافق على قيم مشتركة. وهنا، تكفي الضمانات لحماية المصالح وتأمين التوافق على القيم.

لكننا نواجه إشكالًا من نوع مختلف في حالة الصراعات التي يستحيل فيها تقديم ضمانات، لأن أيًا من الأطراف لا يتحكم في النتائج النهائية. في حالات مثل هذه، قد تجعل سيولة الأوضاع وتقلباتها المحتملة من الصعب تقديم ضمانات، أو الالتزام بها إذا قدمت. وفي بعض الأحيان، قد تصبح الضمانات نفسها هي المشكلة، لأنها تؤدي إلى عكس المطلوب منها. وهذا يشكل أحد أكبر المعوقات للتوافق على شروط الانتقال ومآلاته.

هذا الأمر ينطبق على الصراع بين القوى الإسلامية والعلمانية في العالم العربي، حيث من الصعب التنبؤ بالحجم النسبي لهذه القوى، والحدود الفاصلة بينها، لأن هذه المعطيات تتغير باستمرار، وبعيدًا من تحكم الأطراف المعنية. على سبيل المثال، نجد بعض الدول اتخذت إجراءات قاسية للحد من نمو الحركات الإسلامية، كما حدث في سورية حين سن في عام 1980 قانون يحكم بالإعدام على أي شخص انتمى أو ينتمي إلى جماعة الإخوان المسلمين. وقد ثنّى النظام فارتكب مجازر عديدة ضد الحركة داخل السجون وخارجها. لكن، بعد أكثر من ثلاثة عقود من إعلان سياسة «الإبادة الجماعية» هذه وتطبيقها بحماسة، يؤكد إعلام النظام اليوم أن الإسلاميين هم أقوى وأشرس خصومه. وشهدت مصر الإشكال نفسه في عامي 2011 و2012 حين أصبحت حركة الإخوان المسلمين أول حركة «محظورة» في التاريخ تكسب الانتخابات البرلمانية والرئاسية، على الرغم من أنها عانت الحظر والاضطهاد والملاحقة منذ عام 1947. حدث الشيء نفسه في تركيا التي جعلت العلمانية دينًا، لكنها لم تستطع أن توقف المد الإسلامي فيها.

من جهة أخرى، فإن الانشقاقات في صفوف الحركات الإسلامية وتعدد أطيافها تشير إلى بُعد آخر من أبعاد صعوبة التنبؤ بمسار هذه التيارات. وقد ساهم حظر الحركات الإسلامية واضطرارها إلى العمل تحت الأرض في تعويق الحوار الجاد حول دور الدين في الحياة العامة، وهي مشكلة لا تزال قائمة حتى في بلاد مثل تركيا تعيش ديمقراطية نسبية تحت قيادة حزب لا يعادي التوجهات الإسلامية. لكن قوانين تركيا لا تزال تحظر الحديث بحرية عن الدين. ولهذا السبب، لا تتّضح برامج هذه الحركات أو رؤيتها النهائية إلى الحكم الإسلامي. ويزيد الأمور تعقيدًا أن الحركات تغير مواقفها ورؤاها باستمرار. فقد تبنت الحركة الإسلامية السودانية في أول عهدها توجهات ليبرالية مؤيدة للديمقراطية قبل أن تنقلب عليها وتتبنى نهجًا متشددًا، ثم عادت مرة أخرى إلى البراغماتية الأيديولوجية. وشهدت «الجماعة الإسلامية» في مصر تقلبات مماثلة، حيث تبنت العنف والتشدد في السبعينيات ثم تراجعت عنه في التسعينيات، ورفضت الديمقراطية والعمل السياسي السلمي ثم عادت فتبنته.

لا يقل المشهد السياسي الليبرالي/العلماني في تقلباته عن المشهد الإسلامي، حيث شهدت المنطقة تراجع المد الليبرالي في الخمسينيات والستينيات لصالح المد اليساري والقومي، الذي بدا بدوره يواجه نكسات وردود فعل مضادة منذ الستينيات. وقد تولت التيارات القومية واليسارية الحكم في كثير من البلدان العربية، لكن ممارساتها لم تطابق شعاراتها، ما جعلها تخسر الكثير بهذا السبب، إضافة إلى نتاج سلوك الأنظمة المرتبطة بها وممارساتها الوحشية، بينما عانى أنصار الليبرالية بسبب غربتهم النسبية عن الجماهير، وبسبب ممارسة الأنظمة «الليبرالية» الفساد والطغيان.

أكد منظّرو الانتقال، منذ روستوف، على أن الحد الأدنى المطلوب لتحقيق الانتقال الديمقراطي هو تحقيق قدر من الوحدة الوطنية، وقدر من الفرز السياسي وتمايز وتشكل القوى السياسية ووضوح برامجها. وعندما تعالج النظرية المجتمعات المنقسمة فإن الافتراض، كما أسلفنا، هو أنها تنقسم

على أساس هويات مستقرة نوعًا ما (طبقية، عرقية، طائفية... إلخ) وعلى قدر من الثبات، بينما يكون الصراع بينها على المصالح في الأساس. وهذا يعني أن الحلول المطروحة ينبغي أن تقوم على توزيع السلطة والمنافع، وتوفير الضمانات لكتل محددة الشكل وواضحة المعالم. لكن إشكالات عدة تطرح نفسها إذا واجهنا حالة يكون فيها حجم الكتل غير ثابت، ومعالمها ومطالبها غير واضحة، أو عرضة لتغييرات مستمرة لا يمكن التنبؤ بها.

تكفي نظرة عجلى إلى أوضاع العالم العربي لتؤكد غياب شرط روستوف الأساس في الوحدة الوطنية، حيث تشهد المنطقة حالات استقطاب حادة. إضافة إلى ذلك، يتملك الجماعات والقوى السياسية في المنطقة إحساس عميق بفقدان الأمان وعدم اليقين حول المستقبل. وحتى حين تكون الانقسامات على المحاور التقليدية (عرقية، لغوية، طائفية، إلخ)، فإن جوانب جديدة من عدم اليقين تحيط بها، كما يحدث حين تنقسم الطوائف على نفسها، أو حين تتعقد الانقسامات اللغوية بتداخلها في انقسامات دينية وطائفية وسياسية. فقد يكون المواطن مسيحيًا يساريًا، أو قد يكون عربيًا شيعيًا علمانيًا، أو كرديًا سُنيًا إسلاميًا... إلخ، وقد تنقسم الطوائف والمجموعات العرقية على محاور أخرى. وفي الحالات العادية، قد يساعد تعدد الهويات وتداخلها على التوافق وخدمة قضية الديمقراطية. لكن في الحالة العربية، فإن التشظي يعقد المسائل لأنه يجعل من الصعب بناء توافق بين القوى المتنافرة. ويبقى الاستقطاب الإسلامي - العلماني، الذي يخبئ في ثناياه عدة أبعاد من مسببات القلق وفقدان اليقين، أعقد المشكلات.

أما مسألة الطبقات فهي أكثر تعقيدًا، على الرغم من محاولات عديدة لاستخدام أدوات التحليل الطبقي كما فعل نزيه الأيوبي وآخرون[57]، وعلى الرغم من صدور دعوات حديثة لإعادة استخدام هذه الأدوات، كمعالجة لأزمة

---

(57) Nazih N. Ayubi, *Over-stating the Arab State: Politics and Society in the Middle East* (London: I.B. Tauris, 1995), and Timur Kuran, «The Vulnerability of the Arab State: Reflections on the Ayubi Thesis,» *The Independent Review*, vol. 3, no. 1 (Summer 1998), pp. 111-123.

التنظير التي سلّط الربيع العربي الضوء عليها[58]. إلا أن ما أسلفنا عن منطقة الشرق الأوسط الملتهبة هو تحليلٌ تعرقلت الاستفادة منه لأسباب عدة. فهناك دلائل قليلة على تحالفات «طبقية» تخترق جدران الولاءات الطائفية والعرقية، إضافة إلى أن طبيعة الدولة القائمة (أنظر أدناه) لا تسمح بما يكفي من المساحة لتشكل هذه التحالفات أو تحقيقها الفعالية، فهي تخترقها أو تحرقها.

سابعًا: الانتقال وأنواع الأنظمة

يضع لينز وستيبان، كما أشرنا أعلاه، معظم الأنظمة العربية في خانة «النظم السلطانية» بحسب تصنيفهما للأنظمة غير الديمقراطية، إضافة إلى استحداث تصنيف النظام «الهجين» لوصف نظام مرسي. ولأن النظام السلطاني بطبيعته يعتمد على هوى الحاكم ومزاجه، فإنه لا يترك بنية مؤسسية ذات شأن لتعين على إنجاح الانتقال. وتتفاوت الأنظمة العربية في «سلطانيتها»، وبالتالي في تراثها المؤسسي، إذ إن بعضها (سورية وليبيا) أكثر سلطانية من الآخر (مصر وتونس). وكلما ضعفت المؤسسات ثقل العبء على قادة الانتقال الذين يتوجب عليهم بناء هذه المؤسسات من نقطة تقترب من الصفر[59].

ويوافق أحمد بيضون لينز وستيبان في تصنيفهما، مستندًا إلى توصيف ماكس فيبر للسلطانية بأنها أقصى حالات «الإرثية». وبحسب بيضون، فإن أنظمة الربيع العربي يمكن أن تصنف على أنها «إرثية محدثة» (مصر وسورية) أو «سلطانية محدثة» (ليبيا القذافي وعراق صدام حسين)[60]. ومن أهم معالم الأنظمة الإرثية/السلطانية التركيز المفرط للسلطة في يد رأس الدولة، الذي

---

(58) Michelle Pace and Francesco Cavatorta, «The Arab Uprisings in Theoretical Perspective- An Introduction,» *Mediterranean Politics*, vol. 17, no. 2 (2012), p. 131

(59) Stepan and Linz, «Democratization Theory,» pp. 26-29.

(60) أحمد بيضون، «قضايا الانتقال الديمقراطي: من إرث «السلطانية المحدثة» إلى التشييد المؤسسي للديمقراطية،» ورقة قُدِّمت إلى: المنتدى الدولي حول التنمية بالمشاركة وفضّ النزاعات: مسار الانتقال الديمقراطي والعدالة الاجتماعية، الذي نظمته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [الإسكوا]، بيروت، 23-24 تشرين الثاني/نوفمبر 2011. <http://pdwa.escwa.org.lb/uploads/nv6601276.pdf>.

يصبح موضع تقديس، فكلمته هي القانون، ومؤسسات الدولة كلها تتمحور حول شخصه. يتصل بهذا غياب التفريق بين العام والخاص، وبناء شبكة للتحكم والقمع تكون مرتبطة بشخص الحاكم وتحت إدارته المباشرة. وعادةً ما تعتمد هذه الشبكة على أجهزة أمنية ومخابراتية متعددة ومتنافسة، يقودها مقربون من الحاكم أو أقرباء له، وتصبح بدورها مراتع للفساد والثراء الحرام. ومن طبيعة هذه الأنظمة أن تجتهد في توسيع آليات تحكمها إلى كل أوجه الحياة في المجتمع، بما في ذلك الاقتصاد. ويتم هذا عبر بناء شبكات مرتبطة بالنظام تبسط نفوذها على الحياة الاقتصادية، وبالتالي تقنن للفساد وتمأسسه. وتسعى الأنظمة السلطانية، فوق ذلك، إلى توسيع آليات السيطرة عبر استغلال أو إحياء الطائفية والعشائرية والقبلية حتى تضرب الشعب بعضه بالبعض الآخر وتضعف احتمالات المقاومة لهيمنتها وفسادها[61].

إضافة إلى ذلك، استحدث محللون آخرون تصنيفات أخرى، مثل «الديمقراطيات غير الليبرالية» (كما في إيران)[62]، أو أنظمة «النطاق الرمادي» التي تنقسم بدورها إلى نوعين، أنظمة «التعددية الفوضوية» من جهة، وأنظمة «هيمنة القوة» من جهة أخرى. أما الأولى (ومن أمثلتها بنغلاديش وغواتيمالا والأرجنتين)، فهي أنظمة تجري فيها انتخابات مقبولة، ويجري فيها تبادل السلطة، لكن السياسيين فيها يعانون عزلة من الشعب الذي يعزف عن العملية السياسية ويتهم كل الأحزاب بالفساد وعدم المسؤولية. وأما الثانية (ومن أمثلتها نيجيريا ومعظم الدول العربية قبل الربيع العربي، مثل مصر والجزائر والأردن... إلخ)، فهي أنظمة شبه تسلطية، تسمح بمساحة محدودة للمعارضة، لكن طرفًا واحدًا فيها يهيمن على الأمور، ويتحكم في مفاصل الدولة، ويسيّر الانتخابات على هواه[63].

كنا قد اقترحنا مصطلح «دولة الثقب الأسود» لوصف الدولة العربية

---

(61) بيضون، ص 13.

(62) Fareed Zakaria, «The Rise of Illiberal Democracy,» *Foreign Affairs*, vol. 76, no. 6 (November – December 1997), pp. 22-43.

(63) Carothers, pp. 9-14.

المعاصرة، باعتباره أكثر دقة في توصيف الوضع من تعابير مثل «الدولة السلطانية»[64]. وبحسب هذا التحليل، فإن «دولة الثقب الأسود» تجمع في وقت واحد بين خصائص من الدولة الشمولية والسلطانية والتسلطية. فهي تتطابق مع الدولة الشمولية في اعتمادها التعبئة السياسية المحمومة وفي سعيها لبسط سلطانها على كل أوجه الحياة في المجتمع. وهي تشابه الأنظمة السلطانية في بعض ملامحها، خصوصًا حكم الفرد أو العائلة، لكنها تختلف عن تلك الأنظمة في أنموذجها «المثالي» (مثل أفريقيا الوسطى تحت بوكاسا أو هايتي تحت عائلة دوفالييه)، في أنها لا تخلو من المؤسسية في بعض نواحي الدولة، خصوصًا في القطاع الأمني، ذلك أن المؤسسات الأمنية في هذه الأنظمة ذات كفاءة عالية وتتمتع بقدر من الاستقلالية والمؤسسية وقدر كاف من التمويل. وتعتمد هذه المؤسسات على الفساد والإفساد، إضافة إلى استخدام القوة الوحشية. لكن هذه المؤسسات تتمتع بقدر لا بأس به من «الشرعية» المدعاة (الحفاظ على «هيبة الدولة»، شعارات «المقاومة» ضد الإمبريالية وإسرائيل، محاربة «التطرف»، الحماية ضد «الطائفية»... إلخ). وبناءً عليه، فليس دقيقًا وصف هذه الأجهزة بأنها «إرثية» أو «زبائنية»، تعكف على مصالحها الذاتية وتعتمد على صلات القربى بديلًا من الكفاءة والأهلية[65]. وفي واقع الأمر، نجد هذه المؤسسات على قدر عالٍ من الحرفية، وغالبًا ما تكون مؤسسات الدولة الوحيدة التي تتمتع باستقلالية ويحكم عليها بإنجازاتها. وعلى الرغم من اعتماد الأنظمة «الإرثية» منهجًا، فإنها تصحح نفسها إذا عوّق مثل هذا المنحى فاعلية أجهزة الضبط، كما فعل حافظ الأسد عندما أبعد شقيقه الأصغر رفعت حين أصبح عامل إضعاف للنظام وفاعلية أجهزته.

سمحت دول الثقب الأسود في بعض تجلياتها بقدر محدود من حريات التنظيم المدني وأحيانًا التنظيم السياسي، فأشبهت في ذلك الدول التسلطية.

(64) تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004: نحو الحرية في الوطن العربي (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2005)، ص 119-125.

(65) Eva Bellin, «The Robustness of Authoritarianism in the Middle East: Exceptionalism in Comparative Perspective,» *Comparative Politics*, vol. 36, no. 2 (January 2004), pp. 145-148.

لكن المؤسسات المدنية والسياسية كثيرًا ما تعرضت لهجمات شرسة وإجراءات جزافية وتعسفية أجبرت معظمها على الخضوع لإملاءات النظام والعمل كترس في آلته التحكمية. وتسمح هذه الأنظمة، خصوصًا في مرحلة ما بعد سياسات «التحرير» للاقتصاد، بقدر من الحرية الاقتصادية، حتى وإن كان مخترقًا ومثقلًا بالفساد. (لكن هنا لا بد أن ننوّه بأنه حتى الأنظمة الشمولية غير الشيوعية، مثل النظام النازي، كانت تسمح بحرية السوق).

ينطلق أحد أهم ملامح هذا الأنموذج من أنه بنى لنفسه دائرة من الأنصار والمنتفعين، من بينها فصائل أيديولوجية وسياسية، وقوى اقتصادية واجتماعية ذات مصلحة، أو أقليات مستقطبة. و ساند بعض منظمات المجتمع المدني، وبعض المنظمات السياسية «الليبرالية»، بعض هذه الأنظمة (بما في ذلك الملكيات المطلقة) بدعوى مقاومة التيارات المتطرفة أو القوى التقليدية. لكن الأنظمة استقطبت بعض القوى التقليدية من قبلية وطائفية ونحوها، فالتفّت حولها طلبًا للحماية والمنافع. وقد قلل هذا من تكلفة الحفاظ على هذه الأنظمة، حيث سمح لها باستخدام الحوافز بدلًا من الاعتماد الحصري على القمع والإقصاء. كذلك، فإن تأدية بعض هذه الأنظمة أدوارًا دولية سمح لها باستقطاب حلفاء أجانب، وسهّل تدفق الموارد لدعمها.

لكل هذه الاعتبارات، فإن أنموذج دولة الثقب الأسود هو أنموذج فريد تختص به هذه المنطقة، وليس له أي مثيل في أماكن أخرى، ولا تستوعبه تصنيفات لينز وستيبان. فهذا أنموذج شمولي - سلطاني - تسلطي هجين، وهو لهذا قادر على التأقلم ومواجهة التقلبات عبر تعويض مقوماته التي تفقد صلاحيتها أو تصبح عبئًا. على سبيل المثال، حينما فقد المركّب «الشمولي» لدى بعض الأنظمة الراديكالية فاعليته وتحول إلى عبء، سارعت بانتهاج استراتيجيات تسلطية أو سلطانية للتعويض عن ذلك. وانتهجت الأنظمة سياسات الانفتاح الاقتصادي عندما فشلت سياساتها التحكمية، كما لجأت إلى التعبئة القبلية والطائفية (وحتى الإسلامية في بعض الأحيان) لتعزيز قبضتها على السلطة وتعويض فشل جهدها للتعبئة. وفي بعض الأحيان، يسعى بعض

الأنظمة إلى إجراء تعديلات طفيفة على خطابه الأصلي، في محاولة لجمع النقائض في مسعى للاستجابة للمتغيرات. على سبيل المثال، نجد سورية لا تزال تصور نفسها على أنها جمهورية راديكالية رغم تطور نهجها السياسي في اتجاهات أخرى، بينما تحتفظ السعودية بصورتها كدولة إسلامية، وكانت مصر مبارك حتى آخر لحظة، ومعها نظام بن علي في تونس، يروّجان لنفسيهما على أساس أنهما نظامان ليبراليان.

بسبب قدرة هذه الأنظمة على المناورة، إضافة إلى وحشيتها وأنظمة الردع والتحفيز المعقدة التي ابتكرتها، فإن هذه الأنظمة نجحت في البقاء لمدد طويلة، ما سمح لها بتشكيل المجتمعات جزئيًا عبر بناء شبكات من المؤيدين مستعدة للدفاع عنها بشراسة. وكما شهدنا في سورية وليبيا والبحرين وغيرها، فإن هذه الحلقة من المناصرين يحركها خوف شديد على ضياع مصالحها. هنالك أيضًا الخوف من الانتقام جراء الممارسات القمعية التي شارك فيها المناصرون، ما يدفعهم إلى قمع أشد، ثم إصرار أكثر على مقاومة التغيير حتى لا يقترب الحساب.

لهذا كله، فإن الانهيار السريع الخادع للأنظمة في مصر وتونس وليبيا يجب ألا يجعلنا نغفل أهمية هذه المصالح والشبكات وفاعليتها، لأنها لن تتبخر في الهواء. مهما يكن من الأمر، فإن التطورات اللاحقة نبّهت من أغفل إلى أن تحالف شبكات أنصار أنظمة الثقب الأسود على قدر كبير من الفعالية والتماسك. فهذا التحالف الذي يشمل أجهزة التحكم (الأمن والجيش والشرطة والقضاء)، والمال والمصالح، أثبت قدرة كبيرة على استعادة زمام المبادرة، وتعويق مسار الانتقال وتشويه صورة الديمقراطية، وحتى العودة إلى السلطة كما حدث في مصر بعد انقلاب الثالث من تموز/ يوليو 2013.

في الحالتين السورية والمصرية، تظهر هذه الدولة خاصية الانبعاث من الركام في شكل مفزع، تمامًا كما تتشكل الكائنات الوحشية في أفلام الرعب. فهي في تجلياتها السورية تحولت من دولة إرهابية ذات قاعدة طائفية إلى كائن أكثر بشاعة، يجند التطرف الديني والطائفية ومنطق توازن القوى الدولي

ووحشية العصابات للدفاع عن نفسه حتى آخر سوري. وفي الحالة المصرية أيضًا، اكتسبت آليات قمع وتحكم النظام السابق مسحة «مهدوية» في تجليها الثاني، فجندت هذه المرة الشوفينية (حتى لا نقول الفاشية) رداءً لأدوات القمع وسندًا لها، فأصبح البلطجية هذه المرة مناضلين، أي أن المركّب الشمولي في دولة الثقب الأسود اكتسب أبعادًا جديدة وخواصَّ غرائبية.

يلفت هذا الأمر إلى مبحث آخر لا مكان للخوض فيه هنا بعمق على أهميته، ألا وهو أن هذا الصنف من الأنظمة يدمر بنية الدولة ومؤسساتها بصورة منهجية، ما يحرم مساعي الانتقال من أهم مقوماتها. فهنا يصبح النضال لبناء الدولة متزامنًا مع النضال لبناء الديمقراطية، ويصبح على القوى السياسية النضال لمعالجة فشل وعجز الدولة أو مقاومة انهيارها، في الوقت نفسه الذي يفترض فيه أن تؤدي مهام الانتقال الأخرى. وغني عن القول إن هذه مهمة تعجيزية، خصوصًا في ظل مقاومة مراكز السلطة البديلة الخضوع لسلطان الدولة كما نشاهد اليوم في لبنان وليبيا والصومال وغيرها. وهناك دراسات كثيرة ترى تلازم المسارين[66]، لكن هذا يتوقف على حجم المهام المطلوبة بالطبع، وإلا احتاج الأمر لتدخل خارجي، كما هو حال الصومال.

خاتمة

لا تقتصر أزمة التنظير في شأن الانتقال الديمقراطي على مركزيتها الأوروبية، بل هناك إشكالات أخرى ناتجة من تعميمات غير مدروسة. ومع ذلك، لا يمكن إهمال الدروس والعبر التي تسعى هذه النظريات لاستقائها من التجارب، ومن ثم تعميمها. ومن السهل الرد على بعض الانتقادات، مثل تحفظ

---

(66) Giovanni Carbone, «Democratisation as a State-Building Mechanism: A Preliminary Discussion of an Understudied Relationship,» *Political Studies Review*, vol. 13 (2015). <http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/1478-9302.12020/pdf>.

أنظر أيضًا: عادل مجاهد الشرجبي [وآخ.]، أزمة الدولة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع مركز كارنيغي للشرق الأوسط والجمعية العربية للعلوم السياسية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011).

كاروثرز وغيره عن وصف كل نظام انتقالي بأنه في الطريق نحو الديمقراطية، ذلك أن وصف الديمقراطية بأنها غاية الانتقال لا يأتي من المنظّرين، وإنما يأتي من الناشطين وحتى من قادة الأنظمة التي ترفض بعناد الوفاء بمطالب التحول. إلا أن الإشكال الأكبر هو التعلق ببعض الظواهر (مثل حيوية المجتمع المدني ومتانة الاقتصاد، إلخ.) عوضًا عن الالتفات إلى العوامل الجوهرية التي تسمح لهذه الظواهر بالوجود.

من هنا، يمكن أن نلخص محور مساهمة التجربة العربية في إثراء التنظير حول الانتقال الديمقراطي في أنها تقدم حالة متفردة من حيث نوع النظام منطلق الانتقال، ومآلات الانتقال الذي يمكن وصفه بأنه «انتقال مفتوح» يصعب التنبؤ بخواتيمه. وتعكس هذه الحالة أنموذجًا فريدًا للدولة، يجمع الإحساس العميق بالهشاشة وفي الوقت نفسه قدرة عالية على التأقلم. ولا يقل أهمية عن هذا كون دولة الثقب الأسود إحدى النتائج غير المباشرة للمخاوف من مخاطر الانتقال المفتوح. فهي تبرر وجودها بدعوى توفير الحماية للبلاد ضد مخاطر الفوضى والمستقبل الغامض، أو للفئات الخائفة والمهددة ضد الاستهداف. وخلال العقود الماضية، أدى صعود الحركات الإسلامية إلى تبلور فئات تشعر بالتهديد من هذا «الخطر»، وتبحث عن جهة تحميها منه، ما وفر لأنظمة الثقب الأسود مشروعية متجددة ودعمًا خارجيًا مقدرًا.

إلا أن ميل هذه الأنظمة نحو الاستغلال الأقصى لوضعها (تركيز السلطة بدرجة كبيرة في أضيق نطاق، الولوغ في الفساد والوحشية الزائدة، الانقلاب على من زعمت أنها أتت لحمايتهم)، أدى إلى ردة فعل معاكسة نتج منها الربيع العربي. لكن في ما يبدو أنه تطبيق لنظرية «توازن القوى»، بلورت المخاوف الناشئة عن صعود الإسلاميين تحالفًا جديدًا من قوى داخلية وخارجية في البلدان المعنية يوحد بينها الإحساس بـ«الخطر الإسلامي». وقد حقق هذا التحالف أكبر قدر من التماسك والنجاح في مصر، حيث مكّن دولة الثقب الأسود من إعادة سيطرتها عبر أدواتها المحورية (المخابرات، الجيش، الشرطة، القضاء، والإعلام الرسمي)، لكن هذه المرة في تحالف مع قوى سياسية ليبرالية وعلمانية وبعض الأقليات.

في الحالة السورية أيضًا، وحّد الخوف من الديمقراطية طائفة من الفاعلين الدوليين (روسيا والصين) والإقليميين (إيران وحلفاءها في العراق ولبنان) مع فئات داخلية التفّت حول مركّبات دولة الثقب الأسود خوفًا من المجهول. وتعيد هذه الحالات إنتاج ديناميات «توازن القوى» في العلاقات الدولية، ما قد يجعل من المفيد استخدام أدوات التحليل الخاصة بهذا المجال لإلقاء مزيد من الضوء على هذه الظاهرة. ففي دول مثل لبنان، تتصرف «الطوائف» كأنها دويلات، يتفاوض بعضها مع بعض شأن الدول، ولكل منها علاقاتها الخارجية المستقلة، كما أن لبعضها جيوشًا وأجهزة مخابرات خاصة بها، ويصل الأمر في أن بعضها يتدخل في شؤون دول أخرى، تمامًا كما تفعل الدول. وكما هي الحال في المجتمع الدولي الذي يقوم على بنية «فوضوية» يستحيل التحكم فيها «ديمقراطيًا» (على الرغم من إنشاء الأمم المتحدة والمساعي المتتابعة لبناء توافق على أحكام وقوانين «دولية»)، فإن مركّبات هذه «الدويلات» تقاوم أي جهد لفرض سلطان مركزي واحد، وهو الشرط الأساس لأي بناء ديمقراطي، وهي بالتالي تعيش تلك الحالة الافتراضية التي زعمها هوبز سابقة على قيام الدولة، وهي حالة الحرب الدائمة من الكل ضد الكل.

يقودنا هذا الشأن إلى نقطة مهمة، حيث ركز كثير من منظّري الانتقال على دور العامل الخارجي في تيسير أو عرقلة الانتقال، سواءً أكان «أثر الجوار» أو دور القوى الكبرى (أميركا في اليابان وأوروبا بعد الحرب، والاتحاد السوفياتي في أوروبا الشرقية) أو المنظمات الإقليمية (الاتحاد الأوروبي). لكن الحالة العربية تضيف أبعادًا أخرى، أهمها أن العامل الخارجي في العالم العربي هو داخلي أيضًا، سواءً من حيث دور «الدويلات» القائمة في كل بلد، أو بكون التدخلات الخارجية أكثر حدوثًا، وأشد شراسة هنا منها في أي منطقة أخرى. يكفي أن نذكّر بأنه في عام 1990، حين كانت القوات السوفياتية تنسحب من أوروبا الشرقية، كانت القوات الأجنبية تتدفق على هذه المنطقة بأحجام لم تشهدها حتى أيام الاستعمار. وهذا وحده متغير يكفي لتفسير التباين بين ما حدث في المنطقتين في الحقبة اللاحقة.

يفترض قيام أي نظام ديمقراطي، كما أسلفنا، قدرًا من اللامبالاة بنتائج العملية الديمقراطية، أو عدم اعتبارها، على الأقل، مسألة حياة أو موت، ذلك أنه لا يمكن لعاقل أن يترك أمورًا على هذا القدر من الأهمية لتقلبات الرأي العام وأمزجة العوام. وبناءً عليه، فإن العملية الديمقراطية لا يمكنها حسم الأمور ذات الطابع المصيري، وإنما تتهيأ الظروف للديمقراطية بعد حسم هذه الأمور عبر التوافق أو الحرب أو التناسي أو غير ذلك. وكما أثبتت تجارب الانتقال العديدة، فإن الطمأنة المتبادلة هي أهم شروط الانتقال الناجح، وهي لا تتأتى بمجرد بذل الوعود، وإنما تتولد من تقارب مواقف الفرقاء وزوال حالات الاستقطاب الحاد مع مرور الزمن وتغير المزاج. وجماع ذلك أن تشعر القوى المهيمنة بحالة من الاسترخاء والأمن على مصالحها تجعلها لا تخشى زيادة نفوذ العناصر المهمشة. وهذا هو بالتحديد البُعد الغائب في الأوضاع الانتقالية العربية، حيث مواقف الفرقاء تزداد تباعدًا، والاستقطاب يزداد حدة، وكذلك عدم اليقين، بسبب تقلبات أحجام القوى، وصعوبة التنبؤ بالأوزان النسبية وبمزاج الشارع.

لا تقلّ أهمية عن ذلك طبيعة وديناميات توازن القوى القائم بأبعاده الدولية والمحلية. فقد يكون الإسلاميون في بعض الدول هم الأكثر شعبية (موقتًا على الأقل)، لكن بنية الدولة العربية الحديثة هي بنية علمانية، شأنها في ذلك شأن المجتمع الدولي الذي يحتضنها. ومن هذا المنطلق، فإن الإسلاميين يمثلون فئة تسعى لقلب الوضع الراهن وإعادة تشكيل توازناته، وهو ما لا بد أن يلقى مقاومة من الوضع السائد بكامله. وفي الدولة العلمانية القائمة، فإن كل الأجهزة القابضة (الجيش، المخابرات، القضاء، البيروقراطية، الإعلام، إلخ)، تبقى ذات توجه معاد للإسلاميين ومتخوف منهم، حتى عندما يكون الإسلاميون في الحكم. وحتى في الحالات التي انتزع فيها الإسلاميون السلطة بالقوة، كما حدث في إيران والسودان، وقاموا بإعادة تشكيل هذه المؤسسات على مقاسهم، فإن مقاومة شرسة تواجههم من الداخل ومن بنية المجتمع الدولي الذي يسعى إلى لفظ هذه «الكيانات الغريبة»، كما يلفظ جسم الكائن الحي كل وافد غريب على أنسجته.

المفارقة هي أن الإسلاميين هم وحدهم القادرون على حسم هذه المعضلة، ذلك أن الإسلام يبقى قوة لا يستهان بها في المجال السياسي، لكن الأهداف السياسية المتعلقة به تبقى غامضة وعرضة للتغيير والتقلبات. لكن «الإسلاميين» هم الفئة الأقدر على التحكم في هذا المجال وإعطاء المسألة القدر الكافي من الوضوح. أما القوى المناهضة للإسلاميين فإن غاية ما تستطيعه هو القمع والإسكات، لكن جهدها في هذا المجال يظل في الأغلب بلا جدوى، وفي أحيان كثيرة يؤدي إلى أثر عكسي. وبناءً عليه، فإن العبء يقع على الإسلاميين في صوغ المفاهيم الإسلامية بدرجة كبيرة من الوضوح، حتى يختفي مركّب عدم اليقين في العملية السياسية، وتكون جميع الأطراف على بيّنة من برامج الأطراف الأخرى. وقد صرف جهدٌ مقدّرٌ في هذا المجال، خصوصًا من قبل التيارات الإصلاحية المعتدلة والوسطية في تونس ومصر وإيران وماليزيا وتركيا وعديد من دول المغرب العربي وغيرها. وفي حقيقة الأمر، ما كان الربيع العربي ليتحقق لولا التقارب الملحوظ بين التيارات الإسلامية والقوى الوطنية الأخرى، ولم ينتكس الربيع إلا بعد أن تعثر هذا الوفاق.

إلا أن التوصل إلى حل شامل وحاسم لهذه القضية يحتاج إلى إعادة تفكير أكثر شمولًا، وإلى التزام أخلاقي قوي من كل الأطراف، يحقق توافق الحد الأدنى على أساس صلب. ويمكن في هذا المجال الاستهداء بفكرة جون رولز الشهيرة حول «الإجماع المترادف» (overlapping consensus) كأساس لتوفير السند الأخلاقي التوافقي للنظام الديمقراطي. وبحسب رولز، فإن التوافق على نظام سياسي عادل لا يتطلب التوافق على المنطلقات الفلسفية والعقائدية لكل الأطراف. يكفي أن يقبل كل طرف عدالة النظام من منطلقاته العقائدية والفلسفية الخاصة به، ذلك أن التوافق الفلسفي والعقائدي في الديمقراطيات غير مطلوب وغير مرغوب، ليس فقط لأنه غير ممكن، بل لأنه يتنافى مع حرية الاعتقاد والتعددية الأصيلة في النظام الديمقراطي[67].

(67) John Rawls, «The Idea of an Overlapping Consensus,» *Oxford Journal of Legal Studies*, vol. 7, no. 1 (Spring 1987), pp. 1-25.

النقطة المحورية هي أن المسألة لا تتعلق بالدين من حيث هو دين، ولا بالحركات الإسلامية خصوصًا، وإنما بمستوى عدم اليقين وحجم المخاوف المتبادلة. ففي التجربة الغربية، كان الخوف من الديمقراطية (أو حكم الغوغاء) هو الهاجس الذي يشغل بال القادة حتى بدايات القرن العشرين، قبل أن يستبدل ذلك بهاجس اليسار الراديكالي (واليوم بالإرهاب والخطر الإسلامي). فلكل حقبة ومنطقة هواجسها التي تمنعها من اعتماد الأريحية وتحمل الخلاف. وكما رأينا من تطورات ما بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، فإن الحريات الديمقراطية تراجعت في الغرب كثيرًا بسبب هذه الهواجس، كما عاد اليمين المتطرف إلى الصعود مذكّرًا بهواجس حقب أخرى كان الخوف فيها من الأقليات أو «الخطر الأصفر» هو المهيمن. ومن هنا، فإن الاستقراء الصحيح لمعوّقات الانتقال الديمقراطي في الحالة العربية - الإسلامية لا يساعد فقط في تطوير النظرية الديمقراطية، بل إن هذا التطوير بدوره يساعدنا في فهم أفضل لأوضاعنا. وبهذا، نكف عن اللغو والسجال الانصرافي عن إشكاليات «الثقافية العربية والإسلامية» وتناقضها مع الديمقراطية، ونركز على المستوى الأساسي للتحليل، وهو في هذه الحالة أن المجتمعات المسكونة بالهواجس والمخاوف (أيًّا كان مصدرها) لا يمكن أن تشكل بيئة مواتية للديمقراطية. نقطة على السطر.

المراجع

1- العربية

كتب

بشارة، عزمي. **في الثورة والقابلية للثورة**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي. تحرير إبراهيم البدوي وسمير المقدسي؛ ترجمة حسن عبد الله بدر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011. (وقفية جاسم القطامي للديمقراطية وحقوق الإنسان)

تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004: نحو الحرية في الوطن العربي. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2005.

الشرجبي، عادل مجاهد [وآخ.]. **أزمة الدولة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع مركز كارنيغي للشرق الأوسط والجمعية العربية للعلوم السياسية.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.

عبيدات، أحمد [وآخ.]. **الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خطة طريق: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية.** عبد الإلَه بلقزيز ويوسف الصواني. بيروت: المركز، 2012. (وقفية جاسم القطامي للديمقراطية وحقوق الإنسان)

مالكي، أمحمد [وآخ.]. **لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟ دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى.** تنسيق وتحرير علي خليفة الكواري وعبد الفتاح ماضي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

مؤتمر

بيضون، أحمد. «قضايا الانتقال الديمقراطي: من إرث «السلطانية المحدثة» إلى التشييد المؤسسي للديمقراطية.» ورقة قُدّمت إلى: المنتدى الدولي حول التنمية بالمشاركة وفضّ النزاعات: مسار الانتقال الديمقراطي والعدالة الاجتماعية، الذي نظمته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [الإسكوا]، بيروت، 23-24 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

2- الأجنبية

Books

Anderson, Lisa (ed.). *Transitions to Democracy*. New York: Columbia University Press, 1999.

Ayubi, Nazih N. *Over-stating the Arab State: Politics and Society in the Middle East*. London: I.B. Tauris, 1995.

Bayat, Asef (ed.). *Post-Islamism: The Changing Faces of Political Islam*. Oxford: Oxford University Press, 2013.

Binder, Leonard. *Islamic Liberalism: A Critique of Development Ideologies*. Chicago, ILL: University of Chicago Press, 1988.

Dabashi, Hamid. *The Arab Spring: The End of Postcolonialism*. London: Zed Books, 2012.

Dahl, Robert A. *A Preface to Democratic Theory*. Chicago, ILL: University of Chicago Press, 2006. (Charles R. Walgreen Foundation Lectures)

Elster, Jon and Rune Slagstad (eds.). *Constitutionalism and Democracy*. Cambridge: Cambridge University Press, 1988. (Studies in Rationality and Social Change)

Gellner, Ernest. *Conditions of Liberty: Civil Society and Its Rivals*. London: Hamish Hamilton, 1994.

Keane, John. *The Life and Death of Democracy*. London: Simon & Schuster, 2009.

Kelly, Michael (ed.). *Critique and Power: Recasting the Foucault/Habermas Debate*. Cambridge, Ma: MIT Press, 1994. (Studies in Contemporary German Social Thought)

Linz, Juan J. and Alfred Stepan. *Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe*. Baltimore: John Hopkins University Press, 1996.

Mann, Michael. *The Dark Side of Democracy: Explaining Ethnic Cleansing*. Cambridge: Cambridge University Press, 2005.

O'Donnell, Guillermo and Philippe C. Schmitter. *Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies*. 4 vols. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1986.

Przeworski, Adam [et al.]. *Democracy and Development: Political Institutions and Well-being in the World, 1950-1990*. Cambridge: Cambridge University Press, 2000. (Cambridge Studies in the Theory of Democracy)

Periodicals

Alexander, Gerard. «Institutionalized Uncertainty, the Rule of Law, and the Sources of Democratic Stability.» *Comparative Political Studies*: vol. 35, no. 10, December 2002.

________. «Institutions, Path Dependence, and Democratic Consolidation.» *Journal of Theoretical Politics*: vol. 13, no. 3, July 2001.

Anderson, Lisa. «Arab Democracy: Dismal Prospects.» *World Policy Journal*: vol. 18, no. 3, Fall 2001.

Bellin, Eva. «The Robustness of Authoritarianism in the Middle East: Exceptionalism in Comparative Perspective.» *Comparative Politics*: vol. 36, no. 2, January 2004.

Bermeo, Nancy. «Review: Rethinking Regime Change.» *Comparative Politics*: vol. 22, no. 3, April 1990.

Carbone, Giovanni. «Democratisation as a State-Building Mechanism: A Preliminary Discussion of an Understudied Relationship.» *Political Studies Review*: vol. 13, 2015.

Carothers, Thomas. «The End of the Transition Paradigm.» *Journal of Democracy*: vol. 13, no. 1, January 2002.

Conversi, Daniele. «Demo-skepticism and Genocide.» *Political Studies Review*: vol. 4, no. 3, September 2006.

Epstein, David L. [et al.]. «Democratic Transitions.» *American Journal of Political Science*: vol. 50, no. 3, July 2006.

Glazer, Nathan. «Democracy and Deep Divides.» *Journal of Democracy*: vol. 21, no. 2, April 2010.

Horowitz, Donald L. «Democracy in Divided Societies.» *Journal of Democracy*: vol. 4, no. 4, October 1993.

Kuran, Timur. «The Vulnerability of the Arab State: Reflections on the Ayubi Thesis.» *The Independent Review*: vol. 3, no. 1, Summer 1998.

O'Donnell, Guillermo A. «In Partial Defense of an Evanescent «Paradigm».» *Journal of Democracy*: vol. 13, no. 3, July 2002.

Pace, Michelle and Francesco Cavatorta. «The Arab Uprisings in Theoretical Perspective – An Introduction.» *Mediterranean Politics*: vol. 17, no. 2, 2012.

Rawls, John. «The Idea of an Overlapping Consensus.» *Oxford Journal of Legal Studies*: vol. 7, no. 1, Spring 1987.

Rustow, Dankwart A. «Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model.» *Comparative Politics*: vol. 2, no. 3 (April 1970).

Schmitter, Philippe C. and Terry Lynn Karl. «What Democracy is... and is not.» *Journal of Democracy*: vol. 2, no. 3, Summer 1991.

Sen, Amartya. «Democracy as a Universal Value.» *Journal of Democracy*: vol. 10, no. 3, 1999.

Stepan, Alfred. «Religion, Democracy, and the «Twin Tolerations».» *Journal of Democracy*: vol. 11, no. 4, October 2000.

________. «Tunisia's Transition and the Twin Tolerations.» *Journal of Democracy*: vol. 23, no. 2, April 2012.

________ and Juan J. Linz. «Democratization Theory and the «Arab Spring».» *Journal of Democracy*: vol. 24, no. 2, April 2013.

Zakaria, Fareed. «The Rise of Illiberal Democracy.» *Foreign Affairs*: vol. 76, no. 6, November – December 1997.

Studies

Bormann, Nils-Christian, Manuel Vogt and Lars-Erik Cederman. «The Arab Spring and the Forgotten Demos.» Working Paper no. 52, Center of Comparative and International Studies (CIS) ETH Zurich, Zurich, February 2012.

Dabashi, Hamid. «New Texts Out Now: Hamid Dabashi, The Arab Spring: The End of Postcolonialism.» Jadaliyya, 6 June 2012.

Keane, John. «Democracy: The Rule of Nobody?» From Lectures Originally Delivered at the Institute for Management and Planning, Teheran, 5th May 2004 and (in Revised Form) at the Wissenschaftszentrum Berlin für Sozialforschung (WZB), 14 July 2004.

________. «Humble Democracy?» B. N. Ganguli Memorial Lecture, Centre for the Study of Developing Societies, Delhi, 25 February 2005.

الفصل الخامس

الدولة الوطنية العربية
حال انتقالية مستمرة

رفعت رستم الضَيقة

أما زال ممكنًا اليوم اعتماد مقولة «المرحلة الانتقالية» أداةً نظرية لتحليل واستشراف التحولات السياسية - الاقتصادية التي يمر بها العالم بشكل عام وعالمنا العربي بشكل خاص؟

تأتي الإجابة عن هذا السؤال من خلال تعيين الحقل التاريخي - الأيديولوجي الذي تتحرك فيه مقولة «المرحلة الانتقالية».

لست هنا لاقتفاء الإرث النظري التطوري الطويل لهذه المقولة في العلوم الاجتماعية منذ القرن التاسع عشر وصولًا إلى الثلث الأخير من القرن العشرين. فهو تاريخ معروف جيدًا ولا حاجة إلى إعادة سرده. لكن لا بد من الإشارة إلى أنه على الرغم من التراجع الأكاديمي لشعبية النظريات التطورية حول المجتمع والدولة، فهذا لا يعني أبدًا أن الإرث الفكري التطوري فقد فعاليته السياسية/ الأيديولوجية في الخطاب السياسي الراهن، لا بل يمكن القول إن الإرث الفكري التطوري بات جزءًا لا يتجزأ من اللاوعي السياسي المهيمن على منطلقات وأفق الممارسات السياسية الراهنة في توجهاتها ومظاهرها المتنوعة.

أعلن المفكر الفرنسي ليوتار في سبعينيات القرن الماضي «نبوءته» الشهيرة حول «نهاية الحكايات الكبرى» في التاريخ، أي تلك المشاريع الأيديولوجية التطورية الكبرى القائمة على استيعاب قوانين التاريخ من أجل تحقيق غايات نهائية، كالشيوعية أو الديمقراطية أو غيرها. لقد جاء السقوط المدوّي للاتحاد السوفياتي ليؤكد «نبوءة» ليوتار هذه. فبدلًا من أن تشكل الاشتراكية السوفياتية «مرحلة انتقالية» باتجاه تحقيق الشيوعية العالمية، «ارتدّت» في الواقع إلى الرأسمالية. كذلك الأمر مع الصين ما بعد ماوتسي تونغ. ففي كلتا الحالتين، تمّ الانقلاب على جدلية التطورية الماركسية التقليدية القائلة بالانتقال التدريجي

نحو الشيوعية بجدلية تطورية رأسمالية معكوسة تبشر بالانتقال نحو اقتصاد السوق وتحقيق الديمقراطية. على هذا، يمكن القول إن مقولة ليوتار الشهيرة بنهاية «الحكايات الكبرى» صحّت تاريخيًا فقط على الجدلية التطورية الماركسية وليس على التطورية الرأسمالية الليبرالية التي تهيمن على العالم اليوم.

ليس أدل على هذا الانقلاب المعاكس من كتاب **نهاية التاريخ**، للفيلسوف الأميركي فوكوياما[1]، الذي أحدث ضجة فكرية كبرى لدى نشره في ثمانينيات القرن الماضي. بتبسيط شديد، يمكن اعتبار كتاب فوكوياما المذكور ردًا على جملة ماركس الشهيرة «ليس التاريخ حتى الآن إلا تاريخ الصراع الطبقي». فالتاريخ الذي «انتهى» بحسب كتاب فوكوياما ليس التاريخ بمعناه الفكري العام أو الواقعي الملموس المستمر، بل هو التاريخ بالمعنى الماركسي كتجسيد للصراع الطبقي العالمي. بهذا المعنى وبتبسيط شديد أيضًا، تشكل مقولة فوكوياما «نهاية التاريخ» نقضًا معكوسًا لمقولة ماركس الأصلية حول نهاية التاريخ. فإذا كان التاريخ بالمنظور الماركسي هو تاريخ صراع الطبقات، فالتاريخ ينتهي مع زوال الطبقات ونهاية الصراع الطبقي لدى تحقق الشيوعية العالمية. ما يقوله فوكوياما هو أن الصراع الطبقي انتهى، لكن ليس على يد الشيوعية بل على يد الرأسمالية الليبرالية التي باتت تشكل أعلى مراحل التطور الاجتماعي بدلًا من الشيوعية الماركسية. فنحن إذًا لسنا هنا إزاء نهاية الفكر التطوري بشكل عام، بل نحن إزاء إعلان انتصار فكر تطوري على فكر تطوري آخر، على نطاق تاريخي عالمي ونهائي. لعل العنصر التطوري الفكري الجديد في تطورية فوكوياما الجديدة يتمثل في كونها تطورية غير تعاقبية زمنيًا، كتطورية الانتقال التدريجي نحو تحقيق الحداثة في المستقبل في نسختيها الليبرالية والماركسية، ذلك أن تطورية فوكوياما الجديدة هي تطورية متحققة ناجزة التكوين أنطولوجيًا في النظام الرأسمالي الليبرالي الغربي الراهن. فهي تطورية كامنة في هذا النظام الغربي القائم الذي يجب تعميمه على بقية المجتمعات

---

(1) Francis Fukuyama, *The End of History and the Last Man*, [with a New Afterword] (New York: The Free Press, 2006).

والثقافات. هكذا، باتت الديمقراطية الليبرالية الغربية السقف المعياري الثقافي النهائي للتاريخ. فالتاريخ «انتهى» لأنه تحقق وتجسد في النظام الثقافي الليبرالي الغربي، الذي تجاوز واستوعب كل التناقضات التاريخية، وبات الأنموذج الناجز الأمثل للعالم كله. هكذا لم يعد هناك أي بدائل تاريخية ممكنة للنظام الديمقراطي الرأسمالي الغربي، ولم يعد هناك بالتالي أي خيار أمام بقية العالم سوى تمثل هذا النظام للالتحاق به والتكامل معه.

تصبح عملية التحول المطلوبة للاندماج في النظام الرأسمالي الليبرالي الناجز مجرد عملية ثقافية - لوجستية، يتم من خلالها التحرر التدريجي من المعوقات التاريخية التي تمنع عملية الاندماج هذه. فإذا كانت «قوانين التطور التاريخي» قد انتهت في الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا الغربية، فإن هذه القوانين ما زالت تسري على المجتمعات الأخرى التي لم تتحرر من تاريخها بعد، وعلى رأسها المجتمعات الإسلامية بشكل خاص.

إن ما صاغه فوكوياما بلغة فلسفية - أخلاقية مجردة تكفلت الليبرالية الجديدة المعروفة بـ«النيوليبرالية» بتحويله إلى سياسات اقتصادية - ثقافية - عسكرية فعلية شاملة على النطاق العالمي منذ سبعينيات القرن الماضي، كما هو معروف جيدًا اليوم. من هذا المنطلق، يمكن النظر إلى النيوليبرالية كتطورية جديدة أكثر جذرية وشمولية من التطورية الليبرالية الكلاسيكية. هذه الأخيرة اقتصرت على سياسة حماية حرية السوق من التدخل المباشر للدولة، بينما تعمل النيوليبرالية على إخضاع الدولة ذاتها والمؤسسات الاجتماعية بكاملها لمنطق السوق. والفرق هنا كبير. ففي حالة ليبرالية القرن التاسع عشر الكلاسيكية، كان المطلوب من الدولة أن تلعب دورًا سلبيًا متمثلًا في عدم التدخل المباشر في أواليات السوق الداخلية التي يجب أن تترك لشأنها، محكومة بمنطق التنافس الحر، تحت الحماية القانونية الخارجية للدولة. أما في حالة «النيوليبرالية»، فالمطلوب هو إعادة هيكلة الدولة ذاتها والنظام الاجتماعي بكامله على أساس منطق السوق، أنموذجًا مثاليًا للدولة والمجتمع ككل. إن دور الدولة هنا لم يعد مقتصرًا على التزام الدور السلبي المتمثل في عدم التدخل في السوق، بل لا بد

أن تتحول الدولة ذاتها إلى مفعِّل إيجابي يزيل كل الحواجز والعقبات التي تقف أمام اختراق السوق لمؤسسات اجتماعية، مثل التربية والضمان الاجتماعي والصحة والسجون وخدمات القطاع العام وغيرها من المؤسسات التي بقيت حتى الآن خارج علاقات السوق التقليدية. فالنيوليبرالية تريد لعلاقات السوق أن تخترق الجسم الاجتماعي بكامله، دولة ومؤسسات وثقافة، وتعيد بناءها من جديد كنظام اجتماعي متكامل. هذا النظام النيوليبرالي المتكامل هو ما يطلق عليه ميشال فوكو اسم «أوردو – ليبرال» (ordo-liberal)[2].

كان لا بد من هذا التمهيد النظري المبتسر لترسيم الحقل الأيديولوجي المهيمن على العالم لدى انفجار انتفاضات الربيع العربي، من أجل مقاربة إشكالية أفق التحول الديمقراطي لهذه الانتفاضات. وحدود هذا التحول داخل إطار الدولة الوطنية العربية اليوم تحت سقف الهيمنة النيوليبرالية المعممة. تقوم مقاربتي هذه الإشكالية على الربط بين مسألتين/ فرضيتين محوريتين، تتفرع عبرهما مسائل وأسئلة أخرى في سياق البحث:

- بسبب خصوصيتها التاريخية وتكوينها الأول في حقل استراتيجي محاصر ومتفجر الحدود، لم تشكل الدولة الوطنية العربية يومًا وحدة عضوية متكاملة الأركان ذات شرعية تاريخية ناجزة. فهي تشغل موقعًا ينتمي إلى حقل استراتيجي محاصر ومتناقض التركيب تشكل هي نقطة ارتكازه من جهة، ونقطة تقاطع خطوطه المتناقضة وتفجرها من جهة مقابلة. هنا تكمن استحالتها التكوينية كوحدة قائمة بذاتها، تملك جدلية داخلية قادرة على استيعاب تناقضات حقلها الاستراتيجي وتجاوزها. تتضمن هذه الفرضية السؤال الأساسي الآتي: أما زال ممكنًا اتخاذ الدولة الوطنية العربية إطارًا صالحًا لإحداث التحول الديمقراطي أو الثورة الديمقراطية الاجتماعية التي بشّر بها الربيع العربي؟

(2) Michel Foucault, *The Birth of Biopolitics: Lectures at the Collège de France, 1978-79*, Edited by Michel Senellart; Translated by Graham Burchell (Basingstoke [England]; New York: Palgrave Macmillan, 2008), pp. 101-158.

- إذا سلّمنا أن السياسات النيوليبرالية المطبّقة على مدى الأربع عقود الماضية كانت سببًا أساسيًّا من أسباب تفجر حركات الربيع العربي، فالسؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل هذه الثورة الديمقراطية الاجتماعية المنشودة ممكنة تحت سقف العولمة النيوليبرالية، المهيمنة على العالم اليوم، أم أن إمكان تحقيقها مشروط باختراق هذا السقف؟

سأبدأ بمقاربة السؤال الأول بفرضية أن الدولة الوطنية العربية تواجه اليوم أزمة إعادة إنتاج ذاتها كوحدة سياسية - أيديولوجية - اقتصادية متكاملة قبل انتفاضات الربيع العربي وبعدها. لذلك، إذا ما أردنا وضع هذه الفرضية في سياق موضوع «المرحلة الانتقالية»، لا يمكننا الكلام عن مرحلة انتقالية نحو ثورة ديمقراطية اجتماعية إذا كانت الدولة الوطنية مرجعية عليا لهذه الثورة. يترتب عن هذه الفرضية أن أي تغيير ديمقراطي حقيقي لن يكون ممكنًا داخل حدود الدولة الوطنية القائمة، وكلمة حدود هنا لا تعني الحدود الجيو - سياسية فقط، بل لا بد لها أن تتجاوز هذه الحدود وتعيد تأسيس الحقل السياسي العربي ككل. بتعبير آخر، لا يمكننا الكلام هنا عن مرحلة انتقالية ديمقراطية ذاتية الدفع من داخل إطار الدولة القائمة كوحدة سياسية قانونية متكاملة بذاتها، بل لا بد من إعادة تأسيس الحقل السياسي العربي كله، وهذا شرط أساسي للخروج من حالة الانحباس السياسي الذي انتهت إليه انتفاضات الربيع العربي اليوم، ذلك أن الانحباس السياسي على مستوى الدولة الوطنية ما هو في النهاية سوى تجسيد للانحباس السياسي المعمم على مستوى الحقل السياسي العربي ككل. بهذا، تكون الدولة الوطنية العربية من حيث التكوين حالة حصار سياسي مصغر لحصار سياسي معمم على مستوى الحقل السياسي العربي ككل. وهذا يعود بالطبع إلى خصوصية الظهور التكويني للحقل السياسي العربي الحديث بكبواته وانتكاساته المتتابعة والمستمرة. ولا بأس هنا من العودة إلى التذكير بالخصائص التاريخية لتشكل هذا الحقل وأزمة إعادة إنتاجه اليوم بالتحديد في دول المشرق العربي.

ظهرت الدولة الوطنية في المشرق العربي على أنقاض هزيمة تاريخية

مزدوجة بعد الحرب العالمية الأولى[3]. تمثلت هذه الهزيمة المزدوجة والمتزامنة في انهيار الحقل التاريخي الإسلامي المتمثل في الإمبراطورية العثمانية من جهة، وهزيمة مشروع الدولة العربية في المشرق العربي تحت الراية الهاشمية من جهة أخرى. هذا هو الحدث التاريخي المؤسِّس للدولة الوطنية في المشرق العربي. وأضيف إلى هذا الحدث/ الهزيمة لاحقًا تأسيس الاستعمار الاستيطاني الصهيوني على أرض فلسطين، الحدث الذي ما زالت الدولة الوطنية تحاول حتى اليوم الإفلات من وطأته التاريخية المستمرة. إن صفة الوطنية التي اكتسبتها هذه الدولة، نتيجة الانتفاضات الوطنية ضد المستعمرين الفرنسيين والبريطانيين، أضفت عليها نوعًا من الشرعية التاريخية كما تكرست في دولة الاستقلال الوطني بعد الحرب العالمية الثانية. لكن هذه الشرعية الجديدة فشلت تاريخيًا، وعلى جميع المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية، في الارتفاع إلى مرتبة حدث مؤسِّس ثانٍ يحرر الدولة الوطنية وحقلها السياسي من التركة التاريخية الثقيلة للحدث المؤسِّس الأول. وكان على هذه الدولة، المنقوصة الشرعية التاريخية الجماعية، أن تسعى دائمًا إلى الاحتفاظ بحد أدنى من تماسكها الداخلي، بأن لا تكتفي شرعيتها بما أنجزته بالفعل، بل بمشروع تاريخي أكبر يتجاوزها ويحررها من «إثمها» التاريخي الأصلي. بعبارة أخرى، كانت شرعيتها مشروطة دائمًا بكونها مجرد حالة انتقالية نحو تحقيق هذا المشروع التاريخي المنشود، سواءً اتخذ هذا المشروع شكل تحقيق الديمقراطية، التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، أو الوحدة العربية، وتحرير فلسطين، وصولًا إلى السلام مع إسرائيل بعد كامب ديفيد... إلخ. بهذا المعنى، يمكن القول إن الدولة الوطنية العربية بشكل عام، والدولة العربية المشرقية بشكل خاص، هي مرحلة انتقالية مستمرة منذ تأسيسها وحتى اليوم. لا تكمن المسألة الحقيقية هنا في المضمون الأيديولوجي لهذه المشاريع بحد ذاتها، بل في وظيفتها الأيديولوجية لإضفاء شكل من أشكال الشرعية العملية

---

(3) رفعت رستم الضِّيقة، **الدولة الوطنية العربية بين غواية الحدث المؤسِّس واستحالة التأسيس: إستقراء تاريخي للفكر التقني في السياسة والدين** (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013)، ص 189-206.

للدولة الوطنية بقبول هذه الشرعية كمجرد حالة موقتة انتقالية في الطريق إلى مشروع تاريخي أسمى. لكن هذه الوظيفة الأيديولوجية فقدت فعاليتها تمامًا بعدما فشلت الدولة الوطنية في إرساء أي منها كأساس تاريخي جماعي ثابت الأركان. بعد استهلاك الزمن الأيديولوجي الوحدوي العربي للناصرية في مصر، والبعث في كل من سورية والعراق، تم التحول إلى أيديولوجية الواقعية السياسية كأساس جديد لشرعية الدولة الوطنية بعد «انعتاقها» من عبء المشروع الوحدوي العربي. لكن هذه الواقعية السياسية، كما تجسدت في سياسات الرئيس المصري أنور السادات واستمرت من بعده مع الرئيس مبارك، لم تنجح في التأسيس لشرعية جديدة بديلة تعترف بها أغلبية الشعب المصري. فهي فشلت في تحقيق المبادئ التي بنت شرعيتها عليها: الرخاء الاقتصادي، الديمقراطية، وحل الصراع العربي الإسرائيلي. لم يكن الوضع أفضل في كل من سورية والعراق واليمن وغيرها من الدول الوطنية العربية. لست هنا في مجال إعادة سرد تاريخ الواقعية السياسية العربية منذ عهد السادات وحتى الآن بكل مفاعيلها الكارثية المستمرة، وما يهمني الإشارة إليه هنا هو أنه، بدلًا من أن تخرج الواقعية السياسية الدولة الوطنية العربية من مأزق أزمة شرعيتها التاريخية المفقودة، وضعتها وجهًا لوجه أمام أزمة شرعيتها التاريخية المتفجرة اليوم على كل الحدود والمستويات في العالم العربي كله. فبدلًا من أن تكتسب الدولة الوطنية شرعية جديدة ومناعة داخلية متينة تحت راية استقلال الهوية الوطنية المصرية والسورية والعراقية وغيرها، أدت الواقعية السياسية إلى تحلل الدولة الوطنية إلى عناصرها الأولية من طائفية وإثنية وقبلية كما بات واضحًا للعيان اليوم. ففي اللحظة التي تم فيها إعلان الدولة الوطنية كيانًا سياسيًا دائمًا قائمًا بذاته، تم في اللحظة عينها تجريد الدولة الوطنية مما تبقى من شرعيتها الأيديولوجية كمرحلة انتقالية نحو مشروع تاريخي أسمى. إن تجريد هذه الدولة من «لحظتها الطوباوية» هذه آذن في بداية تفسخها وتحللها كوحدة سياسية أيديولوجية متماسكة. هكذا تتعرى حقيقتها التاريخية الأصلية كمولود لفعل الإخضاع التاريخي الحديث للعالم العربي، وكأداة تاريخية لإعادة إنتاج هذا الإخضاع المستمر للحقل السياسي العربي كله.

من هذا المنطلق يمكن القول إنه إذا كان لا بد من مقاربة مقولة «المرحلة الانتقالية» اليوم، لا يمكن لهذه المقاربة أن تكون على مستوى إيديولوجية الدولة الوطنية العربية كوحدة سياسية عضوية متكاملة، بل لا بد لهذه المقاربة من أن تتخذ من الحقل السياسي العربي ككل منطلقًا، كمرجعية لأي تحول ثوري ممكن بعد التحرر من مقولة المرحلة الانتقالية ذاتها، ومن غواياتها التطورية النيوليبرالية الجديدة القائلة بالتطور التدريجي لتحقيق الديمقراطية والتنمية والعدالة الاجتماعية. وهاتان النقطتان: نقطة التخلي عن الدولة الوطنية العربية كمرجعية قائمة بحد ذاتها، ونقطة التخلي عن الفهم التطوري النيوليبرالي لعملية التحول السياسي «الانتقالي» المتدرج، هما شرطان أساسيان متلازمان لإحداث الاختراق الاستراتيجي المطلوب لكسر الحصار الاستراتيجي المعمم اليوم على الحقل الاستراتيجي العربي.

أولًا: الدولة الوطنية العربية والحصار الاستراتيجي المستمر

أُسس الحقل السياسي/الاستراتيجي العربي تاريخيًا في سياق التفتيت الاستعماري للحقل السياسي العثماني - العربي، ابتداءً من القرن التاسع عشر وانتهاءً بالحرب العالمية الأولى. من رحم هذا «العنف الأصلي» ولدت الدولة الوطنية العربية كما نعرفها اليوم. تتمثل الخصوصية التاريخية للشرعية الإيديولوجية لهذه الدولة في أن شرعيتها منذ تكوينها الأول كانت مشروطة بقدرتها على تجاوز أو طمس معالم هذا «العنف الأصلي» الذي شكّل حدثها التاريخي السلبي المؤسِّس، إن صح التعبير. بهذا يكون منطق شرعية هذه الدولة منطقًا تاريخيًا معكوسًا، ذلك أن شرعية الدولة عادةً تقوم على الحدث التاريخي المؤسِّس لها في الماضي كما في حالات الثورة الفرنسية والثورة الأميركية أو غيرها من الحوادث التاريخية المؤسِّسة، ثورية أكانت أم إصلاحية. على العكس من ذلك، كانت شرعية الدولة الوطنية العربية منذ البداية قائمة على إمكانية التحرر من حدثها المؤسِّس، وذلك من خلال استبداله بحدثٍ مؤسِّسٍ موعود في المستقبل. وحتى تحقيق ذلك الحدث المستقبلي الموعود، تبقى شرعية هذه الدولة انتقالية مشروطة بما سوف تنجزه في المستقبل لا بما

أرست أسسه في الماضي. في هذه الإشكالية التاريخية الأيديولوجية تكمن الأزمة الشرعية الدائمة لهذه الدولة بكل تعقيداتها وتراكماتها الراهنة.

لا يمكننا اليوم مقاربة مستقبل الدولة الوطنية العربية بعد انتفاضات الربيع العربي ما لم نشخّص هذا المأزق التكويني لولادة هذه الدولة وعجزها المتكرر والمستمر عن الخروج من هذا المأزق وتجاوزه. من أجل تشخيص هذا المأزق التاريخي التكويني لشرعية الدولة الوطنية العربية، لا بد من وضعه في سياقه التاريخي المؤسِّس. ظهرت الدولة الوطنية العربية تاريخيًا في سياق التفتيت الاستعماري للحقل التاريخي العربي طوال القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الأولى. بهذا، تنتمي هذه الدولة من حيث تكوينها التاريخي إلى الحقل السياسي الاستعماري كحقل مهيمن يعيد إنتاج تفتيت الحقل السياسي العربي، ماديًا وأيديولوجيًا. من هنا، لا يمكن النظر إلى الدولة الوطنية العربية كوحدة عضوية قائمة بذاتها مستقلة عن الهيمنة الاستراتيجية للقوى الاستعمارية الأوروبية. وهكذا، فإن «سيادة» الدولة الوطنية تنتمي تكوينيًا إلى تقاطع الحقل السيادي الأوروبي الرأسمالي مع الحقل التاريخي العربي - الإسلامي، الذي تكونت هذه الدولة على أساس تفتيته واستيعابه داخل المنظومة الأوروبية المهيمنة. من هنا يأتي تناقض والتباس معنى السيادة الوطنية والوحدة الوطنية كمظهر من مظاهر الأزمة الشرعية المستمرة للدولة الوطنية، كتكوين سياسي عجز حتى الآن عن تجاوز مأزقه التاريخي التكويني الأول، ذلك أن ولادتها على نقطة تقاطع الحقلين التاريخيين المذكورين تجعل من شرعيتها التاريخية شرعية مستحيلة التحقيق. هذه النقطة - العقدة تجسد التكوين التاريخي المتناقض لمنطق علاقات الحقل الاستراتيجي الرأسمالي الغربي بالحقل التاريخي العربي - الإسلامي، إذ يتطلّب المنطق الاستراتيجي للحقل الأول في اندفاعه لاستيعاب الحقل الثاني هدفًا استراتيجيًا مزدوجًا متناقضًا بحد ذاته، ألا وهو توحيد الحقل الإسلامي - العربي وتفتيته في حركة استراتيجية مزدوجة واحدة: توحيده سلبًا من الخارج وتفتيته من الداخل. بهذا، يصبح هذا الحقل حقلًا موحدًا بالسلب من الخارج كمجال استراتيجي مفتوح الحدود للتدخل الاستراتيجي الغربي الدائم من جهة، وحقلًا منقسمًا مشتتًا

منغلق الحدود من الداخل من جهة مقابلة. وهكذا، بين وحدته السلبية كمجال مفتوح على حركة القوة الغربية بعناصرها الاقتصادية والديبلوماسية والعسكرية، وبين انقسامات وانغلاقات مجالاته الداخلية سياسيًا واقتصاديًا، يتحول الحقل التاريخي العربي - الإسلامي إلى حقل متفجر الحدود من حيث التكوين. تشكل الدولة الوطنية الموقع التاريخي الجيو - سياسي لتموضع وحركة هذا الاندفاع الاستراتيجي الغربي في تقاطعاته المتناقضة هذه، ما يجعل حدودها الخارجية والداخلية في حالة تفجر دائم. نظرًا إلى أن الدولة الوطنية، من حيث تكوينها الأول، تشغل نقطة تقاطع هذه الحركة الاستراتيجية الغربية المزدوجة، فإن حقلها السياسي الداخلي هو حقل متناقض ومتفجر بشكل دائم. وشرعيتها ووحدتها الوطنية بالتالي تبقيان شرعية ووحدة برسم المراجعة المستمرة وتحت الامتحان الدائم.

لا نحتاج اليوم إلى التنقيب عميقًا في البحث، لكي نكتشف الإشكالية المتناقضة لشرعية ووحدة الدولة الوطنية، فمظاهرها باتت واضحة للعيان في العالمين العربي والإسلامي. فبعد أن كانت مظاهرها في سبعينات القرن الماضي وثمانينياته محصورة في نقاط متفجرة محدودة في لبنان والصومال وأفغانستان، باتت اليوم حالة معممة تشمل، بالإضافة إلى الدول المذكورة، دولًا عديدة أخرى. فمسألة الشرعية/ الوحدة الوطنية هي المسألة السياسية الأساسية في العراق ومصر وسورية وليبيا وتونس واليمن والبحرين وفلسطين، ولو اتخذت أشكالًا سياسية وعسكرية داخلية مختلفة في كل دولة أو كيان. إذا كانت مسألة الوحدة الوطنية والشرعية الوطنية حالة متفجرة وظاهرة للعيان في هذه الدول المذكورة، فهي موجودة بشكل كامن في كل الدول العربية والإسلامية اليوم من دون استثناء، لأنها جميعًا تقع بشكل أو بآخر على نقطة تقاطع الحقل الاستراتيجي الغربي بالحقل التاريخي السياسي العربي - الإسلامي بحركته المزدوجة والمتناقضة ذاتها. الخلاصة الأولى مما تقدم هي أن الدولة الوطنية بتكوينها الحالي لا يمكن أن تكون الإطار التاريخي المرجعي لأي تحول ديمقراطي اجتماعي يحررها من مأزقها التكويني الراهن. فهي لا تملك المقومات التاريخية لإحداث هذا التحول من «داخلها»، إن صح التعبير. كما

أن هذه الدولة الوطنية في موقعها الاستراتيجي الحالي هي أسيرة حلقة مفرغة «سيزيفية» مستمرة من إعادة التأسيس والبناء والترميم في بحث دائم عن شرعية جماعية مستحيلة التحقيق. لكن لا يستحيل تحقيقها بالمعنى المنطقي النظري المجرد، فليس هناك ما يمنع من الناحية المنطقية المجردة إمكانية تحقيق الوحدة السياسية الشرعية للدولة الوطنية، لكنها وحدة شرعية مستحيلة بالمعنى التاريخي الاستراتيجي المحدد المشار إليه أعلاه، ذلك أن الحقل الاستراتيجي الذي «تتحرك» فيه هذه الدولة لا يتيح لها أن تتطور جدليًا، وأن تتكامل باتجاه وحدة عضوية أعلى، سواءً كانت تلك الوحدة على المستوى «الداخلي» كوحدة سيادية قائمة بذاتها، أو على المستوى الأوسع كحلقة في سلسلة متكاملة من الحلقات الوطنية الأخرى، كجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي أو غيرها من الاتحادات الإقليمية. لقد أثبتت التجربة الناصرية أنه من الممكن تحويل الدولة الوطنية من موقع خاضع للسيادة الاستراتيجية الغربية إلى موقع متمرد على هذه السيادة. لكن هذه التجربة أثبتت في الوقت نفسه حدود هذا التمرد وقصوره عن التحول إلى ثورة تاريخية جذرية قادرة على الانعتاق من هيمنة السيادة الاستراتيجية الغربية. يكمن هذا الفشل التاريخي للناصرية في أن حركة التمرد على السيادة الغربية كانت محكومة بمنطق الأداة التاريخية لإعادة إنتاج هذه السيادة، ألا وهي الدولة الوطنية. فالتجربة الناصرية، وهي المحاولة الأكثر جدية لاختراق حدود السيادة الغربية في مرحلة ما بعد الاستعمار، أثبتت صعوبة اختراق منطق الدولة الوطنية المصرية والدولة الوطنية السورية من أجل تحقيق وحدة سياسية أعلى تتجاوز منطق الدولة الوطنية في البلدين، ذلك أن دولة الوحدة ذاتها بقيت أسيرة منطق الدولة الوطنية. وإضافة دولة وطنية إلى دولة وطنية ثانية أو ثالثة لا تؤدي بالضرورة إلى تحول كيفي في موازين علاقات الحقل الاستراتيجي المهيمن، إن لم يتم أولًا اختراق حدود الخلية التاريخية لإعادة إنتاج هذه العلاقات المتمثلة في الدولة الوطنية ذاتها.

لا يعني الكلام هنا، عن اختراق حدود الدولة الوطنية كشرط أولي لاختراق حدود الهيمنة الاستراتيجية الغربية، الدولة كمجرد حدود جيو - سياسية بل يعني الدولة كتكوين سياسي أيديولوجي مثالي يحكم حركة السياسة العربية

ويضبطها داخل حدود قانونية واقتصادية وعسكرية معينة على مستوى الحقل السياسي العربي ككل، لا على المستوى الداخلي في هذه الدولة أو تلك فحسب. تقودنا هذه النقطة إلى الخلاصة الثانية المكملة منطقيًا للخلاصة الأولى المذكورة أعلاه: تتم أي ثورة ديمقراطية اجتماعية في العالم العربي اليوم على مستوى الحقل السياسي العربي ككل، أو لا تتم. هذه الخلاصة ليست مستمدة من أي تصور ثوري رومانسي لكاتب هذه السطور، بقدر ما هي مستمدة من واقع ووقائع السياسة العربية في هذه اللحظة التاريخية المعقدة التي يمر بها العالم العربي، اليوم قبل انتفاضات الربيع العربي وبعدها.

إن وحدة الحقل السياسي العربي اليوم هي وحدة قائمة بالفعل على أرض الواقع، وليست أمنية مثالية طوباوية تنتظر التحقيق. فالواقع المادي المعاش متقدم هنا على الفكر المثالي الأيديولوجي. هذا الفكر المثالي الأيديولوجي المتجسد في الدولة الوطنية العربية، كوحدة عضوية متكاملة، هو العقبة التاريخية التي ما زالت تقف حجر عثرة أمام تحول وحدة الحقل السياسي العربي من وحدة سلبية متفجرة الحدود مبددة الطاقات الجماعية للعالم العربي، كما هو جارٍ اليوم، إلى وحدة إيجابية مفتوحة الحدود، تعيد توظيف هذه الطاقات الجماعية المبددة لبناء مستقبل عربي بديل.

لنبدأ أولًا بعرض مظاهر الوحدة السلبية القائمة في الحقل السياسي العربي اليوم. وليست هذه بالمهمة العسيرة، فهذه المظاهر طافية على السطح لا تحتاج إلى تنقيب فكري «أركيولوجي» لتظهيرها على الملأ. فلا بد لأي متابع للأخبار اليومية لما يجري اليوم من حوادث في سورية والعراق ولبنان واليمن ومصر والسودان (بشماله وجنوبه) وليبيا، من تسجيل ملاحظتين أساسيتين تلخصان الأزمة الشرعية التكوينية لهذه الدول على اختلافها:

- **الملاحظة الأولى**: صعوبة التمييز بين حدودها الداخلية وحدودها الخارجية. فكل أزمة داخلية هي في الوقت نفسه أزمة خارجية وبالعكس. فقد بات من الصعب جدًا التمييز بين هذه الحدود، سواءً على المستوى السيادي الشرعي أم على المستويات الأمنية - العسكرية والديبلوماسية.

- الملاحظة الثانية: صعوبة التمييز بين استمرارية النظام الحاكم واستمرارية الدولة ذاتها، إذ يبدو أن استمرارية الدولة الوطنية ذاتها ككيان موحد باتت مرهونةً باستمرارية النظام السياسي الحاكم. فأي تفكك أو انهيار للسلطة القائمة، سواءً كانت أسبابه داخلية أو خارجية، يحمل في طياته خطر تفكك وانهيار الدولة الوطنية ذاتها ككيان سياسي موحد. هذا الواقع ماثل أمام أعيننا جميعًا اليوم، وما عاد بإمكاننا تجاهله أو إنكاره. قبل انتفاضات الربيع العربي، كان هذا الوضع محصورًا في دول محدودة مثل لبنان والصومال والعراق. أما الآن، فقد بات وضعًا معممًا بشكل ظاهر أو كامن على بقية الدول العربية، وبشكل خاص دول الربيع العربي. نستعرض في هذا السياق بعض النماذج، على سبيل المثال لا الحصر.

بعد مضي حوالى أربعين عامًا على انفجار الحرب الأهلية اللبنانية عام 1975، ما زالت الدولة اللبنانية حتى هذه اللحظة كيانًا سياسيًا ملتبسًا خاضعًا لعملية مستمرة من الهدم والترميم. فدولة الاستقلال التي قامت على أساس «الميثاق الوطني» بين الطوائف اللبنانية تحت هيمنة الطائفة المارونية تهاوت عام 1975 ليعاد ترميمها بعد خمس عشرة سنة من الحروب الأهلية المتنقلة بين الجماعات الطائفية وداخلها في اتفاق الطائف عام 1990. ثم عادت بعد هذه الوحدة الوطنية المرممة لتنفجر من جديد عام 2005 في أثر اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق و«رجل الطائف القوي» رفيق الحريري. الآن، بعد مضي حوالى تسع سنوات على هذا الاغتيال، ما زالت تداعياته الإقليمية والدولية تتفاعل فوق الساحة اللبنانية، مهددة بانفجار وحدة الدولة اللبنانية في أية لحظة. هذه الوحدة التي تتطلب معجزة سياسية مستمرة من توافق وتوازن قوى عربية وإقليمية وغربية.

العراق أُنموذج آخر على هذا التماهي الحاصل بين وحدة السلطة السياسية القائمة ووحدة الدولة الوطنية. بعد مضي حوالى أحد عشر عامًا على الاحتلال الأميركي للعراق وإسقاط النظام القائم آنذاك، لم تفلح العملية السياسية الدستورية تحت الاحتلال الأميركي المباشر وبعده في إعادة بناء

الدولة العراقية ككيان سياسي. فالشيعة في الجنوب والسُنّة في الوسط والأكراد في الشمال في صراعات مستمرة حول اقتسام السلطة والموارد النفطية في البلاد. ولا كتابة دستور جديد، ولا دفعة إلى حيز التنفيذ في انتخابات برلمانية ورئاسية، استطاعت إعادة بناء الدولة العراقية ككيان سياسي شرعي موحد ومستقر. هذه العملية الدستورية السياسية، التي كان من المفترض أن تشكل مرحلة انتقالية نحو إعادة بناء الوحدة الوطنية العراقية على أسس ديمقراطية جامعة، باتت هي ذاتها أداة وموقعًا للانقسامات الطائفية والإثنية والقبلية والإقليمية على مساحة البلاد كلها.

لا تختلف التجربة الليبية بعد سقوط نظام القذافي عن التجربة العراقية بعد سقوط نظام صدام حسين. ففي ليبيا كما في العراق، تحللت الوحدة الوطنية الليبية إلى عناصرها الأولية على المستويات القبلية والمحلية والعسكرية، ولم تنجح العملية الدستورية البرلمانية الجديدة في إعادة صهر هذه العناصر المختلفة داخل كيان سياسي موحد ومستقر. لا تختلف التجربة اليمنية عن التجربتين السابقتين، على الرغم من اختلاف التركيبات الاجتماعية التاريخية في كل من هذه البلدان الثلاثة. وإذا انتقلنا إلى سورية، نجد أن ما يجري عبر الحدود السورية وداخلها، أنموذج شفاف عن الصعوبة المزدوجة في التمييز بين الحدود الداخلية والخارجية من جهة، والتمييز بين وحدة النظام القائم ووحدة الدولة، من جهة مقابلة. فالحدود السورية باتت اليوم حدودًا مفتوحة أمام مرور الرجال والسلاح واللاجئين السوريين من الدول المحيطة وإليها: لبنان، الأردن، تركيا، العراق، وحتى إسرائيل ولو جزئيًا. ولا تشير المعطيات السياسية والعسكرية القائمة على الأرض السورية اليوم إلى أن سيناريو وحدة الدولة الوطنية السورية، في حال سقوط نظام الأسد، سيكون مختلفًا عما يجري اليوم في العراق وليبيا واليمن، لا بل إن هذه المعطيات تشير إلى أن سيناريو تحلل الدولة الوطنية السورية إلى عناصرها الأولية بدأ بالتكون والظهور، حتى قبل السقوط المفترض للنظام السوري القائم.

ثانيًا: مرحلة انتقالية أم ثورة مضادة

من الواضح الآن أن الدولة الوطنية العربية تواجه أزمة إعادة إنتاج ذاتها بعد أن استهلكت واستنزفت كل إمكانياتها الأيديولوجية والمادية. وانتفاضات الربيع العربي، التي لم ترتقِ إلى مستوى الثورات بعد، إنما تؤكد هذا الواقع على الأرض اليوم. فهذه الانتفاضات ما زالت حبيسة الإطار الأيديولوجي/ الأسطوري للدولة الوطنية كإطار تاريخي موحد ومرجعية شرعية عليا تجري فوق مساحتها عملية الثورة أو الإصلاح الشامل. المأزق/ الإشكال هنا هو أن الدولة الوطنية لم تعد تشكل الإطار التاريخي السياسي الصالح لعملية كهذه، بقدر ما تشكل حجر عثرة أمام تحققها. من هنا استحالة التحول التدريجي الداخلي لهذا الإطار باتجاه بناء نظام اجتماعي ديمقراطي سياسي بديل عن النظام السابق المنهار. أمام استحالة هذا التحول الداخلي، تتحول كل مرحلة انتقالية عاجلًا أم آجلًا، إلى ثورة مضادة تعيد إنتاج النظام السابق بعناصر وأشكال جديدة، لكنها خاضعة للمنطق الأيديولوجي السياسي ذاته.

لنضع وجهة هذا التحليل في سياق تاريخي نقارن فيه انتفاضات الربيع العربي بنماذج ثورية وإصلاحية تاريخية أخرى من العالم. يميز آصف بيات في مقالته «ثورات في زمن غير ملائم»[4] بين ثلاثة نماذج من مسارات التغيير الثوري والإصلاحي للدولة:

- المسار التغييري الإصلاحي التدريجي، القائم على تراكمات مستمرة من النضالات السياسية والاجتماعية، تفضي في النهاية إلى تغيير النظام السياسي من داخل المؤسسات القائمة. يتمثل هذا المسار في التغييرات الإصلاحية الحاصلة في اليونان والبرتغال في سبعينيات القرن الماضي، المكسيك والبرازيل وغيرها من دول أميركا اللاتينية في ثمانينياته.

(4) Asef Bayat, «Revolution in Bad Times,» *New Left Review*, vol. 80 (March-April 2013), pp. 47-60.

- المسار الثوري الطويل، القائم على وجود حركة سياسية ثورية منظمة ذات برنامج سياسي ثوري بديل مع قيادة ثورية كاريزمية: لينين، ماو وكاسترو. يفضي هذا المسار إلى انهيار النظام بكل مؤسساته القائمة وإعادة تأسيس الدولة على أسس أيديولوجية وسياسية واجتماعية جديدة، كما حصل في الثورات البولشيفية والصينية والكوبية، على سبيل المثال لا الحصر.

- المسار التغييري السريع، القائم على الانهيار الداخلي المفاجئ للنظام القائم تحت وطأة الإضرابات والعصيان المدني العام، وغيرها من الانتفاضات المدنية أو العسكرية، التي تفضي إلى الانهيار الكامل لمؤسسات الدولة. على عكس المسار التغييري الإصلاحي القائم على وراثة المؤسسات القائمة وإصلاحها من الداخل، يتم هنا حل هذه المؤسسات وبناء مؤسسات جديدة على أنقاضها. وتمثل انتفاضات أوروبا الشرقية في نهاية ثمانينيات القرن الماضي نماذج لهذا المسار.

لم تتبع انتفاضات الربيع العربي أيًا من هذه المسارات الثلاثة، بحسب ما يرى آصف بيات في مقالته المذكورة أعلاه. يبرز اختلاف وخصوصية انتفاضات الربيع العربي، وعلى الخصوص في مصر وتونس واليمن، في نقطة مركزية متمثلة في عدم نجاح هذه الانتفاضات في تحويل الزخم الجماهيري الهائل الذي أحدثته إلى مؤسسات ثورية بديلة تأخذ مكان مؤسسات الدولة القائمة، وتكون أساسًا مؤسساتيًا للشرعية الثورية الجديدة. يرجع الكاتب هذه الخصوصية إلى عاملين اثنين: العامل **الأول**، هو السرعة القياسية التي نجحت فيها الانتفاضة الشعبية في إسقاط رأس النظام. ففي تونس حصل ذلك في مدة شهر واحد وفي مصر في مدة ثمانية عشر يومًا. هذه السرعة القياسية في إسقاط رأس النظام لم تعط قيادات الانتفاضة الشعبية الوقت الكافي للتنظيم السياسي الإداري لإقامة مؤسساتها الجديدة. لقد نجحت في إسقاط رأس النظام، لكن مؤسسات الدولة بقيت كما هي عليه قبل الانتفاضة. العامل الثاني، وهو الأهم، أن القوى والحركات الاجتماعية التي قادت ونظمت الانتفاضات لم يكن قصدها أصلًا تغيير النظام بقدر ما كانت تطالب بإصلاحات ديمقراطية

من داخل النظام القائم ذاته. فحركة 6 أبريل وحركة كفاية في مصر مثلًا كانتا تخوضان صراعًا إصلاحيًا ضد نظام مبارك في السنوات السابقة لثورة يناير، عنوانه الأساسي الإصلاحات الديمقراطية لمؤسسات النظام، وليس تغييرها ثوريًا. هكذا، لم تؤسس ثورة كانون الثاني/ يناير لشرعية ثورية على الأرض، بل اقتصرت على ممارسة الضغط الجماهيري على السلطة القائمة، ممثلة في المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية التي تقدمت لملء الفراغ السياسي الناتج من إسقاط الرئيس مبارك. في اليمن أيضًا، لم يؤد رحيل الرئيس علي عبد الله صالح عن السلطة إلى استبدال مؤسسات الدولة القائمة بمؤسسات ثورية جديدة. كذلك الأمر في تونس، حيث ما زالت العملية الانتقالية نحو الديمقراطية تتخذ شكل الإصلاح الدستوري بمشاركة الأحزاب والحركات السياسية التقليدية المعارضة، وعلى رأسها حركة النهضة، من دون المساس بمؤسسات الدولة القائمة. بناءً على ما تقدم من الخصائص المشتركة بين انتفاضات الربيع العربي في هذه الدول الثلاث، يخلص آصف بيات إلى أنه لا يمكن توصيف هذه الانتفاضات بأنها ثورات ناجزة. بل هي أقرب ما تكون إلى ما يطلق عليه اسم «ريفوليوشن» أي حركات «ثورو - إصلاحية»، ترمي إلى تحقيق أهداف الثورة تدريجًا، من خلال مؤسسات الدولة القائمة. يحمل هذا التطور الإصلاحي التدريجي، نحو تحقيق أهداف الثورة تحت اسم المرحلة الانتقالية، في طياته خطر عودة قوى الثورة المضادة التي سيتاح لها إمكانية إعادة تنظيم صفوفها من جديد، سواءً جاءت هذه القوى من داخل مؤسسات الدولة القائمة، كالجيش مثلًا، أو من جانب الأحزاب والقوى السياسية والاقتصادية التقليدية، التي تتعارض مصالحها مع مسار التحول الثوري - الإصلاحي المنشود. لهذا، فإن المسار الثوري - الإصلاحي للمرحلة الانتقالية لن يسير، بحسب رأي الكاتب، في خط بياني متصاعد بل سيتخذ شكل ما يسميه المفكر البريطاني الماركسي ريموند وليامز مسار الثورة الطويلة التي قد تمتد عشر سنوات أو أكثر، تراكم فيها القوى الثورية نضالاتها وخبراتها السياسية، قبل أن تتمكن أخيرًا من الانتصار على قوى الثورة المضادة وتحقيق أهدافها الثورية.

على الرغم من أهمية هذه المساهمة التي قام بها بيات في فهم الربيع العربي في إطار تاريخي مقارن، وعلى الرغم من صحتها على مستوى التوصيف الواقعي لمسار تطورات الأحداث السياسية في دول الربيع العربي، تبقى هذه المساهمة قاصرة عن تشخيص الخصوصية التاريخية للدولة الوطنية العربية، وأثر هذه الخصوصية على إمكانيات تحقيق الثورة الديمقراطية في هذه الدول. من هنا تبقى مساهمته، على أهميتها، مقاربة منطقية شكلية مجردة من خصوصية الدينامية التاريخية - الاستراتيجية لظهور الحقل السياسي العربي المعاصر ومكان الدولة الوطنية العربية في هذا الحقل منذ القرن التاسع عشر وحتى الآن.

يمكن توصيف هذه الخصوصية التاريخية للحقل السياسي العربي الراهن بأنه ما زال حتى هذه اللحظة التاريخية محكومًا بدينامية حصار استراتيجي غربي، بدأ بالعصر الاستعماري في القرن التاسع عشر واستمرت مفاعيله العسكرية والاقتصادية والسياسية في زمن ما بعد الاستعمار. لنستعد هنا باختصار المحطات الرئيسة للمسار التاريخي لهذا الحصار الاستراتيجي المعمم للحقل السياسي العربي المعاصر.

طوال القرن التاسع عشر، ومنذ حملة نابوليون على مصر بالتحديد، اتبعت القوى الاستعمارية الأوروبية استراتيجية الحصار الاستراتيجي المعمم للإمبراطورية العثمانية. تمثل ذلك الحصار في استراتيجية تطويق شاملة للأراضي العثمانية من مناطق القوقاز في وسط آسيا، إلى منطقة البلقان، إلى الجزيرة العربية، مرورًا بمصر والسودان وأفريقيا الشمالية. استمرت استراتيجية التطويق والقضم والاختراق المتصاعد للحقل العثماني، كما هو معروف تاريخيًا، حتى زوال الإمبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الأولى. وتشكل الحقل السياسي العربي المعاصر في سياق هذا الحصار الاستراتيجي التاريخي الطويل لتفكك الدولة العثمانية وزوالها. بعد انهيار الإمبرطورية العثمانية في الحرب العالمية الأولى، نجحت النخبة العسكرية التركية بقيادة مصطفى كمال أتاتورك في تأسيس الدولة القومية التركية الحديثة، وحمتها من الوقوع تحت

السيادة الاستعمارية المباشرة، في الوقت الذي استكملت فيه القوى الاستعمارية الأوروبية سيطرتها على ما تبقى من التركة العثمانية في سورية والعراق وفلسطين ولبنان. هكذا، بات الحقل السياسي العربي بكامله تحت السيطرة الاستعمارية المباشرة: المغرب العربي ولبنان وسورية تحت الاحتلال الفرنسي؛ ليبيا تحت الاحتلال الإيطالي؛ مصر والسودان وفلسطين والعراق وعدن تحت الاحتلال البريطاني، إضافة إلى المحميات البريطانية في منطقة الخليج العربي. وكأن هذا الاستعمار التقليدي للمنطقة العربية لم يكن كافيًا، فأضيف إليه، ومن خلاله، الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين. تشكلت نواة الدولة الوطنية العربية و«تطورت» داخل هذا الحصار الاستراتيجي التاريخي، واستمرت محكومة بمفاعيله حتى الآن. فهي بذلك تنتمي تاريخيًا واستراتيجيًا إلى حقل محاصر شكلته القوى الاستعمارية الأوروبية كحلقة من حلقات حصارها الاستراتيجي المتدرج للإمبراطورية العثمانية، وهي المعقل الأخير للحقل التاريخي الإسلامي ما قبل الحديث بعد سقوط الهند في يد بريطانيا بالتزامن مع التوسع الروسي القيصري في آسيا الوسطى، إضافة إلى استقلال اليونان ومنطقة البلقان عن الدولة العثمانية. وبشكل متزامن، كانت إيران تخضع لحصار استراتيجي مشابه من قبل روسيا القيصرية في الشمال وبريطانيا في الشرق. هكذا، بات الحقل الإسلامي التاريخي خاضعًا برمته للسيادة الاستراتيجية الغربية بعد تفكيك وحداته الإقليمية واحدة بعد الأخرى. في هذا الحقل التاريخي الإسلامي المفتت والمحاصر، شكّل الحقل السياسي العربي الوحدة الإقليمية الأكثر تفتتًا وضعفًا. فعلى مدى القرن التاسع عشر، كانت المنطقة العربية النقطة الرخوة أمام الاختراق الاستعماري الأوروبي لأراضي الإمبراطورية العثمانية من احتلال فرنسا للجزائر عام 1830، إلى احتلال بريطانيا لمصر عام 1882، إضافة إلى هيمنتها العسكرية والديبلوماسية على منطقة الخليج العربي. كان من نتائج ذلك أن عملية التدجين الاستعماري للمنطقة العربية كانت أنجح بكثير من عملية التدجين الاستعماري لكل من إيران والأراضي العثمانية، التي تشكلت عليها في ما بعد الدولة القومية التركية الحديثة. ولعله في هذه النقطة بالذات تكمن خصوصيتها التاريخية وعقدتها التكوينية الاستراتيجية التي لم تحل بعد.

طوال القرن التاسع عشر، تم استخدام الأراضي العربية كمواقع أمامية في الحصار الاستراتيجي الاستعماري الطويل للإمبراطورية العثمانية. في سياق تثبيت هذا الهدف الاستراتيجي، تم قهر وتصفية كل الحركات المقاومة، من حركة المقاومة الجزائرية بقيادة عبد القادر الجزائري، إلى حركة عبد الكريم الخطابي في المغرب، وصولًا إلى حركة عرابي في مصر وغيرها من الحركات المقاومة للاستعمار الأوروبي في المنطقة العربية. عندما انتهت الحرب العالمية الأولى وتم تشكيل الحقل الاستراتيجي الجديد، في ما يسمى الآن بالشرق الأوسط، برزت إلى الوجود دولة قومية تركية موحدة ودولة قومية إيرانية موحدة، مقابل عالم عربي مفتت ومستعمر في ظل غياب دولة قومية عربية موحدة. لقد تأسست الدولة الوطنية العربية على أرضية غياب هذه الدولة الوطنية القومية العربية الموحدة. فهي دولة مؤسَّسة على مرجعية غائبة - حاضرة إن صح التعبير. وهي بذلك توجد في زمن تاريخي معلق، لا هو استمرار للماضي، ولا هو عبور نحو المستقبل القومي الحديث. ليس هذا الزمن التاريخي المعلق في حقيقته إلا استمرارًا للزمن الاستعماري ذاته، ذلك أن الزمن الاستعماري هو زمن معلق من حيث التكوين. هو الزمن الانتقالي متحولًا إلى زمن أبدي يكرر ذاته إلى ما لا نهاية. تشكل إسرائيل التجسيد الملموس لهذا الزمن الاستعماري المعلق، فهي الوديعة الاستعمارية الدائمة التي تشكل علامة استمرار الزمن الاستعماري في العالم العربي في عالم ما بعد الاستعمار. الدولة الوطنية العربية، في المشرق العربي على الأقل، هي التوأم التاريخي لإسرائيل. فكلتاهما تنتمي إلى الحقل الاستراتيجي «الأمني» ذاته، وأي اختراق لحدود إسرائيل هو اختراق لحدود الدولة الوطنية في الوقت نفسه. كان هذا هو الوضع التكويني لكل من الدولة الوطنية وإسرائيل منذ بدايتهما التأسيسية، أي منذ زمن التأسيس الاستعماري لكل منهما. من هذا المنطلق التاريخي، من الخطأ النظر إلى معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية كنقطة تحول تاريخي في مسار الصراع العربي - الإسرائيلي. فإذا وضعنا هذه المعاهدة في السياق التأسيسي التكويني لكل من الدولة الوطنية ودولة إسرائيل، يمكن لنا قراءة هذه المعاهدة كنهاية منطقية لوضع كامن في أساس التكوين التاريخي لكلتا الدولتين، وكل ما

فعله السادات هو إخراج هذه العلاقة التكوينية من حيّز الإمكان إلى حيّز الفعل. بهذا، تكون واقعية السادات السياسية واقعية سياسية جذرية من منطلق ربطه بين السلام مع إسرائيل والمصلحة الوطنية المصرية. هي واقعية سياسية جذرية بمعنى تكريس الدولة الوطنية كمرجعية شرعية تاريخية قائمة بذاتها، «محررة» من عقدة ذنبها التاريخية كإرث استعماري «حرام» ينبغي التكفير عنه بالبحث الدائم عن كفارات أيديولوجية شرعية مثالية موعودة، مثل الوحدة العربية أو الإسلامية أو غيرها من الأيديولوجيات البديلة. من هنا، كانت تصفية الإرث الناصري خطوة تمهيدية للعودة إلى وعي وطني مصري متصالح مع ذاته. فالتصالح مع إسرائيل يأتي هنا في سياق تصالح مصر مع ذاتها، وبات السلام مع إسرائيل عنصرًا من عناصر تكوين الدولة الوطنية المصرية ذاتها، وشرطًا من شروط تكامل نموها الاقتصادي والسياسي والأمني. هكذا، أصبح الاعتراف بإسرائيل والسلام معها من شروط اكتمال الحقيقة الاستعمارية المؤسِّسة للدولة الوطنية العربية، وتكريس هذه الحقيقة كأساس دائم وثابت لشرعية هذه الدولة. لذلك يصبح السلام مع إسرائيل عنصرًا تكوينيًا داخليًا لشرعية الدولة الوطنية وتكاملها كحقيقة تاريخية لا مجرد عنصر خارجي من عناصر سياستها الخارجية المتغيرة. لقد بات التكامل مع إسرائيل الطريق لتكامل الدولة الوطنية العربية، بما في ذلك مشروع قيام الدولة الوطنية الفلسطينية التي لم تولد بعد. فالتكامل مع إسرائيل بات هو المدخل التاريخي لدخول الدولة الوطنية عصر الحداثة الاقتصادية والسياسية القائمة على توظيف الموارد والطاقات في اقتصاد السلام، بدلًا من تبديدها في أتُّون الحروب المستمرة مع إسرائيل. بتعبير آخر، باتت عملية السلام مع إسرائيل مدخلًا لإعادة بناء الدولة الوطنية العربية الحديثة وتثبيت شرعيتها التاريخية المتكاملة بذاتها. هذا هو التصور الأيديولوجي الواعد الذي هيمن على السياسات العربية منذ معاهدة كامب ديفيد في السبعينيات واتفاق أوسلو اللاحق في التسعينيات. تزامن هذا التصور الأيديولوجي للسلام مع إسرائيل، وتقاطع مع الصعود العالمي للرأسمالية النيوليبرالية المهيمنة على السياسات الاقتصادية والاجتماعية العالمية منذ ثمانينيات القرن الماضي حتى الآن. يمكن اعتبار النظام المصري بقيادة مبارك

التجسيد الحي الأكثر دلالة لهذا التقاطع المزدوج بين عملية السلام مع إسرائيل وتطبيق السياسات النيوليبرالية في مصر، السياسات التي اتبعتها الحكومات المصرية المتتابعة والقائمة على التصفية التدريجية للقطاع العام في مصر، والتي بدأها السادات على نطاق محدود في نهاية السبعينيات لتتصاعد اطّراديًا في التسعينيات والعقد الأول من الألفية الجديدة[5]. في هذا التقاطع المزدوج بين عملية السلام مع إسرائيل مع ما يستتبعها من «تحالف استراتيجي» مع الولايات المتحدة الأميركية من جهة، وبين عملية التحول النيوليبرالي الشامل للاقتصاد المصري والسياسات الاجتماعية للدولة المصرية من جهة ثانية، لم يعد من الممكن الفصل بين المسألة الوطنية والمسألة الاجتماعية والمسألة الديمقراطية، وهو الفصل الذي اتخذ في الحالة المصرية شكل المنطق الانتقالي التدريجي، الذي يبدأ بتحقيق السلام مع إسرائيل كشرط للنمو الاقتصادي، ومن ثم الانتقال التدريجي نحو بناء المؤسسات الديمقراطية. وبدلًا من أن يؤدي هذا الأنموذج التطوري الانتقالي إلى إرساء شرعية جديدة للدولة الوطنية المصرية تحررها من «وطأة» الصراع العربي الإسرائيلي، أدى في الواقع إلى تفجير وحدة وشرعية هذه الدولة من الداخل ومعها الحقل السياسي العربي كله بشكل غير مسبوق في التاريخ العربي الحديث.

ثالثًا: الربيع العربي وإشكالية الشعب - النظام - الثورة

الآن، بعد أن سقطت شرعية الدولة الوطنية ميدانيًا على يد انتفاضات الربيع العربي، يجري البحث عن تأسيس شرعية ديمقراطية جديدة لإعادة بنائها من جديد. فبعد مرور أكثر من ثلاث سنوات على التجارب الانتقالية لبناء الشرعية الديمقراطية في دول الربيع العربي، يمكن القول إن هذه التجارب ما زالت أسيرة الأنموذج الأيديولوجي الوطني التطوري السائد قبل حدوث انتفاضات الربيع العربي. لقد سقطت شرعية الدولة القائمة على الأرض،

(5) لبحث وافٍ في السياسات النيو - ليبرالية الجديدة في العالم العربي، انظر:
Adam Hanieh, *Lineages of Revolts: Issues of Contemporary Capitalism in the Middle East*, (Chicago: Haymarket Books, 2013).

لكن أنموذجها المثالي لم يسقط معها. هذا الأنموذج المثالي التطوري لإعادة إنتاج الدولة الوطنية لن يقود في نهاية المطاف إلا إلى إعادة حصار الطاقات الثورية الجماعية التي أطلقتها انتفاضات الربيع العربي. من خلال مؤسسات برلمانية عاجزة عن تحقيق المطالب الديمقراطية والاجتماعية التي قامت تلك الانتفاضات على أساسها. لعله من المفيد هنا العودة إلى قراءة شعار «الشعب يريد إسقاط النظام» قراءة مغايرة لقراءته الوضعية – المثالية السائدة.

تقوم القراءة الوضعية – المثالية للشعار على التسليم بالشعب كتكوين تاريخي ثابت سابق على فعله السياسي. إن قراءة عبارة «الشعب يريد...» تحمل دلالة أسبقية الشعب على إرادته، فالوجود الحسي الملموس للشعب هنا سابق على إرادته السياسية. بتعبير أدق: الوجود اللاسياسي للشعب سابق على وجوده السياسي. يترتب عن هذا التسليم بالأسبقية الأونطولوجية لدلالة «الشعب»، كوجود لاسياسي من حيث الجوهر، نتائج سياسية بالغة الأهمية في مساراتها الأيديولوجية – العملية على أرض الممارسة. من أهم هذه النتائج تقليص حقل الممارسة السياسية الجماعية في التأكيد المستمر على الطبيعة الاستثنائية الانتقالية الموقتة للفعل السياسي المباشر للشعب. هنا تتحول الممارسة السياسية الجماعية إلى فعل موسمي طقوسي، يتم فيه رفع الشعب إلى مرتبة المصدر الشرعي الأعلى للسلطات، ليتم إقصاؤه عن الفعل السياسي المباشر باسم المرحلة الانتقالية التدريجية لتحقيق أهداف الثورة، التي تتحول غالبًا إلى ثورة مضادة لإعادة إنتاج النظام القديم بأشكال جديدة.

في مقابل القراءة السابقة، يمكن مقاربة شعار «الشعب يريد إسقاط النظام» بقراءة مغايرة. في هذه القراءة المغايرة لا يشكل الشعب كيانًا مثاليًا وضعيًا سابقًا على وجوده السياسي، كما تفترض كل من نظرية جان جاك روسو في **العقد الاجتماعي** ونظرية هوبس في **ليفياتان**، بل هو يتشكل في فعله السياسي الجماعي ذاته. هنا، تحمل عبارة «إسقاط النظام» دلالة تأكيدية سالبة، تجعل من سقوط النظام شرطًا أنطولوجيًا مؤسِّسًا لأية مرحلة انتقالية إيجابية لاحقة من بناء مؤسسات ديمقراطية وانتخابات حرة وغيرها من مطالب

الثورة. هذه المرحلة الانتقالية لا معنى لها إن لم تقترن بسقوط النظام كحدث مؤسِّس لولادة الشعب كإرادة سياسية مؤسِّسة لشرعية جماعية مغايرة لشرعية النظام السابق. فالشعب يولد من مخاض مسار إسقاط النظام، ومن المساحة التي يخليها هذا النظام وليس قبل ذلك. هذه المساحة تتحول إلى الرحم الحاضن الذي يولد فيه الشعب من جديد، فالشعب هنا لم يعد مجموعة عددية من الأفراد والجماعات والكتل السكانية المتواجدة معًا فوق مساحة معينة من الأرض، بل هو الفعل السياسي الجماعي الذي يصهرها ويخرجها من عالم الإمكان إلى عالم الفعل والممارسة. إن إسقاط النظام هنا هو الشرط الأول لولادة الشعب، وليس تجسيدًا متأخرًا لهذه الإرادة، ذلك أن الشعب ككيان سياسي ليس سابقًا على تشكله كفعل سياسي جماعي، بل هو مشروط بهذا الفعل ومتماهٍ معه. فليس هناك وجود لاسياسي للشعب سابق لوجوده السياسي.

تبدو هذه القراءة المغايرة لشعار «الشعب يريد إسقاط النظام» مجرد سفسطائية صورية لا مضمون لها، لكن الأمر ليس كذلك أبدًا. هذه القراءة المغايرة تعطي مصطلح الشعب دلالة مفهومية سياسية تنقله من كونه مادة تشكل موضوعًا للسياسة، التي تبقى من اختصاص النخب الاقتصادية والسياسة والثقافية من داخل مؤسسات الدولة وخارجها، إلى كونه الذات السياسية الفاعلة التي تخترق حدود الحقل السياسي القائم، لتعيد رسم حدوده من جديد. لا يعود هنا الشعب تلك الكتلة السكانية التي تشكل موضوع السياسة ومادتها التي ينبغي معالجتها وتدجينها وغوايتها من خلال ما يسميه ميشال فوكو سياسة الـ«بيو - بوليتيك». لا يعود الشعب ذلك الكيان القانوني الدستوري المجرد الذي يتم تمجيده، مثاليًا وأسطوريًا، كمصدر أعلى لكل السلطات، بينما يتم تطويقه، ماديًا وسياسيًا، كمساحة أمنية خطرة على «النظام والاستقرار». وقد جسد ميدان التحرير في مصر وغيره من ميادين التحرير في البلاد العربية هذه المساحة الخطرة التي ولد من رحمها السياسي الشعب من جديد. لقد تم في هذه المساحة - الرحم التوحُّد بين السياسة كشعب والشعب كسياسة. هو توحد انصهرت فيه كل الثنائيات المعهودة للسلطة: الشعب/ الدولة؛ المجتمع

المدني/المجتمع السياسي... إلخ. هكذا، لا يعود الشعب مصدرًا دستوريًا لسيادة الدولة بل هو السيادة عينها ناطقة على الأرض. ولا يعود الشعب مادة للتمثيل السياسي، بل هو السياسة عينها. في هذه المساحة المتغايرة بذاتها، يتم تكوين ما أطلق عليه الفيلسوف كانط اسم «الزخم الثوري»[6]. إن أهمية الثورة الفرنسية بالنسبة إلى كانط لا تكمن في ما توالى من أحداث ثورية خلال الثورة واستبدال نظام سياسي قديم بنظام جديد. النقطة الأهم بالنسبة إلى كانط هو هذا الزخم أو الحماسة الثورية التي خلقتها الثورة الفرنسية في التاريخ العالمي. تشكل هذه الحماسة الثورية اختراقًا تحرريًا دائمًا، ليس فقط للنظام القائم في تلك اللحظة التاريخية الأوروبية، بل لكل الأنظمة الاستبدادية الممكنة في المستقبل. وتصبح الحماسة الثورية هنا المساحة - الفجوة التي على أرضها ومن رحمها تولد الثورات المتجددة. إذا ما نظرنا اليوم إلى مستقبل السياسة العربية في زمن ما بعد الربيع العربي من خلال هذا المنظار الكانطي، يمكن القول إن جوهر الصراعات السياسية في العالم العربي اليوم هو الصراع على استمرارية هذه المساحة - الفجوة أو تدجينها واستيعابها. فإذا سلّمنا بأن لكل ثورة ثورتها المضادة، يمكن القول إن الثورة العربية المضادة الآن تتخذ دائمًا شكل المحاولة الدائمة لتدجين الزخم الثوري الذي أطلقه الربيع العربي، بتحويله من فعل سياسي جماعي متغاير مع النظام القائم إلى فعل طقوسي مدجن ومتماثل مع النظام القائم، أو مع نسخة معدلة عن هذا النظام.

السؤال الذي لا بد من مجابهته الآن هو: ما هو هذا النظام التي أرادت انتفاضات الربيع العربي إسقاطه؟

لا يمكن فهم مصطلح «النظام» كدلالة ناجزة المعنى أو كيان مكتمل يمكن تثبيته كوحدة عضوية متكاملة. فالنظام ليس مجرد مجموع أجهزته من مؤسسات سياسية وأمنية واقتصادية، بل هو المنطق الاستراتيجي الذي يجمع أو يشتت هذه الأجهزة والمؤسسات داخل حقل استراتيجي متعدد الحلقات، على المستويات

(6) Immanuel Kant: «What is enlightenment?» in: *On History*, Edited with Introduction by Lewis White Beck, Library of Liberal Arts (New York: Macmillan, 1985), pp. 3-10.

المحلية والإقليمية والعالمية. لذلك، كلما تم اختراق حلقة من هذه الحلقات، ينفتح الحقل على حلقاته الأخرى التي تمدّه بالنجدة لإعادة استيعاب الاختراق الحاصل وإعادة ترسيم الحدود المخترقة من جديد. والدولة الوطنية العربية، بأجهزتها الأمنية والاقتصادية والعسكرية، لا تشكل وحدة قائمة بذاتها، بقدر ما تشكل موقعًا متحركًا في هذا الحقل الاستراتيجي المحاصر. لذلك، فإنه من غير الممكن فك حالة الحصار الاستراتيجي هذه على مستوى الدولة الوطنية كوحدة قائمة بذاتها، وذلك لسبب استراتيجي واضح: الدولة الوطنية تشكل نقطة تقاطع حلقات هذا الحصار والمساحة المادية - الأيديولوجية لاستمراره وإعادة إنتاجه. لقد توالت على هذه المساحة السياسية، التي نطلق عليها اسم الدولة الوطنية، أشكال سياسية متعاقبة ومتجاورة من ملكية وجمهورية دكتاتورية بتلاوين أيديولوجية وطنية وقومية وإسلامية واشتراكية، لكن شيئًا واحدًا لم يتغير فيها: استمرارها كموقع دائم لرسم وإعادة رسم حدود الحصار الاستراتيجي الغربي المهيمن على الحقل السياسي العربي. فكأن الدولة الوطنية مصممة تاريخيًّا كي تكون أرضًا خرابًا. كل ما يتم بناؤه في هذه المساحة يتم تخريبه بشكل دوري يعيد الدولة الوطنية دائمًا إلى نقطة الصفر. لا شيء يتراكم في هذه الدولة ليتم البناء عليه لاحقًا، لا على مستوى الحكم والسياسة، ولا على مستوى المؤسسات. لكن المفارقة هنا هي أنه كلما ضعفت قوة الدولة الوطنية على الأرض، زادت غوايتها كوحدة مثالية أسطورية. قد تتحلل مؤسسات الدولة وأجهزتها من جيش وشرطة وحكومة، مثل الصومال مثلًا، لكن وحدتها الأسطورية المثالية تزداد قوة، كإطار مرجعي شرعي لكل الصراعات والحروب والتدخلات الإقليمية والدولية. إن الجسد الأسطوري للدولة أقوى من جسدها المادي الضعيف والمتحلل. نحن هنا إزاء نسخة عصرية عن أسطورة الجسد الثاني للملك[7] في العصور الأوروبية الوسطى، لكن مع فارق تاريخي جذري بين الحالتين. ففي الحالة الأخيرة، كان الجسد الثاني للملك ينتقل إلى الملك الذي يليه، أي حين يموت الجسد الطبيعي الأول للملك، ينتقل جسده

(7) Ernst H. Kantorowicz, *The King's Two Bodies: A Study in Mediaeval Political Theology* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1981).

الأسطوري الثاني إلى الملك الجديد حفاظًا على استمرارية شرعية المملكة. أما في حالة الدولة الوطنية العربية، بما هي آلة استنزاف مستمر للطاقات البشرية والطبيعية والرمزية في حقلها السياسي المادي، فقد استهلكت عبر تاريخها كل الأجساد السياسية الممكنة، الواحد بعد الآخر. لذلك، لم يعد هناك اليوم جسد سياسي طبيعي قادر على حمل جسد الدولة الأسطوري. المفارقة الثانية في هذا السياق هي أن هذه الأجساد السياسية المنهكة والمستنزفة تبقى في بحث دائم عن الدولة المثالية البديلة التي لا تأتي. فالدولة الأسطورية هي غواية مستمرة لا تموت، لكن الدولة الوطنية كغواية هي الحجاب الأيديولوجي للدولة كآلة حرب مستمرة. المأزق/ الإشكال الذي تواجهه الدولة الوطنية اليوم هو التناقص المتزايد للمساحة الأيديولوجية بين الدولة كغواية مثالية أسطورية والدولة كآلة حربية مستمرة. فكلما تفجرت تناقضات الدولة الوطنية كموقع استراتيجي متناقض، ضاقت المسافة بين الدولة كغواية أيديولوجية والدولة كآلة حرب على المجتمع. لنأخذ السودان على سبيل المثال لا الحصر، ففيه تتحلل اليوم الدولة المركزية إلى عناصرها الأولية، سواءً أكانت دينية في الجنوب، أو إقليمية قبلية في دارفور وغيرها من أقاليم السودان. لكن تحلل الدولة الفعلية على الأرض لا يعني تحلل جسدها المثالي الأسطوري المستمر عبر عملية شبيهة بعملية التكاثر الخليوي عند انقسام الخلية إلى تكاثرها لا موتها وزوالها. فبدلًا من دولة سودانية واحدة، لدينا الآن دولتان سودانيتان تغذيان ويستنزف بعضهما بعضًا، كآلتين حربيتين تنتميان إلى حقل لوجستي واحد بتداخلاته العسكرية والاقتصادية والديبلوماسية السياسية. ولا يشكل قيام دولة جنوب السودان بداية جديدة تنهي الحرب الأهلية مع دولة الشمال، بقدر ما تكرس استمرار الحرب الأهلية وإعادة إنتاجها بأشكال جديدة. فالدولة الجديدة سوف تعيد إنتاج الدولة القديمة مضحية بكل شيء لتغذية جسدها المثالي الأسطوري على حساب أجساد مواطنيها الحية. والدولة الجديدة، كما الدولة القديمة، ستشكل ساحة مفتوحة ومختبرًا للوصاية والسيادة الدولية بأشكالها الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية. هذه الدولة التي قامت باسم حرية تقرير المصير سوف تتحول إلى حالة حصار دائمة، تمامًا كما هي الدولة الأم التي «تحررت» منها.

لا يشكل السودان طبعًا أنموذجًا استثنائيًا هنا. فمأزق إعادة إنتاج الدولة الوطنية بات اليوم حالة معممة من العراق إلى اليمن إلى ليبيا إلى سورية إلى لبنان وبقية الدول الأخرى. تتخذ هذه الأزمة مظاهر وأشكالًا محلية مختلفة في هذا البلد أو ذاك، لكنها في الأساس أزمة معممة على مستوى الحقل السياسي العربي العام في أبعاده المحلية والإقليمية والعالمية. إن تفجر وحدة الدولة الوطنية من الداخل، هو مظهر من مظاهر تفجر الحقل السياسي الاستراتيجي، الذي يشكل مجال هذه الدولة. تفجر الدولة السورية اليوم هو المثال الأبرز والأكثر شفافية في إظهار تشابك وتقاطع خطوط الصراعات المحلية والإقليمية والدولية فوق الساحة السورية. لم يعد من الممكن التمييز هنا بين الداخل والخارج في هذا الحقل الاستراتيجي المتحول والمتفجر الحدود. ومن هنا استحالة إعادة إنتاج الدولة الوطنية من «الداخل».

من أجل فهم إشكالية هذه الاستحالة، لا بد من وضعها في إطار التحول التاريخي الراهن في حقلها الاستراتيجي هذا. يمكن مقاربة هذه الإشكالية على مستويين من التحقيب التاريخي:

المستوى الأول، يتعلق بنشوء وتكوين الدولة الوطنية كوحدة سياسية عضوية أُسست على أنقاض انهيار الإمبراطوريات الاستعمارية الأوروبية. أما **المستوى الثاني**، فيتعلق بتحولات الحقل الاستراتيجي العالمي أو ما يسمى اليوم النظام العالمي الجديد. إن ما نشهده اليوم من تفجر وحدة وحدود الدولة الوطنية يعبّر عن انقطاع تاريخي استراتيجي بين هذين المستويين: مستوى التأسيس والتشكل من جهة، ومستوى التحول والتحلل من جهة ثانية. قامت أسطورة التأسيس على الغواية الأصلية للدولة الوطنية ككيان أيديولوجي تطوري مستمر ومتكامل عبر التاريخ. في هذه الوحدة الأسطورية التطورية المتخيلة، تجسد الدولة استمرارية تاريخية ثقافية لماضٍ عريقٍ ومشروعٍ جماعيٍّ لبناء المستقبل الحديث بكل قيمه ومؤسساته السياسيّة والاقتصادية والثقافية. كانت هذه الوحدة الأسطورية للدولة وما زالت الحجاب الأيديولوجي لحقيقتها التاريخية الفعلية كعنف تاريخي مستمر وحالة حصار مستمرة.

مع تحول الحقل الاستراتيجي العالمي نحو الرأسمالية النيوليبرالية المعولمة والمعممة منذ ثمانينيات القرن الماضي، اهتزت أركان الدولة الوطنية بشكل لم تعد فيه قادرة على استيعاب المفاعيل التفكيكية للنيوليبرالية، على المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. لقد فاقمت الاختراقات النيوليبرالية هذه الأزمة الشرعية التكوينية المزمنة للدولة الوطنية، إلى الحد الذي لم تعد تقوى فيه حتى على حمل حجابها الأيديولوجي المثالي كوحدة عضوية متكاملة. لذلك، تدخل الآن زمن تحللها التاريخي، متحولة شيئًا فشيئًا إلى أرض خراب. لقد دخلت هذه الدولة مجال الفراغ الاستراتيجي - الشرعي كحقل مفتوح على كل الاختراقات والاحتمالات. جعل هذا الفراغ المزدوج انتفاضات الربيع العربي، بقواه الاجتماعية والسياسية المهمشة والمحاصرة، أمرًا ممكنًا. كائنًا ما كان تقويمنا لانتفاضات الربيع العربي، كونها تشكل حالات ثورية أم لا، الشيء الأكيد أنها تشكل ردّة فعل جماعية حقيقية على الدولة الوطنية كحالة حصار معمم. فهي بذلك تشكل إمكانية تحول ديمقراطي جذري في الحقل الاستراتيجي العربي، لكنها لم تبلغ هذه اللحظة التاريخية الحاسمة بعد. وهي لم تبلغ هذه اللحظة الثورية بعد، لأنها لم تملك بعد لغة سياسية مغايرة تتخطى الخطاب الأيديولوجي التطوري للدولة الوطنية كوحدة عضوية متكاملة بذاتها. فهي ما زالت أسيرة هذا الخطاب الأيديولوجي المثالي الوطني بكل مصطلحاته ومكوناته. والمسألة تبدو هنا وكأن أزمة الدولة الوطنية هي أزمة سوء تطبيق المثال الأيديولوجي الوطني وليست أزمة المثال ذاته. لذلك، نرى أنه في الوقت الذي تسدد فيه حركات الربيع العربي ضرباتها إلى أجهزة الدولة الأمنية على الأرض، تبقى هذه الحركات محاصرة بلغة هذه الدولة التي أسقطت شرعيتها للتو على أرض الواقع، اللغة ذاتها التي تحجب الدولة الوطنية كمساحة محاصَرة ومحاصِرة (بفتح الصاد وكسرها) في الوقت نفسه. فإن لم يتم اختراق الحدود الأيديولوجية للدولة الوطنية كحالة حصار استراتيجي معمم بلغة سياسية مغايرة تخترق هذا الحصار وتفتح الحقل السياسي العربي على بعضه البعض، ستنقلب كل حركات الربيع العربي إلى مشاريع ثورات مضادة وحروب أهلية مستمرة، تعيد إنتاج دول وطنية أكثر ضعفًا وانقسامًا من سابقاتها.

الفصل السادس

محنة الانتقال الديمقراطي العربي
وعود الثورة، قلق المسارات ومعابر الأمل

محمد سعدي ورشيد سعدي

أطلقت ثورات الربيع الديمقراطي العربي مسارًا تاريخيًا غير مسبوق، دشّن ما يمكن تسميته بداية «موجة ديمقراطية جديدة». فلمدة طويلة، سادت فرضية «الاستعصاء الديمقراطي العربي» القائمة على فكرة العجز المتأصل والبنيوي للمجتمعات العربية في العبور إلى الديمقراطية، ما يفسر تشكيلها استثناءً تاريخيًا وثقافيًا للمد الديمقراطي الكوني، وبقاءها بمعزل عن رياح التطور الديمقراطي التي هبّت على معظم مناطق العالم منذ أكثر من ثلاثة عقود، بدءًا بجنوب أوروبا ثم بأوروبا الشرقية بعد نهاية الحرب الباردة ثم أميركا اللاتينية. وجاء الحراك الثوري العربي في تونس ومصر وليبيا واليمن وسورية ليفند مقولة الاستثناء الديمقراطي العزبي المزمن، وليؤكد أن التحول الديمقراطي ممكن وقابل للتحقق، وربما يكون الأفق التاريخي الذي سيعبر بالعالم العربي إلى الحداثة السياسية.

لكن المخاض الديمقراطي العسير، وتعثر عملية إعادة بناء النظام في فترة ما بعد الثورات، يثيران العديد من الأسئلة المقلقة والإشكاليات حول مآلات التحول الديمقراطي في العالم العربي. وبقدر ما كانت البدايات الثورية مفعمة بالآمال والوعود وبوحدة القوى الثورية، بقدر ما أفرزت المرحلة الانتقالية مع مرور الوقت إحساسًا عامًّا بالصدمة والإحباط وتشتت الأفق الثوري المشترك، فتوالت العثرات وانتصبت العوائق، وساد تخوف من انتكاسة التجارب الانتقالية لما بعد الحراك الثوري.

في تونس، وبعد بداية انتقالية واعدة، ما زالت القوى السياسية الفاعلة عاجزة عن المضي قدمًا في مسار الانتقال الديمقراطي وصنع التوافق الوطني. أما في مصر، وبعد حالة الاستقطاب الحادة التي سادت خلال حكم الإخوان، دخلت البلاد بعد 30 حزيران/ يونيو في مرحلة اضطراب سياسي من الصعب

التنبؤ بنتائجه، وفي حالة أشبه ما تكون بردَّة عن قيم ثورة 25 كانون الثاني/ يناير. وتعيش اليمن وليبيا تحت وقع تصاعد موجة العنف بسبب الانقسامات القبلية والسياسية والانفلات الأمني. ولعل ما يزيد المشهد الانتقالي قتامة الحالة السورية التي عمقت الإحساس بالخوف مما يمكن أن تؤول إليه المسارات الانتقالية الهشة في العالم العربي، وأصبحت أوضاع الأنظمة الانتقالية تغذي نزعة ارتكاسية وحنينًا إلى ماضي ما قبل الثورة.

يعطي هذا كله انطباعًا بأن التحول الديمقراطي لم يراوح بعد مرحلة البداية، وكأن تاريخ الثورة توقف أو اتخذ مسارًا تقهقريًا. في هذا السياق، بدأت تتكرس فكرة أن الاضطراب هو أقرب توصيف لما يجري في العالم العربي[1]، ما لم يرافق الثورات تحول حقيقي، ولم تتوافر لها الشروط الضرورية. ويرى سيت جونز أن ما يحدث في العالم العربي مخيب للأمل، «فالأنظمة المنتخبة ضعيفة والصراعات القبلية أصبحت مهيمنة، كما غدت الحريات من دون ضمانات... الأوضاع تنذر بالخطر و تلوح عواصف في الأفق»[2]. أصبح الوضع يثير العديد من التساؤلات حول حقيقة الانتقال الديمقراطي في العالم العربي، ما حدا ببشارة خضر إلى التساؤل: «ألا يتغير كل شيء كي لا يتغير أي شيء؟ ألا يعني ذلك أنه كلما ابتعدنا من الربيع العربي ازداد الانتقال صعوبة؟»[3]. من هنا، عرف النقاش الفكري حول الانتقال الديمقراطي العربي عودة قوية إلى مقولة الخصوصية العربية والحتمية الثقافية ومدى حضور الشروط القبلية لتبني الديمقراطية كقيم وكنظام للحكم.

هل دخل المسار الديمقراطي فعلًا في مرحلة ارتداد؟ هل أنجز الربيع الديمقراطي العربي حدثًا تاريخيًا لم تستطع الشعوب والنخب السياسية بعد فهم مغزاه، كما لو أن الحدث التاريخي أصبح متقدمًا على وعيه؟

---

(1) فولكر بيرتيس، «الاستقرار المجتمعي والشرعية،» الديمقراطية، العدد 51 (تموز/ يوليو 2013)، ص 66.

(2) Seth G. Jones, «The Mirage of the Arab Spring: Deal with the Region you Have, Not the Region you Want,» *Foreign Affairs*, vol. 92, no. 1 (January - February 2013), p. 58.

(3) Hasni Abidi, *Où va le monde arabe? Les Enjeux de sa transition*, avec la collaboration de Manon-Nour Tannous; préface de Claude Wild, Document (Paris: Erick Bonnier, 2012).

من الواضح أنه لا يمكن فهم حالة الاضطراب والارتباك التي تميز الانتقالات العربية إلا في ضوء البنى العامة للتجارب الانتقالية العالمية. فالثورات العربية واضطراب مساراتها الانتقالية ليست إلا تجليًا للقوانين التي تحكم الصيرورة التاريخية العامة للثورات. اتسمت عمليات الانتقال الديمقراطي التي عرفها العديد من بلدان العالم بدرجة كبيرة من التعقيد وعدم اليقين، كما تميزت بتعدد مساراتها وسياقاتها وبطء صيرورتها التغييرية، ذلك أنها تشكل لحظة إعادة بناء لإيجاد نسقٍ جديدٍ، فهي أشبه ما تكون بحركات تكتونية تسعى لتأسيس توازنات جديدة على أنقاض الأنظمة البائدة. إن مسار الانتقال الديمقراطي وتفكيك البنى التسلطية ليس مسارًا خطيًا واضح المعالم والأسس، فالعملية الانتقالية معقدة وغير مستقرة ومحفوفة بالمخاطر وتؤدي أحيانًا إلى نتائج غير متوقعة[4]، كما تتسم بالسيولة وحدّة الصراعات حول ترتيب أولوياتها وتحديد مسارها[5]. ولهذا لا توجد وصفة موحدة تسري على جميع الأنظمة على مستوى بناء مسار الانتقال الديمقراطي[6].

لا يمكن إذًا فهم تعقد عملية الانتقال في العالم العربي من دون وعي خصوصية الحراك الثوري ومجمل السياقات الثقافية والاجتماعية التي أنتجته. فالثورات العربية لم تمتثل في جميع جوانبها للنماذج الثورية التاريخية التي شهدها العالم، خصوصًا من حيث غياب نظرية ثورية وأيديولوجية تغييرية وزعامات كاريزمية، فلم تتصدر واجهتها أي شعارات أيديولوجية واضحة الهوية، كما تبلورت وفق بنى تنظيمية جديدة يصفها البعض بالدينامية الريزومية[7]، وهي بعيدة عن الأطر الأيديولوجية والوسائط السياسية التقليدية

---

(4) Terry Lynn Karl and Philippe C. Schmitter, «Modes of Transition in Latin America, Southern and Eastern Europe,» *International Social Science Journal*, no. 128 (May 1991), pp. 269-284.

(5) Richard Banegas, «Les Transitions démocratiques, mobilisations collectives et fluidité politique,» *Cultures et Conflits*, no. 12 (Hiver 1993), pp. 105-120.

(6) Juan J. Linz and Alfred Stepan, *Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America, and Post Communist Europe* (Baltimore: Johns Hopkins Press, 1996).

(7) الريزوم (Rhizome) أنموذج تفسيري وإبيستمولوجي لا تخضع فيه العناصر لنظام هرمي، بل إن كل عنصر يمكنه أن يؤثّر في باقي العناصر، ما يسمح بخلق قدرة هائلة على التشبيك والتواصل. تم استلهام المفهوم من نوع النباتات والجذور التي تمتد وتتوسع أفقيًا تحت الأرض وفوقها.

الهرمية[8]. أدّى هذا إلى ظهور أشكال احتجاجية وحركات اجتماعية جديدة، وإلى غياب بؤرة أيديولوجية ناظمة للثورة واتساع مساحات الحرية، ما عجل بعودة قوية للهويات والتجاذبات السياسية، وعمل على تعقيد المشهد السياسي الانتقالي.

إن أزمة الانتقال هي أزمة بنية شاملة تتفاعل داخلها عوامل، سياقات وأنساق متعدِّدة يستحيل الفصل فيها بين الجزئي والشمولي، السطحي والبنيوي، الآني والتاريخي، الماضي والحاضر، الجماهيري والنخبوي، الخارجي والداخلي، وذلك في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية المختلفة. وبالتالي، سنعتمد مقاربة مركبة تنطلق من فكر التعقيد القائم على تعددية الأبعاد وإدماج اللايقين، والتخلي عن مبدأ السببية الخطية وإقرار مبدأ الحلقة السببية حيث السبب يؤثر في النتائج وهي تؤثر بدورها في الأسباب[9]. كما سنستعين بمنهجية بنيوية تسعى لاستقراء الوقائع السياسية بحثًا عن المبادئ التفسيرية والمعاني العميقة المتحكمة في صيرورة الانتقال الديمقراطي[10].

من هنا نرى ضرورة فهم الحدث السياسي الذي يشكله الانتقال الديمقراطي كتحول ثقافي غير مكتمل، ويمكن أن نقترح أنموذجًا تفسيريًّا يسمح بمقاربة مجمل أبعاد مأزق الانتقال الديمقراطي، ويقوم على فكرة التواصلية، بمعنى قدرة الثقافة والمعتقدات والممارسات السياسية على إيجاد مجال تداولي يسمح بالحوار والاختلاف والاعتراف المتبادل. ولذلك نفترض بأن تعثر المسار الديمقراطي العربي يرجع في جزء منه لأزمة التواصلية وهيمنة ثقافة الانغلاق والإقصاء.

---

(8) علي الرجال، «ثورة على نمط الثورات.. محاولة لفهم طبيعة الثورة المصرية ونمطها،» في: آية نصار [وآخ.]، الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات، تقديم محمود عبد الفضيل (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 71-73.

(9) Edgar Morin, *Introduction à la pensée complexe* (Paris: Seuil, 1990).

(10) تجدر الإشارة إلى أن الشروط الكمية للورقة تجعلنا لا نتطرق إلى بعض الأبعاد الرئيسة المؤثرة في الانتقال الديمقراطي، كالعامل الخارجي ودور الجيش.

بناءً على ما سبق، سنحاول في هذه الورقة البحثية ملامسة مختلف الإشكاليات المرتبطة بتأزم الانتقال الديمقراطي من خلال المحاور الآتية:

- دراسة العوامل التي حالت دون إرساء دينامية تواصلية كفيلة بإيجاد التوافق السياسي داخل المسارات الانتقالية العربية؛

- تقديم استراتيجيات تواصلية تسمح بترشيد التجارب الانتقالية العربية والعبور بها إلى مرحلة الترسيخ الديمقراطي؛

- استشراف مآلات المسار الانتقالي الديمقراطي بتجاوز سطوة اللحظة الراهنة وحمولاتها التشاؤمية إلى رؤية أكثر انفتاحًا وتواصلًا مع الأفق التاريخي، اعتقادًا منا بأن تعثر الانتقال الديمقراطي ليس نهاية المسار الديمقراطي، بل يشكل شرطه التاريخي ويجسد عملية بحث مؤلمة عن توازنات بعيدة المدى.

أولًا: مأزق الانتقال الديمقراطي في العجز عن بناء الوجود المشترك

1- صدمة ما بعد الثورة

بعد إسقاط الأنظمة في تونس ومصر وليبيا واليمن، سادت أجواء من التفاؤل الثوري، إذ ارتفع سقف التوقعات وسط المطالبة بالتخلص الشامل من جميع رموز الاستبداد واستعجال جني ثمار الثورة. لكن في ظل التدهور الاقتصادي بسبب محدودية الإمكانات الاقتصادية، واتساع الانفلات الأمني في مرحلة ما بعد الثورات، انتشرت مشاعر عدم الأمان والسخط بسبب الإحساس بعدم الوفاء بالوعود وعدم استشعار تغيير حقيقي بعد الثورة. وبالتالي، تعاظمت الفجوة بين ضخامة الانتظارات وتواضع المكاسب الثورية، ما جعل الناس يشعرون بالغضب والاستياء من فشل الأنظمة الانتقالية في ترجمة الأهداف الثورية وشعاراتها وعلى رأسها العدالة الاجتماعية إلى واقع، على الرغم

من جميع التضحيات والأرواح التي أزهقت[11]. وكانت الفئات الشبابية الأكثر شعورًا بخيبة الأمل، بسبب التناقض بين تضحياتها خلال الثورة وعدم الاستفادة من نتائجها، وبسبب المنحى الـ«لا ثوري» الذي تسير فيه الأنظمة الجديدة، بحسب توصيفهم. ولعل هذا ما يجعل الحراك العربي يبدو كأنه يمتثل للمآلات العامة للثورات: «لا تقوم الثورة إلا وقامت لها ثورة مضادة، لكل ثورة ثمن باهظ، والثوار ليسوا من يجنون ثمار الثورة»[12]. أوجد هذا إحباطًا مضاعفًا شجع على نشوء بيئة سياسية واجتماعية ونفسية محتقنة وهشة لا يسهل التحكم بها، ما أفرز سياسات انتقالية ملتبسة غابت عنها الهندسة الذكية والحس الاستشرافي، في وقت سادت حالة استعداد جماعي للتغيير.

إذا كان ارتفاع منسوب العنف والاستقطاب السياسي والأيديولوجي في المرحلة الأولى لما بعد الثورات، كما تشير إلى ذلك تجارب الانتقال الديمقراطي في مناطق العالم المختلفة، أمرًا طبيعيًا يعبّر عن واقع التدافع الذي يسود في المرحلة الانتقالية التي تتصارع فيها الرؤى والمصالح السياسية، فإن تغلغل العنف المادي والسياسي داخل بنى الدولة والمجتمع، وتحوله إلى نمط وسلوك سياسي وثقافي، ينذران بإفشال العملية الانتقالية. إننا أمام مجتمعات متهالكة أنهكها الفساد والتسلط، وهي لا تملك خيارات كثيرة بفعل الفراغ المؤسساتي والسياسي المهول وتقلص مردود التغيير، وربما عليها أن تنطلق من الصفر لبناء الدولة على أساس قيم سياسية جديدة. أدى هذا إلى توغل المجتمع على حساب الدولة، وغلبة شرعية الشارع على حساب شرعية المؤسسات، ما ساهم في تراجع الوظائف التوزيعية للدولة على مستوى الأمن والتنمية وفرض سيادة القانون.

---

(11) داليا رشدي، «"الفراغات المجتمعية": دور البعد النفسي في تغذية عنف ما بعد التغيير،» **السياسة الدولية**، العدد 193 (تموز/ يوليو 2013)، ص 21-23.

(12) منصف المرزوقي، «الآفاق المرعبة والمذهلة للثورة العربية،» في: توفيق المديني [وآخ.]، **الربيع العربي... إلى أين؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي**، تحرير عبد الإله بلقزيز، ط 3، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ 63 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص 265-266.

هذا الانزلاق جعل الدولة تفقد احتكار «العنف المشروع»، كما حدث في اليمن وليبيا، حيث لا تزال الدولة عاجزة عن نزع سلاح الميليشيات والقبائل وفرض سيطرتها على التراب الوطني كله. وما يزيد الوضع سوءًا اتساع اختراق الجماعات الإرهابية حدود الدول التي تعيش انتقالًا ديمقراطيًا، وقيامها بعمليات استهدفت تقويض هيبة الدولة[13]، الأمر الذي يضفي بُعدًا جيو - استراتيجيًا على أزمة الانتقالات الديمقراطية في العالم العربي.

يبدو أن تعثرات المرحلة الانتقالية مثّلت بيئة حاضنة للعنف بدرجات وأشكال متفاوتة: الاغتيال السياسي، الاختطاف السياسي، العنف بين المواطنين، عنف الميليشيات، الإجرام المنظم وعنف البلطجية، العنف الطائفي والديني، العنف اللفظي والرمزي، عنف الشباب، إحراق المقارّ الحزبية...[14]. وتحول العنف السياسي إلى سمة بارزة للانتقال الديمقراطي في العالم العربي، إذ أصبح جوهر العمل السياسي هو إقصاء الآخر وإبعاده عن المساحة العامة للسياسة. وعوضًا من الدفع بالانتقال وتعزيز مقوماته، استُنزفت إمكانات وجهد سياسي ضخم في التدبير اليومي لأزمات العملية السياسية الانتقالية. وتم استغلال المخاوف من تدهور الأوضاع الاقتصادية والأمنية لهز ثقة قطاعات مهمة من الشعب في أهداف المسار الانتقالي، الأمر الذي قد يدفع المواطنين في النهاية إلى مقايضة الأمن بالحرية، إذ سيفضلون ضمنيًا قبول الأمن النسبي والاستقرار على حساب الحريات.

(13) تعرّض السفير الأميركي في ليبيا للاغتيال بعد هجوم على القنصلية الأميركية في بنغازي يوم 12 أيلول/ سبتمبر 2012. وفي مصر تعرض سبعة جنود للاختطاف في منطقة سيناء التي عرفت مواجهات عنيفة بين الجيش المصري وجماعات مسلحة. وفي تونس قام إرهابيون مسلحون، يرجح أنهم أعضاء في تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، بقتل وذبح تسعة عسكريين يوم 29 تموز/ يوليو 2013 في جبل الشعانبي بولاية القصرين على الحدود مع الجزائر. وشهدت اليمن بدورها عدة هجمات لتنظيم القاعدة ضد المؤسسات الأمنية والعسكرية، كما قام انتحاري بتفجير سيارة مفخخة يوم 5 كانون الأول/ ديسمبر 2013 أمام مجمع وزارة الدفاع اليمنية في صنعاء، ما أدى إلى مقتل خمسة وعشرين شخصًا.

(14) مريم وحيد، «"أثر الاحتقان": الأشكال الجديدة للعنف في المراحل الانتقالية،» السياسة الدولية، العدد 193 (تموز/ يوليو 2013)، ص 5.

كل هذه المؤشرات كانت وراء نشوء خطابات تشاؤمية عديدة تؤكد تراجع مسار الانتقال الديمقراطي ودخوله حافة الفشل السياسي. ووصل الأمر إلى حدّ الحديث عن العودة إلى المربع الصفر، وعن «دراما» الانتقال الديمقراطي[15]. كما بدأنا نشهد نوعًا من عدم المبالاة والاستخفاف تجاه المسار السياسي بكامله، بل إن بعضهم أصبح يراوده الحنين إلى الأنظمة السابقة على الرغم من فسادها واستبدادها[16]. هذه مرحلة حساسة وعصيبة في المسار الانتقالي، يسميها صامويل هنتنغتون «تبدد الوهم والحنين إلى الاستبداد» (Disillusionment and Authoritarian Nostalgia)، فحينما تصبح المشكلات مستعصية ولا يمكن تحملها، يميل الشعور بخيبة الأمل تجاه الأنظمة الجديدة إلى فرض ذاته[17].

إضافة إلى ذلك، نشهد خيبة أمل أيديولوجية عبّر عنها حتى أنصار الحركات الإسلامية التي وصلت إلى السلطة، بفعل تعثر ما يسمى المشروع الإسلامي واتساع الفجوة بين الخطاب والواقع. وهذا ما أنتج تحولًا دراماتيكيًا في خطابات الإسلاميين حول الثورة، والتي انتقلت في الحالة التونسية من خطاب الثورة إلى «خطاب ضد الثورة» ومن خطاب الهوية إلى «خطاب ضد الهوية» تحت تأثير النفعية الأداتية (واقعية، تدرجية، ضرورات المرحلة، الأولوية للاستقرار الأمني)، وهذا ما يفسر تحول الإسلاميين من ثقافة الثورة إلى ثقافة

---

(15) انظر: علي الدين هلال، «"دراما "الانتقال": العوامل الهيكلية لعدم استقرار أنظمة ما بعد "الربيع العربي"،» السياسة الدولية، العدد 194 (تشرين الأول/أكتوبر 2013)، وعلي الدين هلال، مازن حسن ومي مجيب، الصراع من أجل نظام سياسي جديد: مصر بعد الثورة (القاهرة: الدار اللبنانية المصرية، 2013).

(16) Sheri Berman, «The Promise of the Arab Spring: In Political Development, No Gain without Pain,» *Foreign Affairs*, vol. 92, no. 1 (January - February 2013), p. 64.

(17) بعد تدشين النظام الديمقراطي بفترة قصيرة، عبّر جزء كبير من الرأي العام في إسبانيا، البرتغال، الأرجنتين، الأوروغواي والبرازيل وداخل أغلبية دول أوروبا الشرقية عن خيبة أمله من حصيلة العملية السياسية ككل. وقد برزت هذه الظاهرة أول مرة في سنتي 1979 و1980 في إسبانيا وسميت بـ El desencanto أي تبدد الوهم، وهو التعبير نفسه الذي سينتشر فيما بعد داخل دول أميركا اللاتينية. انظر: Samuel P. Huntington, *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century*, Julian J. Rothbaum Distinguished Lecture Series; v. 4 (Norman: University of Oklahoma Press, 2012), pp. 253-258.

الدولة. كما أن التناقض بين «خطاب العودة إلى الهوية» من جهة وشروط بناء الدولة المدنية وإنجاح التحول الديمقراطي ساهم في الحضور القوي والمفاجئ للتنظيمات السلفية، واختراقها المشهد الانتقالي وخلق الشعور بانتكاسة التحول الديمقراطي[18].

إجمالًا، يمكن القول إن الانتقال الديمقراطي لم يستطع إنتاج وعي ضرورة إيجاد جسر تواصل بين تفاؤلية اللحظة الثورية وإكراهات المشهد الانتقالي الراهن لصنع إمكان الأفق التاريخي.

2- التغيير بين الممكن والمأمول

تشهد ديناميات الانتقال الديمقراطي ترابطًا وتفاعلًا بين مسارين متوازيين: هدم البنى القديمة وبناء النظام السياسي الجديد. لكن البدء بتفكيك منظومة الاستبداد لا يعني بالضرورة النجاح التلقائي للديمقراطية. فالعديد من الممارسات الاستبدادية سيستمر في الوجود حتى بعد اختفاء رموز الاستبداد. لذلك فهو سيخضع لعملية تآكل تدريجية وبتراكمات غير خطية، لكن يبقى أن الهدم هو أكثر سهولة من البناء، وهو ما تبيّن بشكل واضح في محنة بناء الدولة على أسس جديدة في دول الربيع العربي[19]، وبالتالي فوهم البحث منذ البدء عن النقيض الشامل للأنظمة السابقة قد لا يكون في مصلحة الانتقال الديمقراطي. ويصعب التموقع بين المنطق الثوري القائم على حرق المراحل ورفع سقف المطالب من جهة، ومنطق الواقعية السياسية من جهة أخرى، والذي ينطلق من اعتماد الخيارات الأكثر أمانًا والتي تكون فيها المكاسب أكثر من الخسائر. ويمكن قوى التغيير، إذا تجاوزت حدًّا معيّنًا من المطالب

---

(18) سهيل الحبيّب، «المشهد السياسي التونسي من الإدماج الحسي الانتخابي إلى إكراهات التجربة السلطوية العملية: قراءة دراماتيكية تحول الخطاب ودلالاته (الجزء الثاني 2/2)» (دراسة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 23 حزيران/ يونيو 2012). <http://www.dohainstitute.org/file/get/9f055954-d474-4952-9904-b5fea95b8878.pdf>.

(19) Jonathan Steinberg, «1848 and 2011: Bringing Down the Old Order is Easy; Building a New One is Tough,» *Foreign Affairs* (28 September 2011). <http://www.foreignaffairs.com/articles/68306/jonathan-steinberg/1848-and-2011>.

واستعجلت بتحقيقها، أن تتسبب بنتائج عكسية تؤدي إلى انهيار آليات الضبط السياسي. في جميع الأحوال، ستبقى الثورات دائمًا منقوصة وغير مكتملة، ولن يرضى الجميع عن حجم المنجزات التي حققتها. ومخطئ من يعتقد أن لحظة البناء في المراحل الانتقالية قابلة للإنجاز دفعة واحدة، أو أن مستويات البناء وأبعاده تتساوق ويزامن بعضها بعضًا في التبدل والحصيلة والنتائج، فلا يمكن تجاهل القوانين الموضوعية في التطور الاجتماعي والتاريخي، ومنها بالخصوص قانون التطور المتفاوت بين السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي[20]. هذا ما يفسر كون التجربة الانتقالية التونسية عرفت شرخًا كبيرًا بين وتيرة تقدم الزمن السياسي والدستوري، حيث تم تحقيق خطوات مهمة، وبين وتيرة تقدم الزمن الاقتصادي والاجتماعي والتي تعرف عثرات كبيرة. وهذا الشرخ كان مصدرًا لتزايد الإحباطات التي ولدت توترات اجتماعية وسياسية، أدت إلى إضعاف الهندسة السياسية والدستورية للانتقال. وفي هذا الإطار، يرى آصف بيات أن على الدينامية الانتقالية العربية أن تجمع بين الثورية والإصلاحية في آن واحد[21]، لهذا يتحدث عن Refolutions عوض Revolutions[22].

أثبت الكثير من التجارب الانتقالية، من البيرو إلى أوكرانيا، أن تحديات البناء كانت صعبة جدًا، يتفاوت فيها مستوى التغيير من قطاع إلى آخر، وأصبحت هذه البلدان تتقدم خطوة إلى الأمام لتتراجع خطوتين إلى الوراء، الأمر الذي كان له تكلفة اقتصادية واجتماعية باهظة جدًا في البداية[23]. ويرجع

(20) عبد الإله بلقزيز، «السياسي والاجتماعي والثقافي في الثورة،» شؤون عربية، العدد 146 (صيف 2011)، ص 23.

(21) Asef Bayat, «Paradoxes of Arab Refo-lutions,» Jadaliyya, 3 March 2011. <http://www.jadaliyya.com/pages/index/786/paradoxes-of-arab-refo-lutions>.

(22) تعود هذه العبارة إلى تيموثي غارتون أش سنة 1989 في محاولته وصف المراحل الأولية للإصلاح السياسي في بولندا وهنغاريا التي كانت نتيجة لمفاوضات بين السلطات الشيوعية وقادة الحركات الشعبية. انظر: Timothy Garton Ash, «Revolution: The Springtime of Two Nations,» *The New York Review of Books* (15 June 1989).

(23) بول سالم، «الربيع العربي من منظور عالمي: استنتاجات من تحولات ديمقراطية في أنحاء أخرى من العالم» (مقال تحليلي، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011). <http://carnegie-mec.org/publications/?fa=45980>.

هذا إلى الفجوة الزمنية بين التحرر السياسي وبين مأسسة السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي تضمن توزيعًا اجتماعيًا عادلًا[24]. هذا يؤكد أنه لا يمكن أن تنجح الإصلاحات الاقتصادية بمعزل عن التحولات السياسية، بل يجب أن تتم بالتوازي معها، وأن تعود بالنفع على جميع شرائح المجتمع، وتحظى بتأييد الجميع[25]. هنا أيضًا يمكن القول إن الانتقال الديمقراطي في العالم العربي لم يستطع حتى الآن إيجاد نسيج تواصلي يفرز توازنًا بين الصيرورة الثورية والصيرورة الإصلاحية، وبين وتيرة مسار الإصلاح السياسي ووتيرة الإصلاح الاقتصادي، ما أدخل الانتقال في حلقة شبه مفرغة.

3- في فتنة الاستقطاب

تعتبر الانقسامات السياسية والفكرية سمة ملازمة لكل مسارات التحول الديمقراطي، وهو أمر إيجابي لأنه يجسد التعددية والحركية داخل المجتمع. لكن تعمق هذه الخلافات في التجارب العربية، وسوء تدبيرها في غياب قواعد سليمة لاستيعابها، أدّيا إلى تأكّل مساحات العمل السياسي المشترك، بل أكثر من ذلك أنتجا تجاذبًا عنيفًا تجاوز الحدود المقبولة للتنافس السياسي، ليتحول إلى حالة تناحر ومكايدة سياسية تقوم على منطق الاستعلاء والغلبة وفق معادلة صفرية. هذا ما يعكس الفشل الذريع في تدبير الصراعات في إطار سياسي وفكري سلمي وبناء يخضع لثقافة وسطية من جهة، ويمنح انطباعًا عن وجود تناقضات ومفارقات حادة بين القوى السياسية لم يتم بعد تفكيكها وإخضاعها للنقاش المعمق وسط المجتمع السياسي من جهة أخرى. في هذا المنحى، يشير عزمي بشارة إلى خطر انقسام بعض المجتمعات العربية إلى ثنائيات حدية مثل

---

(24) «المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي، تقرير موجز حول التجارب الدولية والدروس المستفادة والتوصيات،» برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 5-6 حزيران/ يونيو 2011، ص 8. <http://www.undp.org/content/dam/rbas/doc/DemGov/1110_Cairo%20Report%20WEB_Arabic.pdf>.

(25) مروان المعشّر، «الحرية والخبز يسيران معًا» (مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 5 آذار/ مارس 2013). <http://www.carnegie-mec.org/2013/03/05/morocco-s-pension-reform-entails-different-social-policies/fo4u>.

«متدين» و«علماني»، أو ما يسميه «نحن وهم»، ما سيحدث «شرخًا مجتمعيًّا عميقًا»[26].

أوجدت حالة الاستقطاب شعورًا بوجود انقسام مجتمعيٍّ بين مشروعين سياسيين واجتماعيين متناقضين، وأيضًا بين نمطين للحياة لا يمكنهما الالتقاء. هذا ما حدث في مصر قبيل الاستفتاء الدستوري عام 2011، ومع أزمة الإعلان الدستوري عام 2012، وخلال اضطرابات الذكرى الثانية للثورة عام 2013. لكن الأمور أخذت منحًى كارثيًا بعد 30 حزيران/ يونيو 2013 وعزل الرئيس مرسي عن الحكم من طرف المؤسسة العسكرية، إذ توسعت الفجوة بين المعسكرين المتصارعين، وفتحت الباب أمام اعتماد إقصاء ممنهج على قاعدة «من ليس معنا فهو ضدنا» و«هم شعب وإحنا شعب». بذلك تحول المسار الانتقالي إلى عملية تفتقد الضوابط العقلانية في تدبير الخلافات السياسية، لتصبح أقرب إلى «صراع وجودي أو معركة حياة أو موت يسعى كل من الطرفين لحسمها لمصلحته. فقد بات كل طرف لا يتصور وجوده في ظل بقاء الطرف الآخر»[27].

شكلت الطبيعة الحادة للانقسامات الأيديولوجية والفكرية بين القوى السياسية عائقًا كبيرًا أمام البناء الانتقالي ووضع إطار دستور محايد يرضي جميع الأطراف، وتبدو هذه المعضلة أكثر وضوحًا في مصر وتونس نتيجة الانقسامات العميقة بين التيارات الدينية والعلمانية. هذه الانقسامات لها جذور تاريخية وثقافية تؤثر بشكل سلبي في استراتيجيات الحوار بين هذه القوى، وتأتي نتيجة لعقود من انسداد آفاق العمل السياسي وعدم ترسخ ثقافة الاختلاف والتواصل السياسي.

---

(26) عزمي بشارة، «"نحن" و"هم" ومأزق الثقافة الديمقراطية في عصر الثورة،» كلمة الدكتور عزمي بشارة الافتتاحية في المؤتمر السنوي الثاني في موضوع «الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي» بعنوان «مسائل المواطنة والدولة والأمة» الذي نظمه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فندق ريتز كارلتون، الدوحة، 28/ 9/ 2013. <http://www.aljazeera.net/file/Get/9a1d1168-770e-4e7e-947e-7739d8f4c176>.

(27) خليل العناني، «سقوط الحكم والمعارضة في مصر،» الحياة، 27/ 6/ 2013.

كشف الاستقطاب الحاد في مصر وتونس عن عدم وعي الفاعلين السياسيين أن المرحلة الانتقالية ليست فرصة للحصول والاستحواذ على المكاسب السياسية، بل هي مرحلة لوضع الخلافات الفكرية والسياسية جانبًا، وتجاوز المصالح الفئوية الضيقة قصد استكمال بناء الدولة وإعادة الثقة بالمؤسسات. والواقع أن هناك مسؤولية مشتركة لجميع القوى السياسية في استمرار الانقسام القوي بينها عبر تصدير الاستقطاب إلى الشارع بدلًا من معالجته من خلال فتح قنوات للحوار البناء.

في تونس، وبعد بداية توافقية هادئة بفضل حكمة القادة الإسلاميين الذين انخرطوا بسلاسة في مسار التحول الديمقراطي، ارتدّ الوضع بعد اغتيال المعارضين شكري بلعيد ومحمد البراهمي إلى ما يشبه انتكاسة للعملية الانتقالية: تعثر الوفاق الوطني، غياب خريطة طريق واضحة وتنامي أعمال العنف وحالة الغضب في الشارع التونسي. وبذلك أصبحت «كل المواضيع والملفات تخضع لحالة غريبة من الشد والجذب في معارك الاستقطاب التي تبنى في الغالب على صراع الوجود وتغييب الخصم أو المخالف إقصاءً واستبعادًا بل حتى رغبة في الاجتثاث والاستئصال، كأن ليس هناك منطقة وسطى تلتقي فيها مختلف الأطراف»[28].

في مصر، ساهمت جماعة الإخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة والتيارات السلفية في تأجيج حدة الانقسام من خلال مجموعة من القرارات المتسرعة والممارسات الخاطئة والسياسات غير المدروسة. فقد سيطرت نزعة الغلبة والهيمنة على السلوك السياسي للإسلاميين بعد فوزهم الكاسح في انتخابات مجلسي الشعب والشورى، إذ اعتقدت جماعة الإخوان بأنها انتقلت من مرحلة الاستضعاف إلى مرحلة القوة والتمكين. وبذلك تغير سلوكها ولجأت إلى شرعية الأغلبية لتبرير الرغبة في السيطرة السياسية، فتخلت بسرعة عن شعار «المشاركة لا المغالبة» ولم تؤسس لعلاقات تفاعلية مطمئنة مع أطراف المنظومة السياسية في المرحلة الانتقالية. هذا ما يفسر إحساس باقي

---

(28) خالد الحداد، «الاستقطاب الأعمى،» الشروق، 30/ 6/ 2013.

الفاعلين السياسيين بالإقصاء والمخاوف، التي كانت في معظمها وهمية، من مخاطر «أخونة الدولة أو سلفنتها» و«اختطاف الدولة بعد اختطاف الثورة».

ساهمت التيارات السلفية في تفاقم الانقسام عبر الظهور الإعلامي المكثف لبعض رموزها وخلقها نوعًا من الاستنفار والتعبئة الدينية خلال العديد من المحطات السياسية كمليونيات «نصرة الشريعة» والتصويت على التعديلات الدستورية. عمل هذا الأمر على تأجيج الاستقطاب الطائفي الديني، إذ رفع الأقباط شعار «ارفع رأسك فوق.. أنت قبطي» في حوادث ماسبيرو عام 2011، وذلك ردًا على الجماعات السلفية التي رفعت شعار: «ارفع رأسك فوق... إنت مسلم» في مليونيات نصرة الشريعة، وبذلك اختفى الشعار المركزي الذي رفع في أثناء ثورة 25 كانون الثاني/ يناير وهو: «ارفع رأسك فوق... إنت مصري».

تتحمل المعارضة الليبرالية بدورها مسؤولية جسيمة في هذا الاستقطاب، فقد أبانت عن قدرة فائقة على إثارة الخلافات أكثر من قدرتها على الحوار بغية بناء التوافق السياسي. وبفعل تشرذمها ونخبويتها وعدم تقديمها برامج سياسية وفكرية صلبة، فإنها جعلت من معارضة حكم الإسلاميين المحدد الرئيس لهويتها الأيديولوجية وكينونتها الوجودية، ونجحت إلى حد بعيد في لعبة افتعال الأزمات عبر استدراج الإسلاميين إلى معارك جانبية.

أصبح الجميع يتسابق على تشكيل جبهات وتنظيم حملات، يدّعي فيها كل طرف سياسي أنه يمثل الشعب ويمتلك الشرعية، فيحتكر لنفسه الحق في الحديث باسم «المصلحة الوطنية» وباسم «أغلبية الشعب»، وبأن الآخرين ليسوا إلا جماعات تمثل الأقلية، هذا ما يهدد بفتنة أهلية تمس النسيج الوطني المصري بكامله. وبذلك تحول السجال السياسي إلى صدام للشرعيات، فتم التغاضي عن الشرعية التي كان من المفترض أن تكون موجهة إلى المرحلة الانتقالية، ألا وهي الشرعية الإنجازية التوافقية. وخضع مجال الشرعية لعملية تفتت مقلقة، أفرزت تناسل عدة شرعيات متناحرة مثل الشرعية الانتخابية، الشرعية الثورية، الشرعية الدينية وشرعية الشارع. وهي تشكل تأويلات مختلفة لمغزى الفعل الثوري وترشيد المسار الذي يجب الانخراط فيه. عمومًا شهدنا

بروز خطابين: خطاب يرى أن الثورة وضعت أوزارها وأن الشرعية الثورية تراجعت لمصلحة الشرعية الانتخابية وممارسة السلطة، وخطاب يرى أن الثورة مسار لم يكتمل بعد. وفي واقع الأمر، بدأنا نشعر بأن المجتمعات في جميع دول الانتقال الديمقراطي أصبحت رهينة نخبة سياسية تقتات على الاستقطاب والفراغ السياسي لتحقيق التعبئة الجماهيرية، وتستغل صدام الشرعيات للتهرب من فعل الإنجاز.

في موازاة ذلك، كان لوسائل الإعلام دور رئيس في تعميق الاستقطاب السياسي، فالأداء الإعلامي المصري في معظمه، بشقيه الليبرالي والإسلامي، غلب عليه التحيّز وعمل على تشييد جُدُر عازلة عبر التمترس خلف قوى سياسية بعينها. كما أتقن «صناعة الكراهية» المتبادلة بين مختلف التيارات، وأمعن في تسويق خطابات سياسية وصور نمطية تؤجج المشاعر وتحرض على العنف[29]. وعملت القنوات المتعاطفة مع الإسلاميين على تصوير المعارضين الليبراليين على أنهم «منحطون أخلاقيًا»، «أعداء الدين والشريعة»، «معادون للإسلام» و«كفار»، و«عملاء للخارج». في المقابل، تم تصوير الإسلاميين بأنهم «إرهابيون»، «متطرفون»، «أعداء الديمقراطية»، «خرفان»، وبأنهم يمارسون التقية السياسية للاستيلاء على الدولة و«أخونتها». ولم تخصص وسائل الإعلام أي حيز يذكر للقواسم المشتركة بين الأطراف المتصارعة، ولم يكن هناك نفاذ إلى تعددية وجهات الرؤى داخل كل طرف، وتعاملت مع الأطراف المتصارعة وكأنها كتل متجانسة غير قابلة للحوار بينها[30]. وشهد 30 حزيران/ يونيو 2013 تحولًا نوعيًا خطرًا في الخطاب الإعلامي المهيمن، الذي نهج سياسة إقصائية

(29) كمثال للتحريض الإعلامي على العنف، يمكن أن نذكر انتشار الفتاوى التي تدعو إلى القتل في مصر وتونس، إذ طالب بعض الدعاة بإهدار دماء معارضين سياسيين محسوبين على تيارات مدنية علمانية. ويمكن ذكر فتوى الشيخ هاشم إسلام ووجدي غنيم الذي اعتبر «المتظاهرين المناهضين للرئيس المنتخب خوارج وقتلة ومجرمين ومخربين... وهو ما يوجب قتلهم وفقًا لأحكام الإسلام». وهناك من طالب بتطبيق حد الحرابة على قادة جبهة الإنقاذ، وإهدار دماء من يخرج عن الحاكم. انظر: بشير عبد الفتاح، «هل بدأت الثورات العربية تأكل أبناءها؟» شؤون عربية، العدد 154 (صيف 2013)، ص 44-45.

(30) خالد حنفي علي، ««المربع صفر»: البيئة الانتقالية المحفزة على العنف بعد الثورات،» السياسة الدولية، العدد 193 (تموز/ يوليو 2013)، ص 4.

ممنهجة ضد جميع الأصوات الإعلامية والسياسية التي ترفض تدخل الجيش في السياسة، أو تندد بتعطيل المسار الديمقراطي وبانتهاكات حقوق الإنسان، وذلك كله تحت مبرر ما يسمى «الحرب على الإرهاب» و«المصلحة الوطنية». وهكذا يتم «إعادة إنتاج تصور أحادي واستبدادي للوطنية المصرية من خلال عزل المعارضين بالتشكيك زيفًا في وطنيتهم وإطلاق العنان للشوفينية المصرية»[31].

ما يثير الانتباه في هذا الصدد هو أن معظم التجارب الانتقالية الدولية لم تعرف استقطابًا سياسيًا وأيديولوجيًا بمثل الحدة والعنف اللذين يميزان تجربتي مصر وتونس. كما أنها لم تعرف بنى تسلطية عميقة ومتجذرة فائقة القدرة على إعادة إنتاج نفسها، بمثل ما هو الأمر مع توغل الدولة العميقة في مفاصل دول ما بعد الثورات العربية. أحد الدروس المستفادة من التجارب الانتقالية الدولية هو أن بدايات العملية الانتقالية لها تأثير حاسم في مسارها، لذا يجب البحث داخل المسارات الانتقالية العربية عن مواطن الوحدة والتوافق، وتجاوز الخلافات الحادة بين جميع القوى السياسية، بمن فيها القوى المناهضة للثورة، لأن التحول الديمقراطي الناجح يجب أن يكون مملوكًا لكل المواطنين على اختلاف انتماءاتهم ومواقفهم[32].

إجمالًا، تكشفت حدة الاستقطاب عن عمق أزمة الفضاء السياسي الانتقالي الذي لم يرقَ بعد إلى مستوى من الانفتاح يسمح له باستيعاب الروح التواصلية لاستكمال مشروع الثورة وإنجاح التحول الديمقراطي.

4- انفجار الهويات «القاتلة» وسؤال العيش المشترك

لم تكن المطالب الهوياتية حاضرة بقوة في أثناء الثورات، فجيل الشباب الثوري تمرد على التشكيلات الاجتماعية الطائفية والعائلية والقبلية التي اعتمدت عليها الأنظمة الاستبدادية السابقة، ورفع شعارات تنادي بإرساء

(31) عمرو حمزاوي، «الكتابة السياسية ودعم الديمقراطية وحقوق الإنسان،» الديمقراطية، العدد 52 (تشرين الأول/ أكتوبر 2013)، ص 26.

(32) «المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي،» ص 13.

ثقافة سياسية جديدة قوامها المواطنة والحرية والعدالة الاجتماعية، إلا أن هذا لا ينفي أن الأبعاد الهوياتية ساهمت في تعزيز التعبئة الشعبية لإسقاط الأنظمة الحاكمة.

غير أن مرحلة ما بعد الحراك الثوري شهدت انفجار الهويات بمختلف مستوياتها، وعادت الأبعاد الدينية والطائفية والمذهبية والمناطقية والقبلية لتصبح جزءًا أساسيًا من المشهد الانتقالي لما بعد الثورة، وهو ما يشكل ارتكاسًا نحو العمق التقليدي للمجتمعات العربية الذي يعبر عنه محمد عابد الجابري بثالوث القبيلة والغنيمة والعقيدة[33]. وأدى سقوط جدار الخوف من السلطة المركزية، التي أصابها الوهن الشديد، إلى استيقاظ الهوامش الجغرافية والتاريخية والثقافية والاجتماعية ضد سطوة المركز، ولذلك كان من الطبيعي أن تكون عودة الهويات مصاحبة للحراك الثوري. ويبدو أن إقحام الهويات وتوظيفها في استراتيجيات الصراع السياسي والاستقطاب الأيديولوجي بين مختلف الأطراف السياسية ساهم في عرقلة سيرورة الانتقال الديمقراطي، فالصراعات السياسية أصبحت تتحول بسرعة إلى صراعات حول الهوية.

على الرغم من أن الدين لم يشكل عاملًا مركزيًا للحراك الثوري، أو على الأقل كان متوافقًا مع الزخم الثوري، فإننا شهدنا بعد ذلك استخدامًا مفرطًا للمرجعيات والرموز الدينية في الفضاء العام كأداة لحسم الصراع السياسي. من هنا، يمكن أن نجادل أن تسييس الهوية الدينية في مرحلة الانتقال الديمقراطي، على الرغم من أنه كان متوقعًا، شكل تراجعًا لمسار التحول الديمقراطي الذي يستدعي بالضرورة «زيادة مساحة المدني على حساب الديني في الفضاءين السياسي والاجتماعي»[34].

---

(33) محمد عابد الجابري، العقل السياسي العربي: محدداته وتجلياته، ط 7، نقد العقل العربي؛ 3 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010).

(34) خليل العناني، «دور الدين في «المجال العام» في مصر بعد ثورة 25 يناير» (دراسة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، آذار/ مارس 2012). <http://www.dohainstitute.org/file/get/32fa59f3-758f-4169-8043-fe620b5a4fcf.pdf>.

أجج صعود التيارات الإسلامية خطاب الهويات، وسمح ببروز الطائفية السياسية والدينية، إذ تحول سؤال الهوية إلى محرك أساسي للصراع والاستقطاب لدى معظم الأطراف، وأصبحت الهويات الأولية محددًا للهوية السياسية. عمل هذا كله على استثمار سياسات الهوية في النقاش السياسي العام حول العلاقة بين الدين والدولة، بحيث أصبحت الممارسة السياسية مجالًا لتعريف الناس بأنفسهم. وزاد الصعود المفاجئ للسلفيين ودخولهم العمل السياسي تعقيد الجغرافيا السياسية الانتقالية عبر تكثيف التوظيف السياسي للدين، ورفع منسوب التوتر داخل الساحة السياسية. كما أدى طغيان خطاب تطبيق الشريعة إلى تأجيج الخلاف بين المسلمين والأقباط، ما جعل هؤلاء بدورهم يستدعون هويتهم الدينية وينكفئون إليها.

كشف الانتقال الديمقراطي عن توتر كامن داخل المجال العربي الإسلامي عندما يثار سؤال الهوية الذي يتشكل في خط التماس بين الدين والسياسة. لا شك في أن من بين أسباب فشل التوافق السياسي في مصر وتونس الانقسام حول مرجعية الأنموذج الاجتماعي والسياسي، وبالضبط سؤال المرجعية الإسلامية للدولة وشكل الدولة المدنية وتطابق مفهوم الدولة والأمة. لذا، كشفت سياسات الهوية عن صعوبة تحديد أدوار الدين والدولة داخل المجتمع ووظائفهما.

من جانب آخر، ازدادت الأبعاد العشائرية والطائفية والجهوية بروزًا في الفضاء السياسي كردة فعلٍ على غياب استراتيجيات حقيقية للاعتراف وإدماج التعددية في النسيج المجتمعي[35]، خصوصًا أمام صعود بعض الخطابات المتشددة والمغلقة التي تقدس الوحدة، وترفض الاعتراف بالهويات المتعدِّدة والمركَّبة للمجتمعات في العالم العربي.

يظهر أن عدم قيام النخب السياسية الحاكمة لما بعد الثورة بمنح اهتمامٍ كافٍ لصوغ سياسات تستوعب المشكلات الهوياتية القديمة، ساهم في انتعاشِ

(35) علي، ص 4.

الولاءات الأولية وتصاعد العنف الطائفي والقبلي والمناطقي، ما يطرح السؤال حول «الجاهزية الديمقراطية لتدبير هذا التذرّر الهوياتي»[36]. وأزاح الربيع العربي الغطاء عن عمق المسألة الطائفية والقبلية التي أصبحت تتقاطع مع المجال السياسي، ما يمكن أن يتسبب في انفجار العديد من المجتمعات من الداخل، كما هو الحال في ليبيا واليمن حيث أصبح العنف القبلي والمناطقي ملازمًا لعملية التحول الديمقراطي، الأمر الذي يؤكد أن «أسوأ ما يواجه الأنظمة العربية الجديدة هو اختلاط المسألة الطائفية بقضايا الهوية والدين والتحزب السياسي»[37]. وقد يكون الأمر أكثر مأساوية عندما تصطدم أو تتماهى الهويات المحلية بهويات أخرى عابرة للحدود، ما يسمح بحضور متغيرات خارجية تعقّد وضع ومآل التحولات السياسية.

بخصوص انبعاث الهويات ما تحت الوطنية، لم يكن اعتباطًا أن ينفجر الغضب الاجتماعي في تونس انطلاقًا من الشريط الداخلي الأوسط والغربي الذي طاله التهميش لعقود عديدة. وفي مصر أدى الإحساس الجماعي بالتهميش لدى مجموعة من الجماعات والمناطق إلى حضورها البارز في المشهد السياسي في أثناء الثورة وبعدها، كما هو الشأن مع الاستبعاد المناطقي للجنوب أمام مدن القاهرة والإسكندرية ومحافظات الوجه البحري. وكان هناك حضور قوي في الحراك الثوري للنوبيين الذين تعرضوا لظلم ومعاناة قاسية من الدولة المركزية، كما برزت أصوات عدة تطالب بإعادة الاعتبار لأمازيغ مصر، خصوصًا في واحة سيوة[38]. في ليبيا، وما إنْ انتهى حكم القذافي حتى برز الصراع بين عدة مناطق موالية للجماعات القبلية والعرقية وللميليشيات المسلحة، كما شهدت

(36) محمد نور الدين أفاية، «الهوية الثقافية في زمن التغيير والتعولم،» في: امحمد مالكي [وآخ.]، **الانفجار العربي الكبير في الأبعاد الثقافية والسياسية**، إعداد كمال عبد اللطيف ووليد عبد الحي (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 112.

(37) خليل العناني، «الانقسامات الطائفية والدينية في دول الثورات العربية،» **شؤون عربية**، العدد 154 (صيف 2013)، ص 119.

(38) مي مجيب، ««الاستبعاد البنيوي»: «الانتماءات الأولية» كمدخل للعنف بين الدولة والمجتمع،» **السياسة الدولية**، العدد 193 (تموز/يوليو 2013)، ص 9-14.

عدة مناطق أمازيغية نزوعًا نحو المطالبة بحقوقها الثقافية. وفي اليمن، أصبحت العملية السياسية الانتقالية مهددة بالفشل وانقسام الدولة بفعل قوة الولاءات القبلية والطائفية، ومطالبة بعض أنصار الحراك الجنوبي بالانفصال عن الشمال.

إن غياب مقاربة توزيعية عادلة للسلطة بين المركز والأطراف، وغلبة منطق إداري وهوياتي «تأحيدي» غير متجاوب مع الديناميات المجتمعية الجديدة، يجعلان من مسألة استيعاب الولاءات الأولية إحدى القضايا الرئيسة لإنجاح العملية الانتقالية في إطار الوحدة الوطنية داخل البلدان العربية. لقد انتهى عهد المجتمعات متجانسة الهوية، لذا فإن ترسيخ قيم المواطنة هو السبيل للحد من نفوذ مختلف الأصوليات الهوياتية والعصبيات الجهوية والمناطقية. ويرى بشارة خضر أنه في ظل تعقّد الوضع الانتقالي، أصبحت الشعوب العربية ملزمة بالإجابة في الوقت نفسه عن عدة أسئلة: من نحن؟ (سؤال الهوية)، ما الذي نبحث عنه؟ (سؤال الشكل الدستوري والعقد الاجتماعي)، إلى أين نتجه؟ (سؤال وضوح الرؤية والمستقبل). إن الإجابة عن هذه الأسئلة، التي تطرح مشكلات الهوية والعيش المشترك وأفق الديمقراطية، هي التي ستحدد مستقبل الانتقال الديمقراطي في العالم العربي[39]. عمومًا، يظهر تحليل أدوار الهويات في عملية الانتقال الديمقراطي بالعالم العربي خللًا عميقًا يخترق العلاقة بين ولاء الجماعة والانتماء إلى الوطن، ما لم يسمح بتبلور هويات منفتحة تؤمن بالتعدد في إطار الوحدة وبالوحدة في إطار التعدد.

5- هدير الميادين: الشارع يريد

ساهم غياب فضاء مشترك للنقاش العام في نقل الصراع السياسي إلى الشارع بدلًا من التنافس داخل الأطر المؤسساتية وفقًا للقواعد التي تفرضها العملية الديمقراطية، ما أدى إلى تشتت الشرعيات ودخولها في صراع قاتل:

(39) Bichara Khader, «Le Printemps arabe à l'épreuve de la transition, la Tunisie confrontée à d'autres expériences historiques,» Communication présentée au 39ème congrès du Forum de la Pensée contemporain organisé par la Fondation Temmimi et Konrad Adenauer Stiftung en Tunisie (2013), p. 2. <http://acimedit.net/le-printemps-arabe-a-lepreuve-de-la-transition-la-tunisie-confrontee-a-dautres-experiences-historiques>.

الشرعية الثورية، الشرعية الديمقراطية الانتخابية، الشرعية الدينية، ولِمَ لا شرعية الشارع؟ عجزت جميع الوسائط السياسية عن تدبير الاحتقان السياسي والاجتماعي، وتحولت الشوارع والميادين الكبرى إلى فضاءات سياسية متوغلة تتجاوز بنى الدولة والمجتمع السياسي بكامله، لتجسد بشكل أكثر حدة حالة الاحتقان ومدى عمق فقدان الثقة بالأداء الوظيفي للوسائط السياسية التقليدية.

الواقع أننا نشهد اليوم صعود قوى جديدة من خارج المؤسسات، وهي ليست بأحزاب أو منظمات المجتمع المدني، لكنها أصبحت مؤثرة وقادرة على تغيير السياسات العامة للدولة. وحين لا يجد الأفراد والجماعات التي تعيش على الهامش السياسي مؤسسات سياسية وسيطة يلجؤون إليها، فإنه لا يبقى أمامهم غير الشارع للتعبير عن مطالبهم. هذا أفرز ما يسميه آصف بيات سياسة الشارع[40] التي تفسر عودة الشباب القوية إلى الميادين من أجل استعادة الساحات والأمكنة بعد أن لم يلمسوا تغييرًا حقيقيًا لأوضاعهم[41].

لكن هذا لا ينفي تخوف البعض من أن تنحرف سياسات «تعبئة الشارع» عن غايتها في التعبير عن إرادة التغيير، لتتحول إلى أداة لتبخيس الفعل السياسي بكامله، ولقتل الآمال في انتقال ديمقراطي بأقل الخسائر الممكنة. وقد لاحظنا في تونس ومصر وليبيا كيف أصبح مألوفًا وسهلًا خروج الشارع في كل حين ولحظة، حاملًا طوفانًا من المطالب والانتظارات، ومناديًا بإسقاط الحكومات.

من شأن هذا السلوك، الذي بدأ يطبع مسارات الانتقال في العالم العربي، أن يقوض آليات الضبط والتوازن بين استمرارية السلطة وفضاء سياسي قائم على التعدد والاختلاف، ما يمكن أن يحول دون مأسسة الصراعات السياسية والمطالب المجتمعية وضبط إيقاع التغيير للحيلولة من دون انفلاته إلى الفوضى

---

(40) Asef Bayat, *Life as Politics: How Ordinary People Change the Middle East*, ISIM Series on Contemporary Muslim Societies (Amsterdam: Amsterdam University Press, 2010), pp. 11-14.

(41) انظر: عمرو سعد الدين، «الحركات الاحتجاجية في الثورات العربية واستعادة الأمكنة،» مجلة الدراسات الفلسطينية، السنة 23، العدد 89 (شتاء 2012)، ص 126-142.

وغياب الاستقرار. وفي العمق، فإن توغل الشارع وغياب أدوار مؤسساتية فاعلة للوساطة السياسية يشكلان تجسيدًا لأزمة الفضاء السياسي كله، إن لم نقل إنه تغييب للمعنى الوجودي للسياسة باعتبارها عملية تواصلية تقوم على التدبير المشترك للشأن العام.

ساهم الإعلام، عبر التحريض الممنهج وعدم تنوير الرأي العام من خلال فضاء تواصلي تعددي مفتوح للجميع، في صناعة سيكولوجية الشارع والميادين التي لم يعد من السهل ضبطها والتحكم بها. لذا، فإن «أخطر ما تعانيه الثقافة السياسية في عصر الثورات العربية هو غياب ذلك المعنى الوجودي العميق للحرية (...) إذ يذهب كل ثائر إلى نهاية الشوط في طلب ما يريد، وفي رفض ما يريده الآخرون (...) لا يتحاور الناس بل يتصايحون، يتجاورون لكنهم لا يتقاربون ولا يتفاهمون وكأنهم لا يبصرون بعضهم بعضًا، إذ تهيمن غريزة جمعية تبغي السيطرة وتمارس ما تتطلبه من توقيف للعقل الواعي»[42].

يؤدي تفاقم دور الشارع في مصر وتونس إلى استمرار استنزاف هيبة الدولة والقانون والتهام دور وقوة الوسائط السياسية[43]. ويمكن فهم هذا النزوع إلى إضعاف وتأكّل سلطة الدولة كتجسيد لتحول كوني يتجه نحو تغير مفهوم السلطة أمام ظهور ما يسميه موسى نعيم القوى الصغرى والفاعلين غير التقليديين، ما يجعل سهلًا الحصول على السلطة وصعبًا الحفاظ عليها وممارستها، ويجعل فقدانها أكثر سهولة[44].

عرفت التجارب الانتقالية في أوروبا الشرقية حضورًا قويًّا للفاعلين السياسيين التقليديين (الأحزاب، النقابات، المعارضة، الجيش...)، ما سمح

(42) صلاح سالم، «معضلات الانتقال العربي من الاستبداد إلى الحرية،» شؤون عربية، العدد 148 (شتاء 2011)، ص 125.

(43) بشير عبد الفتاح، «مصر وتحديات ما بعد الثلاثين من يونيو،» رؤية تركية، السنة 2، العدد 2 (صيف 2013)، ص 7-8.

(44) Moisés Naím, *The End of Power: From Boardrooms to Battlefields and Churches to States, Why Being in Charge isn't What it used to be* (New York: Basic Books, [2013]).

بانتقال سلمي نسبيًا من خلال عملية إصلاح مؤسساتية متدرجة وتوافقية. في المقابل، يمكن معاينة تراجع دور الوساطة السياسية التقليدية في الانتقالات العربية لمصلحة أشكال جديدة للفعل السياسي تنبع من ديناميات تتحرك خارج منطق المؤسسات ووفق زخم الشارع. هذا ما عمّق من تعقّد الحركية الانتقالية، وأدى إلى تراجع الاستقرار الاجتماعي وتعطيل شروط التواصل السياسي داخل مجتمعات ما بعد الثورة.

ثانيًا: ترشيد الانتقال والحاجة إلى ثورة داخل الثورة

أزمة الانتقال الديمقراطي العربي هي في العمق تعبير عن ارتباك قيمي ومجتمعي شامل أمام حجم التحولات. من هنا تبرز ضرورة إرساء أخلاقيات سياسية تقوم على قيم الاعتراف المتبادل، الثقة والمسؤولية كممارسات سياسية جديدة تضمن الاستقرار والتوازن بين المجتمع والدولة. لذا، فإن إقرار هذه القيم سيكون له بلا شك دور حاسم في ترشيد التحول الديمقراطي والتفكيك التدريجي لبنى الدولة العميقة.

إن تدبير الانتقال الديمقراطي مسؤولية ثقيلة يتحملها جميع الفاعلين السياسيين. فصناديق الاقتراع لا تكفي لتحقيق التغيير الديمقراطي، ولا بدّ من مقاربة جامعة للديمقراطية تقوم على التعاقد الاجتماعي من أجل إعلاء قيم الحرية وجعل الهوية المواطنية فوق جميع الانتماءات الأخرى. وسيكون ضروريًا فك علاقة التداخل بين المجال الديني والمجال السياسي، من أجل بلورة حد أدنى من التراضي حول سبل ترسيخ الدولة المدنية وتعزيز سبل العيش المشترك.

إذا كان الحراك العربي مدينًا في نجاحه نسبيًا لظاهرة التشبيك على مواقع التواصل الاجتماعي، فإن الانتقال الديمقراطي يحتاج أيضًا إلى خلق تشابك تواصلي وتوافقي، ليس بين جميع المتدخلين في العملية السياسية فحسب، بل كذلك مع جميع الفئات التي لم تجد لها صوتًا في الفضاء السياسي. بمعنى آخر، فإن المجتمعات الانتقالية ليست في حاجة إلى بناء أنظمة سياسية جديدة

فحسب، بل إلى انتقال ثقافي قيمي شامل وطويل الأمد يهمُّ تغيير الذهنيات والثقافات السياسية السائدة والحسم في العديد من القضايا المصيرية.

1 - من هوس الاختلاف إلى فقه الائتلاف

يعتبر بناء التوافق شرطًا ضروريًا لإنجاح عملية التحول الديمقراطي. فبقدر ما ينجح المجتمع السياسي والمدني في إرساء التوافق وإيجاد أرضية مشتركة حول أساسياته، تتقدم بالقدر نفسه عملية الانتقال الديمقراطي وتستقيم عناصر هندستها. وأكد جلّ التجارب الانتقالية الديمقراطية الناجحة على عاملٍ حاسمٍ يتمثل في بلورة توافق سياسي وطني على القواعد الدستورية والقانونية التي تنظم العملية السياسية والإصلاحات المؤسساتية داخل الدولة. ويعتبر الأنموذج الإسباني للانتقال الديمقراطي مثالًا في تحقيق التوافق السياسي بين قوى متنافرة تخلت عن صرامتها الأيديولوجية ومصالحها الظرفية من أجل هدف نهائي مشترك يتمثل في التصفية المؤسساتية والسياسية للنظام الدكتاتوري. كان هناك عمليتان متوازيتان في آنٍ واحد: إصلاح تدريجي للمؤسسات والتشريعات من جهة، وقطيعة مع الإرث السياسي الفرانكوي من جهة أخرى، ما أدى إلى إنجاح العملية في جو سياسي هادئ من دون غالب ولا مغلوب. وبذلك أصبح أنموذج «إصلاح تعاقدي وقطيعة تعاقدية» Reforma Pactada، Ruptura Pactada عالميًا يبرز أهمية التوافق والتعاقد في بناء استراتيجية الثقة لإنجاح مسار الانتقال[45].

تبين الوقائع أن مستقبل الانتقال الديمقراطي في العالم العربي رهن بإيجاد مواطن الوحدة والتوصل إلى حدٍّ أدنى من التوافق بين مختلف القوى السياسية، خصوصًا بين الإسلاميين والليبراليين. وعلى الجميع أن يدرك أنه ليس في إمكان أحد الأطراف إقصاء الأطراف الأخرى من العملية السياسية. لذلك، فالتعايش هو القدر المحتوم لوضع الانتقال في طريقه الصحيح، ولا بدّ من أن

(45) Bénédicte Bazzana, «Le «Modèle» espagnol de transition vers la démocratie à l'épreuve de la chute du Mur de Berlin,» *Revue d'études comparatives Est-Ouest*, vol. 30, no. 1 (1999), pp. 105-138.

تعم الروح التوافقية بين جميع الأطراف الرئيسة المساندة للتغيير، وذلك عبر قيامها بتنازلات وتسويات بهدف إنجاح المسار الانتقالي.

تجدر الإشارة إلى أن ثمة إمكانات لتوافق تاريخي بين الإسلاميين والليبراليين يحركه المعتدلون من الطرفين، ويهدف إلى خلق كتلة تاريخية أو ائتلاف وطني يضم جميع الفاعلين السياسيين الذين ينشدون التغيير والإصلاح، من منطلق تغليب المصلحة الوطنية على ما سواها من الاعتبارات أو المصالح. في هذا المنحى، يؤكد الرئيس التونسي منصف المرزوقي ضرورة البناء الجمعي للدولة ومؤسساتها، ونبذ الإقصاء الذي يعمل على تعميق الأزمة بين التيارات الدينية والتيارات الليبرالية والعلمانية. فتقاسم الحكم بين الإسلاميين والعلمانيين المعتدلين أصبح أمرًا ملحًّا واستراتيجيًّا في العالم العربي لتفادي الانقسام[46].

كشفت الأزمة الانتقالية للتجربة المصرية أن الشرعية الانتخابية غير كافية، إذ لا بدّ أن ترافقها شرعية توافقية وطنية لبناء ما يلزم من جسور الثقة التي تمكّن من التفكير المشترك في القضايا الخلافية وفي رسم خريطة طريق واضحة للانتقال. إن المشكلة في العمق مرتبطة بسؤال توزيع القوة السياسية داخل الدولة. ففي تونس حدث نوع من إعادة توزيع وانتشار القوة بين عددٍ من الفاعلين الذين لم يكن لهم أي تمثيل سياسي في فترة ما قبل الثورة. وكانت هذه القوى على درجةٍ عاليةٍ من الذكاء والنضج السياسي مكّنها من الاتفاق سريعًا على قواعد إدارة اللعبة السياسية. أما في مصر فلم تحدث إعادة توزيع حقيقية للسلطة بين القوى والمراكز السياسية المختلفة[47].

يبدو حتى الآن أن خيار الحوار الوطني بمخرجات توافقية قائمة على المكاشفة والشفافية والمسؤولية هو أفضل الوسائل لتطويق تداعيات الانقسام

---

(46) Mouncef Marzouki, *L'Invention d'une démocratie: Les Leçons de l'expérience tunisienne*, Cahiers libres (Paris: la Découverte, 2013).

(47) خليل العناني، «الثورات العربية بين النجاح والفشل،» **شؤون عربية**، العدد 149 (ربيع 2012)، ص 115.

السياسي، وقد انطلقت مبادرات الحوار الوطني في كل من اليمن وتونس وليبيا، لكن يبدو أنها ما زالت متعثرة ولم تصل إلى النتائج المرجوة[48]. كما أن مصر أصبحت في أمسّ الحاجة إلى مثل هذا الحوار الوطني الشامل، خصوصًا مع انتكاسة المسار الانتقالي بعد عزل الرئيس مرسي وشن حملات إقصاء ممنهج ضد الإخوان المسلمين.

لإنجاح المسلسل الانتقالي، يمكن التوصل إلى حد أدنى من التعايش المشترك على مستوى عدة قضايا حاسمة، منها تحديد سقف أدنى من قواعد السلوك التي ينبغي الاحتكام إليها وعدم خرقها مهما احتدت الخلافات، وخلق قنوات تواصل وهيئات حكماء نزيهة ومحايدة للقيام بالوساطة والسهر على احترام التدبير السلمي للأزمات والصراعات. ومن اللازم أيضًا بلورة منهجية للتغيير، وتحديد الخطوات الكبرى المطلوبة للربط بين نقطة بدء العملية الانتقالية ونقطة اكتمال مقوماتها. يقول عزمي بشارة في هذا السياق: «لا يمكننا الحديث عن المرحلة الانتقالية - بتعريفها الضيق - إلا إذا فهمنا أو حدَّدنا وجهة هذا الانتقال، ولو إراديًا، أي إلا إذا كنا نعرف الوجهة التي نريد أن يتخذها الانتقال ويسير نحوها. فحين يتلاشى القديم أمام أعيننا وينتشر الاعتقاد بأن ما كان لن يستمر ولن يكون، لكن من دون أن تتضح ملامح الجديد، ففي هذه الحال، ينتج خطر نشوء حالة من الفوضى بدلًا من المرحلة

---

(48) في 18 آذار/ مارس 2013 انطلق مؤتمر الحوار الوطني في اليمن ودام ستة أشهر وشاركت فيه مختلف التيارات الشمالية والجنوبية والأحزاب العلمانية والإسلامية. وتم التوافق على العديد من القضايا المهمة، لكن لم يتم الاتفاق على شكل الدولة بفعل مطالب القوى الجنوبية بالحكم الذاتي أو تقرير المصير الذي قد يفضي إلى انفصال شمال اليمن عن جنوبه. وفي تونس، في إثر أزمة سياسية خانقة بفعل تصاعد العنف السياسي والتدهور الاقتصادي وتزايد التظاهرات الشعبية، انطلق حوار وطني بين المعارضة والحكومة يوم 23 تشرين الأول/ أكتوبر 2013، لكنه لم يدم طويلًا. فقد أعلن في 5 تشرين الثاني/ نوفمبر عن تعليق الحوار الوطني بين الأحزاب الحاكمة والمعارضة إلى أجل غير مسمى، وذلك في إثر فشل الطرفين في التوافق على شخصية مستقلة تتولى تشكيل حكومة انتقالية. وفي ليبيا في 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 2013، انطلق الاجتماع التحضيري لمبادرة الحوار الوطني التي دعا إليها تحالف القوى الوطنية، وذلك بمشاركة مختلف التيارات السياسية وقادة الثوار والمكونات الثقافية وقادة الميلشيات المسلحة وعلماء الدين، إضافة إلى بعثة الأمم المتحدة. غير أن تزايد وتيرة العنف المسلح وفشل الدولة في مواجهته خيم بظلاله على هذا الحوار وأظهر عدم جدواه.

الانتقالية، أو خطر نشوء مرحلة انتقالية لا نعرف شيئًا عن قوانينها وآلياتها، فيصعب أن نتحكم فيها»[49]. لذا، يجب ربط وحدة التفكير بوحدة الهدف في إطار إرادة مجتمعية مشتركة تسمح بتأسيس مرجعية توافقية مستقرة وإطار للعيش المشترك.

2- في البحث عن جوهر الديمقراطية

إن المسار العام للتحول الديمقراطي تتحكم به أوضاع تاريخية وبنيوية عميقة من التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، لكن داخل عملية التغيير الديمقراطي غالبًا ما يكون للقرارات والخيارات التي تتخذها النخب التي تتصدر المشهد السياسي، الحاكمة أو المعارضة، تأثير حاسم في تحديد مآل الانتقال. لذلك، فإن ترسيخ الانتقال الديمقراطي يبقى رهنًا بالمسار الذي يعطيه الفاعلون السياسيون الرئيسيون للتغيير والإصلاح السياسي.

أثبتت تعثرات الانتقال الديمقراطي أن النخب السائدة غير قادرة على فهم الأدوار الجديدة التي من المفروض أن تلعبها، فنحن أمام حالة انتقال من دون نخبة واعية بالشروط الأساسية للعملية السياسية الانتقالية. هذا ما يفسر فشل النخب السياسية التقليدية في فهم طبيعة وصيرورة المرحلة الانتقالية وإخفاقها في بناء توافق وطني داعم للتحول الديمقراطي.

من غير المستبعد أن تؤدي التغيرات التي تعيشها المجتمعات في العالم العربي إلى إعادة توزيع السلطة والأدوار بين الشباب والكبار وبين النساء والرجال، وإلى إفساح المجال لظهور وبروز قوى واتجاهات سياسية جديدة تعبّر عن التحولات المجتمعية الراهنة وعن مطامح الأجيال الشابة. وانطلاقًا من ذلك، يبدو أنه حان الوقت لضخ دماء جديدة في النخب والأحزاب السياسية ولتوسيع قاعدتها، حتى تشارك بشكل فاعل في عمليات التحول السياسي، وهذا لن يتأتى إلا من استيعاب قوى التغيير السياسي والاجتماعي

---

(49) عزمي بشارة، «الثورات والمراحل الانتقالية،» الديمقراطية، العدد 51 (تموز/ يوليو 2013)، ص 21-22.

عبر خلق آليات للمشاركة السياسية الفعالة، الأمر الذي من شأنه أن يمتص طاقات الحركات الاجتماعية والسياسية، ويضبط وتيرة التغيير للحد من انفلاته.

تميل الأدبيات التقليدية للانتقال الديمقراطي إلى تقديم وصفة مبسطة لإنجاح إدارة العملية الانتقالية عبر التركيز على جوانب إجرائية مثل نزاهة الانتخابات وصوغ دستور جديد، وتعددية القوى السياسية المتنافسة على السلطة، وتوفر نظام للعدالة الانتقالية. لكن الاستقطاب السياسي، الذي أصبح يهدد الكثير من مكاسب ثورات الربيع العربي، يبين أن صناديق الاقتراع الشفافة وصوغ الدساتير الديمقراطية لا تكفي وحدها لتحقيق التحول السياسي النوعي، إذ لا بدّ من تحول ثوري في الثقافة السياسية السائدة عبر ترسيخ قيم التعددية والاختلاف، ذلك أن عمق حضور الثقافة الاستبدادية جعل الديمقراطية كآلية للحكم غير كافية لتدبير الأزمات السياسية الراهنة. لهذا، لا بدّ من تعميق قبول الديمقراطية كثقافة وفلسفة وكأساس لبناء الدولة المدنية الحديثة الضامنة للمواطنة والحريات.

هل كان يجب أن يضيع كل هذا الوقت حتى تدرك النخب الحاكمة والمعارضة خصوصية المرحلة الانتقالية، وأن الشرعية الانتخابية غير كافية لوحدها ولا بدّ من تعزيزها بشرعية توافقية؟[50] لعل التركيز المفرط لمعظم الصراعات السياسية على قضايا امتلاك الشرعية الانتخابية والدستورية حجب الحاجة الملحة إلى شرعية الإنجاز، من خلال التركيز على العمليات الشمولية التي تغرس الثقة بالديمقراطية وتؤدي إلى ترسيخها، عبر وضع سياسات وبرامج حكومية تنتج تغييرًا يلمسه المواطن في حياته اليومية.

وقد أدى طغيان الفهم الأداتي للديمقراطية إلى تركيز مفرط على عملية الانتخاب وتأسيس المجالس التأسيسية وطغيان فكرة النظام الديمقراطي الأكثري والذي قد لا يكون في عمقه إلا «استبدال دكتاتورية الأقلية بدكتاتورية

---

(50) صلاح الدين الجورشي، ««التوافقية» يجب أن تتكامل مع شرعية الصناديق في المرحلة الانتقالية،» جريدة الغد، 11/ 7/ 2013.

الأغلبية»[51]. وبالنسبة إلى الأنظمة السياسية الانتقالية، التي تكون بطبيعتها هشة، قد يكون المهم وضع القواعد التي تعطي مختلف الجهات الفاعلة مكانًا في الساحة السياسية، وتعترف بمشروعية جميع القوى الممثلة للمجتمع، ما يسمح بدمج القوى السياسية في العملية الانتقالية.

يمكن اعتبار الربيع العربي نتيجة لانبثاق مجال سياسي عام بعد تراجع دور النخب وبروز دور الفضاء العمومي الذي جسدته الميادين والساحات العامة، لذا يجب على الفاعلين السياسيين أن يستلهموا هذه اللحظة التاريخية الإجماعية. نعتقد أن من شروط نجاح الانتقال الديمقراطي بروز فضاء عام[52] تواصلي مشترك، تحدِّده مجموعة من المبادئ العامة المرتبطة بقيم العقلانية والتعددية وحرية الرأي والتعبير، ويُؤسِّس كامتداد للنظام الاجتماعي التعاقدي. يسمح هذا الفضاء بتأسيس نقاش عقلاني عمومي حول الخطابات والحجج السياسية والأيديولوجية والدينية، من أجل إخراجها من بُعدها الخاص لتلج فضاء النقاش العام. وبناءً على ذلك، لوجود فضاء عام للتداول السياسي دورٌ حاسمٌ في تبديد الاحتقان السياسي والأيديولوجي، وإيجاد جو من الثقة والتراضي في الساحة السياسية الانتقالية، من خلال فتح نقاشات عامة يشارك فيها الجميع، ويتم فيها تبادل المواقف والأفكار بهدوء مع احترام الاختلاف، بهدف الوصول إلى أرضية مشتركة للحوار والتوافق المجتمعي.

إذا كانت الأنظمة الاستبدادية لما قبل الحراك الثوري لم تعرف فضاءات عامة للتعبير الحر وللتداول السياسي، فإننا نلاحظ أن الانتقالات الديمقراطية العربية تعاني غياب فضاء عام حقيقي ينبني على علاقات تشاورية، يعاد فيه

---

(51) محمد دده، «الحراك الجماهيري العربي: ثورة أم صناعة لفرصة سياسية؟» في: المديني [وآخ.]، الربيع العربي، ص 50.

(52) ارتبط مفهوم الفضاء العام Public Sphere بالفيلسوف الألماني يورغن هابرماس، الذي يعرّفه بأنه مساحة للحياة الاجتماعية تضم عددًا من الأفراد تجمعهم خصائص واهتمامات مشتركة، وتتم فيها مناقشة القضايا العامة في إطار عددٍ من المبادئ الأساسية، تتمثل في عقلانية التفكير وقبول الآخر والتسامح والإيمان بالتعددية وبحرية الرأي والتعبير. والهدف من هذا النقاش والحوار هو التوصل إلى اتفاق جمعي، وتكوين رأي عام موضوعي، من دون النظر إلى المصالح الشخصية.

الاعتبار إلى الذات الفاعلة في المجتمع على أساس الاختلاف وسيادة ثقافة الاعتراف، ما يخلق مفارقة انتقال ديمقراطي من دون فضاء تواصلي.

تتحمل وسائل الإعلام مسؤولية الانخراط في تعزيز مكاسب الانتقال الديمقراطي والكشف عن العوائق التي تحول دون نجاحه، وهي أداة أساسية في إنضاج مسار الانتقال عبر تشكيل فضاء عام للتعبير الديمقراطي التعددي يبرز التنوع الفكري والسياسي والاجتماعي والديني السائد في النقاش العام. لذلك، على الإعلام أن يتسم في المرحلة الانتقالية الراهنة بالحيادية والموضوعية، فذلك يتيح إيجاد مساحات يُؤسَّس فيها التواصل بين مختلف اتجاهات الرأي العام.

3- في الحاجة إلى صنع الانتقال الديمقراطي

استعصاء الانتقال الديمقراطي هو في جزء منه نتيجة طبيعية لتجاهل متطلباته الأخلاقية والثقافية، ما أفرز تفتت المجتمع وتشرذمه، وانهيار صدقية المجال السياسي، وانعدام الثقة بالمؤسسات. فكيف يمكن توثيق الصلة بين المجتمع والدولة؟ وكيف يعاد بناء الثقة داخل المجتمع ليساهم بفاعلية في التغيير الديمقراطي؟

إن الانتقال الديمقراطي هو في النهاية الإدارة المسؤولة عن الخلافات والصراعات المترتبة عن التطلع للديمقراطية. لذلك، فإن الاعتراف المتبادل والثقة والمسؤولية هي الشروط الأساسية للعملية الانتقالية في صيغتها العربية، لأنها كفيلة بالحد من أجواء التناحر في المشهد السياسي الانتقالي.

- **الثقة المتبادلة**: إن تماهي الدولة مع النظام الحاكم في عهد الاستبداد أوجد أزمة ثقة عميقة في المجال السياسي برمته، وأدى إلى ابتعاد المواطنين وعزوفهم عن المشاركة في الشأن العام، وانتشار قيم الخمول السياسي، واليأس من إمكان تحقيق التغيير المنشود. لذلك، من الطبيعي عندما يبدأ التحول الديمقراطي أن تهيمن الريبة وغياب الثقة على المشهد الانتقالي. وتجسد الأزمات السياسية التي تعيشها الأنظمة الانتقالية اليوم أزمة ثقة بحكومات ما

بعد الثورة وبالمؤسسات التشريعية والقضائية ومؤسسات الأحزاب والمجتمع المدني، كما يشير إلى ذلك العديد من استطلاعات الرأي[53].

يبدو أن هيمنة منطق التشكيك بين الفاعلين داخل المشهد الانتقالي أدت إلى فشلهم في تأسيس فعل سياسي جماعي لبناء رؤية مشتركة واضحة للنظام الجديد للدولة. لذلك، فحتى المبادرات الإيجابية لزرع الثقة في أوصال المجتمع السياسي لم تدم طويلًا، وسرعان ما باءت بالفشل.

إن استعادة ثقة المواطنين بالشأن العام وبمؤسسات الدولة تحتاج ربما إلى كثير من الوقت والجهد. وأكد العديد من الدراسات السياسية الأهمية الاستراتيجية للثقة كمنظومة أخلاقية وكرأسمال اجتماعي محفز على التحول الديمقراطي البناء. وفي هذا المعنى، يشير فرانسيس فوكوياما إلى أن الثقة المتبادلة والترابط الاجتماعي والإحساس بالمسؤولية تجاه المجتمع شروط رئيسة لنجاح أداء المؤسسات السياسية، ولن يكون في مقدور أي مجتمع أو نظام سياسي أن ينتقل إلى وضع جديد يمضي بثبات صوب الديمقراطية والاستقرار السياسي دونما توفر حد أدنى من الثقة بين أطيافه السياسية والمجتمعية من جهة، وبين المجتمع والدولة من جهة أخرى[54]. من هنا، فإن تقوية موقع المجتمع في علاقته بالدولة سيتطلب ثورة مجتمعية عميقة وبطيئة، يتم فيها تحقيق التوازن بين وظائف الدولة التوزيعية وبين حقوق المواطنة والتنمية. هذا ما سيمكن من تحقيق ما يسميه جويل مغدال المجتمع القوي في إطار دولة قوية عبر تعاضدهما وتكاملهما لتحقيق الضبط الاجتماعي والاستقرار السياسي[55]. وفي ظل المسار الانتقالي المرتبك، هناك حاجة ملحّة

---

(53) انظر: «المؤشر العربي 2011: مشروع قياس الرأي العام العربي،» المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، آذار/مارس 2012، ص 45-59، و«المؤشر العربي 2012/2013: مشروع قياس الرأي العام العربي،» المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، حزيران/يونيو 2013، ص 33.

(54) فرانسيس فوكوياما، **الثقة: الفضائل الاجتماعية وتحقيق الازدهار**، دراسات مترجمة؛ 6 (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1998).

(55) Joel S. Migdal, *Strong Societies and Weak States: State-Society Relations and State Capabilities in the Third World* (Princeton: Princeton University Press, 1988).

إلى إرساء التوازن بين الدولة والمجتمع للتحول من ثنائية الدولة الضعيفة/ المجتمع الضعيف إلى الدولة القوية/ المجتمع القوي[56].

- الاعتراف المتبادل: إن إحدى المشكلات الكبرى التي تواجه الانتقال الديمقراطي، هي هيمنة ثقافة الإقصاء بين مختلف الأطراف السياسية والاجتماعية. وثمة رغبة قوية اليوم داخل المجتمعات العربية في الحصول على الاعتراف وتحقيق الذات، إن كان على المستوى الفردي أو الاجتماعي، لذلك لا بدّ من تأسيس ثقافة سياسية وأخلاقية جديدة تقوم على الاعتراف المتبادل. المجتمع القوي هو الذي يسمح لأفراده وجماعاته بتحقيق كرامتهم واستقلاليتهم، في ظل الاعتراف المتبادل والتعايش مع الآخر عبر الاعتراف به وبالحاجة إليه[57]. لذا ينبغي تحويل التعدد والاختلاف إلى اعتراف متبادل بين مكونات المجتمع السياسي والمدني، الأمر الذي يفترض الانتقال من المطلق إلى النسبي، من الأحادي إلى التعددي، من الأغلبي إلى التوافقي، ومن المركزي إلى اللامركزي، في مقاربة العملية الانتقالية.

يترتب عن السياسة في المرحلة الانتقالية أن تنطلق من الممكنات والتسويات المتبادلة، فالأهم هو اعتماد سياسات للاعتراف المتبادل عبر وضع القواعد والمبادئ التي تعطي مختلف التيارات الفاعلة مكانًا في الساحة السياسية. هذا ما يمكن أن يعزز فرص التعايش المشترك داخل المجتمع بين مختلف الأفراد والجماعات والقوى السياسية والاجتماعية. إن تمكين المهمَّشين والمستبعدين من المجال السياسي (الشباب والأقليات والفقراء

---

(56) عبد الرحمن حسام، «ثورة 25 يناير: فاعلية الإرادة وإدارة الفاعلية،» في: نصار [وآخ]، الثورة المصرية، ص 580.

(57) يرى الفيلسوف الألماني أكسيل هونيت أن الصراع من أجل الاعتراف محرك رئيس للمجتمعات الديمقراطية؛ فالمجتمع القوي هو الذي يحقق فيه الأفراد ذاتهم على المستوى العاطفي (الحب) والقانوني - السياسي (المساواة، حقوق الإنسان) والاجتماعي (التقدير الاجتماعي، احترام القيم). انظر: Axel Honneth: *La Lutte pour la reconnaissance*, Traduit de l'allemand par Pierre Rusch, Passages (Paris: Cerf, 1992), et *La Société du mépris: vers une nouvelle théorie critique*, édition établie par Olivier Voirol; textes traduits par Olivier Voirol, Pierre Rusch et Alexandre Dupeyrix, Armillaire (Paris: La Découverte, 2006).

والنساء...) من القدرة على تصريف مطالبهم في الفضاء الديمقراطي يقوّي من صدقية الانتقال الديمقراطي، ويحدُّ من اتساع رقعة التذمر وانفجار الهويات والأصوليات بمختلف أنواعها.

في هذا الإطار، يمكن الإشارة إلى الأثر الإيجابي لسياسة دمج واستيعاب الحركات الإسلامية، والتي ترتكز على فكرة أنه «كلما زاد دمج الحركات والأحزاب الأيديولوجية المعارضة للدولة في العملية السياسية جرى ترشيد خطابها الفكري وعقلنة سلوكها السياسي، بحيث يصبحان أكثر واقعية وبراغماتية واحترامًا لقواعد اللعبة السياسية الديمقراطية»[58]. لكن الاعتراف المتبادل لن يعطي ثماره في الفضاء السياسي من دون ممارسة الأطراف المشاركة في العملية الانتقالية، أكانوا إسلاميين أو ليبراليين، للمراجعة والنقد الذاتيين لمنطلقاتهم الفكرية والأيديولوجية ولسلوكهم السياسي. كما يترتب عن ذلك إعادة النخب الفكرية مساءلة ذاتها وتفكيك أوهامها حول دورها في المجتمع والفضاء السياسي[59]، إذ يلاحظ غياب شبه تام لممارسة النقد الذاتي وثقافة الاعتذار بين جميع الأطراف من أحزاب ومؤسسات دولة وأجهزة إعلام وشخصيات سياسية ودينية عامة. في الواقع، الاعتراف بالأخطاء واحترام حق الآخر في أن يكون مختلفًا، وامتلاك حس التواضع أمام جسامة المسؤوليات، ربما يساعد في إنقاذ المسار الانتقالي واحتواء اختلالاته.

- **المسؤولية**: يفرض ارتباك الانتقال الديمقراطي العربي على الفاعلين السياسيين امتلاك الشجاعة السياسية لتحمل مسؤولياتهم وتبعات مواقفهم مع ما يستتبع ذلك من محاسبة ومساءلة. ولم تفلح النخب السياسية في إيجاد مساحة للإيثارية وتقاسم المسؤولية لتجنب التداعيات المعقدة والصعبة لتعثر المسلسل الانتقالي. ويبيّن الرئيس التونسي منصف المرزوقي أن «المسؤولية

(58) خليل العناني، «"الإخوان المسلمون" وإشكالية الدمج والاعتدال،» **الديمقراطية**، العدد 52 (تشرين الأول/أكتوبر 2013)، ص 127.

(59) علي حرب، **أوهام النخبة أو نقد المثقف** (الدار البيضاء؛ بيروت: المركز الثقافي العربي، 1996)، ص 80-90.

الأهم للساسة في هذا الظرف الانتقالي هي تقليل تكلفة التغيير، وتحقيقه بأقل قدر ممكن من التضحيات والدماء»[60]. يتحمل جميع الفاعلين السياسيين مسؤولية إنجاح التحول الديمقراطي عبر تقديم تنازلات جوهرية، إن كان في ما يخص خطابهم السياسي والأيديولوجي، أو في ما يتعلق بموقعهم وتمثيلهم داخل النظام السياسي، انطلاقًا من قاعدة بناء دولة وطنية تسع الجميع، وتكون في خدمة الجميع، بعيدًا من كل استئثار أو استحواذ.

يمكن أن نفهم أن تونس، مقارنة بالمسارات الانتقالية التي تسلكها بقية بلدان الربيع العربي، نجحت حتى الآن في أن تصبح أنموذجًا للانتقال الذي أحدث تغييرًا سياسيًّا نوعيًا بأقل الخسائر الممكنة. فقد استطاعت حركة النهضة، إلى حد بعيد، تجنب العقلية الإقصائية، وقدمت تنازلات لتشكيل ائتلاف مع بعض الأحزاب العلمانية. لكن في مصر، وقع الإخوان المسلمون في سوء تقدير استراتيجي حين استأثروا بالسلطة الانتقالية، فكان عليهم أن يتحملوا القدر الأكبر من المسؤولية عن انتكاسة المسار. يتبين إذًا أن «هناك مشكلة تتمثل في عدم عمق الرؤية المتعلقة بالمسؤولية عن المرحلة الانتقالية وبناء الديمقراطية، من حيث إنها مسؤولية عابرة للأحزاب، ويتحملها الجميع»[61].

4- المواطنة كمدخل لترشيد الهويات

إن أحد الشروط الرئيسة للإدارة الجيدة للانتقال هو إعادة بناء الدولة بشكل تكاملي استيعابي للحد من نفوذ الانتماءات الأولية على مستوى الدولة والمجتمع، وذلك بالإقرار بالتعددية والهوية المركبة للمجتمعات العربية التي خضعت لمدة طويلة للمركزية التأحيدية على النمط اليعقوبي الذي يقمع كل مظهر من مظاهر التعددية. كما حان الوقت للتفكير في إنشاء هندسة إدارية تسمح بتمثيل جميع الجماعات لردم الهوة السحيقة بين المدن والأرياف،

(60) مذكور في: أحمد طاهر، «الدستور المصري الجديد... إفراز لمشهد سياسي معقد،» رؤية تركية، العدد 4 (شتاء 2012)، ص 112-113.

(61) بشارة، «الثورات والمراحل الانتقالية،» ص 24.

والحد من التفاوتات المجالية والإقليمية الكبيرة بين المركز والجهات، وبين الجهات في ما بينها على مستوى توزيع الموارد والخدمات، للحد من الفوارق الاجتماعية وإحقاق الإنصاف. ولن يتأتى ذلك إلا بوضع الثقة بالمجتمعات المحلية وتمكينها من القدرات اللازمة للمساهمة في بناء الوحدة الوطنية. يطرح هذا إشكالية تعامل الأنظمة الانتقالية مع الفسيفساء الهوياتية بهدف بناء الدولة الوطنية على أسس جديدة، يتم فيها استيعاب التعددية الثقافية والمجتمعية والدينية ضمن أطر دستورية وسياسية وقانونية يقبلها الجميع، على أساس مبدأ المواطنة والعقد الاجتماعي.

تعلمنا أدبيات الانتقال الديمقراطي أنه كلما كان النسيج الاجتماعي متجانسًا ولاطائفيًا، كان قابلًا للروح المدنية وقيم المواطنة، وبالتالي للتحول الديمقراطي. ولعل ما يفسر تعثر الانتقال الديمقراطي في العالم العربي هو تعدد الولاءات وتحولها أحيانًا إلى «هويات قاتلة»، في حين أن نجاحه في شرق أوروبا وأميركا اللاتينية راجع إلى محدودية الولاءات التقليدية. تشكل المواطنة مدخلًا حاسمًا لصوغ هندسة العيش المشترك عبر الحد من التأثيرات السلبية للانتماءات الأولية (الإثنية والدينية والطائفية والقبلية) على عملية التحول الديمقراطي، فهي تساهم في خلق استراتيجيات إجماع ومقاربات تشاركية حول القضايا الأساسية للوطن في أفق «تحويل القبيلة في مجتمعنا إلى تنظيم مدني سياسي اجتماعي حديث، وتحويل 'العقيدة' إلى رأي بدلًا من الفكر المذهبي الطائفي والمتعصب الذي يدعي امتلاك الحقيقة»[62].

بالنظر إلى الحضور القوي والإشكالي للمرجعيات الدينية في المرحلة الانتقالية، فإننا نعتقد أنه لا مستقبل للانتقال الديمقراطي إلا عبر الإصلاح الديني، ولا مستقبل للإصلاح الديني إلا بإعادة ترتيب العلاقات بين الدين والدولة، عبر تحرير الدين من الدولة وعدم إخضاعه لضروراته. فمثلًا، كشف السجال السياسي والفكري الذي شهده الانتقال الديمقراطي في مصر

(62) مأمون شحادة، «محمد عابد الجابري: نظرة فاحصة في إشكاليات الفكر العربي،» مجلة العربي، العدد 615 (شباط/ فبراير 2010)، <http://www.alarabimag.com/Article.asp?Art=4430&ID=50>.

أن «حركة إصلاح ديني عميق لا بدّ من أن تشهدها الثقافة المصرية، ومن ثم العربية، إذ طرحت أغلبية الناس أسئلتها حول الدين وعلاقته بالواقع، وتبادلوا الرأي حول شرعية تمثيل التيارات السياسية لقيمه ومثله (...)، وتناقشوا حول الدولة المدنية ومعناها، ومبادئ الشريعة وأحكامها. لقد دخل المصريون بالفعل في ورشة ثقافية كبرى»[63].

إن العلاقة المتشنجة بين الدين والسياسة، والتي استنزفت بشكل حاد حيوية الانتقال الديمقراطي، أصبحت تتطلب فتح نقاش عام وجريء لخلق علاقة توازن مستقرة، يتم فيها عدم استتباع السياسة للدين وفك الارتباط بينهما، عبر بلورة ميثاق تعاقدي يهم ترشيد العلاقة بين الدين والدولة والمجتمع. في نظريته حول «التسامح المزدوج»، يرى ألفرد ستيبان ضرورة إرساء نوع من التمايز والاحترام المتبادل بين السلطة السياسية والسلطة الدينية كشرط ضروري لإنجاح الانتقال الديمقراطي. فمن جهة، على المجال الديني ألّا يستحوذ على المجال السياسي أو يستغله لخدمة أغراضه، ومن جهة أخرى يترتب على الدولة أن تمنح المجال الديني حريته وتقوم بتحييده عن السياسة بعيدًا من أي علمانية معادية للدين. يسمح هذا التوازن بين المجالين بتفادي خطر الثيوقراطية كما العلمانية المتطرفة[64].

يبدو اليوم أن الأنموذج الانتقالي التونسي متقدم نسبيًا مقارنة بمصر في ما يخص ترشيد علاقة الديني بالسياسي، وذلك يعود في جزءٍ منه إلى ترسخ الثقافة العلمانية في المجتمع التونسي، وإلى السياسة الذكية والحكيمة التي نهجها حزب النهضة الإسلامي منذ وصوله إلى السلطة. على العكس، لم يستطع الأنموذج المصري إحداث توافق في شأن الدولة المدنية وإيجاد هندسة جديدة للتعددية الدينية وللعلاقة بين الدين - الدولة - المجتمع[65].

---

(63) صلاح سالم، «إخفاقات الإسلام السياسي تؤسّس للإصلاح الديني!» الديمقراطية، العدد 52 (تشرين الأول/ أكتوبر 2013)، ص 125.

(64) Alfred Stepan, «Religion, Democracy, and the «Twin Tolerations»,» *Journal of Democracy*, vol. 11, no. 4 (October 2000), pp. 37-57.

(65) Alfred Stepan, «Tunisia's Transition and the Twin Tolerations,» *Journal of Democracy*, vol. 23, no. 2 (April 2012), pp. 89-103.

لا شك في أن القوى الإسلامية مطالبة بالانخراط في مشروع الإصلاح الديني والتحديث الثقافي من أجل تجديد فقهها السياسي على مستوى المواطنة والدولة المدنية. لذا، «سيكون على الإسلاميين إما أن يعرّفوا أنفسهم ضمن التيار السلفي التقليدي المحافظ، وسيفقدون ضمن هذا السيناريو القدرة على التفكير إسلاميًا ضمن الحداثة، أو أنهم سيعمدون إلى بذل جهدٍ من أجل إعادة مراجعة مفاهيمهم بخصوص العلاقة بين الدين والسياسة»[66].

ثالثًا: مآلات الانتقال، لا مكاسب بلا آلام

«أيها السائر، لا يوجد طريق، الطريق يتشكل في أثناء المسير».

أنطونيو ماتشادو

لا تزال الأنظمة الانتقالية العربية تتلمس طريقها بمشقة كبيرة لاستعادة الأمن والاستقرار السياسي وإعادة بناء مؤسسات الدولة. ويبدو أن الانتقال الديمقراطي يوجد اليوم في مفترق طرق، بين التوجه إلى المستقبل أو النكوص إلى الماضي، وعلى نتائج هذه اللحظة التاريخية يتوقف مصير التحول الديمقراطي.

ما زالت الانتقالات السياسية ما بعد الثورات في مرحلة التساؤل، ولم تدخل في بعد مرحلة التنظيم. فهي تعيش في ظل إعادة تشكيل وصراع جدلي قوي بين جديد لم يتبلور ويكتمل بناؤه، وبين قديم لم يمت كليًا بعد، وكأنها في حلقة شبه مفرغة يتحول فيها الانتقال من وسيلة للإعداد للتحول الديمقراطي إلى غاية في حد ذاته، هدفه مجرد تدبير الأزمات السياسية البنيوية.

في وقتٍ اعتقدنا فيه أن تونس نجحت في الخروج من المرحلة الحرجة وبدأت تشق طريقها الصحيح، نفاجأ بعودة العنف السياسي والتظاهرات الجماهيرية، ما أشعل أزماتٍ سياسية حادة ساهمت في تعثر الحوار الوطني. وعانت مصر منذ البداية سوء إدارة وتخبط شديد على مستوى رسم خارطة انتقالية واضحة الرؤية، لكن بعد عزل الرئيس مرسي انتكست العملية الانتقالية.

---

(66) Olivier Roy, «Révolution post-islamiste,» *Le Monde*, 12/2/2011.

لهذا، فمنسوب التخبط الانتقالي ازداد في مصر مقارنة بتونس، والوضع ليس أقل سوءًا في ليبيا واليمن المهدَّدتين بالانقسامات نتيجة صراعاتٍ قبلية ومناطقية وانتشار الميليشيات المسلحة وعجز السلطة المركزية عن السيطرة على أطراف البلاد. إذًا، يبدو أن القاسم المشترك هو ضعف الدول التي وهنت قدرتها التوزيعية وقوتها المؤسساتية والضبطية، وضعف المجتمعات المنقسمة بفعل الحروب الطائفية أو القبلية أو الأيديولوجية. إضافة إلى ذلك، تعقدت جغرافيا الانتقال بفعل ظهور مساحات جيوسياسية وأجندات أجنبية وبروز فاعلين إقليميين ودوليين.

الظاهر أن امتحان الانتقال الديمقراطي في صيغته العربية منفتح على الكثير من الممكنات. فالزخم الثوري قابل للارتداد في كل لحظة. ويبدو أنه سيكون من الصعب الخروج من متاهات الانتقال بسبب العجز عن الاهتداء إلى المداخل الناجعة للتحول الديمقراطي. لذلك، فبطء الزمن الثوري وانعدام اليقين وما يصاحبهما من قلق وفوضى قد يؤديان إلى بروز نزعة ارتدادية تحنُّ إلى زمن الاستبداد، وقد تكون دموية ولاإنسانية الوضع السوري دافعًا لتفضيل وضع الاستقرار على حال الفوضى الشاملة، ولو كان ذلك على حساب قيم الديمقراطية والمواطنة.

هل تخطى العالم العربي فعلًا عتبة الديمقراطية أم يعيش وهم ديمقراطية خادعة؟ هل أخفق الانتقال الديمقراطي؟ ولو لم يندلع الحراك الثوري أصلًا، هل كان العالم العربي سيكون في وضع أفضل؟ إنها أسئلة مؤرقة، إذ لا توجد مسافة زمنية كافية تسمح بقراءة موضوعية لحصيلة التجربة الانتقالية ومآلاتها الممكنة. لذا، لا بدّ من مقاربة توازن بين تغليب سطوة اللحظة الانتقالية الراهنة التي قد توحي بانتكاسة التجارب الديمقراطية الناشئة، وبين الاستغراق في التفكير المنهجي والتنظيري في مستقبل ومآل الانتقال.

لكن، ينبغي الادراك أن الانتقالات الديمقراطية لم تكن أبدًا سهلة في عدة سياقات انتقالية دولية. ومن منظور تاريخي، فإن الأنظمة الديمقراطية الليبرالية المستقرة لم تترسخ إلا بعد صراعات طويلة وعنيفة، إذ إن البناء الديمقراطي

يتطلب أكثر من مجرد تحول في الأشكال السياسية، وتشمل العملية أيضًا القضاء على الموروثات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للنظام القديم. لذا فإن إسقاط نظام استبدادي عمّر طويلًا ليس نهاية لعملية التحول الديمقراطي ولكنه مجرد البداية[67].

نتوقع أن تعمل التحولات الفكرية والأيديولوجية الإيجابية التي تعيشها الحركات الإسلامية، بفعل انخراطها في العمل السياسي، في المدى المتوسط، على تعميق روح التواصلية السياسية في المجتمعات العربية، ما سيساهم بشكل إيجابي في ترشيد التحولات السياسية. وهذا ما تشير إليه أطروحة «ما بعد الإسلام السياسي» التي تقوم على فكرة أن هناك توجهًا لدى هذه الحركات لدمج الإسلام والتدين في الحقوق والحريات الاجتماعية والسياسية، وتأكيد الحقوق بدلًا من الالتزامات، والتعددية بدلًا من الفكر الأحادي، والمستقبل بدلًا من الماضي[68]. من هنا، فإن المشهد السياسي الانتقالي لما بعد الربيع العربي سيُحدث تحولات في الإسلاميين أكثر مما يُحدث الإسلاميون من تحولات في هذا المشهد، وعلى الإسلاميين أن يتغيروا لأن المجتمعات تغيرت وتعيش تحولات عميقة»[69].

قد يكون الاستقطاب تعبيرًا عن أزمة تفضي إلى انقلاب جذريٍّ في التاريخ السياسي العربي، إذ إن احتدام واستمرار التجاذب السياسي يمكن أن يجعل الأطراف الليبرالية والإسلامية تستوعب العبر وتعي أن التعايش المشترك هو قدرها التاريخي المحتوم. كما أن هذا الوضع قد يفتح آفاقًا جديدة عبر تزايد الوعي السياسي لدى مجتمعات ما بعد الحراك الثوري ضرورة البحث عن قوة ثالثة تعيد التوازن السياسي، وتقترح أنموذجًا للخروج من المأزق الحضاري

---

(67) Berman, pp. 73-74.

(68) Asef Bayat, «The Post Islamist Revolutions: What the Revolts in the Arab World Mean,» *Foreign Affairs* (26 April 2011). <http://www.foreignaffairs.com/articles/67812/asef-bayat/the-post-islamist-revolutions>.

(69) Olivier Roy, «The New Islamists: How the Most Extreme Adherents of Radical Islam are Getting with the Times,» *Foreign Policy* (16 April 2012). <http://www.foreignpolicy.com/articles/2012/04/16/the_new_islamists>.

والثقافي الذي كشفت عنه أزمة الانتقال الديمقراطي. ربما لا يكون ما نشهده مجرد صراعات سياسية وأيديولوجية فحسب، بل صراعٌ حضاريٌ داخل العالم العربي يجسّد تجاذبًا عميقًا حول موقع الإسلام ومستقبل الدولة الوطنية[70].

نعتقد أننا أمام دينامية ثورية تاريخية دشنت طريق اللاعودة، وستفرز ارتقاءً بالوعي الديمقراطي. لذا، فإن الانتقال سيشق طريقه إلى أفق سياسي جديد، وثمة إصرار على جعل النظام القديم، ولو بعد طول أمد، جزءًا من الماضي. لكن قد يكون من الضروري على المدى المتوسط المرور بمراحل وسيطة تنتج أنظمة سياسية هجينة، لا هي أنظمة ديمقراطية راسخة ولا أنظمة تسلطية مطلقة.

إن الاستقطاب بالشكل الذي نشهده اليوم قد يعطي انطباعًا بأنه يشكل نزفًا لروح التحول الديمقراطي، وهدرًا للزمن الثوري، وللفرص الثمينة التي يزخر بها. لكن «مكر التاريخ» يكشف وينطوي في ثناياه على عبر ومعانٍ لا يمكن النفاذ إليها إلا بعد أن تشكل الحوادث والوقائع المشتتة جزءًا من نسقٍ خاضع للمعقولية التاريخية. من هنا، ليس مجمل القطائع التي حدثت، ويمكن أنّ تحدث، إلا جزءًا من منطق داخلي يؤسِّس بروية، ذلك أن «الثورات تمتلك وعيها الخاص (...) وهي تنجز مهماتها بمنهجية»[71].

إن بناء ديمقراطية قوية ومستقرة هو عمل أجيال وصيرورة تاريخية، ولا يوجد طريق مختصر يجنب مشاق الوصول إلى الديمقراطية. المقبل قد لا يكون أفضل لكن السكون انتهى، والتاريخ لن يظل مملًا يعيد نفسه بلا أي أفق جديد. أضحى العالم العربي منذ 2011 جزءًا من تاريخ الديمقراطية، وعليه اليوم أن يخرج من حالة الالتباس العميقة التي يعيشها في علاقته بالديمقراطية[72]، إذ إن وعي العالم العربي بذاته خضع لتحول عميق جعل

---

(70) Thomas L. Friedman, «The Arab Quarter Century,» *International New York Times*, 9/4/2013.

(71) Karl Marx, «Le 18 Brumaire de Louis Bonaparte,» dans: *Les Luttes de classes en France*, Folio histoire (Paris: Gallimard, 1994), p. 296.

(72) Steven Heydemann, «La Question de la démocratie dans les travaux sur le monde arabe,» *Critique internationale*, no. 17 (Octobre 2002), p. 54.

المواطن العربي يتجاوز نظرة ازدراء الذات ويستعيد ثقته بنفسه ويتصالح معها. وإذا كان على الانتقال في العالم العربي أن يسترشد بالتجارب الرائدة في العالم، إلا أن هذا لا ينفي أن المسارات العربية للانتقال قد تشكل بدورها، في المدى المتوسط، أنموذجًا تسترشد به دول أخرى تصبو نحو الديمقراطية وتحتذي به حركات احتجاجية في العالم بأسره. وليس من المصادفة أن تتحول أساليب الاحتجاج في الميادين العامة العربية إلى أنموذج عالمي استلهمه العديد من الحركات الاحتجاجية في الولايات المتحدة الأميركية (حركة وول ستريت) وفي أوروبا (حركة المستاءون).

ما عاد الأمل خيارًا بل أصبح مصيرًا. فالشعوب لم تنتفض إلا لأن لديها إيمانًا بأن مستقبلًا آخر وأفضل هو أفق ممكن. لذا، فإن الكتابة حول موضوع الانتقال الديمقراطي في العالم العربي تصبح مسؤولية أخلاقية تتطلب قراءة واقعية وإيجابية من أجل ترسيخ الأمل التاريخي. نستدعي هنا فيلسوف الأمل إرنست بلوخ، الذي يؤكد أن على الفكر أن يكون ضمير الغد وانحيازًا إلى المستقبل ضد العدمية والتشاؤمية. ففي كتابه الشهير **مبدأ الأمل**، يفسر أن الأمل الأصيل لا يخشى الانتكاسة ولا يندحر أمام الفشل، «فمن دون خيبة الأمل يتعطل التقويم وينتفي النقد البناء وتتوقف الحركية الجدلية والتاريخية»[73]. لذا، فما تعيشه الشعوب العربية اليوم ليس نهاية المطاف بل بدايته. فحتى وهي تحبو في خطواتها الأولى نحو عتبة الديمقراطية، عليها أن تدرك أن التحول الديمقراطي أفق تاريخي كوني لا مفر منه، وأن الربيع العربي ليس سرابًا لكنه كذلك ليس معجزة ستغير كل شيء بين عشية وضحاها.

ثمة أشعة أمل تلوح في الآفاق. يقول أمل دنقل: «ربما ننفق كل العمر كي نثقب ثغرة، ليمرّ النور للأجيال مرة» !!

(73) انظر: صلاح الصيفي، «لقب بـ فيلسوف الأمل: أرنست بلوخ أفكار ناصعة حتى اليوم،» **الاتحاد**، 29/ 7/ 2008.

المراجع

1- العربية

كتب

الجابري، محمد عابد. **العقل السياسي العربي: محدداته وتجلياته**. ط 7. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010. (نقد العقل العربي؛ 3)

حرب، علي. **أوهام النخبة أو نقد المثقف**. الدار البيضاء؛ بيروت: المركز الثقافي العربي، 1996.

فوكوياما، فرانسيس. **الثقة: الفضائل الاجتماعية وتحقيق الازدهار**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1998. (دراسات مترجمة؛ 6)

مالكي، محمد [وآخ.]. **الانفجار العربي الكبير في الأبعاد الثقافية والسياسية**. إعداد كمال عبد اللطيف ووليد عبد الحي. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

المديني، توفيق [وآخ.]. **الربيع العربي... إلى أين؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي**. تحرير عبد الإله بلقزيز. ط 3. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ 63)

نصار، آية [وآخ.]. **الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات**. تقديم محمود عبد الفضيل. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

هلال، علي الدين، مازن حسن ومي مجيب. **الصراع من أجل نظام سياسي جديد: مصر بعد الثورة**. القاهرة: الدار اللبنانية المصرية، 2013.

دوريات

بشارة، عزمي. «الثورات والمراحل الانتقالية.» **الديمقراطية**: العدد 51، تموز/ يوليو 2013.

بلقزيز، عبد الإله. «السياسي والاجتماعي والثقافي في الثورة.» **شؤون عربية**: العدد 146، صيف 2011.

بيرتيس، فولكر. «الاستقرار المجتمعي والشرعية.» **الديمقراطية**: العدد 51، تموز/ يوليو 2013.

حمزاوي، عمرو. «الكتابة السياسية ودعم الديمقراطية وحقوق الإنسان.» **الديمقراطية**: العدد 52، تشرين الأول/ أكتوبر 2013.

رشدي، داليا. ««الفراغات المجتمعية»: دور البعد النفسي في تغذية عنف ما بعد التغيير.» **السياسة الدولية**: العدد 193، تموز/ يوليو 2013.

سالم، صلاح. «إخفاقات الإسلام السياسي تؤسِّس للإصلاح الديني!» **الديمقراطية**: العدد 52، تشرين الأول/ أكتوبر 2013.

______. «معضلات الانتقال العربي من الاستبداد إلى الحرية.» **شؤون عربية**: العدد 148، شتاء 2011.

سعد الدين، عمرو. «الحركات الاحتجاجية في الثورات العربية واستعادة الأمكنة.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: السنة 23، العدد 89، شتاء 2012.

شحادة، مأمون. «محمد عابد الجابري: نظرة فاحصة في إشكاليات الفكر العربي.» **مجلة العربي**: العدد 615، شباط/ فبراير 2010.

طاهر، أحمد. «الدستور المصري الجديد... إفراز لمشهد سياسي معقد.» **رؤية تركية**: العدد 4، شتاء 2012.

عبد الفتاح، بشير. «مصر وتحديات ما بعد الثلاثين من يونيو.» **رؤية تركية**: السنة 2، العدد 2، صيف 2013.

______. «هل بدأت الثورات العربية تأكل أبناءها؟» **شؤون عربية**: العدد 154، صيف 2013.

علي، خالد حنفي. ««المربع صفر»: البيئة الانتقالية المحفزة على العنف بعد الثورات.» **السياسة الدولية**: العدد 193، تموز/ يوليو 2013.

العناني، خليل. ««الإخوان المسلمون» وإشكالية الدمج والاعتدال.» **الديمقراطية**: العدد 52، تشرين الأول/ أكتوبر 2013.

______. «الانقسامات الطائفية والدينية في دول الثورات العربية.» **شؤون عربية**: العدد 154، صيف 2013.

______. «الثورات العربية بين النجاح والفشل.» **شؤون عربية**: العدد 149، ربيع 2012.

مجيب، مي. ««الاستبعاد البنيوي»: «الانتماءات الأولية» كمدخل للعنف بين الدولة والمجتمع.» **السياسة الدولية**: العدد 193، تموز/ يوليو 2013.

هلال، علي الدين. «دراما «الانتقال»: العوامل الهيكلية لعدم استقرار أنظمة ما بعد «الربيع العربي».» **السياسة الدولية**: العدد 194، تشرين الأول/ أكتوبر 2013.

وحيد، مريم. ««أثر الاحتقان»: الأشكال الجديدة للعنف في المراحل الانتقالية.» **السياسة الدولية**: العدد 193، تموز/ يوليو 2013.

مؤتمر

بشارة، عزمي. ««نحن» و«هم» ومأزق الثقافة الديمقراطية في عصر الثورة.» كلمة الدكتور عزمي بشارة الافتتاحية في المؤتمر السنوي الثاني في موضوع «الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي» بعنوان «مسائل المواطنة والدولة والأمة» الذي نظمه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فندق ريتز كارلتون، الدوحة، 28/ 9/ 2013.

دراسات وتقارير

الحبيّب، سهيل. «المشهد السياسي التونسي من الإدماج الحسي الانتخابي إلى إكراهات التجربة السلطوية العملية: قراءة دراماتيكية تحوّل الخطاب ودلالاته (الجزء الثاني 2/2).» دراسة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 23 حزيران/ يونيو 2012.

سالم، بول. «الربيع العربي من منظور عالمي: استنتاجات من تحولات ديمقراطية في أنحاء أخرى من العالم.» مقال تحليلي، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

العناني، خليل. «دور الدين في «المجال العام» في مصر بعد ثورة 25 يناير.» دراسة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، آذار/ مارس 2012.

المعشّر، مروان. «الحرية والخبز يسيران معًا.» مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 5 آذار/ مارس 2013.

«المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي، تقرير موجز حول التجارب الدولية والدروس المستفادة والتوصيات.» برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 5-6 حزيران/ يونيو 2011.

«المؤشر العربي 2011: مشروع قياس الرأي العام العربي.» المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، آذار/ مارس 2012.

«المؤشر العربي 2012/ 2013: مشروع قياس الرأي العام العربي.» المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، حزيران/ يونيو 2013.

2- الأجنبية

Books

Abidi, Hasni. *Où va le monde arabe? Les Enjeux de sa transition.* Avec la collaboration de Manon-Nour Tannous; préface de Claude Wild. Paris: Erick Bonnier, 2012. (Document)

Bayat, Asef. *Life as Politics: How Ordinary People Change the Middle East.* Amsterdam: Amsterdam University Press, 2010. (ISIM Series on Contemporary Muslim Societies)

Honneth, Axel. *La Lutte pour la reconnaissance.* Traduit de l'allemand par Pierre Rusch. Paris: Cerf, 1992. (Passages)

_________. *La Société du mépris: vers une nouvelle théorie critique.* Édition établie par Olivier Voirol; textes traduits par Olivier Voirol, Pierre Rusch et Alexandre Dupeyrix. Paris: La Découverte, 2006. (Armillaire)

Huntington, Samuel P. *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century.* Norman: University of Oklahoma Press, 2012. (Julian J. Rothbaum Distinguished Lecture Series; v. 4)

Linz, Juan J. and Alfred Stepan. *Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America, and Post Communist Europe.* Baltimore: Johns Hopkins Press, 1996.

Marx, Karl. *Les Luttes de classes en France.* Paris: Gallimard, 1994. (Folio histoire)

Marzouki, Mouncef. *L'Invention d'une démocratie: Les Leçons de l'expérience tunisienne.* Paris: la Découverte, 2013. (Cahiers libres)

Migdal, Joel S. *Strong Societies and Weak States: State-Society Relations and State Capabilities in the Third World.* Princeton: Princeton University Press, 1988.

Morin, Edgar. *Introduction à la pensée complexe.* Paris: Seuil, 1990.

Naím, Moisés. *The End of Power: From Boardrooms to Battlefields and Churches to States, Why Being in Charge isn't What it used to Be.* New York: Basic Books, [2013].

Periodicals

Banegas, Richard. «Les Transitions démocratiques, mobilisations collectives et fluidité politique.» *Cultures et Conflits*: no. 12, Hiver 1993.

Bayat, Asef. «The Post Islamist Revolutions: What the Revolts in the Arab World Mean.» *Foreign Affairs*: 26 April 2011.

Bazzana, Bénédicte. «Le «Modèle» espagnol de transition vers la démocratie à l'épreuve de la chute du Mur de Berlin.» *Revue d'études comparatives Est-Ouest*: vol. 30, no. 1, (1999).

Berman, Sheri. «The Promise of the Arab Spring: In Political Development, No Gain without Pain.» *Foreign Affairs*: vol. 92, no. 1, January - February 2013.

Heydemann, Steven. «La Question de la démocratie dans les travaux sur le monde arabe.» *Critique internationale*: no. 17, Octobre 2002.

Jones, Seth G. «The Mirage of the Arab Spring: Deal with the Region you Have, Not the Region you Want.» *Foreign Affairs*: vol. 92, no. 1, January - February 2013.

Karl, Terry Lynn and Philippe C. Schmitter. «Modes of Transition in Latin America, Southern and Eastern Europe.» *International Social Science Journal*: no. 128, May 1991.

Roy, Olivier. «The New Islamists: How the Most Extreme Adherents of Radical Islam are Getting with the Times.» *Foreign Policy*: 16 April 2012.

Steinberg, Jonathan. «1848 and 2011: Bringing Down the Old Order is Easy; Building a New One is Tough.» *Foreign Affairs*: 28 September 2011.

Stepan, Alfred. «Religion, Democracy, and the «Twin Tolerations».» *Journal of Democracy*: vol. 11, no. 4, October 2000.

________. «Tunisia's Transition and the Twin Tolerations.» *Journal of Democracy*: vol. 23, no. 2, April 2012.

Ash, Timothy Garton. «Revolution: The Springtime of Two Nations.» *The New York Review of Books*: 15 June 1989.

Conference

Khader, Bichara. «Le Printemps arabe à l'épreuve de la transition, la Tunisie confrontée à d'autres expériences historiques.» Communication présentée au 39ème congrès du Forum de la Pensée contemporain organisé par la Fondation Temmimi et Konrad Adenauer Stiftung en Tunisie, 2013.

الفصل السابع

عن فرص بناء أفق سياسي تعددي
في دول الثورات العربية

إميل بدارين

تعيش الشعوب العربية واقعًا اجتماعيًا يتخلله تناقض صارخ بين نُظُم سياسية تقليدية جامدة ومتوغلة، وتطور تراكمي في مجالات ومتطلبات الحياة العصرية. أنتج هذا التناقض مزاجًا شعبيًا رافضًا هذا الواقع. إن الأوضاع العصرية الجديدة من نمو معرفي وتقني فتحت المجال أمام شريحة كبيرة من المجتمع للتعبير عن هذا الرفض وتفعيله في الحياة العملية نتيجة تبلور وعي اجتماعي عميق وتراكمه داخل العديد من شعوب الأمة العربية، خصوصًا لدى الفئة الشابة التي تشكّل أغلبية السكان[1]. أظهرت عملية حرق الذات التي أقدم عليها الشاب محمد البوعزيزي في 17 كانون الأول/ ديسمبر 2010 جدلية فلسفية وأخلاقية حول قيمة الحياة في ظل الاستبداد، وهي تشير إلى المستوى الذي وصل إليه القهر والإذلال وامتهان كرامة الإنسان، بحيث تقلص مجال التعايش بين الحياة وهذا المستوى من الاستبداد. لذا، تجاوزت حادثة البوعزيزي رمزيتها الخاصة في المكان والزمان، وأصبحت شرارة توقظ أسئلة عن قيمة الحياة تحت وطأة الاستبداد عند عامة الناس في العالم العربي، وبالتالي تولّد اختيار شعبي بديهي في النزول إلى الشارع، رفضًا للظلم من أجل الحياة.

لا يمثل هذا البحث رؤية شاملة لما حدث (ويحدث) في العالم العربي من ثورات[2] بقدر ما هو محاولة للتَّفَكُّر في الوسائل التي تساعد في توسيع

(1) من خلال تحليل نتائج إستطلاع الرأي التي أجراها المركز العربي يبدو واضحًا أن لدى المواطن العربي تصورات سياسية واجتماعية لطبيعة النظام السياسي الذي يريد العيش في ظله وطبيعة التغيير المراد. انظر: «المؤشر العربي 2012/ 2013: مشروع قياس الرأي العام العربي،» المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، حزيران/ يونيو 2013، متاح على الموقع الإلكتروني: <dohainstitute.org/release/657dc82a-dfa2-4749-9e96-5af5bf20913a>.

(2) هناك كثير من الجدل في ما إذا كان مصطلح «ثورة» يعتبر الوصف «الصحيح» أو غير الصحيح لما جرى ويجري في الدول العربية التي شهدت تغيرات وتطورات اجتماعية وسياسية مهمة. فالبعض =

الآفاق السياسية، الآخذة في الانحسار شيئًا فشيئًا، لتكون منسجمة مع الواقع السياسي المتعدِّد كمدخلٍ لتأسيس مبادئ لحياة إنسانية من دون استبداد. كيف يمكن تحويل وتطوير التعدّد السياسي والاجتماعي من حسابات سياسة ضيقة إلى قوة إيجابية بناءة؟ هل من منهجية لإعادة روح العمل معًا؟ سنحاول في هذا البحث الاقتراب من هذه الأسئلة من خلال، أولًا، دراسة الجدل الفكري النخبوي الموجود على الساحة السياسية؛ وثانيًا، محاولة الاستنارة ببعض الأمثلة من الحوار النظري والعملي الذي تجسده الإدارة السياسية في الحالة التونسية كوسيلةٍ لربط الجانب النظري بالتطبيقي. ليس هذا البحث في صدد «تفسير» وجود أو «غياب» ظاهرة[3] (الديمقراطية في الوطن العربي) بقدر ما هو محاولة أولية ومتواضعة للإسهام في التغيّر من أجل «صناعة» ظاهرة.

منهجية البحث مبنية، أولًا، على النظريات السياسية التي تفسر التطور الاجتماعي من زاوية البناء السردي والظرفي، وهي أيضًا تتخذ التحليل النقدي منهجًا ضمنيًا[4]. تجدر الإشارة هنا إلى تعريف ميشيل فوكو للنقد كعملية بناء تبدأ باكتشاف الافتراضات الباطنة ونُظُم التفكير التي تكمن خلف الممارسات الاعتيادية التي تقبل كبديهيات من دون تَبيُّن. فالنقد يمثل محاولة دائمة للبحث عن التغير من خلال كشف التحيّزات والافتراضات الضمنية المسبقة. إذًا، النقد لا يعني الرفض السلبي للأشياء أو القول إن الأمور ليست صحية كما هي[5].

= لا يرى أن ما حدث هو في منزلة ثورة، لأن الثورة لا بدّ لها من إحداث تغييرٍ جوهريٍّ وشاملٍ في النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي التي بقيت تقريبًا كما هي في البلاد العربية. فالذي حدث هو تغيير رأس النظام وليس تغيرًا للنظام. وعلى الرغم من هذا الجدل، سوف نستخدم مصطلح ثورة لأسباب عملية، وليس بهدف حسم الجدل أو تحليله. وفي جميع الأحوال، التغيير الاجتماعي بطيء بطبيعته، فمن الصعب تقدير مدى التغيير نتيجة للحوادث الثورية في الدول العربية من جهة، ومن جهة أخرى تبقى جميع المصطلحات السياسية متناقضة ومختلفًا عليها مهما بلغت من الدقة.

(3) عزمي بشارة، «الثورة ضد الثورة والشارع ضد الشعب، والثورة المضادة» المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، آب/ أغسطس 2013، ص 7.

(4) Michel Foucault, *Archaeology of Knowledge*, Translated by A.M. Sheridan Smith, Routledge Classics (London; New York: Routledge, 2002).

(5) Michel Foucault, *Politics, Philosophy, Culture: Interviews and Other Writings, 1977-1984*, Translated by Alan Sheridan [et. al.]; Edited with an Introduction by Lawrence D. Kritzman (New York: Routledge, 1988), p. 155.

ثانيًا، تبنى هذه الورقة على مبدأ «سياسة التحول معًا» (politics of becoming) المستوحاة من المُنَظِّر السياسي وليم كونولي[6]. العمود الفقري لهذه النظرية يتمحور حول تشخيص معمق للعلاقات الاجتماعية في صورة علاقات وشائجية (rhizomatic relationships)، أي مثل الجذور في منتهى التعقيد والتشابك والتعدّد. تهدف سياسة التحول معًا إلى ربط البعد النظري للسياسة بالبعد التطبيقي بهدف تكوين آلية للعمل والتعاون بين الأطياف السياسية والاجتماعية المختلفة من دون محو للخلاف والمواقف المتباينة. فطمس الخلاف يعني استنساخًا للنظام السابق بأدواتٍ وأشخاص مختلفين.

ينطلق هذا البحث من سياق أنظمة الحكم العربية في فترات ما بعد الاستعمار المباشر، الذي اتسم بتوغل أدوات الدولة لضمان استمرارية النظام الحاكم، باعتباره نقطة الارتكاز لبقية الخدمات الوظيفية للدولة. فنتج من ذلك علاقة مختلة بين الدولة (كمؤسسات حكم) والمجتمع الذي صار في منزلة رعية (وليس مجتمع مواطنين) في نسق الدولة المتوغلة، مقابل المجتمع الضعيف بحسب تحليل سلمان بونعمان[7]. لذا، نفترض أن التخلص من عقود الظلم والبدء بتأسيس قواعد لحياة سياسية - اجتماعية تعكس طموح الأمة العربية هدف أساسي لأغلبية السكان.

سيتم تقديم هذه الدراسة ضمن أربعة أجزاء مترابطة: الجزء الأول، يؤسس أرضية تفسيرية لمقاربة الوضع الراهن في العالم العربي ما بعد الثورة. هنا نقدم تصورًا إيجابيًا (بمعنى بنّاء) لهذا الوضع غير المستقر الغني بالتفاعل السوسيولوجي كعنصرٍ أساسيٍّ يفتح آفاقًا للتغيّر، وطرح مفاهيم جديدة لإعادة صوغ الهويات السياسية والتأسيس لنظام العمل المشترك كمقدمة لديمقراطية فاعلة. أما الجزء الثاني، فيتناول العلاقة بين الشرعية والشريعة والديمقراطية في الخطاب السائد، ويقدم طرحًا مغايرًا لا يختصر مصدر الشرعية في ثنائية

---

(6) William E. Connolly: *Why I am Not a Secularist* (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1999), and *A World of Becoming* (Durham, NC: Duke University Press, 2010).

(7) سلمان بونعمان، أسئلة دولة الربيع العربي: نحو أنموذج لاستعادة نهضة الأمة، تساؤلات؛ 2 (بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2013).

الأمة/ المجتمع أو الدين/ الشريعة لأن كليهما مرتبط بعلاقات عضوية. الجزء الثالث هو في منزلة تحليل نظري مختصر، نحاول فيه تقديم تصور لحل جدلية الثنائيات الخطابية من خلال النظر إلى الواقع السياسي كبيئة مركّبة ومتعدِّدة الأبعاد، تستدعي ذهنية سياسية تفاوضية تتجسد في شكل حوار تعدّدي. الجزء الأخير هو استمرار للجزء النظري السابق، مع إلقاء الضوء على التجربة التونسية لوضع النظرية السياسية في خدمة العمل السياسي لتسهل تحليل مكامن العمل المشترك.

أولًا: فرصة في «اللا» استقرار

لا يوجد معيار موضوعي جاهز لقياس مدى نجاح أو فشل الثورات، فأي مقياس يبقى حتمًا مستنبطًا من سياق الضوابط التي جاءت الثورة لتفكيكها وبناء منظومة جديدة من القيم والمعايير المتسقة مع روح السياسة التعدُّدية. كما لا يُقوَّم النجاح أو الفشل بالسرعة التي يتحقق فيها الاستقرار، لأن التغيير الاجتماعي ذو تسلسل زمني بطيء، وإنما يُقوَّم بطبيعة النشاط الاجتماعي - السياسي الذي سيتشكل تدريجًا بما يحمل بين ثناياه من مراجعة لتخيُّل الماضي والحاضر، في مراحل إعادة صناعة ذات متوازنة مع تراكمات التراث والحداثة. يتطلب هذا المشروع إعادة اكتشاف المسارات والاحتمالات التي غَيَّبَتها نُظُم الاستبداد (ومن قبلها الاستعمار المباشر)[8] من خلال مقاربة الصيرورة العربية المتعدِّدة من منظور ذهني مدرك للسياق الثقافي والتاريخي العربي والعالمي. فطبيعة العالم العربي، إن كان من الناحية الجغرافية أو السكانية أو التاريخية، غنية بالتنوع والاتساع الذي يتخلّله الكثير من الفرص والمخاطر أيضًا.

المكوِّن التاريخي للعالم العربي ثري بعناصر الترابط والتفكك في الوقت نفسه. وينطبق هذا على جميع الأقطار العربية تقريبًا، إذ لا توجد دولة عربية

---

(8) Edward W. Said, *Culture and Imperialism*, 1st Vintage Books ed. (New York: Vintage Books, 1994), pp. 209-210.

من دون تباينات سياسية واجتماعية وعرقية وعقائدية. هذه المفارقة تستدعي التعلُّم الإيجابي والسلبي في آنٍ واحد. **الأول**، يقوم بتأسيس دينامية ناقدة ومتفاعلة في داخل الفئات الاجتماعية نفسها ومع الفئات الأخرى، لإنشاء فهم وتصور حديث للذات وللآخر من داخل السياق والواقع الراهن كبديل عن الافتراضات والأحكام المسبقة. فإعادة بناء الذات (مثل الهوية الحزبية أو الطائفية) لا تفترض التخلص من الإرث التاريخي، أو البدء من نقطة الصفر، بل تفترض أن الصيرورة الآنيّة مرتبطة عضويًّا بالماضي والحاضر معًا، وأن التغيير يستدعي مفاوضة العلاقة بين الماضي الذي تستند إليه الصيرورة والواقع المستجد الذي تجد ذاتها متجسدة فيه. أما التعلم السلبي، فهو عملية «اللا تَعَلُّم» للتحرّر من الكثير مما ترسخ في الوعي واللاوعي اللذين تكوَّنا على مدى العقود السابقة من الاستبداد، أكان ذلك في ظل دولة الحزب/ الحاكم الواحد أو في عهد الاستعمار المباشر. فإزاحة أدوات الاستبداد (ولو جزئيًّا) في أحوال الثورة تمثل فرصة للتأمل والتفكير في مفاوضة جادة للتناقض والتكامل العربي (داخل كل قطر وبين الأقطار العربية) الذي يدفع نحو الترابط والعيش المشترك. وإلا فربما يتحول التعدّد من عنصر إثراء إلى عامل تفتيت في النسيج الاجتماعي الكلي، في إطار مفهوم دولة - شعب أو طائفة أو عشيرة.

إن تصوير الفترات الحالية لمُجتمعات الثورة بـ«المرحلي» يضع هذه المرحلة تلقائيًّا في إطار سلبي، ويفترض ضمنيًّا حتمية تتابع مرحلة، أو مراحل، مستقرة في المستقبل. مشكلة هذا الطرح هي عدم الأخذ في الحسبان صعوبة (إن لم يكن استحالة) تحديد ضوابط الاستقرار المفترض، نظرًا إلى أن هذا الحراك كان وما زال في طور التكوين والبناء. غالبًا ما تشكل الحوادث المذهلة السريعة (مثل حرق الذات كما حدث في تونس) باكورة الثورات، ومع هذا، فإن الثورة ليست مجرد حدث، وإنما عملية بناء ومراجعة مستمرة تتخللها سلسلة حوادث وعلاقات جدلية متقلبة. وبالتالي، يكون عدم الاستقرار عنصرًا أساسيًّا في بنية الحالة الثورية بحيث توضع جميع الخطابات والرؤى السياسية للاختبار والنقد، وهذا يطور الخطاب السياسي لدى جميع الأطراف.

تُضفي مقاربة دينامية التفاعلات الاجتماعية الراهنة في دول الثورات العربية - بتحيُّزٍ مسبقٍ - ضبابية على طبيعة وأهمية «اللا»استقرار البنَّاء، اللازم لإعادة صوغ الهوية السياسية التعددية التي دمرها «استقرار» النظام السابق (كوسيلةٍ لبقائه واستمراريته)، والتعبير عنها في الحيز العام. كما لا يمكن إنكار العناصر السلبية من صراع بين النخب السياسية وما اصطلح على تسميته الدولة العميقة[9] (أي مؤسسات الدولة وهيكلها البيروقراطي) وإراقة الدماء والتراجع الاقتصادي... إلخ، التي أصبحت فجأة سيدة المشهد. لكن جذور الصراع كانت موجودة أصلًا وفي تعاظمٍ تدريجيٍّ داخل المجتمع[10].

أزالت الثورات العربية الغطاء الذي ظل يستر مشكلاتٍ بنيوية في العديد من المجالات التي طفت كلها على السطح دفعة واحدة، ما سهّل الادعاء المغلوط الذي يدّعي أن الثورة «سبب» في إنتاج هذه المشكلات. ويكفي التذكير بأن الاستبداد هو أصل و«أعظم بلاء»، ولعل العالم العربي يعيش أشد أنواع الاستبداد المتمثِّل في «حكومة الفرد المطلق، الوارث للعرش، القائد للجيش، الحائز على سلطة دينية»[11].

إن جمود التفاعل الاجتماعي والسياسي واستقراره من سِمات الأنظمة الشمولية، ووسيلة خطابية تفترض الثنائية التي تقدِّم الاحتجاج على الاستقرار الاستبدادي كسلوكٍ فوضويٍّ («يا النظام.. يا الفوضى» باللغة الدارجة)، أو لحصر خيارات المواطن في ثنائية الاستبداد مقابل «الإسلاميين». أنشأت أنظمة الحكم العربية هذه الثنائية لتُقدِّم الأول بديلًا وحيدًا في الخطاب السياسي، وحصرِ التفكير الشعبي في إطارهما الضيق لسدِّ الطريق أمام تفكيرٍ متعدِّد الأبعاد يفكِّك أسس الثنائيات التي ترسّخ وتنمّي الاستبداد. إن تصوير

(9) كمثال للدولة العميقة وصراعها مع المتغيرات التي فرضتها الثورة، انظر: يزيد صايغ، «فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر» (دراسة، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 1 آب/ أغسطس 2012).

(10) انظر مثلًا في تقارير التنمية الإنسانية العربية للأمم المتحدة في العقد الأخير، على الرابط: <http://www.arab-hdr.org/arabic/>.

(11) عبد الرحمن الكواكبي، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، تقديم أسعد السحمراني، ط 3 (بيروت: دار النفائس، 2006)، ص 38-44.

الخلاف في ثنائية الدين (الإسلام) والعلمانية فُرضت على الواقع في تجاهلٍ لبُنيته المتعدِّدة والمركّبة. فمعادلة «الدين/ الإسلام» مقابل «العلمانية» تُوَظَّف خطابيًا لإخفاء التعدّد وحصر الخيارات في «مع أو ضد»، في تجاهلٍ لحقيقة الواقع الاجتماعي المتعدِّد. فهنالك أنواع من الإسلام (مثل الإسلام السلفي، الوسطي، الدعوي، الإسلام الرسمي/ التابع للنظام) والعلمانية (مثل الليبرالية، العسكرية، الاستبدادية - الشمولية، الحقوقية) متشابكة في علاقات اجتماعية مركّبة.

الثبات والجمود داخل الجسم السياسي نقيض لمفهوم ووظيفة السياسة والتعدُّدية حتى غير الديمقراطية، نظرًا إلى أن السياسة التعدُّدية بطبيعتها ليست وسيلة لمعالجة وإدارة الاختلاف والتضاد فحسب، بل لتمثيلهما والتعبير عنهما في الحياة اليومية[12]. لم تكن المجتمعات العربية يومًا في حالة استقرار وجمود في مرحلة ما قبل الثورات، بل ظلت تعج بحركات متناثرة تحت سقف التوازن الذي كان سائدًا. فجاءت الثورات العربية لتُجَسِّد إمكان الالتقاء والتعاون بين هذه الحركات والفئات الشعبية للعمل «معًا» من أجل التغيُّر بالمفهوم السوسيولوجي الأشمل، وليس لتغيُّر النظام، أي الاستقرار النسبي الذي كان قائمًا. هذا الالتقاء أوجد حالة جديدة من التكامل مع الحفاظ على التعدّدية والاختلاف. لقد كان العمل والتعاون بين الأطياف السياسية المختلفة بعضها مع بعض ممكنًا تحت شعار «الشعب يُريد» في ظل نظام ما قبل الثورة، لكنه أصبح مُتَعذِّرًا أو أكثر تعقيدًا في ما بعد. سوف نحاول لاحقًا مناقشة طريقة/ سلوك لاسترجاع روح العمل معًا من أجل التَّغْيير.

يتطلَّب هذا التحول والتغيير فتح نوافذ للحوار التَعَدُّدي الذي غيّبته منهجية النظام السابق، وإعادة اكتشاف الذات التي هي أصلًا متعدِّدة من منظور الواقع الجديد. بالطبع، هذا لا يعني نسخًا للماضي، بل إعادة تأويل الواقع والماضي الغنيين بالتنوع الأصيل في بنية الأمة العربية. فالتراث العربي مكوّن

(12) Chantal Mouffe, «Deconstruction, Pragmatism and the Politics of Democracy,» in: Simon Critchley [et al.], *Deconstruction and Pragmatism*, Edited by Chantal Mouffe (London: Routledge, 1996), p. 9.

من مزيج من التراكمات التاريخية والحضارية المتنوعة التي تستدعي استمرارية في المراجعة والإضافة والنقد والتصحيح. هذا النشاط يُذَوِّت البحث الجدي داخل الذات ويرسي روح النقد والشك لمراجعة روايات المؤسسة الرسمية التي أخلت علاقة الحاكم بالمحكوم[13]. يرى الإسلام الوسطي بطبيعته التطوير ومفاوض التراث مع الحداثة جزءًا عضويًا وحيويًا للاستمرارية والبقاء. فكما يشير الدكتور محمد عمارة، جاء الإسلام بـ«القواعد العامة، والأطر المرنة، والقواعد الكلية، ثم أطلق للعقل والتجربة العنان ليضعا النظم والقوانين والنظريات المتغيرة والمتطورة أبدًا، وفق المصلحة...»[14] ويؤكد الكواكبي أيضًا رفض الإسلام النفوذ الديني المطلق «في غير إقامة شعائر الدين»[15]. وفي خطابٍ حديثٍ، رفض راشد الغنوشي (المفكر الإسلامي ورئيس حركة النهضة في تونس) بشكلٍ أوضح الاستبداد والدكتاتورية «علمانية كانت أم دينية»[16].

السؤال الذي يواجه هذه المقاربة للدين ولوظيفته هو: كيف لهذه «الأطر المرنة» الرافضة للهيمنة الدينية أن تتسع للأطراف التي لا تشاركها الفلسفة المُوجِّهة نفسها؟ فعندما نتلمس واقع الشعوب العربية، قلما نجد الخلاف الأيديولوجي محورًا للنقاش، مقارنة بأمور الحياة اليومية مثل فقدان الحريات والبطالة والصحة والتعليم... إلخ. لكن الجدل الديني - العلماني يَظهر بشكلٍ جليٍّ عندما تتصدر النخبة الحوار لتضع النهج والكيفية التي تراها الوسيلة الأنجح لتحقيق هذه المطالب في ثنائية تقيد المُخَيلة السياسية في نطاقٍ فكريٍّ متصلبٍ، تُعَبِّر عنه شعارات جامدة من نوع «الإسلام هو الحل» و«الليبرالية/

(13) يجب الإشارة إلى أن منهجية النقد والشك والتأويل من الركائز التي قامت عليها الحضارة والعلوم العربية التطبيقية والإنسانية.

(14) محمد عمارة، نهضتنا الحديثة بين العلمانية والإسلام، ط 2 (القاهرة: دار الرشاد، 1997)، ص 34 و96.

(15) الكواكبي، ص 56.

(16) راشد الغنوشي، «الوفاق هو الانتصار الحقيقي للثورة،» الجزيرة.نت، 15/ 10/ 2013. على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/opinions/pages/ae1840e5-e4f0-4311-9d7e-247f5a32b37e>.

العلمانية أو الدولة المدنية هي الحل»، من دون قدرة على تقديم حلٍّ متفاعلٍ مع الواقع المتعدِّد في المشكلات والرُؤى.

عندما يتخذ بعض الأطراف من أعراف وقوانين مدنية مرجعًا له، فهو ليس بالضرورة متعارضًا مع المرجعيات الدينية. فمثلًا، جوانب الانسجام بين الإسلام (بحسب التفسيرات الوسطية له) والإعلان العالمي لحقوق الإنسان أكبر بكثير من جوانب التعارض[17]. وكما تحضُّ المرجعية الدينية على المرونة والوسطية، فإن نظام حقوق الإنسان يتضمن أيضًا مجالًا واسعًا للتفاوض والتوفيق بين الحقوق المطلقة والنسبية[18]. والسؤال نفسه مُوجَّه إلى الأطراف ذوي المرجعية غير الدينية: كيف لطابعها البراغماتي أن يتسع للبعد الديني حين يجد أن الدين ليس بالضرورة نقيضًا لقيم العلمانية الحياتية؟ بالطبع، لا توجد إجابة مسبقة، لأن الإجابة تتجلى في سجية التصرفات والممارسات الناتجة من هذا الفكر عند العمل والتفاوض مع الآخرين. فالإجابة لا تعطى وإنما تصنع ضمن العمل في السياق الاجتماعي الفعلي الذي يتيح الفرصة لشرح الذات وإدراك معناها الراجع، أي بعد أن ينعكس في الواقع.

بنظرة تشريحية سريعة إلى أحوال العالم العربي، نجد أن العقود الطويلة من الاستعمارِ الغربي (المباشر أو غير المباشر) ومن ثم استبداد النظم العربية الحاكمة وتَسلُّطها على مقومات الدولة والشعب والأفراد[19]، شكلت حاجزًا بين المواطن ومشكلات المجتمع. وبهذا لم تعد هناك طريقة طبيعية لتواصل تيارات المجتمع مع بعضها بعضًا سياسيًّا، وبالتالي لم تتح فرصة لتطوير ثقافة التعاون والعمل معًا لمعالجة المشكلات الاجتماعية. ونتيجة لهذا الانسداد، أصبحت الأوضاع مهيأة لنشوء فئات ونخب سياسية مُغَرَّبة (تنظر إلى غيرها

---

(17) انظر: راشد الغنوشي، **الحريات العامة في الدولة الإسلامية**، 2 ج (بيروت: دار الشروق، 2012).

(18) James Griffin, «First Steps in an Account of Human Rights,» *European Journal of Philosophy*, vol. 9, no. 3 (December 2001), p. 316.

(19) برهان غليون، **المحنة العربية: الدولة ضد الأمة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003).

من الأطراف على أساس «الآخر» و«الغريب») وانخفاض (إن لم يكن في بعض الحالات انعدام) مستوى الثقة الضرورية لأي عمل سياسي وطني مشترك. وعلى الرغم من سلبيات «اللا» استقرار على مناحي الحياة المباشرة، فإنه يقوِّض هيمنة القطب الواحد على الأفكار، إذ تُشكل حالة «اللا» استقرار والنشاط الاجتماعي - السياسي الشعبي الذي نشهده في الحيز العام في العديد من الدول العربية فرصة لتفعيل روح الانفتاح والبدء بمفاوضة ومراجعة صادقة للعديد من المواقف والعلاقات التي تبلورت في المجال الخاص (مثل الحزب والطائفة والعشيرة والسجن والمنفى)، بعيدًا من الرأي العام بسبب القمع كي لا يصبح التعدّد، الذي يمثل خطرًا وجوديًا على النظام الأحادي - الشمولي في الدول العربية، عنصرًا موجِّهًا للحياة السياسية. هنا، لا بدّ من الاستفادة من القوة الكامنة التي تحرك الشعب والرغبة الحقيقية لدى الإنسان العربي العادي في المشاركة بكل طاقاته للإسهام في بناء نظام اجتماعي وسياسي أو اقتصادي عصري. لقد أخذ الرأي العام يكتسب ثقة أكبر بالنفس مع ظهور جيل شاب متحمس بوعي وطاقة لاستنهاض أوطانه نحو الأفضل. هذا التطور يجعل من مراجعة الكثير من الأساطير والهوية الفئوية أمرًا ممكنًا. فعملية المراجعة والتطوير لا تلغي التنوع أو الهوية الفئوية، بل تقوّيهما وتعكسهما في المجال الاجتماعي العام، كما تمكنهما من الانفتاح على الفئات الأخرى لمشاركتها في البناء والنهوض بالمجتمع.

نجحت الثورات العربية في طي صفحة الحاكم السيادي والمخلص الأوحد (كما رآها توماس هوبس) في الوعي السياسي عند الشباب العربي. وهدمت هذه الثورات الستار الذي ظل يخفي المشكلات والخلافات الاجتماعية لعقودٍ طويلةٍ من دون معالجة. فالتفاعل الاجتماعي الدائر اليوم على الأرض يمثل فرصة حقيقية (على الرغم من جميع السلبيات القاسية) للتشخيص والتعرُّف إلى هذه الخلافات من أجل مفاوضة أسس التعايش الإنساني المشترك. أفضت الثورات إلى فضاء سياسي يُتاح فيه قدرٌ من المناظرات والخطابات العلنية التي تُعَرِّف الشعب حقيقة المشكلات السياسية

وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية على المجتمع والفرد. وبهذا يُشْرَك الفرد (وإن لم يكن بشكل مباشر) في الخطابات السياسية التي كانت سابقًا تدور خلف الكواليس. لذا، يجب الاستفادة من «القوة الإيجابية»[20] التي يتيحها «اللا» استقرار من فتحٍ للآفاق التي أقفلت في وجه النقاش والتداول والنقد.

ثانيًا: الشرعِيَّة والشريعة والديمقراطية

في البداية، لا بدّ من لفت الانتباه إلى الخطأ الشائع الذي يتناول الديمقراطية كفكرة غربية محض بسبب استقرارها في الدول الغربية، لكن جنينية فكرة الديمقراطية في سياقها الزماني والمكاني ظهرت عند الإغريق في سياقٍ كانت فيه الحضارة الإغريقية تنظر إلى ذاتها كجزءٍ مؤثّرٍ في حضارات الجوار ومتأثرة بها، كتلك الموجودة في بلاد الشام ومصر أكثر من السويد أو إنكلترا مثلًا. إذًا، يبدو رفض الديمقراطية كأسلوب للعمل السياسي على افتراض أنها فكرة غربية غير مقنعٍ أمام الواقع التاريخي للفكرة من حيث الزمان والمكان.

ترى الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية أن الدولة جزءٌ ضروريٌّ من مشروع الأمة الإسلامية، وأن الشرعِيَّة تأتي في الدرجة الأولى من الشريعَة الإسلامية ومن المجتمع في الدرجة الثانية[21]، وهكذا تُبنى تراتبية المصادر الشرعية بحيث يصنف دور المجتمع بعد تبَني الشريعة كمرجع أعلى. هذا النهج يفترض وجود مجتمع بهذه المواصفات، وتسليم المجتمعات العربية بِعُلويّة الشريعَة كفرضية معطاة مسبقًا، وهي تنظر إلى الديمقراطية ضمن هذا الإطار أيضًا. ماهيّة مصدر الشرعِيَّة هي جوهر الخلاف البنيوي بين تفسير الأحزاب الإسلامية للديمقراطية، وصيرورة الديمقراطية التي ترى أن الشعب

---

(20) القوة الإيجابية تعبّر عن العلاقات والتفاعلات الاجتماعية اليومية بين الأفراد والمؤسسات والتي بدورها نتاج النظم الاجتماعية والسياسية. انظر: Michel Foucault, *Power/knowledge: Selected Interviews and Other Writings, 1972-1977*, Edited by Colin Gordon; Translated by Colin Gordon [et al.] (Brighton, Sussex: Harvester Press, 1980), p. 98.

(21) عمارة، نهضتنا الحديثة، والغنوشي، الحريات العامة.

(أي الإنسان) وليس الدين مصدر الشرعية، أي أن الشرعية إنسانية المصدر. يبدو هذا التفسير المبدئي جامدًا، لكنه يصبح مرنًا عندما ينتقل من المستوى الفلسفي التنظيري إلى التطبيق السياسي. فليس من الضروري أن تنسجم الفلسفة مع التطبيق. مثلًا، يشكل قبول العديد من الحركات الإسلامية الاحتكام إلى وسائل الانتخاب اعترافًا ضمنيًا بأن الشرعِيَّة تأتي من الشعب.

بالتوازي مع هذا التفسير للديمقراطية، أي أن الشعب مصدر الشرعية، بنى سلمان بونعمان تصورًا يقلب تراتبية العلاقة بين الدولة والمجتمع كما تحسبها الأحزاب الإسلامية. فهو يرى أن المجتمع مصدر الشرعِيَّة، ولذلك يطرح ضرورة تصحيح العلاقة بين الدولة والمجتمع. عمليًا، هذا يتطلب نهجًا ثوريًّا يُغَيِّر العلاقات من خلال تقوية المجتمع، باعتباره هو الأصل والمرجع كمدخل لطرح مبدأ الدولة «العادلة والقادرة والفاعلة»، بحسب رأي بونعمان[22]. فعلى الرغم من رفض بونعمان للثنائيات، نجده يعود بنا من جديد إلى ثنائية الدولة والمجتمع، إذ يفترض أن يأتي المجتمع/ الأمة قبل الدولة. وعندما ندقق في معاني المصطلحات المُوَجِّهة، مثل «الدولة» و«المجتمع» و«العدل»، «الفاعلية» و«المقتدرة»، فنحن لا نستطيع فهم مدلولاتها إلا من خلال نسيج من الروابط والعلاقات الجدلية المتشابكة بين الأشياء التي تدلّل عليها هذه المصطلحات. فالعلاقة بين الدولة والمجتمع علاقة تأسيس متبادلة لا يمكن الفصل بينهما أو تحديد أيهما جاء قبل/ صنع الآخر. فالدولة مجموعة علاقات وليست كيانًا فيزيائيًا[23]، فحقيقة الدولة تتشكل من تصرفات وتخيلات الأفراد التي تتبع طبيعة علاقاتهم بمراكز صنع وتطبيق القرارات التي تتخذ تحت مسميات الدولة. هكذا تصبح الدولة والمجتمع حقائق اجتماعية.

بهذا، ليست محاولة حصر مصدر الشرعِيَّة في الأمة/ المجتمع «أو» الدين/ الشريعة إلا تبسيط وتجاهل للعلاقات العضوية والتاريخية بين هذه

---

(22) بونعمان، أسئلة دولة الربيع العربي.

(23) Robert W. Cox and Timothy J. Sinclair, *Approaches to World Order*, Cambridge Studies in International Relations; 40 (Cambridge: Cambridge University Press, 1996), p. 145.

الثنائيات. إن الجدل حول التراتبية (مَن جاءَ قَبْلَ مَن) والأفضلية والعقلانية يبقى نسبيًّا ومتنازعًا عليه مهما بلغ من موضوعية وقوة طرح. وهذا يقودنا إلى ضرورة الاعتراف بالواقع المركّب ومتعدِّد الأبعاد لفتح آفاق سياسية أوسع كمدخلٍ للتفاوض على منهجية توفيقية (لا إلغائية) تتجسد في حوار ديمقراطي يُتوَّج في إيجاد أوضاع تسهِّل التعاون والعمل معًا.

ثالثًا: سياسة التحول معًا

تهدف سياسة التحول معًا إلى إنشاء فضاءٍ واسعٍ للحوار، بعيدًا عن مفهوم الحوار السياسي الضيق المتمثِّل في طريقة الوصول إلى السلطة عبر التنافس الانتخابي والترشح، كما هو الحال في الديمقراطية الآنيّة والجاهزة (التي تصدِّرها النيو - ليبرالية إلى المجتمعات الأخرى)، من دون أرضية ديمقراطية عضوية. فالديمقراطية لها وجهان متداخلان، كلٌّ يعتمد على الآخر. الوجه الأول، المتعارف عليه، يتمثَّل في طريقة إدارة الحكم وشؤون البلاد السياسية والاقتصادية في الأدوات الديمقراطية كالانتخاب والترشح وتقاسم السلطة... إلخ. بدا هذا الفهم واضحًا لدى الحركات الإسلامية من الناحية العملية لتطبيق الديمقراطية بجانبها الأداتي (القريب من مبدأ الشورى)، من دون بعدها الفلسفي الذي «قد» يتعارض مع المفاهيم الفلسفية للحركات الإسلامية، كما أشار امحمد جبرون[24]. أما الوجه الثاني، والأكثر عمقًا، فيتشرَّبه النسيج الثقافي والاجتماعي العام، بحيث يتيح المجال لتبادل ومفاوضة الآراء والأفكار بين مكوّنات المجتمع على مستوى القاعدة الشعبية. وبهذا يؤسِّس تدريجًا حراكًا اجتماعيًّا فاعلًا يتخلله تدوير النقاش من النخبة السياسية وعامة الشعب واليهما، لتكوين آلية للتَّأْثير والتأَثُّر في ما يحدث في المجتمع من أمور[25].

(24) امحمد جبرون، «الإسلاميون في طور تحول: من الديمقراطية الأداتية إلى الديمقراطية الفلسفية (حالة حزب العدالة والتنمية المغربي)،» مجلة تبين للدراسات الفكرية والثقافية، العدد 3 (شتاء 2013)، ص 193-208.

(25) Connolly, *Why I am Not*, p. 154.

لم تأخذ الخلاصة التي توصل إليها جبرون في حساباتها أن الإسلام الفلسفي ليس متعارضًا مع جوهر الديمقراطية الليبرالية بشكل مطلق. فتفسير الحركات الإسلامية يُقر مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص والحقوق والواجبات والمساواة بين المرأة والرجل ورفض الاستبداد والحاكم الأوحد... إلخ، وفي بعض الأحيان يتقدم على مبادئ الليبرالية بطرح نظام للتكافل الاجتماعي الاقتصادي. يتجلى التناقض بين الإسلام والديمقراطية في موقف فلسفة الإسلام للحرية، كما يُستَشَف من كتابات الكثير من المفكرين الإسلاميين. فعلى سبيل المثال، يقدم محمد عمارة تعريفًا مُقيَّدًا للحرية «بما قطع الله فيه بالتشريع، داخل الإطار الإلهي»[26]. وعلى الطرف الآخر، فعلى الرغم من انحياز الديمقراطية الليبرالية (العلمانية) إلى مصلحة الحرية كنقطة انطلاق جوهرية، فإنها تُبقي قدرًا للمناورة والمفاوضة والتحكيم من خلال فرض «عبء الإثبات» على أولئك الذين يرون ضرورة للحد من حرية الآخرين[27]. باختصار، ينطلق التفسير الإسلامي للحرية من فكرة الحرية المقيَّدة كمبدأ، ويترك الباب مفتوحًا للتفاوض بين المستوى الفكري والعملي كما سنوضح لاحقًا. وفي هذا التفسير ما يمكن البناء عليه، لما يحتويه من مرونه تساعد على فتح الآفاق للإبداع الفكري والتفسيري العصري للدين. فنقاط الالتقاء بين المراجع الفلسفية الإسلامية والديمقراطية الليبرالية أكثر من نقاط الاختلاف، إذا ما استغلت مساحات التقاطع وتم دمجها في مركز النظم الفكرية المرجعية بدلًا من تَطريفِها.

تجدر الإشارة أيضًا إلى نقطة مهمة أخرى. فغالبًا ما يتم تجاهل حقيقة أن البُعد الفلسفي للدين ليس مقصورًا على الأحزاب السياسية الإسلامية كما يشير امحمد جبرون[28]، بل يتعدى ذلك ليمثل جزءًا أساسيًا في بنية الثقافة واللغة والتاريخ التي تشكل المخزون الباطني لوجدان أغلبية فئات المجتمع العربي،

---

(26) عمارة، ص 97.

(27) Gerald F. Gaus, *Contemporary Theories of Liberalism: Public Reason as a Post-Enlightenment Project*, Sage Politics Texts (London: Sage Publications, 2003), pp. 205-234.

(28) جبرون، ص 193-208.

أكانت ذات توجه ديني (إسلامي) أو علماني، نظرًا إلى أن النزعات الأخلاقية غير المرئية تتبع طريقها الخاص من دون الوقوف على حسابات (التي تصنف) المنطق كما يطرح نيتشه[29]. وحتى الدول الغربية التي تُمثل في نظر البعض تجسيدًا للعلمانية، تعتمد الكثير من الأفكار والمواقف الدينية والتاريخية[30]. كذلك، يعتبر الدين عنصرًا مهمًّا ضد تفتيت النسيج الاجتماعي في العالم العربي[31].

لأن الجميع متأثر برواسب الماضي وتعقيداته الإيجابية والسلبية، فإن عبء إيجاد توازنٍ بين البعد الأدائي والفلسفي للديمقراطية يشترك فيه الجميع[32]. وهذا يحتاج إلى بناء وصناعة توازنٍ بين الكينونة الحالية والكينونة المستقبلية والتعلّم من التجارب النقدية لتفكيك التكوين التاريخي الرسمي لقيم وأسس الصيرورة الذاتية في شكلها الآني، وإعادة تفسيرها من داخل عدسات التاريخ والحضارة العربية نفسها، لكن من منظور ظرفي حديث، أي تقريب الأفكار الاجتماعية الفاعلة إلى قلب المصادر المُوَجِّهة إلى نظم إدارة الحياة العامة. في سياسة التحول معًا، يجب استغلال الانفتاح السياسي لإنشاء بُعدٍ فلسفي ديمقراطي غير محكوم بنظام أخلاقي وفكري أحادي، ليكون منسجمًا مع السياق الاجتماعي المتعدد.

لا يُلغي هذا النهج الذات بل يعزِّز ويحدِّث قيم المجتمع وحضارته، لأن جمود الصيرورة (أي استقرارها) مؤشر ضعف إذا قارنا ذلك بالحضارات الدينامية القوية دائمة المراجعة الذاتية[33]. قد ينظر إلى النقد كنوع من جَلْد الذات، ولذا يبرِّر البعض الحساسية الفائقة تجاه نقد الذات بادعاء ضرورة

---

(29) Nietzsche Cited in: Connolly, *Why I am Not*, p. 27.

(30) Jacques Derrida, *Margins of Philosophy*, Translated, with Additional Notes, by Alan Bass (Chicago: University of Chicago Press, 1982).

(31) برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، المفكر العربي (بيروت: دار الطليعة، 1979)، ص 22.

(32) للتوسع في مشكلات وعوائق التحول الديمقراطي خارج إطار هذا البحث. حول هذا الموضوع، انظر: عزمي بشارة، في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007).

(33) انظر: الغنوشي، الحريات العامة، ص 28.

تحصين هوية المجتمع وقيمه. لكن الواقع العالمي المترابط يعرّي هذا الطرح. فالمجتمع الأقل تكيُّفًا مع التغيّر والبناء يضطر إلى أخذ موضع الطرف المستقبل والمستورد للقيم من المجتمعات الأكثر فاعلية في معظم الأحيان. ويكفي أن نشير إلى أن العالم العربي يستورد تقريبًا كل شيء، حتى الأدوات الثقافية كالبرامج التلفزيونية ومناهج التدريس (خصوصًا في الجامعات). فهذا الاستيراد يولد، سيكولوجيًا، دونية عند الإنسان العربي، حين يرى أن بلده يستورد حتى مدرِّسي الجامعات والأطباء والمفكرين بعد صناعتهم في الخارج كما نوّه فرانز فانون[34].

التحول معًا نحو التوازن بين الهوية الخاصة (الحزبية أو الطائفية مثلًا) والهوية الجامعة، من منطلق المضي في إحداث تغيُّرٍ اجتماعي عميق، يُمَكِّن كل جزء من رؤية الأجزاء الأخرى كمُكمِّل وليس كخصم في تخيله لذاته الضيقة (الهوية الخاصة) والذات الأوسع (أي المجتمع ككلّ). يؤسس هذا التحول مظلة جامعة من مفاهيم الأساس لمعنى السلطة ومبرراتها وأهدافها إزاء الشعب والمصلحة العامة والمكانة الحضارية للبلد العربي في العالم. إذًا، ليست فلسفة التحول معًا مجرد خطاب سياسي تكتيكي للوصول إلى السلطة؛ فالمفاهيم المُوَجِّهة (التي قد يُعَبَّر عنها بدستور) تكون مستقرة نسبيًا مع إبقاء المجال أمام التطوير والتحديث، وإلا تصبح شكلًا آخر من الاستبداد في وجه الأجيال التي سترثها مستقبلًا، لتشكل البنية التحتية المشتركة المتينة للعمل الديمقراطي السياسي، من أجل مواصلة تطوير المجتمع والدولة. فبناء الدول والمؤسسات والحضارة عمل تراكمي جماعي، يدار من خلال الديمقراطية الأداتية تحت مظلة التفاهمات المشتركة. فبغير ذلك، تصبح الديمقراطية وسيلة تداول (تبادل أدوار) وقيادة متشرذمة في إطار «نحن» و«هم» الذي أشار إليه عزمي بشارة. وبالتالي، يصبح كل حزب أو فريق يدير شؤون البلاد بحسب رغبته من دون تحقق هدف التراكم، ولعل هذا نوعٌ آخر من الاستبداد، كما شخَّصه الكواكبي في كتاب **طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد**.

---

(34) Frantz Fanon, *Black Skin, White Masks*, Translated by Charles Lam Markmann, Forewords by Ziauddin Sardar and Homi K. Bhabha (London: Pluto Press, 1967).

حتى يكون التغيير معًا في مراحل التحول إلى السياسة الديمقراطية مجديًا، لا بدّ من مراعاة مجموعة من الضوابط. فهذا النوع من التغيير يتطلب: **أولًا**، الاعتراف بتنوع وتعدّدية مصادر القيم (الأيديولوجية وغيرها)؛ **ثانيًا**، مقاربة العمل السياسي كوسيلة لإدارة هذه التراكيب المجتمعية من دون تحيز أو إقصاء؛ **ثالثًا**، لا بدّ من مراعاة أن العمل السياسي بطبيعته لا يحدث في الفراغ، بل في داخل واقع اجتماعي له طبائعه الفاعلة. كما يجب أيضًا إدراك أن النخب السياسية الموجودة على الأرض هي أيديولوجيات ومناظير مصنعة مسبقًا، لذلك لا بدّ من التعامل مع النخبة السياسية الموجودة (وليس البدء من الصفر كما سنضيف لاحقًا)، لكن ضمن مفاهيم جديدة.

يتطلب إدراك أهمية تغيُّر الأوضاع السياسية معًا، كعملية اجتماعية معقدة، قدرًا من الإخلاص والرَّغبة الصادقة في التأثير والتَّأثُر بمجموع القيم التي ينبني عليها المجتمع، لا فرض قيم الأغلبية أو القيم التي قد ينظر إليها طرف ما على أنها مقدسة أو حداثية. فنحن لسنا في صدد مسألة فرض الطريقة «الصحيحة» أو لتقسيم الواقع في «ثنائيات متعارضة»، وإنما لاستغلال وبناء قواسم مشتركة بين قضايا متعدِّدة الأبعاد (وليس ثنائيات)، بحيث يتسنى لكل طرف المشاركة بقيمه في التأسيس للأطر المبدئية التي ستوجه قوانين إدارة البلاد. ليس المطلوب من أي طرف التنازل عن قيمه، وإنما الاعتراف بحق الآخرين في أن يشاركوا بقيمهم. التسليم بأن أحدًا لا يستطيع أن يحقق كل شيء يجب أن يفسر إيجابيًّا، أي لا أحد سيخسر كل شيء وإنما سيحقق أشياء. بهذه الذهنية، يبدأ التفاعل والعمل معًا من أجل التفاوض على هذه القيم، وكيفية تنسيقها في إطار دستوري يعكس ميزان القوى الاجتماعي الفعلي الذي تستند إليه الحاكمية لخلق حالة يجد فيها كل طرف شيئًا يعبِّر عنه فيها، وبالتالي التضامن معها بدلًا من الصدام بين الحاكم والمحكوم.

أما التغيير الأيديولوجي العميق، الذي يهدف إلى «هيمنة» مفاهيم معينة (أكانت عقائدية أم إرساءً لمفاهيم ليبرالية من حرية وديمقراطية)، بحيث تصبح أمورًا بديهية في الثقافة العامة، فله أدوات أخرى تكمن في نشر الأفكار بشكل

عضوي من الأسفل، كما نَظَّر أنطونيو غرامشي[35]. وبنهج مماثل لغرامشي، طرح الكواكبي مبدأ التدرج للتخلص من الاستبداد، فقال: «قطع دابر الاستبداد هو برقي الأمة في الإدراك والإحساس، وهذا لا يأتي إلا بالتعليم والتحميس، ثم إن إقناع الفكر العام وإذعانه لا يأتي إلا في زمن طويل»[36].

رابعًا: نخبة بذهنية قديمة وواقع متجدِّد

ربما تجد النخبة السياسية، التي قطعت شوطًا طويلًا في العمل ضمن بديهية ذهنية تشكلت في أوضاع مغايرة للثورة، صعوبة في فهم وتفسير الواقع الجديد الذي تفرضه أوضاع الثورة المتقلبة كأرضية لاتخاذ التصرف السياسي الملائم. سأحاول في هذا الجزء من الورقة الاسترشاد بتجارب التفسير والتأويل للنصوص (hermeneutics) لتطوير منهج يُمَكِن السياسي/ة من الاستعانة به لتفسير الأوضاع السياسية الطارئة. تستطيع النخبة أن تتعلّم وتستفيد الكثير من نظريات تفسير النصوص لإعادة قراءة الواقع قراءة عملية وواقعية غير نصيّة. فعندما تُقر الأطراف السياسية بضوابط العمل معًا ستجد نفسها جزءًا من واقعٍ مركّبٍ يحتاج إلى التفسير والتأويل من جديد. فقراءة المجتمع سياسيًا هي عملية تفسير لمكوّناته وميوله السياسية المرئية وغير المرئية في ظرف زمني ما[37]. هذه الظرفية تجعل العملية التفسيرية مستمرة من دون توقف.

عندما يحاول السياسي/ة تحليل المكوّنات الأخرى والأفكار التي تشكلت في ضوئها نظرتها إلى الحياة السياسية والاجتماعية. لا بدّ له من التعرض والتنقل بين خليط من الأفكار التفصيلية - المتعارضة والمنسجمة - في إطار المجتمع الكُلي الذي يربط بين هذه التفاصيل، وبالتالي يتم صناعة

(35) انظر مفهوم السيطرة في: Antonio Gramsci, *Selections from the Prison Notebooks* (London: Lawrence & Wishart, 1998).

(36) الكواكبي، ص 182.

(37) Hans-Georg Gadamer, *Truth and Method*, Translation Revised by Joel Weinsheimer and Donald G. Marshall., 2nd rev. ed., Continuum Impacts (London; New York: Continuum, 2004).

تفسيرٍ وقراءة كنتيجة للمشاركة والتفاعل مع جميع الأطياف السياسية. وغالبًا ما يتضمن أي تفاعل اجتماعي فرصًا جديدة قد تفتح نوافذ للمفاوضة حول المفاهيم المُؤَسِّسة من خلال المحاورة والتفاعل وحتى التصادم مع الأفكار وبينها. يكمن التقدم الجوهري الذي يُتيحَه لنا هذا النهج في استدعاء (بدلًا من إقصاء) مكونات المجتمع بما يتخلله من تنوعٍ، كما يُوسع دائرة المصادر والمراجع التي تستنبط من خلالها المبادئ الموَجِّهه للسلطة. وقد يؤدي هذا النشاط إلى إثمار تدريجي يعزز منهجية الحوار والقيم السياسية المشتركة، التي لم تكن متاحة أو لم يكن في مقدرة أحد على تخيلها في السابق.

المثال الآتي من الواقع الفكري والسياسي التفاوضي يوضح الفكرة السابقة بدقة. إن جوهر مقاربة أدبيات الحركات السياسية ذات المرجعية الإسلامية (المباشرة)[38] لفكرة الحرية يتمثل في مفاوضة التناقض بين مبدأ الحرية العالمي والحرية تحت سقف الفلسفة الإسلامية[39]. لكن تحليلٍ الفجوة بين الخطاب والممارسة يمكنه ملاحظة علاقاتهما المتباينة، لأن كلًا منهما مرتبط بأوضاع وضوابط مختلفة: فعندما يكون الجدال على المستوى الفكري (الأكاديمي مثلًا)، قد تنحسر حدود المرونة تحت مسمى التخلص من التناقض كوسيلة لتحقيق رواية منسجمة ومتماسكة. في حين يعمل واقع الحياة الفعلي وفق أوضاع ومناطق (جمع منطق) مختلفة تستوعب التناقض والاختلاف، وبالتالي يُفسح في المجال للمرونة والإبداع بحسب المتطلّبات الظرفية التي تفرض نفسها على العقل، عندما يجد المرء نفسه في تفاعل وحوار مباشر مع المصادر الفكرية الأخرى. لعل قبول حركة النهضة التونسية عدم الإشارة إلى الشريعة في الدستور وتفضيلها «العمل المشترك ولو مع الأحزاب العلمانية من أجل إيجاد حكم ديمقراطي يتح الحرية لكل الأيديولوجيات،

---

(38) الإضافة بين قوسين جاءت لتؤكد فكرة عدم اقتصار المرجعية الإسلامية على الأحزاب التي تُعرِّف نفسها صراحة بأنها أحزاب تتخذ من الإسلام مصدرًا لمشروعها وفكرها السياسي. وبما أن الإسلام كفلسفة مرتبط بالثقافة والتاريخ العربي واللغة العربية، فإنه يبقى مكوّنًا أساسيًا (وليس الوحيد) في فكر الحركات السياسية الأخرى.

(39) عمارة، نهضتنا الحديثة.

ومن بينها الإسلام»[40]. أبرز مثال على ذلك اعتبار الغنوشي للإسلام كجزءٍ بجانب الأيديولوجيات الأخرى التي لها الحق نفسه في تكوين النظام السياسي المستقبلي لتونس.

ينمّي الانفتاح على المصادر الفكرية لمختلف الأطياف السياسية والفكرية من واقع المجتمع، واستدعاؤها نحو المركز كبديل عن أحادية المصدر (كما هو الحال في النظام الشمولي الأحادي)، روح الثقة والتعاون ويفتح مجالات جديدة للتفكير والنقد (لم تكن متوفرة من قبل)، المستخلصة من طبيعة المرحلة لرسم تصورات متصالحة مع المجتمع الكلي. هذه الطريقة تنهي أحادية المصدر (أي الأيديولوجيات الشمولية) وتؤسس تعدّدية المراجع كشيء بديهي في أي عمل سياسي (على الأقل في المجال الفكري لدى النخبة أكانت علمانية أو دينية).

يبدو هذا الطرح خارج السياق، إذا أخذنا في الاعتبار ما يجري على الأرض اليوم من صراع محتدم بين التيارات السياسية التي «تُعَبِّر» عن شعوب الثورات العربية، التي وصلت إلى حالة حادة من الاحتقان والمجازر البشعة ضد المدنيين. لكن لا بدّ من لفت النظر إلى القوة البناءة الكامنة في ثنايا هذا الواقع المليء بالمخاطر والصعوبات، والتي تمثل رافعة أساسية لصوغ حقيقة أخرى، ولاستدراك مخاطر العودة إلى الاستبداد.

ربما يصعب علينا تصور حوارٍ بين أقطاب فكرية وسياسية متباينة لأسباب كثيرة. فهناك من يعزو ذلك إلى انعدام أو ضعف الثقافة السياسية الديمقراطية. لكن هذا لا يكفي، لأن الثقافة لا تُعطى بل تُبنى وتتطور وفق سياق تاريخي تراكمي. قد تكون البداية في الاندماج في العملية السياسية تحتم تلقائيًا على جميع الأطراف البدء بعملية ذاتية لصوغ وتنسيق وتنقيح الخطاب السياسي لطرحه على الجمهور العام. هنا ينتقل الخطاب من الخاص إلى العام، ويصبح

(40) الغنوشي، الحريات العامة، ص 285، التأكيد مضاف.

معرّضًا للتساؤل والنقد، وبالتالي نشوء «حلقات تأثير»[41] جديدة للتبرير والتطوير والمقارنة بالخطابات الأخرى. فمعنى أي خطاب ومضمونه يتشكلان من خلال تفاعله مع وبين الأفراد وما سينجم عنه من سلوك وممارسات تتجسد في الحياة العملية.

بهذا المفهوم، تتحول المراجعة الذاتية من الإطار النظري (كما كان يحدث في ظل النظام الاستبدادي المُنغلق)، إلى المراجعة الفعلية من خلال ممارسة السياسة والاندماج في الواقع كما هو، وليس من خلال افتراضات مسبقة. فمثلًا، الأطراف التي تتخذ التراث والدين كأولوية وكأمور مقدسة سيكتشفون حاجتهم الماسة إلى التعبير عن هذه الأفكار بلغة ومصطلحات العصر والحاضر، لكي يتواصلوا مع الحيز العام ضمن «حلقات تأثير». فمن غير الممكن استحضار الماضي بلغته وروحه الزمنية. وفي المقابل، تشكل المراقبة والتأمل الذاتي بين الأفراد والأفكار، وما سينتج من هذا النشاط من تغذية راجعة بإسقاطات جديدة، فرصة لإعادة التفكّر في المفاهيم والتصنيفات التراثية بذهنية عصرية.

خامسًا: من التجربة التونسية وسياسة التحول معًا

تبدو الأوضاع السياسية في تونس، أول وهلة، كأنها صراع بين قوى علمانية ودينية على السلطة. في نظرة أدق على ما يجري من حوادث، نرى مزيجًا مركّبًا من الطروحات والرُّؤى الفاعلة في النشاط السياسي التونسي. هذا الواقع يفند النظريات الاختزالية التي تجرد العلاقات الاجتماعية في ثنائيات مثل الدين والعلمانية.

ما يشجع هذا التصور هو فهم ضحل لطبيعة الأوضاع السياسية التي تخفي وراءها التعدد، أو تبسيط للصورة المعقدة كي يسهل هضمها. فعندما يفتقر المشهد المتعدد إلى نظام يُمَكّن القوى من العمل معًا، أكان هذا أو ذاك

(41) Ian Hacking, *The Social Construction of What?* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1999), p. 34.

الطرف في المعارضة أو في سدة الحكم، يأخذ التَّحَكُّم (أي الاستبداد) مكان الحُكْم والإعراض (للإفشال وليس التصحيح كما هو في حالة الجماعات السلفية التونسية) مكان المُعارَضة، وبالنتيجة غالبًا ما يلجأ كل طرف إلى إبراز التمايزات والخلافات الأيديولوجية الجدلية وتأكيدها.

يُنَمّي هذا ذهنية سياسية (لدى طرفي الحكم والمعارضة) لا تدفع نحو فضاء سياسي تعدّدي، بل ترى التعدّد والاختلاف عناصر سلبية تحاول منعهما من التبلور، ما يُضْعِف مستوى الثقة بين الطبقة السياسية. بهذه الكيفية، يُعيد النظام إنتاج نفسه باستمرار. فحتى لو انتقلت السلطة إلى الجهات التي كانت في المعارضة، فإنها ستجد العلاقات التنظيمية القديمة المعادية للتعدد تدفعها نحو الممارسات نفسها تجاه الطرف الذي يأخذ مكانها في المعارضة. أما في حال تم الحوار في ظل ذهنية تعدّدية (نسبيًا)، فلا بدّ من أن تتغير كيفية العلاقات بين الأطراف، بحيث يتم النظر إلى المعارضة كجزءٍ أساسيٍّ من عمل الديمقراطية التي هي بحاجة دائمة إلى النقد والتصحيح، لا كفائضٍ سياسيٍّ يمكن الاستغناء عنه. من الملائم هنا التذكير بتعريف فوكو للنقد (الذي ذكرناه سابقًا) كمحاولة مستمرة للبحث عن بدائل للتغيير وكشف الافتراضات والأسس غير الصحيحة. فوظيفة المعارضة ليست الاعتراض فحسب، وإنما ممارسة النقد.

لا تختلف نظرة المواطن التونسي إلى الدين والتدين كثيرًا عن باقي الأقطار العربية الأخرى بشكل عام (لاحظ المؤشر العربي). فعلى الرّغم من الأهمية التي تبديها أغلبية شعوب الأمة العربية للدين، فإنها تبقى وسطية المزاج في تَدَيُّنِها ومقاربتها لأمور الحياة اليومية. وتشكلت هذه الصورة «المُتديّنة» نسبيًا للذات في إطار غامض حول ما يدور في ذهن الإنسان العادي للمحتوى الذي يعبّر عنه مفهوم «التديّن»، لا على أساس مفهوم محدد[42]. ولا شك في أن الثقافة والهوية واللغة والدين أمور متداخلة في العالم العربي. «فالدين» في هذه الحالة لا يعبّر عن مجموعة محددة من العوامل التي يمكن

---

(42) «المؤشر العربي 2012/ 2013،» ص 149-169. انظر أيضًا: عمارة، ص 29.

تصنيفها وحصرها في ثنائية المجال العام «أو» الخاص كما يعتقد البعض[43]، إذ إن الكثير مما يُصطَلح عليه بـ«الدين» هو جزء من الذاكرة الباطنة[44] أو «[الـ]منبع» الذي يشرب منه الجميع، كما عبّر عنه منصف المرزوقي[45]، أي عنصر مشترك لدى الجميع بسبب تشابكه بالثقافة والتاريخ في المنطقة العربية[46].

إذا أخذنا في الاعتبار وسطية الأمة، كما يدلل على ذلك المؤشر العربي وشعارات الثورة التي نادت بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية كأهداف عليا بصراحة وشفافية فائقة، نستنتج أن الصراع الديني - العلماني هو صراع نخبوي بامتياز (أو على الأقل لا يحتل الأولوية لدى المواطن)، يُصدِّره الإعلام (المؤيد أو المعارض) في الدرجة الأولى إلى الشارع، فيرفد النخبة وخطابها «بظروف المسموعية»[47]. وكون الصراع نخبوي لا يُقلل من أهميته وظلاله المباشرة على المجتمع، التي تصبح تدريجًا نبوءة ذاتية التحقيق. فعندما يتغلغل وينتشر هذا الخطاب يغدو بديهيًا لدى المزاج العام، وبالتالي يتأثر التفكير السياسي والعلاقات الاجتماعية، وقد يُعاد بناؤهما تدريجًا على أسس الصراعات الضيقة.

الفرز الديني - العلماني موجود في الحالة التونسية، لكن التقاء نخبة سياسية ومؤسسات المجتمع المدني ذات توجه ديني وعلماني على رفض نظام بن علي وتعرضها للإقصاء والاضطهاد السياسي[48]، وتجربتها في المنفى،

---

(43) تتردد مسألة فصل الدين عن السياسة كثيرًا في دول الثورات العربية. انظر: John Rawls, *Political Liberalism*, Expanded ed., Columbia Classics in Philosophy (New York: Columbia University Press, 2005).

(44) Joseph Ledoux, *The Emotional Brain: The Mysterious Underpinnings of Emotional Life* (London: Phoenix, 1998).

(45) منصف المرزوقي، «التباين والتوافق مع صديقي الشيخ راشد،» موقع الجزيرة.نت، 10/4/2012، على الموقع: <aljazeera.net/opinions/pages/4f355c57-2d8a-434a-a56f-556158cca3cc>.

(46) بشارة، في المسألة العربية.

(47) Judith Butler, *Precarious Life: The Powers of Mourning and Violence* (London: Verso, 2004).

(48) Kenneth Perkins, *A History of Modern Tunisia* (Cambridge: Cambridge University Press, 2004).

دفعت كل طرف إلى مراجعة ذاتية للهوية الحزبية وتطويرها كي تُقبل، والانفتاح على الآخر من أجل خوض غمار المرحلة المقبلة. أثمر هذا التعاون إيجابيًّا ووفر فرصًا أفضل للجميع. كما تمخض عن هذا التفاهم «إعلان تونس» التوافقي بين النخب التونسية في المنفى عام 2003، الذي مَثَّل العصب الأساسي لحكومة الترويكا (التي تضم أحزابًا ذات توجهات علمانية ودينية/ إسلامية) التي تشكلت بعد سقوط نظام بن علي في مرحلة حرجة في تاريخ تونس المعاصر[49].

فالتبادل النقدي المتسامح الذي عبَّر عنه منصف المرزوقي، رئيس تونس ورئيس حزب المؤتمر، في مقالته «التباين والتوافق» يمثل أنموذجًا يحتاج إلى تحليلٍ أعمق في بحث آخر. إن فهم المرزوقي «العلماني» (إذا جاز مثل هذا الوصفُ) للعلاقة بين الدين والعلمانية بوصفه الإسلام بأنه المنبع [الذي] نشرب منه جميعًا» يتقاطع مع تحليل المنظِّر السياسي «غير» العلماني وليام كونولي في نقده للعلمانية التي تحاول إقصاء وجهات النظر التي تتخذ من الدين مرجعًا لها[50]. مثل هذه التصورات والذهنية التحليلية تعبّر عن مَكامِن الإبداع في ظل ممارسة التبادل الفكري والحوار الشفاف المتسامح. ومن زاوية أخرى، يمثل بحث راشد الغنوشي ذي التوجه الإسلامي لمقاربة موضوع العدالة وحقوق الإنسان والحداثة من العدسات الإسلامية (بغضّ النظر عن قبوله أو الاختلاف مع طرحه) حالة جدية في سبيل إيجاد أرضيَّة مُشتركة على اختلاف المصادر الأيديولوجية.

انعكس هذا التصور بوضوح عندما جاء الوقت للتفاوض على السلطة وتقديم التنازلات وإبداء المرونة السياسية. فمثلًا، فتح التوصل إلى صيغة مُرضية لمسألة الشريعة والشرعية من خلال عدم إصرار حزب النهضة على الإشارة إلى الشريعة كمرجعية في نص الدستور، مقابل قبول الأطراف التي

(49) Moncef Marzouki, *L'Invention d'une démocratie: Les Leçons de l'expérience Tunisienne*, Cahiers libres (Paris: La Découverte, 2013), p. 79.

(50) Connolly, *Why I Am Not*, pp. 28-41.

تعتمد مرجعية غير دينية اعتبار أن تونس دولة حرة «الإسلام دينها» (صيغة بديلة عن إسلامية الدولة) وفي الوقت نفسه هي دولة مدنية[51]، فتح المجال لتعدّد المرجعيات، وبالتالي تطور إدراك ضمني يعتبر أن المفاوضة والتوفيق هما الوسائل الأجدى لصياغة دستور عابر للمراجع، بحيث يجد كل طرف صورة له في النظم المُوجّهة للعلاقات الاجتماعية. بهذه الوضعية، تم الانتقال من المثالية النظرية التي تفترض أن يكون الإسلام أو العلمانية حلًا وحيدًا ونظامًا شاملًا لكل جوانب الحياة ولمشكلاتها العصرية إلى عالم الواقع الذي يقبل التعايش مع الاختلاف والتعدد. فالنهج الذي يتسع للاختلاف والتعدد هو النظام الأشمل لجوانب الحياة، بسبب قدرته على التعبير عن الواقع، وتتفاعل معه كما هو وليس من خلال افتراضات وتصورات متواضعة الآفاق خارج السياق الاجتماعي الفعلي.

مكّن التفاهم النسبي بين النخبة السياسية التونسية حول نقاط الاختلاف والوِفَاق من الاقتراب أكثر من نبض الشارع، وعدم وضع الخلافات الأيديولوجية كأولوية (على الأقل) في المراحل الأولى من التحول إلى الديمقراطية في تونس. قد يُفَسِّر هذا طبيعة المسار المختلف والمتقدم نسبيًا للحالة التونسية مقارنة بحالاتٍ عربيةٍ أخرى.

على الرغم من جميع التحفظات، هناك العديد من الإشارات التي تدل على التزام الحراك السياسي التونسي ضمنيًا باحترام ضوابط العمل والتعاون المشترك. فكما ذكرنا سابقًا، يمثل حلّ مسألة الشريعة والشرعية في الدستور اعترافًا ضمنيًا واستعدادًا ذهنيًا لقبول مبدأ تعدّدية المصادر الفكرية.

يدل التفاعل والحوار بين النخب السياسية في تونس ما بعد سقوط نظام بن علي على نجاح الثورة في إزالة المثبطات والأدوات التي ظلت تقمع التعدد السياسي وحالت دون تطوره. فنحن الآن أمام واقعٍ تتصارع فيه جميع الرُّؤى

---

(51) «دستور الجمهورية التونسية،» 2014، الفصل الأول والفصل الثاني، الباب الأول: المبادئ العامة.

والقيم، أغلبيتها غير (أو نسبية) ديمقراطية[52]: فمنها النيو - ليبرالي، ليبراليو - الحرية وحقوق الإنسان، الأصولية الدينية - السلفية، الإسلام السياسي، القوميون، اليساريون، والأطراف ذات التوجه العلماني... إلخ. إن وجود مجتمع مدني فاعل، وعدم تدخل المؤسسة العسكرية التونسية في العملية السياسية، وترك مهمات مرحلة ما بعد الثورة إلى «الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي»، على عكس دول عربية أخرى، عوامل أبقت الصراع في الإطار المدني - السياسي من دون عنف. لذا، ظهر العنف خارج الجسم السياسي عند الفئات السلفية، التي فضلت البقاء خارج العملية السياسية منذ البداية.

يدل الحراك السياسي والاجتماعي التونسي بشكل قوي على قبول واعتراف عام، على مستوى الطبقة السياسية والشعبية، بالتعددية السياسية. فمثلًا، تمكّنت أحزاب ذات منطلقات فكرية (ممثلة في الترويكا) مختلفة من تأسيس مبدأ التشارك والتعاون والتحالف سياسيًا وقيادة الدولة بعد هروب بن علي. هذا الاعتراف هو من أهم العناصر الاجتماعية التي يجب أن تتوطن في المخيلة السياسية كأساس للتحول نحو التعددية السياسية وبناء نظام ديمقراطيٍّ حقيقيٍّ. ولضمان استقرار ما تم تحقيقه في السياسة التونسية، يجب تدعيم مبدأ التعدّدية وتوطين لغة الحوار.

مكّنت مقاربة الواقع بهذه الذهنية النخبة السياسية في تونس، الموجودة قبل الثورة، من تقبل مبدأ وسيناريوات العمل المشترك مع الأطراف الأخرى. كما أدركت النخبة حقيقة أن الفترات التي تؤسس فيها قواعد الحلم الديمقراطي، تمثل فضاءً لضم جميع الأطراف، صغُر حجم جمهورها في المجتمع أو كبُر. فديمقراطية الفترات التأسيسية ليست لممارسة حكم

(52) هذا لا يعني أن الديمقراطية لا تنشأ إلا إذا توفر وعي وهدف مسبق نحو التحول إلى الديمقراطية. قد تؤسِّس التصرفات والقرارات، التي يتخذها نظام أو أشخاص غير ديمقراطيين بالمفهوم الراهن للديمقراطية، لظهور ديمقراطية في مراحل لاحقة. لكن النضال واستغلال الفرص يحتاجان إلى أشخاص يؤمنون بقيم الديمقراطية لوضع تصورٍ لها في العالم العربي. للمزيد عن هذا النقاش، انظر: بشارة، في المسألة العربية، ص 23-28.

الأغلبية (حتى وإن كانت ذات شعبية عريضة) ومعارضة الأقلية، بل تكون سقفًا تجتمع تحته جميع الرُّؤى لتأخذ كل منها دورها في عملية التحول معًا (ليس حكم ومعارضة) من خلال الإسهام في بلورة قوانين الأساس. بدا هذا التصور واضحًا لدى حركة النهضة (الحزب الأكبر في تونس)، كما عبّر عنه راشد الغنوشي: «نحن في مرحلة انتقالية تحتاج إلى ديمقراطية التوافق أكثر من ديمقراطية الأغلبية»[53].

أثبتت الحالة التونسية أن الاشتراك في العملية السياسية والعمل معًا بين الفئات الفكرية المختلفة أمرٌ ليس ممكنًا فحسب، بل واقعٌ لا بدّ منه أيضًا.

خلاصة

على اعتبار أن الثورة عملية بناء ذات زمنية طويلة لتغيير أسس الاستقرار التي قام عليها الاستبداد، فإن حالة عدم الاستقرار تشكل عنصرًا بنيويًّا في الحالة الثورية، تتيح الفرصة لظهور التعددية الفكرية، وتضع جميع الخطابات والرُّؤى السياسية تحت الاختبار والنقد الذي يطور الخطاب السياسي. فالثبات والجمود داخل النظم السياسية مناقضان لطبيعة وظيفة السياسة والتعدّدية، والتعدد السياسي الفاعل يضعف الثنائيات التي تجرد الواقع المركّب، والتي غالبًا ما استخدمها نظام ما قبل الثورة أداةً خطابية لحصر خيارات المواطن وتكريس الاستبداد. كما أن بعض خطابات ما بعد الثورة، التي ترى مصدر الشرعية في الأمة/المجتمع «أو» الدين/الشريعة، فتتجاهل العلاقات العضوية التاريخية بين هذه الثنائيات. فمن أجل فتح آفاقٍ سياسية أوسع للتغيير معًا، لا بدّ من الاعتراف بأن الواقع الاجتماعي مركّب ومتعدد الأبعاد، كمدخل للتفاوض على منهجية توازن بين التراث التاريخي والكينونة الراهنة والمستقبلية، من أجل إنشاء بعد فلسفي ديمقراطي توافقي يكون منسجمًا مع السياق الاجتماعي.

---

(53) حوار خاص مع راشد الغنوشي، بتاريخ 25/ 8/ 2013، متاح على الموقع: <http://www.youtube.com/watch?v=jsYevfJLtEA>.

يجب أيضًا الاعتراف بتنوع وتعددية المصادر الفكرية التي هي في منزلة البنية التحتية للعمل الديمقراطي. ولأجل الوصول إلى تفاهمات مشتركة، من الأفضل التركيز على مبادئ سياسية برغماتية، والتعامل مع الصراع الأيديولوجي العميق بطرائق أخرى من الأسفل. الحوار في ظل ذهنية تعدّدية تُغيّر من طبيعة العلاقات بين الأطراف بحيث يُنظر إلى المعارضة كجزءٍ أساسيٍّ من العملية السياسية. الإقرار بمبدأ التعدّد هو من أهم العناصر التي لا بدّ من إرسائها في المخيلة السياسية في بداية الطريق نحول ديمقراطية فاعلة.

التصرفات والخطابات السياسية في تونس ما بعد الثورة تدل على مستوى من قبول تعدّدية المصادر الفكرية كمراجع لاستنباط وبلورة قوانين الأساس من خلال الحوار. ولكي ينجح التحول الديمقراطي ينبغي تدعيم وتوطين مبدأ التعدّدية والعمل المشترك في تونس.

الفصل الثامن

التحول الديمقراطي في اليمن
روافع ضعيفة وكوابح قوية

عادل مجاهد الشرجبي

اتخذت الثورة اليمنية مسارًا مختلفًا عن المسارات كلها التي اتخذتها ثورات الربيع العربي الأخرى، حيث قامت على تسوية بين أنصار الثورة (وليس الثوار) ورأس النظام القديم، ونظمت العملية الانتقالية على أساس حوار وتوافق وطني. تشابهت الثورة اليمنية مع ثورات الربيع العربي الأخرى في بعض أنشطتها وفعالياتها، لكنها بالتأكيد تختلف عنها جميعًا بعدد من السمات، يرجع ذلك إلى انقسام الجيش إلى جيشين متعادلي القوة، جيش أعلن حمايته للثورة، وجيش ظل على ولائه لرئيس النظام القديم، فضلًا عن طبيعة البنى الاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع اليمني التي يغلب عليها الطابع القبلي التقليدي، والتي تميل دائمًا إلى حل النزاعات والخلافات عن طريق التسويات والحلول الوسطى. لذلك، فإن الثورة اليمنية تمثل تجربة خاصة، تعكس خصوصية الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية السائدة في المجتمع اليمني. وبالتالي، تبقى هذه التجربة - على الرغم من تشابهها مع ثورات الربيع العربي الأخرى في بعض الملامح - تجربة ثورية مختلفة، لا يمكن تقويمها في ضوء تجارب أخرى، أو إسقاط تجارب أخرى عليها، ولا استنساخها حرفيًا في مناطق أخرى من العالم. كما يظل تقويمها محكومًا بشروطها وظروفها الخاصة، ولاسيما أن عملية التحول في اليمن لم تكتمل حتى اليوم، في تجربة ربما تكون الأكثر نجاحًا بين ثورات الربيع العربي الأخرى على الرغم من بطئها.

تسعى هذه الدراسة إلى وصف المسار الذي اتخذته الثورة اليمنية والعملية الانتقالية، وتحليل وثيقة الحوار الوطني، باعتبارها خريطة طريق للتحول الديمقراطي وبناء الدولة، والروافع التي تدعم تنفيذها، والكوابح التي تعوّق تنفيذ عملية التحول الديمقراطي، والفاعلين الداعمين والمعوّقين لبناء الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة التي طالب بها شباب الثورة.

إطار نظري

ارتبط مفهوم الثورة في الأدبيات السوسيولوجية التقليدية وفي أدبيات العلوم السياسية التقليدية بإسقاط النظام عبر عمل جذري. مع ذلك، فإن هذه الرؤية للثورة تجعلها أقرب إلى الانقلاب منها إلى الثورة. فالثورة بحسب حنّة أَرِنْدت «هي المرحلة الانتقالية التي تؤدي إلى ميلاد دولة مدنية جديدة»[1]، و«إن هذا يعني بالطبع أن الثورات هي أكثر من تمردات ناجحة، وليس لدينا ما يبرر تسمية كل انقلاب يجري بأنه ثورة، ولا أن نلتمس ثورة في كل حرب أهلية»[2]، فـ«العنف لا يكفي لوصف ظاهرة الثورة، وإنما التغيير هو الوصف الأجدر بها، ولا يمكننا الحديث عن الثورة إلا عندما يحدث التغيير، ويكون بمعنى بداية جديدة»[3]. في ضوء ذلك، الثورة ليست حدثًا (Event)، بل عملية (Process)، تتكون من ثلاث مراحل متمايزة ومتكاملة: مرحلة إسقاط النظام (Toppling the Old Regime)، والمرحلة الانتقالية (Consolidation Stage)، وأخيرًا مرحلة التحول الديمقراطي.

الديمقراطية، بتعريفها القاموسي، نظام سياسي يحكم فيه الشعب نفسه بنفسه، مع ذلك ثار جدل واسع في إطار تراث علم السياسة وعلم الاجتماع السياسي والعلوم الاجتماعية والإنسانية الأخرى حول متطلبات التحول الديمقراطي، وحول الفاعلين الأكثر أهمية في عملية التحول الديمقراطي. وتركز هذا الجدل حول الإجابة عن عدد من الأسئلة، في مقدمها: هل عملية التحول الديمقراطي نتاج لنشاط المجتمع المدني أم هي نتيجة نشاط الجماهير عامة، أم نتاج لنشاط النخب؟ هل هي نتيجة نشاط النخب التي تتبنى هويات وطنية، أم نتيجة نشاط النخب التي تتبنى هويات أولية (Primordial)؟ اختلفت إجابات علماء الاجتماع وعلماء السياسية عن هذه الأسئلة وفقًا لاختلاف

---

(1) حنّة أَرِنْدت، في الثورة، ترجمة عطا عبد الوهاب (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008)، ص 34.

(2) المصدر نفسه، ص 46.

(3) المصدر نفسه، ص 47.

تعريفاتهم لمفهوم الديمقراطية، والتي يمكن تصنيفها في اتجاهين رئيسين أو مقاربتين في تعريف الديمقراطية، هما التعريف الضيق للديمقراطية أو ديمقراطية الحد الأدنى (Minimalist Democracy)، وديمقراطية الحد الأعلى أو التعريف الواسع للديمقراطية (Maximalist Democracy)، أو الديمقراطية النخبوية والديمقراطية الاجتماعية[4].

يقوّم المفكرون والباحثون الذين يتبنون مفهومًا ضيقًا للديمقراطية (Minimalist Democracy) الأنظمة السياسية من خلال الأسلوب الذي يصل به الحكام إلى الحكم. فالنظام الديمقراطي كما يراه هؤلاء هو نظام يتم فيه الوصول إلى مواقع السلطة العليا عن طريق الانتخابات، وبالتالي فإن هؤلاء يتبنون مقاربة وصفية للنظام الديمقراطي (Descriptive Democracy)، ويقيسون الديمقراطية من خلال بُعدها السياسي فقط، ومدخلاتها وبنيتها التحتية. فالنظام الديمقراطي من منظورهم هو النظام الذي يقوم على الاعتراف بالأحزاب والتنظيمات السياسية، والسماح لها بممارسة النشاط العلني القانوني، والتزام تنفيذ عمليات انتخابية دورية، نزيهة وعادلة، باعتبارها آلية للتداول السلمي للسلطة. وبالتالي، فإن الديمقراطية بالنسبة إلى هؤلاء هي آلية لاختيار نخب ممثلة ومؤهلة، قادرة على اتخاذ القرارات العامة، وحماية الحريات الفردية[5]. والديمقراطية وفقًا لهذه المقاربة هي نظام سياسي يتمتع فيه المواطنون بحق اختيار حكامهم، وكان ماكس فيبر (Max Weber) أول من طرح مثل هذه الأفكار في كتابيه **الاقتصاد والمجتمع**، و**البرلمان والحكومة في ألمانيا**[6]، حيث قرر استحالة تطبيق الديمقراطية المباشرة في العالم المعاصر، وأن الديمقراطية الممكنة في العالم المعاصر هي الديمقراطية التمثيلية التي تقوم على حق المواطنين في اختيار حكامهم. ويرى ماكس فيبر أن المجتمع الديمقراطي هو

---

(4) Marc Bühlmann [et al.], «The Quality of Democracy: Democracy Barometer for Established Democracies,» NCCR Democracy, University of Zurich Social Science Research Centre Berlin (WZB), Working Papers, no. 22 (April 2008), p. 4.

(5) المصدر نفسه.

(6) توم بوتومور، علم الاجتماع السياسي، ترجمة وميض نظمي (بيروت: دار الطليعة، 1986)، ص 31.

مجتمع ينظم فيه الوصول إلى القوة (السلطة والثروة والمكانة الاجتماعية) عن طريق التنافس لا عن طريق الوراثة، وبالتالي فإن الديمقراطية بالنسبة إليه هي نظام حكم (Polity) يقوم على تنظيم الوصول إلى السلطة وتداولها سلميًا عبر انتخابات تنافسية حرة وعادلة ودورية، تسمح للمواطنين بالاختيار بين النخب.

يُعتبر جوزف شومبيتر (Joseph Schumpeter) من أبرز علماء السياسة الذين اقتفوا أثر ماكس فيبر في تعريفه الديمقراطية، حيث عرف الديمقراطية بأنها «الترتيب التنظيمي الذي يهدف إلى الوصول إلى قرارات سياسية، والذي يحصل فيه الأفراد على الصلاحية في تقرير المسائل عن طريق صراع تنافسي على أصوات الشعب»[7]. وقد قرر شومبيتر أن «أساس الديمقراطية هو تسليم مَقَارّ الحكومة إلى أولئك الذين حصلوا على دعم أعلى من الأفراد والجماعات المنافسة الأخرى»[8]. أما في علم الاجتماع، فإن عالم الاجتماع الأميركي روبرت دال (Robert Dahl) هو رائد مقاربة الحد الأدنى (Minimalism)، حيث حدد عددًا من السمات للمجتمع الديمقراطي، هي: الحق في تأسيس المنظمات والانضمام إليها، حرية التعبير، الحق في الانتخاب، الحق في الالتحاق بالوظيفة العامة (Eligibility for Public Office)، حق النخب في السعي لكسب مساندة الجمهور، مصادر متعددة للمعلومات، انتخابات حرة ونزيهة، ومؤسسات لصناعة السياسة الحكومية[9]. ومن علماء الاجتماع الأميركيين الذين تبنوا المقاربة الضيقة لتعريف الديمقراطية سيمور مارتن ليبست (Seymour Martin Lipset). ففي محاضرة ألقاها في المنتدى المفتوح في واشنطن في آذار/ مارس 1994 أكد تبنيه تعريف جوزف شومبيتر للديمقراطية، وقال: «إن أي تعريف واقعي للديمقراطية لا يمكن أن يكون ذلك الذي يعتبرها ديمقراطية مشاركة ورقابة من الأسفل، وإنما ديمقراطية منافسة بين عدد من

(7) Joseph A. Schumpeter, *Capitalism, Socialism, and Democracy*, 3rd ed. (New York: Harper and Brothers Publishers, 1950), p. 269.

(8) المصدر نفسه، ص 273.

(9) Robert A. Dahl, *Polyarchy: Participation and Opposition* (New Haven, Conn: Yale University Press, 1971).

النخب من أجل الحصول على دعم عامة الناس، وفي الوقت ذاته يجب أن يكون عامة الناس قادرين على التأثير على النتائج النهائية لأي انتخابات عن طريق الاختيار بين النخب المتنافسة»[10].

ذلك يعني أن مؤيدي التعريف الضيق للديمقراطية يرون الديمقراطية حكم النخبة لا حكم الشعب. ويكمن الاختلاف بين النظام الديمقراطي والنظام غير الديمقراطي من وجهة نظرهم في أن الأول يقوم على حكم نخبة تمثل الأغلبية، وعلى تداول السلطة عن طريق انتخابات حرة ونزيهة، يقبل نتائجها الطرف الخاسر، ويقبل الفائز تنظيم دورة انتخابية تالية بعد انتهاء مدة تولية السلطة المحددة قانونًا[11]. أما النظام غير الديمقراطي فيقوم على حكم نخبة أقلية لا تقبل أي شكل من أشكال تداول السلطة سلميًا. وعلى الرغم من اتفاق روبرت دال مع التوجهات العامة لهذه المقاربة، فإنه يرى أن المجتمع الديمقراطي لا يقوم على حكم نخبة واحدة وموحدة، سواء أكانت أقلية أو أغلبية، بل يقوم على حكم نخب متعددة، لذلك وصف المجتمع الديمقراطي بأنه مجتمع متعدد النخب (Polyarchy)، يتكون من عدد كبير من جماعات الأقلية المزودة مصادر سياسية متنوعة وموزعة بينها دون تساوٍ، وتستخدم بدرجات متفاوتة من النشاط والكفاءة، لكن لأعضاء المجتمع حقوقًا سياسية متساوية. وبالرغم من ذلك، فإن عددًا صغيرًا من كل جماعة ينشط في المجال السياسي، وربما تتكون هذه القيادة بسبب عدم اهتمام السواد الأعظم من أعضاء الجماعة بالمشاركة»[12]، وتتخذ القرارات في المجتمع متعدد النخب عبر التوافق بين ممثلي الجماعات

---

(10) سيمور مارتن ليبست، «العلاقة بين التطور الاقتصادي والعملية الديمقراطية،» في: التحولات السياسية في اليمن: بحوث ودراسات غربية 1990-1994، تحرير عبده حمود الشريف؛ ترجمة حمود الصلاحي [وآخ.] (صنعاء: المعهد الأمريكي للدراسات اليمنية، 1995)، ص 212.

(11) Adam Przeworski, *Democracy and the Market* (Cambridge: Cambridge University Press, 2000), p. 10.

(12) إسماعيل علي سعد، نظرية القوة: مبحث في علم الاجتماع السياسي، تقديم محمد عاطف غيث، علم الاجتماع السياسي؛ 1 (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1990)، ص 252.

أو الأقليات[13]. وقد حدد روبرت دال ثلاث خصائص للديمقراطية، هي: السيادة الشعبية، المساواة السياسية، وحكم الأغلبية. ثم حدد ثمانية شروط دقيقة ومحددة تمثل الشروط الضرورية والملائمة لتعظيم عوائد وإنجازات ومكاسب هذه الأهداف في الحياة الواقعية. تمثل هذه الشروط الثمانية الملموسة التعريف الإجرائي للديمقراطية[14].

على الرغم من أن مناصري المقاربة الضيقة يقرون بأن المسؤولين الحكوميين الذين يصلون إلى مواقع السلطة السياسية عن طريق انتخابات حرة ونزيهة ربما يخدمون مصالحهم الخاصة أكثر مما يخدمون المصلحة العامة، ويمارسون الفساد بشكل واسع، وغير جديرين برسم وتنفيذ سياسات عامة مستجيبة لاحتياجات المواطنين، ومتوافقة مع المصلحة العامة، فإن ذلك لا يعني تصنيف الحكومة بأنها غير ديمقراطية. فالمؤيدون لمنظور الحد الأدنى يقوّمون الديمقراطية من خلال مكوّن واحد من مكوّنات النظام السياسي، يتعلق بآليات الوصول إلى مواقع السلطة السياسية، ويهملون المكوّنين الآخرين للنظام السياسي، المتعلقين بالعلاقة بين سلطات الدولة، وعلاقتها بالمجتمع. أي أنهم يقوّمون الحكومة من خلال إجراءات تشكيلها، لا من خلال أهدافها وممارساتها.

ينظر المفكرون والباحثون الذين يتبنون مفهومًا واسعًا للديمقراطية (Maximalist Democracy) إلى غايات النظام الديمقراطي أو مخرجاته، ويتبنون مقاربة غائية أو استنباطية لتقويم النظام الديمقراطي (Substantive or Normative Democracy)، فيحددون مجموعة من الغايات والأهداف الإنسانية التي يسعى أي نظام ديمقراطي لتحقيقها، وفي مقدمها المساواة والحرية ورفاه المواطنين والعدالة الاجتماعية وتداول السلطة ومحاسبة شاغلي المناصب العليا والتنمية البشرية، ويقوّمون الديمقراطية من خلال مدى تحقيقها هذه الغايات. وعلى

---

(13) المصدر نفسه، ص 253.

(14) انظر: Robert Dahl, *A Preface to Democratic Theory*, Charles R. Walgreen Foundation Lectures (Chicago, ILL: Chicago University Press, 1956), p. 84.

الرغم من أن مفكري هذا الاتجاه يولون الانتخابات أهمية كبيرة، فإن اهتمامهم لا يقتصر على الإجراءات المصاحبة للعملية الانتخابية، أو مدخلاتها، بقدر اهتمامهم بمخرجات العملية الانتخابية، وما إذا كان الفائزون في الانتخابات يمثلون جميع السكان بكل فئاتهم وجماعاتهم، وكيفية ممارسة المسؤولين المنتخبين للسلطة، وعلى مستوى المؤسسات الديمقراطية، بل يتجاوز اهتمام مفكري هذا الاتجاه مجرد وجود الأحزاب السياسية والمؤسسات الديمقراطية الأخرى إلى الاهتمام بمدى أداء هذه المؤسسات وظائفها، بما يحقق مصالح المواطنين المحكومين. وفي مقابل المنظور الضيق للديمقراطية الذي يؤكد تمثيل المواطنين، يؤكد هذا الاتجاه المشاركة المتساوية لكل الجماعات الاجتماعية في المجتمع في العملية السياسية، وتمثيل كل جماعات المجتمع، وضمان العدالة الاجتماعية.

يرى المفكرون الذين يتبنون مفهومًا واسعًا للديمقراطية أن غايات النظام الديمقراطي تتمثل في تجسيد قيم المواطنة المتساوية والعدالة والحرية والمشاركة والقضاء على كافة أشكال التمايز واللامساواة الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع، وفي أن الضمانات القانونية لاحترام الحقوق السياسية والمدنية لا تكفي لضمان عمل الديمقراطية. لذلك، فإن من مهام الحكومة توفير الموارد اللازمة لإعمال هذه الحقوق، وتخصيص الموارد بشكل عادل. وتقتضي العدالة أن يتم الجمع بين الحقوق السياسية والمدنية مع الحقوق الاجتماعية، لذلك يطلق البعض على المنظور الواسع للديمقراطية الاجتماعية[15].

أولًا: من تمرد النخب إلى ثورة الشباب

لم تكن ثورة 11 فبراير 2011 نبتًا شيطانيًا في التربة اليمنية، بل جاءت بعد نضال طويل للجماهير اليمنية، منذ بدأت عملية التحول الديمقراطي في اليمن مع توحيد شطريه عام 1990، من قبل النخبتين الحاكمتين في الشمال

(15) Bühlmann [et al.], p. 5.

والجنوب. فعلى الرغم من أن دستور دولة الوحدة وتعديلاته اللاحقة أشارت إلى أن النظام السياسي للجمهورية اليمنية هو نظام ديمقراطي يقوم على التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة، فإن الممارسة خلال ما يزيد على عقدين من الزمن بيّنت أن هذه الديمقراطية شكلية عقيمة وغير مثمرة، فلم تؤدِّ إلى تداول سلمي للسلطة، ولم يتم إنفاذ الحقوق السياسية والحريات المدنية التي أقرها الدستور على مستوى الواقع. فعلى المستوى المركزي، عمل النظام على بناء إدارة عامة ريعية، حيث تفوّض سلطة اتخاذ القرار فيها إلى أفراد لا مؤسسات، يتم اختيارهم على أساس الولاء والزبائنية لا على أساس الكفاءة والجدارة. ولم يتم دسترة السلطة (Constitutionalism)، بل خولت القوانين والتشريعات رئيس الجمهورية والوزراء سلطات تقديرية (Discretion Power)، وتنظم علاقات السلطة على أساس شخصي لا على أساس وظيفي، وبناء إدارة عامة موجهة بالأوامر والتوجيهات لا بالأهداف، وبذلك استطاع النظام احتواء النخب الإدارية التي تحتل مواقع السلطة في مؤسسات صناعة القرار الحكومية، وأفرغها من طاقات التغيير، وعلى المستوى المحلي فوّض سلطة الدولة إلى مشايخ القبائل، سواء عبر نظام الحكامة الرسمي أو غير الرسمي، وعوّق تفريد العلاقات الاجتماعية، وشجع بوسائل عديدة تكريس العلاقات الجمعية (Communal Relations)، ما ترتب عنه تعويق استقلال المواطنين وتنامي علاقات التبعية الشخصية (Clientalism)، وبات المواطن الريفي خاضعًا لقمع السلطة وقمع مشايخ القبائل. لذلك، فإن الديمقراطية التي شهدتها اليمن منذ عام 1990 لم تؤدِّ إلا إلى جمود السلطة، كغيرها من تجارب التحول الديمقراطي التي جاءت بمبادرة من الحاكم[16].

بعد انتخابات 2003، بدأت النخب التقليدية بالمطالبة بإصلاح النظام السياسي، وتقدمت أحزاب اللقاء المشترك في تشرين الثاني/ نوفمبر 2005 برؤية متكاملة للإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وانخرطت في حوار مع النظام لم يؤدِّ إلى أي نتائج إيجابية ملموسة. وفي أيلول/ سبتمبر 2009، قدمت أحزاب اللقاء المشترك رؤية للإنقاذ الوطني، ومع ذلك ظلت

---

(16) انظر: Burhan Ghalioun, «The Persistence of Arab Authoritarianism,» *Journal of Democracy*, vol. 15, no. 4 (October 2004), pp. 127-128.

تسعى إلى الحوار مع النظام. في مقابل هذه الحركات المحافظة، كانت بعض الحركات الشبابية، ولاسيما اليسارية، تتبنى توجهات أكثر راديكالية، وترى أن هذا النظام لم يعد صالحًا، وأنه قد أغلق كل قنوات التغيير التطوري، ولا مجال لتحقيق التحول الديمقراطي سوى عبر مسار تغيير ثوري.

بذلت الجماهير اليمنية محاولات عديدة لإسقاط النظام عبر هبَّة شعبية. ففي عام 2005، اندلعت أعمال احتجاجية في معظم مدن اليمن على خلفية رفع أسعار المشتقات النفطية. وفي 2007 تشكل الحراك الجنوبي، إلا أن هذه الحركات فشلت لأسباب عديدة، في مقدمها أنها كانت أعمال محدودة الانتشار على المستوى الجغرافي وعلى المستوى الاجتماعي وعلى المستوى الزمني، وفشلت في ابتكار أساليب نضالية جديدة. فالهبَّة الشعبية الهادفة إلى إحداث تحول ديمقراطي تتطلب تنظيم المجتمع المدني وتعبئته بأساليب مختلفة وجديدة، لا من أجل التحرك الطارئ والموقت، بل من أجل النضال الأبعد مدى، والأكثر تعددية في آفاقه، أي النضال من أجل الديمقراطية.

كانت الطلائع والحركات الشبابية اليمنية مفعمة بروح الثورة خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. مع ذلك، كانت تفتقر إلى الأساليب والتكتيكات والبنى التنظيمية التي تمكّنها من تحقيق هدفها في التحول الثوري، لذلك قدمت لها الثورتان التونسية والمصرية نماذج لهذه التكتيكات، ودشن الشباب محاولتهم الأولى للثورة عشية نجاح الثورة التونسية في إجبار زين العابدين بن علي على الهرب. ففي صبيحة اليوم التالي لهروب زين العابدين، أصدرت المنظمة الطلابية للحزب الاشتراكي اليمني بجامعة صنعاء بيانًا دعت فيه الشعب اليمني إلى الثورة على النظام، وبدأوا بتنفيذ مسيرات يومية في العاصمة صنعاء. وعلى الرغم من مشاركة بعض المثقفين والسياسيين وأفراد الطبقة المتوسطة في هذه المسيرات، وتنظيم مسيرات مشابهة في مدينتي تعز وعدن، ظلت التحركات محدودة ولم تتحول إلى ثورة شعبية. وعندما أعلن الرئيس المصري السابق حسني مبارك تنحيه عن السلطة مساء الجمعة

10 شباط/فبراير 2011، استلهم شباب اليمن أنموذجًا جديدًا في الثورة الشعبية، فحوّل شباب مدينة تعز في اليوم التالي (11شباط/فبراير) تظاهراتهم إلى اعتصام دائم، وأسسوا أول ساحة للاعتصام في اليمن «ساحة الحرية»، ورفعوا شعار «الشعب يريد إسقاط النظام» وشعار «اعتصام، اعتصام، حتى يرحل النظام»، معلنين الثورة الشاملة على النظام، وأطلقوا على الجمعة 18 شباط/فبراير اسم جمعة البداية. وفي اليوم التالي (19شباط/فبراير)، أُسست في العاصمة صنعاء ثاني ساحة ثورية أطلق عليها الثوار اسم ساحة التغيير، ثم توالى تأسيس ساحات الحرية والتغيير في عواصم المحافظات الأخرى، وفي بعض المدن الثانوية. لم يستطع النظام قمع هذه الاعتصامات، رغم حملات القمع التي واجه بها الثوار في هذه الساحات. وبعد جمعة الكرامة (18 آذار/مارس 2011) التي سقط فيها أكثر من خمسين شهيدًا ومئات الجرحى في ساحة التغيير بالعاصمة صنعاء، تيقنت النخب التقليدية أن الثورة منتصرة، فأعلنت انضمامها إلى الثورة.

ثانيًا: رؤيتان إلى التحول الثوري

أدرك شباب اليمن أن التحول الديمقراطي عبر مسار تطوري (Evolutionary Transition) شبه مستحيل. فقد سد النظام كل قنوات التحول الديمقراطي، لذلك المسار الثوري هو السبيل الوحيد لإسقاطه. وهناك مساران ممكنان للثورة: المسار العنيف (Violent Revolution)، عبر مهاجمة النظام من خارجه، أو عبر انشقاق جزء من الجيش؛ والأسلوب الثاني هو تبخير السلطة وتفكيك النظام وإسقاطه عبر ثورة سلمية (Nonviolent Revolution)، أو حركة اجتماعية تقود حركة احتجاجات سلمية[17]. وبالنظر إلى طبيعة النظام السائد في اليمن، فإن التحول الديمقراطي عبر ثورة عنيفة محفوف بالمخاطر، فحتى لو أمكن ذلك، فإن المؤهل لذلك كان هو اللواء علي محسن الذي يتبنى توجهات استبدادية،

(17) عن هذين الأسلوبين لإسقاط الأنظمة الاستبدادية، انظر: أنطوني جيدنز، بعيدًا عن اليسار واليمين: مستقبل السياسات الراديكالية، ترجمة شوقي جلال، عالم المعرفة؛ 286 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2002)، ص 146.

تمامًا كعلي عبد الله صالح، وبالتالي يمكن أن تؤدي الثورة العنيفة إلى استبدال النظام العائلي بنظام عسكري، ما يؤدي إلى نشوء دكتاتورية ثورية كما حدث في الموجة الأولى من الثورات العربية في خمسينيات وستينيات القرن العشرين، فقد أدت هذه الثورات إلى القضاء على الحكم الملكي واستبداله بحكم عسكري. ويبقى المسار الثوري غير العنيف (Nonviolent Revolutionary Transition) أو المقاومة المدنية (Civil Resistance) هو الأكثر ملاءمة، وهذا النوع من الثورة هو في الحقيقة مقاومة وليس تمردًا. فالمتمرد في هذه الحالة هو النظام الاستبدادي، أما تمرد المواطنين فإنه يأتي لدفع العدوان وليس تمردًا، وهو تمرد على السلطة الغاشمة وليس تمردًا على الأفراد، فأفضل طريقة لمنع إغراء استخدام القوة لمن هم في السلطة، هو تعريضهم لمخاطر ولاعدالة استخدام القوة، فأعظم مانع للاستبداد هو مقاومته[18].

رفع ثوار الربيع اليمني الشعار الذي رفعه ثوار ربيع تونس ومصر، «الشعب يريد إسقاط النظام»، وحدد الشباب هدفًا واحدًا لثورتهم، هو بناء دولة وطنية ديمقراطية، وهذه في الحقيقة هي العملية الثورية تاريخيًا. فكل الثورات التي شهدها العالم كانت تسعى إلى إسقاط الأنظمة القائمة وبناء أنظمة جديدة تلبّي مطالب الشعوب في الحرية والعدالة والمساواة، وهو ما يميز الثورات عن الانقلابات. ظل الثوار في ساحات الحرية وميادين التغيير يواجهون قمع النظام لأكثر من شهرين كاملين، واستطاعوا الصمود أمام كل دورات العنف التي انتهجها النظام ضدهم. وبعد أن استخدم النظام أقسى درجات العنف ضد الثوار في ساحة التغيير بالعاصمة صنعاء يوم الجمعة الموافق 18 آذار/مارس 2011 (التي باتت تعرف بجمعة الكرامة)، تيقن النظام بكل مكوناته أن الثورة تسير نحو الانتصار، ما دفع تكتل المشايخ في النظام في 21 آذار/مارس 2011 إلى إعلان تأييده للثورة وحمايته للثوار، وهو في الحقيقة إعلان عن احتمائه بالثورة والثوار، بل وحماية علي عبد الله صالح والنظام عمومًا من الثورة. فقد استطاع

(18) انظر: John Locke, *Two Treatises of Government*, Prepared by Rod Hay for the McMaster University Archive of the History of Economic Thought, Tegg: W. Sharpe and Son; G. Offor; G. and J. Robinson; J. Evans and Co.: Also R. Griffin and Co. Glasgow, 1823), Chapter XIX.

الجنود التابعون للواء علي محسن الأحمر محاصرة الثوار في ساحات التغيير في العاصمة صنعاء، وبالتالي تعويق إنجاز المرحلة الأولى من العملية الثورية المتمثلة في إسقاط النظام، وتحويل العملية الثورية إلى عملية تفاوضية، حيث بدأت بعد انضمام النخب التقليدية للثورة عملية تفاوضية، وطرحت المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية اللتان تم التوقيع عليهما في 23 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011، لتبدأ المرحلة الثانية من الثورة (المرحلة الانتقالية) من دون استكمال المرحلة الأولى (مرحلة إسقاط النظام).

حتى مطلع شباط/ فبراير 2011، ظلت بعض الحركات الشبابية تتبنى رؤى قريبة من رؤى النخب التقليدية، وتستخدم المصطلحات نفسها التي تستخدمها أحزاب اللقاء المشترك. فقد تشكلت حركة في صنعاء أطلقت على نفسها اسم «حركة 3 فبراير»، في إطار التحضير للهبّة الشعبية التي كانت تعد لها أحزاب اللقاء المشترك، وطالبت في بيان لها في 30 كانون الثاني/ يناير 2011 الرئيس علي عبدالله صالح بالاستقالة من الحزب الحاكم (المؤتمر الشعبي العام)، والتعهد بعدم الترشح للرئاسة مرة أخرى، ورد الأموال العامة التي استولى عليها، بشكل مباشر أو غير مباشر، وإقالة نجله الأكبر (أحمد) من قيادة الحرس الجمهوري والقوات الخاصة وضمها إلى قوات العمالقة، وحل البرلمان، وإقالة الحكومة، وتشكيل حكومة إنقاذ وطني من شخصيات وطنية ذات كفاءة وولاء للشعب، وإقالة المسؤولين الفاسدين ووضعهم تحت الإقامة الجبرية للتحقيق في المنهوبات التي نهبوها من الشعب، وتسليم المتورطين للقضاء[19].

في مقابل ذلك، كانت الحركات الشبابية اليسارية تطالب بتنفيذ ثورة شعبية تسقط النظام، وتطالب برحيل علي عبد الله صالح منذ البداية، في مقدمها «حركة 15 يناير» في العاصمة صنعاء، وحركة شباب من أجل التغيير (ارحل) في تعز، وبإسقاط النظام بشكل كامل، ولم تكن الثورة بالنسبة إليها ثورة على النظام فحسب، بل كانت في الوقت ذاته تمردًا على الأحزاب. فقد وصفت الناشطة اليسارية بشرى المقطري تأسيس حركة شباب من أجل التغيير (ارحل) بأنه جاء

(19) للاطّلاع على النص الكامل للبيان، انظر: .<http://www.ye1.org/vb/showthread.php?t=560133>

رفضًا لسياسات النظام تجاه المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، التي يعتمد فيها على ما أسمته «سياسة المسكنات»، ورفضًا لسياسات أحزاب المعارضة «اللقاء المشترك»، القائمة على النخبوية وإقصاء الشباب[20].

كانت النخب اليمنية تنظر إلى الثورة باعتبارها لعبة كراسٍ موسيقية، فيما كانت الحركات الشبابية (ولاسيما اليسارية) تنظر إلى الثورة بطموح أكبر، باعتبارها عملية تغيير جذرية للنظام، لذلك كانت النخب والجماهير الموالية لها تردد خلال المرحلة الأولى من الثورة شعار «ارحل»، فيما كانت الحركات الشبابية في ساحات الحرية وميادين التغيير تردد شعار «الشعب يريد إسقاط النظام»[21]، وكانت الحركات الشبابية اليسارية ترى أن التحول الديمقراطي لا يمكن أن يتحقق إلا عبر عملية تحول ثوري (Revolutionary Process)، تسقط النظام وتدشن عملية انتقال من أدنى (Transition from Below). أما القوى المحافظة المنشقّة عن النظام والمدعومة إقليميًا فترى أن التحول ينبغي أن يتم عبر مسار تطوري (Evolutionary Transition)، وتنفيذ انتقال للسلطة عبر عملية تفاوضية (Negotiated Transition)[22]. ولدعم هذا التوجه الأخير، سعت المملكة العربية السعودية لتقديم المبادرة الخليجية للانتقال السياسي، و«إقناع الرئيس السابق علي عبد الله صالح بالرحيل حفاظًا على ما تبقى من نظامه»[23]. وخلال فترة انعقاد مؤتمر الحوار الوطني، تبنت النخب المحافظة رؤية ضيقة للديمقراطية، تنظر إليها من منظور أداتي، فكانت تسعى إلى توسيع مشاركتها في السلطة، وتغيير النظام الانتخابي، فيما تبنى شباب الثورة رؤية واسعة للديمقراطية،

---

(20) انظر: <http://marebpress.net/news_details.php?sid=31099&lng=arabic>.

(21) المصدر نفسه.

(22) للاطّلاع على خصائص هذين النمطين (وأنماط أخرى) من الانتقال، انظر: حسنين توفيق إبراهيم، «الانتقال الديمقراطي: إطار نظري،» مركز الجزيرة للدراسات، 14 شباط 2013، <http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312495334831438.htm>.

(23) انظر: حسن كريّم، «الربيع العربي وعملية الانتقال إلى الديمقراطية،» في: **الربيع العربي: ثورات الخلاص من الاستبداد: دراسة حالات** (بيروت: الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية؛ شرق الكتاب، 2013)، ص 20.

لا تهتم بمن يحكم بقدر اهتمامها بكيفية الحكم، وتوسيع المشاركة السياسية كمًا وكيفًا لكل فئات المجتمع، والمساواة والعدالة الاجتماعية.

كان السواد الأعظم من شباب الساحات من الطلاب والعمال والفلاحين الفقراء والمهمّشين والعاطلين عن العمل، وهذه الفئات غير قادرة على صوغ مطالبها، فانضم إليهم المثقفون والأدباء والكتّاب والأكاديميون والأطباء والمهندسون والفنانون القادرون على صوغ مطالب الفقراء في مشروعات للانتقال والتحول الديمقراطي. وقد اختصر شباب الثورة، بمساعدة الطبقة المتوسطة، أهداف الثورة في مرحلتي الانتقال والتحول الديمقراطي بهدف واحد، هو بناء دولة مدنية ديمقراطية حديثة. مع ذلك، كان الشباب والطبقة الوسطى إلى حدٍّ ما يفتقرون إلى التنظيم والموارد المالية والخبرة السياسية، ما مكّن النخب التقليدية من فرض أجندتها على المرحلة الأولى للثورة، فحالت دون إسقاط النظام، وسعت إلى احتواء الثورة، وتحويلها إلى عملية تطورية (Evolutionary)، وبالتالي إخضاعها للقانون الحديدي للأوليغارشية (Iron Law of Oligarchy) بحسب روبرت ميشلز، فعملت على تأسيس اللجنة التنظيمية في ساحة التغيير بالعاصمة صنعاء، «وبدأت النخب القديمة باستخدام المحتجين لتعظيم أهدافها السياسية، وبات التجمع اليمني للإصلاح مسيطرًا على ساحة التغيير، واستبعدوا الشباب المستقلين (45)، وأخطر ما هدد الثورة هو العنف المسلح الذي اندلع بين الجيش الموالي لعلي عبد الله صالح من جانب، والجيش الموالي لعلي محسن والميليشيات التابعة للشيخ صادق الأحمر من جانب آخر، وحوّل حركة الشباب السلمية إلى صراع نخب على السلطة. وكان الشباب مدركين أن نظامًا جديدًا تهيمن عليه نخب قديمة سوف يولّد نظامًا يشبه تمامًا النظام الذي طالبوا بإسقاطه.

ثالثًا: المرحلة الانتقالية وفقًا للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية

شكلت المبادرة الخليجية آلية لإدارة الأزمة بين القوى المتنافسة على السلطة، وبالتالي لنقل السلطة عبر التقاسم بين القوى المتنافسة. لكن عدم استسلام شباب الثورة والقوى المدنية لهذه المبادرة، وتدخل الأمم المتحدة

عبر مبعوث أمينها العام (السيد جمال بن عمر)، الذي صاغ آلية تنفيذية للمبادرة الخليجية استوعبت مطالب وأهداف القوى المدنية والشبابية، حوّلا المبادرة من مجرد اتفاق لنقل السلطة إلى خريطة طريق للانتقال السياسي والتحول الديمقراطي. وكانت المرحلة الانتقالية في اليمن، وفقًا للآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية، «أطول، أكثر تدرجًا من مثيلاتها في دول الربيع العربي الأخرى»[24]، لكنها كانت محددة بدقة.

تتكون المرحلة الانتقالية في اليمن من مرحلتين، تبدأ الأولى مع التوقيع على المبادرة الخليجية (في 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2011)، وبدء تنفيذ آليتها التنفيذية في يوم التوقيع نفسه، وتنتهي بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة توافقية بمرشح واحد (نائب الرئيس عبد ربه منصور هادي)، والتي أجريت في 21 شباط/فبراير 2012. وتبدأ الثانية مع تنصيب الرئيس الانتقالي التوافقي، وتستمر مدة عامين. يتم خلال الفترة الانتقالية الأولى تشكيل حكومة وفاق وطني، تسمي المعارضة رئيسها، ويصدر نائب الرئيس (المفوض بصلاحيات رئيس الجمهورية) قرارًا يكلفه بتشكيل الحكومة، بحيث يشكل رئيس الوزراء المرشح الحكومة مناصفة بين المؤتمر الشعبي العام وحلفائه، واللقاء المشترك وشركائه، ويقوم نائب الرئيس (المفوض بممارسة صلاحيات رئيس الجمهورية) والحكومة الانتقالية وبالتعاون مع مجلس النواب خلال المرحلة الانتقالية الأولى باتخاذ الخطوات التشريعية والإدارية اللازمة لضمان إجراء الانتخابات الرئاسية خلال 90 يومًا من بدء نفاذ هذه الآلية، وإنشاء لجنة للشؤون العسكرية وتحقيق الأمن والاستقرار، تعمل على إنهاء انقسام القوات المسلحة ومعالجة أسبابه، وإنهاء جميع النزاعات المسلحة، وإعادة القوات المسلحة إلى معسكراتها، وإنهاء المظاهر المسلحة في العاصمة صنعاء وغيرها من المدن، وإخلاء العاصمة وباقي المدن من الميليشيات والمجموعات المسلحة وغير النظامية، والتهيئة لانتخابات رئاسية مبكرة توافقية بمرشح واحد، خلال 90 يومًا من تاريخ توقيع المبادرة الخليجية وآلية تنفيذها.

---

(24) Erica Gaston, «Process Lessons Learned in Yemen's National Dialogue» (United States Institute of Peace, Special Report; 342, February 2014), p. 3.

بعد الانتخابات الرئاسية المبكرة، يقوم الرئيس المنتخب وحكومة الوفاق الوطني (إلى جانب ممارسة مهامهم الاعتيادية المنصوص عليها في الدستور) بثلاث مهام رئيسة. **المهمة الأولى**: تنظيم عقد مؤتمر حوار وطني شامل، يتم خلاله التوافق على مبادئ دستور جديد، واقتراح حلول للقضية الجنوبية، حلًّا عادلًا يحفظ لليمن وحدته واستقراره وأمنه، والقضايا الأخرى ذات البعد الوطني ومن ضمنها أسباب التوتر في صعدة، واتخاذ خطوات للمضي قدمًا نحو بناء نظام ديمقراطي كامل، بمن في ذلك إصلاح الخدمة المدنية والقضاء والإدارة المحلية، واتخاذ خطوات ترمي إلى تحقيق المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية، واتخاذ الوسائل القانونية وغيرها من الوسائل التي من شأنها تعزيز حماية الفئات الضعيفة وحقوقها، بما في ذلك الأطفال والنهوض بالمرأة، والإسهام في تحديد أولويات برامج التعمير والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة لتوفير فرص عمل وخدمات اقتصادية واجتماعية وثقافية أفضل للجميع. **والمهمة الثانية**: صوغ دستور جديد وتنظيم الاستفتاء عليه، حيث يقوم الرئيس الانتقالي وحكومة الوفاق الوطني، في مدة أقصاها ستة أشهر من انتهاء أعمال مؤتمر الحوار الوطني، بتشكيل لجنة دستورية تتولى صوغ مشروع الدستور الجديد خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إنشائها، وتقترح خطوات وآليات مناقشته والاستفتاء عليه. **والمهمة الثالثة**: تنفيذ انتخابات رئاسية وبرلمانية في ضوء أحكام قانون جديد للانتخابات يقره مجلس النواب، تديرها اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء التي سيتم تشكيلها بعد إقرار قانون الانتخابات الجديد.

عقد مؤتمر الحوار الوطني الشامل خلال الفترة من 18 آذار/مارس 2013 إلى 26 كانون الثاني/يناير 2014، وخرج بميثاق وطني (وثيقة مؤتمر الحوار الوطني) يشكل خريطة طريق للتحول الديمقراطي، وتضمَّن مقترحات بنصوص دستورية من شأنها توسيع المشاركة السياسية للمواطنين، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتكفل حصة (30 بالمئة) للنساء في الهيئات المنتخبة وفي الحكومة والهيئات الحكومية التي يتم تعيينها بقرارات جمهورية، والتحول من شكل الدولة الموحدة إلى الدولة الاتحادية، واستبدال نظام الانتخاب الفردي بالأغلبية المطلقة إلى نظام الانتخاب بالقائمة النسبية المغلقة، وإلغاء

المؤسسات الرعوية التي أضفت على الدولة ملامح رعوية (patrimonial)، وفي مقدمها مصلحة شؤون القبائل، وتعزيز استقلال السلطات وتوازنها، وتقليص سلطات رئيس الجمهورية، وضمان حرية الرأي والتعبير والمعتقد، بما في ذلك حرية التعبير عن الهويات المذهبية.

رابعًا: روافع ضعيفة لكنها تعمل

حددت وثيقة الحوار الوطني ضمانات تنفيذ مخرجات الحوار الوطني والعملية الانتقالية، ومنها إرساء نظام الحكم الرشيد كإطار حاكم للمؤسسات والهيئات الضامنة لتنفيذ مخرجات الحوار الوطني، وإحداث تغيير حقيقي تنعكس آثاره على العملية السياسية وعلى حياة المواطنين بشكل واقعي وملموس، وتلبية طموحات المواطنين، ورفع مستوى ثقتهم بالعملية الانتقالية، وتشجيعهم لضمان مشاركتهم في العملية السياسية خصوصًا في الجنوب، والتزام المؤسسات الإعلامية الرسمية والأطراف المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني الشامل بتبني سياسة إعلامية وخطاب إعلامي بنّاء وإيجابي وداعم للعملية السياسية بشكل عام ولمخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل بشكل خاص. وحددت الوثيقة عددًا من المؤسسات التي سوف تضطلع بتنفيذ مخرجات الحوار الوطني، وهي باختصار مؤسسات الدولة.

حافظت الآلية التنفيذية لمبادرة مجلس التعاون الخليجي على مجلس النواب، وأسندت إليه تنفيذ بعض المهام، وهو في الأساس مجلس ضعيف لا يمتلك معظم أعضائه رؤية وإرادة للإصلاح الديمقراطي، كما تعاني حكومة التوافق الوطني الضعف والانقسام، لذلك رفضت إقرار قانون العدالة الانتقالية. ولعل هشاشة وانقسام الجيش والأجهزة الأمنية هو الأكثر وضوحًا. فعلى الرغم من أهمية الإجراءات التي اتخذها الرئيس هادي في مجال إعادة هيكلة القوات المسلحة، فإنها ليست فاعلة في مجال منع الصراعات. فهذه الإجراءات أدت إلى قسمة ولاء المؤسسة العسكرية على ثلاثة، بعد أن كانت مقسومة على اثنين، فما زال الرئيس علي عبد الله صالح واللواء علي محسن الأحمر يتمتعان

بموالاة عدد كبير من قادة الوحدات العسكرية، إذ تم بناء القوات المسلحة على أساس الولاء الشخصي، لا على بناء مؤسسي.

يمكن القول إن جميع روافع التحول الديمقراطي في اليمن ضعيفة، فالدولة ضعيفة والمجتمع المدني ضعيف، وقد تعاظم ضعف هذه المؤسسات بفعل الانتقال إلى المرحلة الانتقالية من دون استكمال مرحلة إسقاط النظام. فمجلس النواب الذي ينبغي أن يتحمل مهام كبيرة في مجال التحول مجلس ضعيف، معظم أعضائه من القوى التقليدية المحافظة الموالية للنظام القديم. والجيش منقسم، فخلال الشهور الأولى من الثورة انقسم الجيش إلى جيشين، جيش موال للجناح العائلي في النظام، وجيش موال لجناح المشايخ الذي أعلن دعمه للثورة. وعوضًا من أن يقوم بدوره في حماية الدولة، انخرط في النزاع سواء بين تكتلي النظام (بقايا النظام والمنشقّون عنه) أو بين الميليشيات المتنازعة على السلطة، فاندلع عدد من المواجهات المسلحة في أرحب والحصبة، وشارع الزبيري، وفي مدينة تعز، ولم يستطع الجيش الضعيف والمنقسم التدخل في النزاعات المسلحة التي نشبت بين الميليشيات المسلحة المذهبية والقبلية.

في موازاة ضعف الدولة، يعاني المجتمع المدني هو الآخر الضعف كمًّا ونوعًا، وتهيمن على معظم الأحزاب النخب التقليدية المحافظة. فالتجمع اليمني للإصلاح بات خاضعًا لمشايخ آل الأحمر وللواء علي محسن الأحمر، وتحول المؤتمر الشعبي العام إلى حزب عائلي للرئيس علي عبد الله صالح، وباتت الأحزاب آليات لتحقيق مصالح أشخاص وعائلات أكثر مما هي آليات لتحقيق المصالح الوطنية.

ترتب عن تفكك النظام القديم تعددية القوى. فقد فكّت النخب القبلية والعسكرية ارتباطها بالمكوّن العائلي في النظام القديم، وبرزت قوى سياسية جديدة، سواء تلك التي أعلنت نفسها كأحزاب سياسية وفي مقدمها السلفيون الذين أسسوا حزب الرشاد السلفي، وجماعة أنصار الله (جماعة الحوثي) التي استطاعت فرض نفسها كقوة ذات ثقل على الرغم من أنها حتى الآن أقرب إلى الميليشيات منها إلى جماعة سياسية أو مذهبية، ما فرض إشراكها في مؤتمر

الحوار الوطني. لذلك، دار الحوار الوطني بين قوى متساوية في القوة، ولم يكن هناك طرف منتصر وطرف مهزوم، وتم التعامل بشكل متساوٍ مع كل الأطراف، ويبدو أن هذا التوازن سيستمر خلال السنوات المقبلة على الأقل.

في موازاة تفكك التحالف الحاكم، تفككت المنظومة الأيديولوجية (الدينية بشكل خاص) للنظام القديم، وتراجعت الدعوات إلى طاعة ولي الأمر وتحريم الخروج عليه. فخلال ثورة الحرية والتغيير. خذل كثير من شيوخ الدين النظام لأول مرة، إذ أعلنت هيئة علماء اليمن دعمها للثورة، وخاض العلماء الأحرار معركة ضارية لإسقاط فتوى جمعية علماء اليمن الموالية للنظام، وكشف استبداد النظام، والتعبئة الأيديولوجية للثورة. وتنشط الآن في الساحة اليمنية ثلاث هيئات لعلماء الدين: هيئة علماء اليمن الأقرب إلى التيار السلفي والتجمع اليمني للإصلاح، وجمعية علماء اليمن المقربة من الرئيس السابق، ورابطة علماء اليمن القريبة من جماعة أنصار الله (الحوثيين). يمثل هذا التعدد واحدًا من أهم العوامل المساعدة على التحول نحو دولة مدنية ديمقراطية، مع ذلك، فهو سيف ذو حدين. إذا استمر النزاع بين الجماعات التقليدية بشكل عام، والجماعات المذهبية بشكل خاص، فإن هذا التعدد ربما يساعد على استفحال التعصب الطائفي.

بقيت الدولة ضعيفة وهشة، لكنها بدت أكثر حيادية مما كانت عليه في ظل النظام القديم، على الرغم من سعي أطراف معينة لتوريطها في النزاعات التي نشبت بين السلفيين وأنصارهم من جانب، وحركة أنصار الله وأنصارها من جانب آخر. وتعززت الحيادية النسبية للدولة بفعل حِياد رأس السلطة التنفيذية (الرئيس عبد ربه منصور هادي)، الذي لم يكن منخرطًا في النزاعات التي سبقت الثورة وتزامنت معها. مع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الرئيس هادي واقع في أزمة حقيقية، فإن هو طبّق مبادئ الحكم الرشيد، سوف يدفع النخب المتنافسة على السلطة إلى تفجير حرب أهلية، وإذا لم يطبّقها سوف يزداد إحباط الجماهير وتذمرها وسخطها، وتراجع ثقتها بالدولة، ما يدفعها إلى الاستمرار في الأعمال الاحتجاجية، وبالتالي استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي. ويبدو أن الرئيس هادي مال (حتى الآن) إلى ترضية النخب على حساب الجماهير، واعتماد مبدأ

التقاسم والتسويات والترضيات السياسية، والتسامح النسبي مع فساد النخب، وتعيين المسؤولين على أساس الولاءات، لا على أساس الكفاءة، وتغييب المواطنة المتساوية وتكافؤ الفرص، ما يعني استمرار الأوضاع التي أدّت إلى الثورة.

حالت الاستراتيجية التي تبناها الرئيس هادي دون قيام حرب أهلية، إلا أنها ساهمت في تعميق انقسام النخب، وتعميق الاستقطاب السياسي وضعف مؤسسات الدولة وانقسامها، ما يساهم في تدني قدرة المؤسسات الرسمية على الاضطلاع بدورها كرافعة من روافع التحول الديمقراطي. فقد رفض مجلس الوزراء في حزيران/ يونيو 2012 إقرار «قانون العدالة الانتقالية»[25]، ما ترتب عليه عدم تشكيل هيئة وطنية للإنصاف والمصالحة، ولا تأليف «الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان». ولم يتم تشكيل اللجنة المستقلة للتحقيق في أحداث 2011، على الرغم من أن الرئيس هادي أصدر في 22 أيلول/ سبتمبر 2012 القرار الجمهوري رقم (140) لسنة 2012، بإنشاء لجنة للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان لعام 2011، إلا أنه لم يتم إصدار قرار بتسمية أعضاء اللجنة حتى اليوم.

خامسًا: كوابح قوية لكنها ممكنة التجاوز

جاءت المبادرة الخليجية للانتقال بالثورة اليمنية إلى مرحلة بناء النظام الجديد، من دون استكمال المرحلة الأولى من الثورة المتمثلة في إسقاط النظام. وقبلت النخب التقليدية والحزبية هذا الانتقال وهذه الترتيبات، وبالتالي يشكل بقاء النظام القديم ومحاصصة السلطة بين النظام القديم والجديد أول عوائق التحول الديمقراطي. فضلًا عن ذلك، هناك أطراف غير جادة في تنفيذ مخرجات الحوار الوطني، وأطراف تسعى إلى التنفيذ الشكلي لمخرجات

---

(25) انظر: محمد أحمد المخلافي، «اليمن وقسوة التحديات بوجه الانتقال الديمقراطي،» السفير العربي، 3/ 7/ 2012. <http://arabi.assafir.com/article.asp?aid=63&refsite=arabi&reftype=articles&refzone=articles>.

الحوار الوطني. ولعل أبرز مثال على ذلك إنجازات لجنة الشؤون العسكرية والأمنية التي لم تستطع تنفيذ المهام الموكلة إليها، وكذلك الخطوات التي اتخذها الرئيس هادي في مجال هيكلة الجيش وباركها اللواء علي محسن وأحمد علي عبد الله صالح، إلا أن الجيش ما زال منقسمًا، وما زالا يؤثران في الوحدات العسكرية من خارجها. فبعض وحدات ومعسكرات الحرس الجمهوري ما زالت حتى اليوم ترفع صور الرئيس السابق ونجله (القائد السابق للحرس الجمهوري)، ولم يجد قرار رئيس الجمهورية رقم (21) لسنة 2013 بشأن تحويل معسكر الفرقة الأولى مدرع إلى حديقة وطنية، الصادر في 11 نيسان/ أبريل 2013، طريقه إلى التنفيذ حتى اليوم. ولعل أبرز الأمثلة على التنفيذ الشكلي لمتطلبات التحول تلك التي اتخذتها وزارة التعليم بشأن إخضاع وظائف المستشارين الثقافيين في الخارج للتنافس، حيث أعلنت الوزارة عن فتح باب التنافس على وظائف المستشار الثقافي في السفارات اليمنية بالخارج، وتقدم عدد كبير من المرشحين، إلا أن اللجنة لم تلتزم معايير واضحة في الاختيار، واختارت الموالين للنظام السابق.

شهدت الساحة اليمنية خلال العامين الأخيرين حالة من عدم الاستقرار الأمني والاغتيالات السياسية، فبلغ عدد حوادث الاغتيال السياسي للعسكريين والأمنيين فقط 90 حادثًا، راح ضحيتها 150 ضابطًا وجنديًّا، واقتحام المؤسسات السيادية، أبرزها اقتحام مجمّع العرضي ووزارة الدفاع في 5 أيلول/ سبتمبر 2013، والهجوم على السجن المركزي وتهريب عدد من السجناء في 13 شباط/ فبراير 2014، فضلًا عن ظاهرة تخريب البنية التحتية للتنمية والخدمات الأساسية، حيث «رصدت الأجهزة الأمنية وقوع 487 اعتداء على خطوط الكهرباء وأنابيب النفط وشبكات الاتصالات خلال العام 2013»[26]. وعلى الرغم من أن كل الأطراف اليمنية (باستثناء تنظيم القاعدة) ممثلة في مؤتمر الحوار الوطني، فإن كثيرًا من هذه الحوادث مخطط له وممول من قبل

(26) «رصدت 350 متهمًا... وزارة الداخلية تستثني حميد الأحمر من المتهمين بالاعتداء على الكهرباء والنفط والاتصالات،» موقع اليمن السعيد، 22/ 2/ 2014. <http://www.yemensaeed.com/news/news-local/13586-002225566441l.html>.

أطراف مشاركة في الحوار الوطني، بهدف تعويق استكمال الثورة والتحول الديمقراطي من خلال إظهار عجز حكومة الوفاق الوطني، وتوليد حالة من الاستياء الشعبي يمكن استغلالها لتنظيم ثورة مضادة، أو دفع قوى مشاركة في الحوار الوطني للانسحاب منه وتعطيل استكمال مؤتمر الحوار الوطني الشامل، أو من الضغط على الأطراف الأخرى لقبول تقديم تنازلات، أو إفشال الثورة عبر انقلاب غير معلن، من خلال اغتيال الرئيس هادي وتفويض رئيس مجلس النواب (الذي ينتمي إلى النظام القديم) بممارسة مهام رئيس الجمهورية، والدعوة إلى انتخابات رئاسية مبكرة.

في حالات كثيرة، يخضع الرئيس عبد ربه منصور هادي ومؤسسات الدولة وأجهزتها لضغوط مراكز النفوذ والنخب التقليدية، أكثر من خضوعه لمعيار العدالة والحكم الرشيد. فقد أقر مؤتمر الحوار الوطني مبدأ الدولة الاتحادية «الفدرالية»، إلا أن لجنة تحديد الأقاليم التي شكّلها الرئيس هادي نسخت الرؤية المشتركة التي كان تقدم بها المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح، ولم تأخذ في الاعتبار مشروع الإقليمين الذي تقدم به الحزب الاشتراكي اليمني ووافق عليه الحراك الجنوبي وأنصار الله (الحوثيين)، ولا معارضة الخارج التي شاركت في المؤتمر الجنوبي الأول الذي عقد في القاهرة في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر من العام 2011 الذي خرج بعدد من التوصيات، بما في ذلك التحول من الدولة الموحدة إلى دولة اتحادية من إقليمين، لأن ذلك (كما يرى المشاركون في المؤتمر) يحاكي الواقع على الأرض من وجهة نظر تاريخية وجغرافية التي اعتادها شعبنا في الشمال والجنوب[27].

برزت الاختلافات والتناقضات بين قوى الثورة، وبرزت قوى ترغب في خلع رأس النظام والإبقاء على مؤسساته وتشريعاته، ما أسهم في إعادة رسم خارطة توزيع القوى السياسية والعسكرية خلال المرحلة الانتقالية، وإعادة ترتيب قضايا الصراع بين أطراف النظام السياسي اليمني. فلم يعد الصراع بين

---

(27) «الرئيس علي ناصر محمد يوضح موقفه السياسي من قضية الأقاليم،» موقع عدن الغد، 18/ 2/ 2014. <http://adenalghad.net/news/92604/#.UwOxU2J_uSo>.

الكتلة التاريخية لقوى الثورة وبقايا النظام فقط، بل برز تباين وصراع بين بعض قوى الثورة، وتباين وصراع بين قوى النظام السابق، وتغير في مواقع بعض القوى من الطرفين. فتم إبعاد شباب الثورة من موقع قيادة قوى الثورة، وحلت النخب السياسية والقبلية والعسكرية محلها، وبدأ التفكك يدب في بنية الكتلة التاريخية للثورة، وبدأ بعض الثوار باتهام بعضه الآخر بالتحالف مع الرئيس السابق، أو التنسيق معه على الأقل، واعتماد منطق رد الفعل والثأر السياسي على حساب تحقيق أهداف الثورة. وبات الرئيس «التوافقي» عبد ربه منصور هادي هدفًا لضغوط كل الفرقاء وتعنتهم، بل وابتزازهم، بمن في ذلك بعض أنصار الثورة. فكان كل قرار من قراراته يقابل بالرفض أو النقد أو التعنت من قبل فريق من الفرقاء السياسيين.

طلب شباب الثورة المستقلون في بداية الثورة إبعاد أقارب علي عبد الله صالح عن المؤسسة العسكرية، وعن مواقع السلطة في المؤسسات المدنية، بمن في ذلك اللواء علي محسن الأحمر، واللواء محمد علي محسن، إلا أن التجمع اليمني للإصلاح والقوى التقليدية التي التحقت بالثورة بدأت بالترويج لعلي محسن الأحمر باعتباره داعمًا للثورة، وتشكل ما سمي جيش أنصار الثورة. وعندما أصدر الرئيس هادي حزمة قرارات في إطار هيكلة القوات المسلحة في كانون الأول/ ديسمبر 2012، أعلن الجميع التزامهم بها واستعدادهم لتنفيذها من دون شروط، إلا أنهم قاوموها على مستوى الممارسة، أكانوا بقايا النظام أو أنصار الثورة. ولا تختلف ردود فعل هذه القوى على قرارات الرئيس هادي بتعيين مسؤولين مدنيين عن ردود فعلها تجاه قرارات التعيين في المواقع العسكرية.

شكل انضمام النخب التقليدية المنشقة عن النظام القديم إلى الثورة نقطة فارقة في مسار الثورة اليمنية. فقد حمت هذه النخب ساحات الاعتصام والرئيس السابق في وقت واحد، ووقفت وراء منحه الحصانة القانونية والقضائية، نظرًا إلى أن الحصانة التي منحت له ولمن عملوا معه تمنح الحصانة لهذه النخب نفسها، فهي كانت شريكة لعلي عبد الله صالح خلال سنوات حكمه الأربع والثلاثين،

لذلك كانت هذه النخب ترغب في أن تقتصر عملية التحول على تسوية لتقاسم السلطة (power sharing)، لا أن تفضي إلى تغيير جذري للنظام، ما ولد حالة من عدم الثقة بين القوى الثورية، إذ نظرت القوى المدنية إلى المرحلة الانتقالية باعتبارها مرحلة لإعادة إنتاج النظام القديم، وانسحبت بعض الحركات الثورية الجنوبية من ساحات الثورة لتنضم إلى الحراك الجنوبي المطالب بالانفصال والالتحاق بالجناح المتشدد في الحراك الجنوبي. في مقابل ذلك، بدأت الجماعات الدينية في التسابق على الاستحواذ على السلطة عبر الانتفاضات وغيرها من الأساليب، وسادت في ساحات الثورة توجهات سلبية تجاه الوسطاء والدول الراعية للمبادرة الخليجية، ولاسيما الولايات المتحدة الأميركية والمملكة العربية السعودية، إذ نظر الحوثيون وكثير من الشباب المستقلين إلى المبادرة باعتبارها آلية سعودية أميركية لاحتواء الثورة اليمنية[28].

قامت التسوية السياسية على تقاسم السلطة بين النخب الموالية للرئيس السابق والمنشقة عليه، ما يعني استمرار النزاع بين علي عبد الله صالح من جانب واللواء علي محسن الأحمر والشيخ صادق الأحمر وإخوته من جانب آخر، إذ سعى كل طرف إلى تعزيز مكاسبه وحماية مصالحه، وإضعاف مصالح الطرف الآخر، ما يعني استمرار طبيعة النزاع وجوهره، وهوية أطرافه[29]، ما يشكل أحد أهم كوابح التحول الديمقراطي خلال المرحلة الانتقالية، حيث لم يتمكن الرئيس هادي من التسوية بين مطالب النخب في المناصب، ومطالب الشباب والجماهير عمومًا في تحقيق أهداف الثورة، واضطر في حالات كثيرة إلى الرضوخ لمطالب النخب التقليدية، وتعيين من تقترحهم مراكز النفوذ من بقايا النظام والمنشقين عليه، على حساب متطلبات الحكم الرشيد، ولاسيما أن معظم من تم تعيينهم هم ممن ثبت فسادهم خلال السنوات الماضية، ومن محدودي الكفاءة والقدرات.

---

(28) انظر: International Crisis Group, «Yemen: Enduring Conflicts, Threatened Transition,» Middle East Report no. 125, 3 July 2012, p. 9.

(29) International Crisis Group, p.11.

سادسًا: دعم الأمم المتحدة للعملية الانتقالية

كان للأمم المتحدة، ومجلس الأمن بشكل خاص، شأن في دعم عملية الانتقال السياسي في اليمن، ولاسيما في ظل توافق الدول دائمة العضوية على عملية الانتقال السياسي في اليمن، خلافًا للانقسام والاستقطاب الحاد في دول الربيع العربي الأخرى. فبعد مماطلة الرئيس السابق (علي عبد الله صالح) وتهربه من التوقيع على مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآليتها التنفيذية التي صاغها جمال بن عمر (مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة)، أصدر مجلس الأمن (في 20 تشرين الأول/ أكتوبر 2011) القرار رقم (2014)، حثّ فيه الأطراف المختلفة على التوقيع على المبادرة الخليجية، والاضطلاع بدور كامل وبنّاء في التوصل إلى اتفاق بشأن تسوية سياسية قائمة على مبادرة مجلس التعاون الخليجي وتنفيذه، ودان بشدة انتهاكات حقوق الإنسان المتواصلة التي ترتكبها السلطات اليمنية، من قبيل الاستعمال المفرط للقوة ضد المتظاهرين المسالمين، إضافة إلى أعمال العنف واستخدام القوة وانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الأطراف الفاعلة الأخرى، وشدد على ضرورة محاسبة كل المسؤولين عن ارتكاب أعمال العنف وانتهاك حقوق الإنسان، وطالب أطراف النزاع بنبذ العنف والكف عن استخدام القوة وسيلة لبلوغ أهداف سياسية، وطالب بتشكيل لجنة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي حدثت عام 2011، وإزالة المتاريس والجماعات المسلحة في المدن، وعدم استهداف البنية التحتية. وبعد صدور قرار مجلس الأمن رقم (2014) بشهر واحد، وقّع الرئيس السابق علي عبد الله صالح على المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية.

في 12 حزيران/ يونيو 2012، أقر مجلس الأمن بالإجماع القرار رقم (2051)، الذي أكد ضرورة الإفراج الفوري عن المتظاهرين الذين احتُجزوا بشكل غير قانوني خلال الأزمة، وحثّ الحكومة اليمنية على سنّ تشريع خاص بالعدالة الانتقالية لدعم المصالحة الوطنية من دون مزيد من التأخير، وأكد وجوب محاسبة جميع المسؤولين عن انتهاك وامتهان حقوق الإنسان، وشدّد على ضرورة إجراء تحقيق شامل ومستقل ومحايد ومستوف للمعايير الدولية بخصوص ما

زعم وقوعه من أعمال انتهاك وامتهان لحقوق الإنسان، وطالب بوقف جميع الأعمال التي تهدف إلى تقويض حكومة الوحدة الوطنية وتقويض عملية الانتقال السياسي، بما في ذلك الهجمات المستمرة التي تستهدف البنى التحتية الخاصة بإمدادات النفط والغاز والكهرباء، والتدخُّل في القرارات المتعلقة بإعادة هيكلة القوات المسلحة وقوات الأمن. وأكد القرار استعداد مجلس الأمن للنظر في اتخاذ مزيد من التدابير، بما في ذلك اتخاذ تدابير بموجب المادة 41 (في الفصل السابع) من ميثاق الأمم المتحدة، إذا استمرت هذه الأعمال.

اختتمت أعمال مؤتمر الحوار الوطني الشامل في 26 كانون الثاني/ يناير 2014، في ظل استقطاب حاد بين القوى السياسية، وفي ظل حالة من التدهور الأمني، لذلك طالب أعضاء مؤتمر الحوار الوطني في بيانهم الختامي الذي ورد ضمن وثيقة الحوار الوطني: «نطلب من أمين عام الأمم المتحدة مواصلة المساعي الحميدة وفق قراري مجلس الأمن (2014 و2051)، ونطلب من مجلس الأمن عبر الأمين العام دعم الجهد اليمني لتطبيق مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل ومراقبة تقدّم العملية الانتقالية، خصوصًا تطبيق هذا الاتفاق. ونطلب كذلك استمرار مساعدة الأمم المتحدة، بما فيها تنسيق جهد المجتمع الدولي، لدعم بناء دولة اليمن الاتحادية الجديدة، ونطلب من مجلس الأمن ومجلس التعاون لدول الخليج العربية تبنّي قرارات تدعم هذا الاتفاق»[30]. في ضوء هذه المطالبة، وبناءً على الفقرة السادسة من قرار مجلس الأمن رقم (2051)، التي أكد فيها استعداده لاتخاذ تدابير بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة في حال استمرار الأعمال المعيقة لاستكمال العملية الانتقالية، أصدر مجلس الأمن القرار رقم (2140)، الذي أكد ضرورة استكمال عملية الانتقال السياسي السلمي، والتنفيذ الكامل وفي الأوقات المحددة لكل الأنشطة المرتبطة بعملية الانتقال السياسي، بما في ذلك تعيين أعضاء لجنة التحقيق المستقلة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان عام 2011، وإصدار قانون العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية.

---

(30) «وثيقة مؤتمر الحوار الوطني الشامل في اليمن،» 26 كانون الثاني/ يناير 2014، ص 41.

سابعًا: فرص استكمال التحول الديمقراطي

على الرغم من ضعف روافع التحول الديمقراطي في اليمن، فإن ذلك لم يؤدِّ إلى تجميد عملية الانتقال الديمقراطي، بقدر ما أدى إلى تأخير تنفيذ بعض ما كان ينبغي تنفيذه خلال المرحلة المنقضية من الفترة الانتقالية، كإصدار قانون العدالة الانتقالية. ولم يتم تشكيل لجنة التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان خلال عام 2011، وتم تأجيل أنشطة أخرى منها الانتخابات الرئاسية والانتخابات البرلمانية، ما ترتب عنه تمديد فترة الرئاسة الانتقالية للرئيس عبد ربه منصور هادي. والأسوأ من ذلك أن بعض مقترحات وتوصيات مؤتمر الحوار الوطني قد لا يتم تنفيذها، أو يتم تنفيذها بأسلوب مشوه، يرجع ذلك في الدرجة الأولى إلى ضعف روافع التحول الديمقراطي في اليمن.

تشير التطورات التي شهدتها اليمن خلال عام 2012 إلى أن الطريق نحو تحقيق أهداف الثورة طويل، وأن المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية التي كانت ترفضها القوى المدنية ربما تحقق للثورة ما يمكن أن تعجز عن تحقيقه عبر إسقاط النظام عبر هبّة شعبية، وتكرس أنموذجًا يمنيًّا متفردًا بين ثورات الربيع العربي. فعلى الرغم من أن البطء في تنفيذ مهام المرحلة الانتقالية، وما سوف يترتب عنه من تمديد للرئيس التوافقي، وتأخير الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، فإن القوى المدنية استطاعت تحقيق بعض المكاسب الجزئية التي تصب في تحقيق أهداف الثورة. ففي ظل البنى الاجتماعية والأطر الثقافية والظروف السياسية والأوضاع الاقتصادية السائدة في اليمن، تغدو الثورة البطيئة، أسلوبًا أكثر ضمانًا للتحول الديمقراطي وبناء الدولة المدنية[31]، ولاسيما في ظل الصراع المسلح الذي نشب بين بقايا النظام والمنشقين عنه الذي حول الثورة الشبابية السلمية إلى عملية صراع على السلطة بين النخب[32]، وهي نخب لا

---

(31) عادل مجاهد الشرجبي، «الثورة البطيئة: النموذج اليمني لإسقاط النظام وبناء الدولة المدنية،» السفير العربي، 17/ 4/ 2013.

(32) Tobias Thiel, «Yemen's Arab Spring: From Youth Revolution to Fragile Political Transition,» in: Nicholas Kitchen, ed., *After the Arab Spring: Power Shift in Middle East?*, IDEAS Reports - Special Reports (London: School of Economics and Political Science, 2012), p. 45.

تؤمن بالديمقراطية في حقيقة الأمر، ولا بالدولة المدنية، ولم تكن موافقتها على شعار الدولة المدنية سوى مناورة تكتيكية، «فهذه النخب لم تنفصل عن نظام صالح نتيجة تنوير ديمقراطي في إطار النخبة، بل بسبب فشل سياسة بناء التحالفات لدى صالح، وبسبب تركيز القوة بيد المقربين من أفراد عائلته»[33].

إن إسقاط النظام بشكل سريع، وعبر هبّة شعبية، كان من شأنه أن يمهد الطريق لاستبدال نظام دكتاتوري بنظام دكتاتوري آخر، فيتم استبدال الدكتاتورية العسكرية بدكتاتورية عشائرية أو مذهبية، أو حتى بدكتاتورية عسكرية أخرى، ولاسيما إذا استطاعت النخب التقليدية داخل النظام وخارجه حرف المسار السلمي للثورة، وتمكن «أنصار الثورة» من جر النظام، أو استطاع هو جرهم لمواجهة عسكرية قبل سقوطه، وهو أمر كان الطرفان يسعيان إليه، لولا حادث تفجير مسجد دار الرئاسة الذي أصيب فيه الرئيس السابق علي عبد الله صالح.

بشكل عام، تشير المؤشرات المتوافرة إلى أن عملية التحول الديمقراطي على الرغم من بطئها، تتحرك قدمًا، وأن القوى الاجتماعية الحديثة، على الرغم من ضعفها، تستطيع الدفاع عن مكتسبات الثورة، والضغط على النخب التقليدية باتجاه استكمال الانتقال الديمقراطي.

---

(33) المصدر نفسه.

الفصل التاسع

البوسنة وكوسوفو وسورية
مقاربات ومآلات

محمد م. غيغا الأرناؤوط

مع بداية خروج المعارضة السورية إلى الشوارع للمطالبة بالحرية والديمقراطية في منتصف آذار/ مارس 2011 وتغوُّل قوات النظام في قمعها، ومع تحول بعض فصائل المعارضة إلى حمل السلاح ضد قوات النظام في صيف 2011 وتأسيس «المجلس الوطني السوري» في تشرين الأول/ أكتوبر 2011، بدأت الأصوات تتعالى مطالبة الغرب بالتدخل العسكري في سورية «من دون قرار من مجلس الأمن» كما في البوسنة 1995 أو في كوسوفو 1999[1]. ويلاحظ هنا أن المطالبة بالتدخل العسكري في سورية على نمط البوسنة أو كوسوفو لم تقتصر على رموز المعارضة السورية في الخارج بل شملت شخصيات وجهات عربية وغربية أيضًا. ومن ناحية أخرى، يلاحظ أن هذه المطالبة بالتدخل العسكري في سورية على نمط البوسنة أو كوسوفو كانت تتصاعد وتخفت بحسب تطور الأوضاع السورية والإقليمية والدولية، حتى وصلت إلى ذروتها في آب/ أغسطس 2013 وخفتت بعد ذلك إلى أن تصاعدت ثانيةً مع تطورات التدخل الروسي في شبه جزيرة القرم، ومطالبة الرئيس بوتين بحلٍّ للقرم على نمط كوسوفو، في مطلع آذار/ مارس 2014[2].

(1) في الحقيقة، هناك فرق بين الحالتين، ومع ذلك لا يجري التمييز بينهما. ففي حالة البوسنة، كان مجلس الأمن قد اتخذ قرارًا في آب/ أغسطس 1992 سمح فيه للدول الأعضاء بالحق في «اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة» لضمان توصيل المساعدات الإنسانية إلى المدنيين، لكنه لم يطبق في حينه بسبب الخلافات بين الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا حول ذلك. كما أن مجلس الأمن اتخذ في عام 1993 قرارات بتحديد ملاذات آمنة للمدنيين، ولذلك فإن تدخل حلف الأطلسي لم يحدث إلا بعد قصف سوق سرايفو في شباط/ فبراير 1994 ومجزرة سربرنيتسا في آب/ أغسطس 1995، في حين أن الحلف تدخل في حالة كوسوفو من دون أي قرار من مجلس الأمن.

(2) للمزيد من التفصيل، انظر: محمد م. الأرناؤوط، «الاستفتاء على الاستقلال: هل من فرق بين القرم وكوسوفو؟» **الحياة**، 17/ 3/ 2014. وفي 8/ 4/ 2014 نشرت الصحافة الصربية مقالة يوليا تيموشنكو رئيسة الحكومة الأوكرانية السابقة بعنوان «أوكرانيا ليست البوسنة ولا كوسوفو»: Julija Timošenko, «Ukrajina nije ni Bosna ni Kosovo,» *Danas*, 8/4/2014.

يلاحظ على السوريين المطالبين بالتدخل العسكري في سورية على نمط البوسنة أو كوسوفو افتقادهم الثقافة السياسية المتعلقة بالمنطقة (شبه جزيرة البلقان)، وبالتحديد عدم معرفتهم الدقيقة بالأوضاع والدوافع التي أفضت إلى التدخل العسكري الغربي في البوسنة وكوسوفو. والأهم من ذلك أن من يطالب بالتدخل العسكري في سورية على نمط البوسنة أو كوسوفو لا يعرف ما آل اليه الأمر في البوسنة وكوسوفو، ولا مآل التدخل العسكري في البوسنة وكوسوفو والوضع الحالي هنا وهناك.

من هنا، تحاول هذه الورقة أن تسلط الضوء على أحوال التدخل العسكري الغربي في البوسنة وكوسوفو وعلى مآل هذا التدخل. فالوضع النهائي لم يستقر بعد لا في البوسنة ولا في كوسوفو، وعلى ما يمكن أن تستفيد منه سورية من هاتين الحالتين للخروج من أزمتها المستعصية في الوضع الراهن، في حال حصل أو لم يحصل التدخل العسكري (ترتيب تصور لسورية الجديدة بالاستناد إلى حالتي البوسنة وكوسوفو يحفظ وحدة البلاد).

أولًا: أحوال التدخل العسكري في البوسنة

تقع البوسنة (التي تستمدُّ اسمها من نهر بوسنة Bosna) بين صربيا وكرواتيا، وهو ما جعلها ضحية الموقع الجيوبوليتيكي، وتمتد جذورها كصربيا وكرواتيا إلى نحو ألف عام، بينما برزت بقوة في عام 1377 مع تأسيس «مملكة البوسنة». ومع الفتح العثماني للبوسنة عام 1463 وانتشار الإسلام الذي جعل المسلمين يشعرون بالانتماء إلى إثنية خاصة (البشناق)، والتنافس الصربي الكرواتي لاستقطاب الأرثوذكس والكاثوليك فيها (على اعتبار كل أرثوذكسي صربي وكل كاثوليكي كرواتي)، نشأت مع الزمن ثلاث إثنيات (البشناق والصرب والكروات)، مطابقة لثلاث طوائف دينية (المسلمون والأرثوذكس والكاثوليك)[3]. ومع الاحتلال النمساوي للبوسنة في عام 1878، جرت

(3) للمزيد عن ذلك، انظر: محمد م. الأرناؤوط، الإسلام في يوغسلافيا من بلغراد إلى سرايفو (عمّان: دار البشير، 1993)، ص 165-166، وروبرت ج. دينا وجون ف. أ. فاين، التراث المغدور: اغتيال ماضي البوسنة، ترجمة أحمد محمود، المشروع القومي للترجمة؛ 45 (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 1998)، ص 79-81.

محاولات لإيجاد هوية واحدة (بوسنوية) لتحجيم التدخل فيها من الجوار، بينما تحولت البوسنة بعد ضمها إلى «مملكة الصرب والكروات والسلوفين»، التي تشكلت في عام 1918 (التي دعيت «مملكة يوغسلافيا» منذ 1929)، إلى ميدان للصراع المحموم بين الصرب والكروات، انتهى في صيف عام 1939 إلى تقاسم البوسنة بين الطرفين. ومع انهيار يوغسلافيا في عام 1941، تشكلت «دولة كرواتيا المستقلة» في عام 1941، بدعم من ألمانيا النازية وضمت البوسنة، بينما غدت البوسنة جمهورية في «يوغسلافيا الفدرالية» التي نشأت في 1945 تحت قيادة الحزب الشيوعي اليوغسلافي[4].

في عهد يوغسلافيا التيتوية، عرفت البوسنة باعتبارها «يوغسلافيا المصغرة» نظرًا إلى التعدد الإثني والديني فيها، واشتهرت عاصمتها سراييفو بـ«القدس الثانية»، تعبيرًا عن التسامح الموجود فيها الذي تجلى في أعلى نسبة زواج مختلط (إثني وديني) في يوغسلافيا. لكن في الوقت نفسه، استمر التنافس الصربي الكرواتي من وراء الكواليس للسيطرة على البوسنة، وضُغط على البشناق (المسلمون) للتعبير عن أنفسهم في الإحصاءات الأولى (1948 و1953) كصرب أو ككروات، ولم يعترف بإثنيتهم إلا في 1963 تحت مسمى «مسلمون» بالميم الكبيرة (Muslimani)، تمييزًا عن المسلمين بالميم الصغيرة (muslimani)، الذين ينتشرون في أرجاء يوغسلافيا وينتمون إلى عدة شعوب (ألبان وأتراك وغجر... إلخ). ومع إحصاء عام 1971، أصبح «المسلمون» يمثّلون أغلبية السكان (40 في المئة) يتبعهم الصرب (37.19 في المئة) ثم الكروات (20.62 في المئة)، وهو ما سمح ببروز نخبة «مسلمة» كان لها دورها في ما بقي من يوغسلافيا (رئيس الوزراء جمال بيديتش ووزير الخارجية نياز دزداريفيتش... إلخ)[5].

---

(4) للمزيد عن ذلك، انظر: الكتاب المرجعي عن البوسنة للمؤرخ البريطاني نويل مالكوم الذي يُعتبر من أفضل ما ترجم إلى العربية: نويل مالكوم، البوسنة، ترجمة عبد العزيز توفيق جاويد، الألف كتاب الثاني؛ 279 (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1997)، الفصول 11-14.

(5) Nijaz Durakovic, *Prokletsvo Muslimana* (Tuzla: Harfo-Graf, 1998), pp. 227-230.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن مؤلف هذا الكتاب نياز دوراكوفيتش كان يمثل النخبة الجديدة، إذ كان رئيس الحزب الشيوعي في البوسنة عشية انهيار يوغسلافيا. للمزيد عن هذا الكتاب بالعربية، انظر: محمد م. الأرناؤوط، «روح الشعوب تتغلب على سطوة القهر،» جريدة الرأي (عمّان)، 6/ 2/ 2004.

بعد وفاة تيتو في عام 1980 وتفاقم النزعات القومية والخلافات بين صربيا وكرواتيا وسلوفينا، كان لا بدّ من أن ينعكس ذلك على البوسنة. وفي هذا السياق، تمّت فبركة «محاكمة سراييفو» في عام 1983 التي اتهم فيها علي عزت بيغوفيتش وزملاؤه بنشر «الأصولية الإسلامية» في البوسنة[6]. ومع الإفراج عن بيغوفيتش في عام 1988 في وقتٍ كانت فيه يوغسلافيا تتحلل من حكم الحزب الواحد وتشهد تأسيس أحزاب قومية، وبعد أن أسّس الكروات حزبهم الخاص بهم (الاتحاد الديمقراطي الكرواتي)، والصرب حزبهم الخاص بهم (الحزب الصربي الديمقراطي)، بادر مع المعارض عادل ذوالفقار باشيتش إلى تأسيس «حزب العمل الديمقراطي» في ربيع 1990، الذي غدا حزبًا خاصًا بالبشناق المسلمين مع أن اسمه لا يوحي بذلك. ومع أن طابعه كان علمانيًا بتأثير الجناح البشناقي العلماني الذي يمثله ذوالفقار باشيتش، إلا أن ميول بيغوفيتش الإسلامية ورفع الأعلام الخضراء وترديد بعض الشعارات الإسلامية في حملة الحزب للانتخابات الديمقراطية الأولى في البوسنة في أواخر عام 1990 جعلت ذوالفقار باشيتش ينسحب، ودفعت الصحافة الصربية إلى تصوير هذا الحزب وبيغوفيتش كرمز لـ«الأصولية الإسلامية» التي تريد أسلمة البوسنة، التي تحولت إلى «بعبع» عند الصرب الذين ازدادوا ارتباطًا بالزعيم الصربي الجديد سلوبودان ميلوسيفيتش، الذي برز آنذاك بمشروعه لـ«توحيد الصرب»[7].

مع فوز «حزب العمل الديمقراطي» بالأغلبية البسيطة في انتخابات عام 1990 التي أتاحت لبيغوفيتش تولّي منصب رئيس مجلس الرئاسة في البوسنة وتمثيل البوسنة في مجلس الرئاسة اليوغسلافي، كانت الفدرالية اليوغسلافية تتجه إلى الانهيار نتيجة لتخوف كرواتيا وسلوفينيا من سيطرة ميلوسيفيتش

(6) انظر مالكوم في تفنيده هذه الأصولية المزعومة: مالكوم، ص 268-270، وانظر التقرير الذي وضعته لجنة تحقيق مستقلة عن فبركة هذه المحاكمة: الأرناؤوط، الإسلام في يوغسلافيا، ص 237-239.

(7) مالكوم، ص 267-268. وللمزيد عن ذلك انظر الفصل الخاص ببيغوفيتش والفصل الخاص بذو الفقار باشيتش في: محمد م. الأرناؤوط، من دار الإسلام إلى الوطن ومن الوطنية إلى القومية (حالة البوسنة) (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2004)، ص 99-114 و115-132.

وسعيهما للاستقلال عن يوغسلافيا. وقد حاول بيغوفيتش تجنيب يوغسلافيا هذا المصير باقتراح نظام كونفدرالي، لعلمه أن استقلال سلوفينيا وكرواتيا يجبر البوسنة بدورها على إعلان الاستقلال، وهو ما سيكون له ثمنه الباهظ، لكنه فشل في ذلك. وأدى إعلان سلوفينيا وكرواتيا الاستقلال في عام 1991 إلى اندلاع الحرب بينهما وبين «جمهورية يوغسلافيا الاشتراكية الفدرالية» التي غدت تحت سيطرة ميلوسيفيتش[8].

وكان من الطبيعي أن ينعكس ذلك على البوسنة. فقد أيد الكروات فيها (نحو 17 في المئة) استقلال كرواتيا بينما أيد الصرب فيها (نحو 33 في المئة) الحرب على كرواتيا وشاركوا فيها، بينما رأت الأغلبية البشناقية (المسلمة) أن الوقت حان لتحييد البوسنة في هذه الحرب، أو إعلان استقلالها أيضًا عن يوغسلافيا. تسارعت الإجراءات لذلك بإعلان البرلمان سيادة البوسنة في تشرين الأول/ أكتوبر 1991، فردّ أعضاء البرلمان من الصرب بالانسحاب منه وتشكيل «برلمان صرب البوسنة» في 24 تشرين الأول/ أكتوبر 1991، الذي أعلن بدوره تأسيس «جمهورية صرب البوسنة» في 9 كانون الثاني/ يناير 1992 في المناطق الشرقية المجاورة لصربيا[9].

توافق البشناق والكروات على تنظيم استفتاء لإعلان الاستقلال، وهو ما عارضه الصرب بقوة، وأدى إلى ازدياد الانقسام والاستعداد للصراع. وهكذا جرى الاستفتاء في 28 شباط/ فبراير 1992 بمقاطعة تامة للصرب في البوسنة (الذين يمثلون ثلث السكان) واقتصرت المشاركة فيه على البشناق والكروات (63.4 في المئة) وبيّنت أصوات هؤلاء عن تأييد 99.7 في المئة للاستقلال الذي أعلن في اليوم التالي، وأدى في الشهر اللاحق (نيسان/ أبريل) إلى اندلاع الحرب في البوسنة التي استمرت ثلاث سنوات (من عام 1992 إلى

---

(8) للمزيد عن تفكك يوغسلافيا في 1991، انظر: مجدي نصيف، حرب البوسنة والهرسك: في إطارها السياسي والاقتصادي القومي - العرقي - الديني (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1993)، ص 48-49.

(9) محمد يوسف عدس، البوسنة في قلب إعصار: دراسة في التاريخ السياسي (القاهرة: المختار الإسلامي، 2000)، ص 100-101.

1995) وأدت إلى مقتل مئة ألف مدني وعسكري، وتهجير نحو نصف سكان البوسنة[10].

كانت بداية الحرب لمصلحة الطرف الصربي الذي كان يحظى بدعم صربيا/ يوغسلافيا المجاورة. سيطر على مخازن الأسلحة للجيش اليوغسلافي، ما سمح له بسرعة السيطرة على نحو 70 في المئة من مساحة البلاد. وقد ترافق ذلك مع «التطهير العرقي» الذي صاحبته مجازر مروعة للسكان غير المرغوب فيهم (من الإثنية/ الطائفة الأخرى) وتهجيرهم من المناطق المرغوبة لإحداث واقع جديد على الأرض. وفي المقابل، كان الكروات أسسوا كيانهم الخاص في غرب البلاد، ولم يعد بيد حكومة بيغوفيتش إلا نحو 10 في المئة من مساحة البلاد[11].

تعاطفت روسيا مع الصرب بحكم العلاقة التاريخية بينهما، وهو ما شجع «متطوعين» روس على القدوم إلى البوسنة والقتال مع الصرب ضد «الأصولية الإسلامية»، بينما اتسم الموقف الأوروبي بالإحجام عن التدخل تحت ذرائع مختلفة، ولكنه كان يعبّر في الواقع عن تأييد المحور البريطاني - الفرنسي لصربيا والصرب في انتظار فرض أمر واقع ملائم لهذه الأطراف. وفي الوقت نفسه، سبّبت فظائع التطهير العرقي ضد المسلمين المدنيين ردّات فعلٍ غاضبة في العالم العربي الإسلامي، لتستثير مشاعر «الجهاد» وترسل عشرات «المجاهدين» ومساعدات بالأسلحة والعتاد لدعم حكومة بيغوفيتش المحاصرة في سراييفو[12].

(10) بعد 12 سنة من البحث والاستقصاء، انتهت اللجنة التي شكّلتها محكمة جرائم الحرب في يوغسلافيا السابقة إلى تحديد خسائر البوسنة البشرية من الحرب بنحو 105 آلاف ضحية، منهم 68 ألفًا من البشناق/ المسلمين و23 ألفًا من الصرب و9 آلاف من الكروات و5 آلاف من جنسيات مختلفة:
«U BiH tokom rata stradalo 105.000 ljudi,» ***Radio slobodna Evropa,*** **9/4/2011.**

(11) نصيف، ص 49-50.

(12) انظر على سبيل المثال موقف مصر الشعبي والحكومي: جمال الدين سيد محمد، البوسنة والهرسك: دراسة (القاهرة: دار سعاد الصباح، 1992)، ص 36-27. وقد كشف مؤخرًا «مجاهد» عربي في البوسنة كان يعمل لمصلحة أحد أجهزة الاستخبارات الغربية أن خالد الشيخ نفسه كان من بين المجاهدين في البوسنة، وعندما أخرج هؤلاء من البوسنة نتيجة لـ«اتفاق دايتون» أقسم أن ينتقم من الأميركيين وخطّط لذلك هجمات أيلول/ سبتمبر 2001 على الولايات المتحدة. انظر: أمجد أبو العز، =

في هذا الوقت وجدت الولايات المتحدة الفرصة لإرضاء حلفائها في العالم الإسلامي وتعزيز نفوذها في البلقان (الذي كان حكرًا في السابق على روسيا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا)، فبدأت العمل أولًا لتشكيل تحالف بشناقي - كرواتي، وهو ما تُوِّج في اتفاق واشنطن خلال آذار/ مارس 1994 بتأسيس فدرالية بشناقية - كرواتية تواجه بقوة الطرف الصربي. ومع الدعم بالمال والسلاح و«المجاهدين» الذي تلقته هذه الفدرالية عبر مطارات وموانئ كرواتيا، تحسن الوضع على الأرض لمصلحة هذه الفدرالية بعد استرداد الكثير من الأراضي في غرب البوسنة في عام 1994 ومطلع عام 1995[13].

لكن الدور الأميركي تصاعد بعد مجزرة سربرنيتشا في آب/ أغسطس 1995، التي راح ضحيتها نحو 8 آلاف مسلم. إذ ضغط باتجاه تدخل عسكري لحلف الناتو لقصف المواقع الصربية حول سراييفو لإرغام الصرب على التفاوض من أجل التوصل إلى تسوية للصراع المسلح. أدى قصف الناتو إلى إضعاف الصرب، إلا أن الولايات المتحدة لم تسمح للطرف الآخر (الفدرالية) بالانتصار الحاسم على الصرب لأنها كانت تريد تحسين موقف بيغوفيتش على الأرض وإضعاف موقف الصرب بما يسمح بحلٍّ وسط يعكس موازين القوى الجديدة على الأرض. وهكذا يروي بيغوفيتش في مذكراته كيف أن السفير الأميركي في سراييفو زاره في 12 تشرين الأول/ أكتوبر 1995 حين كان جيش الفدرالية البشناقية الكرواتية يتقدم على الجبهات وتنتشر الأنباء عن قرب سقوط بانيا لوكا عاصمة «جمهورية الصرب»، ونقل إليه تهديد حلف الناتو بقصف قواته إذا لم توقف العمليات العسكرية، وهو ما تم في صباح اليوم التالي 13 تشرين الأول/ أكتوبر 1995 بعد أن تم تحرير مدينة سانسكي موست[14].

في ظل هذا الوضع الجديد على الأرض، ومع تخوف القوى المعنية (الجماعة الأوروبية والولايات المتحدة وحتى روسيا) من امتداد الحرب في

= «العميل المزدوج "رمزي" لـ"الحياة": أخرج اتفاق دايتون المجاهدين من البوسنة فأقسم خالد الشيخ بأن "ينتقم من الأميركيين"،» الحياة، 8/ 3/ 2014.

(13) دينا وفاين، ص 254-256.

(14) علي عزت بيغوفتش، علي عزت بيغوفتش: سيرة ذاتية وأسئلة لا مفر منها، ترجمة عبد الله الشناق ورامي جرادات (دمشق: دار الفكر، 2004)، ص 392-393.

البوسنة إلى الدول المجاورة، قبل الأطراف الثلاثة في معسكر دايتون بالولايات المتحدة بحلٍّ وسط، ما كانت لتقبله في السابق، تمثل في «اتفاق دايتون» في تشرين الثاني/نوفمبر 1995، الذي ضمنه ووقعه رسميًّا رؤساء البوسنة (بيغوفيتش) وصربيا (سلوبودان ميلوسيفيتش) وكرواتيا (فرانيو توجمان). وفي الواقع، تمخضت عن هذه الاتفاق بوسنة جديدة تشكلت من تنازلات الأطراف الثلاثة، وأفضت إلى دولة لا مثيل لها في أوروبا: البوسنة الدايتونية[15].

بقيت «جمهورية البوسنة والهرسك» من حيث الشكل دولة واحدة إرضاء للبشناق الذين كانوا على الدوام ضد تقسيم البوسنة إلى ثلاثة كيانات خلال الحرب، لكنها أصبحت تتألف الآن من كيانين شبه مستقلين: جمهورية الصرب التي قبلت 49 في المئة من مساحة البلاد، وفدرالية البشناق والكروات التي حظيت بـ51 في المئة من مساحة البلاد مع إقليم برتشكو الواقع بين الاثنين الذي حظي بالحق في الانضمام إلى أي كيان أو الإبقاء على نظام خاص به، وهو ما تحقق له في عام 2000. وبهذا، أصبح لـ«جمهورية الصرب» اعتراف دولي والحق في علاقات خاصة مع صربيا وعلاقات بدول العالم (حالة إسرائيل) يضمنها دستور الدولة الجديدة (دستور دايتون). وفي المقابل، تم تقسيم فدرالية البشناق إلى عشرة كانتونات، في كل واحد منها حكومة بصلاحيات محلية كبيرة لمراعاة خصوصية كل كانتون من الناحية الإثنية والدينية. ومن ناحيةٍ أخرى، تم الاتفاق على تقسيم الفدرالية إلى 74 بلدية وتقسيم جمهورية الصرب إلى 63 بلدية بحيث يكون في كل بلدية حكم محلي بصلاحيات قوية لمراعاة خصوصية كل بلدية من الناحية الإثنية والدينية. ولحفظ التوازن أيضًا، تم الاتفاق على تشكيل مجلس رئاسي ثلاثي (بشناقي وصربي وكرواتي) ينتخب بشكل مباشر لمدة أربع سنوات، ويتولى كل واحد منصب الرئيس لمدة ثمانية أشهر، ويتخذ القرارات السيادية بالتوافق (حالة التصويت على قبول فلسطين في الأمم المتحدة والاعتراف باستقلال كوسوفو إلخ). أما في ما يتعلق بالبرلمان،

(15) للمزيد عن كواليس دايتون وتفاصيلها انظر: مذكرات بيغوفيتش ومذكرات ريتشارد هولبروك الذي يعتبر «مهندس دايتون»: بيغوفتش، ص 394-456، و Richard Holbrooke, To End a War (New York: Random House, 1998).

فقد تمخض عن اتفاق دايتون تأسيس مجلسين: مجلس الشعب المؤلف من 15 عضوًا (5 عن البشناق و5 عن الصرب و5 عن الكروات) ومجلس النواب المؤلف من 42 عضوًا (ثلثهم من الصرب والبقية من الفدرالية)[16].

نجح التدخل الدولي مع «اتفاق دايتون» في وقف الحرب والتدمير في البوسنة، وأوقف امتداد الحرب إلى الدول المجاورة، لكنه أنتج في الواقع دولة رخوة وفاشلة على أمل أن تتحسن مع مرور الوقت ومع استقرار الأوضاع في غرب البلقان. وعلى الرغم من أن حرب كوسوفو عام 1999 أدت إلى فشل مشروع ميلوسيفتش واعتقاله كمجرم حرب وسوقه إلى لاهاي، فإن زعامة الصرب في البوسنة المتمثلة في ميلوراد دوديك (عضو مجلس الرئاسة ورئيس جمهورية الصرب) أضحت أكثر حساسية وترفض أي تعديل لـ «دستور دايتون»، بل عملت بكل وسعها لأجل استقلال «جمهورية الصرب» انطلاقًا من أن «جمهورية البوسنة والهرسك» كيان مصطنع فُرض بإرادة دولية، وهو يعبّر عن «وهم» سينقشع مع مرور السنوات، ويسمح أخيرًا لـ «جمهورية الصرب» بإعلان استقلالها[17].

أثبتت الاحتجاجات القوية التي غطت البوسنة خلال شهري شباط/فبراير - آذار/مارس 2014 فشل هذا الأنموذج الذي وضع لحل الصراع في عام 1995. أنتج هذا الأنموذج دولة موحدة في الشكل وسلطة رخوة للرئاسة وحكومات كانتونية وبلدية ذات صلاحيات واسعة، ما أدى إلى تشابك الصلاحيات وعرقلة اتخاذ القرار وتراجع الاهتمام بالبوسنة التي كانت في أشد الحاجة إلى الاستثمارات الخارجية. وحتى المعني أكثر من غيره بالبوسنة

(16) للمزيد انظر الدراسة المرجعية للسفير البوسني في عمّان: إبراهيم أفنديتش، «البوسنة بعد اتفاق دايتون - الواقع والآفاق،» في: محمد م. الأرناؤوط، محرر، بعض قضايا العالم الإسلامي في القرن العشرين، أوراق ومحاضرات؛ 4 (المفرق: جامعة آل البيت، 2001)، ص 67-85.

وفي الذكرى الـ15 لاتفاق دايتون عقدت في جامعة سراييفو ندوة دولية عن هذه الاتفاق وما آلت إليه البوسنة بعد عام 1995 وصدرت أوراقها مؤخرًا في كتاب مرجعي: *Bosna I Hercegovina: 15 godina Dejtonskog mirovnog sporazuma* (Sarajevo: Univerzitet u Sarajevu, 2011).

(17) R. D. I Agencije, «Dodik: BiH je neodrživa,» *Danas*, 2/2/2014.

وللمزيد عن ذلك، انظر: محمد م. الأرناؤوط، ««وهم البوسنة» أم «وهم البشنقة»؟» المستقبل، 17/3/2014.

(الاتحاد الأوروبي) استسلم للأمر الواقع بعد أن تراجع عن ممارسة الضغوط على دوديك ليقبل مراجعة «دستور دايتون» لأجل إنشاء دولة فعالة بالمعايير الأوروبية، تقرب البوسنة بالتدريج من الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وذلك خشية من اندفاعه لإعلان استقلال «جمهورية الصرب». وبهذا أصبحت البوسنة الآن، في التقرير السنوي للاتحاد الأوروبي عن التقدم في دول غرب البلقان، في أسفل القائمة وفي أبعد نقطة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، الذي هو الأمل الوحيد للبوسنة[18].

ثانيًا: أحوال التدخل الدولي في كوسوفو

كما هو الأمر في البوسنة التي يعتبرها كل طرف جزءًا من تاريخه، فإن كوسوفو أصبحت أيضًا موطن نزاع ممتد بين الصرب والألبان، يتداخل فيه التاريخ مع الأساطير والدين مع الثقافة الروحية لكل شعب. فالألبان يعتقدون أنهم أحفاد السكان الأصليين (الداردانيون)، بينما يعتبر الصرب كوسوفو مهدهم الروحي، بعد أن أصبحت في قلب دولتهم خلال القرون الوسطى ومقرًا لبطريركيتهم. وقد تعمق هذا الانقسام مع الفتح العثماني حين اعتنق الألبان الإسلام وزاد عددهم حتى أصبحوا أغلبية السكان، بينما نقص عدد الصرب وترسخ عندهم العداء لـ «الأتراك» (الذين أصبحوا يشملون جميع المسلمين) الذين قضوا على كيانهم من خلال الأساطير والملاحم الشعرية عن معركة كوسوفو عام 1389. ولم ينجح الصرب في بعث كيانهم في القرن التاسع إلا بفضل روسيا القيصرية التي أصبحت تدعى «الأم روسيا»[19].

مع الحرب البلقانية ضد الدولة العثمانية من عام 1912 إلى 1913 «ثأر» الصرب لمعركة كوسوفو عام 1389 وسيطروا على كوسوفو ومعظم ألبانيا،

(18) عن تقرير التقدم الأخير، انظر: محمد م. الأرناؤوط، «"خريطة الطريق" إلى بروكسيل: ألبانيا تتقدم والبوسنة تتراجع،» الحياة، 22/ 10/ 2012. وحول مغزى الاحتجاجات الأخيرة، انظر: محمد م. الأرناؤوط، «الاحتجاجات متصاعدة في البوسنة وكوسوفو: استقالات أولى تترك الباب مفتوحًا للمزيد،» الحياة، 14/ 2/ 2014.

(19) للمزيد عن وجهة نظر الطرفين المختلفة، انظر: Miranda Vickers, *Between Serb and Albanian: A History of Kosovo* (London: Hurst, 1998).

ما أوجد أزمة حادة كادت تؤدي إلى حرب أوروبية. فقد كان وصول صربيا إلى ساحل البحر الأدرياتيكي يفرّح روسيا القيصرية، لكنه كان يزعج النمسا والمجر وألمانيا، ولذلك جاء مؤتمر لندن بين عامي 1912 و1913 للتوصل إلى حل سياسي بدلًا من الحل العسكري الذي كان يلوح في الأفق. وهكذا تم التوصل في صيف عام 1913 إلى حل وسط بين «ألبانيا الكبرى» التي كانت تطالب بها النمسا والمجر كي تبقي على صربيا في الداخل البلقاني و«ألبانيا الصغرى» التي كانت تدعمها روسيا وتتيح لصربيا الوصول إلى ساحل البحر الأدرياتيكي. أما الحل الوسط فقد شمل ضم كوسوفو (التي كانت تمثل نحو نصف الألبان) إلى صربيا وإبقاء ألبانيا حاجزًا بين صربيا والبحر الأدرياتيكي[20]. وهكذا، ما بدأ بتدخل أوروبي في عام 1913 انتهى بتدخل أوروبي أميركي في عام 1999 ثم بتوسط دبلوماسي في عام 2013 للتوصل إلى «اتفاق تاريخي» بين صربيا وكوسوفو ولدت بموجبه دولة جديدة استفادت من تجربة البوسنة.

عانت كوسوفو كغيرها من مكوّنات دولة يوغسلافيا الجديدة (1918-1941)، التي اعتبرتها صربيا إنجازًا لها يبرّر التحكم بها، ولذلك رحّب الألبان بانهيار يوغسلافيا أمام الاجتياح الألماني - الإيطالي الذي أدى إلى تشكيل «ألبانيا الكبرى» بتوحيد كوسوفو مع ألبانيا في الفترة بين عامي 1941 و1945. وفي عام 1945، عادت كوسوفو إلى «جمهورية يوغسلافيا الشعبية الفدرالية» لتحظى فيها بحكم ذاتي ضمن «جمهورية صربيا الفدرالية»، الذي توسع كثيرًا بعد عام 1966 ليصل في دستور 1974 إلى اعتبار كوسوفو من مكوّنات الفدرالية اليوغسلافية مع دستور وبرلمان وتمثيل مباشر في المؤسسات الفدرالية. لكن هذا التطور الذي ارتبط بتيتو أثار بعد وفاته في 1980 مشاعر قومية متضاربة، إذ طالب الألبان بمزيد من الحقوق بينما أرادت صربيا إعادة فرض سيطرتها على

(20) في رؤية نبوية إلى مغزى ما تحقق لتفادي نشوب حرب أوروبية أوضح وزير الخارجية البريطانية إدوار غراي في مجلس العموم ما يلي: «يجب أن نأخذ في الاعتبار أنه خلال المحادثات حول حدود ألبانيا كان يجب، بأي ثمن، تجنب نزاع مباشر بين القوى الكبرى. ولذلك، إذا تمّ التوصل إلى انسجام بين القوى الكبرى مع هذا الاتفاق، فهذا يعني نجاحًا حقيقيًا لأجل المصلحة الحيوية للسلم في أوروبا»: Tajar Zavalani, *Historia e Shqipnis* (Tirane: Phonix-Shtepia e librit, 1998), p. 229.

كوسوفو. تفاقم الأمر مع تولي سلوبودان ميلوسيفيتش رئاسة الحزب الشيوعي في صربيا في عام 1986، الذي فجّر المشاعر القومية الصربية في يوغسلافيا بدعوته إلى «توحيد الصرب»، واستغل اقتراب الذكرى الـ600 لمعركة كوسوفو ليقوم في عام 1989 بإلغاء الحكم الذاتي الواسع وإلحاق كوسوفو بصربيا[21].

أثار هذا الضم مخاوف سلوفينيا وكرواتيا والبوسنة، وأدى إلى سلسلة أزمات مع ميلوسيفيتش خلال عام 1990، انتهت بإعلان سلوفينيا وكرواتيا عن رغبتهما في الاستقلال واندلاع الحروب بين بلغراد وسلوفينيا وكرواتيا في عام 1991، ثم اندلاع الحرب في البوسنة في عام 1992. وفي غضون ذلك، كان الزعيم الألباني إبراهيم روغوفا يتعرض إلى ضغوط شديدة من كرواتيا لفتح جبهة في كوسوفو ضد صربيا، حتى يخفف الضغط الصربي عليها، ولكن روغوفا كان يرفض باستمرار ذلك بنصيحة من الأوروبيين والأميركيين الذين وعدوه بالمساعدة بعد وقف الحرب في البوسنة[22].

ما إن انتهت الحرب في البوسنة في عام 1995 حتى بدأت كوسوفو تتحول إلى موضوع دولي منذ عام 1996، على الرغم من معارضة ميلوسيفتش الذي كان يعتبرها شأنًا داخليًا يخص جمهورية صربيا وحدها. ومع فشل «الكفاح السلمي» الذي كان يتبناه إبراهيم روغوفا في انتزاع أي شي للألبان من ميلوسيفتش، بدأ العمل المسلح (جيش تحرير كوسوفو) في عام 1997 الذي وجد من يدعمه بالسلاح والمال من الخارج. ولكن العمليات الأولى ضد القوات الصربية دفعت بصربيا إلى مزيد من العنف وترهيب وتهجير السكان الألبان إلى الدول المجاورة خلال عام 1998، ما أصبح يهدد الاستقرار في المنطقة[23].

(21) للمزيد عن ذلك، انظر: الكتاب المرجعي للمؤرخ البريطاني نويل مالكوم الذي يتميز ببيبلوغرافيا واسعة في عدة لغات: Noel Malcolm, *Kosovo: A Short History* (London: Macmillan, 1998), pp. 314-344. وانظر في العربية: محمد م. الأرناؤوط، كوسوفو - كوسوفا: بؤرة النزاع الألباني - الصربي في القرن العشرين (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، 1998)، ص 81-88.

(22) Adnan Mirovci وللمزيد عن ذلك بالعربية انظر عرضنا لهذا الكتاب الذي يضم مذكّرات المرافق الخاص لإبراهيم روغوفا. محمد الأرناؤوط، «مذكرات المرافق الخاص لإبراهيم روغوفا.. فهم الإسلام بطريقته الخاصة ولم يلتق سوى ياسر عرفات،» المستقبل، 23/ 4/ 2014.

(23) Tim Judah, *Kosovo: War and Revenge* (New Haven; London: Yale nota Bene and Yale University press, 2002), pp. 171-181 and 218-225.

جراء فشل مؤتمر رامبوييه في شباط/ فبراير 1999 برفض ميلوسيفتش التوقيع على الاتفاق الذي يبقي كوسوفو ضمن صربيا لفترة انتقالية يعقبها تنظيم استفتاء لإعلان رغبة السكان، جاء التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي لوقف المزيد من المجازر وتهجير الألبان إلى الدول المجاورة الذي أصبح يهدِّد استقرارها. وهكذا بدأ الحلف في 24 شباط/ فبراير 1999 بقصف جوي متواصل على صربيا حتى أرغمها في 8 حزيران/ يونيو على سحب قواتها من كوسوفو ودخول قوات الحلف أراضي كوسوفو التي وضعت تحت الإدارة الدولية الموقَّتة بموجب قرار مجلس الأمن 1244 بتاريخ 10/ 6/ 1999[24]. رحّب العالم العربي الإسلامي بهذا التدخل لـ «إنقاذ المسلمين» في كوسوفو، إلا أن أحمد داود أحمد في كتابه **العمق الاستراتيجي** يعترف بأن هذه الحرب التي شاركت فيها تركيا باعتبارها عضوًا في حلف شمال الأطلسي كانت لها أهدافٌ أخرى أيضًا. وهكذا يقرّ أحمد داود أحمد بأن حرب عام 1999 «لم يكن السبب خلفها التصفية العرقية التي قام بها الصرب، بل إن الهدف الأساسي للعملية كان إضعاف النظام الدفاعي لصربيا الذي يهدد قوة الردع لحلف شمال الأطلسي»[25].

مع انتشار قوات حلف شمال الأطلسي في كوسوفو، راح الألبان المهجّرون يعودون بسرعة من الدول المجاورة ليأخذوا حقهم بأيديهم من الأقلية الصربية التي بقيت في البلاد، والتي اعتبرت مسؤولة عن الفظائع التي

(24) على نمط قرار مجلس الأمن 242 المتعلق بالشرق الأوسط، صيغ قرار 1244 بنوع من الغموض المتعمد الذي يتيح لكل طرف أن يفهمه كما يريد. فقد أرضى القرار بلغراد بالفقرة العاشرة التي تنصّ على أن كوسوفو «تحظى بحكم ذاتي واسع في إطار جمهورية يوغسلافيا الاتحادية»، وهو ما اعتبرته يقطع الطريق على استقلال كوسوفو، بينما أرضى قادة الألبان في كوسوفو بالفقرة الحادية عشرة التي تشير إلى أن المهمة الرئيسة للإدارة الدولية «تيسير العملية السياسية التي ترمي إلى تحديد الوضع المستقبلي لكوسوفو». أما على أرض الواقع، فلم يمرّ عام حتى اتضحت سلطة تفسير هذا القرار. للمزيد، انظر: محمد الأرناؤوط، «كوسوفو: عام على صدور مجلس الأمن 1244: دستور جديد يكرس ما تحقق على الأرض،» الحياة، 9/ 7/ 2000.

(25) أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي :موقع تركيا في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل؛ مراجعة بشير نافع وبرهان كوروغلو (بيروت؛ الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، 2010)، ص 260.

قام بها نظام ميلوسيفتش ضد الألبان. وأمام هذا المدّ أقامت القوات الفرنسية ضمن قوات حلف الأطلسي حاجزًا على نهر إيبار (Ibar) لمنع تدفق الألبان نحو المناطق التي تسكنها أغلبية صربية (متروفيتسا الشمالية ووزوبين بوتوك وزفتشان وليبوسافيتش). وقد أدى هذا إلى تشكل واقع جديد، إذ بقيت هذه المحافظات ضمن خريطة كوسوفو بالاسم بينما لم يكن للسلطات الكوسوفية أي سيطرة عليها، بل بقيت تعتبر نفسها جزءًا من صربيا وتنفق عليها بلغراد مقابل خدمات الصحة والتعليم. وقد استمر هذا الوضع بعد إعلان استقلال كوسوفو عن صربيا في شباط/فبراير 2008، الذي لم تعترف به صربيا ولا الصرب الذين بقوا في كوسوفو، ليشكل تحديًا مستمرًّا أمام بريشتينا على اعتبار أن «جيب متروفيتسا» يشكل نحو 11 في المئة من مساحة كوسوفو، ويتميز بغناه بالموارد الطبيعية[26].

في عام 2008 ذاته تولى الحكم الحزب الديمقراطي برئاسة بوريس تاديتش بعد فوزه في الانتخابات البرلمانية والرئاسية ببرنامجه الأوروبي الذي وعد فيه بإخراج صربيا من عزلتها والانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. شجعت بروكسيل هذا التحول الكبير في المزاج الصربي، في وقتٍ كان فيه سلفه فويسلاف كوشتونيتسا يطالب بشراكة استراتيجية مع روسيا، وأمدّت صربيا بمساعدات وفتحت أمام مواطنيها حدود أوروبا (ضم صربيا إلى نظام شنغن) في 2010، لكنها اشترطت على صربيا «تطبيع» علاقتها بكوسوفو التي سعت

(26) يضم «شمال كوسوفو» أو «جيب متروفيتسا» ثلاث محافظات: لبوسافيتش (التي كانت جزءًا من صربيا وضُمّت إلى كوسوفو في عام 1960)، وزفتشان وزوبين بوتوك والجزء الشمالي من مدينة متروفيتسا الذي تحول إلى محافظة رابعة بمساحة تصل إلى 1200 كم أو 11 في المئة من مساحة كوسوفو، ويضم حوالى 110 آلاف نسمة منهم 95 في المئة من الصرب.

تغطي الغابات والأحراش معظم أراضي المنطقة، وتضم أكبر منجم للفحم والذهب والفضة والزنك (تربشا) الذي بدأ استغلاله في ثلاثينيات القرن الماضي. وكان من أكبر المشاريع الصناعية في يوغسلافيا السابقة: International Crisis Group, «North Kosovo, Dual Sovereignty in Practice» (Europe Report no. 21, 14 March 2011), and

محمد م. الأرناؤوط، كوسوفو ما بين الماضي والحاضر (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008)، ص 115-120.

بدورها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ومع ضغوط الاتحاد الأوروبي على الطرفين، الذي اتخذ شكل مفاوضات مكثفة بمشاركة شخصية من مفوضة الشؤون الأوروبية كاثرين أشتون، تم التوصل إلى «اتفاق تاريخي» بين رئيس وزراء صربيا إيفيتسا داتشيتش ورئيس وزراء كوسوفو هاشم ثاتشي في بروكسيل في نيسان/ أبريل 2013، أبدع أنموذجًا جديدًا لحل القضايا الشائكة الناشئة عن التدخل الدولي في عام 1999[27].

كانت بريشتينا تريد بطبيعة الحال فرض سيطرتها على جميع أراضي كوسوفو (التي تساوي مساحة لبنان) بينما كان الصرب يريدون لأنفسهم جمهورية داخل كوسوفو على نمط «جمهورية الصرب» في البوسنة، في حين لم تخفِ بلغراد رغبتها في التقسيم أو في تبادل الأراضي بين صربيا وكوسوفو، أي أن تأخذ بلغراد «جيب متروفيتسا» وتتخلى لبريشتينا عن «جيب بريشيفو» المجاور لكوسوفو الذي تسكنه أغلبية ألبانية. لكن الخشية من انتشار التقسيم في البلقان (وخصوصًا البوسنة ومكدونيا) جعل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة يفضلان أي حلٍّ آخر. وكأي حل وسط، رضيت بريشتينا بسحب بلغراد مؤسساتها الأمنية والإدارية من «جيب متروفيتسا» مقابل اعترافها بحكم ذاتي للصرب في «جيب متروفيتسا» لا يأخذ اسم «جمهورية». أما البديل من ذلك فقد كان ابتداع كيان جديد أطلق عليه «اتحاد المحافظات الصربية» الذي سيكون له برلمانه وصلاحياته في السيطرة على الموارد والتعليم والشرطة والقضاء بما يحفظ مصالح الصرب فيه، ويسمح لهم بعلاقة خاصة بصربيا بما في ذلك ازدواجية الجنسية. والجديد هنا هو أن الانضمام إلى هذا الاتحاد لن يقتصر على المحافظات الأربع شمال نهر إيبار (جيب متروفيتسا) بل سيكون متاحًا لأي محافظة كوسوفية بأغلبية صربية في الداخل (كلوكوت وباراتشين ورانيلوغ وغراتشانيتسا ونوفو بردو وشتربتسه)، ما سيرفع عدد المحافظات فيه إلى عشرٍ من أصل عشرين، ويمثل ازدواجية في السلطة تحتاج إلى وقت للحكم عليها[28].

---

(27) للمزيد حول تفاصيل ومغزى هذا الاتفاق، انظر: محمد م. الأرناؤوط، ««اتفاق تاريخي» بين صربيا وكوسوفو.. وتفسيرات ملائمة لكل طرف،» جريدة الحياة، 23/ 4/ 2013.

(28) كشفت الانتخابات المحلية الأخيرة التي جرت في كانون الأول/ ديسمبر 2013 عن =

لكن الاحتجاجات التي خرجت إلى الشارع في بريشتينا وجيلان خلال شباط/ فبراير 2014، أي بالتزامن مع الاحتجاجات في مدن البوسنة ضد الفساد الذي انتشر كثيرًا لمصلحة «أمراء الحرب» أو المسؤولين الجدد (حالات وزير النقل السابق ليماي ووزير الثقافة السابق هاراتشيا والنائب أوك روغوفا ابن إبراهيم روغوفا أول رئيس لكوسوفو... إلخ)، وزاد من البطالة والبؤس الاجتماعي (نسبة البطالة نحو 45 في المئة، وثلث السكان يعيشون تحت خط الفقر)، تشي بحالة من الإحباط عما ضحّى «جيش تحرير كوسوفو» لأجله واستدعى التدخل الدولي[29].

ثالثًا: حالة سورية

تتشابه ولاية سورية العثمانية مع ولاية كوسوفو العثمانية في التنوع الإثني والديني للتكوين السكاني، كما تتشابه مع كوسوفو في أن الخارطة السياسية لهما لم تكن حصيلة حق تقرير المصير للسكان الذي نادى به الرئيس الأميركي ولسون بل هو حصيلة التفاهمات بين الدول الكبرى (روسيا وفرنسا وبريطانيا في حالة سورية وروسيا وألمانيا والنمسا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا في حالة كوسوفو)[30]. وفي حين أن الدول الكبرى في عام 1913 فرضت تسوية تقضي بضم كوسوفو إلى صربيا لتجنب حرب أوروبية، فقد شهدت أوروبا أول حرب في عام 1999 لإرغام صربيا على التخلي عن كوسوفو وتدخل

= استمرار الهوة بين الطرفين، حيث فازت القائمة الصربية (سربسكا) التي تدعمها حكومة بلغراد في تسع من المحافظات الصربية العشر (باستثناء شتربسه). وفاز بالتالي تسع رؤساء بلديات «يؤيدون حكومة بلغراد ولا يعترفون باستقلال كوسوفو ولا يعدّون أنفسهم مواطنين كوسوفيين بل مواطنين صرب»:
«Pantiq: kemi 9 prefektë që nuk e njohin Kosovën e pavarur,» *Koha ditore*, 2/12/2013.

(29) نتيجة هذه الحالة برزت ظاهرة جديدة تتمثل في تزايد انتحار المقاتلين السابقين في «جيش تحرير كوسوفو» احتجاجًا على ما آلت اليه الأوضاع. فقد نشرت الصحافة الكوسوفية خلال كتابة هذه الأسطر عن آخر انتحار ليرفع الرقم إلى 45 وهو يعتبر عاليًا في مجتمع مسلم لا توجد لديه تقاليد انتحار:
«45 ish-ushtarë të UÇK-së Kanë kryer vetëvrasje,» *Koha ditore*, 6/1/2014.

(30) للمزيد، انظر: خيرية قاسمية، **الحكومة العربية في دمشق 1918-1920**، ط 2 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1982)، ومحمد م. الأرناؤوط، **دراسات حول الحكومة/ الدولة العربية في دمشق 1918-1920** (عمّان: دار الشروق، 2000)، ص 16-17.

الاتحاد الأوروبي بقوة في عام 2013 ليدفع العدوين اللدودين إلى «اتفاق تاريخي»، فإن الوضع الدولي لم يعد كذلك بالنسبة إلى سورية. فروسيا يلتسين ليست روسيا بوتين، وما حصل من تدخل عسكري في البوسنة عام 1995 وكوسوفو عام 1999 مع موافقة روسية أو من دون معارضة روسية، لا يمكن أن يتكرر مع روسيا بوتين التي عادت بقوة إلى المشهد العالمي. ومن ناحية أخرى، صحيح أن إيران استغلت الحرب في البوسنة وأرسلت مساعدات وأسلحة إلى حكومة بيغوفيتش لتعزّز سمعتها، وحاولت استثمار ذلك في البوسنة الجديدة (الدايتونية)، إلا أن موقف ايران إزاء ما يجري في سورية يختلف جذريًّا، إذ تعتبر نظام الأسد حليفًا أساسيًّا لتحقيق أجندتها في المنطقة. ومن هنا، أصبح يقال، في وقت كتابة هذه الأسطر، أمام لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس إنه مع استمرار الدعم الروسي والإيراني لنظام الأسد يمكن للحرب الدائرة في سورية أن تستمر عشر سنوات أخرى[31].

لكن الاختلاف الكبير في الحالتين يكمن في الداخل نفسه. فالتنوع الإثني الذي يعكسه دستور وعلم كوسوفو ذي النجوم الست، التي ترمز إلى مكوّنات الدولة، لم يمنع أن تتمثل الكتلة الساحقة في الألبان المسلمين (95 في المئة)، الذين كانوا يريدون التحرر من صربيا وتأسيس دولة ألبانية ثانية لتصحيح ما حدث في عام 1913، بينما لا يوجد لدينا في سورية مطالب انفصالية (باستثناء بعض الأصوات الكردية المتطرفة التي تحلم بكردستان الموحدة)، بل لدينا هوية سورية ترسخت عبر نحو مئة سنة من حياة الدولة السورية وتميزت بالتعايش والتسامح بين مكوّناتها الإثنية والدينية، على الرغم من التحديات التي كانت تواجهها من حين إلى آخر[32].

---

(31) «خبراء يحذّرون من أن الحرب في سورية قد تستمرّ لعشر سنوات،» جريدة الشرق الأوسط، 8/ 3/ 2014.

ويؤكد هذا لاحقًا بدوره الشيخ نعيم قاسم نائب الأمين العام لـ«حزب الله» في مقابلة مع جريدة الغد الأردنية، إذ يقول: «إن الأزمة في سورية لم يحن أفق حلّها بعد، وقد تأخذ وقتًا، وربما سنوات». انظر: «قاسم لـ«الغد»: باقون في سورية حتى انتظام أمورها،» الغد، 8/ 4/ 2014.

(32) للمزيد عن أوضاع سورية في السنوات الأخيرة، انظر: محمد جمال باروت، العقد الأخير في تاريخ سورية: جدلية الجمود والإصلاح (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، =

على الرغم من هذه الفوارق (وجود أغلبية ساحقة ترحب بالتدخل الدولي في كوسوفو وأحوال دولية مساعدة إلخ)، فإن المعارضة السورية بدأت مبكرًا بالحديث عن استدعاء التدخل الدولي في سورية على نمط كوسوفو، أي في وقتٍ لم تكن تعبّر عن أغلبية واضحة، ولا تسيطر على نسبة معتبرة من الأرض يمكن البناء عليها. وعندما تشكل «المجلس الوطني السوري» ليمثل بعض أطياف المعارضة في 2 تشرين الأول/ أكتوبر 2011 بدأت المطالبة بتدخل دولي في سورية على النمط الكوسوفي، وهو ما دفعني إلى أن أنشر مقالتي في «الحياة» بتاريخ 19 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011 «سيناريوهات التدخل في سورية بين الأنموذجين الألباني والكوسوفي» التي انتهيت فيها إلى تفضيل «السيناريو الألباني» الذي يعني «التفاوض مع النظام الشمولي للانتقال إلى النظام الديمقراطي بدعم دولي» بدلًا من «السيناريو الكوسوفي» الذي يعني «التدخل الدولي لإسقاط النظام من الخارج دونما الحاجة إلى قرار من مجلس الأمن»، لأن الأحوال الدولية في عام 2011 لم تعد كما كانت في عام 1999[33].

مع تزايد اللجوء إلى السلاح وتشكيل الألوية والكتائب المسلحة للمعارضة السورية، نجد أن كوسوفو لم تعد تعني «التدخل الدولي لإسقاط النظام من الخارج دونما الحاجة إلى قرار من مجلس الأمن» بل أصبحت تعني للمعارضة السورية المسلحة «خبرة جيش تحرير كوسوفو». وفي هذا السياق، قام وفد من المعارضة السورية برئاسة عمار عبد الحميد بزيارة رسمية

= 2012)، وعزمي بشارة، سورية: درب الآلام نحو الحرية: محاولة في التاريخ الراهن (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013). وعلى الرغم من مرور سنة على صدور كتابه، لا تزال الفرضية الرئيسة في كتاب د. بشارة عن مفترق الطرق بالنسبة للهوية السورية راهنة: الشرخ الطائفي واتخاذ الهوية الوطنية الجديدة طابعًا سنيًّا طائفيًّا، أو المواطنة الديمقراطية التي تقوم عليها هوية وطنية غير متناقضة مع عروبة أغلبية سكان سورية وإسلامها (ص 38).

(33) كان النظام الألباني الأسوأ في أوروبا الشرقية، وقد استغرق «التفاوض» بين المعارضة والنظام تحت ضغط الشارع والتدخل الدولي (الجماعة الأوروبية والولايات المتحدة) نحو سنتين من 1990 إلى 1992، إلى أن جرت أول انتخابات ديمقراطية في عام 1992، وتولى الحكم «الحزب الديمقراطي» برئاسة صالح بريشا. للمزيد حول «الأنموذج الألباني» للتحول من النظام الشمولي إلى النظام الديمقراطي، انظر: Miranda Vickers and James Pettifer, *Albania: From Anarchy to a Balkan Identity* (London: Hurst, 1997).

إلى كوسوفو حظي فيها بلقاء وزير الخارجية الكوسوفي أنور خوجا وقادة في «جيش تحرير كوسوفو»، من أجل «الاستفادة من تجربته في تنظيم الجماعات المسلحة العديدة التي نشأت في سورية». وقد عبّر عن ذلك عمار عبد الحميد: «جئنا إلى هنا لنتعلم. إذ أن كوسوفو قد مرّت بأحوالنا ذاتها في سورية ولها خبرة كبيرة يمكن أن نستفيد منها كثيرًا»[34]. ويلاحظ هنا أن هذه الزيارة لم تثمر سوى الضجيج الإعلامي الذي استغلته وسائل الإعلام الروسية والسورية الرسمية لتأكيد الطابع «الإرهابي» للمعارضة السورية[35].

لكن المطالبة بالتدخل العسكري الدولي في سورية على نمط كوسوفو بقيت تميز مواقف «المجلس الوطني السوري» إلى حين تحجيمه بقرار دولي وتشكيل «الائتلاف الوطني السوري» في الدوحة خلال تشرين الثاني/نوفمبر 2012. ففي لقاء مع أحد رموز المجلس الوطني في 25 حزيران/يونيو 2012، صرح هيثم المالح: «ما يحتاجه السوريون هو الحماية الدولية، وهذه المسألة يمكن تحقيقها من خلال مجموعة أصدقاء سورية، وذلك بإنشاء تحالف دولي ضد الدور الروسي المعطل كما حدث في البوسنة وكوسوفو»، ليخلص بعدها إلى أنه «لا خيار أمامنا سوى الاقتداء بتجربة كوسوفو»[36].

يلاحظ هنا أن الآمال والمطالبات بتدخل عسكري على النمط الكوسوفي زادت كثيرًا في صيف عام 2013 بعد استخدام السلاح الكيماوي في غوطة دمشق، إذ نشرت عشرات المقالات في الصحافة العربية تعبّر عن الآمال

(34) موقع كلنا شركاء، 5/ 5/ 2012.

(35) بعد عشرة أيام من زيارة عمار عبد الحميد إلى كوسوفو حذّرت موسكو من «تحول كوسوفو إلى مركز لتدريب مقاتلين سوريين»، وفي اليوم ذاته (15/ 5/ 2012) ظهر الرئيس الأسد فجأة في مقابلة مع قناة 24 الروسية ليقول: «لدينا معلومات موثوقة تفيد بأن المعارضة السورية تتجه إلى كوسوفو لتتدرب عسكريًا هناك استعدادًا للاجتياح العسكري لسورية»، وهو ما تبيّن أنه لا أساس له من الصحة. للمزيد، انظر: محمد م. الأرناؤوط، «حقيقة العلاقات بين كوسوفا والمعارضة السورية كذبة تحولت إلى «حقيقة موثوقة» عند الأسد!» المستقبل، 29/ 5/ 2012.

(36) مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، «ملف مركز الشرقي العربي، مؤتمر المعارضة السورية في بروكسيل 28-6-2012،» 30 حزيران/يونيو 2012.

والتوقعات بتدخل أميركي أو دولي على النمط الكوسوفي[37]، على الرغم من أن الرئيس الأميركي باراك أوباما صرّح في 10 أيلول/ سبتمبر 2013 بأن أي عمل عسكري في سورية «لن يكون مثل ليبيا أو كوسوفو»[38].

مع التوصل إلى الاتفاق على الأسلحة الكيماوية، انحسرت الآمال بالتدخل العسكري في سورية على النمط الكوسوفي، وبرزت الآمال باللجوء إلى الحل التفاوضي بغطاء دولي بالاستناد إلى ما ورد في بيان جنيف-1، ما يطرح سيناريوات المرحلة الانتقالية في سورية. وعلى الرغم من أن وفد المعارضة السورية عرض تصوره عن مرحلة انتقالية في مؤتمر جنيف 2 من دون الإلحاح على رحيل فوري للرئيس الأسد[39]، فإن الهوة بين الطرفين بقيت كبيرة بحكم من يسيطر على الأرض في سورية ومن يمتلك القرار. فقد كان الأخضر إبراهيمي يصرح أنه يريد في جنيف - 2 ممثلين للقوى الفاعلة على الأرض الذين يمتلكون القرار للتفاوض والتوصل إلى حل سياسي. وإذا أخذنا في الحسبان

---

(37) طارق الحميد، «سورية.. «كوسوفو 2» أم «جنيف 2»؟» **الشرق الأوسط**، 25/ 8/ 2013؛ إبراهيم حميدي، ««الملف الكيماوي» يضع سورية بين «أنموذج كوسوفو» و«ثعلب الصحراء»،» **الحياة**، 26/ 8/ 2013، ويوسف الشريف، «أردوغان: ضربة سورية قبل الخميس ويجب أن تسقط النظام،» **الحياة**، 31/ 8/ 2013 إلخ.

وفي اليوم الذي نشرت فيه **الحياة** تصريح أردوغان بأنه «يجب أن تستمر العملية كما حدث في كوسوفو حتى تؤتي ثمارها على الأرض»، نشرت الصحيفة الكوسوفية الأولى كوها ديتوره المانشيت «رئيسة كوسوفو تطالب بتدخل دولي في سورية على نمط ما حدث في كوسوفو 1999»: *Koha ditore* (Prishtine), 31/8/2013.

(38) «أوباما يؤكد أن أي عمل عسكري في سورية لن يكون «مثل ليبيا أو كوسوفو»،» **الشرق الأوسط**، 11/ 9/ 2013.

(39) كان «المركز السوري للدراسات السياسية والاستراتيجية» الذي يديره د. رضوان زيادة قد أسّس «بيت الخبرة السوري» في 2012 الذي عقد عدة اجتماعات دورية لـ«الوصول إلى رؤية نهائية وموحدة للفترة الانتقالية في سورية، وتقديم توصيات واعدة ومدروسة للمستقبل السياسي والاجتماعي والاقتصادي والعسكري والأمني في سورية» ونشر ذلك في آب/ أغسطس 2013: **خطة التحول الديمقراطي في سورية** (واشنطن: المركز السوري للدراسات السياسية والاستراتيجية وبيت الخبرة السوري، 2013). ولكن يؤخذ على هذا التقرير أنه لم يشرك فيه بقية أطياف المعارضة، ويفترض أن «المرحلة الانتقالية تبدأ من لحظة سقوط النظام» وأن «الإجماع الوحيد هو أن النظام يجب أن يسقط بجميع رموزه وأركانه، مع تركيز خاص على رحيل رأس النظام وهو بشار الأسد» (ص 29).

المشكلات التي لحقت بالائتلاف الوطني السوري و«الجيش السوري الحر» بعد مؤتمر جنيف 2 والصراع الدائر في شمال سورية بين «داعش» والفصائل الأخرى، يبدو أن الأمر يحتاج إلى وقتٍ إضافيٍّ حتى تتضح خريطة القوى التي تسيطر بالفعل على سورية، وخصوصًا بعد الإعلان عن القرار السعودي في 7 آذار/ مارس 2014 باعتبار «داعش» و«جبهة النصرة» من الجماعات الإرهابية ودعوة السعوديين الذين يقاتلون معها في سورية إلى الانسحاب منها[40].

إذا أخذنا في الحسبان أن الحرب في سورية التي نشبت في عام 2011 ولا تزال مستمرة قد تجاوزت الحرب في البوسنة (1992-1995) في فظاعاتها وحجم التدمير، وأن المجازر التي حصلت في سورية لنسف التعايش الإثني والديني تجاوزت ما حصل في البوسنة[41]، يبقى السؤال عن المآل الذي تتجه اليه سورية في ضوء ما طبّق في البوسنة وكوسوفو من حلول لاستيعاب الوضع بعد الحرب هنا وهناك. صحيح أن الناظر في خريطة القوى المسيطرة في سورية، التي تكونت بعد مجازر وتطهير لمناطق في الشمال والوسط على النمط البوسني، يجد فيها أسسًا واضحة للتقسيم المحتمل في حال استمرار الصراع المسلح واستمرار هذه الخطوط لسنوات أخرى (مع بعض الرتوش)، ويجد من يروّج لذلك، إلا أن الأمل في الهوية السورية الجامعة يجعل تلمس البدائل من التقسيم (الذي تريده بالطبع قوى معينة) ممكنًا في حال الاستعداد للحد الأدنى من التنازلات التي لا تمس وحدة الدولة السورية الجامعة، التي تقوم على التنوع والاعتراف بالآخر.

(40) سبق ذلك القرار دعوة وزارة الخارجية الأميركية في 23/12/2013 قادة الدول في المنطقة إلى وقف تمويل العناصر وتجنيدهم لتنظيمي «داعش» و«جبهة النصرة»، وهو ما دفع حكومات البلقان فورًا إلى اتخاذ إجراءات جديدة لوقف تجنيد الشباب للقتال في سورية. للمزيد، انظر: محمد م. الأرناؤوط، «ألبانيا تعدّل قانون العقوبات وتكشف «خلية إرهابية» تابعة لـ«النصرة»،» **الحياة**، 30/3/2014.

(41) حتى تاريخ 31/3/2014 وثق المرصد السوري لحقوق الإنسان الذي يتخذ من بريطانيا مقرًا له مقتل 150344 شخصًا منهم 51212 مدنيًا و58480 عسكريًا للنظام والميليشيات التابعة له و37781 مقاتلًا من المعارضة: «ضحايا الحرب السورية يفوقون الـ150 ألف قتيل،» **الوطن** (أبو ظبي)، 2/4/2014.

بعد سنوات من الصراع المسلح، ونتيجة للدعم الإقليمي والدولي الذي يتلقاه كل طرف، أصبح من المسلّم به استحالة الحسم العسكري وضرورة الحل السياسي، وهو ما دفع الأطراف المختلفة إلى الذهاب إلى جنيف - 2. وإذا ما أخذنا الوقائع على الارض يمكن القول إنه لدينا ثلاثة أطراف برؤى ومصالح مختلفة (الطرف الإسلامي الذي يريد نظام حكم إسلاميًا وقد فرض رؤيته على الأرض التي تحولت إلى واقع قائم في السنوات الثلاث المنصرمة، والطرف العلماني الذي يدّعي تمثيله النظام والذي يضم جميع الفئات والطوائف التي لا تريد أن تعيش في نظام حكم إسلامي، والطرف الكردي الذي أرسى إدارة ذاتية في الشمال لا يمكن أن يتخلى عنها بعد الآن.

يبدو أن ما انتهى اليه الأنموذج الكوسوفي بتدخل الاتحاد الأوروبي (اتحاد محافظات تعكس التنوع ضمن دولة واحدة) يمكن أن يكون ملهمًا لسورية الجديدة. لكن في الحالة السورية، قد يكون من الأفضل استخدام تعبير «إقليم» عن «اتحاد محافظات» نظرًا لأن تعبير الإقليم تستسيغه الأذن، وقد استخدم في سورية خلال الوحدة مع مصر التي استمرت بين عامي 1958 و1961، كما أن الأردن يستخدمه بالمفهوم التنموي (إقليم الشمال، إقليم الوسط، إقليم الجنوب) وقد اعتمدته التسوية السياسية التي تبلورت أخيرًا في اليمن. فسورية يجب أن تبقى دولة واحدة لاعتبارات إقليمية، ويجب أن ينص دستورها على الديمقراطية واحترام الأديان وحرية الضمير، لكن يترك لكل إقليم أو اتحاد محافظات أن يكون له دستوره وقوانينه المحلية التي تنظم مكانة الدين في المجتمع وحرية الآخرين والشرطة المحلية... إلخ. كما يمكن، على نمط البوسنة، أن يقسم الإقليم إلى بلديات، وتحظى كل بلدية بإدارة محلية ذات صلاحيات تراعي خصوصيتها الإثنية أو الدينية. لكن الأمل هنا، على عكس البوسنة، أن يكون «دايتون السوري» حلًّا انتقاليًا يخرج سورية من الاحتقان الطائفي إلى الاستقرار والتعايش والتسامح، ويسمح بمراجعة له بعد عشر سنوات لتعزيز اللحمة أكثر وأكثر بين السوريين.

صحيح أن النخبة السورية التي أعرفها تجمع على أن سورية لا يمكن أن

تعود كما كانت عليه في عام 2011، لكن هذه النخبة تحجم عن أن تعطي أي تصور واضح وواقعي لسورية الجديدة التي تريدها في ضوء الوقائع الموجودة على الأرض، والتي ستبقى موجودة إلى فترة أخرى. ومن الأفضل للسوريين أن يمتلكوا الجرأة والصراحة على طرح ما يرونه لـ«سورية الجديدة» من أن يتولى ذلك الآخرون ويفرضونه على السوريين. فالمسألة السورية للأسف لم تعد بيد السوريين، وهي تحتاج إلى أن يستردوها من الآخرين، ويقرروا بأنفسهم ما يريدون لبلادهم.

خلاصة

مع سقوط جدار برلين في تشرين الثاني/نوفمبر 1989، امتد الربيع الديمقراطي ليشمل دول البلقان التي كانت تتحكم بها أنظمة شمولية، واستسلم آخر وأعتى نظام شمولي هناك (ألبانيا) خلال عام 1991 أمام ضغط التظاهرات في الداخل وضغط الجماعة الأوروبية والولايات المتحدة من الخارج، ووافق على حكومة انتقالية وانتخابات ديمقراطية في عام 1992. لكن انهيار نظام الحزب الواحد بشكل مفاجئ كانت له مخاطره أيضًا، كما في يوغسلافيا التي انهارت بعد أن فازت في الانتخابات الديمقراطية الأولى عام 1990 أحزاب قومية صعّدت من الصراعات التي انتهت إلى حروب ما بين الجمهوريات اليوغسلافية (صربيا وسلوفينيا وكرواتيا) أو إلى حروب محلية داخل جمهورية واحدة (البوسنة).

كانت الحرب في البوسنة (1992-1995) أكبر مأساة شهدتها أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية (مئة ألف قتيل وتهجير نصف السكان) ومثّلت تحديًا للاتحاد الأوروبي الجديد والرأي العام العالمي بسبب الفظاعات التي ارتكبت فيها، وبسبب الخوف من انتشار «التطهير العرقي» والتهجير والتشطير إلى المناطق المجاورة، وهو ما أدى في النهاية إلى التدخل الدولي عن طريق القصف الجوي أولًا ثم بجرّ الأطراف المتصارعة إلى مؤتمر للسلام في دايتون تتوج بـ«اتفاق دايتون». وبسبب الفظاعات التي ارتكبت خلال الحرب التي نسفت التعايش الإثني والديني الذي كان يميز البوسنة،

سعى «اتفاق دايتون» إلى هيكلة فترة انتقالية تعزز الثقة بين الأطراف وتؤدي مع الزمن إلى إعادة اللحمة بين مكوّنات البوسنة، ما يسمح بترسيخ نظام جديد، وهو ما لم يحدث إذ تحول الموقّت إلى دائم.

كان من تداعيات انهيار يوغسلافيا تفاقم النزاع الصربي الألباني حول كوسوفو (أغلبية ألبانية مسلمة وأقلية صربية أرثوذكسية)، إذ كانت صربيا قد ألغت في عام 1989 الحكم الذاتي الواسع الذي تمتعت به كوسوفو وضمتها إليها، بينما كان الألبان يطالبون باستقلالها عن صربيا. وقد أثارت ممارسات النظام الصربي في كوسوفو (المجازر والتهجير) بين عامي 1998 و1999 المخاوف من تفجير الاستقرار في المنطقة (وخصوصًا مكدونيا)، فجرى تدخل عسكري آخر لحلف شمال الأطلسي ضد صربيا لإجبارها على سحب قواتها من كوسوفو في ربيع 1999، وبذلك وجد الحلف في الذكرى الخمسين لتأسيسه مناسبة للتخلص مما تمثله صربيا من تهديد عسكري أخير في البلقان.

على الرغم من أن هذين التدخلين العسكريين (مع الفارق بينهما) جاءا في سياق إقليمي ودولي معين، وهو ما حاولت الولايات المتحدة أن تبرر به لاحقًا غزوها للعراق في عام 2003، إلا أن ما جرى في سورية بين عامي 2011 و2013 جعل المعارضة تستدعي هذين التدخلين، وتطالب باستمرار بتدخل عسكري من دون قرار من مجلس الأمن على نمط ما حصل في البوسنة أو كوسوفو، من دون أن تدرك الفارق بينهما وتغيّر السياق الدولي وما آل إليه الأمر هناك (البوسنة وكوسوفو).

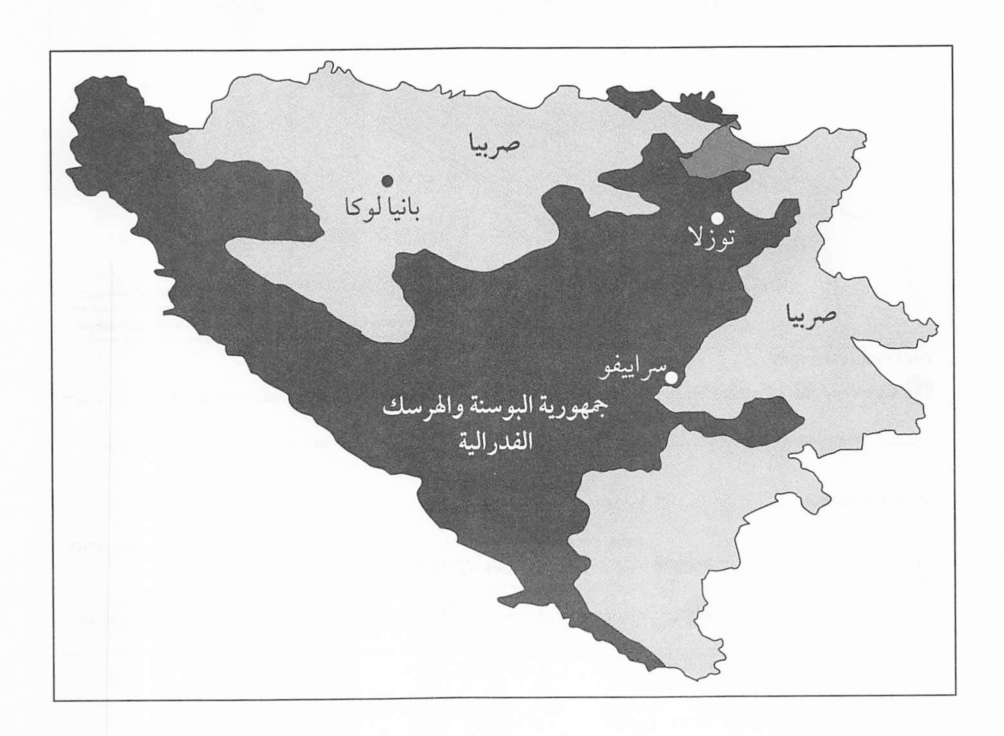
من هنا، سعى هذا الفصل إلى بعض المقاربات بين حالات البوسنة وكوسوفو وسورية مع التركيز على المآلات، وما الذي يمكن لـ«سورية الجديدة» أن تستفيد منه في ترتيب أوضاعها من تجربة البوسنة وكوسوفو في إعادة اللحمة بين المكوّنات الإثنية والدينية المختلفة.

لكن مع فشل جنيف - 2، وتحول التوافق الروسي الأميركي عشية جنيف - 2 إلى توتّر بعد ضم روسيا القرم في 18 آذار/ مارس 2014، يبدو أن

الأطراف الدولية والإقليمية والمحلية تتجه إلى مزيد من التشدد أو إلى جولة جديدة من «تحسين الوضع على الأرض»، وهو ما يؤدي إلى تكريس التباعد وتبخر روح التسوية. وفي هذا السياق، لا بدّ من الإشارة إلى تسريع النظام بإصدار قانون انتخاب جديد وتحضيره لانتخابات كان يفترض أن تكون توافقية وضمن المرحلة الانتقالية، ولكنها في حال عقدها في حزيران/يونيو 2014 ستكرس سيطرة النظام على الإقليم الغربي وحده، باعتباره «أفضل الخيارات» للسوريين غير الراغبين في حكم إسلامي في الإقليم الشرقي[42].

الخريطة (9-1)

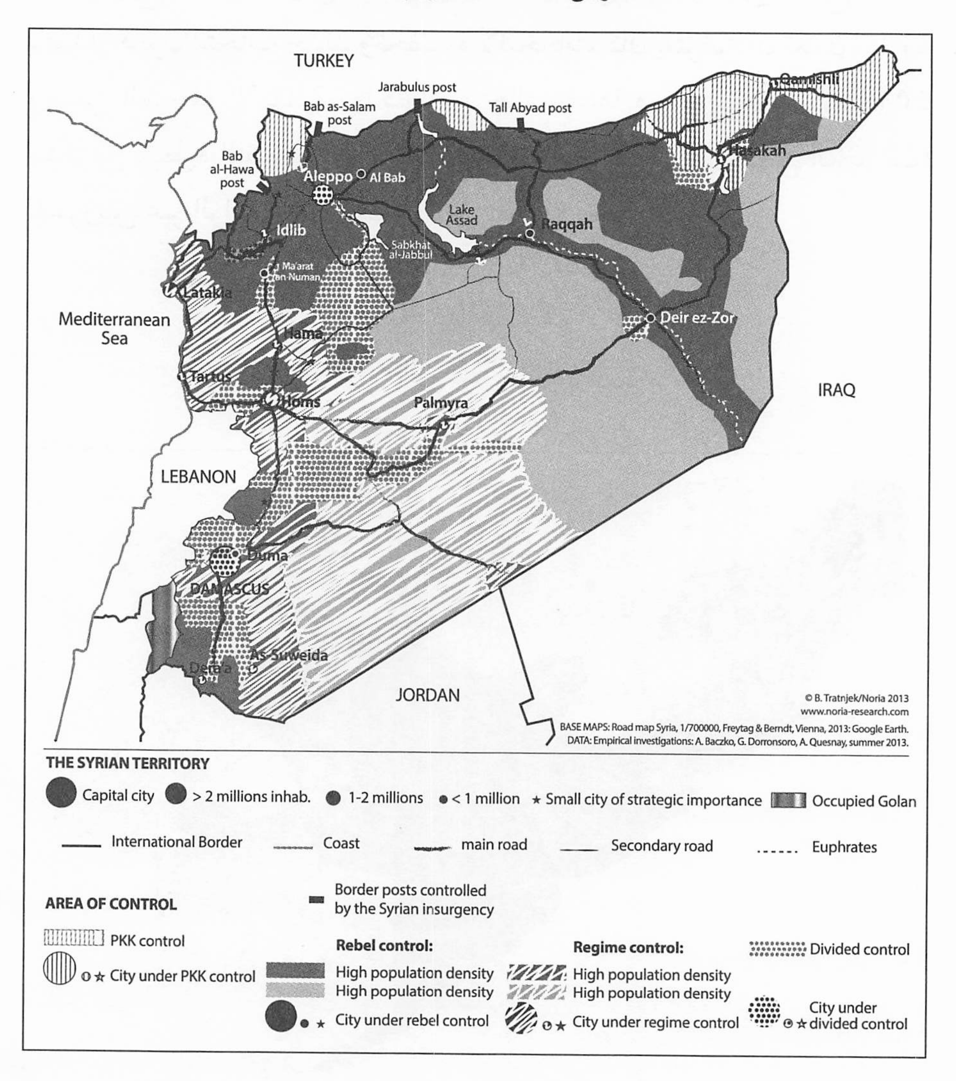
البوسنة حاليًا



(42) في تبريره لإجراء الانتخابات الرئاسية في حزيران/يونيو 2014 صرّح وزير الإعلام عمران الزعبي أن «العبرة ستكون لعدد الذين سيشاركون وليس للجغرافيا»: «سورية: الجيش يصعّد في القلمون والمعارضة تضيّق الخناق في حلب،» **الغد**، 9/4/2014.

الخريطة (9-2)

سورية المفككة: المواقع العسكرية للنظام والثوار (تشرين الأول/ أكتوبر 2013)



الفصل العاشر

عبقرية الانتقال باليابان في ثورة الميجي 1868 والدروس المستفادة عربيًا

يحيى بولحية

شهد العالمُ العديدَ من الثورات، تباينت في زمنها وعوامل قيامها، والفئات التي تزعمتْها، كما اختلفت في مسارها والنتائج التي حققتها والفترة التاريخية التي امتدت من خلالها. وقد عرف العالم العربي تدفقًا ثوريًّا منذ ظهور الإسلام في الجزيرة العربية، إذ عُدَّ أبرز حركة غيّرت المجتمع والإنسان، ونجح في الانتقال بالأمة العربية إلى طور المأسسة والعالمية.

إذا كنا نتحدث عن الانتقال كما تم في المنظومة السياسية الغربية، فإننا لا نلغي وجود أشكال من الانتقال السياسي في المرجعية العربية الإسلامية، كما تمّت في وثيقة المدينة في عهد النبي، وفي الأسلوب الذي طبع دخول المسلمين إلى مكة في إطار التوافق وسياسة «اذهبوا فأنتم الطلقاء» وإدماج الجميع في البناء الحضاري.

اشتهر العرب قبل الإسلام بنصرتهم للمظلوم وبتوافقهم حول قيم النبل، تجلى ذلك في مضمون حِلْفِ الفُضُول، وقال عنه رسول الله: «لقد شهدتُ في دارِ عبد الله بن جدعان ما أُحبُّ أَنَّ لي به حُمْرَ النَّعَم، ولو دعيتُ إليه في الإسلام لأجبْت».

من جانب آخر، أصبحت مفاهيم العدالة والحرية والمساواة حالة أطَّرت حركات الاحتجاج التي عرفها العالم الإسلامي في العصور الأموية والعباسية مشرقًا ومغربًا. فقد عرف العالم العربي الثورة من ثنايا تعاقب الدول والإمارات، ونشأت اجتهادات سياسية تؤصل ما سمّي بالأحكام السلطانية.

تُعدُّ عملية الانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي وترسيخه على النحو الذي يضمن استمراريته واستقراره سيرورة معقدة وتستغرق فترة زمنية طويلة نسبيًّا. لذلك، فإن مجرد الانتقال من نظام حكم غير ديمقراطي لا يعني بالضرورة

قيام نظام ديمقراطي راسخ ومستقر، ذلك أن المرحلة تستدعي توفُّر شروط ومتطلبات عديدة[1].

تشكل الفترة الانتقالية محكًّا حقيقيًا للقوى الصاعدة، فخلالها يمكن رصد مدى قدرتها على الاستمرار بوهجها الثوري، وعلى التعبئة لمشروعها السياسي والمجتمعي.

من جانب آخر، تتباين الثورات في مسيرتها وطريقة إزاحة العقبات من طريقها، وضمن هذا الإطار تمثل ثورة الميجي 1868 في اليابان حالة فريدة في التجارب الثورية العالمية، بالنظر إلى السرعة الكبيرة التي مرّت بها فترة الانتقال من نظام سياسي واجتماعي واقتصادي مغلق إلى نظام طموح ومتحفز للتغيير والتنمية. صحيح أن ثورة الميجي أحدثت ثورة مضادة من جانب بعض الساموراي المعارضين لسياسة الانفتاح على الغرب، وفي مقدمهم سايغو تاكاموري، إلا أن سرعة لملمة الجراح واقتصاد الجهد في بناء الدولة الجديدة يحتاج إلى وقفة تأملية خاصة.

نحاول في هذا الفصل مقاربة عملية الانتقال في ثورة الميجي من خلال ثلاثة محاور رئيسة:

- تجربة الانتقال خلال عهد الميجي، ونتناول فيه المحاور الآتية:
  - المقدمات الأولى لثورة الميجي
  - المثير الخارجي الأميركي ومرحلة المخاض الثوري
  - مرحلة التأسيس الثوري
  - القرارات الثورية
  - عبقرية الانتقال الثوري

(1) حسنين توفيق إبراهيم، «الانتقال الديمقراطي: إطار نظري،» مركز الجزيرة للدراسات، 2013/2/14. <http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312495334831438.htm>.

• الثورة المضادة وأسلوب التعامل معها

• النخبة وصناعة التغيير

• ثقافة الجماعة والتوافق

• البناء الدستوري

– مسيرة التوافق السياسي بالمغرب.

• المغرب بين الصراع والتوافق في عهد الحسن الثاني.

• سياسة الانتقال في عهد محمد السادس بين الخطاب الحقوقي ومأزق الفعالية الحزبية.

– الانتقال في مصر.

• الثورة والثورة المضادة

• الإخوان ومطلب العدالة.

استنتاجات عامة.

نهدف من وراء بحثنا هذا، تلميحًا وتصريحًا، إلى إثارة بُعْدِ المقارنة بما تشهده بعض بلدان العالم العربي من حراك سياسي واجتماعي، مركّزين بالأساس على التجربتين المغربية والمصرية.

نقوم في حقيقة الأمر برحلة ترومُ وصفَ وقائع تاريخية، بيّنت بالملموس عبقرية يابانية في الانتقال من نظام مغلق وسلطوي إلى نظام سياسي واقتصادي واجتماعي جديد. لذا، فإن الرحلة «سفرة في مكان الآخر، ولكنها كذلك سفرة في مكان الأنا، الشيء الذي يمنح مفهوم الرحلة طابعًا مركّبًا وجدليًّا، فأنت ترحلُ إلى الآخر، لكنك ترحلُ إليه بمكانك وزمانك»[2]. ونقصد بذلك زمنَ الثورات العربية وإشكالية الانتقال بها.

---

(2) عبد النبي ذاكر، الواقعي والمتخيل في الرحلة الأوروبية إلى المغرب (أكادير: كلية الآداب والعلوم الإنسانية؛ الدار البيضاء: منشورات كوثر، 1997)، ص 44.

فكيف يمكن الاستفادة من التجربة الثورية/ الإصلاحية اليابانية في مقاربة ما يعرفه العالم العربي من حراك عُرفت مقدماته وأسبابه ويستعصي فهم الطور الانتقالي الذي تمرّ به بعض بلدانه من قبيل مصر والمغرب وتونس واليمن وليبيا؟

هل نحن أمام ثورة بمفهومها التاريخي؟ أم أننا في الأطوار الممهدة لها؟ ما طبيعة الفترة الانتقالية التي تشهدها هذه البلدان؟ وإذا استعرنا بعض مفاهيم الديموغرافيا، هل نحن أمام المرحلة الأولى من الانتقال الثوري أم أمام المرحلة الثانية؟ كيف يمكننا قراءة الثورة في مصر على نظام أنتج الرتابة السياسية وشكّل عائقًا أمام التنمية الحقيقية؟ كيف أدار الإخوان المسلمون المرحلة الانتقالية؟ وما طبيعة الفلسفة الدستورية التي أنتجوها؟ هل نجحوا في تحقيق الإجماع الوطني مثلما حدث باليابان في فترة التحول الكبير؟ وهل يمكن اعتبار انقلاب الجيش ثورة مضادة؟ وما هي الضمانات التي تنأى بالثورة عن النكوص وتحفظ لها المكتسبات التي حققتها بإزاحة نظام الاستبداد السالف؟

من جانب آخر، هل يمكن الحديث عن انتقال ديمقراطي بالمغرب؟ ما دور الملكية والأحزاب في ذلك؟ ما الأعطاب التي تحول دون انتقال حقيقي وذي صدقية؟

يخطئ من يقول بفجائية الثورات العربية، فلكل نتيجة مقدماتُها، ولكل فرع أصول ممتدة. فما البدايات التي تفسر ثورة الميجي؟ وكيف استثمرت النخبة اليابانية اللحظة التاريخية الملائمة لإطاحة نظام التوكوجاوا وتأسيس عهد الميجي؟ وما العامل المركزي الذي ساهم بشكل كبير في إنجاح عملية الانتقال؟

إذا كانت ظاهرة الانتقال الديمقراطي قد ملأت الدنيا وشغلت الناس من حيث عدد المراكز البحثية والدوريات العالمية المتخصصة، إلا أن الكتابات العربية التي اهتمت بالتأصيل لهذه الظاهرة ودراستها، إن كان على المستوى النظري، أو على مستوى الدراسة المقارنة، ظلت بصفة عامة قليلة إن لم تكن نادرة، الأمر الذي بات يمثل فجوة حقيقية في حقل السياسة المقارنة في

الجامعات ومراكز البحوث العربية[3]. وهو ما يحفز الباحثين والأنتلجنسيا العربية لممارسة حفريات عميقة في تناول المسألة من زوايا مختلفة ومنها الدراسات المقارنة.

حاولنا في مقاربة عناصر البحث الأخذَ بالمنهج الاستقرائي للنصوص والوقائع والتعقيب عليها ومناقشتها والخروج باستنتاجات تناسب موضوع المقارنة. كما أخذنا ببعض الأدوات الأنثربولوجية في تحليل مفهوم الجماعة والتوافق بيابان الميجي.

شرعتُ في عملية المقارنة الأفقية منذ بداية البحث في العديد من المناسبات، وتوخيتُ من ذلك تقريبَ صورتها ومنحَها نوعًا من الحضور على امتداد صفحاته. ولم يكن المحور الأخير سوى محاولة تركيب وتركيز ما تشتت في مباحث الموضوع، واستخلاص أوجه التشابه والاختلاف بين الانتقال في يابان الميجي وما تشهده دول الربيع العربي(المغرب ومصر) من تعثرات.

خصصنا مساحة واسعة للانتقال خلال عهد الميجي وتناولنا أهم مرتكزاته التاريخية، واعتبرنا التجربة اليابانية مرآة نقرأ فيها عللنا ومشكلاتنا، ونستنتجُ منها العناصرَ التي قد تفيدنا في تجنب العثرات التي يمكن أن نقع فيها، علمًا أننا لا نؤمن بالحلول النمطية والجاهزة، بقدر ما نهدف إلى الكشف عن التجارب التاريخية السابقة والرائدة في هذا المجال.

الانتقال الديمقراطي سيرورة سياسية يتحول فيها نظام الحكم من طابع دكتاتوري إلى آخر ديمقراطي[4]، ويتم الوصول إلى ذلك عن طريق انتخابات تشريعية نزيهة[5]. ضمن هذا الإطار، تعددت الدراساتُ حول الموضوع وأصبح له اسم شائع (Transitologie)، ويعني التحول نحو الديمقراطية بأدوات ديمقراطية[6].

---

(3) إبراهيم، «الانتقال الديمقراطي».

(4) <http://fr.wikipedia.org/wiki/Transition_d%C3%A9mocratique>.

(5) <http://www.toupie.org/Dictionnaire/Transition_democratique.htm>.

(6) Michel Dobry, «Les Voies incertaines de la transitologie: Choix stratégiques, séquences historiques, bifurcations et processus de Path Dependence,» *Revue française de science politique*, vol. 50, nos. 4-5 (Août – Octobre 2000), p. 585.

بناءً على ذلك، يشير مفهوم «الانتقال الديمقراطي» من الناحية النظرية إلى مرحلة وسيطة - تشهد في الأغلب الأعم مراحل فرعية - يتم خلالها تفكيكُ النظام غير الديمقراطي القديم أو انهياره، وبناءُ نظام ديمقراطي جديد[7]. ومن الشروط الأساسية لتحقيق انتقال ناجح إلى الديمقراطية وجودُ انتخابات حرة تنافسية ونزيهة[8]. والانتقال الديمقراطي عمليةٌ معقدة وصعبة كشفت التجارب أنها تتطلب تضحيات كبيرة، وتسببت في صراعات ومقاومات بين القوى القديمة والجديدة، وبين مراكز النفوذ وشبكات المصالح[9].

وعلّق الخبراءُ وصناعُ القرار آمالًا واعدة على مرحلة انتقال أنظمة الحكم من الأحادية إلى التعددية السياسية التي تضمن حق المشاركة السياسية والتداول السلمي للسلطة السياسية[10].

لا تحسم عملياتُ الانتقال دائمًا الشكلَ النهائي لنظام الحكم، فقد تؤدي إلى تحلل النظام السلطوي وإقامة شكل من أشكال الديمقراطية، وقد تتم العودةُ إلى بعض أشكال الحكم السلطوي[11]، وهو ما تبدو بوادرُه في مؤسسة الانقلاب بمصر وفي دستور 2014 الذي رسخ أركان الثورة المضادة ورام حماية مزايا الدولة العميقة.

ما يحدث في مصر الآن يجعلنا نقول إن مفهوم الثورة في وضعه الاعتباري النظري يعني التغيير الجذري للنظام الاجتماعي - الاقتصادي وليس للنظام السياسي فحسب، فالثورة ليست هدمَ نظام سياسي قائم بل هدمَ نظام اجتماعي

---

(7) إبراهيم، «الانتقال الديمقراطي».

(8) ألفرد ستيبان، «الدين والديمقراطية: التسامح المتبادل،» أوراق ديمقراطية، العدد 2 (حزيران/ يونيو 2005)، ص 21-26.

(9) عمر البرنوصي، «المجتمع المدني، الانتقال الديمقراطي والملكية في المغرب،» وجهة نظر، العدد 23 (2004)، ص 21.

(10) مساعيد فاطمة، «التحولات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية: نماذج مختارة،» دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص (نيسان/ أبريل 2011)، ص 215.

(11) أحمد طلعت، الوجه الآخر للديمقراطية (الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، 1990)، ص 25-26.

وبناء نظام جديد[12]. من هنا، لا تنتهي الثورة بإسقاط الرئيس أو الملك، ولا تنجز مهمتَها وتكمل رسالتَها إلا إذا أقامت نظامًا سياسيًا واجتماعيًا بديلًا من القديم[13]، وهو الرهان الاستراتيجي الذي لا تلوح معالمُه القريبة بدول الربيع العربي، علما أننا لا نطالب الثورات العربية أن تنجز، في زمن قياسي، شعاراتها ومبادئها الإصلاحية.

من هنا، فإن قوانين المرحلة الانتقالية بمصر، مثلًا، كانت تبتغي إصلاح النظام القائم بقدر معيّن ومحدّد، ولا تتجاوز ذلك إلى إقامة نظامٍ جديدٍ كان يجب أن يقوم بفعل الثورة[14].

ضمن هذا المفهوم، سنحاول تحليل مضمون الانتقال في ثورة الميجي باعتباره تحولًا اجتماعيًا وسياسيًا واقتصاديًا يعمُّ مختلفَ الشرائح الاجتماعية والأوضاع الاقتصادية والسياسية.

أولًا: تجربة الانتقال خلال عهد الميجي

1- المقدمات الأولى لثورة الميجي

«لم تكن الانتفاضة السياسية لعام 1868، كأي حدثٍ تاريخيٍّ آخر، مفاجئة ومن دون سابق إنذار، بل كانت حصيلة للإنماء المستمر لعدة عقودٍ سابقة»[15]. وفي ما يتعلق بهذا الأمر نشير إلى رفض بعضهم الحديث عن

(12) عبد الإله بلقزيز، ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل، تقديم محمد الحبيب طالب (بيروت: منتدى المعارف، 2012)، ص 20.

(13) إبراهيم أبراش، علم الاجتماع السياسي: مقاربة إبستمولوجية ودراسة تطبيقية على العالم العربي ([د. م.]: منشورات إي-كتب، [د. ت.])، ص 302.

(14) جابر جاد نصار، «هل تساعد تشريعات الفترة الانتقالية على تعزيز قوى الثورة أم تحجيمها؟»، ورقة قُدّمت إلى: تحديات التحول الديمقراطي في مصر خلال المرحلة الانتقالية، تحرير عمرو عبد الرحمن، قضايا حركية؛ 27 (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2012)، ص 123-125.

(15) نهضة اليابان: [ثورة المايجي إيشين]: دراسات وأبحاث في التجربة الإنمائية اليابانية. [الجذور التاريخية والإيديولوجية والحضارية لهذه النهضة]، تحرير ناغاي ميتشيو وميغال أوروتشيا؛ ترجمة نديم عبده وفواز خوري؛ مراجعة هاني تابري وجورج عبد المسيح؛ أشرف على الطبعة العربية أنطوان بطرس؛ قدم لها هشام شرابي (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ومركز بحوث التجربة الإنمائية اليابانية، 1993)، ص 314.

مصطلح ثورة، ففوكوزاوا يوكيتشي يستبدل ذلك بمصطلح الإحياء، ملمّحًا إلى أن جذور تحولات عهد الميجي ظلت كامنة في تاريخ اليابان الطويل، وأن العهد الجديد لم يقم سوى بإحيائها، بعد أن أنضجتها الأوضاع الداخلية والخارجية. في حين فضّل الباحث الياباني كوهاشيرو طاكاهاشي (Kohachiro Takahachi)[16] استعمالَ مصطلح ثورة، في أثناء تحليله لبنية النظام الفيودالي الياباني وتحولاته الجذرية في عهد الميجي، عندما ألغت الدولة بقرار إداري قواعد النظام الفيودالي وما ارتبط به من علاقات اجتماعية والتزامات جبائية وإدارية وسياسية.

عرف اليابان في تاريخه الطويل مجموعة من الصراعات والحروب الدموية بين الأسر والقبائل المحلية، وأضحت الانقلابات العسكرية والسياسية الآلية الوحيدة الممكنة لتصريف الأزمات الداخلية المتعدِّدة. وظلت هذه الحالة قائمة إلى حين قيام حكم أسرة التوكوجاوا مع إياسو (Ieyasu) من عام 1603 إلى 1605، الذي حقق انتصارًا حاسمًا في معركة سيكيغاهارا (Sekigahara)، منهيًا بذلك قرنين من الصراعات الداخلية الدموية[17].

تعتبر الفترة الممتدة بين الأعوام من 1638 إلى 1853 مرحلة التحولات العميقة في جميع المجالات، «فخلالها ترسخت الوحدة الداخلية نتيجة الاستقرار الأمني والسياسي، وتزايد الإنتاجُ إلى معدلات كبيرة لم يشهدها في السابق»[18]. وداخل مجتمع منغلق على ذاته، بمنأى عن الصراعات الداخلية، أُسِّس كيانٌ مستقرٌّ سمح «بإقامة إدارة مركزية تحت إدارة الشوجون، وبتحقيق

---

(16) Kohachiro Takahashi, «La Place de la révolution de Meiji dans l'histoire agraire du Japon (1953),» dans: Maurice Dobb et Paul-M. Sweezy, *Du Féodalisme au capitalisme: Problèmes de la transition*, avec des contributions de Christopher Hill [et al.]; traduction de l'anglais de Florence Gauthier et Françoise Murray, 2 tomes, Petite collection Maspero; 196-197 (Paris: F. Maspero, 1977), Tome 2, p. 23.

(17) <http://www.pacificasiamuseum.org/japanesepaintings/html/timeline.stm>.

(18) مسعود ضاهر، **النهضة العربية والنهضة اليابانية: تشابه المقدمات واختلاف النتائج**، عالم المعرفة؛ 252 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1999)، ص 172.

تراكم أولي لرؤوس الأموال لدى تجار منطقة أوساكا وللأبحاث العلمية في القطاع الزراعي والجغرافي، وفي الطب والفيزياء والرياضيات»[19].

عرف اليابان إذًا مرحلة طويلة من السلم دامت قرنين ونصف القرن، ولم يكن تحقيق ذلك بالشيء السهل، لأن «المشكل المُثار كان يتمثلُ في الحفاظ على السلام داخل مجتمع خُلِق للحرب»[20].

نحن إذًا أمام شكل من أشكال التعاقد الاجتماعي لبناء نمط معيّن من التحكم السياسي والاجتماعي والأمني، لكنه احتاج إلى مرجعية فكرية تسوّغه وتمنحه طابع المشروعية والإلزام. وهنا استند النظامُ الإداري الياباني إلى «مبادئ الفلسفة الكونفوشيوسية في الطاعة واحترام الرؤساء والتفاني في سبيل الوطن... وعلى الرغم من بروز بعض حركات التمرد والعصيان على سلطة الشوجون الضعفاء، فإن أيًا من الدايميو الأقوياء لم يحاول الانفصالَ عن السلطة المركزية»[21]، فلم تكن الأوضاع متاحة لوضع بديل سياسي وإداري قمين بوضع المجتمع الياباني على سكة تنموية جديدة ومغايرة.

ضمن هذا الإطار، «نجح نظام توكوجاوا على امتداد قرنين في تحقيق نتائج لا مراء فيها، تمثلت في سلام داخلي، قضى على المواجهات بين فئات الدايميو، ووفر أوضاع انتعاش الحياة الثقافية والفنية، كما أعاد الوحدة السياسية للبلاد»[22].

لكن إلى أي حد يمكن أن تدوم هذه القرارات، وهذا النمط من العلاقات الفيودالية الصارمة، وتستمرَ؟ ألم تكن الالتزاماتُ الفيودالية وحقوق السخرة الإجبارية قائمةً على منطق الإكراه والاستبداد، وأخذ النساء والأطفال كرهائن

(19) Yoshio Abe, «La Crise des fondements: La Culture Japonaise à la recherche de son identité,» Revue *Esprit*, no. 421 (Février 1973), pp. 296-297.

(20) Jacques Mutel, *Histoire du Japon*, collection d'histoire contemporaine (Paris: Hatier Université, 1970), p. 13.

(21) مسعود ضاهر، **النهضة اليابانية المعاصرة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص 52-53.

(22) Pierre Renouvin, *La Question d'extrême orient, 1840-1940* (Paris: Hachette, 1946), p. 20.

لدى السادة الكبار؟ ألم يكن المجتمع الياباني بحاجة إلى رجّة خارجية عنيفة تبعثرُ الأوراق، وتساهم في إعادة توزيع الأدوار السياسية والاجتماعية؟ ألم تستغل قبائل شوتشو وساتسوما قدومَ السفن السوداء الأميركية كمتنفس خارجي لتصفية خلافاتها القديمة والدفينة مع نظام التوكوجاوا؟ ألم يمنح الكومودور الأميركي بيري المقاطعات اليابانية المعارضة فرصة تاريخية متميزة لتحويل مسيرة تاريخ اليابان؟

من جانب آخر، هل كانت دول الربيع العربي في وضع يؤهلها لإنجاح ثوراتها؟ هل كانت بنيتها الداخلية المجتمعية والسياسية والقيمية مساعدة لها على النهوض والتأسيس لبدائل سليمة للأنظمة المطاحة؟

في هذا الإطار، سجل «المؤتمر العربي القومي» أن الحراك الثوري العربي الذي بدأ في تونس، ومنها انتقل إلى مصر واليمن فليبيا، تمكّن من إسقاط الحاكم من دون تغيير قواعد الأنظمة السياسية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية[23]. وفي مصر، لم تتشكل قوى ثورية قادرة على دمج الجميع ضمن رؤاها التغييرية، لذلك سيطرت بقوة فكرة «ارحل» على الوعي الجمعي قبل أي تفكير في الحاكم المقبل، ولم تكن الثورة الاجتماعية موجودة على جدول الأعمال بجدية.

قد لا تتمكن ثورات الربيع العربي من إحداث تحولات سياسية واجتماعية تؤسس ديمقراطيات حديثة قائمة على احترام حقوق الإنسان، ما دامت المجتمعات العربية ذاتها لا تمتلك القيم اللازمة لقبول المواطنة وغرسها في النشء الجديد.

ترتبط أزمة المواطنة في الدولة العربية الحديثة بأساليب تنشئة الأفراد وعمليات نشر المعرفة التي تعيد إنتاج القيم السياسية والاجتماعية التي تعوِّق بناء المواطنة بمفهومها المعاصر، إذ تؤثر أساليب التسلط والحماية الزائدة

(23) «بيان إلى الأمة، صادر عن الدورة الرابعة والعشرين للمؤتمر القومي العربي،» القاهرة، 1-2 حزيران/ يونيو 2013.

بصورة سلبية على نمو الاستقلالية والثقة بالنفس، علاوة على زيادة السلبية وكبح مبادرات التساؤل والاكتشاف والفعل[24].

تشير تجربة الدولة العربية الحديثة خلال العقود الماضية إلى أنها لم تنجح في ترسيخ قيم الحداثة بشكل عام وقيم المواطنة بشكل خاص بوصفهما مصدر السلطة وشرعيتها، حتى إن تقارير التنمية الإنسانية العربية أطلقت على الدولة العربية الحديثة اسم «دولة الثقب الأسود»[25]. وعلى الرغم من ذلك، من الصعب الحكم على ما جرى من تحولات عربية، لأن سياقاتها لا تزال ممتدة، وتداعياتها متفاعلة، وتأثيراتها متنقلة وقواها الاجتماعية في حالة سيولة[26]، كما يقول عبد الإله بلقزيز.

يمثل المثير الخارجي عنصرًا مهمًا في مختلف الثورات والتحولات العالمية، ولا شك في أن ما يشهده العالم العربي من مخاض وتحولات لا يتم بعيدًا عن الأجندة الخارجية الإقليمية والدولية. في هذا الإطار، نود البحث في المثير الخارجي ودوره الاستراتيجي في عملية الانتقال الثوري بيابان الميجي.

2- التدخل الأميركي ومرحلة المخاض الثوري

في عام 1845، صوّت الكونغرس الأميركي لمصلحة قرار يدعو الحكومة الأميركية إلى اتخاذ إجراءات تحقق - بطرائق دبلوماسية - بعض التوافقات التجارية مع اليابان، إلا أن الإدارة اليابانية بقيت متشبثة بخيار عزلتها، فرفضت عام 1846 استقبال بعثة أميركية[27].

---

(24) تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003: نحو إقامة مجتمع المعرفة (عمّان: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003)، ص 51-53.

(25) محمد يعقوب [وآخ.]، «المواطنة من منظور حقوق الإنسان في مناهج التربية الوطنية في الأقطار العربية، دراسة حالة لكل من الأردن ومصر ولبنان،» معهد راؤول ولينبرغ لدراسات حقوق الإنسان والقانون الإنساني ضمن برنامج مشروع منح أبحاث حقوق الإنسان لعام 2012، عمان، حزيران/ يونيو 2012، ص 2.

(26) بلقزيز، ص 19.

(27) Renouvin, p. 50.

تسبب الرفض الياباني في توجيه أسطول أميركي بقيادة الكومودور بيري (Commodore Perry) عام 1853، الذي «أرسل مذكرة ودية إلى الحاكم العسكري إيبوشي يؤكد له أن الحكومة الأميركية لا تطلب أكثر من فتح بضعة موانئ يابانية في وجه التجارة الأميركية، واتخاذ بعض الإجراءات لحماية البحارة الأميركيين»[28]. لكن أسلوب بيري Perry ظل مرنًا، إذ حدَّد مهلة عام كامل أمام اليابانيين للتفكير والرد على الرسالة المقدمة إلى الشوجون. وبعد انتهاء المهلة، أي في عام 1854، عاد الكمودور الأميركي إلى السواحل اليابانية «مسلّحًا بقوة بحرية أكبر، ومزوّدًا بمختلف الهدايا المغرية»[29]، وضم أسطوله 250 مدفعًا، وتمكن - بسبب ذلك - من فتح قنوات التفاوض مع إدارة الشوجون واضطُرت حكومة توكوجاوا (Tokogawa) إلى توقيع اتفاق كاناجاوا (Kanagawa) للصداقة مع الولايات المتحدة في 31 آذار/مارس 1854، والمعروفة باسم معاهدة السلم والصداقة بين الولايات المتحدة واليابان.

في 18 حزيران/يونيو 1857 فرض القنصل الأميركي على الحكومة اليابانية معاهدة غير متكافئة ثانية، تخول الأميركيين الإقامة بموانئ شيمودا (Shimoda) وناكازاكي (Nakazaki) وهاكوداتي (Hakodati)، لتعاطي التجارة فيها. وفي 19 تموز/يوليو 1858، فرضت الولايات المتحدة معاهدة غير متكافئة ثالثة (معاهدة يدو Yedo) على حكومة الشوجون، سمحت لها بإقامة بعثة دبلوماسية في العاصمة، وبتمثيل قنصلي بالموانئ المفتوحة للتجارة الأميركية، وبمد هذه التجارة إلى خمس موانئ من بينها يدو (Yedo) [30].

(28) وِل ديورانت و إيريل ديورانت، قصة الحضارة، ترجمة زكي نجيب محمود؛ تقديم محيي الدين صابر، 42 ج في 21 مج (بيروت: دار الجيل؛ تونس: المنظمة العربية للثقافة والعلوم، 1988)، الجزء الخامس من المجلد الأول: الشرق الأقصى: اليابان، ص 166.

(29) المصدر نفسه، ص 166-167.

(30) علي المحجوبي، النهضة الحديثة في القرن التاسع عشر: لماذا فشلت بمصر وتونس ونجحت باليابان؟ (تونس: سراس للنشر، 1999)، ص 201.

شكل التوافق الأميركي الياباني بداية سلسلة من الاتفاقات مع بعض الدول الأوروبية، كإنكلترا في تشرين الأول/ أكتوبر 1854 وفي 1859، ومع روسيا في شباط/ فبراير 1855 وفي 1859، ومع هولندا في كانون الثاني/ يناير 1856، ومع فرنسا والبرتغال في عام 1859.

اعتبر اليابانيون أن «ما جرى حينها أول إهانة عظمى وجَّهها إليهم العالمُ الغربي»[31]. كما شكل التهديد الأميركي منعطفًا حاسمًا في آليات الاشتغال السياسي لحكومة توكوجاوا، وهذه استدعت في مناسبة غير مسبوقة، فئة الدايميو (Daimyos) للتشاور. بيد أنه لم يكن من حق هذه الفئة - في السابق - أن تبدي رأيَها في الاتجاه السياسي العام، فمثل هذا التحول تعبير عن حالة العجز والضعف[32].

أحدث الاستسلامُ للضغوط الغربية خضّة حقيقية داخل المجتمع الياباني، تطلبت من حكومة الشوجون تقديمَ مسوّغات لما حدث. فبفضل اتصالاته بالهولنديين، كان المستشار أبي ماساهيرو (Abe Masahiro) مدركًا حجمَ القوة التي تمتلكها الدول الكبرى المتربصة باليابان، وكان مطلوبًا منه توضيح قناعاته لعناصر الدايميو بأن حكومة الشوجون لا تمتلك الوسائل الكفيلة بمواجهة ذلك.

كانت مهمة ماساهيرو صعبة جدًّا، فقد كان منتظرًا منه الحفاظ على هيبة الحكومة، «وعدمُ منح الفرصة للإقطاعيين الكبار للنيل من ضعف التوكوجاوا»[33]، وهم الذين حاولوا التقاط زخم اللحظة التاريخية، لتصفية الخلافات القديمة، وتجاوز التأخر والضعف في مواجهة القوى الكبرى في المنطقة.

(31) فايز صالح أبو جابر، **التاريخ السياسي الحديث والعلاقات الدولية المعاصرة** (عمّان: دار البشير للنشر والتوزيع، 1989)، ص 15.

(32) Renouvin, p. 51.

(33) المصدر نفسه.

ضمن هذا الإطار «تزايدت المشاعر الوطنية ضد فتح البلاد للأجانب، وتعاظم الشعورُ الشعبي بضرورة مواجهة التهديد الخارجي بحشد قوى الأمة كلها والتفافها التفافًا فعالًا حول الإمبراطور»[34].

كما نشأت الآراءُ المطالبة باحترام البلاط الإمبراطوري داخل صفوف التيار الوطني، واستهدفت من وراء شعار «مجِّدوا الإمبراطور، اطردوا البرابرة» إطاحةَ حكومة الباكوفو[35].

وقف كبار الدايميو بمنطقة الجنوب الغربي، وخصوصًا مقاطعات ساتسوما (Satsuma) وشوتشو (Cho-Su) وتوزا (Tosa)، ضد إدارة الشوجون وتوافقاتها مع القوى الغربية، ورأت في الشعار السالف ضالتها لتصفية نزاعاتها وخلافاتها الإقطاعية القديمة مع حكومة توكوجاوا.

صرّح نارياكي دايميو ميتو (Mito) بأن الأجانب يشكلون تهديدًا لاستقلال اليابان ووحدتها، وبأن فتح الصين ميناء كانتون أمام الأوروبيين تسبب لها في حرب الأفيون[36].

التفّت الأغلبية العظمى من صناع القرار الياباني حول هذا المبدأ، وحاول هذا التيار «التصدي للهيمنة الأجنبية بقتل بعض الأجانب، والاعتراض على دخول السفن الغربية، الشيء الذي جعل القوى الغربية تتدخل بقصف بعض الموانئ اليابانية، وتفرض فتحَ اليابان لحدوده بالكامل مع التجارة الغربية مع تحديد الرسوم الجمركية التي تُسجل على البضائع عند دخولها إلى هذه البلاد في 5 في المئة من قيمتها»[37].

بدأت التحدياتُ السياسية تفرض نفسَها، وأضحت معالمُ القوة الغربية

---

(34) أدوين رايشاور، اليابانيون، ترجمة ليلى الجبالي؛ مراجعة شوقي جلال، عالم المعرفة؛ 136 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1989)، ص 111.

(35) René Grousset et Emile Léonard, sous la dir., *Histoire universelle III: De la réforme à nos jours* (Paris: Edition Gallimard, 1958), p. 1543.

(36) Renouvin, p. 51.

(37) المحجوبي، ص 202.

معطىً موضوعيًا تحتاج مدافعتُه إلى حكمة وتعقل في بناء المواقف الدبلوماسية وممارستها.

دلت المراحل الأولى، التي رافقت الوجود الأميركي داخل الشواطئ اليابانية على فوضى الفكر وعدم القدرة على التقاط الخيط الناظم لمقدمات الهجمة الغربية. بعدها، طرأ نوع من «التعقل» في مساءلة الواقع الجديد المفروض. وفي 1864، حدث منعطف استراتيجي مهم، فقبل هذا التاريخ «كانت الحركة الإمبراطورية تسير بشكل موازٍ مع حركة العداء للأجانب، لكن بعد ذلك حدث الانفصال بينهما»[38]. وبدأت تبرز في داخل صفوف النخب اليابانية مواقفُ تدعو إلى التخلي عن سياسة العزلة، وإلى الانفتاح على الغرب.

تمثل مجمل هذه الحوادث حالة الاضطراب التي تصاحب المرحلة الانتقالية، وهذا شيء طبيعي في أي ثورة تنتقل بالمجتمع من حالة سياسية معينة إلى حالة أخرى مناقضة لها.

تستدعي مرحلة الحسم الثوري من القوى الصاعدة نوعًا من النضج والذكاء الاستراتيجيين لإعادة تشكيل الحقل السياسي والاجتماعي والأمني والعسكري.

لا يمكن إخماد شرارة الثورات بقرارات فوقية، فقد تنجح الانقلابات العسكرية في استعادة صورتها الأمنية والسياسية، وفي إحكام قبضتها على قضايا الشأن العام (مصر)، لكن شرارة الثورة تظل كامنة في وجدان الأمة، وتتطلب من النخب الشبابية والسياسية المختلفة قراءة المعطيات الجديدة بنقد وموضوعية.

تمثل بداية الثورة وإعلاناتها مؤشرًا يدل على طبيعة تفكير القادة الجدد ومعالم الطريق التي يرومون سلوكها في أثناء عملية إعادة البناء. فما خصوصيات مرحلة التأسيس الثوري بيابان الميجي؟

---

(38) Renouvin, p. 56.

3- مرحلة التأسيس الثوري

أظهرت حكومةُ التوكوجاوا عجزًا كاملًا للدفاع عن سيادة اليابان، ووقعت في مأزق سياسي وعسكري حرج، وتوازى ذلك مع الدعوة إلى إعادة الاعتبار إلى السلطة الإمبراطورية. وفي 1867، حمل أمراءُ الإقطاع «كيكي» آخرَ الحكام العسكريين على التخلي عن السلطة. قال كيكي: «إن معظم أعمال الإدارة الحكومية معيبة، وإني لأعترف خجلًا بأن الأمور في وضعها الراهن يرجع نقصُها إلى ما أتصف به أنا من نقص وعجز، وها هو ذا اتصالنا بالأجانب يزداد يومًا بعد يوم، فما لم تتول إدارة البلاد سلطةٌ مركزية موحدة انهار بناءُ الدولة انهيارًا من أساسه». وعلى هذا القول، أجاب الإمبراطور ميجي في اقتضاب قائلًا: «قد قبلنا ما عرضه توكوجاوا كيكي من إعادة السلطة الإدارية إلى البلاط الإمبراطوري»[39].

انتهت الخلافات الداخلية اليابانية، إذًا، بهذا الحل التوافقي، الذي يدل على ذهنية اقتصاد الجهد والوقت، وعدم تبديد الطاقات وتبذير الإمكانات. صحيح أن انتقال السلطة السياسية إلى الإدارة الإمبراطورية لم يكن يسيرًا، لكن أسلوبه يستدعي وقفات تأملية عميقة.

«شكّل عهد الميجي عملية تغيير سياسية واقتصادية واجتماعية كبرى»[40] في تاريخ اليابان، ويؤكد رنوفان (Pierre Renouvin) أن عملية التحول تمت في زمن قياسي وفريد في تاريخ التحولات العالمية، «فلم تمر فترة 25 سنة حتى تم تحديث المؤسسات المختلفة وإصدار القرارات الحاسمة في تاريخ اليابان الحديث».

لم تكترث النخبة السياسية التي صنعت ثورة الميجي بوضع القواعد الدستورية والقانونية بسبب غياب هذه المدونات خلال عهد التوكوجاوا، وبدلًا من ذلك، تم اعتماد قرارات محددة وواقعية حققت الإجماع الوطني والتوافق السياسي.

---

(39) ديورانت وديورانت، ص 168.

(40) أكيرا تانكا، «عهد الميجي واليابانيون،» في: خفايا المعجزة اليابانية، ترجمة عبد الله مكي القروص (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 1999)، ص 21 - 26.

لا يعني ذلك أننا ضد البناء الدستوري وتحقيق دولة الحق والقانون في أثناء المرحلة الانتقالية، لكن حري بالثورات العربية أن تعطي الأولوية للتوافق والبناء التشاركي، إذ من دونهما يستحيل الحديث عن ثورة ناضجة وناجحة في الانتقال من نظام استبدادي تسلطي إلى آخر ديمقراطي تُصان فيه كرامة المواطنين وحقوقهم البديهية.

يمثل المنحى التوافقي الذي أخذت به تونس مؤخرًا في صوغ دستورها الجديد بداية مشجعة تتطلب الاستمرارية والذكاء وتغليب المصلحة الجماعية على الانتماءات الحزبية والأيديولوجية والمقاطعاتية.

ضمن هذا المفهوم يمكن مقاربة القرارات الثورية التي تبناها نظام الميجي مباشرة بعد إطاحة نظام التوكوجاوا الذي ظل جاثمًا على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في اليابان مدة تتجاوز 250 سنة، وهي قرارات موجزة حققت الإجماعَ والتوافق من جانب معظم مفردات المجتمع الياباني.

4- القرارات الثورية

في 14 آذار/ مارس 1868، تم الإعلانُ عن مبادئ الإصلاح الخمسة، وهي:

- تتخذ جميع القرارات أو التدابير بعد نقاش جماعي للدفاع عن المصلحة العامة.

- من حيث المبدأ، لا فرق بين أعلى وأدنى في اليابان، بل الجميع واحد مع الحفاظ بدقة على التراتبية الاجتماعية.

- من الضروري أن تتوحد السلطتان العسكرية والمدنية في يد واحدة، بهدف حماية حقوق جميع الطبقات والمصلحة القومية العليا.

- يجب التخلي عن التقاليد الشكلية القديمة، والعمل على ترسيخ مساواة طبيعية بين الجميع، من دون تمييز.

- السعي لاكتساب الثقافة والتعليم في أي مكان في العالم واستخدامها في بناء ركائز الإمبراطورية اليابانية[41].

---

(41) ضاهر، النهضة اليابانية المعاصرة، ص 59.

لم تكن القرارات شعارات جامدة أو استهلاكية، بل جسدت المسارَ الذي سلكه اليابان في عهد الميجي، وحملت البعدَ الجماعي والفكر التشاركي في بناء الدولة والمجتمع. لم تميز خريطة الطريق بين مفردات الداخل الياباني، ما جعل منها مقدمة أهّلت جميع أطياف المجتمع للانخراط الطوعي في صناعة التنمية والتغيير.

هذه قضايا لا نجد لها أثرًا في الثورات العربية الراهنة (أنموذجا مصر وليبيا)، فالاستعلاء الحزبي وغياب الفعل التشاركي حالا دون تحقيق الإجماع الوطني في مصر في فترة الانتقال الثوري.

تتطلب المرحلة الانتقالية التفافًا داخليًا يحول دون تسرب الفيروسات الخارجية التي تحاول إجهاض الثورة وإنجازاتها. كما يفترض في الطليعة الثورية أن تتصف بالذكاء السياسي، وبقدر كبير من الحكمة والواقعية للوصول بالثورة إلى بر الأمان.

من هذا الجانب، تمتع قادة الميجي بعبقرية متميزة في تسطير أهداف محدودة ومُحْكَمة وإجرائية مستبعدين تبني الأشكال الدستورية في بناء اليابان الجديد. وتم استثمار الفكر الجماعي وتغليب مصلحة الأمة على المصالح الفردية، وهو ما سنلاحظه في موضوع الجماعية ومطلب الكفاءة والإتقان في تقلد المناصب السامية وتوحيد السلطات ودعم البحث العلمي.

5- عبقرية الانتقال الثوري

أقدم حكام مقاطعات ساتسوما (Satsuma) وشوتشو (Choshô) وتوزا (Tosa) وهيزن (Hizen) عام 1869 على تسليم مناطق نفوذهم إلى الإمبراطور و«قام بقية الدايميو بانتهاج الأسلوب نفسه»[42]. في المقابل، تعاملت الإدارة الجديدة بحكمة وتعقل مع هذا التسليم إذ تم الاحتفاظ بعناصر الدايميو الذين سلّموا أراضيهم إلى الإمبراطور كمسيّرين جدد لمقاطعاتهم القديمة.

(42) Grousset et Léonard, p. 1551.

يستدعي نمط الانتقال السلمي في مسير التحولات اليابانية الكبرى إثارة بعض القضايا التي تفسر نجاح النماذج التنموية وتجارب الثورات والتحولات العالمية. ما هو المسار الذي كانت ستأخذه التجربة اليابانية لولا ضغط المجموعات القبلية الوازنة في المشهد السياسي الياباني؟ أي مستقبل كان على اليابان مواجهته لولا دور مجموعة ساتسوما وشوتشو؟

بمقتضى مرسوم 29 آب/أغسطس 1871، ألغى الإمبراطور «نظام العشائر الشوجوني الإقطاعي، واستعاض عنه بنظام المقاطعات، فأُسِّست، في إثر ذلك، المجالسُ المحلية في المقاطعات، وعُيِّن لكل مقاطعة حاكمٌ يستمد سلطتَه من الحكومة المركزية المؤلفة من الإمبراطور ومن وزارة إلى جانبه، ومجلس دولة»[43].

جراء هذا الإلغاء، أضحى سلك الجندية مفتوحًا أمام جميع مفردات المجتمع الياباني، كما أصبح التعليم الوسيلة الوحيدة للارتقاء الاجتماعي، «فقد زالت التفرقةُ القانونية التي كانت تميز طبقة الساموراي عن غيرها من الطبقات الأخرى خلال سنوات قليلة، إلى أن أصبحت مجرد مجموعة لها دلالاتها التاريخية فحسب في السجلات الرسمية»[44]. وضمن هذا السياق، «تم إلغاءُ الامتيازات التي كانت تُمنح للأفراد على أساس المركز والتوارث، كما تم التخلي تدريجًا عن معايير القرابة والمصاهرة والمحاباة لمصلحة معايير الإنجاز والكفاءة»[45].

نستنتج مما سبق أن الثورة لا يمكنها أن تؤسس لها مكانة معتبرة في المشهد السياسي الجديد ما لم تقضِ على أركان النظام السابق، وتضع لنفسها مؤسساتها الخاصة. من هذا المنطلق، ألغى اليابان الأسس الاقتصادية

---

(43) إسماعيل أحمد ياغي، تاريخ شرق آسيا الحديث (الرياض: مكتبة العبيكان، 1994)، ص 139.

(44) رايشاور، ص 225.

(45) أحمد بهي الدين قنديل، «الثقافة السياسية اليابانية،» أوراق آسيوية، العدد 30 (شباط/ فبراير 2000)، ص 23.

والاجتماعية للنظام القديم وحلَّ طبقة الساموراي. وفي الجهة المقابلة، فقدت الثورات العربية ومنها الثورة المصرية العمق الاجتماعي، وظل الثقب الأسود ممثلًا في الدولة العميقة وملحقاتها الأمنية والعسكرية والاقتصادية، متحكمًا في تحديد مفاصل الدولة وهياكلها الاستراتيجية.

تعود بعض أسباب ذلك إلى عوامل ذاتية أساسًا، فلم يتوقع الصف الإسلامي السيناريوات التي سارت عليها الثورة. ظلت جماعة الإخوان المسلمين متردّدة في ما يخص الحصول على السلطة من عدمه، إلى أن قررت الدفع بمرشح لها للمنافسة على مقعد رئيس الجمهورية، وهو القرار الذي جاء وسط انقسام حاد داخل «مجلس الشورى العام» للجماعة، إذ وافق عليه 56 عضوًا مقابل اعتراض 52 عضوًا[46].

تفقد الثورة إشعاعها عندما تنحاز إلى فئة معينة ولو بالقدر اليسير، وهو جانب لم يتقن تفاصيلَه حكمُ الإخوان، ما أنتج حالات من الانقسام السياسي الحاد قبل ولاية الرئيس المعزول محمد مرسي وفي أثنائها.

ضمن هذا المفهوم، يبدو أن ثمة حاجة ماسّة إلى أن تعيد جماعة الإخوان المسلمين التفكيرَ في أخطائها وأيديولوجيتها وخطابها السياسي من أجل البقاء قوة فاعلة ومؤثرة، وكي تتفادى الانقسامات والشروخ الداخلية[47].

لا نجد ثورة من الثورات العالمية إلا وحدثت بالموازاة معها ثورة مضادة، تباينت في شكلها وطبيعتها والأطراف الداخلية والخارجية التي كانت تغذيها وتستفيد من نتائجها.

تمثل انتفاضة سايغو تاكاموري (الساموراي الأخير) بيابان الميجي مؤشرًا يمكّننا من قراءة طبيعة الرد الحكومي عليه، كما يساعدنا على النظر في طريقة تعامل الدولة القطرية العربية مع المخالفين والمعارضين.

---

(46) خليل العناني، «جماعة الإخوان المسلمين في مرحلة ما بعد مرسي،» سياسات عربية، العدد 4 (أيلول/ سبتمبر 2013)، ص 3.

(47) المصدر نفسه، ص 1.

6- الثورة المضادة وأسلوب التعامل معها

لم تمرَّ ثورة الميجي من دون نقد. فقد خرج من صفوف النخبة اليابانية من حمل بشدة على التوجهات الجديدة، وفي مقدّمهم سايغو تاكاموري (Saigo Takamori) بين عامي 1827 و1877، الذي اعتبره فوكوزاوا يوكيتشي، «البطلَ الكبيرَ في عهد الميجي، وأنه لا يمثل حالة خاصة بقدر ما يعبّر عن صورة المجتمع الياباني برمته»[48].

ينتمي الرجلُ إلى مقاطعة ساتسوما (Satsuma)، وأفرد له إفان موريس (Ivan Morris)، أوصافًا رفعته في نظر اليابانيين إلى مقامات القدّيسين. وتمكّن موريس، بدرجة متميزة، من اختراق نفسيته القلقة والشجاعة من خلال ما قيل عنه من جانب مفكرين ومبدعين يابانيين، أو من خلال تأملاته الفلسفية وأشعاره المعبّرة وقراراته الفولاذية وانحيازه المطلق إلى تطلعات الفئات المعوزة داخل مجتمع التحديث الياباني، الذي بدأ بإنتاج الفوارق والامتيازات والاحتكارات.

«اكتسب سايغو شعبية واسعة، وتم اعتباره أنموذجَ الساموراي الأصيل من خلال تمتعه بقيم الولاء والشجاعة والصلابة في مواجهة الموت وعدم الارتشاء وبصفات الرحمة والعدل»[49].

اختلف سايغو مع رفاق الأمس حول تحديث اليابان، ودرجة الانفتاح على الغرب، وظل يؤكد مبدأ تخصيص الإمكانات المالية المتوفرة للمسألة العسكرية[50]، عوضًا من الاستغراق في التحديث المدني ومتطلباته المالية المرتفعة. ومن هنا تحمس بشدة لغزو كوريا، مستغلًا الغياب الحكومي في بعثة إيواكارا المشهورة سنة 1871 إلى بعض الدول الغربية.

لم يستسغ الساموراي الأخير إقدامَ الحكم الجديد على حل طبقة

---

(48) Ivan Morris, *La Noblesse de l'échec*, traduit de l'anglais par Suzanne Nétillard, La Suite des temps (Paris: Gallimard, 1980), p. 269.

(49) Mark Ravina, *The Last Samurai: The Life and Battles of Saigo Takamori* (Hoboken, N.J.: John Wiley & sons, 2004), p. 6.

(50) <http://en.wikipedia.org/wiki/Takamori_Saigo>.

الساموراي وإلغاء امتيازاتها القديمة المتوارثة، ومن ثم اعتبره بعضُهم محافظًا، وأنموذجًا حقيقيًا للساموراي الأصيل الذي يبحث عن المعنى، ويعيش لقيم الشهامة والبسالة[51]. وكانت له مواقفه الخاصة والصارمة من موجة التحديث الذي ازدادت وتيرتُه بسرعة مفرطة، «ومن بين أفراد الأوليغارشية اليابانية الحاكمة، كان تاكاموري أحد اثنين لم يزورا أبدًا إحدى الدول الغربية»[52].

لم يقدَّر لأفكار تاكاموري أن تجد لها مكانًا ملائمًا داخل المشهد التنموي السريع داخل يابان الميجي، وتطور الأمر إلى مواجهة عسكرية بين أنصاره وبين الجيش الإمبراطوري. بُذلت محاولات عديدة لإبقائه وعودته إلى الطاقم الحكومي، واستفادته من امتيازات السلطة، لكن الرجل بقي ثابتًا في مواقفه وانحاز إلى الفئات التي همّشها العهد الجديد. ويبدو أنه كان واعيًا باستحالة العودة إلى الوراء، نتيجة حجم التغييرات التي حدثت في مجتمع النيبون، ودور الكارتيلات - الزايباتسو - المتنامية في الدفع بخيار التحديث نحو مزيد من الانفتاح على الغرب وأدواته المادية.

كان تاكاموري، المتشبع بخصال الساموراي، يبحث عن مكان له في ذاكرة المجتمع الياباني، ليكون موضوعًا للتأمل والاستلهام. فبعد مواجهات عنيفة، وعندما بقيت قلة من أنصاره، قرر ممارسة شعيرة السيبوكو، واضعًا حدًّا لمساره الحافل بالمجد، ومنتصرًا لقيم النبل والخصوصية المحلية.

لم يكن تاكاموري حالة فردية منفصلة عن سياقها المجتمعي، بل مثَّل شريحة واسعة من أبناء الساموراي. وقُدِّر لأفكاره الداعية إلى الحفاظ على منظومة القيم الداخلية أن تعيش بعد زوال الانبهار بالأنموذج الغربي. ألم يقل ياسوموزا كورودا إن القيم تعود من جديد «عندما يبلغ المجتمع مرحلة النضج؟»[53]. تحول الشخص بعد انتحاره إلى رمز وذاكرة، ومنحه الإمبراطورُ

---

(51) <http://www.jref.com/glossaire/saigo_takamori.shtml>.

(52) Morris, p. 302.

(53) ياسومازا كورودا، «التحديث والاغتراب في اليابان،» مجلة المستقبل العربي، العدد 69 (1984)، ص 122-137.

العفو، ووُضعت له النصبُ التذكارية اعترافًا له بالجهد المتميز الذي بذله في إطاحة نظام التوكوجاوا، وإرجاع السلطة «المغتصبة» إلى الإمبراطور، والسماح لليابان بدخول نادي القوى الكبرى عند بداية القرن العشرين.

هكذا تعترف الثورة بأبنائها المؤيدين والمخالفين وتصنع منهم جميعًا أبطالًا يستحقون الثناء والتكريم، وتعترف لهم ببعض الجميل الذي أسدوه إلى المجتمع، ما يجعل من الثورة مشرقة بنزعتها الوطنية ومؤسسة للفكر الجماعي ومحافظة عليه. حمل سايغو تاكاموري السلاح في وجه الجيش الإمبراطوري، وقاد معركة شرسة مع أصدقاء الثورة. وعلى الرغم من ذلك، لم يوصف بالخائن، ولم يُحاكم أنصاره ومؤيدوه.

في العالم العربي، ما زال النفي والنفي المضاد سمة لازمة للثورات العربية، إذ تنتشر أفكار التخوين والعمالة للأجنبي، وتجتهد المنابر الإعلامية في ترسيخ ثقافة الانقسام والصراع الداخلي (السياسي والإثني والقبلي) عوضًا من الدعوة إلى ميثاق سياسي يجنب البلاد والعباد مآسي التشرذم والبلطجة الإعلامية والسياسية.

يرى تشومسكي أنه يمكن معارضة الإخوان المسلمين وانتقاد سلوكهم، إلا أنه لا يمكن إلغاء وجودهم، «فهم جزء من الشعب، لذا فإن مصطلح الشعب في هذه الحالة يستخدم بشكل مضلل»[54]. وهو ما عبّر عنه الدكتور عزمي بشارة قائلًا: «فمنذ أن تجسدت شرعية الشعب في مؤسَّساتٍ تمثيلية منتخبة، حوَّلت القوى السياسية المعارضة شرعية الشَّعب 'إلى' شرعية الشارع». واحتاجت أجهزة الدولة التي لم تتغير إلى 'شرعية الشارع' لكي تتحرك ضد سلطات منتخبة تمثل «شرعية الشعب» الدستورية[55].

تشكل النخبة بمواقفها السياسية الملتزمة وبكفاءتها ووطنيتها القاطرةَ التي

---

(54) «تشومسكي ينتقد الانقلاب العسكري بمصر،» الجزيرة.نت، 15/ 10/ 2013.
<http://www.aljazeera.net/news/pages/7e42f7b2-0ac1-442d-89d5-051da8837e9d>.

(55) عزمي بشارة، «الثورة ضد الثورة والشارع ضد الشعب، والثورة المضادة،» المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، آب/ أغسطس 2013، ص 2.

تمنح المجتمع الغاية والمعنى من عمليات التغيير الكبرى، ومن هنا نود البحث في طبيعة النخبة التي هندست مجملَ التحولات خلال عهد الميجي، وأسست عملية التحديث التي جعلت من اليابان رقمًا صعبًا في المعادلة الدولية بالشرق الأقصى قبل الحرب العالمية الأولى. ونثير من ثنايا ذلك، تلميحًا وتصريحًا، مقارنة بالنخب التي تزعمت ثورات الربيع العربي أو تلك التي قامت ضدها.

7- النخبة وصناعة التغيير

يقول لي أو - يانغ (lee O–young): «إن التحولات الكبرى التي شهدها تاريخ اليابان، قادتها مجموعةٌ أفراد معينين، يحملون مشروعًا استراتيجيًا محدّدًا»[56].

من جانبه قال أحد الباحثين: «لا تكمن المعجزة التي حققها اليابان في تقدمه المادي أو إنجازه الفكري أو براعته العسكرية أو أدائه الدبلوماسي، ولكن في عقلية فريدة أسست علاقة وفاء بين أفراد المجتمع والسلطة»[57].

نجح قادة الميجي في استثمار عناصر القوة الداخلية، وحققوا التواصلَ ومنطق الاستمرارية مع التاريخ والذاكرة والأسطورة، وانفتحوا على الغرب من زاوية التميز والاعتزاز بالذات ومدخراتها الرمزية والمادية.

ساهمت النخبُ المتعلمة في الغرب في تيسير مهمة الانتقال وتهدئة الأوضاع «النفسية» لاستيعاب طبيعةَ التحدي، وتهيئة الداخل الياباني سياسيًا ومجتمعيًا وعلميًا وثقافيًا للردّ الاستراتيجي على القوى الغربية ومنافستها والتفوق عليها. وانتقلت المعركة من الداخل نحو الخارج بعد أن انتظم اليابان وراء سلطة الإمبراطور ونخب التغيير والإصلاح من مقاطعات ساتسوما وشوتشو وهيزن وتوزا، محققًا بذلك مبدأ الوحدة الشعورية والرمزية. وتقلد المتعلمون اليابانيون، بمعيار الكفاءة العلمية، المناصب الاستراتيجية داخل الإدارة اليابانية.

---

(56) Lee O-Young, *Smaller is Better: Miniaturisation et productivité japonaises*, traduit de l'anglais par Jean Martel, collection productivité de l'entreprise (Paris; Milan: Masson, 1988), p. 118.

(57) Frank Alanson Lombard, *Pre-Meiji Education in Japan: A Study of Japanese Education previous to the Restoration of 1868* (Tokyo: Kyo Bun Kwan (Methodist Pub. House), [1913]), p. 47.

من جهته، ألف يوكيو ميشيما (Yukio Mishima) كتابًا بعنوان **اليابان الحديثة وأخلاق الساموراي**، وتمحورت فكرته الأساس حول مقولة تؤكد أن طريق الساموراي هو الموت، بكل ما تحمله الكلمة من دلالات، نقرأ من ثناياها معاني الحياة والتضحية والعيش للمبادئ والقيم. وقد عقّب عليها مؤكدًا: «إنها الجملة التي منحتني الرغبة في الحياة»[58] وضمَّن كتابه العديد من المواقف والحِكم التي تعبّر عن قيَم الساموراي الفكرية والأخلاقية، ومن ذلك: قوله «اكتشفت أن سبيلَ الساموراي يكمن في الموت، وإذا خُيِّر بين الموت والحياة عليه اختيار الموت من دون تردّد. كل منا يحب الحياة، وفي حالة طبيعية كهذه يتم البحث عن الأعذار للاستمرار فيها، لكن من يريد الاستمرار في الحياة على الرغم من فشل مهمته، فإنه يحمل الازدراء الذي يليق بالجبناء والبائسين»[59]. وبالدرجة نفسها، فإن «من يختار الوفاة في لحظة رسوبه يصبح موته من دون معنى...»[60]، وفي نظره «يصبح من الضروري، على من يريد أن يكون ساموراي حقيقيًا التهيؤ للموت صباحًا ومساءً ويومًا بعد يوم»[61].

يبتدئ التغيير والإصلاح بفكرة أو نِحلة بالتعبير الخلدوني، ويتطلب تحقيقُها، واقعيًا، وجودَ مؤمنين بها ومناصرين لها ومدافعين عنها. وغالبًا ما تكون النخبةُ السياسية والمثقفة الممتلكة لزمام القرار والمؤثرة فيه القاطرةَ الرئيسة التي تجر عربات المجتمع وتدفعها نحو الانخراط في مسلسل تنفيذ مقتضيات الواقع الجديد.

عندما تمتلك حس الاستبصار والقدرة على القيادة والدفع بالمجتمع للانخراط في مشروع التنمية المنشودة، تكون قد وضعتْ الإطار الملائم لإنجاز الأدوار التاريخية الكبرى.

---

(58) Yukio Mishima, *Le Japon moderne et l'éthique Samouraï*, traduit de l'anglais par Emile Jean, Arcades; 1 (Paris: Gallimard, 1985), p. 16.

(59) المصدر نفسه، ص 100.

(60) المصدر نفسه، ص 100.

(61) Mishima, p. 100.

تفهمنا تجربة اليابان أنه لا يمكن فصلُ مفهوم النخبة عن انتماءاتها الفكرية والأيديولوجية، ومن هنا لا يمثل الارتباط بالماضي معَرَّة تقدح في أي مشروع تنموي، بل يمنح الماضي العمقَ الاستراتيجي لمنظومة القيم وأخلاق العمل والتنمية في الحاضر.

لكل مجتمع سلفيته، فكما للأوروبيين مرجعياتُهم الفلسفية والدينية التي يعدّونها مرحلة مهمة في بناء التراكم، فإن لليابانيين هويتَهم وأساطيرَهم وأخلاقهم التي تحقق لهم التجانس وتمنحهم عناصرَ النجاح. فلِمَ يُنكر على المسلمين التمسك بماضيهم وبدينهم وتأسيس التنمية بمقتضى التوجيهات والمقاصد الشرعية التي تنضبط بها حياتُهم وسلوكُهم؟ من جانب آخر، حثّ الإسلام في نصوصه وتوجيهاته على الوحدة والتضامن والعمل الجماعي، ولا شك في أن المسلمين أنتجوا وأبدعوا في بناء مشروعهم الحضاري وملكوا الدنيا وتكلم العالم بلغتهم وآدابهم ردحًا من الزمن. فما الذي يحول اليوم بين الأمة وماضيها الوميض على الرغم من وجود النصوص والتوجيهات نفسها؟ ضمن هذه المعاني نحاول النظر إلى صورنا الآنيّة في مرآة الجماعية والتوافق بيابان الميجي.

8- ثقافة الجماعة والتوافق

يمكن القول إن نجاح فكرة التوافق مسألة «سهلة ممتنعة» في العديد من الثورات العالمية، وهي قضية جوهرية في دول الربيع العربي حيث يسود الانقسامُ ويصعب التوافقُ حول إعادة تشكيل الحقل السياسي والبناء المجتمعي. وحريٌّ بنا الوقوف مليًّا أمام تجربة التوافق في ثورة الميجي من ثنايا ثقافة الجماعية والبناء الدستوري.

يبدو أن «الجماعية في اليابان قديمة قِدم الناس فيها، فقد كانت زراعة الأَرُزّ تتطلب عملَ جماعات متضامنة في ما بينها، وفعل الواقع الجغرافي فعله في عملية العزلة»[62]، والاعتزاز بالذات القومية.

---

(62) باتريك سميث، اليابان: رؤية جديدة، ترجمة سعد زهران، عالم المعرفة؛ 268 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2001)، ص 70.

كما يمكن القول إنها ترجمة لنفسية يابانية تؤمن أشد الإيمان بضرورة الانتماء إلى دائرة الجماعة، «فالجماعية لدى اليابانيين تتقدم على المكاسب الفردية، حيث لا حياة للفرد خارج إطار الجماعة التي ينتمي إليها»[63].

لم يقم الشعور الجماعي على الروابط الدموية فحسب، بل «إن مسألة الانتماء في اليابان الإقطاعية شملت حتى الـ(آي) (ie) أو بيت العائلة، غير أن الآي كان أوسعَ من العائلة، إذ يمكن لمن لا يرتبط برباط الدم أن ينتسب إليه، بل إن اليابان كلها كانت في منزلة (آي) واحدة، والإمبراطور الياباني هو كبير بيت العائلة»[64].

كان الآي هو التنظيم الذي قامت على نسقه المنشآتُ التجاريةُ، وظل الآي مهمًّا حتى عام 1945 كلَبِنة في بناء اليابان الإمبريالي. وكان منظّرو الأيديولوجية، قبل الحرب، يرون أن اليابان متفرد بين دول العالم من حيث كونه «الدولة العائلة، وبالمصطلحات الحديثة كان اليابان منشأة تضامنية»[65].

من جهته، أورد كورودا ما يسمى جماعة الرجال الخمسة التي عرفها عصر توكوجاوا، وكان أعضاؤها يشتركون في «تحمل جميع التبعات القانونية كوحدة قائمة بذاتها داخل مجتمع القرية، وكانت تلك الجماعة هي الوحدة الإدارية الأولى التي استخدمها نظام توكوجاوا للحفاظ على القانون والنظام»[66]. وهذا ما ذكره أحد الباحثين الكوريين، ففي نظره مثّلت مجموعة الخمسة أشخاص، خلال عهد الإيدو (1603-1668)، الخلية الأساسية لتنظيم حياة المواطنين في القرى والمدن[67].

شكّل الانتماءُ الجماعي أحدَ الثوابت الأساسية للثقافة اليابانية. فقد استطاع اليابانيون أن ينقلوا معهم روابطَ الجماعة الأولية التقليدية - من الروابط

---

(63) قنديل، ص 13.

(64) رايشاور، ص 65.

(65) سميث، ص 63.

(66) كورودا، ص 130.

(67) Lee, p. 93.

الأسرية والتنظيمات القروية - إلى مكان العمل، عندما تحولوا من فلاحين إلى عمال صناعة[68].

كانت الدولة في مجملها شكلًا من أشكال البناء العائلي، «فمثلما كانت الدولة كبيرة، كانت العائلة عبارة عن دولة صغيرة»[69]. استمرت العلاقات الجماعية داخل مجتمع النيبون في أثناء مسيرة التحول من نمط إنتاج فيودالي إلى نمط إنتاج رأسمالي، و«حلّت المقاولة كمحدد أساسي للوحدة الاجتماعية عوض مفهوم الآي (ie)، الذي أدى الدور نفسه خلال مرحلة ما قبل التحديث الصناعي»[70]. كما «أخذت العلاقة بين الإدارة والعمال طابعَ الأبوة من جانب الإدارة، والولاءَ والانتماءَ من جانب العمال»[71]. وترتبت عن هذا النمط من العلاقة مجموعةٌ من الالتزامات المتبادلة بين الطرفين، جعلت «العامل الياباني يفضل الانتماءَ إلى شركة بعينها طوال حياته، حتى إذا حرمه ذلك من إمكان البحث عن عمل بأجر أعلى»[72].

حين سُئل دوكو، أبو الاقتصاد الياباني، عن عبقرية الشعب الياباني، أجاب: «إن المصانع ليست إلا أسرة، إنها حياة العائلة الواحدة، بكل ما في الكلمة من معنى ريفي قديم، فالمصنع عائلة مرتبطة تمامًا، وعمال المصنع قد ولدوا ليموتوا في داخله.»[73].

في حوار أُجري مع تاكايوشي، مدير شركة SORD للحواسيب الصغيرة، أجاب قائلًا: «يقوم مبدأي في العمل على أساس المساواة، وتتم مناداة كل واحد

---

(68) كورودا، ص 129.

(69) Patrick Beillevaire, «Ethos et oïkos: Figures familiales de la vie collective Japonaise,» dans: *Le Japon et son double: Logiques d'un auto portrait*, sous la direction de Augustin Berque; préface de Christian Sautter, Recherches en géographie (Paris; New York: Masson, 1987), p. 31.

(70) Frédéric Bricnet et Jean-Pierre Cendron, *Japon: Sabre, paravent, miroir*, Collection Alternatives économiques (Paris: Éditions Ouvrières, 1983), p. 130.

(71) قنديل، ص 13.

(72) المصدر نفسه.

(73) محمود محمد سفر، دراسة في البناء الحضاري (محنة المسلم مع حضارة عصره)، كتاب الأمة؛ 21 (الدوحة: مطابع مؤسسة الخليج للنشر والطباعة، 1989)، ص 87.

منا داخل الشركة بلقب السيد، بين زملاء العمل ورؤساء المصالح وغيرهم. وفي وقتٍ تلحّ فيه شركاتٌ أخرى (غربية) على استعمال لقب'السيد - المدير' نريد حذف التباينات بشكل يصبح فيه الجميع أسيادًا، كما أن جميع العاملين يُنتقون من مستوى جامعي تجنبًا للفوراق داخل الشركة»[74].

أظهر «استجواب جرى في عامي 1926 و1927، أن نسبة مصاريف إطار ياباني متوسط على تربية الأبناء لا تتعدى 3.2 في المئة، في حين يخصص ثلاثة أضعاف ذلك لاستقبال الضيوف، أي 8.3 في المئة»[75]، وهو ما يدل على عمق ثقافة التضامن والبحث عن الدفء المجتمعي.

من جانب آخر، وفي إطار فكرة الجماعية وما يتعلق بها من قضايا وإشكالات، نقرأ مفهومًا لا يقل أهمية، من خلال مصطلح الإجماع (némawashi).

«يكره اليابانيون الجواب بـ'لا'، وبفضل النيماواشي يتجنبون استعمال هذا الجواب، الذي يولد نوعًا من القلق لدى عامة الناس»[76].

يمتد مبدأ الإجماع الذي يأخذ به اليابانيون بعمق في تاريخ الممارسة السياسية والاجتماعية، ويلجأ «اليابانيون أحيانًا إلى تكتيك التأخر في اتخاذ القرارات على أمل أن يعمل الوقتُ على صوغ الإجماع. كذلك قد يتدخل بعض الوسطاء من أجل حل المواجهات بين القوى ذات المصالح المتصارعة. ويعزى ذلك إلى الممارسات التقليدية وأهمية العلاقات التي تربط الفرد بجماعته الصغيرة، كالأسرة أو الأقارب أو المعارف أو المهنة»[77].

«تتضمن خصوصية اليابان نمطًا ذا طبيعة سلطوية في صنع القرار، لكنه نمط أوليغارشي وليس شخصيًا، ولا يزال مجلس الوزراء الياباني اليوم يتخذ

---

(74) Jacques Volle, *Comment les japonais qui produisaient mal produisent-ils maintenant trop bien?* (Boulogne- Billancourt: Hommes et techniques, 1982), p. 158.

(75) Lee, p. 92.

(76) Keiko Yamanaka, *Le Japon au double visage*, Documents actualité (Paris: Denoël, 1997), p. 32.

(77) قنديل، ص 16-17.

قراراته من خلال قاعدة الإجماع. وعضو المجلس الذي لا يتفق رأيُه مع هذا الإجماع يُتوقع منه إما أن يستقيل، أو أن يُواجَه بالتجاهل والتغاضي من جانب رئيس مجلس الوزراء، وبرفض النظر في موقفه أساسًا»[78].

بأسلوب ومضمون يؤكدان تداخل الماضي بالحاضر، رد هوري شيغيرو، الأمين العام السابق للحزب الديمقراطي الليبرالي، على منتقديه الذين أخذوا عليه غياب برنامج أيديولوجي لحزبه، قائلًا: «لم يؤسَّس حزبنا انطلاقًا من بناء نظري أو أيديولوجي، بل قام على أسسٍ بسيطة من قبيل التواصل الإنساني والولاء للتنظيم، كما نستمد وحدتنا من المشاعر الحميمية التي نقيمها، بعضنا مع بعض»[79].

في هذا السياق، ومن خلال مقاربة سياسة التوافق في اليابان، يمكن القول إن نجاح أي ثورة لا يتحقق إلا من خلال مبدأ التوافق. فقد خلُص عدد من الدراسات، التي تناولت بالتحليل تجربة الانتقال الديمقراطي، إلى أن مفتاح نجاحها يكمن في وسيلة التفاوض «حول الأسس التي تحكم الانتقال وتحدد أبعادَه»[80].

على العكس من ذلك، تعجز الأنظمة الاستبدادية عن استيعاب التنوع والاستفادة منه لمصلحة المجتمع، علمًا أن غياب التعايش يتسبب عادةً في تفجر الصراعات[81]. والثابت أن تغييب الحاجة إلى التوافق لا يتولد منه نظامٌ ديمقراطيٌّ، نظرًا إلى أن لعبة الأغلبية/الأقلية لا تستقيم في مجتمع لا

---

(78) عبد الغفار رشاد، التقليدية والحداثة في التجربة اليابانية (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1984)، ص 158.

(79) Lee, p. 92.

(80) امحمد مالكي، «المغرب وتجربة الانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي في اسبانيا: الدروس المستفادة،» ورقة قُدّمت إلى اللقاء السنوي الثامن عشر لمشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية حول الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية: دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى، آذار/مارس 2008.

(81) هيئة التحرير، «التعايش في ظل الاختلاف،» أوراق ديمقراطية، العدد 2 (حزيران/يونيو 2005)، ص 15-17.

عقد اجتماعيًا يحكمه[82]. وهي حالة تصدق بشكل كبير على العالم العربي، وخصوصًا في مصر زمن حكم الإخوان، وبصورة أشد في فترة ما بعد الانقلاب على الشرعية الدستورية. وهو درس تاريخي تنبهت له حركة النهضة في تونس والفاعلون النقابيون والحقوقيون وأطراف المجتمع المدني.

ينبغي عدم التركيز في عمليات التفاوض السياسي على التوصل إلى نتائج بعينها، بل ينبغي العمل على إزالة مخاوف المشاركين فيها أو المعنيين بأمرها[83]؛ ولا شك في أن وصول الإسلاميين إلى السلطة تسببت في مخاوف فئات عريضة من النخب السياسية والشبابية، وهو ما يستدعي وحدة قوى الثورة في مواجهة هذه التحديات[84].

يبدو من مجريات الحوادث الحالية بمصر، وبرؤية تاريخية مقارنة، أننا أمام ثورة مضادة يمكن أن تجهزَ على كل ما حققته ثورة 25 كانون الثاني/ يناير. فدخول المؤسسة العسكرية على الخط، مستغلة هشاشة القوى السياسية كجبهة الإنقاذ وغيرها من القوى الشبابية التي فقدت الجاذبية السياسية والمراس السياسي المتجذر، يمكن أن يؤسس نمطًا جديدًا من الاستبداد تُهمّش فيه القوى السياسية الحية.

لا مندوحة من الاعتراف بداية بأن العنف قرين السياسة، وبما أن السياسة جُردت من الأخلاق منذ زمن، فهذا يعني أنها تتوسل جميع الطرائق لتحقيق أغراضها، بما في ذلك العنف والإرهاب[85]. وهو ما بدا جليًا في طريقة فض اعتصام المتظاهرين بالنهضة ورابعة العدوية وفي الحملات الإعلامية الهوجاء، وفي طريقة صوغ القادة الجدد للقوانين الجبرية.

---

(82) بلقزيز، ص 21.

(83) «المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي، تقرير موجز حول التجارب الدولية والدروس المستفادة والتوصيات،» برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 5-6 حزيران/ يونيو 2011، ص 13.

(84) عبد الغفار شكر، «هل المبادئ فوق الدستورية هي الحل؟» ورقة قُدّمت إلى: **تحديات التحول الديمقراطي.**

(85) أبراش، ص 238.

لا تمتلك المؤسسة العسكرية مشروعًا تنمويًا، ولا تستطيع أن تؤديه مهما حاولت واجتهدت في أي بلد من البلدان. ضمن هذا الإطار، يرى تشومسكي أن أي نظام حكم عسكري لا يمكن أبدًا أن يبني دولة ديمقراطية، وأن من يرحبون بالانقلاب حاليًا على وشك أن يتحولوا إلى ضحايا له[86].

ضمن هذا السياق، جاءت المواد المعدّلة في دستور عام 2014 لتقوية دعائم أجهزة الدولة العميقة القائمة، أي الجيش والداخليّة والقضاء، وتعزيز استقلاليتها وحصانتها ضدّ أيّ جهةٍ منتخبة مستقبلًا، بحيث تصبح نتيجة الاقتراع غير مؤثّرةٍ في إعادة هيكلة الدولة وإصلاحها، ما يعقّد أي مسارٍ ديمقراطيٍّ مستقبليّ[87].

على الرغم من ذلك، تكتسب العلاقة بالقوى المناهضة للديمقراطية (الجيش والشرطة ورجال الأعمال) أهمية خاصة في أثناء فترة التحول. وفي ما يخص الجيش، انتهجت تشيلي طريقًا مزدوجًا يسعى إلى تغيير توجهات المدنيين حيال الجيش، كما أكدت ضرورة احترام العسكريين للسلطة الشرعية[88].

كشفت احتجاجات مصر في عام 2011 عن مجموعة متنوعة من المظالم السياسية والاقتصادية المترابطة، وجمعت شعارات المحتجين الأساسية خليطًا من الهموم السياسية والاقتصادية والأخلاقية، المتعلقة بشرعية الدولة وقيادتها[89]. وهي تراكمات امتدت على مدى سنين متعاقبة أنتجت الرتابة والبؤس المجتمعي والسياسي والأخلاقي. ولا شك في أن البعد التوافقي والحس الجماعي قد أخّرا إقرار أول دستور ياباني، وهو ما سنتناوله في المبحث الآتي.

---

(86) «تشومسكي ينتقد الانقلاب العسكري بمصر».

(87) «دستور بالغلبة: نظرة مقارنة بين دستور 2012 ومشروع دستور 2014 في مصر،» المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات، 15 كانون الثاني/ يناير 2014. <http://www.dohainstitute.org/release/69cfb10e-dc34-495b-b0f6-f973d007edcc>.

(88) «المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي،» ص 11.

(89) جين كننمنت، «"الخبز والكرامة والعدالة الاجتماعية": الاقتصاد السياسي لانتقال مصر،» تشاتام هاوس، برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مذكرة إحاطة؛ 01/ 2012، نيسان/ أبريل 2012، ص 4.

9- البناء الدستوري

يُثار أمامنا في هذا المبحث إشكال مهم ومركزي، يخص التأخرَ في اعتماد أول دستور لليابان، ذلك أن الثورة تمّت عام 1868، وقُدّم الدستور سنة 1889 واعتُمد رسميًا عام 1890، فما الحيثيات التي تفسر هذا التريث الذي دام أكثر من عشرين عام؟ ضمن هذا الإطار نحاول تقديم مشروع إجابة حول الموضوع، علّها تضيء بعض عناصر الفهم لحاضر الثورات العربية وإشكالية البناء الدستوري بكياناتها.

عبّر مؤرخ بعثة إيواكارا، كينتاكي كيم (Kunitake Kume)، عن ملامح المقدمات الدستورية في فكر النخبة اليابانية، قائلًا:

«تحت تأثير الثورة الفرنسية، ضاعفت الدولُ الأوروبية من حرية شعوبها، واعتمدت الأشكالَ الدستورية في نظامها السياسي»[90]. بإشارة تحمل النقدَ المبطن للنظام السياسي في يابان الميجي ودعوة إلى تجاوزه نحو اعتماد منطق الدستور في توزيع الاختصاصات والأدوار، قال: «على الرغم من أخذ النمسا بالنظام الملكي، فقد اختارت النظامَ الدستوري قبل عشرين عامًا، وتعمل روسيا، على الرغم من نظامها الأوتوقراطي، على منح المزيد من الحريات لشعبها في السنوات العشر الماضية»[91].

في هذا الإطار، نبّه مياجيما سييشيرو (Miyajima Seiichiro) عام 1872 إلى أهمية تحرير دستور وطني، يوضح حقوق المواطن وواجباته تجاه الحكومة، واقترح تأسيسَ جمعية وطنية تشريعية[92]. ولا شك في أن الفكرة والاقتراح كانا يتطلبان مساحة زمنية تسمح بالاطّلاع على التجارب الغربية للاستفادة من المدونات الدستورية البروسية والإنكليزية. وتكلف إيتو هيروبومي، من

(90) Irokawa Daikichi, *The Culture of the Meiji Period*, Translation Edited by Marius B. Jansen, Princeton Library of Asian Translations (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1985), p. 57.

(91) المصدر نفسه، ص 57.

(92) «Initial Steps toward a Constitutional State, 1-5 Proposal for Drafting a Constitution,» <http://www.ndl.go.jp/modern/e/cha1/description05.html#c151>.

بعد، بتكوين فريق خاص لإنجاز هذه المهمة التي جاءت تتويجًا لسيرورة من التحولات الداخلية والخارجية التي شهدها اليابان خلال عهد الميجي.

إذا كان أوكيبو توميشيمي «متأثرًا بالأنموذجين الاقتصاديين لكلٍّ من بريطانيا وألمانيا، فإنه كان منجذبًا إلى بيروقراطية النظام الألماني المركزي، ورأى في ألمانيا مرآة عاكسة لطموحات اليابان»[93]. كما أن «إيتو هيروبومي وبعض أعضاء مقاطعته ومنهم عسكريان اثنان وهما ياماغاتا (Yamagata) وكاتسورا (Katsura) انحازوا إلى الأخذ بمفهوم التحديث البروسي»[94].

بدأ التزايدُ نحو الأخذ بالأنموذج العسكري الألماني بعد عام 1880، في عهد كاتسورا تارو (1848-1913)[95] الذي يمثل أحدَ أبرز النخب العسكرية والسياسية. فقد درس في ألمانيا وتقلد مناصب عسكرية وسياسية مهمة في عهد الميجي[96]. ويقول ويبيش (Wippich) إن هذا التحول تم على أنقاض الأنموذج الفرنسي الذي تأثر بشكلٍ كبيرٍ بالهزيمة القاسية أمام ألمانيا عام 1871، وخصوصًا بعد وفاة أومورا ماسيجيرو (Omura Masujiro) عام 1869[97]، وهو الشخص الذي كان محسوبًا على تيار الإصلاح العسكري الذي بدأه باكوفو التوكوجاوا بمساعدة فرنسية في أواخر ستينيات القرن التاسع عشر.

اختلف اليابانيون على الأنموذج الدستوري الذي يمكن أن يؤطر الحياة السياسية لليابان. ففي عام 1881، «قارن إيواكارا بين نصوص الدستور البريطاني والدستور البروسي، واستنتج بأن اليابان، الذي تغيب فيه تقاليد التعددية السياسية،

(93) Richard J. Samuels, *Machiavelli's Children: Leaders and their Legacies in Italy and Japan* (Ithaca: Cornell University Press, 2005), p. 81.

(94) Bernd Martin, *Japan and Germany in the Modern World* (Providence, R.I.: Berghahn Books, 2006), p. 19.

(95) Christian W. Spang and Rolf-Harald Wippich, eds., *Japanese-German Relations, 1895-1945: War, Diplomacy and Public Opinion*, Routledge Studies in the Modern History of Asia; 35 (London; New York: Routledge, 2006), p. 24.

(96) <http://www.ndl.go.jp/portrait/e/datas/52.html?c=0>.

(97) Spang and Wippich, eds., p. 24.

غير مؤهل للأخذ بالأنموذج البريطاني»[98]، مختلفًا بذلك مع شيغونوبو أوكوما (Shigenobu Okuma) (من عام 1838 إلى 1922)، وهو «أحد السياسيين المناصرين للأنموذج البريطاني، واضطُر إلى الاستقالة من الحكومة في تشرين الأول/ أكتوبر سنة 1881»[99].

اشتهر أوكوبو طوشيميتشي بمواقفه الصلبة، وصُنّف في دائرة المحافظين. وتجلى ذلك في رفضه الشديد للاقتراحات الدستورية التي بدأت إثارتُها في سبعينيات القرن التاسع عشر. و«كان أبعدَ ما يكون عن الفكر الديمقراطي، كما لم يؤمن بالحكومة التمثيلية»[100]. ولا شك في أن موقفه الشديد من انتفاضة سايغو تاكاموري كلفته حياته، بإقدام أحد الساموراي على اغتياله في لحظة حاسمة في تاريخ اليابان السياسي، كما منح ذلك قادة الميجي الآخرين، ومنهم إيتو هيروبومي، فرصةَ الانطلاق نحو التقعيد لأول دستور ياباني عام 1889.

برز إيتو (Ito) قائدًا يمتلك حس القيادة، ويحسن قراءة الحوادث، ويستثمر الفرصَ المتاحة. وفي عام 1868، عندما ظهر اليابان دولة حديثة، كان عمر «هيرو بومي إتو» الذي أصبح في ما بعد أول رئيس للوزراء في اليابان ثمانٍ وعشرين عامًا. ينتمي إتو إلى مقاطعة شوتشو (Cho-su)، ولد عام 1840 وكان من أنصار الانفتاح على الغرب، وأيد التتلمذ على يديه ومن داخل محرابه، ومن هنا كلفه الإمبراطور بدراسة الدساتير الأوروبية. وفي إثر رحلة دراسية إلى الغرب، امتدت سنة ونصف (من عام 1882 إلى 1883)، نجح مع مجموعة من المثقفين اليابانيين في وضع مقدمات مشروع دستور ياباني. وفي 11 شباط/ فبراير 1889، أعلن الإمبراطور عن النص الدستوري. وبهذا يكون

---

(98) J. Barton Starr, ed., *The United States Constitution: Its Birth, Growth, and Influence in Asia* (Hong Kong: Hong Kong University Press, 1988), p. 218.

(99) المصدر نفسه، ص 218.

(100) Robert T. Oliver, *Leadership in Asia: Persuasive Communication in the Making of Nations, 1850-1950* (Newark: University of Delaware Press, 1989), p. 34. An Overview of the Place of Communications in the Emergence of the Fifteen Major Nations of Asia into Modernism and Independent Nnationalism from 1850 to 1950.

اليابان قد اقتصر على فترة 20 سنة للانتقال من النظام الملكي الإقطاعي إلى مرحلة الملكية المطلقة ثم الملكية الدستورية، وهي نتيجة تطلّب تحقيقُها عدة قرون في أوروبا الغربية[101].

تميزت التحولات السياسية في اليابان بالمرحلية والتدرج، وخضعت لإيقاع دقيق مكّن الانقلاب السياسي من توظيف جميع العناصر البشرية التي درست في الغرب توظيفًا فاعلًا وإيجابيًّا في مسلسل التحديث الداخلي.

ضمن رؤية مقارنة يُعتبر أفضل الدساتير غير شرعي، وقد يفشل في أداء دوره كوثيقة ناظمة للحياة السياسية، إن لم يأت حصيلة مشاورات واسعة وآلية متوافق عليها وقبول شعبي عام[102]. وهي قضايا غابت في دستور رئاسة مرسي مثلما تغيب في دستور مهندسي الثورة المضادة وقادة الانقلاب في مصر.

تدفعنا هذه الملاحظات إلى التأكيد أن صوغ الدستور يجب أن يأخذ في الاعتبار جميع الجماعات السياسية والشرائح الاقتصادية والانتماءات العرقية والإثنية كي يكون معبّرًا عن الجميع[103]. وهو ما لاحت بوادرُه في الدستور التونسي الجديد والتوافقات الصعبة التي حيكت خيوطها ببراغماتية سياسية جلية.

في الجهة المقابلة، تعتمد التجربة المغربية سياسة التوافق وإشراك مختلف الفاعلين السياسيين ومكوّنات المجتمع المدني في البناء الدستوري، كما تقوم الأحزاب السياسية بتقديم مذكرات إلى القصر تخص التعديلات ويتم التعامل معها بإيجابية، كما تم ذلك في دستور 2011، وهو تقليد يحثّنا، انسجامًا مع موضوع المقارنة، على البحث في تاريخ التوافق وطبيعته بالمغرب.

(101) Renouvin, p. 87.

(102) <http://carnegie-mec.org/publications/?fa=45681>.

(103) «المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي،» ص 15.

ثانيًا: مسيرة التوافق السياسي بالمغرب

1- المغرب بين الصراع والتوافق في عهد الحسن الثاني

أُثير سؤال الانتقال السياسي في المغرب منذ السنوات الأولى للاستقلال، بل إن بوادر ذلك وردت منذ التوقيع على عريضة المطالبة بالاستقلال عام 1944. فقد سطرت الحركة الوطنية أهدافًا محدّدة، ومنها التحرر من الحماية الفرنسية وإقامة نظام ديمقراطي في إطار النظام الملكي[104].

في هذا الإطار، نشأ تعاقد سياسي بين السلطان محمد بن يوسف والحركة الوطنية ممثلة أساسًا في حزب الاستقلال.

عرف المغرب عقب الاستقلال حياة سياسية صاخبة وغنية، شكلت الأحزابُ السياسيةُ فيها عنصرًا فاعلًا محوريًا، وذلك بالنظر إلى القوة والصدقية التي كانت تمتلكها[105]. تم اعتماد التعددية السياسية الموجهة من جانب المخزن عام 1958، للحد من النفوذ المتزايد لحزب الاستقلال[106]. كما استغلت الدولةُ التجاذبَ الأيديولوجي والسياسي داخل الحزب الذي انشق إلى تيارين، أحدهما يميني بقيادة علال الفاسي، والثاني يساري دخل في صراع عنيف مع الحسن الثاني واختار قادتُه (المهدي بن بركة، ومحمد البصري وحميد برادة) المنفى ودعوا الشعب المغربي إلى الثورة[107].

انطلقت مباشرة بعد إعلان استقلال المغرب في 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 1956، جولاتٌ من الصراع السياسي بين فرقاء متعدِّدين، اتخذت طابعًا عنيفًا

---

(104) Abouhani Abdelghani, «La Transition démocratique au Maroc,» dans: *Les Figures du politique en Afrique: Des Pouvoirs hérités aux pouvoirs élus*, sous la dir. de Momar-Coumba Diop et Mamadou Diouf, La Bibliothèque du CODESRIA (Paris: Éd. Karthala; Dakar: CODESRIA, 1999), p. 359.

(105) زين العابدين حمزاوي، «الأحزاب السياسية وأزمة الانتقال الديمقراطي في المغرب،» المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 16 (خريف 2007)، ص 104.

(106) Gema Martín Muñoz et Abderrahim Lamchichi, «Transition politique au Maroc,» *Confluences Mediterranée*, no. 31 (Septembre 1999), p. 64.

(107) Abdelghani, p. 361.

أدى إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، ذهب ضحيتَها فاعلون سياسيون مختلفو الانتماءات ومتعددو درجات المسؤولية في الدولة. وقد اتخذت هذه الانتهاكات شكلَ الاختطاف والاحتجاز في مراكز سرية والتعذيب والتصفية الجسدية في الشوارع العمومية بالأسلحة النارية أو في مراكز الاحتجاز نتيجة التعذيب[108].

في هذا السياق، يمكن مقاربة العنف السياسي الذي لازم الحياة السياسية بالمغرب، الذي تُوّج بمحاولتين انقلابيتين (بين عامي 1970 و1972). لم يكن ذلك خطًا سياسيًا متواترًا بدليل استئناف الحوار السياسي بين القصر والمعارضة. ولعل ذلك ما دفع البعض إلى القول: «إن الانتقال السياسي بالمغرب تمّ من داخل النظام نفسه ومن جانب الفاعلين السياسيين أنفسهم»[109].

يُجمع العديدُ من الدارسين والمتتبعين للشأن السياسي بالمغرب على أن بداية الانتقال السياسي الحقيقي تمّت من خلال تعيين المعارض السياسي عبد الرحمن اليوسفي في 4 شباط/ فبراير 1998 على رأس حكومة التناوب.

من هنا، فإن السياسة في المغرب، في نظر الجابري، أضحت كالولائم والأعراس. ومعروف أن من التقاليد المغربية أن يلتقي الناس في الولائم والأعراس على الرغم مما يفرق بينهم من خصومات سياسية، فيجلس بعضهم إلى جانب البعض الآخر[110].

---

(108) انظر: المملكة المغربية، هيئة الإنصاف والمصالحة: «نتائج وخلاصات التحريات حول مجهولي المصير وحالات خاصة،» في: الكتاب الثاني: الحقيقة والمسؤولية عن الانتهاكات (المغرب: الهيئة، [2014]). <http://www.ier.ma/article.php3?id_article=1525>.

(109) Mohammed Gallaoui, «La Transition politique au Maroc: Du Concept aux œuvres,» dans: *Une Decennie de réformes au Maroc: 1999-2009*, sous la direction du Centre d'études internationales (Paris: Karthala, 2009), p. 35.

(110) «الانتقال الديمقراطي... التجربة المغربية،» نص الحوار التلفزيوني المباشر الذي أذاعته القناة الثانية المغربية ضمن البرنامج الشهري «في الواجهة» الذي تعده وتديره الصحافية مليكة مالك. وقد أذيع مساء يوم 18 تشرين الأول/ أكتوبر 2000.

تمتع الملك الراحل الحسن الثاني بحس تاريخي وبقراءة واعية لتطورات الحوادث على المستويين الداخلي والخارجي. وقرر، في لحظة تاريخية حرجة، أن يمد الجسورَ مع المعارضين وأن يدمجهم في البناء السياسي الداخلي معتمدًا في ذلك على مبدأ التوافق.

منذ صدور التقرير المشهور للبنك الدولي عن المغرب في منتصف التسعينيات من القرن الماضي،... تبين أن هناك إحساسًا متزايدًا لدى الدولة للشروع في تغيير ما يمكن تغييره،... وأن هاجس السعي إلى امتلاك أدوات الانتقال التاريخي بدأ يسيطر على الفاعلين الكبار للحقل السياسي المغربي[111].

تأكد في ما بعد أن الملك الراحل لم يكن بعد صدور التقرير المشار إليه يقوم بقراءة وإعادة ترتيب أوراقه في سدة الحكم فحسب، بل كان بحدسه السياسي وحنكته الطويلة يقوم بصيانة مواقع السلطة الملكية من خلال المحافظة على استمراريتها وشرعيتها التاريخية، في سبيل حسن انتقال الحكم إلى «وارثه»، ولي العهد آنذاك الملك محمد السادس[112].

في هذا السياق، يمكننا أن نقرأ في خطاب الفاعلين ووثائقهم المتبادلة ما يفيد حصولَ اقتران الإرادات بشأن الانخراط في دينامية الإصلاحات الدستورية والسياسية الكفيلة بتأهيل المجال السياسي المغربي وتحفيز فرقائه على التكاثف من أجل إنجاح الانتقال الديمقراطي[113]، وإن كنا نعتقد أن الانتقال المجتمعي ما زال بعيد المنال، بسبب بؤس السياسة التعليمية وضعف التمثيلية الحزبية ونفور العديد من المواطنين من الممارسات السياسية لأحزاب ذات تمثيلية شعبية ضعيفة.

---

(111) عبد الكريم عبد اللاوي، تجربة العدالة الانتقالية في المغرب، تقديم هاني مجلي، سلسلة أطروحات جامعية؛ 10 (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2013)، ص 25.

(112) فريد لمريني، «مغرب العدالة الانتقالية في التقارير الدولية، 1999-2006،» وجهة نظر، العدد 32 (ربيع 2007)، ص 32.

(113) مالكي، ص 7.

2- سياسة الانتقال في عهد محمد السادس بين الخطاب الحقوقي ومأزق الفعالية الحزبية

تُعدُّ خطبة محمد السادس في 9 آذار/ مارس 2011 ثاني أهمَ خطبة في تاريخ المؤسسة الملكية في المغرب، بعد خطبة جده الملك محمد الخامس الذي أعلن فيه استقلال المغرب قبل ستة وخمسين عامًا، إذ ليس تفصيلًا أن يضع الملك سلطاته - ما عدا إمارة المؤمنين - أمام المناقشة الدستورية والتداول السياسي والتعديل(114).

تكتسي الملكية في المغرب طابعًا سلطويًّا لا استبداديًّا، وتعود أصول الفعل السياسي التشاركي إلى فترات سالفة، إذ اعتاد المخزن في بناء قراراته، خلال القرن التاسع عشر مثلًا، على إجراء مفاوضات أفقية ورأسية مع رؤساء القبائل والأعيان(115).

تمارس المؤسسة الملكية السلطة وفقًا لمنطق يسعى للحفاظ على التوازنات السياسية الكبرى، وذلك عبر التوجيه السلس للعملية السياسية باعتماد استراتيجيات متعدِّدة، مثل الاندماج التدريجي أو التضييق والمحاصرة أو التجاهل وعدم المبالاة أو القمع والتنكيل(116).

ضمن هذا الإطار، يُعدُّ الملك باعتباره «أميرًا للمؤمنين» حَكَمًا فاعلًا، تتوفّر له الوسائل التي تمكّنه من طرد أي لاعب سياسي لا يحترم قواعد

(114) بلقزيز، ص 188.

(115) انظر: يحيى بولحية، «المخزن في مغرب القرن التاسع عشر، ناظرًا ومنظورًا إليه،» مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، السنة 2، العدد 6 (خريف 2013).

(116) رشيد مقتدر، «القوى الإسلامية والتحالفات المبرمة خلال مرحلة ما قبل الربيع العربي وما بعدها: محاولة للفهم،» ورقة قُدّمت إلى: مؤتمر الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي: اتجاهات وتجارب الذي عقده المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة، 6-8 تشرين الأول/ أكتوبر 2012، ص 3-25، ونشرت في كتاب: امحمد جبرون [وآخ.]، الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي: اتجاهات وتجارب (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013).

الممارسة السياسية[117]، وهو تحكيم يستمد أصوله من فترات تاريخية سالفة وخصوصًا في المخزن السعدي والعلوي[118].

استعمل الملك محمد السادس «سياسة حقوق الإنسان أداة من أدوات 'تحديث' موارد مشروعية النظام السياسي في المرحلة الراهنة، بإعادة إنتاج القيم السياسية 'المخزنية' عن طريق استيعاب واحتواء جميع التطورات»[119].

في إطار هيئة الإنصاف والمصالحة، أقدم المغرب «بحكمة وشجاعة على ابتكار أنموذجه الخاص، الذي جعله يحقق مكاسب مهمة، في نطاق استمرارية نظامه الملكي الدستوري الديمقراطي»[120]، كما قال الملك.

إذا كان البعض يقول إن عملية إنصاف ضحايا الماضي مثلًا - وهي العمل الأبرز للملك الجديد من دون جدال - اقتصرت على التجاوزات الكبرى من دون غيرها، ولم تذهب إلى مستوى مساءلة الثاوين خلفها[121]، فإن تجاربَ سالفة مشابهة في أميركا الجنوبية وجنوب أفريقيا حققت التوافقَ وتجنبت الألغام الموقوتة التي كان بإمكانها أن تعصف بالمصالحة الوطنية.

على المستوى الدستوري، أدركت أحزابُ الحركة الوطنية أن الأفقَ المفتوح أمام الإصلاحات الدستورية، وإن كان واسعًا وعميقًا، لن يأخذ البلاد نحو ملكية برلمانية على النمط الأوروبي، لأن حقائق الوضع السياسي في المغرب وتوازنات قواه لا تسمح بذلك، ولأن الحاجة إلى تكريس بعض السلطات للملك تفرض نفسها كضمانة للتوازن السياسي والاستقرار

---

(117) Muñoz et Lamchichi, p. 60.

(118) انظر: بولحية، «المخزن في مغرب».

(119) أحمد بوجداد، الملكية والتناوب: مقاربة لاستراتيجية تحديث الدولة وإعادة إنتاج النظام السياسي بالمغرب (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2000)، ص 63.

(120) من خطاب العاهل المغربي محمد السادس بمناسبة تنصيب هيئة الإنصاف والمصالحة في 7 كانون الثاني/ يناير 2004.

(121) يحيى اليحياوي، «الانتقال الديمقراطي المتعثر بالمغرب،» الجزيرة.نت، 21/ 7/ 2013.
<http://www.aljazeera.net/opinions/pages/4c699238-2628-46b3-b840-bc230b095c5e>.

الاجتماعي[122]، وهو ما يستدعي الإشارة بإيجاز إلى العطب الحزبي الذي يؤخر عملية الانتقال.

ما يسجل على الحزب السياسي المغربي هو انغلاق بنيته التنظيمية وعدم الانفتاح، لا على المجتمع وطبيعة التحولات التي يعرفها فحسب، وإنما على النقاشات الداخلية[123]. في السياق نفسه، يقول البعض إنه يجب ألّا نناقش الطريقة التي يسيّر فيها الأميرُ دولتَه أو إمارتَه، لكن أيضًا الطريقة التي يسيِّر بها الفاعلون السياسيون إماراتهم، إذ لا يمكن رفع شعار الدولة الديمقراطية من دون أن تسود الديمقراطية إمارات الفاعلين السياسيين[124].

تكمن العلة إذًا في شيخوخة الأحزاب وإنهاك التعرية لشتى مفاصلها[125]، كما يمكن الحديث عن «عملية توليد» مضنية أنهكت العنفوانَ السياسي الحزبي، واستهلكت نسبة كبيرة من رصيد الدعم الشعبي لمسلسل التوافقات حول البناء والتحول الديمقراطي[126].

في هذا الإطار، أضحى إصلاح الأحزاب مطلبًا ملكيًا، وهو ما يُستشف من خلال الخطب الملكية. فقد طالب الملك في خطاب العرش بتاريخ 30 تموز/ يوليو 2000 المجتمع السياسي «بتأهيل أدواته وتجديد هياكله وتغيير أساليب عمله وإيلاء العناية القصوى للقضايا اليومية المعيشية للمواطنين، بدلًا من التنابز بالألقاب وجري البعض وراء مصالح أنانية فردية»[127]، وإن كنا نظن أن الدولة ساهمت في عرقلة النمو الطبيعي للأحزاب السياسية ببلقنة الفعل

---

(122) بلقزيز، ص 196.

(123) محمد المسكي، «الظاهرة الحزبية بالمغرب بين غياب النظرية السياسية وغياب المشروع المجتمعي،» وجهة نظر، العدد 14 (2002)، ص 20.

(124) عبد الحي المودن، «في إشكالية انتقال الملك في المغرب،» وجهة نظر، العددان 8-9 (2002)، ص 15.

(125) اليحياوي، «الانتقال الديمقراطي».

(126) «مسارات التحول الديمقراطي بالمغرب بين قيم التنزيل والتوليف وفقه التوفيق والتوظيف،» متوفر على الرابط: <http://www.lakome.com>.

(127) انظر نص الخطاب الملكي في: جريدة الاتحاد الاشتراكي، 31/ 7/ 2000.

السياسي والإيحاء بتأسيس ما يسمى الأحزاب الإدارية (حزب التجمع الوطني للأحرار، والحزب الدستوري، وحزب الأصالة والمعاصرة).

قرأت الدولة في المغرب الوضعَ الجديد الذي أفرزته موجات الربيع العربي الهادرة بشكل مختلف عن باقي الدول العربية، وبادرت إلى تقديم مشروع دستوري تباينت الآراءُ في تقويم نصوصه وفصوله، بالنظر إلى المرجعيات السياسية والفكرية التي تؤطر هذه المواقف وترسم لها علاقتها السياسية بصُنّاع القرار في المغرب.

في هذا السياق، اختار الملك محمد السادس أسلوبًا جديدًا في احتواء تداعيات الربيع العربي وخروج المكوّنات السياسية المهمّشة إلى الشارع، في إطار ما يسمى حركة 20 فبراير. فقد أمر الملك بإعداد دستور جديد أكّد المبدأ الدستوري للملكية المواطنة والملك المواطن، وتمّت دسترة اللغة الأمازيغية وجميع حقوق الإنسان كما هو متعارف عليها عالميًا، وانحسرت سلطة الملك نسبيًا لمصلحة رئيس الحكومة، وخضع الانبثاق الديمقراطي للسلطة التنفيذية من الحزب الذي تصدّر الانتخابات. من جانب آخر، أصبح للبرلمان بغرفتيه سلطة برلمانية، تمارس اختصاصات تشريعية رقابية واسعة[128].

على الرغم من ذلك، ما زال المغرب يعيش مرحلته الانتقالية بالكثير من عناصر المخاض، بفعل عوامل ذاتية ترتبط بوضع الملكية وهيمنتها السياسية والانتظارية التي تطبع مواقف الأحزاب السياسية، وعدم قدرتها على التمثيل الحقيقي لمجموع المواطنين.

يشكو حزب العدالة والتنمية ضعف الحنكة السياسية، وهو ما بدا واضحًا في التعاطي مع حليفه السالف (حزب الاستقلال) ومع مذكرات أمينه العام حميد شباط، إذ تجاهل رئيسُ الحكومة معانيها الدستورية وأدخل البلاد في فترة فراغ سياسي. وكان الأولى الإنصاتُ للانتقادات والتعامل معها بذكاء بعيدًا

(128) انظر: يحيى بولحية، «الصحافة والمسألة الدستورية في المغرب قبل الحماية الفرنسية،» مجلة تبين للدراسات الفكرية والثقافية، السنة 1، العدد 3 (شتاء 2013).

عن الخلافات الشخصية. من جهة أخرى، دخل الحزب في صراع مع النقابات والهيئات القضائية، وعجز بشكل كبير عن ترجمة الدستور الجديد إلى قوانين إجرائية ملزمة، كما أن قراءة سريعة في مشاريع القوانين (قانون الإضراب أنموذجًا) ومشروع إصلاح صندوق المقاصة توحي بعودة الدولة المخزنية ورهن البلاد لوصفات صندوق النقد الدولي.

تبدو الحكومة عاجزة عن تدبير الملفات الكبرى من قبيل مشكلة الصحراء والعلاقات الخارجية، وهو ما كان يستدعي نزول الملك بثقله لحل الإشكالات المعلقة، ودعم الامتداد الجيوستراتيجي نحو دول جنوب الصحراء والعديد من البلدان الأفريقية، والإشراف على المشاريع التنموية الكبرى.

اختار الملكُ الراحل الحسن الثاني لولي عهده سنة 1987 اليابان وجهة لزيارة رسمية له قام بها إلى الخارج، ودامت إقامته بها من 7 إلى 21 آذار/ مارس سنة 1987[129]. تمتع الحسن الثاني بسعة الاطّلاع وبثقافة تربوية وعلمية فريدة بين صفوف النخب الحاكمة في العالم العربي. فما الدلالات التي يمكن قراءتها من ثنايا هذا الاختيار؟ هل اطّلع الحسن الثاني ومن بعده ولي عهده الملك محمد السادس اليوم على تجربة التحديث الياباني؟ هل أراد الملك الراحل أن يكون ولي عهده على شاكلة الإمبراطور الميجي الذي التفّت حوله نخبُ التغيير والإصلاح والوطنية، وساهمت معه في بناء يابان جديد ممتلك للعلوم والتقانة كما أوضحنا في هذا البحث؟ تتمتع الملكية بقدرة متميزة على التكيف مع الأوضاع السياسية الجديدة، ويحوز الملك شعبية كبيرة على المستوى الداخلي، لكنه يحتاج إلى أحزاب ونخب سياسية تشبه ما كان عليه اليابان خلال عهد الميجي تقاسمه السلطة والفعل التحديثي.

يتميز الانتقال في المغرب بالبطء وبخطوات دقيقة ومدروسة، في حين تشهد مصر حالة من الاحتقان الداخلي في إثر تدخل الجيش والانقلاب على الشرعية بأدوات غير شرعية. ونريد من ثنايا ذلك تناول بعض أعطاب الانتقال في أرض الكنانة.

---

(129) Mohamed Bakkar, «L'Exemple Japonais,» Revue *Le Nouveau siècle*, no. 13 (1995), p. 7.

ثالثًا: الانتقال في مصر

1- الثورة والثورة المضادة

لا نريد الخوضَ في تاريخ الصراع والتوافق السياسيين بمصر منذ عهد محمد علي ومذبحة القلعة ضد المماليك، وثورة الضباط الأحرار وكاريزما جمال عبد الناصر، وتقلبات السادات وسيطرة النخب العسكرية على أركان الدولة الأمنية والاقتصادية والسياسية، لكن نود تحليل الحاضر ومنعرجاته، واستشراف المستقبل وآفاقه.

تثير الحوادث الجارية في مصر العديدَ من التساؤلات، وتكتنفها ملامحُ التعقيد بتداخل أدوار الفاعلين على المستويين الداخلي والخارجي.

تسببت سياسة مبارك في تكبيل قدرات الشعب المصري طوال عهد الاستبداد السياسي، الذي نجح أكثر من ثلاثين عامًا، بقوة التزوير الانتخابي والإكراه البدني وزواج الثروة والسلطة، في ترويض المشهد السياسي الداخلي لمصلحة أوليغارشيا تقتات من كدح الشعب المصري، ومن تحالفها السياسي والاقتصادي مع أطراف إقليمية ودولية.

في هذا السياق، اندلعت ثورة الشعب المصري بمختلف أطيافه السياسية ومكوّناته المجتمعية، وهي الثورة التي حملت الإخوان إلى السلطة ضمن أوضاع داخلية وإقليمية متوترة. صحيح أن الثورة حملتهم إلى مركز القيادة السياسية، إلا أنهم لم يدركوا حجمَ التحديات الهائلة والواقعيّة لحكم مصر في مرحلة غليان ثوري يرتفع فيه حجم التوقعات الشعبية، بعد حكم مبارك الذي جوّف الدولة المصرية، وفكك مفاصلها وأقعد قدراتها الكامنة[130].

لم يكن فشل جماعة الإخوان المسلمين في السلطة مصادفة فحسب، بل هو نتيجة عدم قدرتهم على السيطرة على مخالب ما أطلق عليه «الدولة العميقة» التي ظلت تناصبهم العداء أيضًا[131].

(130) أماني الطويل، «معركة حكم مصر بين الجيش والإخوان،» سياسات عربية، العدد 4 (أيلول/ سبتمبر 2013)، ص 24-30.

(131) العناني، ص 9.

ولا شك في أن المؤسسة العسكرية انقلبت على حكم الرئيس مرسي مثلما حدث لسلفادور ألليندي في تشيلي، عندما انقلب عليه العسكر بقيادة بينوشي المدعوم أميركيًا.

يبدو من مجريات الحوادث أننا أمام ثورة مضادة يمكن أن تجهز على كل ما حققته ثورة 25 كانون الثاني/ يناير من مكاسب ثورية.

يمثل انقلاب 3 تموز/يوليو 2013 الذي أطاح حكم الرئيس المصري محمد مرسي إحدى المحطات الفاصلة في تاريخ جماعة الإخوان المسلمين، لأنه جاء بعد عام واحدٍ فقط قضاه الرئيس مرسي في السلطة. ولا شك في أن ذلك قد يؤدي إلى إفشال التجربة الديمقراطية عمومًا، لا تجربة الإخوان وحدها[132].

2- الإخوان ومطلب العدالة

على الرغم مما قلناه، فإن قسطًا من المسؤولية تتحمله القوى الإسلامية التي أخطأت في تقدير مواقفها وقراراتها في فترة انتقالية كانت تحتاج إلى كثير من الصبر والحكمة والتوافق الحقيقي في بناء الوطن والدولة الأمة، وهي مدعوة إلى ممارسة النقد السياسي داخل صفوفها، وتعميق الاجتهاد السياسي بين نخبها، والقطع مع مرحلة الدعوة في أفق بناء الدولة وتأسيس ممارسة تعاقدية حقيقية.

في هذا الإطار، سجل المؤتمر العربي القومي «أن بعض القوى التي وصلت إلى السلطة عبر صناديق الاقتراع استأثرت بالحكم في المرحلة الانتقالية وأقصت قوى أساسية كان لها الدور الرئيس في الثورة»[133].

لم تستبصر الجماعة حس التعاطي مع البيروقراطية المصرية، أو أن يكون لديها «رجال حكم»، كما حرم نظامُ مبارك جماعةَ الإخوان من أن تدير أي مؤسسة عامة أو أن يحصل كوادرُها على خبرة تكنوقراطية وبيروقراطية[134].

---

(132) بشارة، «الثورة ضد الثورة،» ص 2-3.

(133) «بيان إلى الأمة، صادر عن الدورة الرابعة والعشرين للمؤتمر القومي العربي».

(134) العناني، ص 4.

تقوم فكرة الانتقال على أساس ترسيخ قيم العدالة والحرية في إطار تعاقدي، ويحتاج الإسلاميون إلى التحقق من أن العدالة «في الله جوهر حتميّ، تمامًا مثل التوحيد، وهي في الإنسان قيمة أخلاقية تقوم على الحرية، فالله عادل بطبيعته وجوهره»[135].

تمثلت أهم الأخطار التي كانت تحيط بثورة الشباب والمعتصمين بميدان التحرير في ثلاثة أمور أساسية، أولها محاولة النظام تجديد نفسه، واستعادة قدراته وإعادة بناء أجهزته واستراتيجيته في مواجهة ثورة شباب مصر[136]. ويبدو أنه نجح موقّتًا في أهدافه بإعادة سيطرة الجيش على الحياة السياسية، ما يستدعي التفافًا وتوافقًا بين جميع الأطراف، وهو أبلغ درس تعلِّمُنا إياه ثورةُ الميجي باليابان.

استنتاجات عامة

لا ننتظر أن تنجز الثوراتُ العربية تحولات عميقة في فترة وجيزة. وأظن أنها حققت أشياء مهمة من قبيل تحطيم حاجز الخوف من الأنظمة الاستبدادية، والتطلع إلى بناء دولة تُصان فيها الكرامة والحقوق الأساسية. وضمن هذا المفهوم، يمكن القول إن العالم العربي يمرّ بالمرحلة الأولى في الانتقال الديمقراطي، وتتميز بالصراع بين القوى القديمة والنخب الثورية الجديدة، كما تعرف مخاضًا عسيرًا وتناسل الاضطرابات والتجاذبات، لذا فإن التعثرات والمشكلات صفات ملازمة للمرحلة، في حين أن المرحلة الثانية تتسم ببداية الأفول الحقيقي لأركان النظام القديم، وجنوح الثورة إلى مأسسة التحولات السياسية والمجتمعية، وهو وضع يمكن للثورة التونسية أن تستفيد من ثمراته إن أحسنت التعامل مع الألغام السياسية والأيديولوجية الموجودة. أما مرحلة التحول فتمس جميع المؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والسلوكية، ويصبح التراجع عنه ضربًا من الطوباوية والخيال، وتلي ذلك مرحلة

---

(135) عزمي بشارة، «مداخلة بشأن العدالة: سؤال في السياق العربي المعاصر،» مجلة تبيّن للدراسات الفكرية والثقافية، السنة 2، العدد 5 (صيف 2013)، ص 13.

(136) فايز سارة، العرب وتحديات القرن: مطالع الثورة ومقدمات الربيع العربي ([د. م.]: منشورات إي-كتب، 2011).

الاستقرار، وهو الأنموذج الذي تعيشه الديمقراطيات العريقة كبريطانيا وفرنسا وألمانيا واليابان، ولا شك في أن ذلك يستغرق وقتًا وجهدًا من الأطراف التي تروم الإصلاح والتغيير.

وصل الإسلاميون إلى مواقع السلطة في كل من المغرب ومصر عبر صناديق الاقتراع، في ظل توتر اجتماعي وسياسي. إلا أن هامش السلطة لديهم بقي رهينًا لقوى فوقية ممثلة في الملكية بالمغرب والمؤسسة العسكرية بمصر، وإن كان هامش الحرية السياسية واسعًا في المغرب مقارنة بالحالة المصرية.

يدعو عزمي بشارة النخبَ العربية إلى الخوض في مفهوم العدالة ضمن السياق العربي من زاوية الاجتهاد الفكري والسياسي[137]. ويضعنا بذلك أمام إشكالية مركزية وتخص قلة المدونات السياسية التي تؤصل الواقع العربي المعاصر، ذلك أن على النخب المثقفة أن تنخرط في إغناء الفلسفة السياسية التي توجه الثورات أو تقف ضدها بالشكل الذي يجعل الفكر السياسي والنخبة المثقفة عنصرين فاعلين في مسيرة التحول في العالم العربي.

أثرْنا في مقدمة البحث مجموعة من التساؤلات، وحاولنا عرضها على وقائع التاريخ المقارن. ويتبين أن ثورة 25 يناير المصرية فقدت بعض الأركان الأساسية، وفي مقدّمها فقدان السيطرة على الحلقات الأمنية وعلى الثقب الأسود ممثلًا في ما يسمى الدولة العميقة، كما أن نتائجها لم تعبّر عن فئات عريضة قادتها وساهمت في إطاحة رؤوس الاستبداد والفساد، وهي نتائج فشل الإخوان في ترجمتها إلى عقد توافقي بنّاء.

أردنا من خلال رصد تاريخ الانتقال في يابان الميجي مساءلةَ واقعنا الراهن في الدول العربية التي تعيش مخاضَ الولادة السياسية العسيرة للثورات التي قامت في العديد من الأقطار، وفي مقدّمها مصر والمغرب، واعتبرناه مرآة تعكس بعض الإخفاقات التي يمرّ بها بعض دول الربيع العربي، علنا نستلهم من ذلك الدروس والعبر التي قد تفيد في اختصار الجهد والاستفادة من تجارب الأمم السالفة.

---

(137) بشارة، «مداخلة بشأن العدالة،» ص 26.

منحت ثوراتُ الربيع العربي الإسلاميين فرصة تاريخية غيرَ منتظرة للوصول إلى دواليب السلطة ومراكز اتخاذ القرار، إلا أنها واجهت مشكلات هيكلية عويصة من قبيل تراكمات أعطاب الدولة القطرية ونقطها المعتمة وخصوصًا في المجال الأمني والاقتصادي، إضافة إلى أعطاب ذاتية تخص تكوين النخب الإسلامية وطريقة إدارتها المرحلة الانتقالية.

نستنتج من عبقرية الانتقال في ثورة الميجي فكرة مركزية أساسية، تخص عبقرية التوافق والتسامح السياسيين، وهي ميزة لا تتقن تنفيذَها سوى نخبة مثقفة وملتزمة على مقاس القادة الذين هندسوا الثورة الهادئة باليابان وأنجزوا تفاصيلها خلال فترة قياسية. وهو توافق أدركت النخب السياسية في تونس أهميته وأولويته القصوى لصيانة مكاسب الثورة والحفاظ على استمراريتها.

لا تتحقق عبقرية التوافق عبر آليات ومجالس ومؤسسات، بل هي نتيجة لمسيرة ممتدة من العمل التربوي والتعليمي والتأطير الحزبي. ومن هنا، فإن النخب الجديدة بدول الربيع العربي مؤتمنة على ضرورة العناية بالتربية والتعليم والتأطير الحزبي السليم، وهي الخطوات التي يمكنها أن تنتج نخبًا جديرة بقيادة المجتمع نحو آفاق التنمية الواعدة والفعل السياسي الحر والديمقراطي.

يرفض الجابري التوفيق والتلفيق والتحالفات السياسية الظرفية ذات الطابع الانتهازي، فالمطلوب - في نظره - قيام كتلة تاريخية تنبني على المصلحة الموضوعية الواحدة التي تحرك، في العمق ومن العمق، جميع التيارات التي تنجح في جعل أصدائها تتردّد بين صفوف الشعب: المصلحة الموضوعية التي تعبّر عنها شعارات الحرية والأصالة والديمقراطية والشورى والعدل وحقوق أهل الحل والعقد، وحقوق المستضعفين وحقوق الأقليات وحقوق الأغلبيات... إلخ.[138]

ارتبط نجاحُ الانتقال في يابان الميجي بنجاعة السياسة التعليمية. فقد

(138) محمد عابد الجابري، «الكتلة التاريخية... بأي معنى؟» مجلة فكر ونقد. <http://www. aljabriabed.net/pouvoir_usa_islam_4.htm>.

مدّت المدرسةُ اليابانية والبعثات التعليمية اليابانَ بنخبة تقلّدتْ، بمعيار الكفاءة والإتقان، المناصبَ الاستراتيجية السياسية والعسكرية والاقتصادية. كما تألفت النخبة السياسية من الشباب المتعلم، إذ لم يتجاوز عمرُ أغلبية الملتحقين بالمناصب الاستراتيجية والعسكرية والاقتصادية ثلاثين عامًا. وهو جانب ينبه دول الربيع العربي إلى ضرورة أن يتقلد الشبابُ، بمعيار الكفاءة والإتقان، مناصب صناعة القرار وتنفيذ مقتضياته.

يرتبط دور النخبة بالقدرة على التحكم في مواقع اتخاذ القرار والتأثير في صوغه وتنفيذ مقتضياته. ومن هنا، فإن مفهوم النخبة لا يقتصر على الفاعلين السياسيين، لكنه يمتد إلى الفلاسفة والمفكرين والإعلاميين ورجال الأعمال والمؤسسات البحثية. لا يمكن فهم منجزات الثورة الفرنسية والثورة المجيدة في إنكلترا من دون العودة إلى مدونات الفكر السياسي التي وضع أسسها جون لوك وفولتير ومونتسكيو وجان جاك روسو، والمفكرون الموسوعيون، واحتضنتُه الصالونات الأدبية والسياسية. كما لا يمكننا أن نعدم دور أفكار كوبرنيك وغاليليو، على الرغم من لونها العلمي والتجريبي، في زلزلة أفكار الكنيسة والنظام السياسي الملحق بها. كما أن رفض الإمام مالك لزواج المكره لم يكن يعني لدى السلطة العباسية سوى ترجمة فقهية لمقولة سياسية تؤكد رفض بيعة الإكراه.

لم نرد، من خلال البحث، إعطاءَ دروس أو وصفات نمطية لمخارج أعطاب الانتقال بالعالم العربي، بل عرضنا وقائعَ التاريخ من زاوية الاستقراء والنقد والمقابلة، بالشكل الذي يجعل من الدرس المقارن مجالًا مفتوحًا للباحثين لعرض التجارب والاستفادة منها في بناء مستقبلنا المنشود.

المراجع

1- العربية

كتب

أبراش، إبراهيم. **علم الاجتماع السياسي: مقاربة إبستمولوجية ودراسة تطبيقية على العالم العربي**. [د. م.]: منشورات إي - كتب، [د. ت.].

أبو جابر، فايز صالح. **التاريخ السياسي الحديث والعلاقات الدولية المعاصرة**. عمّان: دار البشير للنشر والتوزيع، 1989.

بلقزيز، عبد الإله. **ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل**. تقديم محمد الحبيب طالب. بيروت: منتدى المعارف، 2012.

بوجداد، أحمد. **الملكية والتناوب: مقاربة لاستراتيجية تحديث الدولة وإعادة إنتاج النظام السياسي بالمغرب**. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2000.

تحديات التحول الديمقراطي في مصر خلال المرحلة الانتقالية. تحرير عمرو عبد الرحمن. القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2012. (قضايا حركية؛ 27)

تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003: نحو إقامة مجتمع المعرفة. عمّان: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003.

خفايا المعجزة اليابانية. ترجمة عبد الله مكي القروص. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 1999.

ديورانت، وِل وإيريل ديورانت. **قصة الحضارة**. ترجمة زكي نجيب محمود؛ تقديم محيي الدين صابر. 42 ج في 21 مج. بيروت: دار الجيل؛ تونس: المنظمة العربية للثقافة والعلوم، 1988.

الجزء الخامس من المجلد الأول: **الشرق الأقصى: اليابان**.

ذاكر، عبد النبي. **الواقعي والمتخيل في الرحلة الأوروبية إلى المغرب**. أكادير: كلية الآداب والعلوم الإنسانية؛ الدار البيضاء: منشورات كوثر، 1997.

رايشاور، أدوين. **اليابانيون**. ترجمة ليلى الجبالي؛ مراجعة شوقي جلال. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1989. (عالم المعرفة؛ 136)

رشاد، عبد الغفار. **التقليدية والحداثة في التجربة اليابانية**. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1984.

سارة، فايز. **العرب وتحديات القرن: مطالع الثورة ومقدمات الربيع العربي**. [د. م.]، منشورات إي-كتب، 2011.

سفر، محمود محمد. **دراسة في البناء الحضاري (محنة المسلم مع حضارة عصره)**. الدوحة: مطابع مؤسسة الخليج للنشر والطباعة، 1989. (كتاب الأمة؛ 21)

سميث، باتريك. **اليابان: رؤية جديدة**. ترجمة سعد زهران. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2001. (عالم المعرفة؛ 268)

ضاهر، مسعود. **النهضة العربية والنهضة اليابانية: تشابه المقدمات واختلاف النتائج**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1999. (عالم المعرفة؛ 252)

______. **النهضة اليابانية المعاصرة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

طلعت، أحمد. **الوجه الآخر للديمقراطية**. الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، 1990.

عبد اللاوي، عبد الكريم. **تجربة العدالة الانتقالية في المغرب**. تقديم هاني مجلي. القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2013. (سلسلة أطروحات جامعية؛ 10)

المحجوبي، علي. **النهضة الحديثة في القرن التاسع عشر: لماذا فشلت بمصر وتونس ونجحت باليابان؟** تونس: سراس للنشر، 1999.

المملكة المغربية، هيئة الإنصاف والمصالحة. **الكتاب الثاني: الحقيقة والمسؤولية عن الانتهاكات**. المغرب: الهيئة، [2014].

نهضة اليابان: [ثورة المايجي إيشين]: دراسات وأبحاث في التجربة الإنمائية اليابانية. [الجذور التاريخية والإيديولوجية والحضارية لهذه النهضة]. تحرير ناغاي ميتشيو وميغال أوروتشيا؛ ترجمة نديم عبده وفواز خوري؛ مراجعة هاني تابري وجورج عبد المسيح؛ أشرف على الطبعة العربية أنطوان بطرس؛ قدم لها هشام شرابي. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ومركز بحوث التجربة الإنمائية اليابانية، 1993.

ياغي، إسماعيل أحمد. **تاريخ شرق آسيا الحديث**. الرياض: مكتبة العبيكان، 1994.

دوريات

البرنوصي، عمر. «المجتمع المدني، الانتقال الديمقراطي والملكية في المغرب.» **وجهة نظر**: العدد 23، خريف 2004.

بشارة، عزمي. «مداخلة بشأن العدالة: سؤال في السياق العربي المعاصر.» **مجلة تبيّن للدراسات الفكرية والثقافية**: السنة 2، العدد 5، صيف 2013.

بولحية، يحيى. «الصحافة والمسألة الدستورية في المغرب قبل الحماية الفرنسية.» **مجلة تبين للدراسات الفكرية والثقافية**: السنة 1، العدد 3، شتاء 2013.

______. «المخزن في مغرب القرن التاسع عشر، ناظرًا ومنظورًا إليه.» **مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية**: السنة 2، العدد 6، خريف 2013.

حمزاوي، زين العابدين. «الأحزاب السياسية وأزمة الانتقال الديمقراطي في المغرب.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد 16، خريف 2007.

ستيبان، ألفرد. «الدين والديمقراطية: التسامح المتبادل.» **أوراق ديمقراطية**: العدد 2، حزيران/ يونيو 2005.

الطويل، أماني. «معركة حكم مصر بين الجيش والإخوان.» **سياسات عربية**: العدد 4، أيلول/ سبتمبر 2013.

العناني، خليل. «جماعة الإخوان المسلمين في مرحلة ما بعد مرسي.» **سياسات عربية**: العدد 4، أيلول/ سبتمبر 2013.

فاطمة، مساعيد. «التحولات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية: نماذج مختارة.» **دفاتر السياسة والقانون**: عدد خاص، نيسان/ أبريل 2011.

قنديل، أحمد بهي الدين. «الثقافة السياسية اليابانية.» **أوراق آسيوية**: العدد 30، شباط/ فبراير 2000.

كورودا، ياسومازا. «التحديث والاغتراب في اليابان.» **مجلة المستقبل العربي**: العدد 69، 1984.

لمريني، فريد. «مغرب العدالة الانتقالية في التقارير الدولية، 1999-2006.» **وجهة نظر**: العدد 32، ربيع 2007.

المسكي، محمد. «الظاهرة الحزبية بالمغرب بين غياب النظرية السياسية وغياب المشروع المجتمعي.» وجهة نظر: العدد 14، 2002.

المودن، عبد الحي. «في إشكالية انتقال الملك في المغرب.» وجهة نظر العددان 8-9، 2002.

هيئة التحرير. «التعايش في ظل الاختلاف.» أوراق ديمقراطية: العدد 2، حزيران/ يونيو 2005.

دراسات

إبراهيم، حسنين توفيق. «الانتقال الديمقراطي: إطار نظري.» مركز الجزيرة للدراسات: 14/ 2/ 2013.

بشارة، عزمي. «الثورة ضد الثورة والشارع ضد الشعب، والثورة المضادة.» المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، آب/ أغسطس 2013.

«بيان إلى الأمة، صادر عن الدورة الرابعة والعشرين للمؤتمر القومي العربي.» القاهرة، 1-2 حزيران/ يونيو 2013.

«دستور بالغلبة: نظرة مقارنة بين دستور 2012 ومشروع دستور 2014 في مصر.» المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات، 15 كانون الثاني/ يناير 2014.

فاعور، محمد ومروان المعشّر. «التربية من أجل المواطنة في العالم العربي: مفتاح المستقبل.» دراسة، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 26 تشرين الأول/ أكتوبر 2011.

كننمنت، جين. ««الخبز والكرامة والعدالة الاجتماعية»: الاقتصاد السياسي لانتقال مصر.» تشاتام هاوس، برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مذكرة إحاطة؛ 01/ 2012، نيسان/ أبريل 2012.

«المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي، تقرير موجز حول التجارب الدولية والدروس المستفادة والتوصيات.» برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 5-6 حزيران/ يونيو 2011.

يعقوب، محمد [وآخ.]. «المواطنة من منظور حقوق الإنسان في مناهج التربية الوطنية في الأقطار العربية، دراسة حالة لكل من الأردن ومصر ولبنان.» معهد راؤول ولينبرغ لدراسات حقوق الإنسان والقانون الإنساني ضمن برنامج مشروع منح أبحاث حقوق الإنسان لعام 2012، عمّان، حزيران/ يونيو 2012.

مؤتمرات

مقتدر، رشيد. «القوى الإسلامية والتحالفات المبرمة خلال مرحلة ما قبل الربيع العربي وما بعدها: محاولة للفهم.» ورقة قُدّمت إلى: مؤتمر الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي: اتجاهات وتجارب الذي عقده المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة، 6-8 تشرين الأول/ أكتوبر 2012.

مالكي، إمحمد. «المغرب وتجربة الانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي في اسبانيا: الدروس المستفادة.» ورقة قُدّمت إلى اللقاء السنوي الثامن عشر لمشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية حول الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية: دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى، آذار/ مارس 2008.

2- الأجنبية

Books

Bricnet, Frédéric et Jean-Pierre Cendron. *Japon: Sabre, paravent, miroir*. Paris: Éditions Ouvrières, 1983. (Collection Alternatives économiques)

Daikichi, Irokawa. *The Culture of the Meiji Period*. Translation Edited by Marius B. Jansen. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1985. (Princeton Library of Asian Translations)

Une Decennie de réformes au Maroc: 1999-2009. Sous la direction du Centre d'études internationales. Paris: Karthala, 2009.

Dobb, Maurice et Paul-M. Sweezy. *Du Féodalisme au capitalisme: Problèmes de la transition.* Avec des contributions de Christopher Hill [et al.]; traduction de l'anglais de Florence Gauthier et Françoise Murray. 2 tomes. Paris: F. Maspero, 1977. (Petite collection Maspero; 196-197)

Les Figures du politique en Afrique: Des Pouvoirs hérités aux pouvoirs élus. Sous la dir. de Momar-Coumba Diop et Mamadou Diouf. Paris: Éd. Karthala; Dakar: CODESRIA, 1999. (La Bibliothèque du CODESRIA)

Grousset, René et Emile Léonard (sous la dir.). *Histoire universelle III: De la Réforme à nos jours.* Paris: Edition Gallimard, 1958.

Le Japon et son double: Logiques d'un auto portrait. Sous la direction de Augustin Berque; préface de Christian Sautter. Paris; New York: Masson 1987. (Recherches en géographie)

Lee O-Young. *Smaller is Better: Miniaturisation et productivité japonaises.* Traduit de l'anglais par Jean Martel. Paris; Milan: Masson, 1988. (Collection productivité de l'entreprise)

Lombard, Frank Alanson. *Pre-Meiji Education in Japan; A Study of Japanese Education previous to the Restoration of 1868.* Tokyo: Kyo Bun Kwan (Methodist Pub. House), [1913].

Martin, Bernd. *Japan and Germany in the Modern World.* Providence, R.I.: Berghahn Books, 2006.

Mishima, Yukio. *Le Japon moderne et l'éthique Samouraï.* Traduit de l'anglais par Emile Jean. Paris: Gallimard, 1985. (Arcades; 1)

Morris, Ivan. *La Noblesse de l'échec.* Traduit de l'anglais par Suzanne Nétillard. Paris: Gallimard, 1980. (La Suite des temps)

Mutel, Jacques. *Histoire du Japon.* Paris: Hatier Université, 1970. (Collection d'histoire contemporaine)

Oliver, Robert T. *Leadership in Asia: Persuasive Communication in the Making of Nations, 1850-1950.* Newark: University of Delaware Press, 1989.

Ravina, Mark. *The Last Samurai: The Life and Battles of Saigo Takamori.* Hoboken, N.J.: John Wiley & sons, 2004.

Renouvin, Pierre. *La Question d'extrême orient, 1840-1940.* Paris: Hachette, 1946.

Samuels, Richard J. *Machiavelli's Children: Leaders and their Legacies in Italy and Japan.* Ithaca: Cornell University Press, 2005.

Spang, Christian W. and Rolf-Harald Wippich. *Japanese-German Relations, 1895-1945: War, Diplomacy and Public Opinion.* London; New York: Routledge, 2006. (Routledge Studies in the Modern History of Asia; 35)

Starr, J. Barton (ed.). *The United States Constitution: Its Birth, Growth, and Influence in Asia.* Hong Kong: Hong Kong University Press, 1988.

Volle, Jacques. *Comment les japonais qui produisaient mal produisent-ils maintenant trop bien?* Boulogne- Billancourt: Hommes et techniques, 1982.

Yamanaka, Keiko. *Le Japon au double visage.* Paris: Édition Denoël, 1997. (Documents actualité)

Periodicals

Abe, Yoshio. «La Crise des fondements: La Culture Japonaise à la recherche de son identité.» Revue *Esprit*: no. 421, Février 1973.

Bakkar, Mohamed. «L'Exemple Japonais.» Revue *Le Nouveau siècle*: no. 13, 1995.

Dobry, Michel. «Les Voies incertaines de la transitologie: Choix stratégiques, séquences historiques, bifurcations et processus de Path Dependence.» *Revue française de science politique*: vol. 50, nos. 4-5, Août – Octobre 2000.

Muñoz, Gema Martín et Abderrahim Lamchichi. «Transition politique au Maroc.» *Confluences Mediterranée*: no. 31, Septembre 1999.

Weber, Max. «L'Éthique protestante et l'esprit du capitalisme.» Un document produit en version numérique par Jean-Marie Tremblay, professeur de sociologie.

الفصل الحادي عشر

«الربيع العربي» من منظور مقارن: دراسة في نمط التحول وأثره في الانتقال من السلطوية إلى الديمقراطية

مروة فكري

قامت الثورات في الوطن العربي تحت شعار أساسي: الشعب يريد إسقاط النظام. يلخص هذا الشعار جوهر هذه الثورات لأن المشكلة لم تكن مع قائد أو زعيم بعينه (بدرجات متفاوتة من دولة إلى أخرى)، لكن مع فلسفة حكم وأسلوب إدارة ونظرة إلى حقوق المواطن. وهي بهذا تشابهت مع الكثير من الثورات التي شهدتها أوروبا الشرقية وأميركا اللاتينية في ما عرف بالموجة الثالثة للديمقراطية[1]. تمحورت مطالب الشعوب بشكل عام حول الحكم الرشيد وما يحمله من معان متصلة بالعدالة والمشاركة وتعزيز الحقوق والحريات. ولهذا، فإن دراسة خبرات بعض هذه الدول في تحولها الديمقراطي يساهم في مزيد من الفهم، وربما التنبؤ، بمصير الربيع العربي الذي لا يبدو في أبهى حالاته حاليًا، حتى ينطبق عليه بدرجة ما توصيف غرامشي لموقف الأزمة بأنه وضع «القديم فيه يموت والجديد لا يستطيع أن يولد»، فالوضع في الكثير من دول الثورات العربية الآن يمكن وصفه بـ«قديم يأبى الموت، وجديد مهدد بالوفاة في مهده».

كثيرًا ما اعتبر علماء السياسة السلطوية العربية حالة فريدة محصنة أمام المد الديمقراطي في العالم. ساد هذا الاعتقاد إبان الموجة الثالثة للديمقراطية في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، واصطلح على تسميته بـ«الاستثناء العربي»[2] (Arab Exceptionalism). وهكذا، جاء المد الديمقراطي في الدول العربية ليتحدى هذه المقولات من ناحية، ويفتح المجال من ناحية أخرى أمام الدراسات المقارنة بين الثورات العربية وغيرها من الثورات التي شهدتها

---

(1) Samuel P. Huntington, *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century*, Julian J. Rothbaum Distinguished Lecture Series; v. 4 (Norman: University of Oklahoma Press, 1991).

(2) لمزيد من النقاش حول هذه الأطروحة وتفنيدها، انظر: Ghassan Salame, ed., *Democracy without Democrats? The Renewal of Politics in the Muslim World* (London: I.B. Tauris, 1994).

دول أخرى تحولت من السلطوية إلى الديمقراطية للوصول إلى فهم أكثر عمقًا لديناميكيات التحول الديمقراطي في السياقات المختلفة، بالإضافة إلى محددات النجاح والفشل. غالبًا ما يكون الطريق إلى الديمقراطية صعبًا ومليئًا بالعقبات، وبالتالي ربما يساعد فهم تجارب الدول التي سبقت في هذا المضمار في تجنب بعض العقبات أو على الأقل توقعها، ومحاولة الاستفادة من الخبرات الناجحة في التعامل مع هذه العقبات.

تعددت النظريات المفسرة للتحول الديمقراطي تبعًا للعوامل والمتغيرات التي أعطيت لها الأولوية، وكذلك اختلاف المستوى التحليلي الذي تم التركيز عليه. وفي وقت اهتم فيه بعض دارسي التحول بشرح أسباب التحول نفسه، انخرط البعض الآخر في تحديد شروط الديمقراطية ذاتها. وبصورة عامة، يمكن تصنيف الاقترابات الخاصة بالتحول إلى ثلاثة أنواع أساسية: اقترابات تهتم بالعوامل الهيكلية في التحول (Structure - Oriented) مثل التنمية الاقتصادية - الاجتماعية، أو الثقافة السياسية ودور المجتمع المدني[3]؛ واقترابات تهتم بدرجة أكبر بالعوامل السياسية خصوصًا تلك المتعلقة بخيارات واستراتيجيات العناصر الأساسيين في عملية التحول (Strategic - Choice Oriented)[4]؛ وثالثة تهتم بالسياق المؤسسي مثل دراسة أثر المؤسسات على رسم السياسات وأنماط الفعل السياسي وكذلك التغير في علاقة المجتمع بالدولة (State - Society Relations) والتي لعبت دورًا هامًا في تجارب سابقة في عملية التحول الديمقراطي (Institutional Context - Oriented)[5]. يمكن بشكل عام القول إن نظريات التحول الديمقراطي يمكن تصنيفها في واحدة من الفئتين الآتيتين: مجموعة تهتم بالسياق سواء الهيكلي أو المؤسسي (Context - Oriented)، وأخرى تهتم بالعملية ذاتها من خلال دراسة آلياتها، أو الخيارات المتبعة والاستراتيجيات الموظفة (Process - Oriented).

(3) Larry Jay Diamond, Juan J. Linz and Seymour Martin Lipset, *Democracy in Developing Countries, vol. 1: Persistence, Failure and Renewal* (Boulder: Lynn Rienner Publishers, 1999).

(4) Guillermo O'Donnell, Philippe C. Schmitter and Laurence Whitehead, eds., *Transitions from Authoritarian Rule: Prospects for Democracy* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1986).

(5) Samuel Huntington, *Political Order in Changing Societies* (New Haven: Yale University Press, 1968).

يعتبر «نمط التحول» (Mode of Transition) من الأبعاد التي نالت الكثير من الاهتمام نظرًا للدور الذي يلعبه ليس فقط في تحديد طبيعة النظام الناتج، بل أيضًا في تعزيز الديمقراطية. وينبع هذا الاهتمام من الاعتقاد بأن فترات التحول هي في حقيقتها لحظات مؤسسة وتكوينية، لأنها تضع المجتمع على الطريق الذي سيحدد مستقبله السياسي[6]، كما ترسم ملامح الإطار المؤسسي الذي تدار التفاعلات السياسية في كنفه. وتكمن الفكرة الأساسية وراء هذا الاعتقاد في أن التحولات الديمقراطية هي في النهاية نتاج لخيارات معينة يمكن فهمها من خلال دراسة العلاقات الداخلية للنخب. ويقع الاهتمام الأساسي لهذا الاقتراب على طبيعة التفاعل بين نخبة النظام القديم والنخبة الجديدة المتحدية لها والوزن النسبي لكل منهما إبان مرحلة التحول. وقد نالت التطورات التي شهدتها بعض دول الثورات العربية اهتمامًا مماثلًا لموضوع نمط التحول وتأثيره على المستقبل السياسي لهذه الدول. وليس أدل على ذلك من الجدال الذي شهدته الساحة المصرية بعد ثورة 25 كانون الثاني/يناير حول قضية «الدستور أولًا» أي تشكيل جمعية تأسيسية لصوغ دستور يضع ويحدد قواعد اللعبة السياسية، وصلاحيات السلطات المختلفة، أم «الانتخابات أولًا» بمعنى الدفع بإجراء انتخابات تشريعية ثم صوغ الدستور والانتخابات الرئاسية. وبالرغم من أن الاختيار كان قد حسم لصالح الخيار الثاني من خلال استفتاء شعبي، فإن ثمة من يرى الصعوبات المتعددة التي تشهدها عملية التحول في مصر نتاجٌ للمسار «الخاطئ» الذي اتخذه التحول في مصر منذ البداية.

على الرغم من ارتباط نمط التحول بـ«التحولات التحالفية» (Pacted Transitions) التي شهدها العديد من دول أوروبا الشرقية، فإن القيام بدراسة مقارنة للميكانيزمات والاستراتيجيات والأسباب التي تدفع في اتجاه نمط تحول بعينه دون آخر يمكّن الباحثين من استشراف النظم السياسية المحتمل تطورها نتيجة مسار بعينه.

(6) Gerardo L. Munck and Carol Skalnik Leff, «Modes of Transition and Democratization: South America and Eastern Europe in Comparative Perspective,» *Comparative Politics*, vol. 29, no. 3 (April 1997).

تسعى هذه الدراسة لاستقراء ما قد تقوله نظريات وخبرات التحول عن المسار التاريخي الذي تشهده دول الثورات العربية الآن. ولذلك، فإن التساؤل الرئيس لهذه الدراسة هو: على ضوء خبرات دول أوروبا الشرقية وأميركا اللاتينية في ما يتعلق بنمط التحول للديمقراطية، ما هي المآلات المحتملة لثورات الربيع العربي؟ وما هي العوامل الهامة في هذا السياق؟

ينبع من هذا التساؤل الرئيس عدة أسئلة فرعية:

ما هي الظروف التي يحتمل في ظلها أن تحل الديمقراطية محل السلطوية؟

كيف تدعم النخب أو تعرقل التحول الديمقراطي؟

كيف نفسر الاختلاف في درجة استمرار «النظام القديم» في دول «الربيع العربي»؟

ما هي التحديات التي تواجه التحول الديمقراطي في دول الثورات العربية؟

تتخذ الدراسة من أنماط التحول التي شهدتها دول الموجة الثالثة للديمقراطية في كل من أوروبا الشرقية وأميركا اللاتينية بالتركيز على خبرات (تشيلي، بولندا، رومانيا، البرازيل) كمرجعية يمكن القياس عليها في تقييم خبرات التحول في دول الربيع العربي (بالتركيز على مصر وليبيا) واستشراف مآلاتها المستقبلية. وقد تم اختيار حالات الدراسة لتمثل - قدر الإمكان - الأنماط المختلفة للتحول كما تعرفه الأدبيات.

يمكن طرح مجموعة من الافتراضات التي تؤكدها أو تكيفها هذه الدراسة أو تدحضها بالكامل. بعض هذه الافتراضات هي:

- كلما كانت النخب المعارضة غير موحدة أدى ذلك إلى نظم غير مستقرة تتأرجح بين السلطوية والديمقراطية.

- كلما كانت النخب الوطنية توافقية زادت احتمالات التحول إلى الديمقراطية.

- كلما كانت البيئة الإقليمية والدولية مشجعة على التحول زادت فرص نجاحه.

- كلما كانت الضغوط الشعبية مستمرة ومنظمة معًا، وقف ذلك حائلًا أمام عودة السلطوية.

تعتمد هذه الدراسة على اقتراب النظم في تقصّي أثر نمط التحول في طبيعة النظم السياسية الناشئة. وبالرغم من أنها تندرج تحت الدراسات التي يطلق عليها «تتابع المسار» (Path Dependent)، فإنها لا تقتصر على دراسة الخيارات التي تقوم بها العناصر الأساسية، وما يترتب عنها من نتائج. إنما تضع في الاعتبار السياق الذي تتخذ فيه هذه العناصر قراراتها وتحدد استراتيجياتها، بما يمكن أن نطلق عليه «التتابع السياقي للمسار» (Contextualized Path Dependent). وتصنف أنماط التحول بشكل عام استنادًا إلى معايير مختلفة مثل: توازن القوى بين النظام القديم والقوى المعارضة أثناء التحول، وسهولة وسلاسة التحول، وهوية العناصر التي تقود عملية التحول، والاستراتيجيات التي يتم توظيفها. ويعتبر التصنيف الذي ساقه كل من غاري ستراديوتو وسوجيان غيو[7] من أكثر التصنيفات تقدمًا في هذا السياق، وهو كالآتي:

التحولي (Conversion): عندما تأخذ النخب الحاكمة المبادرة في عملية الدمقرطة، بالرغم من تفوقها على المعارضة في القوة.

التعاوني (Cooperative): وفيه تكون الديمقراطية نتاجًا لعمل مشترك من الحكومة والمعارضة. ويسمى هذا النوع أيضًا «التحول بالتفاوض» (Negotiated Transition) وهو أكثر حدوثًا عندما يكون هناك توازن بين التيارين الإصلاحي والمتشدد داخل النظام القديم، ما يدفع بالنظام إلى التفاوض على التغيير، لكنه لا يكون على استعداد للمبادرة به.

الانهيار/ السقوط (Collapse): يسمى أيضًا التغيير من أسفل، وفيه تأخذ المعارضة دفة القيادة في إحداث الديمقراطية، وتتم إزاحة النظام أو انهياره. ويكون الدعم الشعبي في مثل هذا النمط من التحول على درجة كبيرة من الأهمية.

---

(7) Gary A. Stradiotto and Sujian Guo, «Transitional Modes of Democratization and Democratic Outcomes,» *International Journal on World Peace*, vol. xxvii, no. 4 (December 2010).

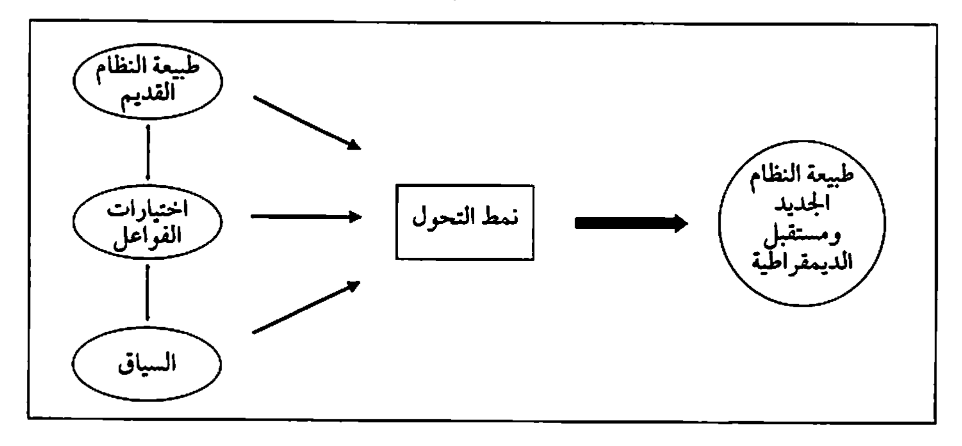
التدخل الخارجي (Foreign Intervention): فيه يكون النظام القائم معارضًا للتغيير والمعارضة على درجة من الضعف لا تمكنها من إجباره على التفاوض أو التنحي. ويحدث التغيير من قبل قوة خارجية تفرضه بالتدخل العنيف الذي يأخذ في الأغلب الشكل العسكري.

ينبغي التأكيد أن هذه التصنيفات ليست قاطعة، بمعنى أن بعض التحولات شهد سمات مشتركة من نمطين أو أكثر من التحول. كما أنه بينما اهتمت معظم الدراسات بدرجة تماسك نخبة النظام القديم من جهة، وبالتوازن النسبي في القوة بينها وبين المعارضة من جهة أخرى من أجل تفسير التغيير ونمط التحول الذي ساد، فإن هذه الدراسة تهتم بدرجة تماسك المعارضة وأثر ذلك في المسار الذي اتخذه التحول وما يمكن أن يفضي إليه من نظم سياسية. كما تمارس السياقات الداخلية والإقليمية والدولية تأثيرًا في نمط التحول الحاصل من خلال التأثير في اختيارات العناصر. على سبيل المثال، قد يقوي الضغط الشعبي المستمر في اتجاه التغيير من المعارضة في مواجهة النظام، كما أنه قد يكون معوّقًا أمام التوصل إلى اتفاقات أو تسويات بين النخب وبعضها البعض في بعض الأحيان.

ويلخص الشكل (11-1) اقتراب الدراسة من الموضوع:

الشكل (11-1)

تحليل أثر نمط التحول في طبيعة النظم الناشئة



تعتمد الدراسة أيضًا على أسلوب مونك (Munck) ولِفّ (Leff) في دراسة أثر نمط التحول والذي يقوم فيها بتتبع للعملية (Process Tracing)، حيث يحدد في كل حالة بداية التحول ويبرر تصنيفه داخل مسار معيّن من دون آخر، وينتهي بتوضيح كيف أن مسار التحول يشرح، وفي حالة دول الثورات العربية، يستشرف نوع النظم السياسية الناشئة[8] .

أولًا: طبيعة النظام القديم

1- تعريف الشمولية والسلطوية

تمثل طبيعة النظام القديم أحد المحددات الهامة في عملية التحول الديمقراطي. وفي هذا السياق، يمكن تحديد معايير معيّنة للمقارنة بين النظم (غير الديمقراطية) المختلفة تتمثل في ثلاثة أسئلة: من يحكم؟ كيف يحكم؟ بماذا يحكم؟ وقد قدم مونك تصنيفًا للنظم السياسية يتوافق مع هذه الأسئلة[9]. وبناءً على هذا التصنيف، فإن النظم السياسية تختلف وفقًا لسمات معيّنة: عدد ونوع العناصر المسموح لهم بالوصول إلى السلطة؛ أساليب الوصول إلى السلطة؛ والقواعد الملزمة في اتخاذ القرار. ووفقًا لهذه المعايير، فإن النظم السلطوية (Authoritarian) تتسم بتولي قلة للحكم سواء كانت مدنية أو عسكرية أو تحالف عسكري - مدني. ويتم الحكم في النظم السلطوية مباشرة من خلال القرارات التي تتخذها النخبة الحاكمة وتمررها من خلال أجهزة الدولة. أما الحكم الشمولي فتكون مقاليده في يد قائد واحد، وغالبًا ما يستند إلى قيادة حزب الدولة ويقوم باتخاذ القرارات من خلال هذا الحزب. لا توجد قواعد ملزمة في اتخاذ القرار، وإنما هي قرارات تعسفية من غير سقف محدد، أي أنه في الوقت الذي يحتكر فيه النظام الشمولي السلطة احتكارًا مطلقًا ويمحو مؤسسات المجتمع المدني، فإن النظام السلطوي يحتكر السياسة بدرجة كبيرة، لكنه يترك بعض المساحات المحدودة في المجال العام.

---

(8) Munck and Leff, «Modes of Transition».

(9) Gerardo L. Munck, «Disaggregating Political Regime: Conceptual Issues in the Study of Democratization,» The Helen Kellogg Institute for International Studies, Working Paper #228, August 1996.

في أمثلة النظم محل الدراسة، نجد أن هناك نظمًا اتسمت بحكم الفرد/ العائلة/القبيلة، وأخرى قامت على أيديولوجية حكم الحزب الواحد، وثالثة استندت إلى شبكة من العلاقات بين رأس النظام ومجموعات من المنتفعين منه في إطار من التعددية المقيدة. أيضًا، هناك نظم حكمت من خلال الاستناد إلى مكوّن أيديولوجي (علماني أو ديني) وأخرى ارتكزت بالأساس على قوة المؤسسات الأمنية. وقد كان لكل نوع من هذه الأنظمة أثره في طبيعة تركيبة المعارضة الناشئة، ونمط التحول الذي تم اعتماده.

2- النظم محل الدراسة

بالنسبة إلى بولندا، كغيرها من دول الكتلة الشرقية، احتكر الحزب الشيوعي الحياة السياسية (حزب العمال البولندي الموحد Polish United Workers Party). إلا أن البعض يرى أن النظام في بولندا كان من أكثر النظم بين دول الكتلة الشرقية انفتاحًا من الناحية السياسية، وأكثرها ضعفًا كنظام اشتراكي. ويرجع البعض هذا إلى عدم تشبع أعضاء الحزب الشيوعي هناك بالقيم الاشتراكية السوفييتية بصورة كاملة، بدليل تفضيلهم لتسمية الاشتراكيين بدلًا من الشيوعيين، ورغبتهم في الحفاظ على حد معيّن من الاستقلالية عن موسكو[10]. وقد كان هذا التوجه أكثر وضوحًا خلال الفترة الأولى من ترؤس فلاديسلاف غومولكا للحزب، إذ خفف من درجة العلاقة مع موسكو وأخذ منحى مختلفًا في علاقة الدولة بالكنيسة الكاثوليكية[11]. وترتب عن ذلك أن عمد النظام في بولندا إلى تبني أساليب لعلاج الأزمات تضمنت التوصل إلى حلول وسط مع العناصر المختلفة في المجتمع[12]. وقد عززت فترات الانفتاح

(10) George Sanford, «Communism's Weakest Link - Democratic Capitalism's Greatest Challenge: Poland,» in: *Building Democracy?: The International Dimension of Democratisation in Eastern Europe*, Edited by Geoffrey Pridham, Eric Herring and George Sanford in Association with the Department of Politics and the Centre for Mediterranean Studies, University of Bristol (New York: St. Martin's Press, 1994).

(11) Edward D. Wynot, «Captive Faith: The Polish Orthodox Church, 1945-1989,» *East European Quarterly*, vol. 36, no. 3 (Fall 2002).

(12) Sanford, pp. 190-191.

السياسي التي تخللت فترة الحكم الشيوعي في بولندا نمو المعارضة، ولهذا لم تصنف بولندا كنظام حكم شمولي[13]. تخللت فترة الحكم الشيوعي العديد من الحركات الاحتجاجية والاضطرابات التي سبقت نشأة حركة التضامن في 1980[14]، كما تمتعت الكنيسة الكاثوليكية بهامش من الحرية خوّلها لعب دور الظهير للمعارضة (حركة التضامن)، وقامت أحيانًا بدور الوساطة بينها وبين الحكومة. ولهذا، فقد كان التحول الديمقراطي في بولندا نتاجًا لحركة اجتماعية هي حركة التضامن التي، على الرغم من كونها حركة عمالية بالأساس، لاقت قبولًا ومساندة من طبقات وشرائح وتوجهات مختلفة في المجتمع، واستطاعت أن تقود حركة احتجاجية كبيرة خلال عامي 1980 و1981، وهي حركة لم يوجد لها مثيل في غير بولندا من دول الكتلة الشرقية[15].

خلافًا لمعظم جيوش دول الكتلة الشرقية التي لم تلعب أي دور سياسي فعال، سواء في فترة الحكم الشيوعي أو في فترة الانتقال، اضطلع الجيش البولندي بدور هام في الحياة السياسية[16]. ويعود هذا الدور الاستثنائي إلى تاريخ قيام دولة بولندا وظهورها كأمة. فقد تقسمت بولندا عدة مرات عبر تاريخها بين

(13) Mario-Alfonso Buil Merce, «Democracy and Constitutional Consolidation: The Cases of Poland and Spain,» p. 7. <http://web.ccnet.org.cn/upfile/42069.pdf>.

(14) على سبيل المثال، في عام 1970 وبعد إعلان الحكومة زيادة أسعار بعض السلع الاستهلاكية الحيوية، حدثت اضطرابات وإضرابات في عدة مدن ساحلية واجهتها الدولة بعنف وقمع كبيرين، لكنها عكست عدم الرضا العميق عن الأحول المعيشية في البلاد. تكررت الاحتجاجات في عام 1976 نتيجة زيادة الأسعار، وكان للتعامل العنيف مع الاحتجاجات أثره في تشكيل لجنة الدفاع عن العاملين Workers' Defense Committee، التي تشكلت من المثقفين المنشقين المستعدين للدفاع عن العمال والفلاحين والطلبة الذين يناضلون ضد السلطة طوال فترة السبعينيات. لمزيد من التفصيل، انظر: Communist Poland, *Encyclopædia Britannica.* <http://www.britannica.com/EBchecked/topic/466681/Poland/28216/Communist-Poland#ref397061>.

(15) لمزيد من المعلومات عن الحركة، انظر: Colin Barker, «The Rise of Solidarnosc,» *International Socialism*, no. 108 (Autumn 2005).

(16) كانت الجيوش في معظم دول الكتلة الشرقية تفتقد المكانة لأنها، وكذلك المجتمع، كانا على دراية بأن الأمن القومي للبلاد لا يعتمد على الجيش ولكن على قوات حلف وارسو والتي كانت تعني بالأساس قوات الاتحاد السوفياتي. انظر: Carmen Gonzáles-Enriquez, «The Peculiar Traits of the Polish Transition,» Paper Presented at the Seminar on Democratic Transition and Consolidation 2001-2002: The Transition to Democracy in Poland, FRIDE, Madrid, March 2002, p. 23.

القوى الكبرى المجاورة، ونتيجة لهذا التاريخ من الأطماع الإقليمية فإن الجيش أصبح مصدرًا للفخر نظرًا للدور الذي لعبه في الحفاظ على الوحدة الإقليمية للبلاد. كما كان الجيش البولندي دائمًا على استعداد للدخول في مواجهات، حتى مع قوى أقوى منه كثيرًا. على سبيل المثال، لم يستتبّ الأمر للقوات السوفياتية بعد احتلال بولندا إثر الحرب العالمية الثانية إلا بعد سنتين، ولم تمر أزمة 1956 إلا بعد أن قدم السوفيات تنازلًا خاصًا بملكية الأراضي الزراعية في بولندا لتبقى في نطاق الملكية الخاصة، بعد أن هدد الجيش البولندي بانتفاضة أخرى[17].

شهدت بولندا موجات احتجاجية متكررة طوال فترة الحكم الشيوعي، كان أقواها في عام 1980 عندما أضرب العمال احتجاجًا على تدهور الأوضاع الاقتصادية. وكانت الموجة مؤثرة إلى درجة اضطرار الحكومة إلى التفاوض مع العمال الذين نجحوا في انتزاع الحق في تشكيل اتحادات عمالية مستقلة تتولى تمثيلهم واحترام حقهم في الإضراب. وكان من نتائج هذا الاتفاق ظهور حركة نقابية قومية اكتسحت البلاد، هي حركة «التضامن». لكن في ظل التهديدات السوفياتية بالتدخل، أُعلنت الأحكام العسكرية في بولندا، وتم قمع الحركة واعتقال معظم قادتها[18].

تقترب مصر من الحالة البولندية في ما يتعلق بالانفتاح السياسي النسبي مقارنة بغيرها من الدول المحيطة التي شملتها موجة الاحتجاجات، وكذلك في ما يتعلق بظهور عدة حركات احتجاجية مهّدت للثورة. وبينما يوصف النظام البولندي قبل 1988 بالسلطوي، فإن النظام المصري في عهد حسني مبارك يمكن وصفه بـ«شبه السلطوي» أو «السلطوي التنافسي» أو «السلطوي الانتخابي». فعلى الرغم من التحول عن صيغة الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية منذ أكثر من ثلاثة عقود، فإنها ظلت تعددية مقيدة لم تسفر عن تداول السلطة. كما كان هامش الحرية المتاح يتسع ويضيق وفقًا لأهواء النظام الحاكم

(17) المصدر نفسه، ص 22.

(18) John K. Glenn III, *Framing Democracy: Civil Society and Civic Movements in Eastern Europe* (Stanford: Stanford University Press, 2001), p. 42.

من دون التقيد بالأسس الدستورية والقانونية[19]. واتسم النظام بعدة سمات أساسية أهمها شخصنة السلطة وغياب مبدأ التوازن بين السلطات، حيث تمتع الرئيس بسلطات دستورية ضخمة. إذا أضفنا إلى ذلك حقيقة أن قانون الطوارئ ظل مطبّقًا منذ عام 1981، وهو الذي يمنح المزيد من السلطات للمؤسسة التنفيذية وعلى رأسها الرئيس ويقوض الكثير من الحقوق والحريات للمواطنين تحت ذريعة «الإضرار بالدولة»[20]، يتضح أكثر مدى قوة الرئاسة دون بقية المؤسسات. وبينما احتكر الحزب الشيوعي في بولندا قانون الحياة السياسية، كان للخلل الكبير في النظام الحزبي في مصر أثره في احتكار الحزب الوطني الديمقراطي[21] فعليًا للحياة السياسية والبرلمانية منذ تأسيسه في أواخر سبعينيات القرن الماضي. واتسمت الأحزاب المعارضة بالهشاشة والضعف وافتقاد القاعدة الشعبية، وعدم القدرة على التنسيق الفعال بينها، ما جعلها غير قادرة على القيام بدور سياسي فاعل ومؤثر. كما قوض المناخ السياسي المقيد للمعارضة تجدد النخبة وضعف قيادات الصف الثاني أو ظهور كوادر منافسة. وهكذا، فقدت الجماهير أي دافع للمشاركة السياسية في ظل استمرار نهج تزوير الانتخابات والتلاعب في نتائجها[22].

---

(19) حسنين توفيق إبراهيم، «ثلاثون عامًا من حكم مبارك لمصر.. تبديد أرصدة القوة. النظام السياسي المصري: التوازن بين السلطات ومعضلة الشرعية،» مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، تشرين الأول/ أكتوبر 2011. <http://studies.aljazeera.net/files/2011/08/201187105658651422.htm>.

(20) استُخدِم قانون الطوارئ في مواجهة قوى المعارضة السياسية والحركات الاحتجاجية المختلفة، وهو يشير إلى اعتماد النظام بالأساس على القبضة الأمنية. وأصبحت المهمة الأساسية لوزارة الداخلية تتعلق بأمن النظام. انظر: المصدر نفسه.

(21) استمد الحزب الوطني مكانته من عاملين أساسيين. الأول أن رئيس الدولة هو رئيس الحزب، والثاني يتعلق بالتداخل بين أجهزة الحزب وأجهزة الدولة، وتوظيف الأخيرة لحساب الحزب خصوصًا خلال الجولات الانتخابية. لذلك، فإن النظام الحزبي في مصر هو أقرب إلى نظام الحزب المسيطر أو المهيمن منه إلى نظام التعددية الحزبية. هذا لا يعني أن النظام هو نظام الحزب وإنما في الحقيقة أن الحزب الوطني كان حزب النظام من دون أي عناصر أيديولوجية أو فكرية ينطلق منها. إبراهيم، «ثلاثون عامًا من حكم مبارك لمصر».

(22) ترسخت هذه القناعة بعد إلغاء دور القضاء في الإشراف على الانتخابات بموجب التعديلات التي أُدخلت على الدستور في عام 2007. وجاءت انتخابات التجديد لنصف مجلس الشورى في حزيران/ يونيو عام 2010 لتؤكد هذه الحقيقة بشكل جلي. المصدر نفسه.

كان التنظيم المعارض الوحيد الذي يستند إلى قاعدة شعبية هو تنظيم الإخوان المسلمين، المحظور قانونًا والمتأقلم واقعيًا مع استراتيجية «المواجهة المحسوبة» التي اتبعها معه النظام. وقد نتج من هذا أن أصبح الحفاظ على وحدة الجماعة قيمة عليا، وهدفًا في حد ذاته وهو، في ما يبدو، لم يلق اعتراضًا من الدولة التي اتبعت سياسة إقصائية وليست استئصالية إزاء الجماعة[23]. فقد كان النظام بحاجة إلى مثل هذا الوجود لاستخدامه فزّاعة في الداخل والخارج، حيث كانت الحجة المطروحة دائمًا هي: إما نظام مبارك أو الجماعات الإسلامية.

كما هي الحال في بولندا، لا يمكن إغفال دور المؤسسة العسكرية أيضًا في الحياة السياسية في مصر. فالجيش في مصر، كما أشار ستيفن كوك (Steven Cook)، لا يحكم ولكنه يتحكم في النظام المصري[24]. نجح مبارك في صوغ علاقة تقاسم للسلطة بينه وبين النخبة العسكرية مكّنته من فرض سيطرته على مقاليد الحكم، وفي الوقت نفسه ظل مخلصًا لقاعدة قوته وهي الجيش ومحافظًا على مصالحه، خصوصًا الاقتصادية منها. ويدير الجيش المصري إمبراطورية اقتصادية ضخمة، يتطلب الحفاظ عليها بعيدًا عن الرقابة العامة درجة كبيرة من انخراط الجيش في عملية صنع القرار السياسي. ويتخذ هذا عدة طرق، منها تولي ضباط الجيش المتقاعدين مناصب داخل البيروقراطية المصرية كمحافظين ورؤساء أحياء أو رؤساء إدارة الشركات الحكومية. ومن هنا، ظهرت علاقة قوة فاسدة ومعقدة حول هذا الانخراط وكان نظام مبارك هو الضامن لهذه العلاقات[25]. وبينما كان دور مبارك محوريًا في الحكم، إلا أنه لم يكن يحكم منفردًا. فكما أشار وائل جمال، «كان حكم مبارك معبّرًا عن سيطرة تحالف بين المؤسسات الأمنية وبيروقراطية الدولة والحزب الحاكم

---

(23) إبراهيم، «ثلاثون عامًا من حكم مبارك لمصر».

(24) Steven A. Cook, *Ruling but not Governing: The Military and Political Development in Egypt, Algeria, and Turkey* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2007).

(25) Mohamed Elgohari, «A Path Leading to Failure,» Atlantic Council, 24 September 2013. <http://www.atlanticcouncil.org/blogs/egyptsource/a-path-leading-to-failure>.

ثم دخل بعدها كشريك تكتل مصالح من رأسمالية خاصة بازغة في إطار دعم مشروع توريث الحكم»[26].

أفرزت هذه السمات للنظام المصري أزمة حقيقة تمثلت ملامحها في تراجع هيبة الدولة، وتآكل سيادة القانون، وتفشي الفساد السياسي والإداري مع تزايد ظاهرة التزاوج بين الثروة والسلطة، وتزايد حدة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، وكثرة التوترات والمشاحنات الطائفية، واتساع نطاق الاحتقان بين السلطة والمجتمع. وتجلت هذه الأعراض بوضوح في تصاعد موجة الاحتجاجات العامة في السنوات التي سبقت الثورة، وكان أهمها احتجاجات عمال المحلة الكبرى في 6 نيسان/ أبريل 2008، التي ساندها وانضم إليها العديد من النشطاء الشباب[27]. وبدا النظام في السنوات الأخيرة رافضًا الإصلاح وتصاعدت احتمالات التوريث وباتت سبل التعبير والتغيير مغلقة خصوصًا بعد انتخابات مجلس الشعب لعام 2010، التي لم يترك فيها النظام مكانًا للمعارضة.

بينما كانت الهيمنة على الحياة السياسية في بولندا من نصيب الحزب الشيوعي، وفي مصر تمارس من خلال الرئيس وشبكات المصالح المرتبطة بنظامه، فإن النظام في رومانيا تمحور حول شخص الحاكم بالأساس. تولى نيكولاي تشاوشيسكو (حكم بين عامي 1964 و1989) كامل مقاليد السلطة في رومانيا، وأقام حكومة على نمط حكم ستالين، وأكملها بهالة من عبادة الشخصية (Personality Cult). وقد اتسم هذا الحكم الدكتاتوري بسمتين أساسيتين. تمثلت السمة الأولى في عدم المساواة بين النخبة والشعب، وبالتالي بين تشاوشيسكو والنخبة (من خلال عمليات تطهير متفرقة للحزب)، الأمر الذي ترتب عنه احتكار تشاوشيسكو القوة كلها. وتتعلق السمة الثانية بضعف المؤسسات السياسية، ما سمح له بأن يحكم مباشرة من دون وساطة المؤسسات الشرعية بينه وبين الجماهير. كما كانت التعيينات في تلك المؤسسات، وعلى رأسها الحزب الحاكم، قائمة على أساس الولاء وليس الكفاءة، ما أدى إلى المزيد

---

(26) وائل جمال، «من يحكم مصر بعد 30 يونيو؟،» الشروق، 27/ 10/ 2013.

(27) إبراهيم، «ثلاثون عامًا من حكم مبارك لمصر».

من الإضعاف[28]. كما عمل تشاوشيسكو على إحكام قبضته على المؤسسات الأمنية، ولهذا استحدث في عام 1974 منصب رئيس الجمهورية، وهو الأمر الذي ترتب عنه إلغاء منصب رئيس مجلس الدولة (President of State Council). وحيث إن الجيش الروماني كان هو المتحكم في منصب رئيس مجلس الدولة، فقد جعلت هذه الخطوة منصب القائد العام للقوات المسلحة تحت إمرة الرئيس. وبهذا تمكن تشاوشيسكو من التحكم بالقوات المسلحة الرومانية وعزز احتكاره للقوة. وطالما استمرت الأجهزة الأمنية والعسكرية في دعمه، استمر تشاوشيسكو محتفظًا بالسلطة كاملة[29].

حرص النظام في رومانيا على أن تكون المعارضة - إن وجدت أساسًا - ضعيفة وغير منظمة، والأهم، من دون قيادة. وضمن النظام أنه في حالة ما إذا حدثت احتجاجات مضادة فإنها ستكون عفوية، وأن المحفّز لها سيكون أفرادًا أو جماعات على هامش المجتمع. وتم دمج الأيديولوجية الشمولية في التوجه المعادي للاتحاد السوفياتي[30]، وللأجانب بصفة عامة، لتصوير أي انشقاق داخل هياكل الحزب - الدولة على أنه ليس فقط خيانة للقائد، لكن نوع من انعدام الوطنية، ومن ثم جريمة خيانة عظمى[31]. وهكذا تحكم النظام في المجتمع، وتحكم تشاوشيسكو شخصيًا في الحزب - الدولة. ويكفي ذكر

---

(28) Attila Agh, *Emerging Democracies in East Central Europe and the Balkans*, Studies of Communism in Transition (Cheltenham, UK: Edward Elgar, 1998), p. 260.

(29) Vladimir Tismaneanu, «Personal Power and Political Crisis in Romania,» *Government and Opposition*, vol. 24, no. 2 (April 1989), p. 182.

(30) بعد أن أصبح السكرتير العام للحزب في عام 1965، حافظ تشاوشيسكو على فكرة «أنموذج روماني للاشتراكية» وقام تدريجًا بإبعاد نفسه عن السوفيات.

تحول تخوف تشاوشيسكو من تدخل السوفيات في السبعينيات إلى وسواس. وفي الوقت نفسه، هاجمت مشكلات البترول والقروض الاقتصاد الروماني وألقت به في أزمة عميقة. وهكذا كانت رومانيا قبل عام 1989 دولة بوليسية غارقة في أزمة أخلاقية وركود اقتصادي. لمزيد من التفصيل، انظر: Ludolfo Paramio, «Romania: An Excessively Long Transition,» Paper Presented at the Seminar on Democratic Transition and Consolidation 2011- 2002, Democratic Transition in Romania, FRIDE, Madrid, April 2002, p. 9.

(31) Richard Andrew Hall, «Theories of Collective Action and Revolution: Evidence from the Romanian Transition of December 1989,» *Europe-Asia Studies*, vol. 52, no. 6 (2000), pp. 1071-1072.

حقيقة أن رومانيا كانت الدولة الوحيدة من بين دول حلف وارسو التي ليس فيها جريدة للمعارضة في 1988 لبيان الدرجة التي كان عليها النظام من قمع وانغلاق.

هكذا كانت حالة رومانيا تتطابق مع ما يطلق عليه النظم السلطانية، التي تفتقد حكم القانون وغياب المجال تمامًا أمام المعارضة وانخفاض مستوى المؤسسية، وتلون الحياة العامة بمجموعة طقوس غير مفهومة، حيث يجبر الناس على الاشتراك في تجمعات وتظاهرات دعم ومؤتمرات لا يكون فيها المتظاهر أو الذي عبّأ للتظاهر مقتنعًا أو مستوعبًا لما يقوله أو ما يفعله. وفي مثل هذه النظم لا يوجد مجتمع موازٍ أو ثقافة أخرى[32].

تتشابه رومانيا تحت حكم تشاوشيسكو مع ليبيا في ظل حكم القذافي. فبعد تولي القذافي السلطة من خلال الانقلاب على الملكية في عام 1969 أقام نظامًا دكتاتوريًّا على النمط السلطاني الشخصي المشار إليه في التجربة الرومانية. وعلى مدار السنوات، هدم القذافي كل المؤسسات التي تواجدت قبل الانقلاب وحظر كل التنظيمات السياسية. وكانت القرارات تتخذ بصورة تحكمية في ظل انعدام كامل لأي درجة من المأسسة. فلم تكن هناك، على سبيل المثال، بيروقراطية مهنية كما هو الحال في مصر وتونس. ونجح القذافي في التخلص من أغلبية النخبة السياسية أو تحييدها، بمن فيها العديد من رموز المعارضة في المنفى. واختفت، بالتالي، الأحزاب السياسية والجماعات المعارضة، وتم تهميش المنافسين السياسيين المحتملين حتى يظل القذافي الشخصية الوحيدة المسيطرة في المجال السياسي. وألغيت التيارات السياسية كلها منذ عام 1973 مع إعلان الديمقراطية الشعبية المباشرة وميلاد الجماهيرية. كما قمع نظام القذافي المجتمع المدني والإعلام المستقل، وأوجد شبكة من الهياكل غير المنتخبة وهياكل للقوة غير رسمية[33].

---

(32) Lucian-Dumitru Dîrdală, «The End of the Ceauşescu Regime – A Theoretical Convergence» <http://www.umk.ro/images/documente/publicatii/Buletin20/the_end.pdf>.

(33) Ronald Bruce St John, «Libya: Cracks in the Qadhafi Foundation,» Sada, 17 January 2011. <http://carnegieendowment.org/2011/01/18/libya-cracks-in-qadhafi-foundation/6baj>.

عند وصول القذافي إلى السلطة، عمل على تفكيك التحالفات القبلية التي أنشأها النظام السابق. ولهذا أبدل القذافي نبلاء القبائل الذين شغلوا المناصب الإدارية على المستوى الإقليمي بتكنوقراط من الشباب. وكان تقويض وتهميش القذافي لدور القبائل في الأيام الأولى من حكمه مدفوعًا بدوافع تكتيكية وأيديولوجية في الوقت نفسه. تكتيكيًا، كان يرغب في إزاحة أي عناصر باقية موالية للملكية، بينما تمثل الدافع الأيديولوجي في إيمانه بالقومية العربية ومن ثم رغبته في التحول من القبلية إلى نظام سياسي يمكن أن يشمل، ليس جميع الليبيين وحدهم، ولكن الدول العربية أيضًا. إلا أن محاولات استبعاد القبيلة من السياسة الليبية لم يستمر طويلًا، ولعبت عدة عوامل دورها في دفع القذافي إلى استخدام القبائل سياسيًا. فقد شهدت فترة حكم القذافي محاولات للاستيلاء على السلطة[34]، فدفع القذافي أبناء قبيلته إلى مواجهة المعارضة السياسية المتزايدة، واضطر لتعيين العديد من أقاربه وأصهاره في المراكز الهامة في الأمن والجيش. وأصبح التلاعب بالقبائل وبناء تحالفات قبلية غير رسمية جزءًا مهمًا من المناورات السياسية الداخلية للقذافي. وكان للعدد الصغير لقبيلة القذاذفة التي ينتمي إليها القذافي، إضافة إلى ضعف ثقلها السياسي والاقتصادي، أثره في توجه القذافي إلى إقامة تحالفات تكتيكية وغير رسمية مع قبائل هامة في الدولة مثل الورفلة ومغارة، وأصبحت المحسوبية ومحاباة الأقارب بمثابة الأعمدة التي تحمل التحالفات السياسية غير الرسمية للقذافي[35].

---

(34) أهم هذه الأحداث كان تمرد عام 1993، ومحاولة انقلاب القوات المسلحة في مصراته والتي أدت إلى أحداث في مدن ليبية أخرى منها الزاوية وسرت، بالإضافة إلى اعتقال عدد من ضباط الجيش، فإن القذافي تحول إلى قبيلته لمواجهة المعارضة السياسية المتزايدة. لمزيد من التفصيل، انظر:
John Wright, *A History of Libya* (London: C. Hurst & Co. (Publishers) Ltd., 2012), pp. 219-220.

(35) جرت العادة بتعيين أعضاء الأسرة ورموز أساسية من القبائل الحليفة في مواقع مهمة وقيادية. كما كان يتم تسليح القبائل التي يثق بها النظام. كذلك عزز القذافي سلطته من خلال ضرب القبائل بعضها بالبعض الآخر، وتعزيز قبيلة على أخرى في أماكن مختلفة من الدولة. في عام 1990، تم تعزيز دور القبائل في الحياة العامة أكثر مع تأسيس نظام شامل من خلال لجان القيادة الاجتماعية الشعبية. وكان نبلاء القبائل والأقاليم هم الأعضاء الأساسيون في هذه اللجان الجديدة والتي تولت عددًا من الوظائف الاجتماعية والبيروقراطية في الدولة المركزية. أمدّت هذه اللجان خدمات الرفاه للسكان المحليين وكانت في منزلة منتدى قضائي لتسوية الصراعات المحلية. لمزيد من التفصيل، =

كذلك أنشأ القذافي نظام أمن موازيًا مكوّنًا من العديد من الوحدات الخاصة التي تتولاها شخصيات من أهل الثقة على رأسهم أولاده[36]. وعرفت هذه الوحدات بـ«الكتائب الأمنية» وتميزت بتدريبها وتسليحها العاليين بالمقارنة بالجيش النظامي. فعلى الرغم من وجود ما يسمى وزارة الدفاع، إلا أن ملف الأمن كان يدار من قبل هذه الكتائب. وقد أبقى القذافي على الجيش الوطني ضعيفًا لصالح هذه الوحدات، تجنبًا لخطر وقوع انقلاب. كان الجيش يعامل بقدر من الريبة، وتم التحكم بفرق الضباط ومراقبتها تحسبًا لأي خيانة محتملة. ولهذا، ليس من المستغرب انشقاق وحدات كبرى عن النظام ما جعل تحرير شرق ليبيا ممكنًا. من جانبها، لم تتمتع الشرطة بسمعة سيئة لاقتصار مهامها بالأساس على حركة المرور وما يشابهها من مهام، ولم تكن هي الأخرى مسلحة تسليحًا قويًّا[37].

بات واضحًا أن أي محاولة لإصلاح النظام غير ممكنة، خصوصًا في ظل فشل ما كان يدعي سيف الإسلام أنه يتطلع إلى تحقيقه[38]. فقد حاول سيف الإسلام تقديم نفسه في إطار الصورة الإصلاحية المنفتحة من خلال العمل على تقنين إنشاء المنظمات غير الحكومية، التي لا تعمل بالسياسة. لكن القذافي رفض، كما فشل الجهد في تأسيس إعلام مستقل. وكان لتواري اقتراحات سيف الإسلام أثره في إبراز كيف أن الجناح الأكثر تشددًا كان له الصوت الأقوى[39]،

= انظر: Mohammed El-Katiri, «State-Building Challenges in a Post- Revolution Libya,» U.S. Army War College: Strategic Studies Institute, October 2012, pp. 3-4. <http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pdffiles/PUB1127.pdf>.

(36) يرى بعض المحللين أن القائد الليبي لعب على طموحات أبنائه لخلافته من خلال تأليب بعضهم على بعض، حتى يضمن ألا يجمع أي أحد منهم سلطة كافية لتهديد وضعه. انظر: George Joffe, «Despite Its Iron Grip, Gaddafi's Regime was always Likely to Fall,» *The Independent*, 27/8/2011. <http://www.independent.co.ug/column/insight/4551-despite-its-iron-grip-gaddafis-regime-was-always-likely-to-fall#sthash.bYt8WCuX.dpuf>.

(37) El-Katiri, «State-Building Challenges».

(38) كشفت الحوادث أن مثل هذه الأطروحات كانت بمثابة عمليات تجميلية في وجه النظام الذي استمر 42 عامًا، ولم تكن ناتجة من فلسفة إصلاحية حقيقية، والدليل موقفه من ثورة 17 شباط/ فبراير. للمزيد، انظر: المصدر نفسه، ص 28.

(39) من أبرز الأمثلة على ذلك ما تعلق بالدستور الليبي الذي كتبته لجنة قام بتعيينها سيف الإسلام بنفسه في عام 2008، والذي - كما ذكرت التسريبات وقتئذٍ - لم يغير النظام السياسي القائم وقتئذٍ بدرجة ملحوظة. إلا أنه في ما يبدو تعدى كثيرًا ما كان من الممكن أن يسمح به القذافي والحرس =

على اعتبار أن التغيرات الواسعة والسريعة قد تعوّق الاستقرار السياسي. في الوقت نفسه، أنتج الغموض الذي لفّ خطة الخلافة السياسية، مع صعود نجم سيف الإسلام، عداوات داخل الدائرة الداخلية لأصدقاء القذافي المعروفين «برجال الخيمة»، حيث إن القاعدة غير المعلنة لعقود كانت أن يخلف القذافي واحد من زملائه الثوريين في حالة غياب القذافي عن المشهد السياسي[40].

كما جاء القذافي بانقلاب عسكري، كذلك الحال مع بينوشيه في تشيلي. فقد قام بينوشيه (القائد العام للقوات المسلحة آنذاك) بالانقلاب على حكومة أللندي المنتخبة[41]. وكان من أوائل الإجراءات التي قام بها هي حل البرلمان ووقف العمل بالدستور وحظر أنشطة جميع الأحزاب السياسية والاتحادات العمالية وفرض رقابة شديدة على الإعلام. وبدأ بينوشيه بملاحقة اليساريين والتخلص منهم، حيث يقدر عدد مؤيدي أللندي الذين قتلوا على يد نظام بينوشيه خلال السنوات القليلة التي أعقبت الانقلاب ما يزيد على ثلاثة آلاف. وبشكل عام، اتسم نظام بينوشيه بقمع شديد، وعمل على ردع أي محاولة لتقويض سلطته من خلال فرض حظر تجوال من الغروب إلى الشروق، وتجريم أي تجمع يزيد على ثلاثة أشخاص. وتورط بينوشيه في عمليات عسكرية وتعذيب ضد معارضين في ما أطلق عليه «قوافل الموت»[42]، ويقدر ضحاياها بحوالى 27 ألفًا خلال 17 عامًا من حكمه، منهم ما يزيد على 3000 اختفوا أو قتلوا في معسكرات تعذيب. وعلى الرغم من تمكن بينوشيه من السلطة بسهولة، بقي التحدي الخاص بإيجاد وهم شرعية النظام حتى يغلق

= القديم. وفي بداية 2010، تم إرسال المسوَّدة إلى لجنة القيادة الشعبية الاجتماعية لإبداء الملاحظات، لكنها اختفت تمامًا منذ ذلك الوقت.

(40) المصدر نفسه، ص 6.

(41) فاز سلفادور ألليندي زعيم الحزب الاشتراكي في تشيلي بانتخابات الرئاسة في عام 1970، ليكون بذلك أول ماركسي في العالم يصل إلى السلطة من خلال انتخابات ديمقراطية. وواجهت الحكومة الجديدة مشاكل اقتصادية خطيرة. للمزيد: Salvador Allende, *Encyclopædia Britannica*. <http://www.britannica.com/EBchecked/topic/16237/Salvador-Allende>.

(42) Kevin Reid, «Pinochet and the Caravan of Death: An Interview with Stacie Jonas,» *Transnational Institute*, 1 December 2001. <https://www.tni.org/en/archives/act/1613>.

المجال أمام تدخل الجهات الخارجية، وأيضًا ليتجنب تشكيل أي تحالف من أحزاب الأقلية ضده، إذا ما اعتمد فقط على السياسات الدكتاتورية القمعية الصريحة، خصوصًا في ظل حقيقة أن تشيلي كان لديها خبرة تاريخية كبيرة مع الحكم الديمقراطي. وكانت الأدوات التشريعية وكذلك القضاء من أهم الأدوات المستخدمة لتحقيق ذلك. فقد حرص بينوشيه على أن تخرج نصوص القوانين، بل وتفسر أيضًا، لصالح نظامه.

تتشابه ظروف بداية الحقبة الدكتاتورية في البرازيل مع تلك الخاصة بتشيلي وليبيا، من حيث إنها أتت من خلال انقلاب عسكري في عام 1964 أطاح الرئيس جواو غولارت واستمر حتى 1985. وكانت أيضًا هذه الفترة من الحكم السلطوي قاسية في تاريخ البرازيل، حيث قتل الكثيرون وتعرض آخرون للسجن أو النفي. كان النظام عنيفًا لكنه عمد إلى اكتساب شرعيته، خصوصًا في الفترة بين عامي 1964 و1974، من خلال الاستناد إلى ادعاءات الدفاع عن الأمن القومي والقيم المدنية، والعمل على تعزيز التنمية الاقتصادية، التي توافقت مع توجهات جزء كبير من المجتمع البرازيلي والحلفاء القريبين من الدولة[43].

سمح النظام في البرازيل بدرجة محدودة من الحرية السياسية من خلال إقامة نظام حزبين. كان الحزب المساند للنظام هو التحالف الثوري الوطني (Arena: Alianca Renovadora Nacional)، لكنه كان حزب النظام (كما كان الوضع في مصر) وليس نظام الحزب (كما كان الحال في بولندا على سبيل المثال). وبينما وجدت جماعات المعارضة «المعتدلة» منفذًا للتعبير السياسي من خلال حزب الحركة الديمقراطية البرازيلية[44] (MDB Moviemento Democratico Brasiliero)، تم حظر قوى الجناح اليساري والجماعات الراديكالية وقمعها

(43) Camila Tribess, «The Crisis of Authoritarian Regimes in Argentina and Brazil, A Comparative Study,» Paper Presented at the IPSA- ECPR Joint Conference: Whatever Happened to North-South?, São Paulo, 16-19 February 2001.

(44) Scott Mainwaring, «The Transition to Democracy in Brazil,» The Helen Kellogg Institute for International Studies, Working Paper #66, March 1986, p. 2.

بأيدي النظام. وبهذا أوجد نظام الحزبين صورة زائفة للديمقراطية السياسية. وقام النظام البرازيلي في البداية ببناء شرعيته على الرموز والخطابات السلبية «ضد الشيوعية، ضد الفساد، ضد الفوضى»، وعلى أهمية النظام والاستقرار وتجنب الصراع. وكسبت هذه الشعارات مشاعر قطاع كبير من المواطنين خصوصًا لدى الطبقة الوسطى وما فوقها. إلا أن الاعتماد على هذه الشعارات لم يكن ليستمر طويلًا. فمن ناحية، إذا نجح النظام السلطوي في اقتلاع هذه الشرور، انتفى منطق وجوده. من ناحية أخرى، إذا لم ينجح يفقد صدقيته لعدم كفاءته. وقد حاول النظام في عهد الرئيس إيميليو غاراستازو ميدسي تغيير رموز الشرعية من خلال الكفاءة والنمو الاقتصادي، إلا أن الشرعية القائمة على مفهوم الإنجاز، هي بدورها غير مستقرة من ناحية، ومن ناحية أخرى، قد يؤدي استمرار الإنجاز الاقتصادي بعد فترة إلى تطلعات سياسية[45]. كذلك، فإن ارتباط الحكومة بالجيش خلق مشكلة للمؤسسة العسكرية، فهناك الجيش كمؤسسة مهمتها الدفاع عن الوطن، وتتطلب نوعًا من الانضباط والوحدة بعيدًا عن الخلافات السياسية. وهناك الجيش كحكومة، وغالبًا ما يتم تسييس المؤسسة العسكرية، ومن ثم تكون عرضة للانقسام الداخلي، وظهر هذا جليًا في أوقات تحديد الخلافة السياسية.

هكذا تتفاوت النظم في طبيعتها، لكن بشكل عام يمكن إدراج عدة ملاحظات. تتيح النظم السلطوية وشبه السلطوية مجالًا محدودًا لوجود المعارضة، بل إنها في بعض الأحيان تشجع على ذلك، لإضفاء الشكل الديمقراطي على حكمها، خصوصًا إذا لم تكن تستند إلى أيديولوجية بعينها. إلا أن هذه المعارضة تكون في الأغلب مفككة وضعيفة إلى حد بعيد، وإن تمكنت في بعض الحالات من اكتساب بعض القدرة على التنظيم. كما تعمل

---

(45) هذا ما حدث في البرازيل، فالطبقات التي كانت أكثر استفادة من المعجزة الاقتصادية هي التي كانت أكثر مطالبة بعودة الديمقراطية. أدت نقابات مثل المحامين والصحافيين دورًا كبيرًا في إدانة الانتهاكات السلطوية. كما أن الكنيسة الكاثوليكية التي سبق أن باركت الانقلاب في عام 1964، عادت لتصبح من أشد معارضيه. لمزيد من التفصيل، انظر: «Brazilian Democratic Transition: Elements for the Analysis of a Possible Transition in China» <http://www.pp.u-tokyo.ac.jp/courses/2011/documents/graspp2011-5150011-2.pdf>.

هذه النظم على إحكام سيطرتها من خلال مؤسسات الدولة، وخصوصًا المؤسسات الأمنية والعسكرية. ويؤدي الجيش دورًا أساسيًا في استمرار النظم السلطوية (هذا في حالة ما لم يكن الجيش نفسه هو الحاكم) ولا يسمح بوجود أي كيانات أمنية موازية. على العكس من ذلك، نجد أن النظم الشمولية (أو السلطانية) لا تسمح بوجود أي كيانات معارضة، ولا تعتمد على المؤسسات في الحكم وإنما على إرادة الحاكم المنفردة. وبالتالي، فإنه بينما تتميز النظم السلطوية بدرجة من المأسسة، فإن النظم الشمولية تتسم بضعف مؤسسات الدولة الشديد. فكما أوضح جويل مغدال[46] (Joel Migdal) يقوم هؤلاء الحكام عن غير وعي بإضعاف الدولة من خلال الاعتماد على حلفاء يتم اختيارهم بناءً على الولاء لا الكفاءة. كما تقوم النظم الشمولية في أغلب الأحوال بالسماح بكيانات أمنية موازية تقوم بالأساس على الولاء والطاعة للحاكم، وبالتالي فإن الجيش لا يكون بالضرورة هو أقوى مؤسسة قائمة. كما يتضح أيضًا أنه كلما كان النظام أيديولوجيًا كانت درجة مرونته مع وجود الكيانات المعارضة أقل. كما تمثِّل مشكلة الخلافة السياسية في النظم السلطوية والشمولية واحدة من أهم المشاكل التي تتعرض لها، لكنها في الوقت نفسه تكون هي السبيل لتفكك تحالفات النظام ومن ثم تكون مدخلًا للتغيير.

ثانيًا: اختيارات العناصر

تعتبر اختيارات العناصر المنخرطة في عملية التحول من العوامل الحاسمة في تحديد النمط المتبع في عملية التحول، كذلك في ما يتعلق بفرص النجاح والفشل. ويتعلق هذا البعد أساسًا بالنخبة من الطرفين: المعارضة والنظام. وتركز معظم الأدبيات على تقسيم النخبة من الطرفين إلى معسكر معتدل وآخر متشدد، مؤكدة أن نمط التحول بالتفاوض يتم فقط إذا ما وجد معتدلون على الجانبين (المعارضة والنظام)، ويكون لهم الكفة الراجحة في ميزان القوة داخل معسكريهما. إلا أن هذه الدراسة مهتمة أكثر بدرجة تماسك النخبة أثناء عملية التحول، إضافة إلى اهتمامها بأسباب اتخاذ التحول لمسار ما دون غيره.

---

(46) Joel S. Migdal, *Strong Societies and Weak States: State-Society Relations and State Capabilities in the Third World* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1988).

في بولندا، أيقنت الحكومة العسكرية في نهاية عام 1988 عدم قدرتها على الاستمرار في ظل سوء الأحوال الاقتصادية واستمرار الاحتجاجات المتفرقة للمطالبة بزيادة الأجور وتحسين الخدمات وإطلاق سراح الناشطين. وأدركت الحكومة أن أي محاولة لإصلاح الوضع الاقتصادي تتطلب نوعًا من المساندة الشعبية، التي لا يمكن الحصول عليها إلا من خلال تسويةٍ ما مع حركة التضامن. وهنا دخل النظام وحركة التضامن كممثل للمعارضة في جولة من المفاوضات المعروفة بالدائرة المستديرة في شباط/ فبراير 1989 للاتفاق على الترتيبات المستقبلية الخاصة بالتطور السياسي والاقتصادي للبلاد[47]. إلا أن حركة التضامن في هذه الفترة لم تكن على الدرجة نفسها من القوة التي تمتعت بها في أوائل الثمانينيات. افتقدت الحركة، نتيجة للقمع الذي مورس ضدها وغياب تماسكها الفكري أو الأيديولوجي، الوحدة في الموقف. وهكذا عندما بدأت المفاوضات كانت التضامن نفسها تعاني عدم الوحدة والانقسامات والتي تعززت آثارها بمرور الوقت وأثرت في نجاحاتها الانتخابية في السنة التالية.

أسفرت المفاوضات عن «اتفاق الدائرة المستديرة» في نيسان/ أبريل 1989 الذي تضمن الاتفاق على تقنين الاتحادات العمالية المستقلة وانتخابات تشريعية حرة جزئيًا. تم الاتفاق على أن تكون 35 في المئة من مقاعد مجلس النواب وكل مقاعد مجلس الشيوخ متاحة للتنافس الحر، في حين يحتفظ الشيوعيون وحلفاؤهم بـ 65 في المئة من مقاعد مجلس النواب، ما ضمن للزعماء الشيوعيين استمرار نفوذهم. وهكذا عمد النظام إلى المفاوضة قبل أن تصل المعارضة إلى درجة من القوة تكون على أثرها قادرة على إزاحة الشيوعيين من الزعامة في المستقبل[48].

حققت حركة التضامن نتائج مذهلة في الانتخابات البرلمانية التي جرت

(47) Grzegorz Ekiert, «Rebellious Poles: Political Crises and Popular Protest Under State Socialism, 1945-89,» *East European Politics and Societies*, vol. 11, no. 2 (Spring 1997), pp. 333-336.

(48) Michael D. Kennedy, *Negotiating Revolution in Poland: Conversion and Opportunity in 1989* (Washington, D.C.: National Council for Eurasian and East European Research, 2002), pp. 1-28.

في حزيران/ يونيو 1989، ففازت الحركة بجميع المقاعد المطروحة للمنافسة في مجلس النواب و بـ 99 في المئة من مقاعد مجلس الشيوخ. دفعت هذه النتائج رئيس الوزراء الشيوعي في ذلك الوقت إلى إعلان استقالته للإفساح في المجال أمام اختيار أول رئيس وزراء غير شيوعي في بولندا وهو تادوز مازويكي (Tadeusz Mazowiecki). وبهذا كانت إدارة المرحلة الانتقالية من خلال التفاوض وقدر كبير من التمكين للمعارضة الموحدة.

في وقت وجد فيه النظام البولندي جبهة شبه موحدة تدعي تمثيل المعارضة للتفاوض معها وهي حركة التضامن، لم تكن الثورة في مصر ذات قيادة، كما لم تتمكن القوى السياسية المشاركة في اعتصام التحرير من تشكيل جبهة ثورية موحدة تتحدث باسمها وتوحد موقفها أمام النظام. وبالرغم من أن بعض القوى والشخصيات السياسية ذهبت للقاء نائب الرئيس عمر سليمان، فإن الأمر لم يسفر عن مفاوضات حقيقية بين الطرفين لعدم وجود جهة واحدة تعبّر عن كل المتواجدين في ميدان التحرير. كذلك، فإن القوى الشبابية التي لعبت الدور الرئيس في الإعداد للتظاهرات كانت قد رفعت من سقف مطالبها، ولم تكن بأي حال على استعداد لقبول استمرار مبارك خصوصًا بعد أحداث موقعة الجمل[49].

بخلاف إسقاط مبارك، لم تتفق القوى السياسية المصرية على أي قضايا أخرى ولا على الحد الأدنى اللازم للمرحلة الانتقالية. وتحت شعار حماية الثورة وتحقيق أهدافها، تولى المجلس العسكري المرحلة الانتقالية. وبدت إدارة الأخير للمرحلة الانتقالية وكأنها تتجنب عن قصد أو من دون قصد عملية تطهير مؤسسات الدولة من النظام القديم، سواء في ما يتعلق

---

(49) بعد خطاب عاطفي لمبارك في أول شباط/ فبراير 2011، هاجم الآلاف من مؤيديه اعتصام التحرير ممتطين الجمال والأحصنة. اشتبك الطرفان لعدة ساعات استطاع في نهايتها المعتصمون الحفاظ على تواجدهم في الميدان. وتطور الأمر مع ساعات الليل إلى إلقاء القنابل الحارقة على المتظاهرين، واستهدافهم بالرصاص الحي من قبل مجهولين اعتلوا أسطح البنايات المحيطة بالميدان. وكان لوجود القناصة أثره في اتهام المتظاهرين للشرطة بوقوفها وراء الأحداث، خصوصًا في ظل ما عرضه البعض من هويات شرطة سقطت من مقتحمي الميدان.

بالأشخاص أو بالثقافة. وبدا الأمر كأن المجلس العسكري لا يمهّد الطريق لإقامة نظام جديد وبنية سياسية ديمقراطية، إنما يحافظ على تركيبة النظام القديم وآلياته[50]. ولم تحاول القوى السياسية أن توحد نفسها في مواجهة المجلس العسكري أو أن تتفق على خريطة طريق للمرحلة الانتقالية تضغط بها على من في السلطة، بل استمر تدهور العلاقة بين هذه القوى بشكل بلغ قدرًا كبيرًا من الاستقطاب والانقسام، وصل حدّ التربص والعداء أيضًا[51]. وكان أول خلاف بين هذه القوى هو مدة المرحلة الانتقالية، فبينما دفعت القوى الإسلامية إلى تقصير المدة الانتقالية تحت دعوى سرعة عودة العسكر لثكناته، رأت القوى المدنية والشبابية أن هذا يخدم قوى الإسلام السياسي بالأساس وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين، لعدم إتاحتها الفرصة للقوى الشبابية والأحزاب الأخرى في تنظيم أنفسها والتواصل مع الجماهير. ولم تكن سياسات المجلس العسكري تحاول رأب الصدع بين القوى السياسية وإنما عمّقته (إن لم تكن شجعت عليه) من خلال استمالة طرف على حساب الطرف الآخر. ومن هنا ظهر الحديث عن وجود صفقة بين المجلس العسكري والإخوان المسلمين، يفتح بموجبها المجلس المجال أمام الصعود السياسي للجماعة من خلال الإسراع بالانتخابات، وتضمن الجماعة المصالح الأساسية للجيش، وتتعهد بعدم محاسبة قادته. ومن هنا، كان اتخاذ مسار الانتخابات أولًا، وإن تم ذلك وفقًا لإرادة شعبية كشف عنها استفتاء 19 آذار/ مارس 2011. وبدأت المؤسسة العسكرية ترسخ فكرة وقوفها حَكَمًا بين القوى السياسية، التي أخذت تتصارع على استمالة الجيش لتحقيق مصالحها السياسية.

---

(50) كما لم يتخذ المجلس العسكري أي إجراءات للتعامل مع الأسباب الرئيسة التي من أجلها ثار الناس، خصوصًا القضايا المتعلقة بالعدالة الاجتماعية، وكذلك المحاكمات العادلة الناجزة لرموز النظام السابق والمسؤولين عن قتل شهداء الثورة. انظر: خليل العناني، «الجيش المصري بين "الإقصاء" والحياد الإيجابي،» **الحياة**، 28/ 7/ 2011.

(51) خليل العناني، «الثورة المصرية على المحك،» صحيفة 25 يناير، 21/ 9/ 2011. <http://www.25yanayer.net/?p=18103>.

تخللت الفترة الانتقالية المتوترة والمتعثرة عدة جولات انتخابية كان أبرزها انتخابات مجلس الشعب التي فاز فيها التيار الإسلامي بنسبة 70 في المئة من المقاعد. وبالرغم من أن الكثيرين توقعوا فوز جماعة الإخوان بنسبة كبيرة من المقاعد، فإن صعود حزب النور السلفي إلى المركز الثاني عقّد الكثير من الحسابات للقوى السياسية المختلفة. وكان أبرز ما كشفته هذه النتيجة هو ضعف القوى «المدنية» في مصر، وافتقادها تنظيمات قادرة على التوغل في المجتمع وتعبئة دعم سياسي منتظم. على الرغم من ذلك، استمرت هذه القوى بالتحدث باسم «الجماهير» من دون أن يستند ذلك إلى نتائج انتخابية ملموسة. من جهة أخرى، لم يفهم الإخوان أن لهذه النتائج ظروفها الخاصة، وأن عليهم ألا يغتروا بها أو يتعاملوا معها على أنها تفويض مفتوح من المواطنين، فازدادوا ابتعادًا عن القوى الشبابية الثورية، وعملوا على مهادنة مؤسسات الدولة العميقة، وعلى رأسها وزارة الداخلية، بدلًا من العمل على تنفيذ مطالب الإصلاح والتطهير التي قامت من أجلها الثورة، أو على الأقل تنسيق الخطوات مع أطراف المعارضة الأخرى.

إزاء الأحكام القضائية التي بدت كأنها تخدم بالأساس الثورة المضادة، وتحاول تعطيل المرحلة الانتقالية خصوصًا حل مجلس الشعب، ورغبة في تأمين المكتسبات السياسية التي حققوها، قرر الإخوان المسلمون وحزب الحرية والعدالة العدول عن وعدهم السابق بعدم الترشح للرئاسة. ووجدت الثورة نفسها أمام خيارين، إما العودة إلى نظام مبارك (ممثلًا في أحمد شفيق مرشح النظام القديم) أو محمد مرسي مرشح الإخوان المسلمين. وتمكن الإخوان من تأمين فوز مرشحهم (حوالى 52 في المئة من أصوات الناخبين). واستطاع محمد مرسي بعد أقل من شهرين أن يزيح المجلس العسكري من الصورة، ويقتنص صلاحياته كرئيس للجمهورية[52].

---

(52) <http://www.skynewsarabia.com/web/article/39150/%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%8A-%D9%8A%D8%AD%D9%8A%D9%84-%D8%B7%D9%86%D8%B7%D8%A7%D9%88%D9%8A-%D9%88%D8%B9%D9%86%D8%A7%D9%86-%D9%84%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B9%D8%AF>.

إلا أن محاولة انفراد الإخوان بالحكم من دون أن تكون لديهم الخبرة المؤهلة لذلك، وتعنّت المعارضة وتربّصها، بالإضافة إلى حملة إعلامية شرسة ضد محمد مرسي وجماعة الإخوان، كانت عوامل أوصلت حالة الاستقطاب إلى درجة لم تشهدها البلاد من قبل. وكانت قضية الدستور من أكثر القضايا التي ساهمت في اتساع الفجوة بين القوى السياسية بدرجة كبيرة. ففي الوقت الذي رأى فيه تيار الإسلام السياسي، وعلى رأسه جماعة الإخوان، أن الأغلبية البرلمانية الذي حصل عليها في الانتخابات إنما هي تعبير عن رغبة الشعب في أن يعبّر الدستور عن هوية مجتمعية معيّنة، أصرت أحزاب المعارضة على أن الأغلبية البرلمانية لا ينبغي أن تترجم في غلبة تيار معيّن داخل لجنة صوغ الدستور، والتي - وفقًا لوجهة نظرهم - يجب أن تكون ممثلة لكافة طوائف المجتمع. القضية الأخرى التي فجّرت الخلافات كانت الإعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس محمد مرسي في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012، والذي ركز بموجبه السلطات الثلاثة في يده[53]. وتصاعدت موجات الاحتجاجات العنيفة بين الطرفين، وتشكل ائتلاف من الليبراليين والناصريين واليساريين وبعض المحسوبين أيضًا على نظام مبارك، وسعى ببطء ولكن بثبات من أجل إقامة تحالف مع برجوازية مبارك الحاكمة وفلول نظامه لإطاحة مرسي، بحجة إنقاذ الدولة من خطة «الأخونة» التي يقوم مرسي وجماعته بتنفيذها[54]. وبدأت هذه النخب في طرق أبواب المؤسسة العسكرية، سواء بطريقة مباشرة من خلال دعوة الجيش صراحة للتدخل أو غير مباشرة تمثلت في تصاعد أعمال العنف في الشارع، والمواجهات والاشتباكات المستمرة مع الأمن من جهة وأنصار الرئيس من جهة أخرى. ويبدو أن هذه الدعوات لاقت قبولًا من الجيش، إما لأنه كان بالفعل يخطط للعودة إلى السلطة مرة أخرى أو لانتهازه الفرصة لاستعادة شعبيته ووضعه الذي تأثر كثيرًا أثناء فترة إدارة المجلس العسكري.

(53) انظر نص الإعلان الدستوري، في: <http://shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=09122012&id=ac870987-0412-4dd8-ace9-a21b83213115>.

(54) جوزيف مسعد، «الصراع على مصر: مباركية دون مبارك،» جريدة الشروق، 25/ 7/ 2013.

في هذه الأجواء ظهرت حركة شبابية باسم «تمرد» تجمع توقيعات من المواطنين للدعوة إلى انتخابات رئاسية مبكرة، ودعت إلى تظاهرات كبرى في 30/6 أي ذكرى مرور عام واحد على تولي مرسي الرئاسة. وبالفعل، خرجت تظاهرات حاشدة في هذا اليوم وانتهى الأمر بعد انقضاء مهلة اليومين التي أعطاها الجيش للقوى السياسية[55] (وبالتحديد للرئاسة) بعزل وزير الدفاع الفريق عبد الفتاح السيسي لرئيس الجمهورية وتعيين رئيس موقت وهو رئيس المحكمة الدستورية. تم على الفور حل مجلس الشورى، وتعطيل الدستور والتحفظ على محمد مرسي في مكان غير معلن، وإغلاق جميع القنوات الدينية والقبض على جميع القيادات الإخوانية.

لخص عزمي بشارة المشهد في مصر كالآتي: اجتمع المتضرِّرون من ثورة 25 يناير والمتضرِّرون من حكم الإخوان لخلق شرعيَّة الشَّارع التي احتاج إليها الأمن المصريُّ بأجهزته - وعلى رأسها الجيش - لكي يقوم بالانقلاب. وعمل الإعلام الخاصُّ والدَّعم الماليُّ الخليجيُّ بكثافةٍ لإنتاج التَّعبئة الإعلاميَّة وترويج أجواء الفشل والتَّشاؤم اللازمة لذلك. وعملت أحزابٌ معارضةٌ للإخوان على إزالة الحظر على التَّعاون مع الفلول ضدّ الإخوان، لأنَّه لم يعد هنالك منذ اليوم فلولٌ، أي منذ أن أصبحت جماعة الإخوان المسلمين العدوَّ الرَّئيس[56].

تتشابه التجربة الرومانية مع التجربة المصرية في بعض الأبعاد، أهمها تولي عناصر من النظام السابق إدارة المرحلة الانتقالية. وكانت شرارة الثورة بدأت برومانيا مع تناقل الأخبار عن محاولة طرد قس مجري الأصل من كنيسته

---

(55) للاطّلاع على مضمون ما جاء في بيان القوات المسلحة، انظر: <http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/egypt/2013/07/01/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%B3%D9%8A-%D9%8A%D9%85%D9%87%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D9%8A%D8%B9-48-%D8%B3%D8%A7%D8%B9%D8%A9-%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82-%D9%85%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A8.html>.

(56) عزمي بشارة، «الثورة ضد الثورة، والشارع ضد الشعب، والثورة المضادة،» المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، آب/ أغسطس 2013. <http://www.dohainstitute.org/release/2c3b5c81-bb62-4c49-b648-2e6acc06268e>.

في جنوب غرب تيمشوارا، ما أدى إلى تجمهر المؤيدين للقس وما أعقبها من اشتباكات مع قوات الأمن[57]. وقد لعب النظام في حوادث تيمشوارا دورًا في إشعار المواطنين أن هناك شيئًا جديًّا يحدث في البلاد. ومن هنا، فإن قرار تشاوشيسكو بإقامة تجمع شعبي لإثارة مشاعر الوطنية كان قرارًا غير حكيم، بينما كان قرار إذاعته على الهواء في التلفيزيون قرارًا كارثيًا، إذ تسلل المحتجون إلى الحشد وهتفوا ضد تشاوشيسكو. وتم نقل ذلك للحظات على الهواء مباشرة، وهو ما كان له أثره في زيادة الإقبال على التظاهرات والاحتجاجات[58].

توضح الحالة الرومانية كيف أن سحب القوات المسلحة دعمها للنظام القائم، من دون حتى أن تحوّل هذا الدعم إلى الأطراف المتنافسة، كان كافيًا لتوجيه ضربة قاتلة إلى النظام، حتى في ظل وجود معارضة مفككة ومنعزلة (وهو أيضًا ما يتشابه مع الحالة المصرية والتي حسم الجيش فيها مصير النظام أثناء ثورة 25 كانون الثاني/ يناير 2011 وكذلك بعد تظاهرات 30 حزيران/ يونيو 2013). وكان الجيش الروماني قد اشترك أثناء الأيام الأولى للثورة مع الميليشيات والأمن الوطني في قمع المتظاهرين، بما في ذلك فتح النيران عليهم. مع تطور الأحداث، أعلن عن خبر انتحار وزير الدفاع، وترددت الأقاويل عن أنه قتل على يد أحد عناصر الأمن الوطني لرفضه الانصياع

---

(57) يرى البعض أن تناقل الأخبار عن نيّة اعتقال القس كانت مقصودة، ودبرتها عناصر داخل حزب تشاوشيسكو الذين قرروا التخلص من الرجل لمنع سقوط النظام، ومن ثم كانت الخطة تمهيدًا لانقلاب عسكري. وبغضّ النظر عن صحة هذه الآراء، فإن الأكيد أن مناخ القمع الذي ساد رومانيا في تلك الفترة، وتردي الأحوال الاقتصادية، كانت الأسباب الأساسية وراء تفجر الاحتجاجات. وكان تشاوشيسكو قد اتخذ قرارًا خطيرًا في عام 1980 وهو سداد جميع الديون الرومانية خلال ثماني سنوات. في تلك المرحلة، كانت رومانيا تقوم بأي شيء وكل شيء للحصول على العملة الصعبة. لم يترك مثل هذا الإجراء فردًا داخل المجتمع الروماني من دون معاناة نتيجة النقص الشديد في كافة السلع حتى الأساسية منها. المزيد في: Hall, pp. 1075-1076, and Mircea T. Maniu, «Why is Romania Different? A Perspective on the Economics Transition,» in: Norman A. Graham and Folke Lindahl, eds., *The Political Economy of Transition in Eurasia: Democratization and Economic Liberalization in a Global Economy*, Eurasian Political Economy and Public Policy Studies Series (East Lansing: Michigan State University Press, 2006), p. 243.

(58) Hall, p. 1080.

للأوامر باستخدام القوة ضد المتظاهرين[59]. لعبت هذه الواقعة دورًا في إنهاء ولاء الجيش لتشاوشيسكو. فخلال أيام، دعت قيادة الجيش الموالين إلى أن يستسلموا وأن يبدأوا بالقبض على عناصر الأمن الوطني التي كان ولاؤها الأول والأخير لشخص تشاوشيسكو. وانتهى الأمر بالقبض على تشاوشيسكو وزوجته وإعدامهما فورًا بعد محاكمة شبه صورية[60].

لم تتمكن المعارضة - والتي كانت لا تزال وليدة وغير قادرة على التنظيم - من تولي القيادة في مرحلة ما بعد تشاوشيسكو. واستطاع أعضاء من النظام القديم أن يشغلوا بسرعة الفراغ السياسي الناشئ، وشكلوا سريعًا حكومة بديلة؛ فقد قام أحد الأعضاء السابقين في الحزب الشيوعي وهو إيون إلييسكو (Ion Iliescu) بتكوين تحالف من المعارضين المنشقين والشيوعيين السابقين وقادة عسكريين وتشكيل حكومة أطلقوا عليها «جبهة الإنقاذ الوطني» التي أكدت نيتها في إدارة المرحلة الانتقالية فقط، ومؤكدة أنها ستتنحى جانبًا بعد إجراء الانتخابات الديمقراطية[61]. وبدأت الأحزاب السياسية بالظهور، منها الجديد ومنها ما كان موجودًا قبل الحرب، مثل الحزب الليبرالي القومي، حزب الفلاحين القومي والحزب الديمقراطي الاجتماعي.

إلا أن الجبهة عدلت عن وعدها وأعلنت أنها أيضًا ستنافس في الانتخابات،

---

(59) في العاصمة بوخارست، لم يُظهر الجيش أي علامة على أن القرار العام اتخذ بالانشقاق عن النظام. في بوخارست اشترك الجيش مع الميليشيات والأمن الوطني في قمع المتظاهرين، بما في ذلك فتح النار على المتظاهرين السلميين. بعد ذلك، مع تطور الأحداث، سمح للتظاهرات بالتقدم نحو مركز المدينة من دون إعاقتها، واكتفى الجنود بالتمركز إلى جانب معداتهم وهو الأمر الذي في حد ذاته كسر للسياج الأمني الموضوع لمنع تقدم المتظاهرين. انظر: المصدر نفسه، ص 1083-1086.

(60) يرى كثير من المحللين أن تنفيذ حكم الإعدام السريع بالدكتاتور قد أحبط الثورة المضادة التي كان يقودها الأمن الوطني، وتمثلت في حوادث إطلاق النار العشوائية، وترويج الشائعات لإرهاب الناس، وإشاعة حالة من الشك في إمكان عودة تشاوشيسكو. فبما أن مهمة هذه القوات كانت الدفاع عن شخص معيّن، فإن اختفاء هذا الشخص من المشهد دعاهم إلى الهرب من مسرح الأحداث. كان من شأن استمرار تشاوشيسكو في قيد الحياة أن يستمر موالوه في تحقيق مهمتهم، ومن ثم تظل احتمالية إنقاذ تشاوشيسكو واستعادته السلطة قائمة. Hall, p. 1087.

(61) المصدر نفسه، ص 1092.

وهو الأمر الذي أثار الشكوك حول شرعية قيادتها المرحلة الانتقالية. وازداد السخط بالنظر إلى الدور البارز لبعض قادة الحزب الشيوعي في الجبهة والذين تحفظوا من التعامل مع إرث الماضي خصوصًا في ما يتصل بهيكلة الأجهزة الأمنية. ونتج من ذلك سلسلة من التظاهرات والتظاهرات المضادة وضغط المجتمع الدولي على الجبهة لإجراء الانتخابات في أسرع وقت ممكن. وتم حل الجبهة في شباط/ فبراير 1990 وتشكل المجلس الانتقالي للوحدة الوطنية (CPUN) من 200 عضو ليكون بمثابة الحكومة الانتقالية. وبالرغم من تمثيل الأحزاب السياسية والجماعات المعارضة في هذا المجلس، فإن السيطرة فيه كانت للجبهة. وتم انتخاب إيون إلييسكو رئيسًا[62].

فازت الجبهة في انتخابات عام 1990 بأغلبية الأصوات في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية. وبالرغم من احتكار الجبهة الواقعي للعديد من موارد الدولة وتسخيرها لها في العملية الانتخابية، فإن هناك جانبًا آخر لا يمكن إغفاله في تفسير هذا النجاح الانتخابي، وهو فشل المعارضة في تكوين جبهة أو تحالف موحد تواجه به هذه النخب الشيوعية. وكان لهذه النتائج أثرها في حدوث تطورين أساسيين، أثّرا بدرجة كبيرة في مسار التحول الديمقراطي في رومانيا. تمثل التطور الأول في اتجاه المعارضة لبناء تحالف قوي استعدادًا للانتخابات المقبلة. أما التطور الثاني فيتعلق بالجبهة ذاتها، التي شهدت بداية حدوث انقسامات داخلية راجعة بالأساس إلى التنافس على السلطة. وبات واضحًا أن نخب الجبهة، بمن فيهم إلييسكو، كانوا أكثر ميلًا إلى الاستمرارية وليس الانقطاع عن الماضي الشيوعي. فقد كان هناك، في ما يبدو، طبقة اجتماعية كاملة استفادت من الشيوعية ولم تكن مستعدة لترك المكان الذي شغلته في المجتمع من دون مقاومة[63].

لم يتم التحول الذي كان متوقعًا في رومانيا إلا مع انتخابات تشرين

---

(62) International Republican Institute, «Report on Romania's Democratic Transition,» 1992, p. 14.

(63) Petre Roman, «Peculiarities of the Transition in Romania,» Paper Presented at the Seminar on Democratic Transition and Consolidation 2011- 2002, Democratic Transition in Romania, p. 20.

الثاني/ نوفمبر 1996، التي أنهت شبه احتكار الشيوعيين السابقين للسلطة، ووضعت نهاية «للاستثناء الروماني». كانت رومانيا الدولة الوحيدة التي ظل فيها الشيوعيون السابقون مسؤولين عن التحول إلى الديمقراطية. وبالرغم من أن رومانيا كانت أكثر دول أوروبا الشرقية التي شهدت انهيارًا مفاجئًا وعنيفًا للدكتاتورية الشيوعية، إلا أنها كانت أكثر الدول التي شهدت أقل تحول راديكالي عن الشيوعية[64].

تتقاطع أيضًا التجربة الليبية مع نظيرتها الرومانية في بعض الأبعاد. باندلاع الثورة في الجزء الشرقي من البلاد، لم يكن هناك مجال للتفاوض بين النظام والثوار. كان واضحًا أن الجناح الأكثر تشددًا في النظام، وعلى رأسه القذافي، هو صاحب الكلمة الأخيرة، بل إن الجناح الذي كان يعتقد أنه أكثر انفتاحًا ممثَّلًا بسيف الإسلام، اتخذ هو الآخر موقفًا متشددًا من الاحتجاجات. لذلك، استخدم النظام القوة المفرطة لقمع الاحتجاجات التي اتسمت بالسلمية في بدايتها، تمامًا كما فعل تشاوشيسكو. ولجأ القذافي إلى أسلوب تشاوشيسكو نفسه، في محاولة لتعبئة الدعم من خلال إلقاء الخطب في الساحات العامة. وقد اعتمد النظام الليبي على المرتزقة في مهاجمة المدنيين، والاعتداء عليهم وهو ما جنح بالثورة إلى انتهاج الصراع المسلح، الأمر الذي نتج منه تدخل الناتو عسكريًّا، وهو الأمر الذي حسم الصراع إلى حد بعيد لمصلحة الثورة.

تأسس المجلس الوطني الانتقالي في الأسابيع الأولى للثورة من مجموعة

---

(64) تغيّر المشهد السياسي في رومانيا مع الانتخابات المحلية في عام 1992، فقد استطاع التحالف الديمقراطي لرومانيا (The Democratic Convention of Romania) أن يقدم نفسه كتحالف معارضة قوي مكوّن من 15 حزبًا وبعض منظمات المجتمع المدني، من خلال بدائل واضحة لسياسة الحكومة القائمة آنذاك، على الرغم من أن البيئة السياسية كانت لا تزال معرقلة، إن لم تكن معادية، للأحزاب الناشئة. وكانت النجاحات الانتخابية التي حققها التحالف في هذه الانتخابات سببًا في ارتفاع الآمال بأن المنافسة متعددة الأحزاب، يمكن أن تصبح سمة دائمة للعملية السياسية في رومانيا. لمزيد من التفصيل، انظر: Jacques Rupnik, «The Politics of Transition». <http://www.idea.int/publications/country/upload/The%20politics%20of%20transition.pdf>.

من المسؤولين السابقين في نظام القذافي، والذين انشقوا عنه في وقت مبكر[65] في حركة مشابهة إلى حدٍّ ما للتجربة الرومانية. وتولت قيادات من المنطقة الشرقية إدارة المجلس، لكنه ضم بين أعضائه أفرادًا من جميع المناطق. وعمل المجلس، الذي اتخذ من بنغازي مقرًّا له، على التواصل والسعي لاكتساب الدعم الدولي. وتمتع المجلس بشرعية ثورية، لكن موقتة، لإدارته عملية التحرر ضد النظام. لذلك، فبمجرد سقوط القذافي، بدأت مشاكل الشرعية والتمثيل تحوم حول المجلس، خصوصًا تلك التي أثارتها الكتائب المسلحة التي لم يتم تمثيلها فيه، أو لم يتم تمثيلها بصورة مرضية. مع مرور الوقت، تحول توازن القوى في المجلس من المناطق الشرقية إلى الغربية، ما أدى إلى توليد شعور بالإحباط والتهميش بين الجماعات الشرقية، الأمر الذي غذى دعوات إقامة الفدرالية والحكم الذاتي في المنطقة الشرقية[66].

بدأت الخلافات بين مكونات النخبة السياسية، كما بين النخبة السياسية والميليشيات، ورفضت أغلبية «الثوار» التخلي عن السلاح، وما زاد من تعقيد الموقف تحول السلاح إلى أسلوب تفاوضي من أجل نصيب أكبر في صنع القرار أو لتدعيم جناح ضد آخر[67]. حاولت جماعات المجتمع المدني الوليدة

---

(65) من هؤلاء وزير العدل السابق عبد الجليل مصطفى، وزير الاقتصاد السابق علي العيساوي، ووزير الداخلية عبد الفتاح يونس الذي أصبح قائدًا عسكريًّا للمتمردين وتم اغتياله في تموز/يوليو 2011. مجموعة أخرى كانت أيضًا جزءًا من دولة القذافي، لكنها ارتبطت بجهد سيف الإسلام المفترض للإصلاح والتحديث من الداخل، مثل محمود جبريل وأحمد الجهاني. وهناك مجموعة ثالثة تألفت من المغتربين الليبيين الذين عادوا مع اندلاع الثورة، مثل علي الترهوني ومحمود شمام. ومجموعة رابعة من الناشطين والمحامين والأساتذة الليبيين مثل عبد الحفيظ غوقة وفتحي باجا. انظر: بول سالم وأماندا كادليك، **تحديات العملية الانتقالية في ليبيا**، أوراق كارنيغي (واشنطن: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2012)، ص 50.

(66) سالم وكادليك، ص 50.

(67) على الرغم من أن هذه الميليشيات كانت موحدة في جهدها لإسقاط النظام، فإن العديد منها اختار التمسك بسلاحه وتحقيق أجنداته الخاصة بعد الحرب. وتتراوح هذه الأجندات بين القيام بدور دولة بديلة أو ببساطة الحفاظ على السلم في الإقليم الذي يتواجدون فيه، إلى مهاجمة الميليشيات الأخرى وبناء روابط مع تنظيمات إجرامية. ولا يزال هناك عشرات الآلاف من أعضاء الميليشيات على قناعة بأن سياسات السلطات الحالية لا تحقق مطالبهم. كما أنهم في ريبة من وجود بعض أذرع نظام =

تقريب المسافات بين السلطة الانتقالية والميليشيات[68]. كما يحاول مجلس الحكماء والقادة المحليون التوسط في النزاعات والعمل على حل النزاعات المحلية. ويبدو أن المجلس الانتقالي فضّل الصبر على المواجهة - أو فطن لصعوبتها - ووضع برنامجًا لوضع عدد متزايد من الثوار على جدول الرواتب الحكومية، وإدماج من يرغبون في قوات الجيش والشرطة، وتوفير تدريب بديل على الوظائف أو فرص التعليم المستمر لمن يرفضون. ويرجع هذا بالأساس إلى الصعوبة التي تواجهها السلطات الانتقالية في بناء جيش وطني[69]. فبالإضافة إلى التهميش الذي عاناه الجيش أثناء حكم القذافي، تضرر الجيش أيضًا أثناء الثورة نتيجة عمليات الفرار منه وهجمات الناتو. وبالتالي، لم يكن الجيش بعد الثورة في وضع يسمح له فرض سلطته على الجماعات المسلحة، أو توفير الأمن بشكل كافٍ في الفترة الانتقالية. فلم يكن هناك سوى حفنة من الضباط والجنود لبدء عملية إعادة بناء الجيش الوطني.

= القذافي في المشهد السياسي. على سبيل المثال، كان تعيين يوسف منقوش قائدًا جديدًا للجيش مستهجنًا لأنه كان قائدًا إبان النظام السابق، على الرغم من انشقاقه وانضمامه إلى المتمردين مبكرًا. كما تتنافس الميليشيات في ما بينها خصوصًا فيلق مصراته وكتائب الزنتان. فالأولى تدعي أن مساهمتها أكبر بحكم أنها ضحّت بالآلاف بالإضافة إلى إمساكها بالقذافي وقتله، بينما حررت كتائب الزنتان النصف الغربي من المدينة وتملك معدات أكثر وتحتل بنية تحتية حيوية مثل مطار طرابلس. ولذلك، عمد المجلس الانتقالي الوطني إلى الاعتراف بدور هاتين المجموعتين بصورة متوازنة، بإسناده قيادة اللجان الأمنية العليا وقوات الدرع الليبية التابعتين لوزارتي الداخلية والدفاع إلى قادة مصراتة والزنتان. لكن المشكلة تكمن في افتقار هذه الكيانات إلى التدريب، وضمها عددًا من الميليشيات السلفية التي استغلت تفويض الحكومة لها لفرض أعراف اجتماعية متشددة، وتنفيذ الثأر ضد رجال الأمن في عهد القذافي والتهجم على الصوفية. للمزيد، انظر: Amanda Kadlec, «Disarming Libya's Militias,» Sada, 16 February 2012.

(68) على سبيل المثال، قامت إحدى المنظمات الخاصة - ليبيا الحرة - بتسجيل ما يقرب من 1400 من المسلحين في العاصمة طرابلس المقدر عددهم بحوالى 17 ألف مقاتل، خلال شهر واحد. Kadlec, «Disarming Libya's Militias».

(69) تعثر الجهد المبذول لتعزيز قوة الجيش تحت الحكومة الانتقالية حتى الآن. وقد ظهرت، على الأقل، ثلاث مجموعات أمنية مختلفة: الجيش الوطني الليبي (ويتشكل من جنود سابقين انشقوا مبكرًا في الشرق ثم قاموا بتشكيل القوة المحاربة الرئيسة - ولكن ليست الوحيدة - في الدولة)، قوات الدرع الليبية (وهي تشبه الحرس الوطني أو قوة مساعدة للجيش وتأتمر بأوامر قاداتها ولها سلسلة منفصلة من الأوامر عن الجيش الوطني)، المجلس الأمني العالي (وقد أنشأه المجلس الانتقالي الوطني ويضم عددًا من الجماعات الثورية والأفراد معًا، ويتم تدريبهم على العمل في مهام الشرطة، ولكنهم في الوقت نفسه رفضوا طلب السلطات الليبية بأن يحلّوا أنفسهم). انظر: سالم وكادليك، **تحديات العملية الانتقالية**.

كان المجلس الانتقالي الليبي قد أصدر إعلانًا دستوريًا في آب/ أغسطس 2011 يرسم ملامح المرحلة الانتقالية، محددًا مدتها بـ 18 شهرًا تبدأ مباشرة بعد إطاحة النظام. وبدأ العد التنازلي بالفعل مع سقوط طرابلس في تشرين الأول/ أكتوبر 2011. وكان من المقرر أن تنتهي المرحلة الانتقالية في أيار/ مايو 2013. شملت المرحلة الأولى تعيين حكومة موقتة، وإصدار قانون انتخابي، وإنشاء المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، والتحضير لانتخابات الجمعية الوطنية التأسيسية. إلا أنه في 16 آذار/ مارس 2012، وافق المجلس الانتقالي الوطني على تعديل دستوري، قرر بموجبه إقامة لجنة مكونة من 60 عضوًا بدلًا من المجلس التأسيسي. وبهذا حرم التعديل المجلس الوطني العام من اختصاصه بصوغ الدستور. وبدلًا من أن يصبح مجلسًا تأسيسيًا، أصبح البرلمان الانتقالي، إلا أن هذا التعديل لم يرضِ العديد من الأحزاب. ونتيجة ضغوط الأقاليم، خصوصًا هؤلاء الذين هددوا باستقلال برقة (أي الفدراليون)، فإن المجلس الانتقالي الوطني قام بتعديل آخر للمادة 30 في ما يتعلق بتشكيل اللجنة الدستورية في 6 تموز/ يوليو 2012، أي قبل يوم واحد من انتخابات المجلس الوطني العام، بعد اندلاع تظاهرات في شرق ليبيا تطالب بتقسيم متساو للمقاعد بين الأقاليم الثلاثة (فزّان وطرابلس وبرقة)، وبانتخاب الجمعية التأسيسية مباشرة من الشعب. بالرغم من أن المجلس الانتقالي الوطني حاول في البداية تجاهل مطالب الفدراليين، إلا أنه أُجبر على الخضوع بعد أن لجأت التظاهرات إلى الإضراب في وادي الأحمر. وبالفعل، رضخ المجلس لهذه الضغوط، وأقر انتخاب أعضاء اللجنة التأسيسية الستين بالتساوي بين الأقاليم الثلاثة. وبهذا نجح هذا التعديل في تجنيب البلاد الانزلاق إلى الفوضى والعنف أو اندلاع حرب بين الأقاليم. ولكنه أيضًا عزز شعور بالمنافسة بين جماعات المصالح حول الدستور النهائي، وتم حل المجلس الانتقالي في الاجتماع الأول للمجلس الوطني العام[70].

كان يُنظر إلى المجال السياسي الليبي بعد الثورة على أنه أقل استقطابًا من الناحية الأيديولوجية من ذلك الموجود في مصر، على سبيل المثال. وكان

---

(70) «Libya's Transition without a Constitutional Map» (Al-Jazeera Center for Studies, Position Paper, 1 April 2013).

للتوازن في تشكيل المؤسسات المستحدثة أثره في تعزيز هذا الانطباع. فرئيس المجلس الوطني العام هو مرشح توافقي مدعوم من الكتلة الإسلامية، بينما رئيس الوزراء مرشح توافقي مدعوم من الكتلة الليبرالية، ويأتي رئيس المجلس الوطني العام من شرق الدولة، في حين ينتمي رئيس الوزراء إلى الجنوب، ويسيطر الإقليم الغربي على أغلبية الهيئة التشريعية. إلا أن سياسة الحزب والاستقطاب الأيديولوجي ضربا المجلس العام الليبي. ويُستدل على ذلك من موقفين: الأول هو إصدار قانون العزل السياسي[71] في ظل تهديد الميليشيات[72]، والثاني واقعة اختطاف رئيس الوزراء علي زيدان والتي لم

---

(71) يقضي القانون بعزل كل من عمل مع النظام السابق منذ 1 أيلول/سبتمبر 1969 إلى 23 تشرين الأول/أكتوبر 2011، ومنعهم من تولي أي مناصب قيادية في الإدارة الجديدة للبلاد. نص قانون العزل السياسي على عزل كل من أفسد حياة الليبيين السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتولى مناصب قيادية إبان حكم العقيد الراحل معمر القذافي، متضمنًا ثلاثين فئة حددها القانون، كما نص على إنشاء هيئة جديدة تكون بديلًا من الهيئة العليا لمعايير النزاهة والوطنية التي أنشأها المجلس الوطني الانتقالي السابق. وهذه الهيئة، بحسب ما جاء في القانون، هي هيئة «تسمى هيئة تطبيق معايير تولي المناصب العامة»، وتتمتع هذه الهيئة بالشخصية الاعتبارية، والذمة المالية المستقلة، ويكون مقرها مدينة طرابلس، ويكون لها أن تنشئ فروعًا أو مكاتب لها في غيرها من المدن بحسب الأحوال. وبناءً على المادة الأخيرة من هذا القانون، فإنه سيتم تطبيق هذا القانون لمدة عشر سنوات. يمكن الاطّلاع على نص القانون على الرابط التالي: <http://www.almanaralink.com/press/2013/05/31868/%D9%86%D8%B5-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B2%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%8A-%D8%AA%D9%85>.

(72) أعلن المطالبون بالقانون تمسكهم بإصداره بصيغته الشاملة للتخلص ممن عملوا مع نظام القذافي، ولذا قاموا بحصار الوزارات السيادية بالعربات المسلحة، ومنعوا المسؤولين من دخولها، حتى يتم إقرار القانون، والذي تم فعلًا بعد الضغط الكبير الذي تعرضت له الحكومة والمؤتمر الوطني. وقد تمثل أول تداعيات هذا القانون في تجدد حصار وزارتي الخارجية والعدل من قبل الميليشيات المسلحة مرة أخرى للمطالبة بإقالة الحكومة الحالية، وتشكيل حكومة جديدة برئاسة عوض البرعصي، النائب الأول لرئيس الحكومة الحالية، والمحسوب على الإخوان المسلمين. ونتيجة لهذا القانون، فقدت كتلة تحالف القوى الوطنية رئيس التحالف محمود جبريل الذي عمل وزيرًا للتخطيط إبان حكم القذافي، والتي ترى بعض الآراء أن القانون فُصّل خصيصًا لإبعاده عن الساحة السياسية. كذلك فقد حزب الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا زعيمه محمد يوسف المقريف، الرئيس آنذاك للمؤتمر الوطني العام، كما فقدت العديد من الأحزاب السياسية الأخرى الكثير من كوادرها وقياداتها التي تطالها نصوص العزل التي تضمنها القانون الجديد. في المقابل، يرى بعض المحللين أن القانون سيعزز نفوذ الإسلاميين في الشارع =

يكشف النقاب عن مرتكبيها الحقيقيين، واكتفى زيدان بالإشارة إلى تورط عناصر من داخل المجلس الوطني العام في الحادثة في محاولة لإسقاط الحكومة والانقلاب على الشرعية. وهي كلها أجواء تلقي بظلال من الشك حول قدرة أعضاء المجلس على التقدم بليبيا في عملية التحول الديمقراطي، في ظل توجه الأطراف السياسية إلى الاستقواء بالميليشيات المسلحة. كذلك، ما زالت الانقسامات بين الشرق والغرب وبين الأقاليم الداخلية والساحلية الأخرى تلعب دورًا بارزًا في تشكيل الهويات والولاءات السياسية والقبلية. ويعدّ التنافس بين طرابلس وبنغازي أبرز وأهم صدع[73]. ومما لا شك فيه أن غياب التوافق والتنسيق بين الأطراف السياسية سيعقّد عملية نزع سلاح الميليشيات، فهي عملية سياسية بالأساس تتطلب مشاركة واسعة من القادة العسكريين والسياسيين المحليين، بل والمجتمع ككل، إذا ما أريد لها النجاح.

خلافًا لدور المعارضة في مصر ورومانيا، فإن المعارضة في تشيلي وحدت صفوفها واتفقت على هدف أساس وهو إبعاد العسكر عن الحكم. ما حدث أن الكساد الكبير الذي ضرب الاقتصاد في عامي 1982[74] و1983، أدى إلى

= السياسي الليبي، وستصبح الساحة ممهدة لهم أكثر من قبل، بعد أن تم إقصاء الخصوم المؤثرين منها. انظر: كامل عبد الله، «تغيير موازين القوى: التداعيات السياسية لقانون العزل السياسي في ليبيا،» السياسة الدولية، 12/ 5/ 2013. <http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/106/3102/%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%89/%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D9%8A%D8%B1-%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D9%89.aspx>.

(73) كما أوضحت انتخابات 7 تموز/يوليو 2012، فإن الحركة الفدرالية المتشددة في برقة لم تحظَ بتأييد الأغلبية، إلا أن هذا لا يعني أنه تم حسم قضية العلاقة بين المركز والأطراف. فكما هو واضح، لا يريد الليبيون تقسيم الدولة إلى أقاليم مستقلة، لكن الكثير منهم يريد الاحتفاظ بدرجة من الاستقلال المحلي. وتظهر هذه الحساسيات في تشكيل اللجنة التي ستصوغ الدستور ذاتها، والتي جنحت فيها السلطات الانتقالية إلى التمثيل المتساوي لكل من الأقاليم الليبية الثلاثة، وهو الاقتراب نفسه الذي سبق تبنّيه عند صوغ دستور عام 1951 والذي يعتبره الكثيرون الأنموذج الذي ينبغي اتباعه. للمزيد، انظر: Christopher S. Chivvis [et al.], *Libya's Post-Qaddafi Transition: The Nation-Building Challenge* (Washington, DC: Rand Corporation, 2012), pp. 9-11.

(74) نتيجة انهيار أسعار النحاس وهو من الصادرات الأساسية لتشيلي. انظر: <http://www.aforcemorepowerful.org/films/afmp/stories/chile.php>.

بداية انتشار الاحتجاجات والتظاهرات. كما نشط الكثير من منظمات حقوق الإنسان في توجيه أصابع الاتهام إلى نظام بينوشيه. ومن أكثر المنظمات التي تشكلت في تشيلي لمناهضة نظام بينوشيه هي تلك المكونة من أقارب وأصدقاء المختفين، الذين قاموا بعدة إضرابات عن الطعام، وكانوا ينزلون إلى التظاهرات وهم يعلّقون صور المختفين، ولعبت على مشاعر المواطنين التوّاقين إلى حكم ديمقراطي مدني ميز تشيلي لعدة سنوات. ولفتت هذه المنظمة انتباه أسقف الكنيسة الكاثوليكية في سانتييغو فصارت الكنيسة حليفًا أساسيًا لها، بل وضمتها في ما بعد تحت لوائها. وقد كان لمساندة الكنيسة وتبنيها معارضة النظام أثره في جذب المزيد من الانتباه الدولي لانتهاكات حقوق الإنسان في تشيلي. وفي محاولة لتخفيف الشلل الذي أصاب النظام من جراء الكنيسة، عمد بينوشيه إلى زيادة الشرعية الظاهرة للنظام من خلال تعديل كامل للدستور في عام 1980، والذي نص في أهم بنوده على إجراء استفتاء كل ثماني سنوات على بقاء النظام العسكري[75].

استغل بينوشيه عنف بعض المتظاهرين المتشدّدين لتبرير استخدام القوة المفرطة ضد المتظاهرين جميعًا. واستمرت المناوشات بين نظام بينوشيه والمتظاهرين حتى عام 1987 عندما نجحت الضغوط الدولية في انتزاع بعض الحقوق السياسية للمدنيين، وهي الاعتراف رسميًا بالأحزاب غير الماركسية. ومن هنا، بدأت حملة كبيرة من قبل هذه الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني لحث المواطنين على التصويت بـ«لا» على ثماني سنوات أخرى لفترة الرئاسة في الاستفتاء المقبل. وبالرغم من الإمكانات المتوافرة لحملة «نعم» التي تبناها النظام، إلا أن تكتل المعارضة حول رفض استمرار النظام وقدرتها على تخطي خلافاتها السابقة كانت عوامل حاسمة في سقوط بينوشيه. فقد اتحد الحزب المسيحي الديمقراطي والحزب الاشتراكي وكوّنا تحالفًا عرف

(75) Edward C. Snyder, «The Dirty Legal War: Human Rights and the Rule of Law in Chile 1973-1995,» *Journal of Comparative and International Law*, 1995. <http://cyber.law.harvard.edu/evidence99/pinochet/HistoryGeneralArticle.htm>.

بـ(Concertación)[76]. وبعد عام من الاستفتاء، فاز التحالف بالانتخابات، ومهّد الطريق أمام استعادة الديمقراطية في تشيلي. وبانتخاب باتريسيو أيلوين (Patricio Aylwin) رئيسًا للجمهورية في عام 1989، استأنفت تشيلي تقليدها الديمقراطي الذي بدأته منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر[77].

على العكس من التجارب السابقة التي جاءت نتيجة لاضطرابات واحتجاجات داخلية، فإن التحول الديمقراطي في البرازيل جاء نتاجًا لقرار فوقي. ففي عام 1974، أعلن الرئيس البرازيلي ورئيس وزرائه عن نيتهم تشجيع عملية تحرر سياسي بطيئة وتدريجية، الأمر الذي أشار إلى هزيمة الجناح اليميني المتشدد في المؤسسة العسكرية الذي كان يضغط للانقطاع الكامل عن مؤسسات الديمقراطية. بحلول عام 1974، كان النظام قد قضى على اليسار، وأضعف جميع الأحزاب والجماعات المعارضة، أي أن المعارضة كانت في أضعف حالاتها. وعندما أقدم النظام على بدء التحرر، كان في موقف قوي، وبالتالي كان على ثقة بأن الانفتاح لن يهدد قدرته على التحكم بالأبعاد الرئيسة في الصراع السياسي. كما أن الوضع الاقتصادي دفع النظام إلى الاعتقاد أنه يمكنه القيام بالانفتاح بأقل التكاليف للتغلب على مشكلة الشرعية والحفاظ على وحدة الجيش، كما سبقت الإشارة[78].

جاء الانفتاح بقرار من النظام السلطوي، لكنه أدى إلى ديناميكية جديدة

(76) كان هذان الحزبان القوتين الأساسيتين للمعارضة في تشيلي. وكانت العداوة بينهما شديدة والاختلافات بينهما كبيرة، في ما يتعلق بأجندة كل منهما السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي لم يستطيعا أن يطرحاها جانبًا في بداية السبعينيات من أجل إنقاذ النظام الديمقراطي من التدخل العسكري على يد بينوشيه. لكن مع بداية الاحتجاجات في بداية الثمانينيات، وجدت الفواعل الدولية لزامًا عليها أن تساعد هذين الفريقين على التقارب والمصالحة من أجل استعادة الديمقراطية في تشيلي. انظر: Mark Ensalaco, *Chile Under Pinochet: Recovering the Truth*, Pennsylvania Studies in Human Rights (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2000), pp. 176-177.

(77) Alexander E. Hopkins, ««Pressing Disengagement»: Chile's Transition to Democracy after Augusto Pinochet's 1973 Military Coup,» *Student Pulse*, vol. 4, no. 9 (2012). <http://www.studentpulse.com/articles/695/3/pressing-disengagement-chiles-transition-to-democracy-after-augusto-pinochets-1973-military-coup>.

(78) Mainwaring, pp. 2-4.

للعلاقة بين النظام والمعارضة. ويعني الانفتاح (Abertura) بالضرورة إعادة تعريف قواعد اللعبة بطريقة تجعل المعارضة فاعلًا أكثر أهمية. وهكذا كانت الفترة من عام 1974 إلى 1983 فترة صراعات مستمرة ومفاوضات بين النظام والمعارضة. حاولت الأخيرة الدفع باتجاه الديمقراطية بأقصى ما يمكن، بينما كانت محاولات النظام مستمرة للتحكم في آفاق وحدود عملية الانفتاح. مع بداية عام 1978، واجه النظام تحديات على المستويين المؤسسي والشعبي؛ فمع انفتاح المجال السياسي نسبيًّا، طالبت المعارضة باستعادة بعض الحقوق المدنية الأساسية مثل إنهاء التعذيب، حرية الصحافة والتعبير والعفو عن المنفيين، وتمت بالفعل استجابة النظام لبعض من هذه المطالب. على المستوى الشعبي. نمت الحركات الشعبية وتصاعدت أنشطتها بقوة في الفترة من عام 1977 إلى 1980 مثل حركات عمال السيارات في ساو باولو والذين قاموا بعدة إضرابات. وقد استجابت الحكومة لهذه الحركات بدرجات تفاوتت بين القمع حينًا والاستمالة أو تقديم بعض التنازلات أحيانًا[79].

بعد إجراء انتخابات عام 1982، تبين أن النظام كان الطرف الأقوى في المعادلة. فعلى الرغم من فوز المعارضة بالنسبة الأكبر من الأصوات في معظم المدن الهامة، فإن تلاعب النظام المستمر بقانون الانتخابات مكن حزب الحكومة من الاستحواذ على أغلبية ممثلي المجمع الانتخابي الذي كان سينتخب رئيس الجمهورية في عام 1985. وشهد العام التالي 1983 تطورًا مهمًّا بفوز الجناح الليبرالي في الحزب الحاكم بـ 35 في المئة من الأصوات في انتخابات المكتب التنفيذي. وكان لهذه النتيجة أثرها في بداية تآكل التماسك داخل الحزب، وفقدان النظام القدرة على التحكم في مسار الانفتاح. وكان من أبرز المؤشرات على هذا ما أعلنه فيغيريدو (Figueiredo) في خطابه في نهاية العام عن عدم نيته تنسيق حملة الحزب في الانتخابات الرئاسية. وكان العرف قد جرى على أن يقوم كل رئيس عسكري بترشيح خليفته ويقود الحملة لدعمه، وهو الأمر الذي دفع المعارضة إلى رفع سقف مطالبها، بالاصرار على انتخابات

(79) Mainwaring, pp. 4-5.

رئاسية مباشرة والتي كانت دائمًا مطلبًا أساسيًّا لها، مدعّمة هذه المرة بحملة شعبية واسعة، ابتداءً من يناير 1984[80]. وكلما تكثفت الحملة لانتخابات مباشرة، كان النظام يبدأ بالتفكك بدرجة ملحوظة. كان هناك جناحان داخل الحزب: جناح أكثر اعتدالًا يرى أن على النظام التفاوض، وأن انتخاب رئيس بالأسلوب الذي يريده النظام، يُدخل البلاد في أزمة سياسية غير مسبوقة، وجناح ثانٍ أكثر تشددًا، يرفض أي نوع من المفاوضة، ويرى أن النظام قادر على عبور الأزمة[81].

مع اقتراب موعد 25 نيسان/ أبريل 1984 للتصويت على التعديل الذي يعيد الانتخابات المباشرة مرة أخرى، بدا أن الجناح المتشدد قد ساد، حيث أعلن الرئيس حالة الطوارئ في برازيليا وعدة مدن أخرى لمنع التظاهر. كما قام بتعبئة كل ما يستطيع من مساندة في الكونغرس لإفشال المقترح، وهو ما حدث بالفعل. وبدأ الحزب بالتجهيز لمرشحه، وهنا حدثت انشقاقات أكثر وتفكك أكثر داخل الحزب الحاكم في شأن المرشح الذي يتم التصويت، وانقسم بين متشددين ومعتدلين. وتجلت هذه الانشقاقات في تأسيس الجبهة الليبرالية (Liberal Front) التي قررت التصويت لمرشح بعينه وهو تانكريدو نيفيس، بغضّ النظر عن اختيار المجمع الحزبي. ولما كان الرجل من المحتمل جدًّا أن يكون مرشح المعارضة أيضًا، فبدا الأمر وكأن فرصة المعارضة في الفوز بالانتخابات واردة. وقد عمل نيفيس على كسب شبكة واسعة من الدعم، وتوجه بحملته نحو المجمع الانتخابي والجماهير، وكثف من اتصالاته بالجيش ليقنعه بعدم التدخل. وبالفعل، فاز في المجمع الانتخابي في 15 كانون الثاني/ يناير 1985 وتجنب حدوث انقلاب، وبهذا أصبح أول رئيس مدني منتخب منذ 1960[82].

---

(80) تظاهر البرازيليون بالآلاف أكثر من ثلاثة شهور ووصلت التقديرات في بعض التظاهرات إلى مليون في مدن مثل سان باولو. وبالرغم من تهديد النظام في بعض اللحظات بأن استمرار التظاهرات قد يؤدي إلى تهديد مسار الانفتاح كليًّا، فإن هذا لم يثنِ المعارضة التي وجدت دعمًا ونجاحًا في تعبئة الجماهير. وفي إحدى التظاهرات في 25 كانون الثاني/ يناير، تضامن بعض أعضاء الحزب الحاكم مع مطلب الانتخابات المباشرة.

(81) Mainwaring, pp. 13-15.

(82) «Liberal Front Party (PFL), Political Party, Brazil,» *Encyclopædia Britannica*. <http://www.britannica.com/EBchecked/topic/1080506/Liberal-Front-Party-PFL>.

ساهمت ديناميكية التفاعل بين النظام والمعارضة من ناحية، وفي ما بين مكونات المعارضة من ناحية أخرى، في تحديد نمط التحول الذي تم اتباعه. ويلاحظ هنا أن توازن القوى/توازن الضعف بين كل من المعارضة والنظام ينتج نمط التحالفات، شرط أن تكون المعارضة ذات تمثيل موحد، حتى وإن لم تكن على درجة كبيرة من القوة، كما هو الحال في وضع بولندا. كذلك فإن سيطرة الجناح المتشدد على مقاليد الحكم، ورفض أي تغيير أو إصلاح للنظام، يؤديان إلى أحد خيارين: إما ثورة والتي عادةً ما يتخللها بعض أحداث العنف (مثل حالة رومانيا) وقد تتطور إلى صراع مسلح (مثل حالة ليبيا)، أو سحب المؤسسة العسكرية دعمها للنظام (حالة مصر). وبشكل عام، نادرًا ما تترك النظم الشخصية السلطة طواعية. ولهذا، فالتحول عن هذه النظم غالبًا ما يكون الأعنف أو من خلال تدخل خارجي. كما أن الدعم الشعبي واستمرار توحد المعارضة يمثلان عنصرين حيويين في دفع عملية التحول، حتى في الحالات التي يبادر فيها النظام من تلقاء نفسه إلى البدء بعملية التحول (حالة البرازيل) أو تحت ضغوط معيّنة (حالة تشيلي). كذلك، فإن حالات النظم شبه السلطوية عادةً ما يكون فيها التحول من خلال التفاوض بالأساس (حالة مصر بعد 25 كانون الثاني/ يناير في جانب منها إلى حد ما) وتكون عملية تدريجية وطويلة (مثل بولندا والبرازيل). ويتطلب نجاح هذا النمط من التحول توافر شرطين أساسيين: وجود جماعات ديمقراطية حقيقية ومنظمة في المجتمع المدني، ومعتدلين في النظام على استعداد للتفاوض على التحول المنشود. وتوجد في جميع حالات التحول عناصر من النظامين القديم والجديد معًا، ومجموعة من المؤسسات والقوانين التي تخدم هياكل القوة في النظامين. وما يحدد غلبة طرف على آخر هو مدى تماسك كل معسكر وقدرته على تعبئة دعم شعبي له.

ثالثًا: السياق

شكلت الأوضاع الاقتصادية والسياسية المتدهورة في الحالات محل الدراسة السياق الداخلي المحدد لنمط التحول الذي اتبعته كل دولة من الدول محل الدراسة. ففي بولندا، على سبيل المثال، كان لسوء الأحوال الاقتصادية

أثره في تعبئة موجة احتجاجات جديدة في بولندا ابتداءً من عام 1987. وجاءت أقوى الموجات الاحتجاجية في صيف عام 1988 للمطالبة بزيادة الأجور وتحسين الخدمات وإعادة تقنين حركة التضامن وإطلاق سراح ناشطيها. وكانت الهتافات في هذه الموجة «نريد الخبز» والتي تتشابه مع الشعارات التي رفعتها الثورات العربية والمصرية بالتحديد «عيش، حرية، عدالة اجتماعية».

أما في ما يتعلق بالسياق الخارجي المحيط بعملية التحول، نجد اختلافات من حالة إلى أخرى من حيث النطاق والأثر، إذ تعتمد طبيعة هذا الدور على توليفة من العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وعلى طبيعة العناصر المنخرطة، وكذلك نمط التدخل أو السياسات المتبناة. ويمكن بشكل عام تصنيف أثر السياق الخارجي في عدة أنواع: أثر العدوى، وجود محفز على التحول، وأخيرًا مساندة أو عرقلة جهد التحول.

أدى أثر العدوى/ الانتشار Contagion/Demonstration/Diffusion Effect دورًا في الحالات محل الدراسة بخلاف بولندا التي كانت سباقة في محيطها. على سبيل المثال، كان لنجاح الثورة التونسية في إبعاد زين العابدين بن علي عن المشهد السياسي أثره في الحركات الشبابية في مصر من حيث إعطاء بارقة أمل في القدرة على التغيير. ومن هنا كثفت التجمعات الشبابية حملاتها التعبوية على مواقع التواصل الاجتماعي لحشد التعبير عن الرغبة في التغيير يوم 25 كانون الثاني/ يناير الموافق عيد الشرطة، في تعبير مباشر عن رفض استمرار الدولة الأمنية[83]. بدورها، اندلعت الثورة الليبية تأثرًا بثورتي تونس ومصر. وكان سقوط حسني مبارك على وجه الخصوص دافعًا إلى تدشين النشطاء الليبيين حملتهم لإسقاط نظام القذافي. فقد كانت ثورة 25 كانون الثاني/ يناير مثالًا حيًا على إمكانية تكرار السيناريو التونسي في غيره من النظم السلطوية في الوطن العربي، وخلقت مناخًا مشجعًا للتحول الخاص بليبيا. وكان الوضع في دول أميركا اللاتينية (البرازيل وتشيلي في هذه الدراسة) مماثلًا. فقد مثّلت حالات الديمقراطيات الناجحة في

(83) مروة فكري، «المؤسسات الأمنية والحراك الثوري في مصر،» سياسات عربية، العدد 4 (أيلول/ سبتمبر 2013).

الإقليم دافعًا للدول الأخرى للدمقرطة. فقد شهد منتصف الثمانينيات تحولًا من الحكم السلطوي في بيرو وبوليفيا والأرجنتين وأوروغواي، كان دافعًا إلى التحول في البرازيل وترك النظام العسكري في تشيلي، الوحيد الباقي في أميركا الجنوبية، وهو الأمر الذي زاد من عزلة النظام[84]. وكذلك تأثرت رومانيا أيضًا بشدة بأثر العدوى هذه، ويكفي لفت الانتباه إلى أن بلدة تيميشوارا (Timişoara) التي اندلعت فيها شرارة الاحتجاجات ضد النظام تقع على بعد 50 ميلًا من حدود يوغسلافيا والمجر، وكانت في مدى محطات الراديو والتلفيزيون لكل منهما[85].

يتمثل البعد الثاني في السياق المحيط بعملية التحول بوجود محفز خارجي للتحول. ففي دول أوروبا الشرقية مثل بولندا، كان للسياسة الجديدة التي اتبعها غورباتشوف وقرار الاتحاد السوفياتي بالابتعاد عن التدخل العسكري لإنقاذ احتكار الأحزاب الشيوعية للقوة في أوروبا الشرقية، أثرهما في الدفع بالنظام للتفاوض مع حركة التضامن وبداية عملية التحول، على عكس ما حدث في عام 1981 حيث كان الخوف من تدخل عسكري سوفياتي دافعًا إلى قمع النظام لحركة التضامن وإعلان الأحكام العرفية. إلا أن الوضع في رومانيا كان مختلفًا، فتغير سياسات الاتحاد السوفياتي لم يؤثر كثيرًا في النظام هناك لعدم وجود قوات سوفياتية على الأراضي الرومانية، وإن كان للسياسات الجديدة أثر في تحدي الأنموذج الشيوعي بشكل عام[86].

لعب محفز الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي دورًا كبيرًا في استكمال عملية التحول في رومانيا وبولندا. ففي بولندا، ظلت القوات المسلحة أكثر المؤسسات تمتعًا بثقة المواطنين خلال فترة التحول والتي كان للجيش دور فيها، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وحاول بعض النخب المدنية استمالة الجيش إلى تحقيق طموحاته في السلطة. في الوقت نفسه، كان هناك بعض

(84) Alejandro Ortega, «International Effects on the Democratic Onset in Chile,» *Stanford Journal of International Relations*, vol. XI, no. 2 (Spring 2010).

(85) Hall, p. 1074.

(86) المصدر نفسه، ص 1074.

القادة العسكريين الذين لديهم طموح سياسي. إلا أن محفز الانضمام إلى الناتو والاتحاد الأوروبي لعب دورًا مهمًا في تحقيق السيطرة المدنية في العلاقات المدنية العسكرية، وأنجح عملية التحول. كانت المؤسسة العسكرية تخشى حدوث تهديدات أمنية للبلاد، ليس عن طريق تدخلات عسكرية في بولندا، ولكن نظرًا إلى طبيعة المرحلة، فإن عدم الاستقرار واحتمالات الحروب الأهلية ومن ثم نزوح اللاجئين، كلها كانت عوامل مثيرة للتخوف[87]. كذلك الوضع في رومانيا، فقد لعبت الرغبة في اللحاق بركب الدول المنضمة إلى الاتحاد الأوروبي دورًا كبيرًا في تأمين الانتقال الديمقراطي من خلال العزل الشعبي للنخب التي كانت تعوّق مثل هذا الانضمام.

أما في دول «الربيع العربي»، فبخلاف أثر العدوى، لم يكن السياق الدولي أو الإقليمي مشجعًا على الثورة في مصر على وجه الخصوص. وبدا ذلك واضحًا من تعليقات الحكومات الغربية والعربية (بخلاف قطر) معًا على التظاهرات في الأيام الأولي في ميدان التحرير، والتي تراوحت بين دعم الرئيس المصري حسني مبارك (مثل المواقف المعلنة لبعض الدول العربية)[88] والمناداة بضرورة البدء بعملية التحول الديمقراطي في مصر من دون الدعوة صراحة إلى تخلي مبارك عن السلطة. فقد كانت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في موقف يوازن بين دعم الحرية والديمقراطية، من جانب، والحفاظ على الاستقرار من جانب آخر. وما مثلته الثورة من تهديدات كبيرة لإسرائيل لا يخفى على أحد، خصوصًا في ظل تصاعد نفوذ الإسلاميين والتقارب بين القاهرة وغزة.

(87) Jaroslaw Jablonski, «The Key Role of NATO Accession on Poland's Democratic Transition» (MA Thesis: Naval Postgraduate School, Monterey, California, September 2002), pp. 1-3.

(88) تسربت أخبار تنبيه العاهل السعودي للرئيس الأميركي باراك أوباما أن الرياض مستعدة لتقديم مساعدات مالية إلى الجانب المصري تحل محل المعونة الأميركية في حال استمرار الضغوط الأميركية على مبارك لإجباره على التنحي. انظر: أمجد جبريل، «السعودية والخليج: نحو تحالفات وأدوات جديدة في إدارة المنطقة،» في: **أمتي في العالم: الثورة المصرية والتغيير الحضاري والمجتمعي** (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، 2011-2012).

بعد تنحي مبارك عن السلطة، لم تقدم المساعدات المالية لدعم مصر خلال هذه الفترة التي اهتزّ فيها الاقتصاد المصري بشدة. وكان لافتًا، على وجه الخصوص، تأخر المساعدات الخليجية الموعودة رغم ازدياد تردي الوضع الاقتصادي في مصر مع مطلع عام 2012. مع تولي محمد مرسي الرئاسة، بات واضحًا عدم الارتياح الخليجي (خصوصًا السعودية والإمارات والكويت) للثورات الشعبية العربية بشكل عام، وتصاعد نفوذ جماعة الإخوان بشكل خاص. وُترجم هذا على وجه الخصوص في استضافة دولة الإمارات رموز نظام مبارك مثل عمر سليمان (الرئيس السابق للمخابرات العامة ونائب رئيس الجمهورية الذي عيّنه مبارك أثناء الثورة) وأحمد شفيق (رئيس الوزراء الذي عيّنه مبارك في أثناء الثورة والمرشح السابق لرئاسة الجمهورية). وبرز الحديث بشكل مكثف عن وقوف هاتين الدولتين بشكل خاص إلى جانب الثورة المضادة.

اتضح هذا الموقف الخليجي بعد انقلاب 3 تموز/يوليو الذي أطاح محمد مرسي. وتواردت الأنباء عن تمويل السعودية والإمارات بالأساس لقوى المعارضة والحركات الاحتجاجية التي أثارت القلاقل خلال العام الذي تولى مرسي فيه الرئاسة[89]. كما وقفت الدول الخليجية الثلاث (السعودية، الإمارات، الكويت) بقوة إلى جانب مسار 3 تموز/يوليو، وبدأت المساعدات تتدفق على مصر لمساندة النظام «الجديد - القديم»[90]. كما

(89) Cheryl K. Chumley, «Saudi Arabia Accused of Giving Egypt $1B to Oust Morsi,» *The Washington Times*, 30/7/2013. <http://linkis.com/washingtontimes.com/ximZ>.

(90) <http://www.france24.com/ar/20130711-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC-%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%8A-%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%86-%D8%A2%D9%85%D9%86-12-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-%D8%B9%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B4%D9%83%D9%8A%D9%84-%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9?ns_campaign=editorial&ns_source=twitter&ns_mchannel=reseaux_sociaux&ns_fee=0&ns_linkname=20130711_%D9%85%D8%B5%D8%B1_%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D8%AA_%D8%AF%D9%88%D9%84_%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC_%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%8A_%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%86>, and <http://hespress.com/permalink/83628.html>.

أن المواقف الغربية، وإن لم تدعم الانقلاب بصورة واضحة، إلا أن كلها انطلقت من قبوله الضمني. وتنصب الانتقادات بالأساس على ما ترتب عنه مسار 3 تموز/يوليو من أعمال قمع وعنف، فهذه الدول تريد بالأساس أن تدعم «انقلابًا نظيفًا»[91].

أما في الحالة الليبية، غابت وجود الصراعات بين القوى الكبرى، فتسهّل تدخل الناتو في الأزمة الليبية، وهو ما حسم الأمر ضد النظام. وبمقارنة الحالة الليبية بالعديد من أوضاع ما بعد الصراعات، نجد أنها نظريًا تتمتع بعدد من العوامل التي تعمل في مصلحتها. كان انتصار القوات المتمردة كاملًا، كما تمتعت بدعم شعبي كبير، وما وضعت موارد الطاقة الليبية الاقتصاد الليبي في وضع سيّئ كما هو الحال في مصر، بل تمكّنه من بناء دولة جديدة، ومن تطوير العلاقات الاقتصادية والسياسية مع أوروبا أكبر كتلة تجارية في العالم. كما يعتبر الدمار الناتج من الحرب محدودًا نسبيًا، فالبنية التحتية الليبية لم تمس تقريبًا. لكن، ما يعرقل هذا كله، معضلة أساسية وهي افتقاد الدولة احتكار الاستخدام المشروع للعنف داخل حدودها، وتحول السلاح إلى أداة تفاوضية، وهو الأمر الذي لا يهدد التحول الديمقراطي فقط، وإنما تماسك الدولة ذاتها[92].

كذلك، فإن تطور الأوضاع داخل مصر بعد الثلاثين من حزيران/يونيو، يبدو أنه أثّر سلبًا في مناخ التحول الديمقراطي في ليبيا، خصوصًا في ما يتعلق بعملية بناء التوافق بين التكتلين الكبيرتين في المجلس الوطني، وهما تحالف القوى الوطنية المعتدل والبناء والعدالة. فقد كان لزيارة رئيس الوزراء مصر بعد الانقلاب، أثره في استياء أعضاء حزب العدالة والبناء في الحكومة لما يعكسه ذلك من اعتراف بالانقلاب الذي حدث في مصر، وهددوا بالانسحاب من

(91) أمجد جبريل، «البيئة الخارجية بين تدعيم أركان الانقلاب ورفضه،» مركز الحضارة للدراسات السياسية، متاح على الموقع الإلكتروني: <http://hadaracenter.com/index.php?option=com_content&view=article&id=821:2013-08-26-01-36-04&catid=279&Itemid=529>.

(92) Chivvis [et al.], *Libya's Post-Qaddafi Transition*, pp. 2-4.

الحكومة[93]. ويلاحظ أن رئيس الوزراء، بعد هذه الزيارة، انتقد للمرة الأولى جماعة الإخوان المسلمين وحزبها في ليبيا علانية، واتهمها بمحاولة إفشاله منذ البداية، وأشار إلى الاختلافات بينهما في ما يتعلق بممارسة السياسة[94]. ويرى بعضهم أن مواقف التحالف قد تغيرت بالفعل، بعيدًا عن تقديرات السياسة التي اعتاد انتهاجها. ووفقًا لهذه النظرة، فإن التحالف، ربما تحت ضغوط داخلية وخارجية من أصدقاء التحالف الذين يصرون على إقصاء الإسلاميين من المشهد السياسي بعد الثورات، أصبح يركز على الانتصارات الشكلية على الخصوم بعيدًا عن رجحان الخيارات وسلامتها[95]. ويدلل أصحاب هذا الرأي على ذلك بما ينادي به التحالف من إسقاط للمؤتمر في 7 شباط/ فبراير 2014 بحجة انتهاء مدته.

تتشابه البرازيل مع دول الربيع العربي في ما يتعلق بأثر البيئة الخارجية. فخلافًا لأثر «كرة الثلج»، لم تؤدِّ العوامل الخارجية دورًا في قرار النظام ببدء عملية التحول، لكن كان لها آثارها في المراحل اللاحقة. فابتداءً من عام 1990، مارست التأثيرات الخارجية دورًا أكثر وضوحًا، خصوصًا في مجال حقوق الإنسان، ومن ثم عملية «ترسيخ الديمقراطية»، حيث يقع الاحترام المتزايد للحقوق الأساسية في قلب العملية الناجحة لترسيخ الديمقراطية من ناحية. ومن ناحية أخرى، ساهمت هذه التأثيرات في تنظيم وتعبئة المجتمع المدني، وهو أيضًا من المكوّنات الحيوية للديمقراطية[96].

---

(93) <http://me-confidential.com/7466-libya-muslim-brotherhoods-party-meets-for-government-withdrawal.html>.

(94) <http://www.tripolipost.com/articledetail.asp?c=1&i=10619>.

(95) إسماعيل القريتلي، «تحالف القوى الوطنية والمقامرة بإسقاط المؤتمر ودعم زيدان،» المنارة، 9/10/2013.
<http://www.almanaralink.com/press/2013/10/37372/%D8%A5%D8%B3%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%AA%D9%84%D9%8A-%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%84%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9>.

(96) للمزيد من التفصيل حول هذه النقطة، انظر: Alexandra Barahona de Brito, «International Dimensions of Democratisation: Brazil,» Instituto Português de Relações Internacionais [IPRI], Working Paper; 5 <http://www.plataformademocratica.org/Publicacoes/6855_Cached.pdf>.

في تشيلي، ساندت الولايات المتحدة نظام بينوشيه خصوصًا خلال الفترة بين عامي 1973 و1980، لكن انتهاكاته الجسيمة لحقوق الإنسان في تشيلي وجرائمه بحق المدنيين فرضت نفسها على المجتمع الدولي، خصوصًا على الدول الغربية التي بدأت بإثارة القضية في الأمم المتحدة. وأثار رفض بينوشيه زيارة وفد أممي لتقصي الحقائق في تشيلي لمزيد من الشكوك في شأن طبيعة نظام بينوشيه. إلا أن الحادث الذي أثّر بحق في توجهات السياسة الأميركية تجاه بينوشيه كان اغتيال سفير تشيلي في واشنطن عشية الانتخابات الرئاسية الأميركية، والتي فاز فيها جيمي كارتر. هنا، بدأت الإدارة الأميركية بانتهاج سياسات أكثر حزمًا تجاه انتهاكات حقوق الإنسان في تشيلي، مثل فرض العقوبات الاقتصادية[97]. وإزاء رغبته في تعزيز شرعيته في وجه الضغوط الدولية، جاء قرار بينوشيه بتعديل الدستور في عام 1980 والذي قضى بإجراء استفتاء آخر في عام 1988 حول ما إذا كان المواطنون سيمنحون بينوشيه ثماني سنوات أخرى أم لا[98].

بانتخاب الجمهوري رونالد ريغان في عام 1981، انتهجت الولايات المتحدة «دبلوماسية الصمت» تجاه ما يحدث في تشيلي. وبات واضحًا أن الولايات المتحدة تغضّ الطرف عن انتهاكات نظام بينوشيه ضمن استراتيجيتها الخاصة باحتواء الشيوعية، حتى إنها ألغت العقوبات الاقتصادية المفروضة على تشيلي، ورفضت في بعض الأحيان وصف نظام بينوشيه بالشمولي. لكن سرعان ما وقع النظام تحت وطأة أزمة مالية طاحنة، وتزايد نشاط العناصر الحقوقية والديمقراطية المحلية والدولية، وكان واضحًا أيضًا أن الباب أمام عودة الديمقراطية في تشيلي أصبح مفتوحًا. ونتج عن تلك الأزمة الاقتصادية حركة احتجاجات شعبية وبداية المعارضة المنظمة ضد بينوشيه، ما وضعه أمام الضغوط الدولية، خصوصًا الأوروبية، التي دعمت

---

(97) <http://countrystudies.us/chile/111.htm>.

(98) يبدو أن شعورًا بالثقة غمر فريق بينوشيه بعد نيله 80 ٪ في استفتاء 1978 بحيث لم يخيل إليهم أن المواطنين لن يمنحوه ثماني سنوات أخرى. انظر: <http://countrystudies.us/chile/88.htm>.

المعارضة دعمًا كبيرًا سواء الأحزاب السياسية، أو منظمات المجتمع المدني أو طبقة التكنوقراط التي بدأت بمعارضة النظام[99].

هكذا، اختلفت آليات تأثير السياق الدولي والإقليمي في مسار التحول ودرجاته. إلا أنه بشكل عام، من الصعب فصل الداخلي عن الخارجي في ظل التأثيرات المتبادلة. فالسياسات الخارجية تؤثر في الصراع الداخلي على القوة، وتتأثر به. لكن في ما يتعلق بنمط وعملية التحول، يمارس السياق الخارجي والعناصر الخارجية دورهما بالأساس من خلال التأثير في الأطراف الداخلية، إلا في الحالات الصريحة، مثل التدخل العسكري كما كان الوضع في ليبيا على سبيل المثال. وكما أشار روبرت دال (Robert Dhal) فإنه كلما زادت تكلفة القمع عن تكلفة التسامح، تعاظمت فرصة وجود نظام تنافسي[100]. من بين العوامل التي تدخل في حسابات النظام في تحديد التكلفة، التغير في السياق الإقليمي والدولي أو التوجهات والأفعال المتغيرة للعناصر الدولية.

الخاتمة

يتضح من الدراسة كيف أن التطورات التي أثّرت في توقيت التحول وأسلوبه في كل بلد تساهم في تفسير السبل والنتائج المختلفة التي وصلت إليها كل دولة. بمعنى آخر، ما الذي دفع ببعض النظم إلى التفاوض، في حين تمكنت أخرى من إملاء شروطها في التحول؟ ترى الدراسة أن التفاعل بين طبيعة النظام وخيارات العناصر والسياق المحيطة هما المحدد الأساسي لنمط التحول الناتج والذي بدوره يؤثر في فرص نجاح التحول من عدمها. ومن خلال استعراض الحالات السابقة، يمكن استخلاص العوامل التي تؤدي إلى زيادة احتمال نمط معيّن من التحول من دون غيره. ويمكن إجمال هذه التوليفات في الجدول (11-1) الآتي:

---

(99) <http://www.thirdworldtraveler.com/Terrorism/DocuComplicity_Pinochet.html>.

(100) Robert A. Dahl, *Polyarchy: Participation and Opposition* (New Haven: Yale University Press, 1971), p. 48.

الجدول (11-1)
انقسام النخبة والتحول الديمقراطي

طبيعة النظام	سلطوي (تحالف مصالح مدني عسكري)	شمولي	سلطوي (حكم أيديولوجي أو عسكري)	سلطوي (غلبة التيار الأكثر اعتدالًا)	شمولي
المعارضة	منقسمة تنظيميًا وأيديولوجيًا	ضعيفة	موحدة تنظيميًا	ضعيفة	ضعيفة
السياق	غير مشجع	مشجع	مشجع	مشجع	غير مشجع
نمط التحول الناتج	عشوائي وغير مستقر (خليط بين نمطي الانهيار والتفاوض)	تحول شكلي (نمط الانهيار)	التحول من خلال التحالف (pacted) أو آلية الانتخاب. تدريجي (النمط التعاوني ونمط التحالفات)	المبادرة بالتحول من النظام (النمط التحولي)	متعثر (خليط من نمطي الانهيار والتدخل)
احتمالات النجاح والفشل	تزداد احتمالات الفشل	تزداد احتمالات التحول الحقيقي في حالة توحد المعارضة والدعم الشعبي	تزداد احتمالات النجاح	النجاح (مع استمرار الدعم الشعبي وتحالف المعارضة مع العناصر المعتدلة في النظام)	تزداد احتمالات الفشل ومخاوف تفكك الدولة في حالة فقدان الدولة للاحتكار المشروع للعنف
أمثلة	مصر	رومانيا	تشيلي وبولندا	البرازيل	ليبيا

يتضح بشكل عام أن هناك علاقة بين انقسام النخبة وعدم الاستقرار السياسي وتعثر التحول الديمقراطي. يتخذ عدم الاستقرار السياسي عدة أشكال: العنف السياسي والتظاهرات، وكثرة تغيّر الحكومات، وأخيرًا الانقلابات العسكرية. وتوضح التجارب الناجحة للتحول أن توافر الإرادة السياسية، خصوصًا بين صفوف المعارضة، مع وجود دعم شعبي من قبل المجتمع المدني، عوامل حاسمة في نجاح التحول. وهنا، لا يهم أن تكون خطوات التحول سريعة بقدر ما تكون متصلة وغير منقطعة، بحيث لا تعطي الفرصة للقوى المعارضة للإصلاح أن تستعيد قوتها وتعيد تنظيم نفسها مرة أخرى. ولا يعني توفر الإرادة السياسية ضرورة التوافق التام بين النخبة السياسية المعارضة، لكن المطلوب هو الاتفاق على الحد الأدنى من المطالب الخاصة بعملية التحول، والأهم التوافق على الآليات التي يتم الاحتكام إليها عندما يفشل هذا التوافق. فالديمقراطية مجموعة من المؤسسات التي صُمِّمت انطلاقًا من الافتراض أن المجتمع تعددي، وأن الإجماع حول كل القضايا أمر مستحيل. الديمقراطية هي مجموعة من القواعد والمؤسسات التي يتجسد دورها في احتواء وتدبُّر أمر التعددية والاختلاف في الرأي. لكن هذا يفترض، على الأقل، وجود اتفاق وإجماع على قواعد العملية الديمقراطية.

توضح خبرات التحول الديمقراطي أن التركيز على دفع العملية الديمقراطية هو الضمان الوحيد للانتقال السلمي. حتى لو لم تأتِ الانتخابات الأولى بالحكومة التي تلبي المطالب، فإن استمرار العملية الانتخابية في النهاية قادر على تصحيح الخيارات الخاطئة. وفي تجارب التحول الديمقراطي، غالبًا ما تخسر أول حكومة الانتخابات التالية بسبب ارتفاع سقف التوقعات لدى المواطنين. كما أن الحركات المعارضة التي كانت تتمتع بشعبية وفازت في الانتخابات الحرة، وجاء أداؤها دون توقعات المواطنين، سقطت في الانتخابات التالية. ومن أبرز الأمثلة على ذلك حركة التضامن في بولندا، التي لم تحصل على نسبة 5 في المئة من الأصوات المطلوبة حتى تتمكن من الدخول في البرلمان في انتخابات عام 1993، أي أنها في خلال ثلاثة أعوام فقط فقدت الدعم الشعبي الذي سبق وتمتعت به.

كما تؤكد التجربة الرومانية ذاتها، والتي كثيرًا ما رأى فيها النشطاء المصريون مثالًا على نجاح الثورات المضادة، ضرورة التركيز على العملية السياسية لما قد تؤتيه من ثمار في المستقبل. فالجزء الذي لا يتعرض له الكثير من النشطاء هو أن حالة المعارضة الرومانية تحسنت كثيرًا مع كل استحقاق انتخابي، واستطاعت في فترة قصيرة أن توحد صفوفها، وتحالفت عدة أحزاب ومنظمات مدنية واستطاعت أن تنهي احتكار الشيوعيين السلطة.

توضح أيضًا خبرات التحول أن المؤسسة العسكرية عادةً ما تمثل تحديًا دستوريًا وسياسيًا كبيرًا في عملية الانتقال. فالهدف النهائي لكل الديمقراطيات هو أن تتحقق السيطرة المدنية على العسكريين. عادةً ما يحتفظ الجيش خلال عملية التحول عن السلطوية بنفوذ كبير. والواضح أن ليس ثمة حلول سحرية لهذا التحدي المُتمثِّل في إخضاع القوات المسلحة للسيطرة المدنية الديمقراطية. لكن من المهم الملاحظة أن هذا الهدف، كهدف نهائي على الأمد الطويل، لا ينبغي أن يكون موضع جدل، بيد أن تحقيقه قد يتطلّب فترة انتقالية لتنظيم العلاقات المدنية - العسكرية في إطار بعض القواعد المتفق عليها. وفي هذا السياق، فإن التفاهمات بين المؤسسة العسكرية والمدنيين، أو بين عناصر النظام القديم والجديد، من الأمور التي انطوت عليها أغلبية خبرات التحول. على سبيل المثال، لم يُحاسب القادة العسكريون في البرازيل على ما ارتكبوه خلال الفترة بين عامي 1964 و1985، وفي تشيلي احتفظ بينوشيه بمنصبه كقائد للجيش حتى عام 1997، وأصبح عضوًا في مجلس الشيوخ حتى عام 2002[101]. أما في بولندا، فقد استغرق الأمر ثلاث سنوات حتى تصدر وثيقة دستورية موقتة للبلاد (The Little Constitution)[102]. وخلال هذه الفترة بنيت القوى السياسية على دستور عام 1952، وعدّلت فيه أكثر من سبع مرات. وعكست التعديلات الواردة حجم المفاوضات والمساومات بين النظام والمعارضة. هدفت هذه الوثيقة إلى التقريب بين القوى السياسية

---

(101) <http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2006/12/10/AR2006121000302.html>.

(102) <http://countrystudies.us/poland/71.htm>.

المختلفة. وفي الوقت الذي ضمنت فيه المفاوضات سيطرة الشيوعيين على مجلس النواب (Sejm)، عملت التعديلات على موازنة ذلك مع حقيقة وجود أول رئيس منتخب ديمقراطيًا ويتمتع بتفويض شعبي لإحداث التغيير اللازم في النظام. وانعكس ذلك على العلاقات المتبادلة بين مؤسسات الدولة، حيث فقد مجلس النواب قدرًا من وزنه التشريعي لصالح مجلس الشيوخ (الذي فازت فيه المعارضة بكل المقاعد) والحكومة والرئاسة[103].

ثم إن الحديث عن صفقة ما حدثت بين الإخوان والمجلس العسكري ليست مستبعدة، وتثبت الخبرات التاريخية المختلفة عن ضرورة حدوث مثل هذه التوافقات كما أوضحنا، على الرغم من أن الرومانسية الثورية تستهجن مثل هذه المواءمات. إلا أن المشكلة الأساسية في هذه الصفقة أن المعارضة لم تكن موحدة أثناء إبرام الاتفاق. حتى أن هذا الاتفاق نفسه ساهم في تقسيم المعارضة باستمالة طرف من دون الآخر، ثم فتح الطريق أمام شق وحدة الصف الثوري والمعارض. وبهذا، بدلًا من أن تتفق القوى السياسية على هدف إخراج الجيش من المعادلة السياسية، أصبح الجيش هو قصب السبق لهذه النخب لتحقيق طموحاتها وأطماعها السياسية. واستطاعت المؤسسة العسكرية من خلال ذلك ضرب القوى المعارضة بعضها بالبعض الآخر. وتثبت أحداث 30 حزيران/ يونيو، والمنحى الذي اتخذته العملية السياسية منذ ذلك التوقيت، كيف أن الجيش كان وما زال الفاعل الأساسي في مصر.

الواقع أن خبرة تشيلي على وجه الخصوص لا تنذر بخير بالنسبة إلى مستقبل التحول الديمقراطي في مصر، إذ تتشابه الظروف التي حدث فيها انقلاب بينوشيه مع تلك التي أدّت إلى تحرك الجيش في مصر في 3 تموز/ يوليو. فقد كان سلفادور ألليندي أول رئيس ماركسي يأتي من خلال انتخابات ديمقراطية، تمامًا كما كان محمد مرسي أول رئيس إسلامي يأتي من خلال انتخابات حرة. بعد سنة من حكم ألليندي، تحالفت قوى اليمين مع الوسط ضده، وعرقلوا جميع مبادرات حزب الوحدة الشعبية (Popular Unity). وانتقدت

(103) لم يصدر الدستور الدائم للبلاد إلا في عام 1997.

المعارضة بشدة وزراء حكومة حزب الوحدة، ووصفوا الإدارة بأنها غير شرعية وغير دستورية. وتضامنت المحكمة الدستورية مع البرلمان في نقده السلطة التنفيذية لتخطيها حدودها الدستورية. وصل الجانبان إلى نقطة المواجهة في الانتخابات البرلمانية في آذار/مارس 1973. وتوقعت المعارضة أن يخسر تحالف ألليندي الحكومة، خصوصًا في ظل حالة الاقتصاد المتدهورة، إلا أنها لم تحصل إلا على 55 في المئة من الأصوات. وبالرغم من أنها فازت بالأغلبية، إلا أن فوز المعارضة لم يكن كافيًا لإنهاء الانسداد السياسي. نتيجة عدم حسم الانتخابات البرلمانية، صعّد الجانبان من المواجهة، وأصبحت التظاهرات أحداثًا يومية، وتزايدت درجة العنف فيها. وبدأت المعارضة علانية بطرق أبواب الجيش، أملًا في أن يقدم حلًّا. حصل كل ذلك في ظل حملة إعلامية شرسة استهدفت نظام ألليندي، والتي اكتشف في ما بعد أن بعضًا منها كان ممولًا من وكالة الاستخبارات الأميركية.

مع بداية نفاد صبر الجيش وإعداده لانقلاب كامل، دعت المعارضة إلى استقالة ألليندي أو تدخل الجيش. وبينما كان ألليندي يعد للدعوة إلى استفتاء عام لحل المأزق بين الحزب الحاكم والمعارضة، أجهض الجيش هذه الاستراتيجية من خلال الهجوم على السلطة المدنية في صباح 11 أيلول/ سبتمبر 1973 وقُتل ألليندي (أو انتحر) وهو يدافع عن حكومته الاشتراكية ضد الانقلاب. كما تم اغتيال عدد من الوزراء، ووُضعت الجامعات تحت سيطرة الجيش وحُلَّت أحزاب المعارضة وجرى تعذيب الآلاف من اليساريين أو قتلهم. وبالرغم من اندلاع معارضة متفرقة وعشوائية للانقلاب، إلا أن الجيش عزّز قبضته بسرعة. وقد رحب العديد من التشيليين بخطوة بينوشيه واعتبروه وطنيًا أنقذ البلاد من الفوضى الاقتصادية والسياسية ومن خطر الشيوعية، وأعاد النظام. ورأوا في الإجراءات القاسية التي اتخذها ما يبررها بسبب عنف معارضي الانقلاب والتهديد بالحرب الأهلية[104]. لم يكن يعلم العديد منهم أن هذه الخطوة، رحبوا بها، كانت تدشينًا لنظام قمعي استمر 17 عامًا.

---

(104) <http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2006/12/10/AR2006121000302_2.html>.

مع الإقرار بوجود بعض الاختلافات بين الحالتين، إلا أن الواضح هو أن حالة الاستقطاب السياسي الحادة عادةً ما تفسح في المجال أمام الجيش كي يتحرك، خصوصًا إذا كان الجيش غير مطمئن لأيديولوجية وأفكار الحكومة والرئيس. فحدوث الانقلابات هو علامة على رؤى غير محلولة ومتصارعة حول توزيع القوة السياسية في المجتمع، كما أنها بالطبع علامة على جيش قوي ولا يحاسب. وتشابهت إجراءات ما بعد الانقلاب في الحالتين التشيلية والمصرية، من حيث العنف والقمع الناتج والذي تمتع (في حالة تشيلي) أو يتمتع (في حالة مصر) بقدر من الدعم الشعبي. وعلى الرغم من الخبرة التاريخية بالديمقراطية التي تمتعت بها تشيلي، فإن الأمر استغرق 17 عامًا لاستعادة الديمقراطية. وفي الحقيقة، ساعدت الجماعات على اختلاف توجهاتها السياسية في وأد النظام الديمقراطي (التجربة الديمقراطية في حالة مصر) من خلال كونها شديدة الأيديولوجية والتشدد. لقد ضربت الفكرة الديمقراطية في القلب في مصر، بدءًا من 30 حزيران/يونيو. لقد كان من الممكن أن تنتهج حركة تمرد أسلوبًا أكثر حفاظًا على المسار الديمقراطي، من خلال الإعداد للانتخابات البرلمانية التي كانت احتمالاتها الأكبر أن يعاقب الناخبون الإخوان على أدائهم السيئ في الحكم، وهو الأمر الذي تثبته تجارب التحول. فغالبًا ما خسرت أولى حكومات منتخبة الانتخابات التالية نظرًا إلى ارتفاع سقف التوقعات عند المواطنين ورغبتهم في الشعور السريع بالتغير، في الوقت الذي تواجه فيه الحكومات تحديات كبيرة، خصوصًا من الناحية الاقتصادية، فلا يكون أداؤها على المستوى المطلوب. صحيح أن الديمقراطية ليست فقط صناديق الانتخابات فحسب، لكن المؤكد أنه ليس هناك تحول ديمقراطي من دون آلية الانتخاب. ما حدث في مصر هو وأد للفكرة الديمقراطية وترسيخ لسابقة في الحياة السياسية المصرية تتمثل في تدخل المؤسسة العسكرية.

لا تبدو آفاق الديمقراطية في ليبيا أحسن حالًا. ولا يتعلق الأمر فقط بواقع غياب مؤسسات الدولة الذي يمثل عبئًا كبيرًا حتى تتطور المؤسسات الأساسية تجنبًا للفوضى. فقد يُنظر إلى هذا على أنه فرصة لبناء المؤسسات من دون الحاجة إلى التصارع مع البنى المؤسسية الراسخة للنظام القديم، وتجنب

إرث النظم السلطوية عالية المأسسة، كما هي الحال في مصر. إلا أن المعضلة الأساسية هي القدرة على إقامة أي نوع من النظام السياسي، سواء أكان ديمقراطيًا أو سلطويًا، في ظل عدم احتكار الدولة آلية العنف المشروع. وتبرز المعضلة الليبية كيف أن الأساليب السلمية في النضال السياسي أكثر تفوقًا على ذلك المسلح، نظرًا إلى أن المشكلة ستصبح ليس هدم النظام ولكن كيفية بناء أي نظام.

هكذا، إذا كان ينطبق على الثورة الليبية توصيف «ثورة الحد الأدنى» التي أسقطت النظام، ولكنها لم تستطع بعد بناء نظام بديل، فإن الثورة المصرية تتطابق مع وصف برنارد شو للثورات بأنها «لا تخفف عبء الاستبداد ولكنها فقط تنقله إلى كتف آخر».

الفصل الثاني عشر

العدالة الانتقالية وأثرها في التحوّل الديمقراطي
مقاربة لنماذج عالمية في ضوء الحراك العربي

إدريس لكريني

يُعدّ الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان وتعزيزها في شموليتها، مدخلًا مهمًّا لإرساء دعائم دولة الحق والقانون، بالنظر إلى تأثيراته في مختلف المجالات الحيوية الأخرى. فإذا كانت الديمقراطية تتطلب توافر مجموعة من المقومات والشروط، فإن طيّ صفحات الماضي ومصارحة الذات، من خلال آليات العدالة الانتقالية، يُعدُّ أحد المداخل اللازمة لتعبيد الطريق نحو بناء ديمقراطية حقيقية، تضمن وضع حدّ لمختلف الصراعات والنزاعات الداخلية.

تزايدت أهمية العدالة الانتقالية مع تنامي الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان والتحول الديمقراطي من جهةٍ أولى، ولجوء عددٍ من الدول في أميركا اللاتينية وأوروبا الشرقية إلى هذه الآلية كسبيلٍ لتجاوز إكراهات الماضي من جهةٍ ثانية، ثم مراكمة الباحثين والخبراء نظريات واجتهادات مهمة في هذا الصدد من جهةٍ ثالثة.

أثبتت التجارب الدولية أن التحول نحو الديمقراطية يتطلب وجود مجموعة من الشروط والمبادرات التي تجسد الثقة والتوافق بين مختلف الفاعلين. وفي المنطقة العربية التي شهدت حراكًا، تباين في أشكاله بين السلمية والعنف، تطرح أهمية العدالة الانتقالية كسبيلٍ لتجاوز إكراهات الماضي، وتأمين تحولٍ متدرجٍ يحتمل جميع مكوّنات المجتمع.

ينطلق البحث من أربع فرضيات أساسية متصلة في ما بينها: **أولها**؛ أن الانفتاح على تجارب التحول الديمقراطي في العالم والاستفادة منها من شأنهما تعزيز الانتقال في الدول الساعية إلى تحقيق التحول الديمقراطي؛ **وثانيها**، أن قبول أعمال آلية العدالة الانتقالية، في إطار من التوافق بين الدولة ومختلف مكونات المجتمع من أحزاب سياسية ومجتمع مدني ونخب مختلفة،

يعدّ مؤشرًا إيجابيًا يدعم التحوّل السلس والمتدرّج من مرحلة إلى أخرى بصورةٍ أفضل وبأقل تكلفة؛ وثالثها، أن كلّ تحوّلٍ سياسي في ظل المرحلة التي تعيشها المنطقة العربية يظل هشًا ومرشحًا للتراجع أو إعادة إنتاج الاستبداد، طالما لم يتم بناءً على مصارحة الذات، واعتماد آليات بنّاءة تضمن انتقالًا سلسًا يرتكز على تجارب إنسانية رائدة في هذا الشأن؛ ورابعها، يقضي بأن اعتماد العدالة الانتقالية في المنطقة العربية، في ظل الاحتجاجات والحراك والثورات التي تشهدها المنطقة، يشكّل مدخلًا لتجاوز الارتباكات والاختلالات الراهنة، وللاستفادة من حجم التضحيات المبذولة، وتوجيه الحوادث بما يدعم مشاركة الجميع في بناء أسس دولة الحق والقانون، ويقطع مع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ومظاهر الاستبداد.

في ظل التحولات الحالية المتسارعة في المنطقة العربية، التي يصعب التكهن بمآلاتها، تزداد أهمية العدالة الانتقالية خلال هذه المرحلة الحاسمة بالذات، بالنظر إلى أهميتها في تعبيد الطريق نحو الديمقراطية بأقلّ تكلفة، وقدرتها على تحصين المجتمعات ضد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والتجارب القاسية للاستبداد.

إلى جانب تعقيدات التحول في دول الحراك، يبرز حجم المشكلات المتراكمة بفعل الاستبداد وانتشار الفساد وغياب الحريات، وهشاشة مؤسسة القضاء، وعدم القدرة على تدبير الاختلاف المجتمعي، وهي عوامل تجعل من أي مبادرة على طريق التحول نحو الديمقراطية مستحيلة، في غياب مصالحة وطنية شاملة وعدالة انتقالية حقيقية.

تزايد لجوء كثيرٍ من الدول التي ترسخت لديها القناعة في بناء أسس وطيدة للانتقال الديمقراطي خلال العقود الأخيرة، إلى انتهاج مداخل وسبل مختلفة تندرج ضمن آليات العدالة الانتقالية تسمح بالحسم مع تركات الماضي والتخلص من الاستبداد، وتفتح آفاقًا ديمقراطية واعدة أمام الشعوب. وهو ما سمح بمراكمة تجارب وممارسات ساهمت في تطوير هذه الآلية، وعزّز من فرص اللجوء إليها من جانب عددٍ من الدول الطامحة للتغيير والإصلاح.

في هذا السياق، وبعد التطرق إلى التحول الديمقراطي والعدالة الانتقالية في سياقهما المفاهيمي والتاريخي، سيتمّ في قسم أول سرد مجموعة من التجارب الدولية المرتبطة بالتحول الديمقراطي التي كانت مقرونة بتجارب العدالة الانتقالية في أوروبا الشرقية وأميركا اللاتينية وآسيا وأفريقيا، أكان الأمر متعلقًا بالتحول من أعلى أو من أسفل أو بالتوافق بينهما، واستحضار الدروس والدلالات والعبر التي تطرحها هذه التجارب، من حيث تمتين أسس التحول السلس والمتدرّج نحو الديمقراطية، ودعم الاستقرار داخل المجتمعات، ومدى إمكان نقلها إلى فضاءات اجتماعية وسياسية أخرى.

سأحاول التطرق في قسم ثان إلى الإشكالات والتحديات المرتبطة بمرحلة الانتقال في دول الحراك، من حيث البحث في أسبابها وخلفياتها وتداعياتها، مع طرح مجموعة من المداخل الكفيلة بتجاوز المرحلة الحرجة التي تمرّ بها مختلف هذه الأقطار والخروج من المأزق الراهن بأقل تكلفة، والسعي لبلورة مدخل نموذجي للعدالة الانتقالية ينسجم وخصوصية المنطقة، كسبيلٍ لطي صفحات الماضي وتأمين مرحلة الانتقال في ضوء التجارب الدولية الرائدة.

تفرض طبيعة الموضوع المطروح للبحث وأهميته، واتساع مجال المفاهيم المرتبطة به، اعتماد مناهج مختلفة يطبعها التكامل والانسجام، بما يسمح بمقاربة الإشكالية المطروحة بصورة معمّقة وشمولية، وبتناول مختلف الجوانب التي يطرحها المفهومان (العدالة الانتقالية والتحول الديمقراطي) من حيث سياقاتهما ومرتكزاتهما ودلالاتهما المتأرجحة بين العالمي والمحلي، إضافة إلى أهميتهما.

في هذا الصدد، سيتم اعتماد المنهج التاريخي كسبيلٍ لرصد الأوضاع التاريخية للمفهومين، وتطورهما في ضوء الأفكار الفلسفية والسياسية والتجارب الرائدة في هذا الشأن، إضافة إلى المنهج المقارن الذي سيتيح إمكان طرح بعض التجارب الدولية وتقويم أهميتها ومقارنة بعضها ببعضها الآخر. كما سأستحضر المنهج القانوني لتسليط الضوء على الأسس القانونية التي يرتكز عليها التحوّل الديمقراطي والعدالة الانتقالية في جوانبها الوطنية والدولية، والإشكالات

المفاهيمية والقانونية التي يثيرانها. علاوةً على ذلك، يسمح المنهج التحليلي باستخلاص الدروس والنتائج من مختلف التجارب، بما يدعم إيجاد حلول عملية للإكراهات والمشكلات التي يطرحها الانتقال نحو الديمقراطية في الأقطار العربية في زمن «الثورات» والحراك بالمنطقة.

أولًا: التحول الديمقراطي والعدالة الانتقالية في ضوء الممارسات الدولية

تقدم الممارسات الدولية مجموعة من الحالات التي اقترن فيها التحول الديمقراطي بالعدالة الانتقالية، بما يوفّر تراكمًا غنيًا يمكن أن يفيد المنطقة العربية التي تعيش على إيقاع مخاضات عسيرة وصراعات سياسية متباينة، في بلورة مداخل كفيلة بطيّ صفحات صعبة من تاريخها، وبناء مؤسسات قادرة على الحسم مع مخلّفات المرحلة السابقة بإكراهاتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

1 - السياق النظري والتاريخي للتحول الديمقراطي

ترتبط الديمقراطية عادةً بتداول السلطة بشكل مشروع وسلمي، بما يسمح بإشراك المواطنين في تدبير أمورهم والمساهمة في اتخاذ القرارات التي تهمهم، واحترام حقوق الإنسان، مع القدرة على تدبير الاختلاف بشكل بنّاء. وهي مسيرة معقّدة ومركّبة ومتدرجة تتحكم بمسارها عوامل داخلية وأخرى خارجية، وتحتاج في تحققّها إلى توافر مجموعة من العوامل والشروط الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتربوية والقانونية والمؤسساتية الداعمة، كما تتطلب انخراطًا من مختلف القوى داخل المجتمع.

يحيل مصطلح التحوّل الديمقراطي على ذلك الانتقال المتدرج الذي يطال السلطة السياسية، من حيث تجاوز مظاهر الهيمنة والشمولية، باتجاه ترسيخ دولة المؤسسات وتعزيز المشاركة السياسية وبناء علاقات تواصلية جديدة بين المواطن والسلطة الحاكمة.

لا تقدّم التجارب الدولية أنموذجًا أو مدخلًا وحيدًا للانتقال، كما لا توجد وصفات نظرية سياسية سحرية في هذا الصدد، لكن كل ذلك ينطوي على قدر من الأهمية لكونه يسمح باستجلاء العبر والدروس على طريق دعم الانتقال بتكلفة أقل بالنسبة إلى دول المنطقة الساعية نحو الديمقراطية.

انتعشت الإصلاحات الديمقراطية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وسقوط الأنظمة النازية والفاشية، قبل أن يحدث نوع من الارتباك والتراجع في الصدد بفعل تداعيات الحرب الباردة التي سادت لما يقارب من نصف قرن.

شهد الكثير من دول أوروبا، كإسبانيا واليونان والبرتغال، تحولات ديمقراطية كبرى بعد فترة السبعينيات من القرن المنصرم، كما عرف العديد من دول أميركا اللاتينية كالبرازيل تحولات سياسية مهمة في هذا الصدد منذ بداية الثمانينيات، فيما راكم كثير من دول أوروبا الشرقية كبولونيا مكتسبات وازنة في هذا الشأن، بعد نهاية الحرب الباردة وتخلّصها من هيمنة الاتحاد السوفياتي المنهار.

يشير أحد الباحثين[1] إلى أن التجارب المقارنة للتحول الديمقراطي على الصعيد العالمي لا تسير في اتجاه واحد. ففي بعض الحالات، أفضى التحوّل إلى تأسيس نظم ديمقراطية مستقرة جسدت ما يُعرف بـ «عملية ترسيخ الديمقراطية»، وفي حالاتٍ أخرى حدثت ردّة أو انتكاسة قادت إلى ظهور نظم تسلطية جديدة. وفي حالاتٍ ثالثة، تمخض عن عملية التحوّل ظهور نظم سياسية هجينة تجمع بدرجاتٍ متفاوتةٍ وأشكالٍ مختلفةٍ بين بعض سمات النظم الديمقراطية وبعض سمات النظم غير الديمقراطية.

هناك ثلاثة مداخل اختارها الكثير من الدول لولوج نادي البلدان الديمقراطية[2]، نوجزها كما يأتي:

---

(1) حسنين توفيق إبراهيم، «التحول الديمقراطي من منظور عربي،» الموقع الإلكتروني لمجلة الديمقراطية؛ 11/ 2/ 2013.
<http://democracy.ahram.org.eg/News/426/التحول-الديمقراطي-من-منظور-عربي.aspx>.

(2) للمزيد في هذا الصدد؛ انظر: عبد الفتاح ماضي، «كيف تنتقل نظم الحكم إلى الديمقراطية؟» مجلة الديمقراطية، السنة 11، العدد 43 (تموز/ يوليو 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://democracy.ahram.org.eg/UI/Front/InnerPrint.aspx?NewsID=121>.

- **خيار التحوّل الديمقراطي بعد الاستقلال:** وهنا نجد تجربة الهند التي تم عبرها تجاوز مخلّفات الاحتلال، والبدء ببناء دولة حديثة.

- **خيار التحوّل المتدرج نحو الديمقراطية:** هو تحوّل قد يكون فوقيًا يتمّ من أعلى[3]، وقد يكون قاعديًا يتم من أسفل، بصورة توافقية وتفاوضية بين الطرفين، وهو ما تبلور في تجربتي بولونيا وجنوب أفريقيا[4]. وهو تحول قد يكون تلقائيًا، أو تحت عامل الضغط الجماهيري من خلال الاحتجاجات والاعتصامات والعصيان المدني، أو نتيجة وجود معارضة وازنة، وهو ما تعكسه التجربة الفيليبينية التي أفضت إلى انهيار نظام الرئيس «فرديناند ماركوس»، وغالبًا ما يسهم هذا التوافق في جعل الانتقال سلسًا وأقلّ تكلفة.

- **التحول الناتج من انهيار نظم شمولية:** قد يحدث الانهيار بفعل عوامل وتدخلات خارجية، كما حدث في العراق عام 2003، وقد يكون نتاج تحولات وعوامل داخلية، مثلما حدث في الصومال من عَقِب انهيار السلطة المركزية في بداية التسعينيات من القرن الماضي، ودخول مختلف الفصائل في صراعٍ دامٍ على السلطة.

تظل مآلات هذا التحوّل مفتوحة على المجهول والأسوأ، في حال عدم توفر حد أدنى من الشروط الداعمة. كما هناك مجموعة من العوامل بإمكانها التأثير سلبًا في هذا المسار، إذ تتحكم بذلك طبيعة الحراك القائم، أكان سلميًا أو عنيفًا، شعبيًا أو نخبويًا، ولا يُستبعد تأثير انسجام المعارضة وقدرتها على تدبير خلافاتها واختلافاتها في هذا الصدد.

تعتري هذا النمط من التحول مجموعة من المخاطر التي تفترض الحذر، ذلك أن التحول نحو الديمقراطية لا يتأتّى بسقوط الأنظمة. فهناك تجارب

---

(3) تمّ التحول في اسبانيا والبرازيل والاتحاد السوفياتي سابقًا من فوق نتيجة وجود تيارات وقوى إصلاحية في داخل النظام نفسه.

(4) كان للجهد الكبير الذي بذله الزعيم نيلسون مانديلا والرئيس فريديريك دي كلارك أثر كبير في نضج التجربة.

إنسانية عديدة تؤكد أن الأمور قد تأخذ منحى منحرفًا، ربما يسمح بصعود أنظمة أكثر استبدادًا[5]، أو تؤدي إلى اندلاع حرب أهلية، أو إلى انهيار الدولة مثلما حدث في الصومال بداية التسعينيات من القرن الماضي.

تظلّ فرص التحول نحو الديمقراطية من أعلى أو أسفل أو من خلال توافق بينهما مرتبطة باتخاذ مبادرات وتدابير حاسمة وفي الوقت الملائم، وبنضج الشروط أيضًا. وكلما تأخّرت هذه التدابير تعقّد إمكان الإصلاح، وهو ما يتجسد في الحالة السورية في الوقت الراهن، ذلك أن الحل المتاح في ضوء التطورات الميدانية هو الاستمرار في المقاومة أو انسحاب النظام من تلقاء نفسه أو تحت ضغط دولي.

في السياق نفسه، يرى عزمي بشارة أن عملية التحول تتطلب وجود خطة وبرنامج تتفق عليهما أوسع قوى سياسية ممكنة لضبط عملية التحول الديمقراطي وتوجيهها. ويضيف «أنه بغضّ النظر عن طول فترة التحول، إلا أنه من الضروري أن تكون مدروسة ومنظمة ومجمعًا عليها إلى حدٍّ بعيدٍ، وإلا فإنها سوف تقود إلى كارثة»[6].

في حالة سلوفاكيا، اعتبر أحد الباحثين أن حملة «أوك» (OK) عام 1998 جاءت تعبيرًا عن جهد بذله العديد من المنظمات غير الحكومية والمتطوعون والممولون على نطاقٍ واسع. وعملت الحملة على التوصل إلى استراتيجية عمل مشتركة، وسعت إلى تطبيقها بالتعاون الفعال مع عددٍ كبيرٍ من الشركاء في سلوفاكيا والخارج[7].

---

(5) يشار إلى أن معمّر القذافي، الذي خرجت الجماهير مطالبة برحيله في ظل الحراك القائم بالمنطقة، ظل يعتبر نفسه ثائرًا وقائد ثورة.

(6) عزمي بشارة، **في الثورة والقابلية للثورة** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 90.

(7) دميترو بوتيخن، «الدروس المستفادة من التحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية (أنموذج أوكرانيا)،» ورقة قُدّمت إلى: **حركات التغيير الديمقراطي بين الواقع والطموح: خبرات من أوروبا الشرقية والعالم العربي**، تقديم وتحرير سامح فوزي، سلسلة قضايا الإصلاح؛ 18 (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2007)، ص 48.

أما في أوكرانيا، فوقفت مجموعة من العوامل الأساسية وراء نجاح الثورة البرتقالية في هذا البلد بحسب الباحث نفسه، أجملها في وجود نظام تسلطي[8] قائم على التنافس الذي أعطى مساحة من العمل لقوى المعارضة، والمجتمع المدني، وبعض وسائل الإعلام المستقلة عن القبضة الحكومية والبرلمان، مع حضور مؤثر للمعارضة في داخله، فضلًا عن السماح للمؤسسات الدولية المعنية بدفع التطور الديمقراطي وحقوق الإنسان بالعمل في البلاد، ووجود قيادة كاريزمية تتمثل في شخص فيكتور يوتشينكو مرشح المعارضة، ورصيده من النزاهة السياسية، وتوحيد صفوف المعارضة منذ عام 2001.

كما أن الأزمة السياسية التي عمّت أوكرانيا خلال السنة نفسها، سمحت بتقويض شرعية نظام الرئيس ليونيد كوتشما، وساهمت في بروز مجموعة من المعارضين السياسيين للنظام، وحدوث انشقاقات في صفوف قوات الأمن التي شكلت الذراع الأيمن للنظام في قمع المعارضين، إلى جانب بروز جيل جديد من الشباب بعد هذه التحولات، وتنامي الوعي السياسي، وظهور هيئات مستقلة لمراقبة الانتخابات والحرص على نزاهتها. ويضيف الباحث أن القومية المدنية للشعب الأوكراني أدّت دورًا مهمًّا في تعبئة قطاعات واسعة من المشاركين في الثورة البرتقالية[9].

في ضوء ما سبق، يمكن استخلاص مجموعة من العوامل الداعمة للتحول نحو الديمقراطية، نجملها في ما يأتي:

- وجود إرادة سياسية حقيقية نحو الانتقال، لا مجرد الرغبة في تدبير مرحلة بأقل تكلفة.

- وجود نخب وقادة على قدر عال من الكفاءة والمقبولية والمشروعية في أوساط المجتمع، بصورة تسمح لهم بقيادة وتوجيه الجماهير والتأثير فيها[10].

---

(8) يتعلق الأمر بنظام الرئيس ليونيد كوتشما.

(9) بوتيخن، ص 50.

(10) نشير في هذا الصدد إلى الدور القيادي الذي قام به الزعيمان نيلسون مانديلا وليش فاليسا - على سبيل المثال - في بلديهما في فترات التحول.

- وجود وعي وحراك مجتمعيين، وانخراط النخب على اختلافها في ترسيخهما وتوجيههما ومواكبة التحولات المجتمعية بشكل عام.

- تآكّل الشرعية السياسية للأنظمة الحاكمة، ووجود قدر من التشتت والصراع وعدم الانسجام داخل النخب الحاكمة.

- تفاقم المعضلات والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية.

- القدرة على بناء مؤسسات دستورية وبلورة تعددية سياسية وبناء مجتمع مدني وإعلام على درجة عالية من الدينامية والفاعلية، إضافة إلى هيكلة الاقتصاد.

- توخّي الاعتدال وفتح نقاشات عمومية تسمح ببلورة توافقات بين مختلف الفرقاء السياسيين، والتركيز على الرهانات والتحديات والأولويات المشتركة، وتجاوز المبالغة في التركيز على القضايا الخلافية.

- القدرة على تحييد دور الجيش عن المجال السياسي، والانفتاح على النخب المنشقّة عن النظام الحاكم والاستفادة من كفاءاتها.

- القدرة على تجاوز أخطاء النظم السياسية الحاكمة سابقًا والاستفادة منها، بتجاوز الإقصاء والانتقام ومصادرة الحقوق والفساد والاستبداد.

- القدرة على الترويج الجيد للكلفة السيئة لبقاء النظام السياسي، اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا، إن في الداخل أو الخارج، ووضعه أمام خيارات محدودة تتيح تضييق هامش المناورة أمامه.

- وجود مواقف خارجية محايدة أو داعمة للتحوّل.

- الاقتناع بأن للتحوّل كلفته وضريبته كسبيل لتجاوز الطروحات المحبطة التي تربط التغيير بالقتل والاستلاب الأمني وتسرب الأسلحة والانتقام.

- وجود تجارب ديمقراطية ضاغطة في الجوار و«مستفزة» باتجاه التحول الديمقراطي[11].

---

(11) لا تخفى في هذا الشأن تأثيرات المحيط على الثورة البرتقالية في أوكرانيا، ونعني بذلك التحولات السياسية المحفزة التي شهدتها صربيا عام 2000 وجورجيا عام 2003.

- ضمان بطاقة العودة للخصوم السياسيين، والقدرة على خلق قدر من الثقة لدى مختلف التيارات والقوى السياسية الأخرى، واعتماد أسلوب العدالة الانتقالية.

2- العدالة الانتقالية وأثرها في التحول الديمقراطي

تحيل العدالة الانتقالية على التحول والانتقال السياسيين، أكان الأمر متعلقًا بالانتقال من حالة الحرب إلى السلم أو من أجواء الشمولية والاستبداد إلى الممارسة الديمقراطية. فهي وسيلة لتجاوز الإكراهات والمشكلات في مختلف أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي عانت منها الدولة والمجتمع، وآلية فاعلة للتخلص من التراكمات السلبية الماضية للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بالصورة التي تساهم في حدوث انتقال متدرج إلى الديمقراطية بناءً على أسس متينة، توفر شروط التسامح والمصالحة والشرعية والثقة بالمؤسسات والتعددية والاستقرار داخل المجتمع، بعيدًا عن «ثقافة» الانتقام[12] والتخوين والإقصاء والكراهية. وهي تختلف في مضمونها وأسلوبها وأهدافها عن العدالة التقليدية، نظرًا إلى ارتباطها بفترات سياسية انتقالية تنحو إلى تحقيق السلام وترسيخ احترام حقوق الإنسان، عبر الموازنة بين متطلبات التحول المنشود نحو الديمقراطية من جهة، والسعي لطي صفحات الماضي الأليمة بأسلوب مرن من جهة أخرى.

إنها أسلوب وسط بين المفهوم الحقوقي - القانوني والفلسفي للعدالة، وبين تعريفٍ «استثنائي» لها تفرضه أوضاع استثنائية لا يُناسبها إعمال - أو إنفاذ - المنظومة القانونية القائمة. لكنها، في الأحوال كافة، عدالة لا غبار عليها لأن «فلسفتها» تقوم على كشف الحقيقة، وإحقاق الحق، وإنصاف مَن حِيفَ في حقهم في الأوضاع التي تنظر فيها: في وقائعها وملابساتها[13].

(12) لمزيد من التفصيل في هذا الشأن؛ انظر: إدريس لكريني، «المغرب وتجربة الإنصاف والمصالحة،» مجلة الديمقراطية، العدد 24 (تشرين الأول/ أكتوبر 2006).

(13) عبد الإله بلقزيز، «في العدالة الانتقالية،» جريدة الصباح (المغرب)، 19/ 11/ 2013.

وهي نتاج للتطور الكبير الذي شهدته الممارسة الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم، تعتمد سبلًا قضائية وغير قضائية في التعاطي مع انتهاكات الماضي الأليمة، والكشف عن الحقائق المرتبطة بهذا الشأن، وعادةً ما ترتبط بمرحلة مفصلية في تاريخ الحياة السياسية للدول، ذلك أنها تؤّمن انتقالًا مرنًا من مرحلة غالبًا ما تحيل على القمع والاستبداد إلى مرحلة ديمقراطية، ترسّخ فيها دولة المؤسسات ويتم القطع فيها مع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

إذا كان البعض يرجع أصول العدالة الانتقالية إلى محاكمات «نورمبيرغ» التي لحقت مجرمي الحرب في ألمانيا النازية بعد الحرب العالمية الثانية، فإن ملامحها برزت بصورة أكثر نضجًا وتطورًا خلال منتصف السبعينيات من القرن المنصرم، مع انطلاق المحاكمات المرتبطة بانتهاكات حقوق الإنسان باليونان، ومع المتابعات التي لحقت بعض أقطاب الأنظمة العسكرية في أميركا اللاتينية، مثلما حدث من تدابير للتخلص من الحكم العسكري في الأرجنتين ومحاكمة أقطابه بسبب جرائمهم ذات الصلة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان قبل أن يتعزّز الأمر بمجموعة من التجارب على امتداد مناطق مختلفة من العالم.

كان لأجواء الحرب الباردة أثر سلبي كبير في مسار تطور العدالة الانتقالية، بالنظر إلى حالة الاستقطاب الحادّ التي خلّفتها، وما تمخض عنها من تهميش لكثير من الأولويات والقضايا الدولية الحيوية في أبعادها السياسية والإنسانية والاجتماعية والاقتصادية. لذلك، انتعشت تجارب العدالة الانتقالية بصورة ملحوظة في عدد من دول العالم في عَقِب سقوط جدار برلين وانهيار الاتحاد السوفياتي، وما تلاه من تحولات سياسية وحقوقية عمّت الكثير من الأقطار في مختلف مناطق العالم.

حظي موضوع العدالة الانتقالية بأهمية كبرى في الأوساط السياسية والأكاديمية خلال العقود الأربعة الأخيرة، كما تزايد لجوء كثير من الدول التي ترسّخت لديها القناعة بإرساء أسس وطيدة للتحول الديمقراطي، إلى انتهاج مداخل وسبل مختلفة تندرج ضمن آليات العدالة الانتقالية تسمح بالحسم مع تركات الماضي، وتفتح آفاقًا ديمقراطية واعدة أمام الشعوب، وهو ما سمح

بمراكمة تجارب وممارسات ساهمت في تطوير هذه الآليات، وعزز فرص اللجوء إليها من جانب عدد من الدول الطامحة للتغيير والإصلاح.

تستند لجان الحقيقة والمصالحة باعتبارها آلية مركزية ضمن آليات العدالة الانتقالية، في مرجعيتها إلى مصادر وأسس متنوعة[14]، تتنوع بين القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وأحكام وقرارات المحاكم الإقليمية لحقوق الإنسان، والاجتهادات الفقهية لمختلف المقررين والخبراء في مجال حقوق الإنسان، وخلاصات ونتائج أعمال لجان الحقيقة والمصالحة عبر العالم، والمقتضيات القانونية الوطنية غير المتعارضة مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

تتلخص مهمات لجان العدالة الانتقالية في تخصّصين أساسيين، **أولهما** نوعي مرتبط بكشف ومعالجة الانتهاكات المرتكبة من خطف واعتقالات تعسفية وقتل وتعذيب، **وثانيهما** زمني متصل بالفترة التي ستنكبّ اللجنة على مقاربة الملفات المطروحة، وهي تختلف في مدتها من تجربة إلى أخرى[15].

في هذا السياق، برزت تجارب متباينة في أهميتها على امتداد مناطق مختلفة من العالم، من بينها الهيئة الوطنية حول اختفاء الأشخاص في الأرجنتين (عام 1983)، ومفوضية جنوب أفريقيا للحقيقة والمصالحة بجنوب أفريقيا (عام 1994)، والتجربة البولونية (عام 1997)، وهيئة التلقّي والحقيقة والمصالحة بتيمور الشرقية (عام 2002).

لا يمكن فصل تطور مفهوم العدالة الانتقالية عن التحولات الكبرى التي شهدها العالم على مستوى تطور منظومة حقوق الإنسان. فهو أحد تجليات هذه

---

(14) أحمد شوقي بنيوب، **الأسس النظرية لمذهب جبر الضرر: التجربة المغربية للعدالة الانتقالية** (المغرب: المنظمة المغربية لحقوق الإنسان؛ مؤسسة فريديريش إيبرت، 2008)، ص 22.

(15) في المغرب، عملت هيئة المصالحة والإنصاف على فحص ومعالجة الملفات المرتبطة بالفترة الزمنية الممتدة من عام 1956 تاريخ استقلال المغرب إلى عام 1999 تاريخ وصول الملك محمد السادس إلى الحكم، وتاريخ الموافقة على إحداث هيئة التحكيم المستقلة لتعويض ضحايا الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي.

التحولات، كما أن تعزيز العدالة الجنائية الدولية وتنامي الاجتهادات الأكاديمية والفلسفية الداعمة للسبل البديلة لتدبير المنازعات والأزمات، عوامل ساهمت بصورة كبيرة في تطور المفهوم.

بعدما ظلت الأبحاث الأكاديمية المرتبطة بهذا الموضوع مقتصرة في البداية على جهد الباحثين والخبراء في حقل القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، اتسعت في الآونة الأخيرة دائرة الاهتمام بهذا الموضوع الحيوي لتضمّ باحثين وأكاديميين من مختلف تخصصات حقل العلاقات الدولية والفلسفة وعلم الاجتماع والقانون الجنائي والتاريخ والطب، الأمر الذي أتاح تعدد المقاربات، وأغنى الأبحاث والدراسات في هذا المجال بإسهامات فكرية قيّمة.

يظلّ مفهوم العدالة الانتقالية حديثًا، وما زال يتطور من حيث آلياته وأهدافه مستفيدًا من هذه التراكمات النظرية والميدانية. وعلى الرغم من الاجتهادات الفكرية والعلمية التي وردت في هذا الصدد، فإن الإطار النظري للعدالة الانتقالية ما زال بحاجة إلى نقاشات وانفتاح أكبر على ما راكمته التجارب الدولية والاجتهادات الفقهية المهمة في هذا الصدد، بما يدعم أسسه واستجابته للتحولات التي يشهدها الكثير من الأقطار الساعية إلى تجاوز إكراهات الماضي وبناء دولة حديثة.

إذا كانت العدالة الجنائية تتّسم بقدر من الصرامة والانضباط للنصوص القانونية[16]، في مواجهة الجناة بغضّ النظر عن طبيعة جرائمهم ومراكزهم، فإن العدالة الانتقالية التي تقترن بالتحول والرغبة في ولوج مرحلة سياسية جديدة تتسم غالبًا بالتعاطي مع تركة الماضي بقدر من المرونة، رغبة في تعزيز مسارات التنمية والديمقراطية.

---

(16) يعتقد البعض أن اعتماد أسلوب العدالة الانتقالية وإقرار الضحايا بشرعيتها يمكن أن يشكل مقدمة لتحقيق العدالة في صورتها التقليدية. انظر: Fabrice Hourquebie, «La Notion de «justice transitionnelle» a-t-elle un sens?» <http://www.droitconstitutionnel.org/congresParis/comC5/HourquebieTXT.pdf>.

تتنوع آليات العدالة الانتقالية بين إحداث لجان لتقصي الحقائق، وتنظيم جلسات استماع للضحايا أو بمحاكمة الجناة أمام القضاء المحلي أو الدولي، أو عبر تقديم تعويضات مادية[17] (أموال وخدمات اجتماعية وتربوية ونفسية وصحية) ومعنوية (تقديم اعتذار رسمي للضحايا وحفظ الذاكرة) وجبر ضرر الضحايا بشكل فردي أو جماعي عما لحق بهم من مآس ومعاناة، أو بتنفيذ إصلاحات مؤسساتية، أو بالسعي لتحقيق مصالحة بين مختلف الفرقاء السياسيين، زيادة على وسيلة أخرى ترتبط بإقامة الأنصاب والمتاحف لحفظ الذاكرة، ومنع المتورطين في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان من تولي مناصب حكومية أو مهمات ذات طابع سلطوي داخل مؤسسات الدولة.

يشير البعض[18] إلى أن مهمّة التوفيق بين ما يتم اختياره من آليات العدالة الانتقالية والأوضاع السياسية القائمة تتسم بالحساسية البالغة، لأنها تتم عادةً في أجواء سياسية هشّة غير مستقرة.

تلجأ هذه الدول وغيرها إلى اعتماد آليات العدالة الانتقالية انطلاقًا من اقتناعها بأهمية هذا الخيار في تعزيز أسس الديمقراطية، وترسيخ مبدأ المحاسبة والمساءلة، وإرساء مبدأ عدم الإفلات من العقاب، والاستفادة من أخطاء الماضي لبناء مستقبل واعد محصّن ضد هذه الانتهاكات، ومنع تكرار مظاهر الاستبداد والشمولية.

على الرغم من وجود مبادئ كونية للعدالة الانتقالية، فإن تطبيقاتها تخضع في كثير من الحالات لأوضاع وخصوصيات الدول ولطبيعة وخلفيات الصراعات القائمة فيها وحدّة خطورتها.

---

(17) يعتبر البعض أن تقديم تعويض للضحايا ليس أمرًا معزولًا عن باقي آليات العدالة الانتقالية، لأهميتها في تجاوز أخطاء الماضي وتحقيق المصالحة بعد انتهاء الصراع. انظر: *La Justice transitionnelle dans le monde francophone: État des lieux*, Ministère des Affaires étrangères de la République française, Centre international pour la justice transitionnelle et Centre sous-régional des Nations Unies pour les droits de l'homme et la démocratie en Afrique centrale, Conference Paper 2/2007 Dealing with the Past - Series (Switzerland: Political Affairs Division IV, Federal Department of Foreign Affairs FDFA, 2007), p. 70

(18) عادل ماجد، «منظومة شاملة: «العدالة الانتقالية» والإدارة الناجحة لمرحلة ما بعد الثورات،» السياسة الدولية، العدد 192 (نيسان/ أبريل 2013)، ص 17.

لا تخفى أهمية الجانب الاقتصادي في إنجاح العدالة الانتقالية، وكثيرًا ما تم إهمال هذا الجانب بسبب التوجه العام لحركة حقوق الإنسان منذ الحرب الباردة نحو التركيز على الحقوق المدنية والسياسية على حساب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفي سياق الثورات العربية، ظلّت مكافحة الفساد في قلب مطالب المحتجين، كما سعت بعض دول الحراك كتونس ومصر لتضمين الجرائم الاقتصادية ضمن اهتمام آليات العدالة الانتقالية، عبر تشكيل لجان تحقيق مرتبطة بهذا الصدد[19].

هناك علاقة تربط تحقيق العدالة الانتقالية بتحقيق التنمية، على مستوى توفير شروط الاستقرار واحترام القانون اللازمين لها. فالعديد من المجتمعات الانتقالية يواجه تحديات إنمائية هائلة، من قبيل ضعف المؤسسات، وتهالك البنى التحتية، وسوء الإدارة، وانعدام الأمن[20]. كما أن تحقّق الديمقراطية، ومنح فرص المشاركة للجميع، وترسيخ الاندماج الاجتماعي، وتجاوز الإقصاء والتهميش، أهداف ترمي إلى تحقيق العدالة الانتقالية[21].

خلاصة القول إن للعدالة الانتقالية مظهرًا إنسانيًا يرتبط بإعادة الاعتبار إلى ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والسعي لمنع حدوثها في المستقبل، وآخر سياسيًا، يرتبط بتعزيز التحوّل نحو الديمقراطية على أساسٍ متينٍ يدعم مشاركة الجميع في بناء المستقبل.

لا يعني الرجوع إلى الماضي التأسّي والبكاء على إكراهاته أو الثأر من جلّاديه، وإنما استحضار آلامه ومآسيه أمام الرأي العام بكل صدق وشفافية، من أجل السعي لتجاوزها في المستقبل، ذلك أن هذا الأخير لا يمكن أن يبنى

---

(19) Kora Andrieu, «Justice transitionnelle: Comment dépasser les haines et ressentiments pour parvenir à la démocratie?» 28 Décembre 2012, site affaires stratégiques. <http://www.affaires-strategiques.info/spip.php?article7555>.

(20) انظر في هذا الشأن: *Transitional Justice and Development: Making Connections*, Edited by Pablo de Greiff and Roger Duthie, Advancing Transitional Justice Series; 3 (New York: Social Science Research Council, 2009), p. 29.

(21) المصدر نفسه، ص 61.

على جثث الضحايا وآلام المضطهدين والمظلومين، بل من خلال الاعتراف بمآسيهم والسعي لتجاوزها والتقليل من حدّتها[22].

تزايدت الكتابات والتقارير التي تربط التحوّل الديمقراطي بالعدالة الانتقالية، اعتمادًا على الفكر السياسي الحديث في هذا السياق، أو استنادًا إلى تجارب دولية واعدة اقترن فيها هذا التحوّل بطي صفحات الماضي عبر آلية العدالة الانتقالية.

تتلخص مبادئ شيكاغو لعدالة ما بعد النزاعات[23] في سعي الدول لمحاكمة الجناة المتورطين في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وخرق مبادئ القانون الدولي الإنساني، وكشف الحقائق المتعلقة بالانتهاكات الماضية، وجبر أضرار الضحايا، واعتماد إصلاحات تشريعية وإدارية ومؤسساتية تسمح بتجاوز الانتهاكات في المستقبل، وإحياء الذاكرة، وترسيخ ثقافة نبذ العنف واحترام حقوق الإنسان، وانخراط مختلف مكوّنات المجتمع بهذا الشأن، ثم تعزيز الحقوق والحريات وترسيخ سيادة القانون والحوكمة الجيدة.

لا تتأتى المصالحة بمجرّد كشف الحقيقة، ما لم يتم نهج مجموعة من التدابير والإجراءات المواكبة، ضمن مقاربة شمولية، وكذلك الأمر بالنسبة إلى تحقيق العدالة الذي لا يؤدي تلقائيًا إلى السلام والاستقرار في غياب مقومات وشروط أخرى داعمة.

إن نجاح العدالة الانتقالية في تحقيق الأهداف المتوخاة منها[24]، أكان في

---

(22) لمزيد من التفصيل في هذا الشأن، انظر: إدريس لكريني، «شروط الفاعلية: دور لجان المصالحة في معالجة الاستقطاب المجتمعي،» ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد 194 (تشرين الأول/ أكتوبر 2013).

(23) لمزيد من التفصيل في هذا الصدد، انظر: «The Chicago Principles on Post-Conflict Justice,» A Joint Project of International Human Rights Law Institute, Chicago Council on Global Affairs, Instituto Superiore Internazionale di Scienze Criminali and Association Internationale de Droit Pénal, 2007. <http://www.concernedhistorians.org/content_files/file/to/213.pdf>.

(24) ثمة عوامل واعتبارات عدة تتحكم بثمار العدالة الانتقالية، وهناك نتائج يمكن أن تتحقق على المدى القريب أو المتوسط وأخرى على المدى البعيد.

علاقتها بإعادة الاعتبار للضحايا وجبر أضرارهم، أو في علاقتها بدعم التحول نحو الديمقراطية وتوفير شروط التنمية وسلطة القانون، يظل متوقفًا على توافر مجموعة من الشروط، التي يمكن إجمالها في ما يأتي:

- توفر الإرادة السياسية الحقيقية[25] لطي صفحات الماضي ومنع تكرارها في المستقبل، ووجود رغبة صادقة للانتقال نحو الديمقراطية.

- اختيار اللحظة الملائمة لتنفيذ تدابير العدالة الانتقالية.

- تحديد المشكلات التي تسببت في الصراع والخلاف، ووضع خطة استراتيجية للتعاطي مع انتهاكات الماضي عبر تدابير متدرجة ومحددة زمنيًا.

- إيقاف جميع مظاهر العنف السياسي، وتجاوز عناصر الخلاف والصراع والتخوين، والتركيز على المشترك والمصالح العليا للوطن.

- بلورة تحالفات وتوافقات تدعم اعتماد العدالة الانتقالية ومقاومة الاتجاهات الراغبة في بقاء الأمور كما هي عليه.

- الحرص على استقلالية الهيئة المعنية بالعدالة الانتقالية، بعيدًا عن أي اعتبارات حزبية أو سياسية أو عرقية أو أيديولوجية، والعمل على تمكينها من الصلاحيات والإمكانات البشرية والمادية والتقنية اللازمة لمباشرة أعمالها على أحسن وجه.

- الانفتاح على مختلف الكفاءات الوطنية من سياسيين ومثقفين وخبراء أكاديميين وحقوقيين داخل الهيئات المعنية بالعدالة الانتقالية.

- الحرص على استحضار الضحايا في جميع مراحل العدالة الانتقالية.

- ترسيخ ثقافة التسامح والمصالحة ونبذ العنف والانتقام، وتوعية المجتمع بأهمية العدالة الانتقالية، وانخراط الإعلام والأحزاب السياسية والنخب المثقفة وفاعليات المجتمع المدني في هذا الصدد.

---

(25) من ذلك أيضًا تعاون الجهات الإدارية والأمنية والعسكرية مع لجان التقصي.

- استحضار التجارب الدولية الرائدة في هذا الشأن.

- التزام الدولة متابعة التوصيات التي خلصت إليها الهيئات المعنية بالعدالة الانتقالية، والعمل على ترجمتها ميدانيًا.

أدّت التحولات التي أعقبت سقوط الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة، وما تلاها من تحولات سياسية في مناطق مختلفة من العالم، إلى الدفع بعجلة العدالة الانتقالية وإثرائها باجتهادات الكثير من الفقهاء والتجارب الدولية المختلفة.

إنها تجارب تتباين من حيث أهميتها ونجاعتها بحسب الأوضاع المحيطة بها. فإذا كان هناك تجارب ناجحة، كتجربة جنوب أفريقيا على سبيل المثال، فهناك تجارب لم يكتب لها النجاح، كتجربتي العراق ونيجيريا، فيما هناك تجارب ظلت تراوح بين الفشل تارةً والنجاح تارةً أخرى، كتجربة الجزائر.

ساهمت آليات العدالة الانتقالية في عدد من دول أميركا اللاتينية (تشيلي والأرجنتين) في جبر أضرار الضحايا من خلال تخصيص تعويضات مالية لمصلحتهم، علاوةً على تدابير أخرى تدعم اندماجهم في المجتمع. أما في عدد من دول أوروبا الشرقية، فقد ساهمت هذه الآلية في الكشف عن الحقائق (ألمانيا الشرقية) ومنع المسؤولين عن الانتهاكات الماضية من تبوّء مواقع حكومية (تشيكوسلوفاكيا سابقًا)، فيما اعتمدت بعض الدول العربية هذه الآلية في سبل متباينة من حيث آثارها وأهميتها. ففي تشيلي، وصل بينوشيه إلى الحكم في إثر انقلاب عسكري على نظام حكومة الرئيس الاشتراكي المنتخب سلفادور ألليندي بتاريخ 11 أيلول/سبتمبر 1973، وقد مكّن نفسه وعددًا من النخب العسكرية المسؤولة عن الانقلاب من الحصانة البرلمانية الدائمة للإفلات من العقاب.

بعد أكثر من عقد ونصف العقد، عاد المدنيون إلى الحكم، ما سمح بفتح ملفات الماضي وما يتصل بها من انتهاكات واختلالات في مجال حقوق الإنسان، وتوّج الأمر بتقديم رئيس الدولة الاعتذار إلى الضحايا وعائلاتهم

باسم الدولة، وتقديم تعويضات إلى عددٍ من ضحايا نظام بينوشيه في شكل منح تقاعد بلغت أكثر من مليار ونصف المليار دولار، إلى جانب انشاء برنامج للتأهيل الصحّي للضحايا. وقد ساعدت عوامل داخلية وأخرى خارجية على إنضاج آلية العدالة الانتقالية في تشيلي، التي اقترنت بالتحول الديمقراطي في هذا البلد.

في الأرجنتين، وبعد فترة الاستبداد العسكري التي سادت ما بين سنتي 1976 و1983، وشهدت مجموعة من الجرائم والانتهاكات، جرى تشكيل هيئة وطنية لمتابعة الأشخاص المختفين في عام 1983 كسبيل للتعاطي الإيجابي مع حالات الاختفاء والاعتقال التعسفي التي عمّت البلاد في ظل نظام الحكم العسكري ما بين عامي 1976 و1983.

أما في جنوب أفريقيا، فقد تمّت الموافقة في منتصف التسعينيات من القرن الماضي على قانون دعم الوحدة الوطنية والمصالحة الذي تمخضت عنه لجنة الحقيقة والمصالحة[26] التي ترأسها القس ديزموند توتو وسعت للتعاطي مع الانتهاكات الإنسانية التي خلفها نظام الفصل العنصري، ومنحت صلاحيات حقيقية ووازنة على مستوى تنفيذ التحقيقات والاستماع إلى الجناة والضحايا والشهود. وقد نجحت هذه التجربة في الموازنة بين متطلبات تحقيق الأمن والاستقرار والمصالحة من جهة، وتجاوز حدوث الانتهاكات في المستقبل من جهة أخرى.

في عام 2002، شُكلت لجنة المصالحة الوطنية في غانا، وحُدّدت مدة اشتغالها بسنة واحدة، وكُلّفت بالتحقيق في الانتهاكات التي شهدتها البلاد منذ عام 1975 (تاريخ استقلال غانا)، وإعادة الاعتبار إلى الضحايا وتقديم تعويضات مالية إليهم، وبلورة مجموعة من التوصيات التي تدعم الإصلاح السياسي والتشريعي والأمني لتجاوز هذه الانتهاكات في المستقبل.

---

(26) اشتغلت هذه الهيئة على كثير من الملفات المرتبطة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وجبر الأضرار وإعادة التأهيل وملف العفو عن الجناة، بين نيسان/ أبريل 1996 وتشرين الأول/ أكتوبر 1998.

بعد صراع شهدته البلاد منذ بداية التسعينيات من القرن المنصرم، ودام لأكثر من عقدٍ من الزمن، شهدت سيراليون مصالحة وطنية. شُكّلت لجنة الحقيقة والمصالحة سنة 2002، وبعد مرور سنتين على ذلك (تشرين الأول/ أكتوبر 2004)، طرحت تقريرها الذي سعت من خلاله للكشف عن الحقائق في علاقتها بأسباب الصراع، وبلورة مداخل كفيلة بإعادة الاعتبار إلى الضحايا وبتحقيق توافقٍ مجتمعي.

كما أسفرت التجربة عن تقديم اعتذارٍ رسميٍّ إلى النساء ضحايا الصراعات العنيفة التي عمّت البلاد على امتداد عقد من الزمن، علاوةً على تعويض الضحايا عمّا لحق بهم من أضرار مختلفة. وفي كمبوديا، وعلى أثر الحوادث الخطرة التي ترتبت عن احتلال الفيتنام وجرائم الخمير الحمر، دخل الفرقاء في مفاوضات لتأمين المرحلة الانتقالية، بدعم وإشراف من الأمم المتحدة، أثمرت توقيع اتفاق للصلح سنة 1991 تمخض عنه تحقيق مجموعة من الإصلاحات السياسية ودعم منظومة حقوق الإنسان. وفي رومانيا، قاد الكثير من ضحايا نظام تشاوسيسكو المنهار جهدًا كبيرًا من أجل فتح تحقيقات في جرائم النظام السابق وعلاقتها بانتهاك حقوق الإنسان، ما سمح بظهور لجنة للتحقيق في الانتهاكات سنة 1990 التي كان لها دور مهم في تأمين المرحلة الانتقالية.

أما على المستوى العربي، فقد شكلت تجربة هيئة المصالحة والإنصاف، التي أنشئت عام 2003 بالمغرب، تجربة متميزة في العالم العربي وشمال أفريقيا، إذ سعت لردّ الاعتبار إلى ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وطي صفحات مؤلمة من تاريخ المغرب المستقل، وتوفير شروط ملائمة لتحول ديمقراطي بدأ مع وصول المعارضة إلى الحكومة في عام 1998.

جاء تأليف الهيئة ضمن سياق اعتماد مقاربة توافقية تروم الطي النهائي لملف انتهاكات الماضي، انطلاقًا من اعتبارين، يتمثل الأول في كون اعتماد المقاربة الجذرية من شأنه أن يعمق الفجوة بين مكوّنات المجتمع، ويؤثّر بالسلب على مسلسل الانتقال الديمقراطي باعتباره مسلسلًا يستوجب وجود

حد أدنى من التوافقات والتفاهمات بين مختلف القوى المجتمعية، أما الثاني فيتجسد في كون الإغلاق النهائي لملف الانتهاكات ربما لا يتحقق من دون إنصاف الضحايا وذويهم، من جهة، وإحداث تصالح بين المغاربة وماضيهم، من جهة أخرى[27].

على الرغم من أهمية التوصيات التي خلصت إليها الهيئة في علاقتها بجبر ضرر الضحايا وكشف الحقائق، ودعم الحقوق والحريات وإصلاح القضاء واعتماد الحكامة الأمنية والانضمام إلى الاتفاقات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان، فقد وجّهت عدّة انتقادات إلى عمل الهيئة من حيث قصر المدة التي اشتغلت فيها والمحددة بسنة بما ظلت معها العديد من الملفات خارج التسوية[28]، وعدم اعتماد تحديد المسؤوليات وعدم تقديم اعتذار رسمي إلى الضحايا؛ إضافة إلى عدم تعاون مجموعة من الأجهزة الحكومية والأمنية في ما يتعلق بتقديم المعلومات والوثائق.

أما في العراق، وعلى الرغم من انطلاق نقاشات واسعة في صدد العدالة الانتقالية بعد سقوط نظام صدام حسين، بمشاركة فاعليات مدنية وسياسية وأكاديمية وحقوقية، وبإشراف ممثل الأمين العام الأممي سيرجيو فييرا دي ميلو الذي اغتيل في العراق سنة 2003، فإن ذلك لم يسفر عن بلورة تجربة ناجعة للعدالة الانتقالية بفعل تضافر مجموعة من العوامل من قبيل اجتثاث البعث وتعريض قادته للمحاكمة، وتزايد النزاعات والانقسامات الطائفية، وعدم إشراك المجتمع المدني بشكل فعال في تدبير المرحلة.

لم تكتمل معالم العدالة الانتقالية بالجزائر، على الرغم من أهمية الجهد الذي ساهم في تجاوز مظاهر العنف التي سادت البلاد لأكثر من عشر سنوات (1992-2002).

---

(27) عبد الكريم عبد اللاوي، تجربة العدالة الانتقالية في المغرب، تقديم هاني مجلي، سلسلة أطروحات جامعية؛ 10 (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2013)، ص 18.

(28) لكريني، «المغرب وتجربة الإنصاف،» ص 197.

يتعلق الأمر بقانون «الوئام المدني» الذي تمت الموافقة عليه سنة 1999 بعد موافقة الشعب الجزائري عليه عبر استفتاء، وكان الهدف من وراء هذه الخطوة تجاوز الأزمات السياسية والأمنية التي كانت تمرّ بها البلاد، بعد إلغاء الانتخابات التشريعية التي فازت بها «جبهة الإنقاذ الإسلامية» في بداية التسعينيات من القرن الماضي، والسعي لوقف أعمال العنف عبر توفير حلول ملائمة للمتورطين في أعمال إرهاب أو تخريب، والذين يعبّرون عن إرادتهم في التوقف بكل وعي عن نشاطهم الإجرامي، بإعطائهم الفرصة لتجسيد هذا الطموح، على نهج إعادة الإدماج المدني في المجتمع.

إنها الخطوة التي تم تعزيزها بالإعلان عن ميثاق السلم والمصالحة القاضي بإلغاء المتابعة القضائية بحق الأفراد الذين يبادرون إلى تسليم أسلحتهم، بعد الموافقة عليه في إطار استفتاء آخر نظّم سنة 2005. غير أن جبهة الإنقاذ رفضت الميثاق بحجة تعرض أعضائها للعنف، ما أثّر سلبًا في المبادرة في حينه.

انتهت الصراعات رسميًا في عام 1990، لكن الشعب اللبناني يعاني عودة العنف السياسي والنزاعات المسلحة المتفرقة، فضلًا عن احتلال قوى أجنبية بعض أراضيه، وذلك في غياب شبه كلي لأي اعتراف رسمي أو تعويض أو حقيقة أو عدالة لآلاف الضحايا على مرور الأعوام[29].

عمومًا، تعثّر الكثير من تجارب العدالة الانتقالية في المنطقة العربية، بسبب تعقد الأوضاع السياسية وضعف المجتمع المدني، علاوةً على عدم استقلالية القضاء ووجود انحرافات في تدبير التنوع المجتمعي، إضافة إلى عدم نضج الرغبة والإرادة الحقيقية لصانعي القرار السياسي في المنطقة.

---

(29) المركز الدولي للعدالة الانتقالية، لبنان: إرث لبنان من العنف السياسي: مسح للانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ما بين عامي 1985 و2008 (بيروت: المركز، 2013)، على الموقع الإلكتروني للمركز، ص 8. <http://ictj.org/sites/default/files/ICTJ-Report-Lebanon-Mapping-2013-AR%20_Nov2013.pdf>.

ثانيًا: أزمة الانتقال الديمقراطي في الأقطار العربية ومطلب العدالة الانتقالية

تتباين التجارب السياسية في المنطقة العربية من حيث أهميتها، غير أن سمة المدّ والجزر ظلت تطبعها على امتداد أكثر من عقدين، منذ سقوط الاتحاد السوفياتي(سابقًا). وقد فتحت أجواء الحراك التي شهدتها المنطقة ضمن ما سمي بتحولات «الربيع العربي» نقاشات سياسية وأكاديمية مكثّفة بصدد مآلات التحول في المنطقة، وهل كانت ستفضي إلى بناء نُظُم ديمقراطية في دول الحراك أو إعادة إنتاج الاستبداد من جديد.

في هذا السياق، سأحاول رصد أهمية العدالة الانتقالية في جانبها التصالحي ومدى إسهامها في تأمين مرحلة ما بعد الحراك، مستحضرًا في ذلك تجارب دولية رائدة.

1- أزمة التحول الديمقراطي ورهانات الحراك في المنطقة العربية

تعكس رهانات الحراك في المنطقة، على تعددها، حجم المعضلات الموروثة والانتظارات المجتمعية. ففي ظل الإحباطات والهزائم العربية المختلفة، أعادت الاحتجاجات والثورات الشعبية العارمة التي شهدتها مختلف الدول العربية إلى الشعوب الأمل بغد أفضل.

يمكن إجمال هذه الرهانات، التي يفترض أن تشكّل هاجسًا مشتركًا لجميع القوى السياسية في المنطقة بغضّ النظر عن اختلافاتها السياسية والإيديولوجية، في تحقيق التنمية ودعم دولة الحق والقانون واحترام حقوق الإنسان، والقطع مع الاستبداد وإعلاء قيم الحرية والمواطنة والعدالة الاجتماعية، وتدبير التنوع المجتمعي بصورة ديمقراطية وتجاوز هدر الثروات والطاقات، وتجاوز المعضلات الاجتماعية المطروحة (استشراء الفساد والبطالة والفقر وأزمة التعليم والصحة والقضاء)، إضافة إلى بناء نظام إقليمي عربي بنّاء وفاعل، وتدبير مختلف الأزمات والصراعات العربية الداخلية والبينية، ودعم المكانة التفاوضية العربية إزاء المحيط الإقليمي والدولي، وتبوؤ مكانة وازنة بين الأمم.

تتميز فترة الحراك التي وصلت فيها مختلف التيارات الإسلامية إلى السلطة بمجموعة من التحديات، التي تتطلب قدرًا كبيرًا من اليقظة وتواصلًا بنّاءً مع مختلف الفاعلين. فعلاوة على التعقيدات والإكراهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الموروثة عن الأنظمة السابقة، يبدو أن مبررات الاحتجاجات ما زالت قائمة، بعدما تجاوز المواطن عقدة الخوف التي سادت لعقود.

ثمة عوامل عديدة تزيد حدّة هذه التحديات، وهي وصول هذه التيارات الفجائي إلى السلطة، وتحوّلها من معارضة فاعلة إلى تدبير حكومي ما زال يطبعه قدر كبير من الارتباك، وغياب تراكم الخبرة والتدبير الحكوميين، والاصطدام بمؤسسات الدولة العميقة، ووجود مقاومة للتغيير من بعض القوى الداخلية والخارجية، وعدم مراكمة هذه التيارات أدبيات ومرجعيات فكرية كافية مرتبطة بقضايا حيوية داخلية وخارجية، ووجود التباس على مستوى بلورة مشروع مجتمعي متكامل اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا ينسجم مع متطلبات الدولة الحديثة[30].

إذا كان الدور القيادي للنخبة على مستوى الإصلاح والتغيير ينطوي على أهمية كبرى في مختلف المجتمعات البشرية، فإن هذا الدور يصبح أكثر أهمية في المنطقة، ذلك أن النخب السياسية العربية الحاكمة أو المعارضة ينبغي لها أن تنفتح على قضايا مجتمعاتها وتراهن على الجماهير، وتستمد منها مشروعيتها وقوتها[31]، كما أن إيمانها بالديمقراطية مبدأً وسلوكًا يعدّ منطلقًا لتحقيق التحوّل المنشود.

يؤكد التاريخ أن الثورات العلمية والفكرية كانت أكثر أهمية وانعكاسًا على الإنسانية وداعمة للثورات السياسية والاقتصادية. ومن منطلق أن إسهام البحث

(30) إدريس لكريني، «حزب العدالة والتنمية وتداعيات الحراك المجتمعي بالمغرب،» مجلة تنوير، العدد 5 (آب/أغسطس 2012)، ص 4، على الموقع الإلكتروني لمركز القدس للدراسات السياسية: <http://alqudscenter.org/uploads/Tanweer.pdf>.

(31) إدريس لكريني، «النخبة السياسية العربية وقضايا الإصلاح،» مجلة الديمقراطية، السنة 7، العدد 25 (كانون الثاني/يناير 2007)، ص 56.

العلمي في تطوّر المجتمعات، وتحسين الإنتاج في مجالاتٍ شتى، لن ينتجا إلا من هامش مقبول من الحرية الأكاديمية المحفزة على الإبداع والاجتهاد والممارسة الديمقراطية، فإن المناخ السياسي في الكثير من الدول العربية ساهم بصورة واضحة في تدنّي مستوى البحث العلمي وتراجع صدقيته.

لذلك، فإن ربح الرهان على تنشئة سليمة وتكوين مواطن يمارس التفكير بحرية، ويستطيع طرح الأسئلة وتوجيه النقد، وله بُعد الرؤية، ويشعر بالانتماء والمواطنة، يتوقف في جزء كبير منه على دعم المعرفة والتعليم[32].

كما أن المرحلة الراهنة تفترض تجاوز اختلالات وانحرافات الأنظمة السابقة، وتلافي مظاهر الانتقام والإقصاء والتخوين والتكفير في مواجهة الخصوم، والقدرة على خلق قدر من الثقة لدى مختلف التيارات والقوى السياسية الأخرى، وضمان بطاقة العودة للخصوم السياسيين[33]، علاوةً على تجاوز الخطابات التي تحاول إضفاء طابع القداسة والنقاوة على مواقف وعمل بعض التيارات، لأن منطق العمل السياسي لا يحتمل ذلك، إضافة إلى عدم خلط هذه التيارات بين العمل الدعوي والعمل السياسي.

يتوقف بناء دولة مدنية حديثة على حُسن تدبير المرحلة، بصورةٍ تتجاوز إكراهات الماضي، وعلى استحضار المداخل السابق ذكرها. يمكن التركيز على أربع أولويات لتأمين هذا التّحول، وهي إقرار دستور ديمقراطي، وتدبير التنوع المجتمعي بصورة ديمقراطية، وترسيخ استقلالية القضاء، ثم اعتماد آلية العدالة الانتقالية.

يفرض الحسم مع الاستبداد، وطيّ صفحات قاتمة من تاريخ الشعوب في علاقتها بالإكراهات والصعوبات التي سبق التطرق إليها، اعتماد إصلاحات

---

(32) إدريس لكريني، «نحو "حراك عربي" علمي،» نشرة أفق، تموز/ يوليو 2013؛ الرابط:
<http://ofoq.arabthought.org/?p=151>.

(33) تؤكد الممارسة السياسية أن ميل بعض التيارات السياسية نحو الهيمنة يؤدي إلى بروز تحالفات شاذة، وتوجّه بعض القوى إلى دعم الاستبداد من جديد في مواجهة استبداد هذه التيارات.

دستورية جذرية أو إقرار دستور جديد، يعكس الرغبة في التغيير، ويوفر الضمانات اللازمة لترسيخ دولة المؤسسات في إطار من الشرعية وفصل السلطات، بما يسمح بتحقّق تعاقد جديد بين المواطن والدولة في إطار احترام الحقوق والحريات.

إن إقرار دستور جديد يعكس التحولات السياسية والاجتماعية لا يمكن أن يشكل حلًّا سحريًّا لجميع الإكراهات والإشكالات المطروحة، لكنه ينطوي على أهمية قصوى، بالنظر إلى كونه أسمى القوانين في الدولة، ولدوره الحيوي المفترض في وضع المرتكزات القانونية الأساسية لبناء دولة ديمقراطية.

لعل رفع شعارات ومطالب داخل مختلف البلدان التي شهدت مناخًا من الحراك، تدعو إلى وضع دستور جديد وبآليات ديمقراطية، يقطع مع مظاهر الاستبداد، ويعكس وعي المواطن بأهمية المدخل الدستوري لتحقيق الديمقراطية المنشودة.

في دول الحراك بالمنطقة العربية، تتطلب المرحلة الراهنة بلورة دستور على قدر كبير من التوافق داخل المجتمع، بما يسمح بتلافي انحرافات الأنظمة السابقة التي احتكرت السلطة وهيمنت على الاقتصاد، وأفرغت مبدأ الفصل بين السلطات من أي قيمة.

على مستوى آخر، يمكن القول إن طبيعة المجتمعات من حيث استعدادها للتغيير، وقوة الروابط المشتركة التي تجمع بين مكوّناتها، تؤدّيان دورًا محوريًّا في تأمين مسار الانتقال. ذلك أن ضعف الشعور بالمواطنة والاختباء خلف انتماءات ضيقة، إثنية كانت أو عرقية أو دينية، يمكن أن يؤثر سلبًا في مسار التحول، ويهددا وحدة الدولة وتماسك المجتمع. فالصراع الطائفي أفسد التحوّل نحو الديمقراطية في لبنان والعراق، وقد يهدّد المشروع الديمقراطي في مصر وليبيا واليمن وسورية.

تبرز التجارب والممارسات الميدانية أن درجة انصهار وتعايش مختلف الأجناس والثقافات داخل المجتمع الواحد تظل في جانب مهم منها متوقّفة

على طبيعة التعامل الذي تسلكه السلطات السياسية والاجتماعية نحوها. فالنأي عن العدالة والحرية يحرّض مختلف المكوّنات الاجتماعية على الاختباء خلف الخصوصية، والميل نحو الانغلاق عن المحيط العام، والبحث عن مشاريع بديلة خاصة بها، ما يفضي إلى مظاهر من الصراع والاضطراب والتعصب والانقسام، فيما التشبث بهذه القيم والمبادئ يرسّخ الوحدة الوطنية ويدعم التعايش والاندماج.

حدث توافق بين مختلف القوى السياسية في الهند التي تحتضن عددًا كبيرًا من الأعراق والأديان والطوائف، تمخض عنه بلورة دستور ديمقراطي بعد الاستقلال. والأمر نفسه حصل في ماليزيا، التي سعت لتدبير تنوعها بصورة ديمقراطية، وتشهد تطورًا اقتصاديًا ملحوظًا.

من جهةٍ أخرى، تبدو العلاقة قوية بين الممارسة الديمقراطية واستقلالية القضاء. فالديمقراطية تظل بحاجة ماسّة إلى قضاءٍ مستقلٍ قادرٍ على مقاربة مختلف القضايا والملفات بنوعٍ من الجرأة والنزاهة والموضوعية، بعيدًا عن أي تدخل قد تباشره السلطات الأخرى، مثلما يظل القضاء من جانبه بحاجة إلى شروط موضوعية وبيئة سليمة مبنية على الممارسة الديمقراطية تعزز مكانته وتدعمه وتسمح له بتحقيق العدالة المنشودة وترسيخ المساواة أمام القانون، بعيدًا من أي استهتار أو انحراف بالقوانين[34].

تنامت التقارير التي تنتقد وضعية القضاء في الدول العربية، نتيجة لعوامل موضوعية وأخرى ذاتية، الأمر الذي كرّس الإفلات من العقاب، وجعل البعض يؤكد على أن السلطات القضائية ذات الطابع الدولي هي القادرة الوحيدة على تجاوز العقبات التي تعود إلى تواطؤ الدول[35].

---

(34) لمزيد من التفصيل في هذا الصدد، انظر: إدريس لكريني، «استقلالية القضاء ورهانات الديمقراطية والتنمية،» مجلة الديمقراطية، العدد 24 (تشرين الأول/ أكتوبر 2006)، ص 151 وما بعدها.

(35) مونيك شوميليه - جاندرو، «العدالة الوطنية والعدالة الدولية في معركة حقوق الإنسان،» في: أوضاع العالم 2011: 50 فكرة رئيسة للفهم، نهاية العالم الأحادي، تحت إشراف برتران بادي ودومينيك فيدال؛ ترجمة جورجيت فرشخ فرنجية وماري يزبك، سلسلة معارف؛ 2 (بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2011)، ص 66.

إن كثيرًا من الجرائم والانتهاكات المرتكبة في الماضي بالمنطقة لم تكن لتحدث بالحدة نفسها لو وجد قضاء نزيه ومستقل، بل غالبًا ما تورطت أجهزته في تكريس هذه الانتهاكات عبر محاكمات صورية أو اعتماد عدالة التعليمات التي تباشرها السلطة السياسية الحاكمة[36].

لذلك، «لا يبدو غريبًا أن تتزايد تطلّعات ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في المنطقة العربية إلى جهات دولية لإنصافهم، كبديل من عجز وعدم رغبة القضاء الوطني في محاسبة منتهكي حقوق الإنسان، وإقرار العدالة وحكم القانون. فقد شهدت المنطقة مؤخرًا أهم سابقتين في هذا الإطار، الأولى هي تحويل ملف جرائم دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، بناءً على قرار من مجلس الأمن، والسابقة الثانية هي تشكيل محكمة ذات طابع دولي لمحاكمة المتورطين في اغتيال رفيق الحريري»[37].

من المؤكد أن امتناع أغلبية الدول العربية عن الموافقة على نظام المحكمة الجنائية الدولية لروما يؤكد عدم استقلالية القضاء في هذه البلدان، ويجعل إمكان الإفلات من العقاب في ما يتعلق بجرائم ضد الإنسانية أمرًا واردًا في كل حين[38].

يشكل إصلاح القضاء الدعامة الأساسية التي يفترض أن تحمي الديمقراطية وتقوّيها، وتوفر فضاءً آمنًا ومستقرًّا ملائمًا لقيام تنمية محورها الإنسان، ذلك أن جلب الاستثمارات وترسيخ استقرار المعاملات المالية والاقتصادية وضمان تطورها بشكل سليم وبنّاء، يتطلب وجود قضاء قوي ونزيه

---

(36) كان لهشاشة القضاء في الكونغو أثر كبير في تنامي الانتهاكات وبقاء العديد من المسؤولين عن الجرائم خارج المحاسبة. انظر في هذا الشأن: Nations Unies, droits de l'homme, Haut-Commissariat, «République démocratique du Congo, 1993-2003, Rapport du projet mapping concernant les violations les plus graves des droits de l'homme et du droit international humanitaire commises entre mars 1993 et juin 2003 sur le territoire de la République démocratique du Congo,» Août 2010.

(37) رضوان زيادة ومعتز الفجيري، «العدالة الانتقالية مدخل لإعادة تأسيس شرعية الدولة العربية،» **الحياة** (لندن)، 16/ 9/ 2007.

(38) نشير إلى أن الدول العربية التي وافقت على نظام المحكمة هي الأردن وجيبوتي وجزر القمر.

يضمن حماية المعاملات المالية والتعاقدية وشفافية الصفقات. وفي غياب ذلك ينتعش الفساد المالي والاعتداء على الحقوق والاستهتار بالقوانين.

2- العدالة الانتقالية في المنطقة العربية: بين متطلبات المحاسبة ورهان المصالحة

يعتبر استحضار التجارب الدولية الرائدة في مجال العدالة الانتقالية أمرًا مهمًا لأنه يسمح بالاطّلاع على تجارب واعدة كان لها الفضل في تأمين الانتقال السياسي في هذه الدول. وهي بذلك لا توفر إطارًا نظريًا فحسب للباحثين، لكنها تعكس تجارب ميدانية يمكن أن تستأنس بها الدول العربية، وتستفيد منها في هذه المرحلة بأقل تكلفة.

سعى كثير من دول «الربيع العربي» لاعتماد مبادرات وتدابير متباينة على طريق بلورة تجربة للعدالة الانتقالية، في أفق تجاوز إكراهات الماضي وتأمين المرحلة الانتقالية. غير أن مسار الحوادث يبرز أن الأمر لا يخلو من تعقيدات وصعوبات جمّة، بين من يفضل اعتماد آلية المصالحة ومن يرى بنجاعة خيار المحاسبة.

ففي تونس[39]، تم تشكيل وزارة خاصة بحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية، ولجنة شهداء الثورة ومُصابيها بموجب المرسوم رقم 97 لعام 2011. وبعد موافقة مجلس الوزراء في نهاية شهر كانون الأول/ ديسمبر 2012 على مشروع قانون بهذا الشأن يتعلق بالهيئة المستقلة للحقيقة والكرامة، وعرضه على المجلس الوطني التأسيسي في بداية سنة 2013، تم فتح حوار وطني ونقاشات عمومية مكثّفة تُبرز أهمية هذا الخيار.

(39) لمزيد من التفصيل عن تجربة العدالة الانتقالية في تونس، انظر: الجمهورية التونسية، وزارة حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، **العدالة الانتقالية في تونس: تقرير حول المسار المفضي إلى وضع مشروع قانون للعدالة الانتقالية في تونس**، إعداد أحمد شوقي بنيوب (تونس: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2013)، على الموقع الإلكتروني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ تونس: <http://dev-web.ch/hcdh/ar>.

يبدو أن الهيئة المستقلة للحقيقة والكرامة ستكون مستقلة وتتمتع بشخصية معنوية واستقلال مالي وإداري، وتتكون من عدد من الفاعلين والخبراء وممثلي الهيئات المدنية الحقوقية وضحايا المرحلة السابقة[40].

في مقابل ذلك، تباينت المواقف بشأن مشروع قانون تحصين الثورة، الذي يقر بمنع تونسيين شغلوا مناصب مهمة أو كانوا أعضاء في حزب التجمع الدستوري الديمقراطي خلال حكم الرئيس السابق زين العابدين بن علي من ولوج الحياة السياسية ومن تولي مهمات حكومية لمدة سبع سنوات على الأقل، بين من اعتبره أساسيًا وضروريًا لحماية الثورة وتحصينها من نخب مسؤولة عن جرائم واختلالات الماضي، وبين من أبدى تخوفه من أن يؤثر ذلك سلبًا على المشهد السياسي التونسي، وعلى التوافق الذي تبلور بين مختلف الفاعلين السياسيين إزاء مجموعة من القضايا الاستراتيجية، بما يُدخل البلد في متاهات الانتقام والفوضى[41]. فيما أشار البعض إلى أن تطبيق هذا المشروع ستعترضه صعوبات قانونية وإجرائية، أبرزها وضع آليات تطبيق له لا تتناقض مع حقوق الإنسان والمعاهدات الدولية[42].

بعد تنحّي الرئيس حسني مبارك عن الحكم بتاريخ 11 شباط/فبراير 2011، عرف المشهد السياسي المصري حالة من الارتباك والاضطراب في سياق الصراع بين الشرعية الدستورية والشرعية الثورية. وقد زاد حالة الاستقطاب داخل المجتمع عزل الرئيس المصري السابق محمد مرسي، ما خلق مناخًا من التوتر والانقسام الحاد داخل المجتمع.

---

(40) دعت الشبكة التونسية للعدالة الانتقالية؛ المجلس الوطني التأسيسي إلى دسترة العدالة الانتقالية، والموافقة الفورية على مشروع القانون الأساسي لتنظيمها، كما اعتبر بعض الناشطين الحقوقيين التونسيين أن الدعوة إلى العفو والمصالحة على حساب الحقيقة والعدالة لا يساهم في تعزيز الثقة بالدولة وإنجاح المسار الديمقراطي وضمان مستقبل آمن من ردات الفعل العنيفة. انظر في ذلك جريدة الصباح (تونس)، على الرابط الإلكتروني: <http://www.assabah.com.tn/article-95319.html>.

(41) أشار الباجي قائد السبسي رئيس حركة نداء تونس إلى أن الأمر لا يتعلق بـ«قانون تحصين بل قانون تهديم الثورة»، فيما أعلن راشد الغنوشي تراجع حركة النهضة عن قانون العزل السياسي.

(42) عبد اللطيف الحناشي، «تونس: تفاعلات مرحلة انتقالية في سياق إقليمي متغير،» مركز الجزيرة للدراسات، نسخة إلكترونية، 24 تموز/يوليو 2013، ص 5.

يشير البعض[43] إلى أن في الإمكان تجنيب البلاد حالة الانقسام التي حاقت بها، وتجنيب المجتمع المصري حالة الاستقطاب الحاد التي قسمته، لو تم تكريس قواعد العدالة الانتقالية وفقًا لإطار تشريعي محكم وشامل، في ظل إرادة سياسية حقيقية وتوافق مجتمعي هادف.

وعيًا منها بأهمية العدالة الانتقالية، دعا كثير من النخب الأكاديمية والسياسية والفكرية المصرية إلى اعتماد آليات هذه العدالة في إطار من التوافق، كسبيل لتأمين مرحلة الانتقال بعد ثورة 25 كانون الثاني/ يناير، إذ تم إنشاء المجلس القومي لرعاية أسر الشهداء ومُصابي الثورة، كما تم إحداث مجموعة من لجان تقصي الحقائق في شأن الحوادث الدامية التي شهدتها البلاد خلال الثورة وبعدها، وفتحت نقاشات وحوارات وطنية أُثير خلالها إمكان إعمال المصالحة مع بعض رموز النظام السابق، مقابل استرداد الأموال المنهوبة والمهرّبة.

غير أن هناك مجموعة من العوامل أفشلت المصالحة الوطنية كأحد مسارات العدالة الانتقالية في مصر، لخّصها أحد الباحثين[44] في غياب المحاكمات العادلة لأفراد النظام السابق، وهروب بعض الفاسدين من النظام السابق وتهريب أموالهم إلى الخارج، وتسارع الحوادث السياسية في مصر وسقوط الكثير من القتلى والجرحى، وغياب نخب وازنة وقادرة على القيادة والتوجيه، وإنكار رؤوس النظام السابق جرائمهم، وعدم إفصاحهم عن حساباتهم الحقيقية في البنوك الخارجية وعدم وجود أدلة مادية تدينهم، ثم عدم وضوح الرؤية، ووجود صراع وتنازع حاد على السلطة.

في السياق نفسه، يشير أحد الباحثين إلى أن أحكام البراءة التي صدرت في جميع ما نظرته المحاكم من قضايا منذ شباط/ فبراير عام 2011، هي مؤشر على غياب الإرادة السياسية لمحاكمة مسؤولي النظام السابق عما ارتكبوه من

(43) ماجد، ص 21.

(44) عبد الفتاح مراد، «العدالة الانتقالية بعد ثورة يناير(2-2)،» مجلة أكتوبر، نيسان/ أبريل 2013، على الرابط: <http://www.octobermag.com/Issues/1903/artDetail.asp?ArtID=137085>.

انتهاكات ممنهجة وجسيمة لحقوق الإنسان قبل ثورة يناير وفي أثنائها، معتبرًا غياب المساءلة بمنزلة تشجيع لقوات الأمن الرسمية، بمن فيها الجيش، على ارتكاب مزيدٍ من الاعتداءات ضد المحتجين المطالبين بالديمقراطية بعد الثورة[45].

في ليبيا، وبعد مرور أكثر من سنة على سقوط نظام القذافي، تمّ التنصيب القانوني لهيئة تقصّي الحقائق والمصالحة المشكّلة من خمسة أعضاء أمام رئيس وأعضاء المجلس الانتقالي، تطبيقًا للقانون رقم 17 لسنة 2012 الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي، وكُلّفت بكشف الانتهاكات والمظالم التي شهدتها المرحلة السابقة منذ عام 1969، وتلقّي الملفات والطلبات من الضحايا ومختلف الهيئات ذات الصلة. ذهب البعض[46] إلى أن نجاح العدالة الانتقالية في ليبيا يتطلب اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات بصورةٍ لا يمكن الطعن فيها، من قبيل إلغاء العمل بمؤسسات النظام السابق العسكرية والسياسية والإدارية، وملاحقة المسؤولين المتورطين في الانتهاكات وتقديمهم للقضاء، والسعي لكشف حقائق المرحلة السابقة في علاقتها بالانتهاكات (اختفاء قسري ومقابر جماعية وقتل جماعي واغتصاب) وتأسيس هيئة قضائية جنائية خاصة بمحاكمة رموز النظام السابق عن الجرائم المقترفة بحق المواطن الليبي والتعسف في استعمال السلطة، وتقديم تعويضات إلى الضحايا والاعتذار عمّا لحق بهم من أضرار، علاوةً على إصلاح المنظومة التشريعية واعتماد الحكامة الأمنية. يبدو أن هناك مجموعة من الصعوبات التي تعترض مسار العدالة الانتقالية في ليبيا. فعلاوةً على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي خلّفها النظام السابق، هناك تحديات ترتبط بسيطرة الكثير من الميليشيات

---

(45) زياد عبد التواب، «أزمة العدالة الانتقالية في سياق «الربيع العربي».. مصر أنموذجًا،» في: آلام المخاض: حقوق الإنسان في العالم العربي، التقرير السنوي 2012، قضايا الإصلاح؛ 32 (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2012)، ص 96.

(46) عبد المجيد أحمد الصغير بيوك، ««العدالة الانتقالية» أهم مقومات «المصالحة الوطنية»،» الموقع الإلكتروني لمنتدى ليبيا للتنمية البشرية والسياسية؛ 15 تشرين الأول/ أكتوبر 2011. <http://www.libyaforum.org/index.php?option=com_content&view=article&id=1035:2011-10-27-09-59-24&catid=57:2010-05-31-03-21-39&Itemid=181>.

والفصائل على السلاح، والنزاعات القبلية والانتهاكات التي واكبت أجواء الثورة أيضًا، إضافة إلى مطالبة بعض القوى الليبية باعتماد قانون لعزل النخب المحسوبة على النظام السابق.

في اليمن، تعثر مشروع قانون العدالة الانتقالية الذي طرحته الحكومة، بسبب إصرار أسر الضحايا على تضمينه محاسبة المسؤولين عن قتل المتظاهرين. ويقضي هذا المشروع بإطلاق تحقيق شامل والسعي لكشف الحقائق وراء ما عرفته الساحة اليمنية من انتهاكات وجرائم مرتبطة بقتل واختطاف المواطنين خلال الاحتجاجات السلمية التي عمّت البلاد عام 2011، والعمل على جبر الضرر.

أما في المغرب، فقد سمحت تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة بجبر ضرر الضحايا وإدماجهم وبحفظ الذاكرة، وبمواءمة عدد من التشريعات المحلية مع الاتفاقات الدولية من قبيل إصدار قانون الأحزاب، وتعديل المسطرة الجنائية، وفتح نقاش عمومي في صدد إصلاح القضاء ودعم استقلاليته، ثم الموافقة على عدد من الاتفاقات الدولية[47]. كان لاحتجاجات حركة 20 فبراير التي شهدها المغرب عام 2011 في سياق تداعيات الربيع العربي الأثر الكبير في الإسراع «بدسترة» توصيات الهيئة، وهو ما تجلى في تأكيد حماية منظومتي حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والنهوض بهما، وإعطاء مكانة سامية للاتفاقات والمعاهدات الدولية الموافق عليها في مقابل التشريعات الوطنية، وتجريم الاعتقال التعسفي أو السري والاختفاء القسري وجريمة الإبادة وغيرها من الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وجميع الانتهاكات الجسيمة والممنهجة لحقوق الإنسان وحظر التحريض على العنصرية أو الكراهية أو العنف، وتأكيد قرينة البراءة والحق في محاكمة عادلة وربط المسؤولية بالمحاسبة، علاوةً على دعم استقلالية القضاء ماليًا وإداريًا.

(47) نشير في هذا السياق - وعلى سبيل المثال فحسب - إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي وافق عليها المغرب سنة 2005، واتفاقية الأمم المتحدة بشأن الاختفاء القسري والبرتوكول الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

كان للتجربة أثر كبير في تميّز الحراك الذي انطلق بالمغرب مع حركة 20 فبراير، وفي عدم انضمام عدد من الضحايا السابقين بقوة إلى الاحتجاجات، وعدم رفع كثير من المطالب التي أطلقتها الحركة، غير أن انتظار أكثر من ستّ سنوات على صدور توصيات الهيئة لدسترتها في ظل حراك مجتمعي عارم يطرح أكثر من سؤال بصدد توخّي الجدّية في طيّ صفحات الماضي. كما أن هذه الدّسترة - وعلى أهميتها - تظل غير مكتملة طالما لم تتم الموافقة على نظام المحكمة الجنائية الدولية، أو ترجمة مختلف التوصيات الأخرى التي راكمتها الهيئة في علاقتها بكشف الحقيقة، على أرض الواقع.

يستحيل الانتقال السّلس نحو الديمقراطية، وإقامة دولة عصرية تسمح بتحقيق السلم والتعايش بين مختلف الأطراف داخل المجتمع، وتجاوز مظاهر الانتقام والإقصاء والعداء، إلا عبر تحقيق مصالحة وطنية تدعم هذا الانتقال، ذلك أن تراكمات الماضي السلبية تحول غالبًا دون تحقّق الاستقرار والتحوّل نحو الديمقراطية. وتقدّم جنوب أفريقيا تجربة مهمة في هذا الصدد، نجحت من خلالها في تحقيق وحدة وطنية داخل مجتمع مزّقته الصراعات وسياسات التمييز العنصري لعقود.

رأى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة أن العدالة التصالحية هي ردّ آخذ في التطور تجاه الجريمة، يحترم كرامة ومساواة كل شخص، ويبني التفاهم ويعزز الانسجام الاجتماعي من خلال علاج الضحايا والجناة والمجتمعات المحلية، مؤكدًا أن استخدام العدالة التصالحية لا يخلّ بحق الدول في الملاحقة القانونية لمن يدّعي أنهم جناة[48].

على الرغم من اعتراف الأمين العام للأمم المتحدة بأن «من شأن برامج العفو العام المصممة بعناية أن تسهّل عودة المدنيين المتشردين والمقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم»، فإنه أشار إلى أن هذه البرامج «ينبغي ألا يسمح

(48) انظر في ذلك؛ المبادئ الأساسية لاستخدام برامج «العدالة التصالحية» في المسائل الجنائية الذي تم اعتماده بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 2002/12، المؤرخ في 24 تموز/ يوليو 2002، وثيقة رقم E/2002/INF/2/Add.2.

لها مطلقًا بالعفو عن أعمال الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية أو الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان»[49].

على الرغم من الأهداف النبيلة التي تنطوي عليها تدابير العفو في المجتمعات التي تشهد تحولات انتقالية، فإنها تطرح إشكالات قانونية عديدة في علاقة ذلك بالاتفاقات الدولية التي تحرّم العفو في ما يتعلق بجرائم خطرة ضد الإنسانية[50].

إذا كان البعض يرى في المحاسبة وسيلة لتضميد الجروح النفسية للضحايا، وترسيخ الثقة بالقانون وردع الانتهاكات، فإن هناك من يراها عاملًا مثيرًا للانتقام ومعرقلًا للتحوّل الديمقراطي، في مرحلة انتقالية تفترض انخراط الجميع وبلورة قدرٍ كبيرٍ من التوافق داخل المجتمع. فإلى جانب ما للمحاكم من أهمية، تبرز تجربة الأمم المتحدة مع لجان تقصّي الحقائق أن في إمكان هذه الآلية أن تشكّل أداة مكتملة ذات قيمة في السعي لتحقيق العدالة والمصالحة، إذ إنها تتبع نهجًا يركز على الضحية، وتساعد في وضع سجلٍّ تاريخيٍّ، وتوصي باتخاذ إجراءاتٍ علاجية[51].

إن تجاوز الإكراهات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الراهنة، علاوةً على الصراعات القائمة في مختلف تجلياتها ودعم الاستقرار في المنطقة العربية؛ عوامل تفرض تحقيق مصالحة تقوم على التوافق بين مختلف الفرقاء والأطياف داخل المجتمع[52].

---

(49) مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، أدوات سيادة القانون لدول ما بعد الصراع، تدابير العفو (نيويورك؛ جنيف: منشورات الأمم المتحدة، 2009)، ص 26.

(50) نشير في هذا السياق إلى المادة 29 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية التي تنص على أنه: «لا تسقط الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة بالتقادم أيًا كانت أحكامه».

(51) «سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع،» تقرير الأمين العام للأمم المتحدة؛ مجلس الأمن، وثيقة صادرة بتاريخ 23 آب/أغسطس 2004؛ تحت رقم S/2004/616، ص 2.

(52) لمزيد من التفصيل في هذا الخصوص، انظر: Yannick Hingorani, «La Création de commissions vérité: Aperçu des meilleurs modèles,» Document de travail préparé pour l'unité de consolidation de la paix de l'agence canadienne de développement international, Mars 2002, p. 4.

ساهمت تجارب المصالحة التي مرّ بها كثير من البلدان في أميركا اللاتينية وأفريقيا وأوروبا الشرقية وآسيا في دعم وحدة المجتمع، وتجاوز الصراعات والاسقطابات. ففي جنوب أفريقيا تم إقرار العفو العام بعد الكشف الكامل عن الجرائم المرتكبة. وعلى الرغم من أن ذلك خلّف انتقادات شديدة في أوساط بعض الضحايا وأُسرهم الذين طالبوا بمحاكمة الجناة في حينه[53]، فإنه مع توالي السنين وإطلاق الكثير من المبادرات الداعمة للتحول الديمقراطي في البلاد، تبينت أهمية واستراتيجية هذا الخيار. وتضمّن اتفاق سلام لومي في عام 1999 نصًا واضحًا يقضي بمنح الحكومة في سيراليون الصفح والرأفة لجميع المقاتلين والمتعاونين، والتعهد بعدم رفع أي دعوى رسمية أو قضائية ضد أي عضو من الجبهة المتحدة الثورية أو من المقاتلين السابقين التابعين للمجلس الثوري للقوات المسلحة أو لجيش سيراليون أو قوات الدفاع المدني بشأن أي عمل قاموا به لبلوغ أهدافهم كأعضاء في تلك المنظمات حتى تاريخ توقيع هذا الاتفاق[54].

أما في الأورغواي، فتم اعتماد العفو بموجب المادة 1 من قانون التقادم، الذي نص على أنه نتيجة منطق الحوادث المنبثقة من الاتفاق بين الأطراف السياسية والقوات المسلحة في آب/أغسطس 1984، وبغية إكمال عملية الانتقال إلى نظام دستوري كامل، فإن أي إجراء تقوم به الدولة للمعاقبة على جرائم ارتكبها قبل 1 آذار/مارس 1985 أفراد من الجيش والشرطة بدوافع سياسية، في إطار تأدية مهماتهم أو تنفيذ أوامر من القادة الذين كانوا يخضعون لإمرتهم إبان فترة حكم الأمر الواقع، هو إجراء انقضت مدته القانونية بموجب هذا الحكم[55].

---

(53) انظر في هذا الشأن: Paul van Zyl, «Dilemmas of Transitional Justice: The Case of South Africa's Truth and Reconciliation Commission,» *Journal of International Affairs*, vol. 52, no. 2 (Spring 1999), The Trustees of Columbia, University in the City of New York. <http://center.theparentscircle.org/images/d96de38c44bc4080be6d8ffe2a172ccc.pdf>.

(54) مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ص 37.

(55) المصدر نفسه، ص 37.

أبقى الوضع في تشيلي مطلب عدم الإفلات من العقاب قائمًا، بعدما بادر الجيش إلى إصدار قوانين العفو الذاتي قبل عودة المدنيين إلى الحكم، خلافًا لتجربة جنوب أفريقيا التي كان فيها العفو آخر القضايا المطروحة، في حين جرت محاكمة فورية لمسؤولين عسكريين كبار بالأرجنتين قبل أن يبدأ مسلسل قوانين العفو[56].

هدفت مفاوضات السلام التي شهدتها كمبوديا سنة 1989 إلى إشراك الخمير الحمر في المحادثات، من دون الإشارة إلى سياسات وممارسات الماضي في علاقتها بالجرائم المرتكبة إلا بعد التوصل إلى اتفاق باريس عام 1991[57]. وبالعودة إلى المنطقة، يشير أحد الباحثين[58] في هذا الصدد إلى أنه لو أريد فعلًا تقديم جميع المرتكبين وذيولهم إلى القضاء في تونس ومصر وليبيا واليمن والبلدان التي ستشهد تغييرات، لاندلعت فوضى عارمة ربما أكبر بكثير مما نشهده اليوم، في ظل إرهاصات وتخندقات قد تؤدي إلى احترابات لا تُحمد عُقباها.

إذا كان العفو يطرح هذه الإشكاليات، فإن المحاسبة وإعمال العدالة التقليدية في مواجهة جرائم الماضي[59] في البلدان التي تشهد انتقالًا سياسيًّا، تنطوي بدورها على إشكالات جمّة.

---

(56) أحمد شوقي بنيوب، **دليل حول العدالة الانتقالية**، تقديم الطيّب البكوش، بدعم من الصندوق الوطني للديمقراطية، سلسلة أدلة تدريبية (تونس: المعهد العربي لحقوق الإنسان، 2007)، نسخة إلكترونية، ص 30.

(57) إيريك سوتاس، «العدالة الانتقالية والعقوبات،» **مختارات من المجلة الدولية للصليب الأحمر**، السنة 90، العدد 870 (حزيران/يونيو 2008)، ص 88.

(58) عبد الحسين شعبان، «عن العدالة الانتقالية،» موقع قناة العربية الإلكتروني، 22/5/2013.
<http://www.alarabiya.net/ar/politics/2013/05/22/.html>.

(59) ذهب البعض إلى اعتبار أن غياب المحاكمات وعدم محاسبة الجناة يمكن أن يؤدي إلى زعزعة الثقة بالدولة والقانون، وأن عدم المحاسبة في ليبيا يؤدي أيضًا إلى انتشار العشوائية والارتجالية والأخذ بالثأر والانتقام وأخذ الأفراد زمام المبادرة في تحصيل الحقوق الفردية. انظر في هذا الصدد، إبراهيم شرقية فريحات، «العدالة الانتقالية في دول الربيع العربي،» الجزيرة.نت، 9/5/2012.
<http://www.aljazeera.net/mob/6c87b8ad-70ec-47d5-b7c4-3aa56fb899e2/5a86c3ed-69fe-4c96-ab39-84a4aea9415f>.

في هذا السياق، يعتبر أحد الباحثين في مجال العدالة الانتقالية[60] أن التسامح يعني أيضًا التمسك بالحقوق، والإصرار على كشف الحقيقة لمنع تكرار ما حدث وتحصين المجتمع بوضع ضوابط قانونية ومجتمعية تحول دون العودة إليه، مراعاة للنسيج الاجتماعي من جهة ومنعًا لحدوث أعمال انتقام وكيدية وثأر من جهة أخرى خصوصًا بالاعتذار الشخصي والمجتمعي وتهيئة جلسات استماع. ويشير إلى أن هذا الأنموذج يمكن أن يكون الأقرب إلى طبيعة المجتمعات العربية التي لا تزال تشدها روابط اجتماعية عشائرية ودينية ومذهبية وإثنية وغيرها، وقد يساهم ذلك في تجنيبها ردّات فعل لا تحمد عقباها. ويضيف الباحث أن البلدان العربية ليست بحاجة إلى المرور بكل تلك المآسي للوصول إلى الاستقرار والأمن والتحوّل الديمقراطي، بل عليها، وبقدر ما تستطيع نخبها الفكرية والسياسية، التمسك بالقواعد العامة للعدالة الانتقالية والمضي في ترسيخ القوانين والأنظمة الديمقراطية، دفعًا للفوضى والضياع وتبديد المال العام[61].

يلخص أحد الباحثين العوامل المسؤولة عن فشل جهد العدالة الانتقالية، خلال المرحلة الراهنة في المنطقة، في الاستقطابات السياسية والنزعات الإقصائية وعدالة الحدّ الأدنى كسبيل لتفادي إحالة أي من المسؤولين السياسيين أو الأمنيين إلى المحاكمة، ثم تصدع البنية المؤسساتية نتيجة وجود أزمة الثقة بين مختلف الفرقاء[62].

خاتمة

تنطوي آليات العدالة الانتقالية بشكل عام واعتماد المصالحة بصورة خاصة على أهمية كبرى في دول الحراك بالمنطقة، بالنظر إلى دورهما

---

(60) عبد الحسين شعبان، «العدالة الانتقالية وخصوصيات المنطقة العربية،» موقع الجزيرة.نت، 8 آذار/ مارس 2012، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/opinions/pages/e04bd27a-7500-4c3c-afab-3677985bc30c>.

(61) المصدر نفسه.

(62) محمد عبد الله يونس، «استحقاق مؤجل: إشكاليات تطبيق العدالة الانتقالية في الدول العربية،» الموقع الإلكتروني للمركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية بالقاهرة؛ 16 تشرين الأول/ أكتوبر 2013؛ منشور على الرابط: <http://www.rcssmideast.org>.

المفترض في تأمين الانتقال وتحقيق الأهداف المتوخاة من هذا الحراك وإعادة الاعتبار إلى ضحايا المرحلة السابقة وتجاوز اختلالات الماضي بكل تجلياتها السياسية والحقوقية والاجتماعية والاقتصادية.

تشير الممارسة الدولية إلى أن أكثر تجارب العدالة الانتقالية تمّت في مرحلة متميزة تطبعها الصراعات والتجاذبات بين تيارات تسعى للتمسك بالماضي والمحافظة على الوضع القائم، وأخرى تتوق إلى التغيير وتنحو إلى تجاوز إكراهات الماضي في مختلف تجلياتها، بما جعل العملية محفوفة بالمخاطر والتعقيدات.

إن تطبيق هذه الآلية لا يخلو من صعوبات جمّة بالمنطقة، نظرًا إلى علاقة ذلك بهشاشة المجتمع المدني والأحزاب السياسية وعدم بلورة ثقافة مجتمعية ووعي سياسي يدعمان اللجوء إلى هذه الآلية. لذلك، يتطلب الأمر بذل جهدٍ كبيرٍ نظرًا إلى أن نجاح الحراك وتأمين المرحلة الانتقالية سيساهمان حتمًا في تضييق الخناق على جميع التيارات التي تعتمد خيار العنف، ويسمحان بانخراط مختلف القوى المجتمعية في بناء دولة مدنية تحتمل الجميع، كما سيساهمان أيضًا في تراجع حالة الترقب والحذر التي تسود أوساط شعوب عربية أخرى تتوق إلى الحرية والكرامة، بما يسمح بتجاوز النظرة التي تربط الحراك بالدمار والعنف والانتقام والاستلاب الأمني ومصادرة الحريات.

فهرس عام

- ث -

- ج -

- ح -

- غ -

- ك -

- ل -

- م -

- ن -

- هـ -

- و -